

حلمي شعراوي

سيرة مصرية إفريقية

حلمي شعراوي

سيرة مصرية إفريقية

تأليف: حلمي شعراوي
تحرير: د. ريم أبو الفضل

الطبعة الأولى / ١٤٤٠هـ، ٢٠١٩م
حقوق الطبع محفوظة



دار العين للنشر
٤ ممر بهلر - قصر النيل - القاهرة
تليفون: ٢٣٩٦٢٤٧٥ ، فاكس: ٢٣٩٦٢٤٧٦
E-mail: elainpublishing@gmail.com

الهيئة الاستشارية للدار
أ.د. أحمد شوقي
أ.د. خالد فهمي
أ.د. فتح الله الشيخ
أ.د. فيصل يونس
أ.د. مصطفى إبراهيم فهمي
المدير العام
د. فاطمة البودي

الغلاف: سارة عابدين

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: ٢٠١٨/ ٣٦١٠٠
I. S. B. N 978 - 977 - 490 - 537 - 7

حلمي شعراوي

سيرة مصرية إفريقية

تأليف : حلمي شعراوي

تحرير: د. ريم أبو الفضل

دار العين للنشر



بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر إعداد إدارة الشؤون الفنية

شعراوي، حلمى

سيرة مصرية إفريقية / حلمى شعراوى؛ تحرير ريم أبو الفضل.

الإسكندرية: دار العين للنشر، ٢٠١٩

ص؛ سم.

تدمك: ٧ ٥٣٧ ٤٩٠ ٩٧٧ ٩٧٨

١- شعراوى، حلمى - المذكرات

أ- أبو الفضل، ريم (محرر)

أ- العنوان

٩٢٠

رقم الإيداع / ٢٦١٠٠ / ٢٠١٨

إهداء إلى

توحيدة وأيمن ومي
والمناضلين من أجل الحرية

المحتويات

تصدير.....	9
الفصل الأول: المنشأ.....	13
الفصل الثاني: الاختيارات: الفولكلور - العمل الإفريقي.....	57
الفصل الثالث: الطريق إلى القارة.....	89
الفصل الرابع: في المعترك الإفريقي: آليات العمل.....	119
الفصل الخامس: من تجاربي في القارة.....	169
الفصل السادس: حركات التحرير الإفريقية.....	205
الفصل السابع: ديمومة نشاطي الإفريقي.....	249
الفصل الثامن: في السودان: الخرطوم.....	271
الفصل التاسع: في السودان: جوبا.....	321
الفصل العاشر: لجنة الدفاع عن الثقافة القومية.....	347
الفصل الحادي عشر: في تونس.....	407
الفصل الثاني عشر: تأسيس مركز البحوث العربية والإفريقية... ..	443
الفصل الثالث عشر: عن الخاص والعام.....	473
قراءة في فكر الأستاذ حلمي شعراوي: بقلم ريم أبو الفضل.....	523

تصدير

كتبْتُ هذه الذكريات، وأنا أتجاوز الثمانين، بما حسبته آخر طريق طويل. تساءل الكثيرون خلاله - وخاصة في السنوات الأخيرة - عما أنجزته طوال هذه المرحلة في حياتي الإفريقية أساسًا، وفي جوانب أخرى تداخلت معها من الفولكلور، للثقافة الوطنية، لمواجهات للاستبداد، أو ما عشته من متسع في مدن حبيبة كلها إلى قلبي... من حوارى القاهرة ومواقع العمل الشاق فيها إلى مضارب السودان إلى... جوبا، إلى جهات تونس، حتى العودة للقاهرة.

وكنت أظن عند كل نقطة أنها آخر الطريق، وكانت الأسرة الثابتة ببطولة مستمرة تنتظر دائمًا في القاهرة تتصور معي هذا التوقف، لكن توحيدة وأيمن ومي لم يكونوا واثقين تمامًا من ذلك إلا يوم قررت أن أقف لكتابة هذه الذكريات.

جاءني الإلحاح مؤخرًا لكتابة هذه المذكرات من أصدقاء كثر من مصر ومواقع إفريقية أخرى متعددة عن ضرورة كتابتي عن هذه المسيرة متعددة الجوانب، وخاصة فترة تأسيس مصر لسياستها الإفريقية واندماجها في العمل الإفريقي الموحد... وكنت في كل مرحلة أو أجل لمرحلة تالية.

جاء الوقت، وقررت الالتزام بوعدي فبدأت أول سطورها يوم عيد ميلادي 2016 لأنتهي في نفس الفترة من عام 2018.

ويلاحظ القارئ أن الكتاب لم يَقم على التوثيق الرسمي لظروف إبعادي فجأه أكثر من مرة عن مواقع عملي في الشئون الإفريقية وغيرها، ومن ثم لم أجِر وراء نصوص رسمية باسم التوثيق وفضلت الاعتماد على أحداث عشتها بنفسني أو اطلعت عليها وبعض شخوصها ما زالوا أحياء. ولم أجد حرجاً من هذا المنهج لأنني لا أنشد إلا الحقيقة عن عمل شاركت فيه بصدق بين أفواج المناضلين في مصر وفي إفريقيا وخارجها.

حسبني أستاذة مصرية نجية من إحدى الجامعات البريطانية، الدكتورة ريم صلاح أبو الفضل، مُحاضرة العلوم السياسية في مدرسة الدراسات الشرقية والإفريقية SOAS بجامعة لندن، بتطوعها بتحرير النص وترجمته للإنجليزية ليصل إلى كل إفريقي وعربي يتسائل عن طبيعة العمل الإفريقي في مصر فترة ازدهاره، فكانت هذه الذكريات، دون تحقيقات أكاديمية، أو مبالغات أو ادعاءات.

لا أستطيع هنا شكر كل من عاونني لكن لا بد من ذكر توحيدية بدأها عن بحث الأصول القديمة والحديثة، وريم أبو الفضل محررة الكتاب.

أتوجه بالشكر الجزيل أيضاً للأصدقاء الذين كرموني بقراءة النص قبل النشر، وأمدوني بملاحظاتهم المتميزة، التي للأسف لم أستطع لطول الكتاب أن أعالجها جميعاً بتفاصيلها. ولا يفوتني بالطبع تقدير جهد مجموعة

العمل في مركز البحوث العربية والإفريقية، وأعتذر سلفاً لكل من شعر
بحرج مما قدمته من ملاحظات عنهم أو عن أعمالهم، فالمؤكد أنها كانت
في الزمن الغابر... ولا يبقى إلا الإحسان بالإحسان.

الفصل الأول

المنشأ

لن أنسى مساء ذلك اليوم من ربيع 1956، حيث اصطحبني صديق من حارتنا فيما بدا زيارة لقريب له، ولكي يقنعني بمصاحبتة راح يناوش في داخلي رغبة في مقابلة "إفريقيين"، عبرت عنها قبلاً، وأنا المغرم بالقراءة في علم الأنثروبولوجيا، وما توحى به عن الثقافة "البدائية"، والفولكلور. كان صاحبي من أسرة ميسورة نسبياً، يستطيع أن يركب أوتوبيسات، ويزور أقارب بعيدين عن موقع منازلنا في حي السيدة زينب الشعبي الكبير، فدفع بي في أكثر من أتبويس لنصل إلى "الزمالك" المعروف بالحلي الراقي، ثم نمشي إلى هدفنا - "الرابعة الإفريقية" - في تفرعة من شارع 26 يوليو، وفي 5 شارع أحمد حشمت، وجدنا أنفسنا وجهاً لوجه مع الأستاذ "محمد عبد العزيز إسحق" المشرف على هذا الصرح والأب الروحي لمجموعة الشباب الأفارقة من رواده.

بسرعة نسيْتُ الهدف الاجتماعي لصاحبنا، وتحولت إلى فحص الحشد الصغير المحيط بالرجل من شباب سمر الوجوه. قلت لصديقي بعد ذلك، إنه ليس فيهم من ملامح "الزنوجة" أو السواد الأكل، مما نسمع عنه، إلا شاب من نيجيريا وآخر من جنوب السودان، بينما تتدرج السمرة في الباقي من شباب الصومال وإريتريا، وتشاد والسنغال، حتى سمرتي الشخصية. وكشف الأستاذ "إسحق" عن أسلوبه الساخر دائماً بأنه ليس من البيض بين الحاضرين إلا هو وفتحي صالح (صديقي)، وفي سخرية أكثر باعتبارهما من أبناء الصعيد، مشيراً إلى المنيا، حيث أبناء الصعيد هم الأكثر سمرة في مصر، لكن أبناء المنيا يغلب عليهم البياض بتأثير ممالككي، أو ربما لبيان أرستقراطيتهم - بتأثير فرنسي!

لن أنسى كيف كانت ليلة خصبة بهذا الشكل، وكأنني فجأة في قلب حدث إفريقي. ذلك أني دخلت في الواقع تلك "الفيللا" الفخمة، الباقية من عصر الخديوي إسماعيل، تدلف بعد مدخلها الرخامي إلى بهو فسيح، يعكس قتامة الإهمال. وهذه المجموعة من الشباب تلتف حول "الأستاذ" وكأنهم تلك المجموعة من الوافدين الأفارقة حول "شيخ العمود" بالأزهر الشريف يتبادلون البيان حول الآيات البينات! لكن صاحبنا "الأستاذ" هنا، يشكل عالماً آخر. وقد تعرفنا بسرعة، وهو ذلك العلماني الوفدي الأصل، مترجم كتاب "الحرية والدين"، المصادر في منتصف الأربعينيات، يحدث الشباب حوله عن الاستعمار الإنجليزي، وألاعيبه في السودان، والتي

أدت إلى استبعاده شخصياً - وغيره - من جامعة "غوردون" (الخرطوم حالياً). ثم يتسم وهو يقول في سخرية إنه عاد من السودان "بخفي حنين"! وقصد الإشارة إلى ذلكما الشابين من جنوب السودان ممن أحبهما وأحبوه، فجاءوا معه لدراسة الطب في القاهرة. وأنه بخروج مصر من السودان ستبدأ رحلة صعبة بالتأكيد...

كنت وقتذاك في السنة الثانية قسم الاجتماع بجامعة القاهرة، أقرأ في الأنثروبولوجيا، وأحب الفلسفة، وأحضر دروسها من كبار الأساتذة، كما أحضر أنشطة الفكر الأخرى. وها هي "الرابطية الإفريقية" تربطني بنشاط آخر، أرى الأنثروبولوجيا، تروي عن شعوب حية من شباب يتطلع لتغييرها، خاصة و"الأستاذ" إسحق، كان لا يقبل منهم فكرة تمجيد حالات البداوة والتخلف على أنها الواقع الهادي الجميل... ولم تتوقف مفاجآت الليلة العجيبة عند ذلك، فإذ بشاب من المجموعة يتقدم "للأستاذ" بورقة من "نيوزويك" بعنوان "القومية السوداء"... وأجد نفسي مندفعاً لتطوعي بترجمتها لاستشارتي من فكرة "قومية سوداء" في حشد يقول بالقومية الإفريقية، وفي منطقة القومية العربية..!

خرجت ليلتها من هذا المبنى - المفاجأة - وحدي، حيث غادر صاحبي مبكراً الزيارات أخرى، وإذ بي، في شوارع صامته وأقرب للظلمة... فسرها لي أحد الشباب ممن رأى أن يصحبني للشارع العام، بأن تلك تقاليد أوروبية، تتوفر في حي الزمالك بالطبع، وهو الذي كان معموراً بالأجانب الأوروبيين،

من رحلوا بعد الثورة، وتركني لحال سبيلي عند الشارع العام... كان صعباً أن أتنقل بين الأوتوبيسات، كما فعل صديقي للوصول إلى هنا، ورأيت عن بعد كوبري "أبو العلا" التاريخي الجميل، وأضواء المعالم على النيل، الممتد أمامي وأنا أعبّر الكوبري، حتى مستشفى "قصر العيني" وكلية الطب القائمة فيها منذ ما قبل بداية القرن العشرين، والقريبة من حيّنا. فقررت السير على الأقدام لبضعة كيلومترات... أتأمل حالي، وما جرى لي خلال عشرين عاماً من عمري وقتها حتى وصلت لهذا المكان.

من القرية

ابتسمت وأنا أتذكر - أثناء سيري - كيف كنت صبيّاً فلاحاً في "أبو كلس" من ملحقات دنشواي بالمنوفية، ثم جئت للقاهرة الصاخبة، أتنقل بين مدارسها الابتدائية والثانوية، حتى الجامعة، في حلم لم يكن متوقعاً... حلم بحق... لأنني أذكر تلك الليلة وقد اقترب الفجر في شتاء 1947/1948، وإذ بأبي وأمي يصحوان من حلم أو كابوس، في شكل "خناقة" عن ضرورة الرحيل من هذه القرية، التي شعرنا فيها بالفقر، لنعيش مع بقية إخوتي في القاهرة ونلم معاشنا، وأن هذا "الواد" أو الابن الأصغر - الذي هو أنا - لا بد، في رأي أمي، أن يتعلم في مدارس حكومية حديثة، ولن يذهب إلى الأزهر ليصبح شيخاً (فقي، بتعبيرها) إلى مابداً أنها تقول: على جثتي...! رغم أني حفظت معظم أجزاء القرآن، وأهلني أبي فعلاً

بعد استكماله لعبور امتحان القبول بالمعهد الأزهرى القريب كما فعل هو لبضع سنوات في الأزهر. لكن السيدة صممت، وللنساء الكلمة العليا في المنازل الريفية خاصة! وانبج الفجر، وشعشت الشمس مع ما يبدو اتفاقاً على تغيير وضع العائلة تماماً...

كان القسم القروي يضمني مع بنتين (فاطمة ورقية) في رعاية الأب "الحاج محمد" والأم "نفيسة محمود"، والقسم الحضري في القاهرة حي السيدة زينب يضم أختي زينب الكبيرة المتحضرة فعلاً والتي تلبس على الموضة وتدرس في "مدرسة السنية" للبنات، أول مدارس البنات الكبرى في مصر "والأخ أحمد" خريج المعاهد الفنية الخزفية، ويعيشان وحدهما في القاهرة. كان أخي لا يحب القرية ونادراً ما يأتي زائراً، ويسخر من احتمال أن أستمّر "فلاحاً". أما أختي فتأتي في الصيف لتقضي بعضاً من الإجازة، تلبس الفساتين القصيرة، وبنصف كُم، وشعرها المنساب يمنحها فرصاً جمالية أفضل. أقول ذلك لأنها بنت "الحاج محمد"، ذي المكانة الوقورة بل والدينية في القرية، ولا تعليق من أحد على ذلك في تلك الفترة، المستتيرة من الحياة المصرية. بل وقد أعجب بها فترة الشيخ "سيد المغربي" شيخ إحدى الطرق الصوفية الذي يُستدعى في المناسبات الكبرى بالقرية، من حصاد أو زواج. وأذكر أن زينب وأمي رفضاه بقوة، لأن "البنت" عينها على الزواج من أحد الأفندية في المدينة فانتهدت إلى "زكي أفندي" مدرس الثانوي في مصر (القاهرة) - وكانت "القاهرة" وما زالت في الريف هي

"مصر". "المُدّرّس" في مصر أفضل من شيخ يعيش على حفلات الأذكار،
وأكل المناسبات!!

شعرت مع الاستعداد للسفر لـ "مصر" بسرعة إجراء زواج أختي الريفية فاطمة، من رجل كبير في السن عنها، وأنه كان من أقرباء أبي بل ويعاونه أحياناً، لكننا كنا لا نحبه لجشعه وطمعه وهو يقول لأبي "خالي الحاج". لكن العائلة كانت تعاني اشتداد الأزمة الاقتصادية في القرية (واتضح أنها في مصر كلها) وأن المغامرات الزراعية لوالدي "الشيخ، الحاج" لا تجلب له إلا الكلام عن أنه فلاح غير محترف، طيب القلب لا يعجبه الصراع مع العاملين من الفلاحين، لكنه غامر مع الرائج عند زراعة الكتان مرتين متتاليتين، لم يشتر السماسرة التجار المحصول لعدم طلب مصانع المدينة له، فانهارت العائلة اقتصادياً. ذلك رغم أن الوالد كان محسوباً على الميسورين نسبياً، يملك أكثر من ثلاثة أفدنة في قريةٍ سقف الملكية فيها بين 8 - 10 أفدنة ونصف منزل في المدينة. ولكن هذا "اليسر" لم يولد خبرة وتراكمًا للثروة قدر الاقتصاد على "المكانة" التي أصبحت هي "الستر" و"الساتر". وهي مثل المكانة الدينية التي احتلها الوالد بعد رحلة شاقة للحج أو اسط الثلاثينيات، ليصبح "الحاج" الوحيد لعشرات السنين في القرية، بل ولغاية مركز "الشهداء" أي لعدة قرى. وأصبح من يدلج للقرية من أولاده لسنوات أيضاً، لا يعرفون إلا "بأولاد الحاج" دون مساهمهم. وكان لدى "الحاج" نسخة من "البخاري" يحتفظ بها منذ جاء من الحجاز في صندوق الملابس الخاصة، ومعها ما يشبه "الترموس" بطول حوالي المتر تقريباً مملوءاً من مياه

زمزم! وفي حالة وقوع جريمة كبرى في القرية يؤتى بالمتهم ليحلف على البخاري عند "الحاج" مهدداً بالداء العضال إذا كذب: بينما يحلف أبناء القرية على "الختمة" (المصحف) كل ساعة من أوقات النهار دون وجل! وقد حملني ذلك الكثير من مظاهر الأدب والتأدب، لصحبتني والذي "الحاج" وجلوسي مع الكبار معظم الوقت، وأنا لم أتجاوز سن العاشرة. لكنهم كانوا جميعاً مُصرِّين، وهم يقرءون جريدة المصري ويمرون على جميع العائلات للمعايدة صباح كل عيد، مما فرض عليّ حياء لم أكن أتمناه هكذا، لأنني حرمت من متعة التهريج الصبياني. وبلغت جدتي وتديني الظاهر أني في سن الصبا طلعت المئذنة لأول مرة لأؤذن للصلاة وسط دهشة الكثيرين، بل وتخويفهم لي من عفاريت داخل المئذنة. لكنني كنت أعرف أني حافظ ومحصن بالقرآن ولا أهاب شيئاً مثل ذلك (كانت النساء الراغبات في الحمل تصعدن المئذنة عند الغروب، لتسبب الخضة في حملهن!).

كنت ألبس جلباباً ذايقة، فيسخر الصبية في القرية من ذلك "البندري" (يعني ابن المدينة)، الذي لا يلبسها بطوق فلاحي. والطريف أنها كانت نفس أزمتي بعد وصولنا حي السيدة زينب، حيث سخر مني الصبية ثانية بسبب أني ألبس جلاية فلاحي وليس بيجامة! وأظن أن ذلك قد فرض عليّ دائماً متابعة سلوك الصبية والمقارنة بين الحضر والريف... وكان الشوق للحضر أو الدهشة من أجوائه يصل إلى تمنّي الوصول لزيارة مدينة الشهداء (المركز)، حيث فيها سيدي شبل ومولده الجاذب لمعظم شباب القرى المجاورة، للاستمتاع يوماً في السنة بحرية مخالطة البنات، وشراء الرغيف

القمح والفلافل. ولا يبدو أني قمت بأية عملية تكيف في الحالتين، لكن مع الإقامة الدائمة في المدينة بعد ذلك بقيت محاصرة في البيت للقراءة بدءاً من روايات أرسين لوبين التي يراكمها أخي الأكبر، وانتهاء ببعض الكتب الدينية التي تركها أبي عند وفاته عقب حضورنا للمدينة بعامين تقريباً. كان المسكين يعاني من مرض "الربو" القاسي، ومنعه الأطباء سابقاً من الإقامة بالمدينة، ولذا ذهب بعد مولدي بالجيزة (1935) إلى القرية لبضعة سنوات من الأربعينيات، واشترى الأرض وبنى منزلاً بأمل الاستمرار في القرية، التي لم تساعد الحياة فيها، وهو غير المحترف ريفياً..!

اكتشفنا أن والدتي كانت هي الميسورة، وأنها عاوت والدي في شراء الأرض بالقرية، وهي التي اشترت الجزء الأكبر من منزلنا رقم 35 بحارة الشيخ سليم بالسيدة زينب قبل رحيلنا من القرية للمدينة، والعيش في طابق واحد مع أخي وأختي...

لكن يظل شاغلي إلى الآن ذلك الظرف الاقتصادي الصعب لعائلي رغم هذه التيسيرات، ورغم ما يقال عن تحسن الظروف الاقتصادية في المستعمرات أثناء الحرب العالمية. كانت بريطانيا تتحكم في مسألة ديون مصر بعد الحرب لتصبح مصر مدينة بينما هي في الحساب العادل دائنة. وقد يكون ذلك قد فاض على تجار القطن بالثروة، نتيجة احتكاره وتصديره لإنجلترا بينما متوسطو الحال يعانون من الأوضاع الجائرة. وهو ما يبدو أنه لم ينطبق على مصر، أو أن الأمر كان طبقاً تماماً في وضعنا الذي أجاد

الإنجليز رسمه لاستمرار السيطرة على مصر عبر الإقطاعيين والحضرين، وإبقاء الطبقات الشعبية، وكانت قاعدة الوفد رغم عدم تحرره من تكوينه الطبقي، فجاء به صوته الوطني قوياً في انتخابات 1950 بنجاح كبير.

كنت أرى ما يشبه الأفراح في القرية، مرة مع نجاح الوفد في ناحيتنا من القرية، ومرة في الناحية الأخرى مع نجاح العمدة حليف "الدستوريين" (حزب القصر المنافس للوفد). وكان يرتبط بهذه الأفراح تحرك جمهرة كبيرة من أهل ناحيتنا، الأكثر عددًا وقوة وحماسًا مع الوفد، مصنفين مهللين، ووراءهم مجموعة بنات ونساء من المسموح لهن بالسير في الشوارع مكشوفات الرأس أحيانًا، مرددات اهتاف للنحاس باشا زعيم حزب الوفد، مهددات الدستوريين بالويل والثبور إذا عارضوا انتقال "التليفون" و"السلحدار" حالاً إلى دار "عمدة ناحيتنا" الشيخ عبد الجليل الخولي. كانت "عدة التليفون" وآلة التلغراف، ومجموعة من بنادق الغفر، هي الرمزية التي تعبر بها الناحية عن الانتصار المنتظر الذي كثيراً ما حرمتهم منه السراي الملكية بإقصاء حزب الوفد وأهله. وكان الأفندية على قلتهم منقسمين، لكن عائلة "شعير" الإقطاعية الفلاحية من قلب دنشواي كانت هي رمز الغلبة الوفدية، ويفوز منها دائماً عضو البرلمان الوفدي إذا قدر له النجاح، أما عائلة "علوي بك" الدستوري فتعيش منعزلة نسبياً على أطراف القرية. ومع ذلك ينجح عمدتها بالتزوير في أخذ العمودية بفضل حكومة الدستوريين... وكان هذا النزاع "التاريخي" ينتقل إلى أبناء المدرسة الأولية" الوحيدة بالقرية، وفق نظام التعليم الإلزامي (الأولي) لنظل في عراك دائم كلما اقتربت الانتخابات،

أو زارت إحدى الشخصيات العامة الناحية من أيّ من الحزبين. وبالطبع كنت "أبدو" وفدياً، كما كان أبي بدون أي حماس حقيقي، رغم ترديده أن الوفد "هو الممثل الحقيقي لثورة 1919"، لا أعرف لهذا الفتور سبباً إلا ذكره كثرة الباشوات في الوفد مثل غيره، كما كان يتردد أمامي... دون شرح لذلك.

إلى القاهرة

كانت مغادرتنا للقرية أواخر 1947 مقترنة بالأسى والأحلام. بدا ذلك على الأهل والأخوات، خاصة في ظروف الحرب مع "اليهود" في فلسطين، فالغارات تقترب من القاهرة، بينما كنت أبسو فرحاً بأنني سأكون ذلك "البندري" بحق وسط أبناء البندر، بل "ومصر" نفسها. كان بيتنا في السيدة زينب، وهو حي شعبي أصيل، تسكنه الطبقة الوسطى الصغيرة، ومحاط بأحياء أكثر شعبية وفقراً كمناطق في إطاره مثل "زين العابدين"، و"القلعة"، و"الكبش" و"المدبح". ويكاد كل حي من هؤلاء أن يحمل سماته الخاصة وسمات لأبنائه، مثل المدبح وفتواته الرجال، والكبش وفتواته النساء... إلخ. تصورت أن أصبح تلميذاً بالمدرسة "الأميرية"، حيث كانت مدرسة "محمد علي" بميدان السيدة زينب رمز استقرار أبناء الحي وأهلهم، وإذ بي أواجه صعوبة السن مع صعوبة الانتقال من التعليم "الأولي" أو الإلزامي

في القرية إلى "الابتدائي" في المدينة. وكانا نظامين مختلفين، لنرضى بمضي عام أو أكثر بوضعي في مدرسة "أهلية" هي مدرسة "المعهد العلمي" التي أسسها أحد رجال الأعمال، وكان ذلك أول تقليل من قدري في هذه الحارة. لكن سرعان ما شرفت بالشهادة الابتدائية بعد عامين لألتحق بالتعليم الثانوي بادتاً بمدرسة صغيرة ثانوية ثم "الخديوية الثانوية" ذات الصيت عام 1950. كان نظام المرحلة الابتدائية أربع سنوات والثانوي خمساً، ولكنني كنت قد اقتصرت عامين في المرحلة الأولية بالقرية، عشت فترة انتقال مرهقة في بداية وجودي بالقاهرة بين كوني "فلاحاً" أو قاهرياً، وعلاقتنا بالقرية لم تتوقف.

أذكر أنه كان بالمنزل شقة خالية، صممت والدتي على عدم تأجيرها لأحد لتبقى خالية لأقارب "الحاج" من الريفين، فقراء أو قادرين والذين يستفزون بالمجيء تباعاً والإقامة عندنا ليوصلهم "الحاج" إلى مستشفى القصر العيني، أو يلف معهم لزيارة أهل البيت السبعة الذين يحمون "المحروسة"!! وبالتالي تم ضغطنا في الطابق الرابع الذي أتاح لي الابتعاد عن أولاد الحارة لفترة لعدم قدرتي بملاسي الفلاحي أن أشاركهم "لعب الكورة" أو الصعلكة بأشكالها...

لا أذكر في أواخر الأربعينيات إلا حديث عن حرب فلسطين، أو أعمال الفدائيين في القنال، أو تزوير الانتخابات ضد الوفد، أو شعارات على الحائط من حركة "حدثو" عن الاستعمار الإنجليزي، وأخرى عن بطولة

"الفدائيين" من الإخوان ووطنيين آخرين، بما اشتهر بين الصبية والشباب بشعار: "الفدائيون مروا من هنا".

مع استقرارى في المدرسة الخديوية عقب عامين في تلك المدرسة الصغيرة، شعرت أنى أصبحت في عالم "التمرد" الحقيقي، ليس بسبب سن البقاء في المنزل فقط، ولكن بسبب أن المدرسة الخديوية تجمع تلاميذ كباراً، وهي أحد مراكز نفوذ "الوفديين"، ممن يقودون المدارس المحيطة (المبتديان بالحلمية، والخديوي إسماعيل والإبراهيمية ليستا ببعيد)، في مظاهرات داعمة للنحاس باشا وحزب الوفد، حتى تصل إلى جامعة القاهرة وتردد الهتافات التي تعبئ أبناء الكليات القريبة.

كان وجودي في "الخديوية" مرحلة حياة جديدة بحق، لأنه طوّر بدوره، وجودي في الحارة، بحيث بدت الحياة بين الحارة والمدرسة عالماً متكاملاً، وأشعر عندما أسترجع تلك الفترة، أن مصر كانت في حالة غليان ذي طبيعة خاصة قبل حركة "الضباط الأحرار" عام 1952، وبعد وقوعها بعدة سنوات، إشارة إلى تطور منتظر لمصر بين الأمم الناهضة كما كنا نسمع من بعض مدرسينا، ومنهم القيادي الماركسي أديب ديمتري. وكنا نخرج من المدرسة لنمشي في مواكب المرشح النيابي الذي نؤيده، ونذهب في مظاهرات طلابية إلى الجامعة تنديداً بالملك فاروق في ذلك الوقت.

كان بين مدرسينا في الثانوية شباب طامحون بحق؛ أصبح بعضهم رؤساء جامعات، أو في مناصب كبرى في الوزارة أو من قيادات اليسار المصري...

"السعدي فرهود" و"محمد الغنام" و"أديب ديمتري"، ومعهم أنشأت مجموعة منّا وخاصة مع "هاشم النحاس" (المخرج السينمائي لاحقاً) جمعية الصحافة، والخطابة، والتاريخ. ومن الخديوية خرجنا في مظاهرات 1954 من أجل أن يرجع الجيش إلى ثكناته، والاعتراف بالأحزاب السياسية. ونظمت مع الصديق هاشم النحاس -المخرج المعروف الآن- مجلة الحائط لتعبر عن اتجاه طلابي وطني في الخديوية. وكان ذلك امتداداً عادياً لما مارسناه في الحارة مبكراً عن ذلك بقليل، بمشاركة سيد سالم، (أستاذ التاريخ بجامعة عين شمس وصنعاء بعد ذلك) والمعاير جي وآخرين...

كنا في الحارة منذ 1950/ 1951 نقوم بأنشطة متنوعة أيضاً، ونتخذ مواقف مثيرة لا يسعني إلا ذكر بعضها. كنا حوالي سبعة أو ثمانية من الصبية بين 12 - 15 سنة، ارتبطنا تحت مسمى "الاتحاد". وكنت رأس تحرير مجلة ورقية باسم "الشعلة" التي كانت تصدر نسخة واحدة بخط اليد - ولدي نسخة لأحد أعدادها حتى الآن - وأذكر أنني وضعت على أحد أغلفتها صورة "محمد صلاح الدين" وزير خارجية الوفد 1951، الذي أعلن رفض البيان الثلاثي (الأمريكي البريطاني الفرنسي) حول الشرق الأوسط، وقابل السفير السوفيتي، بل وفي أحد أعدادها مقال لي عن رفض معاهدة 1936.

وإلى القارئ نصّاً من "الشعلة"، لنقترب من تفكير هؤلاء الصبية في ذلك الوقت، وهو من العدد الثالث من مجلة "الشعلة" نصف الشهرية، وبخط يدي، صدر في 13 يوليو 1952 وعلى الغلاف صورة للزعيم محمد

فريد، وتحتها أنه "غريب الدار والقبر" إشارة إلى وفاته المبكرة خارج مصر (في برلين نوفمبر 1919)، بعد أن ضحى بالكثير متقدمًا في العمل الوطني عن زعيمه مصطفى كامل.

وفي مقال عنه سردت الشعر الذي قيل بمناسبة وفاته، وهو يطالب بالحرية لبلاده، ومات كما يموت الأبطال. وفي نص كلمة التحرير الأولى بالمجلة كتبت: "لم يؤخر مصر غير هذه العقول القديمة التي يفكر بها أولو الأمر فينا، ولكن نحن الشباب الناهض المكافح، هل سنسلك هذا الطريق... إلخ". وفي العدد حوالي خمس مقالات أحدها لصديق عمري هو اليوم الدكتور "سيد سالم" عن السياسة الفاسدة والآراء المتضاربة...

بدايات العمل السياسي

كانت "الحركة المباركة" في 23 يوليو 1952 بقيادة مجموعة الضباط الأحرار - محمد نجيب وجمال عبد الناصر وزملائهم - فأنحزنا "للثورة" ووضعنا صورة محمد نجيب على غلاف مجلتنا "الشعلة"، ورحبنا بخلع الملك فاروق وخرجنا في المظاهرات تأييدًا للثورة وليبانات بعض الأحزاب على السواء، لأن ضباط يوليو بدءوا الحملة على الأحزاب مباشرة عقب "الانقلاب".

كان طرف من مجموعتنا منتظمًا في صلواته وتلاوة القرآن، وكنت معهم نذهب لزاوية "الجمعية الشرعية" بالحلي، لكننا كنا نشطاء أيضًا مع حزب "مصر الفتاة" (الذي حمل اسم الحزب الاشتراكي وقتها) بزعامة

أحمد حسين، نذهب كل خميس لسماع خطابه في البيت الأخضر، ونشتري صحيفته "الاشتراكي" التي يصدرها، ويبقى من ذكرها ذلك المانشيت الشهير الذي حمل تحته صور فقراء مصر مكتوباً عليه: "رعاياك يا مولاي" الذي أدى به إلى السجن. وفهمنا وقتها أن ثمة تقارباً بين الحزب الاشتراكي "مصر الفتاة" وبين الإخوان المسلمين، فجذبنا ذلك إلى زيارات لـ "شعبة" الإخوان بالحي، لنصبح بعد شهور أعضاء نشطاء في "الشعبة"، الاسم التنظيمي لوحدة الحي، لأن الاستمرار في مصر الفتاة أصبح صعباً وهو المتهم بحريق القاهرة في يناير 1952 أيضاً ولكثرة مناورات الزعيم أحمد حسين.

كانت الفترة من 1952 إلى 1955 فترة غنية في حياتنا نحن مجموعة "الاتحاد" بالحارة، وامتدادها في "الخديوية الثانوية"، وذلك إزاء مناورات مستمرة بين أحزاب تحاول الاستمرار بل واسترجاع السلطة، وبين ضباط شبان أتيح لهم الاستقرار في السلطة وسارعوا بإجراءات اجتماعية واقتصادية لافتة وقريبة من الناس. وما إن دخلت مع آخرين، وليس كل المجموعة، تحت مظلة "الإخوان" حتى انتظمت الحياة بطريقة أخرى غير ما كانت مجرد "شلة الحارة". هنا توفرت على كتب "الإمام" حسن البنا ورسائله، وكتب الشيخ سيد سابق، ومحمد الغزالي، ومحمد قطب، وسيد قطب، وقرأت معهم في سيرة ابن هشام، وتفسير ابن كثير...! قد لا يصدق كثيرون كيف أن صبيّاً بين 15 و18 سنة يقرأ كل ذلك فيما أسميته في بعض كتاباتي الأخرى "تأسيس الراديكالية" في فكر الكادر الإسلامي، لأنها في سن التأسيس على هذا النحو، ومنها ينتقل إلى الجناح العسكري أو الثقافي

والسياسي. كنت أميل لجناح إخواني آخر - يعرف بتمثيل الاتجاه الثقافي بقيادة البهي الخولي والشيخ سيد سابق وعبد العزيز كامل... ولم يكن ذلك مرضياً للجناح العسكري. وفي هذا السن الباكر كان أكبر قياداتنا أيضاً شباباً في الجامعة، حيث كان ملحوظاً تخلي كثير من الإخوان عن التنظيم فور اندماجهم في الوظائف الحكومية بعد التخرج. ولا بد أن يكون في الذهن ضالة الوظائف المتاحة حتى لخريجي الكليات العلمية. وكانت هذه الكليات يسيطر عليها منظمات شيوعية معروفة، بينما الإخوان في كليات نظرية أو التجارة، حيث الوظائف أصعب لخريجها. وهذا معكوس ما شاهدناه في السبعينيات والثمانينيات بعد ذلك. وإزاء العنف المتبادل حول السلطة في التنظيم وفكره فلا بد أنني قدرت أن دماءً من بيننا ستسيل، كما أن الفرصة ستكون سانحة للحكومة للهجوم سافكةً دماء جديدة. ولذا لم أرتح قبل اتخاذ قرار، على ما يبدو لي الآن أنه قرار بالانسحاب من الشأن الديني كله. ولم يكن ذلك مجرد مفاجأة...

كنت ألتقي في تلك الفترة مع أصدقاء من الحي صباح كل جمعة غالباً، عند "الأخ" سمير فياض (د. فياض طبيب العظام بعد ذلك) وكنا نجالس أخاه الأكبر قليلاً سليمان فياض الذي صار قصاصاً وأديباً لامعاً، وكان أزهرياً مثقفاً يجيد الهجوم على منافذ المتدينين إلى الفساد والضللال، ويتحدث عن التاريخ الإسلامي كاشفاً خفايا كثيرة يؤكدها لنا من سيرة ابن هشام، والمسعودي، إلخ، بل كنا قرأنا أيضاً كتاب "لماذا تأخر المسلمون وتقدم

غيرهم "لشكيب أرسلان. وفي مناقشات أهدأ مع زملاء آخرين، اكتشفتُ ألا عودة... ورحت أكتب عن كل ذلك الصفحات الطوال، لكنني كتبت يوماً ما يشبه المقال في حوالي 20 صفحة عن تاريخ الصراعات الدموية في الإسلام بما لا يمكن أن يجعل من هذا التاريخ، تاريخاً مشرفاً لأمة مسلمة، ولا بد أن تكون النهضة على أساس آخر.

كنت أدهش أحياناً لاستيعادي الإخوان من عالمي بهذا الشكل، خاصة وأن الموقف من "حكم الثورة" لم يكن متبلوراً تماماً، وكانت سمعة "الثورة" بعد إقصاء الأحزاب، أنها تقترب بل وكانت على علاقة بالإخوان. وجاء تعيين الشيخ الباقوري (أحد قادتهم) وزيراً للأوقاف دون شروح كثيرة لنا، مؤكداً معنى هذا التقارب. ولذا فقد أرجعت ذلك عند تجميد علاقتي بهم، إلى منهجهم الانتهازي أو طابع التصارع الذي أتحدث عنه، كما جاء تأكيد توقعي للصراع الدموي عقب محاولة اغتيال جمال عبد الناصر، فيما عرف بحادثة المنشية بالإسكندرية في 26 أكتوبر 1954!

كانت فكرة ارتباط عبد الناصر ورفاقه بالإخوان راسخة في أذهان كثيرين مثلي، منذ عملوا هم على تصويرها قوية عقب الانقلاب مباشرة على أساس أنهم كانوا معاً في فلسطين، وأنهم - معاً - تحملوا وقائع الحرب وهزيمة العرب على السواء. بل وكانوا أكثر دعائية عن حرب التحرير ضد الإنجليز في قناة السويس بشعارهم: "الفدائيون مروا من هنا" على الجدران في أنحاء الحي. وكان ذلك يؤكد لنا أحياناً النمط التديني الذي يبدو فيه

معظم زعماء الضباط الأحرار مثل حسين الشافعي وكمال الدين حسين، بل والفوضى العقلية عند صلاح وجمال سالم. نجحت "حكومة الثورة" في تصفية كل شيء قديم في أذهان أمثالي، فزيم مصر الفتاة فقد قيمته قبل الثورة ولم يبرئه إلا إخراجهم من السجن في صمت، والأحزاب هم من الباشوات الذين نهبوا مصر، وجرى تأميم أراضيهم في قانون الإصلاح الزراعي، ودخل الشيوعيون في قضية جديدة (1954) بعد أن أساء النظام الملكي سابقاً إلى سمعتهم بشكل غير أخلاقي، ناهيك عن السياسي، في قضايا 1947 التي سمعت بها من القرية، تتهم "أشخاصاً غرباء يتزوجون أخواتهم، ويكفرون بالله..!"

كنت أنشد منافذ التفكير السياسي واسع الأفق، ولم ينفع معي إلا أنني جمدت عضويتي في الإخوان حتى الانعزال التام. لم يكن في ذهني نشاط آخر، ولم أعتزل أصدقائي الإخوان في الحارة، بل ظلت العلاقة الفردية قائمة مع البعض حتى الآن! وقد كادت هذه العلاقة بهذه الأريحية أن تؤدي بي بعيداً في عذابات من تعرضوا للاعتقال منهم، حيث كان البحث الأمني يجري عن القيادات الشابة بشراسة. في مرة تتبع الأمن أثر أحدهم حتى قيل لهم إنه صديقي ويختبئ عندي أحياناً. وقد حدث هذا بالفعل في لحظات اضطراب صاحبنا إلى التزويغ منهم بأي ثمن. وفوجئت ذات مساء من شتاء 1954 بأحد الضباط ومساعديه يطرقون باب شقتنا بعنف ويدخلون الحجرات بنفس العنف. ورغم أني فهمت معنى هذا الهجوم، لكن رعب الأسرة أقلقني جداً. راح الضابط المسئول يعبث بأوراق مكتبي

الصغير، بينما العسكر يقلبون البيت رأساً على عقب. وإذ بالسيد الضابط بعد سؤاله عن الشخص المطلوب وإجابتي السلبية يتوقف عند ورقة من بضع صفحات، ويجلس على المقعد ليقراً... وبعد كل عدة صفحات يسألني: "هذا خطك؟" ويقارنه بكراساتي! "أنت كتبت هذا؟" نظرت للورقة وعرفت أنها مقالتي إياها عن حالة الإسلام والمسلمين وموقفي..! انتهى من الورقة وأخذها، ولكن بصحبتني، إلى "السجن الحربي" أشهر مرافق التعذيب ساعتها!

واكتشفت أنه هاجم شقة الصديق الساكن في منزلنا أيضاً - سيد سالم (أستاذ التاريخ اليمني حالياً)، وأخذوه بدوره، ولكن في عربة "الترحيل" بينما كنت في عربة السيد الضابط يستجوبني لاستكمال معلوماته عن التنظيم، وأعترف أنني لم أكن مفيداً له بقدر ما عانيت من ضغوط معنوية! بقيت في مركز الشرطة لليلتين أو أكثر قليلاً، ثم أطلقوا سراحى... ثم سراح زميلي، بعد تجربة مريرة من سماع صراخ المسجونين والكلاب البوليسية معاً!

استمرت لقاءاتي مع سمير وسليمان فياض، كما تعرفت أيضاً على الكاتب النابه الراحل عبد الجليل حسن في تلك الفترة، وهو من أفضل مثقفينا الذين رحلوا شاباً. كنت في آخر أعوام الثانوية العامة قسم فلسفة، وحين انتهيت من الإخوان في تلك الفترة، غرقت في قراءات متنوعة، من مكتبة "سي زكي" زوج أختي (وكنا ننادي الأفندية المحترمين عادة "سي فلان"). وكان قريباً من محمود تيمور وقرأ معه، وإذ به يهديني - باعتبار حبي للفلسفة

في تقديره - كتابًا عن "سارتر والوجودية" لا أذكر مؤلفه لكنه كان من ترجمة الدكتور سهيل إدريس في بيروت. وأذكر أن هذا الكتاب قد فتح لي بابًا من القراءة عن الحرية والالتزام سواء في الفلسفة الحديثة بل وعند المعتزلة، إلى كتب الزندقة وتاريخ الإلحاد في الإسلام (تأليف عبد الرحمن بدوي) إلى برتراند رسل عن "النظرة العلمية"، وكل ذلك وأنا أجهز نفسي لدخول الجامعة عام 1954/55 خوفًا من أن أبدو جاهلاً أمام زملائي. وكان وجود مكتبة دار الكتب الفرعية في المنيرة قرب منزل أختي يتيح لي استعارة الكتب وفرز العناوين، مما جعلني مصدر حكي وتعليق، بدا لي مفيدًا للزملاء الآخرين داعمًا لمكانتي بينهم.

بدأ ينتابني شعور أنه بانتهاء مرحلة الدراسة الثانوية فإني أنتقل لمرحلة أخرى، من أول مظهري إلى تفكيري وممارساتي مع الآخرين، وموقفي من موضوعات كثيرة بعضها ما زال مطروحًا، بحكم مروري عليها في السنوات الأخيرة. ومن هنا كان شعوري بالقلق المبكر من ضعف فهمي لأحوال مصر، إزاء ما يردده السياسيون الآخرون من جهة، وما تنفرد به الحكومة بمهارة مبكرة أيضًا في السيطرة الإعلامية من جهة أخرى، عبر صحف "الشعب" و "الجمهورية"، إلى إذاعة "صوت العرب" على طول اليوم، بما يمكن أن يحتوي أي مواطن، بما يتردد فيها من تصريحات رنانة عن رفضنا للاحتلال الإنجليزي في القنال، وانفراد أبناء الجيش بالمقاومة، وصلابة المفاوضات المصري من أجل وحدة مصر والسودان، والجلء العاجل... كما بدأنا نسمع عن عودة طرح "البيان الرباعي" لإنجلترا وفرنسا وأمريكا

وتركيا، وانضمام العراق لهم في حلف بغداد، الذي ترفضه مصر كأحد مواقف ضباط ثورة يوليو الصلبة من الاستعمار.

ويبدو أني انتقلت من حالة التنظيم وتلقي التحليلات الجاهزة، إلى حالة من الاضطراب الفكري تظهر فيه استعادة قراءتي عن مصطفى كامل، أو تصريحات وتسريبات وطنية عن محمد صلاح الدين وعبد الفتاح حسن الوزيرين الشابين السابقين في الوفد، وإذ بالأنباء تأتي عن توقيع الاتفاقية حول السودان وبدء التفاوض حول القوات البريطانية في مصر، ثم تمت اتفاقية الجلاء، وفي جزء منها إمكان عودة الجيوش الأوروبية إلى قناة السويس في حالة عدوان الاتحاد السوفيتي على تركيا! وكنا أصلاً قلقين من التفاوض "حول وضع السودان" بإشارات لإمكان انفصاله بعد الاستفتاء. وفي أجواء يتهم فيها الوفديون والإخوان جمال عبد الناصر ببيع السودان، أو التنازل عنه ليحكم هو مصر منفرداً، لم يمنعني التردد حول تأكيد وطنية الضباط من الخروج في مظاهرات ضد اتفاقية الجلاء التي نظمها "قوى وطنية" عديدة حسب ما شاع في ذلك الوقت. وكان التنازع بين عبد الناصر ومحمد نجيب على السلطة يغطي على الجدل حول الاتفاقيات مع الإنجليز، إلا أن الجهاز الدعائي الكاسح للحكومة استطاع أن يقفز بنا إلى المسألة الوطنية، عبر التصريحات النارية للقادة ضد الإنجليز، بل سافر عبد الناصر إلى آخر الدنيا في إبريل 1955 ليحضر مؤتمر باندونج في إندونيسيا، حيث لاقى قبولاً دولياً هائلاً أثّر في أوسع دائرة في مصر خاصة من اليسار. فبدأت أراجع أيضاً عن تحليل الموقف السياسي الإخواني الداخلي إلى القضية الوطنية

إلى صياغة الحكم الناصري. تمامًا كما استقطب عبد الناصر، ليس شباب المصريين وحدهم، بل وجماهير الشعوب المحيطة.

في جامعة القاهرة

بدأت مرحلة جديدة إذن وأنا في طريقي إلى جامعة القاهرة في أكتوبر 1954 بصحبة بعض زملاء الحارة الذين سبقوني بعام أو أكثر إلى تلك الجامعة العتيقة، تصورت حجم التوقعات باندماجي فيها. خاصة وأن كلية الآداب التي قبلتني دون منافسة لتقديراتي العالية في الثانوية أدبي (65%)، تقوم بتدريس المواد التي تعرفت على بعضها مثل الفلسفة والتاريخ.. إلخ، وبعضها الآخر سأتعرف عليها، وعليّ أن أتخصص في بعضها مثل علم الاجتماع وعلم النفس. وجاءت أول صدمة لي بما رأيت من حواجز أمنية حول الجامعة من كل ناحية وحرس الحواجز الذين يطلبون أوراق القبول. كان التعليم الجامعي بالمصاريف وإن كانت محدودة لمن حصلوا على أقل من 60% من الدرجات، فلم تعلن مجانية التعليم الجامعي المطلقة إلا بعد عام 1962. فسر لي الأصدقاء سرعة وضع هذه الحواجز بأنها من لوازم السيطرة على البلاد بعد أحداث المنشية وتحفز الإخوان المسلمين للعداء. وضمن النقاش أن هذه من شواهد الحكم العسكري، لأن الجامعة ذات الخمسين عامًا لم تشهد ذلك من قبل. ودخلنا إلى المدرجات، وإذ بالمدرج الشهير 78 بكل سعته مزدحمًا بالطلاب والطالبات الجدد مما بدا لي آلاف

الطلاب، وهو ما لم أراه في المدرسة الثانوية نفسها، ثم علمت أنهم حوالى الألف طالب فعلاً، وأنهم هنا في المواد العامة المشتركة مثل اللغة العربية وآدابها. وفي معلوماتي السابقة أن كلية الآداب يدخلها بضع مئات فقط، وإذ بتفسير الموقف، أن الحكومة في عملية ترضية للرأي العام، أتاحت كليات الآداب والحقوق للقادمين من الثانويات العلمي والرياضة، لأن الكليات المناسبة لا تتسع لكل خريجي الثانوية المتوفرين بسبب مجانية التعليم العام!

أذكر ذلك وأنا أتصور أن سياسة "مجاملة الرأي العام" أو قل كسبه في مجال خطير كالتعليم، هي التي سادت إزاء عدم توفير ميزانيات كافية وانضباط العملية التعليمية بحجة مجانية التعليم دائماً. وكان لكل ذلك أثره المبكر على عملية التعليم كلها رغم أهميتها الاجتماعية.

رغم ارتباطي بقراءة الفلسفة لكنني سجلت نفسي في قسم الاجتماع... ربما لا اعتقاد سائد أن الفلسفة في الكتب وليست في الفصول الدراسية، أو لأن معرفة المجتمع مثل معرفة النفوس تجلب بعض الشباب أكثر إلى الاجتماع وعلم النفس، وربما لتصوري أنه يمكن العمل بليسانس اجتماع في فرص أوسع من عالم الفلسفة، مع أسرة تحتاج لتخرجني في أسرع وقت كما ألحت والدتي...

كان أول عامين في حياتي الجامعية مصدر تكوينين أعتر به رغم زحمة المجانية..!

كما بدا العامان التاليان مصدر انطلاق أعتر به أيضاً...

كان للجامعة روحية كبيرة عند جيلنا، ورثناها من القراءة عن الجامعة كمشروع أهلي وطني في مطلع القرن، وعن سيرة العظماء الذين مروا بها، رؤساء وأساتذة مثل لطفي السيد وطه حسين، بل وأعتقد أن ثمة عاملاً آخر محسوساً هو تدهور سمعة الأزهر وشيوخه... كان الذهاب إلى الجامعة رحلة عمر الاشتياق إلى التحقق، وإلى عوالم أوسع من الحارة ومن ميدان السيدة زينب بالتأكيد.

جذبتني محاضرات الدكتور إبراهيم سلامة في الأدب العربي، كمحاضرات تقديم عامة للسنة الأولى لطلبة الكلية مجتمعين. قضى الأستاذ عامه في تحليل "حي بن يقظان" لابن طفيل، لأفهم بعد أن أشار لابن رشد أيضاً طبيعة المدرسة العقلانية التي ظهرت في رحلة حي بن يقظان، على لسان إبراهيم سلامة، ولا يزال عمقها في ذاكرتي. وحين أربط ذلك بشروح أستاذ علم النفس البارز "يوسف مراد" لتطور الجهاز العصبي منذ الخلية الأولى للأحياء حتى الإنسان، ومن بعده دروس مصطفى سويف في علم النفس التكامل. أدرك أنني تعلمت في مدرسة "ديالكتيك" أو جدلية حقيقية، تنزل بالمعرفة من السماء إلى الأرض خاصة وتقدم مناهج التحليل العميق، بينما هذه الكلية لم تشأ أن تسمع عن مذاهب المعرفة الوجودية أو الماركسية في أي وقت من تاريخها (إلا إذا جاء ذلك في وقت متأخر...) ورغم مكانة الجامعة التي تحدثت عنها، وما يحيط بها من فلسفات سلامة موسى ومحمد

مظهر والشيخ علي عبد الرازق، فإن الرجعية المصرية سجلت دائماً آثارها على برامج الجامعة. وقد دفعني ذلك للاستماع بجدية أكبر لبعض الزملاء الذين كان يتبين لي أنهم من شباب الحزب الشيوعي، وخاصة الصديقة "آمال" التي قدمتنني للزميل "إيمان" بعد ذلك، في محاولة مبكرة للتعرف على الحركة، وكان أملي أن يتوفر لي من المعرفة في الكلية بهذه المذاهب الكبرى قبل الاندماج في حركتها. كان "درسي" مع الإخوان المسلمين لم يتبخر بعد! وكان أن اخترت قسم الاجتماع متصوراً أنه أحد مصادر العلم الحديث، وإذ بي أقع في "شر أعمالي" بسبب هيئة التدريس في هذا القسم في ذلك الوقت. وقد كان على رأسه أستاذ بدا أنه لم يدرس إلا على يد أستاذ فرنسي واحد هو "إميل دوركايم" خلال بعثته في فرنسا لبضع سنوات، وبرز الآخرون في تاريخ العلم أو الأنثروبولوجيا أو غيرها، وقد اتخذوا قرارهم بأن يستجيبوا "لطلب النظام" بعد انتصاره على قوى الأحزاب جميعاً - فيما سُمي "بربط العلم بالمجتمع" - مستسلمين لسخرية "حضرة الصاغ" وزير التعليم وقتها، من اهتمام أساتذة محترمين بجناح الصرصار! فقرر أساتذتنا أن الخدمة الاجتماعية هي التوجه الأساسي، وأن شعار "الاتحاد والنظام والعمل" شعار الزعيم هو عنوان كتاب البروفيسور رئيس القسم المقرر علينا. ومن هذا القبيل الكثير...

كنت أعزي نفسي بقراري حضور مواد قسم الفلسفة، مع الإطلاع على قسم الاجتماع. ولم أظن أن لي فيه فرصة تقدم باهر مع هؤلاء. وعوضت نفسي أيضاً بحضور بعض محاضرات يلقيها أساتذة كبار في تاريخ الثقافة

العربية مثل طه حسين ومحمد مندور ومصطفى سويف... إلخ. كما لازمْتُ في الفلسفة زكي نجيب محمود، وعثمان أمين، اللذين كانا يجادلان عن الفلسفة اليونانية أمام فلسفة مصر الفرعونية، أو الوضعية المنطقية أمام المنطق الأرسطي، أو "الجوانية والبرانية" في المدرك الفعلي، فضلاً عن عمق مدارس الفلسفة الإسلامية عند مصطفى حلمي أو أبو ريذة... وبينما كان قسم الاجتماع في جامعة عين شمس يعبر الخدمة الاجتماعية إلى مدرسة فرنكفورت أو مدرسة التبعية، كما ينعم قسم الفلسفة هناك بمداخلات عبد الرحمن بدوي عن الاعتزال والزندقة في الإسلام، وجدت نفسي غارقاً في قسم "مدرسي" لا جدوى منه. لكن الضربة الكبرى لدينا كانت في قرارات مجلس الثورة التي أطاحت بالعشرات من أفضل الأساتذة الجامعيين خارج الجامعة، لاعتراضهم على بعض إجراءات النظام ضد الحريات، أو على التدخل في شؤون الجامعة التي سبق أن استقال رئيسها أحمد لطفي السيد، حين واجه إلحاح الأزهر على فصل طه حسين... إلخ.

رغم مجيء أصدقاء لي إلى الجامعة بعد العام الأول أو الثاني أمثال محمد الجوهري، ورفقته سعد الدين إبراهيم وغيرهما، فقد كانت صداقاتي المعرفية تتعدى إلى أقسام أخرى لتتوثق مع أمثال عبد الحميد حواس وعبد المحسن طه بدر من قسم اللغة العربية، أو وحيد النقاش من قسم اللغة الفرنسية، فضلاً عن سيد سالم وأحمد الزنط وزملائهم من قسم التاريخ... كانت المجموعات "المعرفية" هذه ذات قيمة كبيرة في تطوير المعارف والمدركات، وأذكر كيف قضيت الساعات مع عبد الحميد حواس نناقش نتائج قراءتنا

لكتب أسس الماركسية مثل "ما العمل"، أو "الدولة والثورة" أو "تطور الرأسمالية في روسيا"، دون الاقتراب من منظمات فعلية... وتطورت قيمة ذلك كثيرًا عقب العدوان الثلاثي 1956 ودخول مصر إلى الساحة العربية والإفريقية. وفرض ذلك نفسه على جلسات وصادقات ومناقشات شباب هذه الفترة، وخاصة في موقع أخذ شهرة في هذا الوسط وهو "بوفيه الآداب"... الشهير أو "كافتيريا كلية الآداب". كان يغشاها "فاتنات الآداب" اللاتي يلبس بعضهن أحدث "الموضات"، كما كان يغشاها شباب الفكر الحديث وكتاب الشعر الحر... وكان يأتي إليها طلاب الكليات العملية للفرجة (على البنات طبعًا) وشعراء وأدباء معروفون مثل صلاح عبد الصبور وأحمد عبد المعطي حجازي والصادق محمودي... إلخ. اقتربت من البنات بالطبع - مثلما المثقفين - ممن جذبن أدبي وصمتي، وما زلت أذكر "كوثر هيكل" الإعلامية بعد ذلك - وهي تجر بعضهن وتهرج طوال الوقت متهمة إياي بالخبث. وأدت ظروف بعض الأصدقاء وعلاقاتهم إلى تكوين صداقات خارجية لي من معهد الموسيقى، على الأقل بسبب ذهابي إلى حفلات الأوبرا الموسيقية، ولم يتدرج أي منها إلى العلاقة الخاصة ولا أعرف لماذا بالضبط...! لكن ساد شعور في جيلنا، أن صحبة بنات من باب الزمالة أو الصداقة هو مصدر تقدم أو تحرر، وليس بالضرورة الحب القتال..!

مصر ومعنى باندونج

لا ننسى أني أتحدث عن الأعوام الدراسية الأولى 1955/1957... كان عبد الناصر قد قرر بناء زعامته بالفعل متجاوزاً مشكلات الداخل، سياسية واجتماعية، بكثير من الإجراءات الاقتصادية (الإصلاح الزراعي والتمصير وتأميم أموال الأجانب). وكان يعرف أن بناءه السياسي عبر هيئة التحرير والاتحاد القومي لا يشكل - بهؤلاء الانتهازيين من النقابات أو الموظفين - قاعدة شعبية حقيقية، فقرر بناءها عبر الضربات الكبرى... وكان ذهابه بوفد كبير، وملفت - إلى باندونج في إبريل 1955 أولى هذه الضربات. بدالي أنه يفلت بها من أزمته في السودان حول الانفصال والتوحيد، وما تجر عليه تصرفات "الصاغ الراقص" في جنوب السودان، كما اشتهر بذلك صلاح سالم في الإعلام الأجنبي والساخر، من ضغوط الأحزاب والسياسيين القدامى الذين عاشوا على الإقطاع الزراعي، ويمثل السودان عندهم مصدرًا للري لا السياسة في النهاية. كما بدا لنا أنه أيضًا لا بد كان يحاول أن يستكشف مواقف العالم من الجار الصهيوني الذي تحول إلى دولة قوية تخترق قواتها حدودنا لاختبار مدى قوة الرد وإمكاناته (العدوان على العوجة 1955).

عاد الوفد من باندونج منتعشًا، وبرز نجم محمد حسين هيكل كمصدر أولي للمعلومات من "فم الرئيس" مباشرة، كما وصلت إشاعات عن غضب إعلاميين كبار مثل حسين فهمي من انفراد هيكل بالرئيس، طوال المؤتمر

هناك، وأن عبد الناصر قال لهم مرة: هيكل يأتي لي بمعلومات ولا ينتظرها مني مثلكم...! وأظن أن محمد حسنين هيكل منذ ذلك الوقت، صار موضع أسرار الرئيس جمال عبد الناصر، وحجبه عن جيل المثقفين في مصر، وهو الذي كان يتحدث بلا مبالاة عن أزمة المثقفين في مصر، والتي كان عنوانها صراعاً بين أهل الثقة وأهل الخبرة وأظنها كانت للرد على انفراد علي صبري بالاتحاد الاشتراكي أو أعضاء المؤسسة العسكرية، مما بقيت آثاره بين الرؤساء المصريين والمثقفين حتى الآن، لعدم معرفة الرؤساء بموضوعة الإعلام وحتى الإعلان عن أنفسهم...

لذلك لم يفهم جيلي جيداً في ذلك الوقت كيف أن الزعيم الذي وضع الشيوعيين في السجون 54/ 1955، وفي أجواء ثقافية دينية معادية للشيوعية، هو نفسه الذي رفض حلف بغداد 53/ 1954، الذي ربطه الغربيون بالدفاع عن الشرق الأوسط ضد الشيوعيين والاتحاد السوفيتي، وليس مقروناً بشروط جلاء الإنجليز عن قناة السويس. كانت المحاولات الأمريكية مستمرة لإغراء عبد الناصر مرة بانسحاب القوات البريطانية، وتهديده مرة أخرى بقبول العراق وتركيا وإيران بالحلف وعزله في المنطقة، ثم جاءت موقعة "العوجة" باعتداء الجيش الإسرائيلي على منطقة الحدود والمعبر الهام للفلسطينيين في 28 فبراير 1955 على الحدود المصرية الفلسطينية قرب رفح، تذكيراً بهذه التهديدات. أقصد هنا التنويه عما أدهشنا من تحول "الزعيم" في مواجهة هذا "الغرب" الشرس، إلى التفاوض في باندونج وعبر الصينيين مع السوفيت، مما اعتبر في مصر بطولة كاسحة للنظام، تحت شعار: "تنويع

مصادر السلاح" إشارة إلى اتجاهنا لجلب السلاح السوفيتي عبر الدول الشيوعية..!

أظن أن مثل هذه الحالة كانت نموذجا مبكرا لمشكلة عزلة الجماهير عن تفكير قيادتها الوطنية، حتى تجسدت بعد ذلك في العزلة عن القرارات غير الوطنية، باتجاه السادات إلى المعسكر الأمريكي وكامب ديفيد... إلخ! وهذه العزلة أو عدم المكاشفة حول القرارات الهامة قد تكون من علامات السلبية أحيانا، أو مثيرة لحماس الجماهير عند اكتشاف نتائجها أحيانا أخرى...!

كنا في الجامعة نشغل بقضايا الآداب والشعر والثقافة، أكثر من أي مشاركة أخرى فيما سمي بتطوير هيئة التحرير، إلى الاتحاد القومي، لاعتبارات تخص "مناهج التعبئة الشعبية" أو قل الأساليب الغوغائية حول الزعيم...! ولم تنشغل القيادة - والحق - بتعبئة شباب الجامعة، لتخوفها من آثار أحزاب اليمين واليسار على الفضاء الطلابي، خاصة بعد مظاهرات 1954. كما أن الدستور المنظم للحياة العامة، كان ما يزال يجري إعداده في مصر حتى صدوره عام 1956 مع إعلان النظام الجمهوري. أظن أن ذلك أبقى على سلبية دور طلاب الجامعات في مصر حتى بداية السبعينيات، رغم خصوبة الحياة الفكرية والثقافية من زوايا متعددة طوال الستينيات. ولاشك أن أعوام 1956/1958 - من ناحية أخرى - كانت مليئة بأحداث تحويلية في المجتمع المصري، تشد أي شاب إلى الحياة العامة، ومشاكلها التي تعددت. ويبدو أن حضور عبد الناصر لمؤتمر باندونج، وقد صعد باسمه أكثر إلى

مستويات عالمية جديدة - وفق الإعلام السائد في الداخل وحتى في الخارج، كان أكثر ارتباطاً بالمسألة الوطنية والدولية. ولم نعرف كطلاب قيمة ما تم من إجراءات تنظيم الداخل، مثل إقامة مجلس الإنتاج والخدمات القومي، ومجلس الآداب والفنون للتخطيط للحياة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، كما كانت إجراءات التمهيد عقب العدوان الثلاثي لممتلكات الأجانب من الدول المعادية لمصر، مما كان موضع تعليقات بعض الوطنيين بأن ذلك جزء من تطور الرأسمالية في مصر، وهو ما أفاض سمير أمين في شرحه في كتابه باسمه المستعار حسن رياض "مصر الناصرية" (باريس 1961). لم أشعر في الجامعة بالحديث عن هذه التطورات الداخلية الاجتماعية، قدر ما بدا التركيز على وضع مصر في العالم الخارجي، وخاصة العربي. ولذا كتبت كثيراً في الفترات الأخيرة عن "معنى وتاريخ باندونج" في مصر والعالم، حيث كان حدثاً تحويلياً عميق الجذور في حياتنا، وإن لم أشعر به وقتها بهذا العمق، لكنني طالما كتبت عنه بعد ذلك تعبيراً عن تفكيري في هذا الحدث الهام.

وأقصد بالتذكير بباندونج الإشارة إلى العناصر التي أثارت مشاعرنا في الخمسينيات وطبيعة النزوع الوطني في تأييد عبد الناصر على نطاق واسع في ذلك الوقت، خاصة وقد بدت اهتماماتنا في الجامعة فردية لغياب التنظيمات السياسية أو المدنية، ولم يبقَ إلا مجموعات أدبية أو فنية يشارك بعضها فيها، أو يكتفي بمتابعتها، ولذا كان في نشأتنا الفكرية بالاعتماد على

"بوفيه الآداب" أو المتندى الأدبي للشعر والنقد في مدرجات الآداب منفذ
للتعارف، وتوسيع آفاق المناقشات.

مناقشات وجدل

ساهم في اتساع نطاق هذه المناقشات وجود بعض "الشباب العرب" - وخاصة من لبنان وسوريا في ساحة "البوفيه". أذكر منهم الراحلة نبيهة لطفي (لبنانية قومية ضمن مجموعة قليلة من البعثيين في مصر في ظروف كانت فكرة القومية العربية تقوم بإزاحة الفرعونية والانعزالية في مصر) والتي سعدتُ بصداقتها هي وزوجها المصري القومي علي مختار، لتبعد بعد ذلك وبعض زملائها وزميلاتها عن المعنى الحزبي لهذا الاختبار، مع التطورات والصراعات الدائمة في المنطقة بين العروبة والطائفية من ناحية، أو عسكرية العروبة وماركسييها من ناحية أخرى. وشعرنا أن المرأة أنضج وأعلى صوتاً في "الشام" أي المشرق العربي، وكان ذلك مصدر انتعاش بدوره. كما أثرى تلك المناقشات ورود الترجمات والكتب العربية من بيروت النشطة. وكان كشك "مدبولي" في ميدان طلعت حرب - الذي تحول إلى مكتبة ومؤسسة نشر عظيمة الشأن حتى وفاة الرجل - مصدر معرفتنا بكتب الوجودية والماركسية التي كانت ترد إليه من بيروت مترجمة بعد شهر على الأكثر من صدورهما في باريس. والسبب مهارة اللبنانيين في ذلك الوقت في الهيمنة على أعمال الترجمة. وكان رجاء النقاش يكتب التقرير الشهري عن مصر

في مجلة الآداب البيروتية، أقوى المجالات العربية الليبرالية في تلك الفترة بإشراف الدكتور سهيل إدريس. وأعترف - مثل غيري بالتأكيد - أن هذا التقرير كان مصدر إحاطة تحليلية معرفية متميزة بشكل كبير... ولن أنسى منه تحليله النقدي لوضع الأزهر، وتحلفه ورفضه للإصلاح أو التجديد، وآراء القيادات الثقافية عنه مما أثار جدلاً مثيراً في المجتمع. وكانت تربط مدبولي بالمتقنين علاقة خاصة، وقد رأيتُ مرة رجاء النقاش، وهو يأخذ الكتب والمجلات منه "على النوتة" أي بتأجيل الدفع، على نحو ما كان يفعل بعض الكتاب الشبان المعروفين أيضاً. وظلت مجلة الآداب ورجاء النقاش ومدبولي مصدر معرفتي بالفكر العربي والعالمي لفترة طويلة... وأعقبه في مراسلة المجلة أخوه وحيد النقاش المثقف اللامع الذي افتقدناه مبكراً، وكان صديقي الشخصي، ومن خلاله أصبحت معظم أفراد عائلة النقاش، وأذكر منهم فريدة وأمينه، من مصادر المعرفة وتبادل النقاش بالنسبة لي.

كانت المناقشات في الكلية وفي "الكافيتريا"، كما كانت ظاهرة المقاهي الثقافية قد اتخذت أنماطاً جديدة ومتعددة، بعد "قهوة المختلط" وسط المدينة (مقهى "ماتاتيا") وسمعتها عن حوارات ومواقف جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده أوائل القرن العشرين. حيث شمل نقاشهم مبكراً محاولات تجديد الإسلام وإقامة الحزب الوطني. لكن ما حدث أواخر الخمسينيات وفي الستينيات عن انتشار أنماط المقاهي الجديدة كان ذلك أوسع تنوعاً، مما سأوضحه في موقع آخر.

كان الجدل الثقافي قد تنوع مع الرغبة العامة - كما قلت - في الانفتاح على العالم الخارجي والثقافة الغربية مجددًا، بل والاطلاع على بعض مصادر التنوع، وبرزت أسماء أساتذة كبار يدفعون في هذه الاتجاهات رغم ثقل يد الجيل السابق. برز لويس عوض في الثقافة اليونانية واللاتينية والتحديث، وعبد العزيز الأهواني في الثقافة الإسبانية عن ضرورة تطوير اللغة العربية وأصول العامية العربية، وأيضًا سهير القلماوي وعبد الحميد يونس في مجال الأدب الشعبي... وفي هذه الأجواء كان قد خرج كتاب محمود العالم وعبد العظيم أنيس "في الثقافة المصرية" (1955) الذي صدر في بيروت (ربما بسبب مقاومة الماركسية في مصر) وقدم له المفكر الماركسي اللبناني حسين مروة. وكان الكتاب يحلل الأعمال الأدبية الكبرى برؤية اجتماعية للثقافة، ثم تعرض لكثير من الأعمال الشهيرة (نجيب محفوظ...) بالنقد الحاد لبعدها عن هذه المفاهيم الاجتماعية. وأحدث الكتاب ضجة هائلة أثارت عميد الأدب العربي طه حسين نفسه بالكتابة عن "يوناني فلا يقرأ" داخلًا المعركة بين العقاد وهؤلاء الشبان الجدد! كان كتاب واحد يستغرق فترة من الزمن شاغلًا كل الساحة، بل وشاغلاً الجيل الجديد والقديم على السواء، وكانت رغبتني في متابعة هذا الجدل عامرة، ونجح الكاتبان في إطلاق معركة الواقعية الاشتراكية أمام الرومانسية، وكيف أن الآداب والثقافة ليسا إلا انعكاسًا لواقع العمل الاجتماعي، أو أنهما من عوامل التفاعل في المجتمع.. إلى آخر ما شاع عن واقعيتها المتهمة بالسذاجة، ولكنها واقعية تعني الالتزام أمام حركة التحرر والطبقات الشعبية. وكنت وقتها أعبر

الفكر الإسلامي إلى الوجودية وفكرها السارترى، عن الالتزام الإنساني إزاء الحضور الوجودي. ولما كنت لا أمتلك مبلغ 35 قرشا لشراء كتاب "في الثقافة المصرية" لـ محمود العالم وعبد العظيم أنيس من مكتبة مدبولي، إلا أنني استدنت من شبان من أقربائي لأجمع هذا المبلغ الكبير، بل وأسعى للقاء الأستاذ محمود أمين العالم على الأقل. وقد حدث واشترت الكتاب وقابلت العالم ونشأت علاقة طويلة معه. وأظن أن شطط الموقف المحافظ من كبار المفكرين مثل العقاد من الثقافة الجديدة، أدباً ولغة، قد أثار قضايا أخرى حول العامية والفصحى وحول الشعر الحر والشعر العمودي، بل وأعلن عبد العزيز الأهواني أستاذ الأدب الأندلسي بعد تأليفه كتاباً عن تاريخ الزجل في الأندلس، عن موقفه الخاص في اللغة الفصحى وهو ما جعله شهيراً بعناوين مقالات عن مشكلة العقم الذي يصيب اللغة العربية، مبشراً أن المستقبل للعامية، لتؤسس للغات جديدة مثلما حدث مع اللاتينية في علاقاتها باللغات الأوربية الحديثة.

قد تكون مثل هذه الشواغل قد شكلت طبيعة اهتمامي مع تنوع المواد التي أدرسها في قسم الاجتماع أو بحضوري في قسم الفلسفة. فكان اهتمامي بعلم الأنثروبولوجيا من ناحية، ودراسة المنطق مع زكي نجيب محمود من ناحية أخرى. وكان زكي نجيب محمود منطلقاً بالوضع المنطقية إلى حد رفض المادية الجدلية تماماً، باعتبارها فلسفة أو ضمن عملية فكرية، وليست من "تاريخ المنطق". فكان ذلك مثيراً، ودفعني إخلاصه إلى محبتي له والاقتراب منه مع تشجيعه لي، إلى حد قبول مراجعة أوراق خاصة لي

عن "نيتشه"، وعن الفلسفة و"موت الإله"، وتحذيره لي بالأشعث مبكراً في التفكير، وأن أتدرج في فهم هذه القضايا... إلخ.. فكان عليّ بالطبع بحث موضوع "التريث" هذا وصياغته!

أما حكايتي مع علم الاجتماع فتشعبت، لأنني كنت أرى أستاذي وصديقي أحمد الخشاب كسولاً، يعرف عناوين كثيرة في مجاله ولا يكلف نفسه متابعتها معنا. وللأسف أن هذا كان نمط معظم أساتذة هذا القسم بل وشكوى طلاب كثر من الراغبين في التميز، إذ كانوا لا يجدون إلا الرد بالتركيز على الكتاب المقرر. وهذه سمة تبدو موروثاً من مناهج التعليم العام القائم على "الحفظ" واختصار طرق الاستيعاب.. وقد يدهش القارئ أن الظاهرة قديمة بهذا الشكل.

ربما لأنني كنت أذكر له زيارتي "للرابطة الإفريقية" ومعرفتي من المحيط الطلابي فيها بالحديث عن عادات وتقاليد شعوبهم، فوجدته يتحمس بالقول "حبذا لو قرأت في هذا الاتجاه"... فأخذت أذهب إلى مكتبة الجامعة لأنظر في مدى توفر كتب الأسماء الشهيرة في الأنثروبولوجيا وخاصة أن د. الخشاب كان يلفتنا إلى أنه والقسم ما زالا متوقفين عند "الأنثروبولوجيا الكولونيالية" وأن عمالة هذا العلم كانوا في جامعة القاهرة عقب الحرب العالمية... أمثال إيفانز برتشارد، ورادكليف براون، بل ورينيه مونييه نفسه. ساعد ذلك على اكتشاف كتب أساسية للمذكرين من جهة بل ومارجريت ميد ومورجان وفريزر وغيرهم من جهة أخرى. وكلها لا تتحدث إلا عن

"الشعوب البدائية" وثقافتها، وأنا لا أحب بالطبع هذا الاتجاه، وإن لم أكن بعد قد تعرفت على أبعاد المدرسة الوظيفية أو البنائية أو غيرها مما تتصل بالدراسات الأنثروبولوجية عمومًا.

لكن لفت نظري أحد الشباب في "الرابطة الإفريقية" عما نشرته هيئة الاستعلامات، مما اكتشفت أنه ملخص لرسالة الزعيم الكيني جومو كنياتا للدكتوراه في الأنثروبولوجيا باسم "مواجهة جبال كينيا" (Facing Mount Kenya) فسارعت إليه، ووجدت أصوله الإنجليزية في المكتبة، ثم اكتشفت بعده بعض الكتب متضمنة فصولاً عن الفلكلور والثقافة الشعبية فسعيت إليها. وكل ذلك لاختراق عالم التميز في طريقي لهيئة التدريس بالجامعة! وما إن فشلت في ذلك - وفق نظم الكلية من السنة الثانية - حتى كان ذلك فاتحة انطلاقي لعالم الثقافة العامة، ومحاولة أعمق لدراسة متخصصة سواء في الفلكلور أو الدراسات الإفريقية.

السياسة الدولية والجامعة

كان خروج مصر من العدوان الثلاثي 1956 بسلام، باعثاً لرسائل عديدة في المجتمع الثقافي والمجتمع العام عمومًا خلال السنوات التالية. ولن أقدم هنا تفاصيل جديدة حول ذلك لكثرة ما كُتِبَ بهذا الشأن. لكن دعوني أشير على الأقل إلى انقلاب الموقف تجاه المعسكر الشيوعي ووقف الحملات المعادية التقليدية إزاء موقف السوفييت وخاصة الزعيم نيكيتا

خروشوف في هذا الصدد، وإن كان الأستاذ محمد حسنين هيكل لم يوقف يوماً حملات التشويه تجاه هذا المعسكر، ونحن الذين كنا نقرأه صباح كل جمعة في مقاله الشهير "بصراحة". وكانت المواقع الثقافية ملغومة بضباط يوليو الذين لا يتخذون مواقف خاصة في هذا الشأن، مثل يوسف السباعي أو ثروت عكاشة أو سعد وهبة... إلخ، لكن ما كان يبدو غريباً أن يتصدى لهذا التيار المحافظ، مجموعة صحفيين من مدارس اليسار ممن التفوا حول الضابط اليساري خالد محيي الدين الذي أبعد من "مجلس الثورة"، واهتم بالفكر والثقافة، فأصدر من داخل إحدى المؤسسات الصحفية الرسمية صحيفة جديدة باسم "المساء". وكانت مسائية فعلاً، وتجربة متقدمة في هذا النوع من الصحف، وإذ بها تصبح تياراً ومصدراً للعمل الثقافي والفكر الاجتماعي، ومأوى للمظلومين من الصحفيين اليساريين، وداعمة لمبدعيهم على نحو ما اشتهر به الأديب المثقف عبد الفتاح الجمل. لم ألتحق بعالم "ملحق المساء" الثقافي الذي ارتبط به معظم أصدقائنا.

بدأ سفر عديد من الكتاب والشباب إلى بلاد "المعسكر الاشتراكي" أو الكتلة الشرقية. وكان هذا المسمى يعني تقديرًا بالاحترام لهذه البلدان خلافاً لتعبير "المعسكر الشيوعي" السابق، فترة الهجوم المتبادل. وأخذ ذلك يؤثر إيجابياً بعرض أفكار النموذج السوفيتي وخاصة في الثقافة ومؤسساتها، لا سيما أن الحركة الشيوعية المصرية بدت موالية تماماً للفكر الاشتراكي السوفيتي فقط مما يثير دهشتي حتى الآن، وكأن الصين لم تقدم نموذج الثورة الفلاحية أو النضال الطويل ضد الإمبرياليات الغربية. غير أن نوعاً

من "النميمة" انتشر ليقول إن هذا خيار البرجوازية الصغيرة المصرية، منذ تأسيس الحركة عقب الحرب الأولى حتى التراضي مع ضباط يوليو! ولم يكن ذلك سيئاً كله، فقد ذهب الآلاف من أبناء مصر إلى موسكو وبلدان "المعسكر"، وبدأ الحديث عن السد العالي واحتمال التفاوض حول المساعدة السوفيتية لبنائه، كما ذهب الكثيرون لتعلم الهندسة والطب ومختلف العلوم الطبيعية، وساد جو بأن النظام يتحفظ على درس العلوم الإنسانية في هذه الكتلة حتى لا يدرسوا "الأفكار الشيوعية" نفسها ضمن هذه المواد!..

في هذه الأجواء نما عندي تأثير دراسة الأنثروبولوجيا واكتشاف علم الفولكلور مباشرة بين دفتي كتبها. وكنت أعرف في عالم الصحافة عبد المنعم الصاوي في صحيفة الشعب الذي كان يشجع الاهتمام "بثقافة الشعب"، بل ونشر رسالتي إليه يوماً، ففرحت أن ينشر عن اهتمامي وأنا طالب، وذهبت إلى سوق الكتب أبحث عن أدبيات هذا الفن... وسأعود لاحقاً إلى تفاصيل ذلك.

وفي هذه الظروف التحقت بـ "مدرسة الألسن" - الاسم التاريخي لكلية الألسن - لأدرس اللغة والأدب الإنجليزي. ولذلك قصة! فقد كان صديق عائلي يعمل وكيلاً للمدرسة، التي كانت مسائية للخريجين فقط. وكنت أتفاوض معه ليتيح لي دراسة اللغة والأدب الإنجليزي رغم أنني طالب. لكن البيروقراطية المصرية لا تعجز بمهاراتها عن الالتفاف على النظم... فقد اكتشف "مسيو وليم" أنهم سيبدءون في تدريس اللغة

الروسية ذاك العام 1958/57، وأنهم اتفقوا على حضور أستاذين روسيين لهذا الغرض، وأن لائحة الكلية تتيح قبول طلاب الجامعة لدراسة اللغات الجديدة خلافا للموقف من اللغات "العالمية" الأخرى، وأنه يستطيع إلحاقى بدراسة الروسية شكلياً، وحضوري دروس الإنجليزية فعلياً. وقد كانت تلك من أكبر الخدمات في حياتي الثقافية، وفرحت لذلك كثيراً. وكان أن ذهبت معه لتنفيذ شرطه الأول بأن أعاونه في حل بعض المشكلات العملية للأستاذ الروسي الجديد وزوجته مثل السكن، أو التعرف على المدينة بدرجة أو أخرى. وسعدت لذلك أيضاً، وتعرفت على الدكتور "كالنين" أستاذ التاريخ وزوجته الأستاذة أيضاً للغة الروسية، وكانا في الخمسينيات من عمرهما. وفهمت أن البروفيسور "كالنين" متخصص في تاريخ "الكنيسة الأورثوذكسية بالحبشة" ومن ثمّ صلتها بالكنيسة القبطية في مصر. وكنت أقرأ بالطبع عن تقسيم الدول الكبرى للعالم العربي حيث كانت الإمبراطورية الروسية تحمي الأرثوذكس في منطقتنا ضمن مسلسل "الحمايات" الدولية لتركة الرجل المريض... كانت صحبة خير بحق، فقد كان الرجل يحدثنى طوال الوقت عن مصر وعلاقاتها في القرن الإفريقي ودور الأباطرة والكنيسة في ذلك، وكانت السيدة الجميلة تحكي لي عن الأدب الروسي الذي شعرت بأن المصريين يعرفون بعضاً منه، عن بوشكين الإثيوبي، أو تولستوي، وجوركي... ممن شاعت أسماؤهم في مصر على نطاق واسع وخاصة بعد الموقف السوفيتي العظيم في دعم مقاومة مصر للعدوان الثلاثي...

شعرت وقتها بأني لم أخرج من حارة الشيخ سليم بالسيدة زينب إلى عالم الجامعة فقط، ولكنني خرجت إلى عوالم العلاقات الدولية، والجامعة الإنسانية العالمية التي كنت أردد مع أستاذ الفلسفة توفيق الطويل معنى أن University لا بد لها صلة بالـ Universe، وهو ما أدركه الفراعنة واليونانيون معاً مثلما يربط العرب الجامع الأزهر بالجامعة.

تعرفت من هذه الأسرة على بعض معالم النظام الاشتراكي عملياً، وعن "غزو" الفيلم المصري للسوق السوفييتي، وخاصة المكانة العالية للنجمة فاتن حمامة عند الجمهور السوفييتي، وأعجبهم حب المصريين للفنون الشعبية والرقص الشعبي الروسي وفي شرقي أوروبا عموماً. وأثناء نقاش مثل هذا الجانب وجدته يعطيني يوماً بطاقة تعريف ببعض الكتب، وقد كتب فيها اسم كتاب "الفلكلور الروسي" للبروفيسور يوري سوكولوف، رئيس جامعة موسكو السابق، وأنه وجد اسم هذا الكتاب ضمن بطاقات الكتب التي يفرزها في دار الكتب المصرية، التي يعتبرها كنزاً لا يقارن. وأن هذا الكتاب - كما رآه - يتضمن فصلاً علمياً طويلاً كمقدمة عن "علم الفولكلور" ودراسة عن مدارسه، لا يعرف لها مثيل على نطاق واسع.

وكان الأستاذ كالينين يقضي اليوم كله في دار الكتب، وكنت أزوره وزوجته أحياناً في المساء لتبادل الحديث أو التمشية، أو تطلب الدكتوراة أحياناً تعريفها بالمحلات الشهيرة في مصر وخاصة للأزياء وأدوات الزينة. ولم تتردد أن تقول دون حساسية أنه "ليس عندنا كل ذلك"، وكانت تدهشني والناس في المحلات العامة بضحكتها العالية الظريفة، وبحرية تأخذني إلى عوالم التحرر الإنساني الحقيقي...

كنت أرجع إلى الكلية، لأعيش نقاشات القوميين العرب، الوافدين بوفرة إلى القاهرة المنتصرة، ليناقدوا حركة القومية العربية، ومعنى وجود حزب البعث كحامل لها. ونسمع عن انتماءات شعراء وكتاب كبار وأساتذة للفكر القومي بل ومعرفة بحزب البعث نفسه. أسماء بحجم عبد العزيز الأهواني وأحمد بهاء الدين... إلخ، وندهش أن السلطة في مصر التي تستفيد زعامتها كثيرًا من تردد النغمة القومية، قد جعلت تحريم الانتظام في البعث مثل الانتظام في الحركة الشيوعية على نحو ما، رغم العلاقة بالمعسكر.

بدالي أن مشكلة عبد الناصر نفسه ليست مشكلة مع الأفكار بقدر ما هي مع "التنظيم" الذي يضم حاملي الأفكار، لأنه قام بهذه التفرقة مع تقديره للدين من ناحية وتشدده مع تنظيم الإخوان المسلمين من ناحية أخرى، ومثلما حدث مع بعض عناصر الماركسية وإزاء التنظيمات الشيوعية بنهج براجماتي لا ينكر عن عبد الناصر. وهنا كانت العلمانية سائدة دون حرج كبير، كما كانت الماركسية في المجلات ودور النشر، والندوات دون حرج أيضًا، لكن "بعثي" أو "شيوعي" .. يوك!

غير أن النظام كان يخدمه أيضًا ويثير حماس الكثيرين منا له بمواقفه الأساسية من مسائل كبرى عربية وإفريقية وعالمية، لم نستطع إلا أن ننحذب إليها، وإن كنت في هذه المرحلة، في الكلية، أريد التخرج أولاً، بأكثر مما أستطيع الانشغال بالأفكار الكبرى وتنظيماتها.

عندما أعلن نجاحي في ليسانس الآداب في يوليو 1958، وعمرى حوالي

22 سنة، لم تكد أُمِّي والعائلة تصدق أن لها ابنًا قد يصير موظفًا! والابن يحمل الكثير من الأفكار، والمشروعات، وبعض العلاقات التي قد تضعه موضع الاختبار، أمام خيار أو آخر في هذه الفترة الحرجة من تنمية مصر التي لا تضمن بعد الوظائف للخريجين لكنها تحاول.

كان أمامي أن أنتظر نتيجة الفرز للخدمة العسكرية، وكان ثمة نظام للفرز يعفي أحيانًا من الخدمة، سيئة السمعة، شديدة القسوة، المدمرة لمعنويات المجند بما لا علاقة له بوطنيته، بحيث جعلت آمالي كلها مرهونه بإعلان حالتي! وخلال أكتوبر، شهر عيد ميلادي الثالث والعشرين أعلن عن إعفائي باعتباري من "سواقط القيد" في الخدمة العسكرية، فأقمت احتفالاً كبيراً دهش له الأصدقاء...!

ودخلت بعد ذلك إلى مرحلة جديدة من حياتي...

الفصل الثاني

الاختيارات

حين يتخرج الشاب من الجامعة في صيف 1958، لا تكفيه حفلة شاي متواضعة، لتعلن نهاية مرحلة، وبداية انفتاحه على العالم بطريقة أكثر تعقيداً، ومسئولية جديدة عن مصدر رزقه، ناهيك عن معاونة الأسرة التي انتظرته كثيراً. وفي حي السيدة زينب، فأنت إما مجرد تلميذ، أو موظف صغير، ولا مجال في الحي "للبنسة" المستقرة في محلات ودكاكين كبيرة. ولم تكن كل "التحولات الكبرى" في مصر في سنوات الخمسينيات تعني الكثير لأهالي حي السيدة زينب، اللهم إلا درجة الكثافة في "مولد السيدة" أي السيدة زينب الذي يحتل مكانته في الميدان الشهير ومحيطه باسمها. وكان ذلك يأتي دائماً مع شهر رجب، ويأتيه الآلاف من الحضر والريف، وإن كان بنسبة أقل من مولد "سيدنا الحسين" في حي الأزهر والجمالية، والذي يقال إن رواده قد يبلغون المليون (حالياً حوالي 2 مليون) لا ينافسه بدوره إلا مولد

"السيد البدوي" بطنطا. ولم نكن والحق نستمتع إلا في مولد السيدة زينب لأنه حيناً الأليف. وأيام المولد ينزل إليه سكان "قلعة الكباش" الأشداء، بل ومثلهم من منطقة المديح، والأهدأ منهم منطقة زينهم (سيدي زين العابدين) ومنطقة "سيدي حسن الأنور"، ثم الأرقى نسبياً من حي المنيرة وفم الخليج.

وتأتي جاذبية مولد السيدة - وغيره من الموالد - مما يقام في الشارع الكبير بالحي أو المدينة، وكان عندنا "شارع السد"، حيث تنتشر أكشاك الألعاب الرياضية السحرية، والأراجوز، والمأكولات الرخيصة، واستعراضات الرقص البلدي، والشعبي، وعلى جوانب من ذلك سرادقات الطرق الصوفية العديدة، متنافسة في جذب الرواد داخلها للتبرع وأداء الطقوس.

لكن شارع زين العابدين المؤدي لحارتنا (الشيخ سليم) كان له شأن آخر، مثله مثل شارع سلامة المتقاطع معه، حيث تنتشر فيه مبيعات الحلوى والطراير، وفسحته المتاحة لجري الصبية، وتتفرع منه حارات أصغر، تقام على أرصفتها خيام صغيرة ونسميها "الغرز" بسبب إضاءتها المكتومه الخائفة، ليس بالضرورة لتدخين "الحشيش" وخلافه، ولكنها جلسات تختلط فيها النساء البلديات بالشباب أو الكبار، في هرج أقرب "للعث" . بل وكان يقال لنا إن البعض يمارس الجنس بلا حياء في أقرب "بير سلم" له، ولم تكن حارتنا نفسها تخلو من ذلك، وبإشراف محكم من بعض "الفتوات" في هذه الحارات. وكان بعض شباب وعواجيز قريتنا يحضرون هذا المولد

دائماً، وعند بعضهم أن هناك بيت "أبوي الحاج" يضعون فيه "جنبهم"، ولا يطلبون الخدمات المألوفة من مأكّل أو اصطحاب في زيارات أهل الله مما يضايق والدتي...

كان أبي قد توفي عقب وصولنا للمدينة بعامين تقريباً، فأصبحتُ مسؤولاً عن نفسي أكثر، وسط عائلة محافظة نسبياً لا تشارك في معظم هذه المظاهر، خوفاً على البنات تحديداً، "وقلة أدب" الشباب مع البنات في المولد، قبل أن تشاع "مسألة التحرش" الحديثة، حيث كان ثمة تسليم، بأنهن "جدعان" ويصدون أية أخطار!..

كانت معظم الموالد - حسب خبرتي بعد ذلك - لها هذه الملامح مثلما في مولد "الحسين" والبدوي في طنطا، وإن كنت لم أخبر الصعيد. ويبدو هنا مدى ارتباط المولد بالمصالح الاقتصادية، والترويج التجاري والاستهلاكي، وترتيب المئات من محترفي الترفيه لحياتهم في مثل هذه الموالد، وكانت الشهرة الأكبر لمولد "السيد البدوي" في مدينة طنطا وسط الدلتا بأنه أكبر "سوق مالي وتجاري" لنصف مصر الشمالي وفي موسم القطن تحديداً، الذي يأتي تجاره ومسوقوه بعد "الحصاد" لشراء ما يلزم لمن يتزوجون، أو يجددون منازلهم.. إلخ. يبدو هذا الهدف الاقتصادي الكبير هو ما روج لموالد أكثر من غيرها، بل وجعل مولد السيد البدوي مثلاً مقروناً بالشهر الميلادي (حوالي أكتوبر) أكثر مما يستوجهه التدين من كونه في الشهر العربي، لكن هكذا درسنا بعد ذلك أن "التدين الشعبي" يكيف الحياة بمرونة أكثر،

وهذا ما يستدعي الدرس وحده... إلخ، لذلك تقول دراسات عن الموالد إن التدين الأصلي هو الذي يحدد أكثر من موعد "للمولد" أو الاحتفال حيث يستخدم التدين احترام ميلاد الشيخ أو وصوله مصر بينما يخدم "السوق" الموعد الميلادي. أما والدتي فكان لها تعبير آخر عن مجمل هؤلاء "الأولياء" فثمة سبعة من أولياء الله الصالحين يحرسون مصر وأهلها... بل ويتخصص بعض الأولياء في خدمات إنسانية معينة، "فسيدي الشعراي" لعلاج الأطفال، وحسن الأنور (سيدي الجراح) يعالج العظام والجراح، "والشافعي" للمظلومين "والمغاوري" للحمل ويصل الأمر بمعجزة البعض أن يأتي بالسارق... وهكذا...

كان ذلك من حولي، وأنا أتأمل علاقة ذلك "بالتحويلات الكبرى" في مصر، ومن حولي من يقول "يا عم ده مولد وصاحبه غايب" عندما أحاول أن أزعم البحث عن الارتباطات..!

لكني بتأمل أكثر تدقيقاً أشعر أن البرجوازية الصغيرة كانت آخذة في الصعود والارتياح لخدمات ثورة يوليو وإجراءاتها ممثلة في انتعاش بعض الأسواق والبضائع، بل وظهور نجوم في حيننا مثل لاعب الكرة الشهير حنفي بسلطان ونجمات مثل زهرة العلا وبرلنتي عبد الحميد. ولعل وجود بيرم التونسي نفسه في نهاية شارعنا، جالساً أحياناً بين عربات الخضر والفاكهة مما كان ينعش الفخر بحيننا.

كنت أشرت لحفلي الصغير عقب إعفائي من الخدمة العسكرية، لكن

بعضاً من "شلة الاتحاد" أيام كنا منتظمي العلاقة، رأوا أن إضافة عناصر جامعية جديدة إلى صحبتنا، تجعلنا نقر شكلاً للقاء الدوري للمجموعة الراجعة في النقاش وتبادل القراءات والكتب.. إلخ، خاصة أن بعضنا كان يلتقي فعلاً عند صديقنا "فتحي صالح" الذي أصبح مهندساً، لكن يهوى الموسيقى الكلاسيك بتنوعاتها، ويجمعنا مساء الجمعة في بيته لسماع شرح د. حسين فوزي في "البرنامج الثاني" الإذاعي للسيمفونيات وغيرها، ولأن المهندس "فتحي" حفيد الشيخ الجواهري، ولديهم مكتبة، وهو من كبار التنويريين مثل محمد عبده وغيره ممن ربطوا بين العلم والدين، فقد كان يسيطر على أهل المنزل وشخصية "فتحي" كان بها قدر من التدين الصوفي الرقيق، جعلتنا نشعر، أو حتى نصطنع الحكمة والوقار ونحن في مثل تلك الحضرة..! بل وجعلتنا مع الأصدقاء الجدد نقر مبدأ الندوة المنتظمة شهرياً في بيتنا رغم طلب والدتي ألا يلزمها ذلك بأي خدمات..!

لم يكن ما نفعله شيئاً جديداً على البيئة الثقافية العامة في مصر، ولم تكن أحياءنا الشعبية الاصيلية مثل السيدة زينب مؤهلة - وحتى الآن - لأن تكون موقعاً للتطرف الديني، الجهادي أو دعواته السياسية أو المتشددة، رغم نفوذ الإخوان في مواقع صغيرة منها. لكنها لم تكن أبداً حركة شعبية مثلاً كانت السلفية الصامته غير المسييسة في الجمعية الشرعية، دون ضجيج ديني مشهود. وقد عزل ذلك مثل هذه الحركات وأبقاها على هامش المدينة أو العشوائيات الآن. كانت فكرة المقاهي واللقاءات الثقافية في بعضها أو فيما تعرفنا عليها تدريجياً تنتشر تبعاً. كان ثمة مقهى عبد الله في الجزيرة. أذكر

أن كان من كبار رواده محمود السعدني وزكريا الحجاوي، ومقهى آخر في "سان سوسي" بالجيزة أيضًا ومن رواده رشدي صالح وثالث في الدقي وفيه أنور المعداوي، ورابع في الدقي أيضًا وفيه عبد القادر القط، ناهيك عن مقهى ريش وسط المدينة وفيه نجيب محفوظ، وبعد ذلك قهوة البستان خلف ريش وفيها إبراهيم فتحي وغيره والفشاوي بالحسين والحرية بباب اللوق. كما كان هناك لقاءات أكثر برجوازية في سميراميس بساحته المطلّة على النيل... ومقهى البرابرة في ميدان التحرير، ومقهى الأوبرا القديمة أو مقهى صفية حلمي، في ميدان الأوبرا القديمة، وغير ذلك مما لم أعرفه بالطبع. ولم تكن هذه المقاهي بدون معنى خاص بها أو لمجرد شرب القهوة ولكن كان لبعضها ملامح قوية بين الشعبية في الجيزة، أو الليبرالية والراдикаلية في وسط البلد، أو التصارع بين الاتجاهات المختلفة في الدقي...! وخاصة عندما تستخدم معارك حول العامية أو الشعر الحر أو الواقعية الاشتراكية. وكنت قريباً من ذلك على مقاهي الدقي، الزهرة وإنديانا، حتى عندما رحل المعداوي بقيت مع غالب هلسا الناقد البارز من الأردن، وعبد الحميد حواس وإبراهيم منصور... وغيرهم.

كانت هذه المقاهي هي المنافذ الحقيقية للتفكير، وبعض الإحساس أنك لست في قبضة المؤسسات الصحفية الخاضعة تماماً للرقابة، وإن كانت المقاهي لم تخلُ من رقابة أخرى... "البصاين" و"العاسين"...! لكنني شعرت بأن المثقفين لم يكونوا يراعون ذلك في مناقشتهم إلا بمقدار، أو يعتبرون أنهم في نظام يراعي المصالح الجماهيرية بشكل معقول، وأن الشأن

العام يخصهم ما لم يمس "السلطة" مباشرة. وأعترف أنني لم أكن أكثر التزاماً بالصمت إلا عقب تعييني برئاسة الجمهورية، التي أحمد الله أنني لم أفصل منها بسبب زيارتي المقاهي وصداقاتي مع روادها "المطرفين" إلا في مرحلة "التغير الساداتي". وكان الجميع يعرفون قبلاً أنني من رواد هذه المقاهي، بينما كان الحظر قائماً على إمكانية كتابتي في الصحف أو احتشادي هنا أو هنالك.

في هذه المقاهي حضرتُ كثيراً من المناقشات التي كانت تنقل شأباً مثلي من حارة الشيخ سليم، أو حتى من بوفيه كلية الآداب وندواتها إلى العالم الأوسع وخاصة منذ أخذت فور التخرج، الخروج إلى هذا العالم الذي عاش بين 1957 و1960، من القضايا الكبيرة التي قد يتذكرها القارئ. كان الجدل عن أثر العدوان الثلاثي في 1956 (البريطاني الفرنسي الإسرائيلي) على طبيعة الحكم، وسيطرة الزعيم، إزاء موقف الأحزاب القديمة السليبي أثناء العدوان، مما أكسبه نفوذاً داخلياً وعربياً ودولياً، مثيراً للطموحات بالطبع، بل وتوقع الشارع مكاسب اجتماعية من آثار إعلان "تمصير" الممتلكات الأجنبية والذي بدا للبعض أنه من مقدمات التأميم والاشتراكية العربية، بقدر ما اعتبره آخرون تطويراً لفضاءات الرأسمالية المحلية المتعاونة مع النظام، كما اتسعت مناقشات هذه التجمعات لتشمل تأثير مؤتمر تضامن الشعوب الأفرو آسيوية، ووحدة مصر وسوريا ومسألة تغيير اسم مصر إلى الجمهورية العربية المتحدة، وما اقترن بذلك من اعتقال الشيوعيين أو آخر 1958 بالجملة بحجة معارضتهم للوحدة مشاركة للشيوعيين السوريين

رغم أنهم الذين حملوا النظام وإعلامه منذ تأميم قناة السويس.

لا أذكر أن انعقاد مؤتمر الشعوب الأفرو آسيوية، أثار موجة ثقافية جديدة، لأن إعلام الدولة حوَّله بسرعة لمجرد مكسب عالمي للزعيم، كما صعد منصبه شخصيات لا تعي كثيرًا معنى الثقافة السياسية أو قيمتها حتى لمساندة الزعيم. لكن السبب الأكبر بالطبع كان "الهجوم العروبي" بضغط حزب البعث ونجاحه في إنجاز الوحدة بين مصر وسوريا باسم الجمهورية العربية المتحدة، التي اعتبرت تجسيدًا لنجاح حركة القومية العربية، وشخص القوميين على قلتهم في مصر. كما قامت الصحافة اللبنانية النافذة بدور كبير إلى جانب السوريين الأكثر تعبيرًا فيما أتيح لهم في الإعلام، ولطالقة ألسنتهم في هذه القضية جعلوا "دمشق" أديبًا قلب العروبة النابض وليست القاهرة!

ولم ينتبه أحد للتناقض الظاهر - خلال عامين - من احتفال مصر منذ وقت قصير بنقل تمثال رمسيس من منطقته الأثرية في أطراف القاهرة (الجيزة) إلى ميدان محطة مصر للسكك الحديدية (محطة رمسيس عقب ذلك) مقرونة بموجات من الفكر والإعلام عن الفرعونية في مصر، ثم القفزة إلى عالم القومية العربية بسرعة وكأننا مؤسسوها. لكن الزخم العربي كان كبيرًا بحق، ولا تستطيع مصر بأي حال أن تبقى حبيسة الفرعونية أو تقبل المتوسطة الاستعمارية بعد العدوان الثلاثي. وسبب آخر مباشر هو الموقف البطولي للعمال السوريين والشعب السوري ومعظم الشعوب

العربية عمومًا، وبشكل ملموس ومباشر أثناء العدوان الثلاثي على مصر، رغم وصول "تمثال رمسيس" إلى ميدانه في وسط المدينة!

ومن العروبة إلى العالمية في توجه إعلامي جديد بدوره عن دور الاتحاد السوفيتي وإنذار خروشوف للقوى المعتدية في 1956 مما أتاح لمصر هذا الانتصار. وهنا بدت معالم عدم الانحياز الذي سيتبلور بسرعة عقب ذلك، وعلى نحو ما سبق قولنا إن النظر لتجربة الاتحاد السوفيتي ونمطه في بناء الاشتراكية أو التنمية بعد الحرب العالمية كانت حديث المقاهي بالتأكيد. ولأن المسألة الوطنية - ثم القومية - كانت صاحبة المكانة الأبرز والأكثر إثارة في الحركة الثقافية، فقد جاءت "العالمية" - للزعامة والبلاد - لتصبح في نفس المكانة، وسط إعلام كاسح عن أهمية موقع مصر وتوجهاتها الدولية التي تتصدى فيها بشراسة - مدعومة سوفيتيًا - ضد الأحلاف والقواعد العسكرية، وأضيف إلى موجة الاستنكار ما نشر عن دخول الرئيس الأمريكي حينها دوايت أيزنهاور بنظرية "ملء الفراغ" في الشرق الأوسط بعد انسحاب بريطانيا إلى "شرق السويس"...

هنا سقط الأمريكيون من أي تقدير بيننا يمينًا أو يسارًا بعد أن كان أيزنهاور، يحتل مكانًا معقولًا لما بدا من "حياديته"، أثناء العدوان، متحفظًا على سلوك بريطانيا وفرنسا وإسرائيل... وكانت تغطينا تلميحات محمد حسنين هيكل لفترة عن هذا الإعجاب في مقالته الأسبوعية الشهيرة.

وبقدر ما كنت أنا وسط اليساريين، كان يحز في نفوسنا تكراره لهذا

الإعجاب، خاصة في ظل صمت السوفيت على سجن الشيوعيين وتعذيبهم، بما بدا لا أخلاقياً بالمرّة، بل وكان الواحد منا يشعر بلا أخلاقيته هو نفسه حين يجمع بين يساريته، والدفع بدعم الموقف الوطني والقومي لنظام عبد الناصر.

البحث عن الطريق

في وسط هذه الدوامة، لم يكن الشاب منّا متفرغاً للثقافة بقدر ما كان همه الأساسي البحث عن عمل، وكانت فرصه محدودة حتى أوائل الستينيات عقب "قرارات التأميم الاشتراكية"، وكنت متطلعاً دائماً إلى أن أعمل في مجال مما أهتم به، مثل الفولكلور أو المسائل الإفريقية على وجه التحديد. وهذا الدافع الداخلي جعلني أرفض أي شكل للتسابق على مواقع أخرى، منتظراً تكليفي في مجال أحبه، وهو ما لم يكن يتوفر بالطبع... وأنا في هذا المزاج عرفت في لقاء لمجموعتنا أن ثمة مسابقة هامة لوظيفة ملحق بوزارة الخارجية، وأن علينا باعتبارنا من "الشطار" أن نتقدم لها... ورفضت الفكرة..! (غروراً بأني أحب أن أطلب لعمل بصفتي الشخصية!).

وتقدم ثلاثة من الأصدقاء الأعزاء، شجعتهم، وتحمسّت لمعاونتهم بتوفير مواد علمية تنفعهم، وأنا المستفيد من القراءة في النهاية! اخترت أن أقدم لهم مادة عن الثقافة العربية ومؤسساتها والتعليم ومؤسساته... وإذ باهتمامي بهذا الموضوع يجعلني أضع مشروعاً قد يكون كتاباً عن "الثقافة

العربية"، في جو لا يكل من الحديث عن مصر العربية أم المصرية - الفرعونية المستقلة... إلخ. كنت أقرأ أيامها كتاب طه حسين عن "مستقبل الثقافة في مصر" الصادر عام 1938، أو بالأحرى أعيد قراءته، ومن ثمّ مررت بسرعة على جزئه الأول عن حقيقة موقع مصر من الحضارة الفرعونية.. واليونانية.. وأنهما معاً يشكلان حضارة البحر الأبيض "كحضارة غربية" فيما يسمى "بالتوسطية"، وأنه لظروف خاصة تقدم وضع الثقافة اليونانية عالمياً، بينما جمدت الجذور في مصر القديمة، وإن كان لا أحد ينسى حضارة مصر للحضارة مسبقاً... ومن ثمّ فمصر في نظر طه حسين متوسطة، لا مشرقية ولا مغربية ولا إفريقية، إلا في حدود، لأن "العقل المصري القديم" ليس عقلاً شرقياً، ولا معنى للقول إننا من أهل الشرق (مشرقاً إلى الهند).

عبرتُ كل ذلك باعتباره سائداً في الشارع الثقافي، وركزتُ على القسم الثاني الذي لم يهتم به الكثيرون حتى الآن في تقديري، وتقديرًا لمكانة طه حسين خارج نطاق الأدب، ويقوم هذا القسم على صياغة نظام التعليم، الذي يكفل بناء الشخصية المصرية الوطنية الموحدة... ورأيتُ طه حسين وكأنه ينتقم من الأزهر الذي "بهذه" بسبب أفكاره عن الشعر العربي، وعن استفادته من مناهج "العقلانية الغربية"، فيما كان يشبه عند البعض وخاصة في الأزهر مكر الملحدين..! فهو يتحدث عن ضرورة توحيد السلم التعليمي في مراحل التعليم العام، لأنه بانقسامه بين السلم الديني الأزهرى والسلم الحديث العلمي حتى يتخرج الطالب، يجعل المجتمع

منقسمًا على نفسه بنظامين للتعليم الذي هو "كالماء والهواء" وفق مقولته الشهيرة. ويرى في هذا القسم الهام من الكتاب خَلْق أمة تكسب مواطنًا موحد الشخصية، قادرًا على الاختيار في المرحلة الجامعية حيث يمكن أن يكون ثمة كليات للشريعة، والفقه، بجانب الطب والهندسة والعلوم... إلخ، وأظنه فَصَّل الحديث عن كليات اللغة في الأزهر لتُدمَج في التعليم الجامعي ليدرسها الطلاب بالمناهج الحديثة، خاصة وكانت جامعة "فؤاد الأول" (القاهرة بعد ذلك) قد بدأت العلاج بإنشاء كلية "دار العلوم" لدراسة اللغة والآداب الإسلامية رفضًا لمناهج كلية الآداب الفرنسية. وأدى ذلك إلى وجود شخصية "درعية" ذات بُعد أزهرى وشخصية جامعية حديثة، وهو أمر غير مقبول بدوره. ومعالجة لكل ذلك وفق طه حسين يصبح "الأزهر" مجرد جامعة علمية وليس "مشيخة"، وهو ما أعجبنى وأردده حتى الآن. وأظن ذلك كان أساسًا طيبًا لفصل الدين عن السياسة مبكرًا حين كان التيار الديني يبدأ التنظيم الدعوي السياسي...

ما يدهشني حتى الآن أن كتاب طه حسين القيم هذا كان مجرد "تقرير للعرض على رئيس الوزراء" الوفدي، مصطفى النحاس باشا المناقشة السياسات الجديدة في ظروف توقيع معاهدة 1936. وحين أتذكر ذلك دائمًا، أحزن على وضع العلاقة بين المثقفين وحكام بلادنا بعد حصولها على الاستقلال وإدارة أبنائها - وليس السراي أو الإنجليز - لشئونها. ومع ذلك فقد دفعني كتاب طه حسين إلى المضي في مشروع الكتاب

الذي حمسني الأصدقاء لفكرته عن "الثقافة العربية". وبالمتابعة اكتشفت أن ثمة معهداً للبحوث والدراسات العربية تابع للجامعة العربية في جاردن سيتي، وأن على رأسه مفكراً عربياً كبيراً هو ساطع الحصري. ومن الأصدقاء "القوميين" عرفت قيمته كرائد للفكر القومي العربي، في سوريا والعراق واليمن، حيث تتعدد أصوله كما تعددت مناصبه في هذه البلاد، وصولاً إلى القاهرة. قابلت الرجل، ووجدته مُرحباً بشاب يدرس نظاماً معرفياً قومياً يهمه، وهو الوزير السابق للتعليم في العراق. ودلني على الكثير بدءاً من كتبه الدفاعية عن القومية العربية، وإسلامها وتراثها، من خارج العرقية التي تتهم بها..!

وكان قريباً منه ناصر الأسد الذي واصل دوره بمهنية واضحة في قضية التعليم، وقد منحني ذلك ثروة كبيرة من المعرفة، أكدت مكانتي بين القوميين لفترة، تبدو آثارها حتى الآن..! بل وبقيت دائماً وكأنها مخزوني حين أتحدث لأكثر من نصف قرن بعدها عن العلاقات العربية الإفريقية، بأريحية دون رغبة في كشف عدوانية الطرفين أحياناً...

ونجح في امتحان الخارجية أحد الأصدقاء من الثلاثة الذين دفعوني لهذه المغامرة! وكان يساريّاً، لم يستفد من معلومات مشروع الكتاب ولا من توجهاته القومية حتى صار سفيراً هاماً هو أحمد الزنط.

استمر شاغلي هو البحث عن "وظيفة دون مسابقات"، والوساطات كلها تتطلب معارف، خاصة من ضباط الجيش الذين يتولون المؤسسات الكبرى.

وكانت الصحف مثل "الجمهورية" يعتليها أنور السادات، و"الشعب" مع صلاح سالم، و"التحرير" مع أحمد حمروش... وهي في النهاية وطنية ونقول "ثورية" أفضل من أهل الوسط في صحيفة مثل "الأهرام"، أو ما كان من صحيفة "المصري" الوفدية والتي غادرها صاحبها أحمد أبو الفتح ليؤسس إذاعة في جنيف أو النمسا ضد "الكولونيل ناصر" بالتعاون مع الإخوان، والمخابرات الأمريكية...! وهكذا وضع مفهوم المعارضة منذ تلك الفترة في قالب "الشبهة" و"العمالة"، ولم تقدم أية صورة لها غير ذلك، إلا بعد انتباه عبد الناصر نفسه مع الستينيات لمحاولات التوفيق مع المختلفين معه، أو ما سُمي جمع الشمل (باستثناء الشيوعية لفترة) في الاتحاد الاشتراكي في بداية الستينيات...

وقد قلت إن الجامعة كانت قد ابتعدت عن "السياسة" منذ فصل عدد كبير من أساتذتها المعروفين سياسياً، عقب أزمة الحكم مع المعارضة عامي 1954 و1955. ومن ثم لم يكن من طابع الخريج أن يكون شاغله الانتماء السياسي، مع أنني فعلتها مع الشيوعيين "على خفيف" قبل موجة اعتقالهم في 1959. وأقول إنها كانت علاقه بسيطة لأن الطبيب الصديق الذي تولى تجنيدي مع بعض الزملاء الخريجين لم يستمر طويلاً حتى تم اعتقاله، فلما أعفينا من التنظيم بقيت روح الثقيف والتنظير شاغلنا حتى بدأت الحلقة الثالثة من التنظيمات اليسارية ..

إلى الفلكلور؟

وجهني البعض إلى الكتابة في موضوع اهتمامي الأساسي، وهو الفولكلور، بمفهوم التراث الشعبي الذي يلقي عناية الحكام والمتقنين في هذه الفترة لبناء شعبية "الثورة" وبما يرضي أيضاً الطبقة الوسطى ويحرك مشاعر الطبقات الشعبية. ولكنني كنت أحاول من موقعي المتواضع أن أعقلن هذه المسألة قليلاً، فكتبت عن "الفولكلور انعكاسات إنسانية" في مجلة "الأدب" التي يشرف عليها واحد من أكبر مفكرينا، "الشيخ أمين الخولي" وزوجته "بنت الشاطئ" واللذان كانا على رأس مجموعة باسم "جماعة الأمناء" المصرية ترى أن الأدب العربي والثقافة مصريان لا عربيان فحسب...

كذلك كتبت عن "الفن الشعبي" في مجلة "الشهر"، بتشجيع سليمان فياض القصاص المعروف. كان ذلك، وأنا مواظب صباح كل جمعة على زيارة د. عبد الحميد يونس الذي عرض عليّ مراجعته لترجمتي الأولية لكتاب يوري سوكولوف، التي انضم إليها فيما بعد عبد الحميد حواس. ولكن يونس كان يتخوف من الكتاب "الماركسي" من ناحية، وفصله الأول شديد الولاء للسلطة السوفيتية من ناحية أخرى. وشعرنا أنه يتلكأ بشكل واضح في إنهائه ومن ثمّ التوسط لنشره! ولكنه ظل يغريني بالعمل في الميدان، رغم انشغاله بالرغبة في صعود ينافس "طه حسين"، وكذا انشغاله من ناحية أخرى بإنشاء "كرسي الأدب الشعبي" في كلية الآداب، ولو داخل قسم اللغة العربية، وهنا ينافس تلميذة طه حسين، الدكتورة سهير القلماوي!

وهي متجربة بدورها، ولا ينفع عندها وضع كتاب "الهالالية" ليونس أمام جهدها المبادر الأول في الميدان بكتابتها عن "ألف ليلة وليلة"، (رغم أن أستاذهم جميعاً، فؤاد حسنين أستاذ الشرقيات الذي كان قد "بهدل" جهدها في صفحات قليلة من كتابه "تراثنا القصصي"!

كانت هذه المعارك جاذبة، للحكي في المفيد، وأحياناً للعب مع هذا أو ذاك بما يفيد أيضاً، فكسبنا د. نبيلة إبراهيم تلميذة سهير القلماوي، ود. أحمد مرسي تلميذ يونس، وخرجت أنا وعبد الحميد حواس من هذه اللعبة الفئوية. واتجهتُ شخصياً إلى أحمد رشدي صالح، باعتباره يسارياً وصاحب كتابي "الأدب الشعبي" و"فنون الأدب الشعبي" بمنهج فولكلوري حقيقي، وذلك بعد حديث يونس لي عن مشروعه مع "الواد رشدي" لإنشاء معهد للفنون الشعبية، أي الفولكلور، والذي قد تكون لي قدم فيه. كان العرض مغرياً، والطريق ممكناً إلى رشدي صالح الذي يعرف أنني مترجم كتاب سو كولوف، ولا يريد هو لا المراجعة ولا النشر، لأنني مرتبط في ذلك طبعاً مع الدكتور يونس، وفق نظرية "خليه ينفعك"! لكنه كان واثقاً من جديتي، وشرح لي مشروع المعهد ليكون بداية أكاديمية جيدة يعمل فيها أكاديميون لا موظفون، وكيف أنه سيعدني لذلك، وعليّ أن أتحمّل صعوبة البدايات. وبدأ بالفعل فحملني مهمة بناء المكتبة لمعهد مثل هذا، ليس بشراء الكتب لأنه لا تتوفر أموال، ولكن للمرور على المكتبات العامة والجامعية، والخاصة لعمل بطاقات لكل المؤلفات التي تتعلق بالتراث الشعبي من عادات وتقاليد وشعر ومختلف الفنون، لوضعها ك فهرس للباحثين في

المركز والزائرين له. وكنت أقضي الأيام أتابع هذه المهمة الشاقة من دار الكتب إلى الجمعية الجغرافية إلى جامعة القاهرة، وكنت حتى أقف أمام فترينات المكتبات الخاصة الكبيرة مثل "النهضة"، و"الأنجلو"، لأنقل المسميات، حين لا يرضى أصحاب المكتبة ببقائي في الداخل كثيرًا... مع أنني كنت أجد عباس محمود العقاد جالسًا على مقعد وأمامه أكوام الكتب في مكتبة الأنجلو على وجه الخصوص! فأحسده وأحكي لرشدي صالح الذي كان يضحك واعدًا إياي أن أكون مثله..!

انتقلت من هذه المهمة لأخرى، نجرب فيها إمكانية "جمع التراث الشعبي"، أو بالأحرى يجرب رشدي صالح تلميذًا يريد أن يثق في عملية تأسيسه! قال سنوفر بعض آلات التسجيل وتذهب بها إلى بعض القرى القريبة أو تجمعات في المدينة مثل الموالد... إلخ. وجعل معي مساعدًا فنيًا، بجهاز بدائي قلنا عنه إنه "بمنفلة" أي إنه يدوي بدرجة بدائية.. وبدأنا بقرى قريبة من القاهرة مثل "ناها" و"طهرمس"... سجلنا بعض المواقيل والحكايات، ولكنني صُدمت ببعض الرجال أو النساء ممن كانوا يتحدثون عن رئيس مصر باعتباره الملك فاروق عام 1958 أي بعد "الثورة" بست سنوات. وكشف لي ذلك كيف يكون "إعلام الحكومة" سلبي النتائج بهذا الشكل، طالما التعليم متخلف بهذا الشكل أيضًا. وأرجع البعض ذلك لأنهم كانوا من "العواجيز" الذين لم تدرّكهم وسائل الإعلام... وظلت رحلاتنا المحلية تثبت صلاحيتي نتيجة الاندماج بالأساس فيما أفعله حتى حفظي لبعض ما أسجله، وكنت لا أستحي من ترديد بعض

المواويل شبه المكشوفة مثل:

يا بنت كشمير حزامك غلب الحباك
ضحكت ولعبت وقالت والنبي حباك
محلاك يا حلو ساعتن تبصر م الشباك
تلقى الغلاية قاعدين صفين
منهم بسنار.. ومنهم من رمى لشباك

حتى نشأت عند رشدي فكرة رحيلي إلى قرى في الريف أبعد "لاختبار التجربة" مع الفلاحين أو بعض من هم في الأطراف.. من محافظات أو صحراء...

ذهبنا إلى الفيوم وخرجنا مع الصديق الأديب الراحل، والشعبي الأصيل شوقي عبد الحكيم وأخذنا بحماس خاص إلى أطراف الفيوم، عند "الأعراب" أو البدو، أو قبيلة "أولاد علي" في بدايه انطلاق الصحراء الغربية... سجلنا فعلاً بعض "المجروودات"، وهي الفن الغنائي الصحراوي الشهير، وفيما يشبه بديل الموالم هناك. وخطرت لي أن أختبر معرفتهم "بالحكومة"، وأظن نطق بعضهم باسم "عبد الناصر" فانطلق شاب بما لا زلت أحفظه عنهم:

يا زينها ما اتحضنت بيه⁽¹⁾...

(1) من ولده.

ولا جابته حاضرة⁽¹⁾
فتح درب يفوت أهاليه
وجاب القهوة فوق الصنية...
تو⁽²⁾...

هو يصف الزعيم بافتخار، لا يتوقع فيه أن يكون إلا بدويًا قويًا، لا "ابن حضر"، طري العود، خاصة وأن عبد الناصر كان صعيديًا قبالاً لهذه المكانة. ثم تنتهي بإصدار صوت البندقية الضروري إطلاقها "تو". لكنني أسجل أيضًا أن تجربتي مع التسجيل لمعظم أصحاب "الموايل" والغناء الشعبي بالذات وخاصة إذا كانوا أميل للاحتراف، أنهم يبدئون بتحية الحاكم الزعيم أو أحد الكبار حتى لو كان المحافظ، بما كان وما زال يغيظني كثيرًا، وكنت قلما ألتقي بمن يبدأ كفننا يحمل أشجان الحب. حتى وجدت أحدهم يومًا ينطلق وحده بموال:

دخلت بستان حبيبي باتفرج على اللي فيه
لقيته أهيف⁽³⁾ صغير فارش وراقده فيه

(1) بنت حضر.

(2) صوت طلقات نارية.

(3) طويل.

سحبت سيف الهوا راح اجزره وارميه

رمش بعينه رماني قبل أنا ما ارميه..!

وكان عالم الفنون الشعبية في مصر قد تعرض بسرعة لعدة مظاهر جديدة بالدرس، وقد قرأنا في سو كولوف - أنا وحواس على الأقل - كيف أن الاهتمام بعروض الفولكلور أو الفنون الشعبية عمومًا، ارتبط - مع تطور القوميات - برغبة البرجوازية "في الفرجة" على فنون الطبقات الشعبية، أو الصعود بها مع نعمة تطوير الفنون الشعبية - إلى مستواها. وأدى ذلك إلى تقديم الفنون الشعبية في مصر بأكثر من صورة، إما شعبية شعبية على يد فنان وكاتب مثل "زكريا الحجاوي" الذي جمع بعض الفنانين المحترفين من بعض نواح ريفية أو حضرية، وهم أقرب إلى فرق الموالد. ويصعد بهم على مسارح كبرى للدولة اشتهر منهم "خضرة"، و "أبو دراع" وغيرهم. وإما فرقة أقرب لمزاج البرجوازية مثل "فرقة رضا" نجمها راقص باليه سابق "محمود رضا"، وراقصة باليه أيضًا، لكن الأهم أنها ابنة أستاذ كبير بكلية الهندسة هاو للفنون، وتقدم استعراضاتها الأنيقة والأكثر حداثة في احتفالات رئاسية أو احتفاء برئيس زائر... وشجع ذلك بالطبع "غوازي" الموالد ليصبحوا أقرب للفنانين الشعبيين. وحتى ذلك لم يرض "الوزير المثقف"، ثروت عكاشة، المأخوذ بفترة خدمته في أوروبا، وبزياراته لدول أوروبا الشرقية وإعجابه بأناقة ومستوى العروض هناك، ورغبته في تحويل

معنى الفن الشعبي إلى "فن راقٍ" لا يرتبط بهذا الضجيج! فاستضاف وحده موسيقارًا من أوروبا الشرقية ليجمع، ما يوفر عمل أسطوانته تصبح "عالمية" بتنفيذ الموسيقى الأجنبي، وتوفر النصوص المحلية، تقدم للرواد الأوروبيين وعلية القوم تمثيلًا للفن الشعبي المصري. وأغاظ ذلك جميع الدوائر المشتغلة بهذا الفن، لكنه في نفس الوقت ساعد رشدي صالح للعمل على جمع التراث بشكل سليم من أنحاء مصر... وكنت أنا من أوائل ضحايا الخطة..!

مع حوارنا الداخلي بين مجموعة المهتمين بتنشيط المجال، وحول الأساليب المطروحة للاهتمام أو تطوير الفولكلور بعلمية حقيقية، كانت هناك أيضًا أفكار عن "استثمار التراث الشعبي" (الفولكلور) في التنمية، وأخذ الإيجابي منه لتشجيع الناس على الجد والعمل... إلخ، وضمنيًا لتأييد "النظام" في عمله الوطني! وكنا نعتبر ذلك برامج غير مناسبة لن تضمن العمل العلمي في هذا المجال.

كنا نتصور دائمًا أن هذه "البرجوازية البيروقراطية" لن تتيح نهوضًا حقيقيًا بالتراث الشعبي أو ثقافة الشعب، وستعوق خطوات ذلك دائمًا. أستطيع الآن أنؤكد صحة فكرتنا بأن كتاب سو كولوف "عن علم الفولكلور وقضاياها" لم يمكن نشره إلا عام 1969 في هيئة الكتاب بموافقة د. سهير القلماوي (المحافظة) الشجاعة التي لم تخف من "ماركسية الكتاب"، وحيث صعب على يساريين قادوا هذا القطاع مسئولية الموافقة على ذلك قبلها..!

والكتاب أصلاً عن المدارس التاريخية لعلم الفولكلور بعمق لم تتجاوزه كتب كثيرة حتى الآن.

وفي وسط هذه الأجواء حماساً وإحباطاً فوجئنا يوماً بمقال ساخن للدكتور لويس عوض، من وجهة نظرنا، وهو من الكتاب البارزين في الأهرام، وكان يكتب باهتمام أكبر عقب عودته من أوروبا في كل صيف تقريباً، مثل عادة كبار المفكرين أمثال طه حسين...

كان عنوان المقال يوم الجمعة: "الفولكلور والاستعمار" (لا أذكر تاريخه الآن إلا أنه كان في منتصف الستينيات) تحدث فيه عما لاحظته من اهتمام اليونسكو بالتراث الشعبي في الدول حديثة الاستقلال أو المقبلة على إنجاز الاستقلال، في إطار مفاهيم يثبتها الاستعماريون عبر اليونسكو عن القيمة الأنثروبولوجية للفولكلور في المحافظة على الماضي أو الوضع الراهن، وهي مفاهيم "الأنثروبولوجيا الكولونيالية"، وهي في الواقع "شغل الاستعمار" للمحافظة على التخلف... إلخ.

وفزعنا، أنا وعبد الحميد حواس خاصة، وما زلت أذكر ذلك حتى الآن - وإن كنت لا أحتفظ بالمقال، فقد نبهنا إلى ضرورة التوقف عن القدسية أو الرومانسية التي ننظر بها لموضوع الثقافة الشعبية، لأن الفولكلور Folklore إنما هو "حكمة الشعب". أو روح (lore) الشعب (folk) الواجبة التطور لا التجميد.

ويبدو أن رشدي صالح صمم على خطته في جمع المادة الشعبية أولاً

بشكل صحيح. وجدته يوماً يتصل "بالعلاقات العامة" في سلاح الحدود، يرتب معهم إمكان تسهيل سفر "بعثة تسجيل الفنون الشعبية" في سيوة، حيث كنا نحتاج لتصريح القوات المسلحة، والسفر معهم من "مرسى مطروح" لسيوة، وإذ "بالبعثة" هي أنا والمساعد الفني، والماكينه "أم منفلة"! ومعني تذاكر سفر لمرسى مطروح والعودة، على أن أنطلق بعدها إلى "واحة سيوة". قال رشدي صالح إن المستشارة الألمانية "شيرلي" ذهبت إلى هناك قبل عشرين عاماً، ولها كتاب قدمته وكيمة معهد الموسيقى لرشدي وحكي لي عن مضمونه شفويّاً ليحمسني. وصلت إلى مرسى مطروح لنبقى بضعة أيام في زمهرير الشتاء، أسجل بعض أغاني بدو "أولاد علي"، وعائلات شباب من سيوة نفسها، ثم حملتنا شاحنة عسكرية مفتوحة في أكثر من جانب، متهاكة لمدة عشر ساعات إلى سيوة في المساء وكل الطريق يوحى بالعسكرية وقسوتها، حيث آوتنا استراحة منشأة للجيش أساساً، ولم يهدئ أعصابنا إلا سماعنا لمجموعات شباب خارج الاستراحة، وأمام "راكية" النيران الدافئة إن أمكن، وصوت يسري في الأجواء كأنه قادم من البلاد البعيدة، أو الخلاء مع الأحبة... يغني أشهر ما سمعت هناك حتى من بعد:

جاني مر سول اليوم يا مّا

جاني مر سول ...

في الصباح مباشرة أدركنا معنى عزلة مناطق بشرية في المجتمع في طيات

المسائل الأمنية، وخاصة مع المخاوف الدائمة من الحدود الليبية المفتحة على فضاء لا متناهٍ من الصحراء الغربية. الكل يغني "بلهجة سيوية". كانت هناك عزلة كاملة للمرأة، وفي المدرسة والتعليم يلزم للمعلم القادم "من مصر" مترجم من أو إلى اللغة السيوية. كانت هناك حقول للزيتون، وآبار ونخيل في المرتفعات، واحتفالات سنوية لم يبقَ من آثارها منذ أكتوبر إلا القليل... وهو ماكتبته في تقرير مُطوّل فرح به رشدي من حيث المبدأ، لكنه فرع من استخلاص أنهم لا يتحدثون العربية وإنما "لغة غريبة... هي ما يسميها البعض "البربرية" ولنعرف بعد سنين أنها "الأمازيغية"! وبانزعاجه كتب مقالات واتصل بقيادة الجيش لمعالجة مشكلة عزلة جزء من الوطن وعدم تعلم أهلها العربية الفصحى. وأظن أن ذلك قد حدث، إذ بذل مجهودًا ملحوظًا، لأنني أذكر أنه بعد عامين أو أكثر ذهبت إلى هناك لأجد المدرس يشرح مباشرة للأطفال "باللهجة القاهرية"... فابتسمت..!

جلتُ كثيرًا في أنحاء القطر، مع تقدم الآلات المصاحبة نسبيًا. وكانت تجارب مفيدة ظلت في قرار معرفتي بالبلاد، رغم أنني في الأصل "فلاح" وتربيتي في "السيدة زينب"، لكن تظل بعضها ذات دلالة خاصة عند استرجاع الذكريات. إحدى مغامراتي في السعي إلى عالم التراث، كانت ذهابي إلى قرية "ميت دمسيس" على فرع دمياط بالدقهلية لحضور وقائع "مولد مار جرجس" هناك، حيث أغلبية الزوار تقريبًا حول الكنيسة الكبيرة من المسلمين، يأتون من أنحاء قرى ومدن الدلتا، حيث سيدات الطبقة الوسطى يمشين بالجلاليب "المندشة" والشباب يسعون بالتهريج لاجتذابهن...

لكن الأهالي المنشغلين "بالشهاد" خاصة من النساء يدخلن إلى "مقامه" ليخرجن صارخات: "دبح عليها" أي أخرج الشيطان من هذه أو تلك أو من أحد المرضى، ودماء الشيطان، كما قالوا تسيل على ملابسه. والحق أني لم أر أي دماء، ولكنني رأيت المسلمين والأقباط يجلسون على مقاهي القرية وفي طرقاتها، يتحكون عن المعجزات متمتعين بفضاء القرية التي يستأجرون فيها الغرف بغالي الأثمان، ويقومون في فجر اليوم الثاني نساء ورجالا يتمشون على ترع فرعية للنهر... ويقومون خلال النهار أيضاً بزيارة ضريح "سيدي محمد" الضئيل، والذي بُني من قبل بعض السلفيين في القرية المسلمة التي تحتمي بهار جرجس، مع أنه ظل قليل الانتباه إليه نسبياً. قضيت يومين أو ثلاثة في حالة دهشة وبهجة لهذه المشاهد وتسجيل اللقاء بين المسلمين والأقباط وحكاويهم عن معجزات الشهيد.

وسجلت ذلك في تقرير، نُشر مع تقرير سيوة والفيوم في "مجلة الفنون الشعبية" المتواضعة التي أعدها المركز لعرض نشاطه. وأسعدني مؤخراً أن شابة بمعهد الفنون الشعبية حصلت على الدكتوراه عن مقارنة المولد الذي زارته هي حديثاً مع مظاهر المولد القديم الذي وصفته أنا منذ خمسين عاماً.. ولن أنكر سعادتي بقول أحد الأساتذة الممتحنين أن التقرير الأول كان أكثر تعبيراً..!

مع هذه الزيارات والكتابات، كان رشدي صالح يتزايد إعجاباً بي، رغم عدم تقدم مشروع "المعهد الأكاديمي" لأنه لم تكن هناك ميزانية

حتى للمركز المتواضع. وحاول رشدي ترضيتي، وفاجأني وأنا ما زلت في السنة الرابعة - سنة الليسانس بكلية الآداب - بترشيحي لزيارة علمية إلى بولندا تستغرق ستة شهور. وكان معنى ذلك غيابي عن امتحان الليسانس الذي سأخرج منه للحياة العملية. وكان الإغراء شديدًا، وكدت أضحي لأذهب... ولكن الاختيار كان صعبًا، فاعتذرت، ورشّح مَنْ كان قريبًا منه بمكتب يحبي حقّي رئيس مصلحة الفنون الذي كان مُلحًا بدوره في اختيار مساعده. فطابت له، وإن كان لم يعد بعد هذه المهمة التدريسية إلى العمل في المركز..!

ويذكرني ذلك بما حدث بعد عام تقريبًا في نفس المركز، حيث طلب رشدي صالح بعد تخرجي منحة علمية من الوزارة، فحوّلت له إدارة البعثات منحة دكتوراه من ألمانيا يستطيع الترشيح لها مباشرة، وزف الخبر إليّ، وفرحنا له كثيرًا. وتقدمت بأوراق، لأعرف بعد عدة أسابيع برفض ترشيحي لأن شرط المنحة الحصول على الامتياز في علم الأنثروبولوجيا - وأنا ابنها الرشيد! - وإذ بتقديري أقل من الامتياز، فكانت الصدمة. وكان لا بد من معالجة تضمن المكان لأحد الجادين الذين يستطيعون المضي في عالم الفولكلور بشكل مناسب لأحلامنا - وأنا أتحدث هنا بالجمع لأن علاقتي برشدي صالح كانت تسمح بذلك - واستقر تقديري أن أرشح له من جانبي من يعيد ترشيحه وأنا أثق به. ووقع اختياري على "محمد محمود الجوهري" الذي كان حديث التخرج حينها واصطحبته إليه فرحب رشدي بترشيحي، وسافر ليعود أستاذًا كبيرًا في علم الفولكلور، لكن

ليسعى بسرعة إلى الجامعة وليس إلى مركز الفنون الشعبية. والدنيا أهواء بالطبع... وظلت "الآداب" هي مصدر الفولكلوريين فجاء في مقدمتهم "أحمد مرسي" ثم تلا ميدهم.

من طرائف عالمي الفولكلوري المشحون بالمشاهد والإحباطات والسعادات، ما أذكره أنا وأنا أبحث عن الوظيفة أو المكافآت المُرضية عن شقائي، وتأجيلاتها الدائمة مثل تأجيل مصيري نفسه لبضعة سنوات، أن وَجَدَ المركز هامشاً لصرف مكافأة لي عن كل الجهد السابق في أكثر من ستة شهور. وبعد أكثر من عشرة مشاوير ما بين مقر المركز في شارع الألفي ومقر مصلحة الفنون في شارع عبد الخالق ثروت، حيث الشؤون الإدارية للمصلحة، ومقر قصر عابدين حيث الشؤون المالية للوزارة، وجدت مكافأتي هناك مبلغ ثلاثين جنيهًا. سخرت منها أمام رشدي صالح في ظُرف مصطنع، بينما فرحت بها واشترت بدلة كاملة لأول مرة في حياتي... ودعوتُ صديقتي على محل "إكسلسيور" في وسط البلد الذي كان يرتاده الشبان متوسطو الدخل، لنشرب الكاكاو باللبن، وسَرَّها ذلك أيضًا، ثم ذهبنا بعدها للقاء جمعية السينما الدوري في حديقة قصر عابدين، وكنت عضوًا نشيطًا بالجمعية مع هاشم النحاس وأحمد راشد ويعقوب وعبد الحميد سعيد ويوسف رزق الله وسعيد عبد المحسن... كنت حريصًا على مواصلة الالتقاء بأصدقائي ومعارفي ولم أشأ أن أستسلم للإحباط، وكنت أرى أن باب الاختيارات ما زال مفتوحًا، وعليَّ الاستمتاع بعوالمي الثقافية.

ترجمت نصًا لكارل مانهايم عن "المثقف والالتزام" من كتابه عن "اليوتوبيا والأيديولوجيا" ونشرته بمجلة الآداب البيروتية، أكبر المجلات الأدبية المثقفة والتي كان يرأسها بعد رجاء النقاش وحيد النقاش، وكان صديقًا عزيزًا ومثقفًا بحق، بل ودفعني لكتابة مقال هام في حياتي عن القيم النقدية في الأدب الشعبي (إبريل 1961). وبعد انتهائي من السنة التحضيرية للماجستير تقدمت لرئيس قسم الاجتماع بمشروع للماجستير عن "سوسيولوجيا المعرفة" وخاصة عند كارل مانهايم. ضحك ساخرًا من إمكانية معرفتي لهذا الموضوع، وأنه أحرق بي أن أذهب إلى قسم الفلسفة، لأن قسمنا مهتم بالعمل الميداني "لخدمة الثورة"، وأفضل لي أن أدرس معه "ملاجئ الجانحين"... إلخ (والحق أنني كنت أنا "الجانح") فتركته وعدت بعد قليل حاملاً مشروعاً متأثراً بوجودي في الرابطة الإفريقية عن "مكون الحركة الوطنية في نيجيريا" نظرًا لنفوذ الزعامة الوطنية مثل "نامدي أزيكوي" على مطمح "تكوين الأمة" رغم القبلية والطائفية.. إلخ، وكنت سعيداً جداً بإدراكي هذا، بل وضعت فصلاً للمقارنة بالوحدة في "باسوتولاند" لما تصورته عن التكوين القبلي الموحد في هذه الجزيرة المحاصرة من النظام العنصري... إلخ. سخر مني السيد مرة أخرى، محيلاً إياي للمعهد الإفريقي الناشئ حديثاً، "لأن قسمنا..." وكرر مجال الخدمة الاجتماعية.

كدت أضيق بكل ما حوли... ورحت أتردد أكثر على الرابطة الإفريقية، فقد كانت مقابلاتي مع الشباب هناك أكثر راحة وفائدة، وكان ثمة مشروع مجلة تصدر عن الرابطة قد أكتب فيها أو أترجم لها. وهناك وجدت إشارات

من مكتب السيد محمد فايق - مستشار الرئيس عبد الناصر للشئون الإفريقية منذ عمل معه أثناء الثورة وفي القوات المسلحة، وأحد مؤسسي الرابطة الإفريقية - (للاستفادة مني) بشكل أو آخر، فتحمست للإشارات...

عدت صباح يوم إلى أستاذنا رشدي صالح متجههم الوجه، فدهش، وهو يخرج صرصارًا من فنجان قهوته، دون أن يعاقب الساعي الطيب، وضحك ضحكته الشهيرة وهو يقول "ولا يهكم: نأكلها في الصعيد... وفي السجون...! ماذا عندك؟" قلت له إني أمام خيار أن يكون مشروع المعهد الأكاديمي جادًا وأنا مرشح له قريبًا... أو أن أقبل بإشارات أخرى للعمل في الشؤون الإفريقية...؟ تردد قليلًا.. وفي جدية قال: "يا ابني لا أمل مع هؤلاء الناس، وهذا الوزير رغم جديته وثقافته، ليس في باله مسألة الفولكلور أو الفنون الشعبية... امض في طريقك...".

كانت الجملة قاسية، رغم توقعها. لكنه استمر في الحديث الودي، بما يعني أننا سنظل نتعاون قدر المتاح أو الاستطاعة لأن من في صدره هوى لشيء ما لا يستطيع إلا أن يتنفسه، وبدت لي هذه حكمة قائدة، بهذا لو نجحت معي...

وعدته أنني بالقطع مستمر في منهجي العلمي حول التراث الشعبي مهما شغلتنى احتمالات العمل الإفريقي، وأننا نفكر في تأسيس جمعية أهلية للفولكلور، كنا شرعنا فيها بالجامعة مع د. عبد العزيز الأهواني، الرجل

الفاضل، البعيد عن الأهواء، واستراح رشدي لذلك، ورحنا نتحدث عن تنفيذ إقامة الجمعية. لكن هذا المشروع وسط حركة المجتمع المدني ظل في حصار الصراعات والشخصنة حتى الآن، رغم معرفة الجميع من دارسي الفولكلور بالأهمية القصوى والأدوار التي قامت بها مثل هذه الجمعيات في تاريخ الفولكلور بفنلندا وأيرلندا على وجه الخصوص. ولتهدئة الجو اعتذر رشدي عن ضالة مبلغ الثلاثين جنيهًا التي انتهت مكافأتي إليها... وصار التزامي أكثر بالجهد مع الرابطة الإفريقية، أكتب وأترجم كما سيأتي فيما بعد. ووجدت تشجيعًا ومودة من عبده بدوي الموظف بوزارة الثقافة والشاعر والمسئول عن "نهضة إفريقيا" مع عبد العزيز إسحق، لكنني ظلت أتابع مع الأستاذ رشدي نشر مقالاتي في مجلة المركز، حيث أراد مودتي بإبراز كل إنتاجي في المجلة، وإن اضطر أن يضع بعض هذا الإنتاج باسم موظفين في المركز لا صلة لهم بهذا الفن!

ترجمت في تلك الفترة مقالاً هاماً من مجلة "الجمعية الجغرافية" عن "الأصل الحبشي للزار" قد يكون دفعني إليه انتشار ظاهرة الزار في مناطق أسمع بها في حي عابدين والدراسة بالأزهر، ويُشاع أن مرجعية الزار عند الأحباش والسودانيين، مثل مرجعية السحر عند المغاربة، كان مقالاً شائعاً سلمته لرشدي صالح ولم أعرف مصيره. كما ترجمت مقالاً هاماً آخر عن الأمثال الشعبية للأنتروبولوجي "وسترمارك"، والذي أذكره أن عمله المشار إليه في المقال يحيل إلى مؤلفه الذي يجمع حوالى 2000 مثل شعبي من المغرب حتى دمشق، وأن خلاصته هو التشابه في عدد كبير من أمثال

هذه البلاد... وكنت أقرأ بالطبع عن دراسة الأمثال الشعبية كجزء من علم الفولكلور، وأعرف أن الأمثال تعبير محلي خالص، يصدر عن مجتمع مندمج، بسيط التعبير عن نفسه بهذه الأمثال الحضرية أو الريفية... فما الذي يخلق هذا التشابه - في رأي غير مدعٍ مثل "وسترمارك" إلا أن تكون هذه الشعوب العربية على قدر من الاندماج الذي حققه التاريخ رغم الصراعات المرة بين الحكام؟ وكان جو الثقافة القومية الذي انطلق بعد وحدة مصر وسوريا، يتيح لشباب مثلي ترويج مثل هذه الأفكار، التي ترحب بها الشلل القومية بالضرورة. ويجدني القارئ هنا أشير إلى "القوميين" وكأنهم "الآخر" بالنسبة لما يحيطني من أجواء... وفي هذا بعض الحقيقة. فالبعثيون قدموا لعبد الناصر حاملين مخاوفهم ليس من تركيا والأطلنطي وحلف بغداد فقط، ولكن من الشيوعيين أيضًا الذين كان لهم باع طويل أيضًا في الجيش والساحة السياسية لسوريا والعراق، وأراد البعثيون محاصرتهم أو ما قيل عن "ضربهم" بعبد الناصر، وكان الأخير يرى أيضًا التهديد للبنان كخطر مُحتمل، إذا استمر الوضع كذلك.

لم أكن أفكر هكذا بالتأكيد كاستراتيجي خطير...! فبعض ذلك من جراء نضج لاحق، أو "حكاوي المقاهي" في ذلك الوقت كما يقولون، لأنني كنت في تلك الفترة قد بدأت منذ أوائل عام 1958 الاشتباك مع بعض عناصر الحركة الشيوعية من جناح يعمل في تكتم شديد وسرية حديدية هم زملاء "طليلة العمال". كان طيبًا متميز الأخلاق والهدوء ذلك الذي اصطحبني وبعض أعضاء شلة الحارة إلى هذا العالم الأممي،

ولم يرتح حين كنا نذكر حركة "حدثو" (الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني) أحياناً، ونحن نرى شعاراتها على الحوائط ونسمع بأهلها في الفنون والآداب، إلى حد الحديث عن كسبهم لراقصة شهيرة مثل "تحية كاريوكا"، فضلاً عن صحفيين وكتاب كبار، غير أنه كان ملتزمًا بتعليمات صارمة بالألا نعرف تفاصيل عن حركته إلا بعد ستة شهور أو سنة لا أذكر، حتى اختفى هو نفسه بسبب هجمة أمنية من الاعتقالات قادتها أجهزة أمن عبد الناصر على الشيوعيين آخر ليلة في عام 1958 ومطلع 1959، غير مبالٍ بمسار الاتصالات القوية بالاتحاد السوفيتي خلال عملية بناء السد العالي. ومن السد العالي إلى التأميمات 1961 إلى صدور ميثاق العمل الوطني عام 1962 وإعلان الاشتراكية العربية تارة والاشتراكية العلمية تارة أخرى والطريق العربي للاشتراكية تارة ثالثة مما شكل عالماً جديداً... وإن شغلني عن تفاصيله لفترة انشغال أوسع بالمسائل الإفريقية المباشرة.

الفصل الثالث

الطريق إلى القارة

كان يرد في الذاكرة دائماً، ذلك المساء الذي مضيت فيه مع صديقي فتحي صالح إلى حي الزمالك، لزيارة قريبه المثقف في "الرابطة الإفريقية" African Association. كنا في شتاء أو ربيع 1956 بما لا أذكر تاريخه الآن تماماً، وكان البرد قارساً، دلفنا إلى مبنى "5 أحمد حشمت في الزمالك" الذي أصبح عنواناً دولياً بعد ذلك، وجدت "الأستاذ" المستشار عبد العزيز إسحق، والذي فهمت من صديقي، أنه من "بني حسن" بمحافظة المنيا، ويتعامل كصعيدي قح، لهجة وسخرية، رغم نظرنا للمنيا باعتبارها أقل صعيدية!

عرفني بالشباب المحيط به وقتها، هذا شاب من جنوب السودان، جاء وبعض زملائه معه بعد إعلان السودان مستقلاً عن مصر، ولأنهم كانوا هناك في مدارس ثانوية وفق النظام المصري، فقد جاءوا لجامعة مصرية...

وكان وجود بعض الجنوبيين في مصر في تلك الفترة يرتبط بمزاعم عن تحركات مصرية في الجنوب ضد حكام الشمال بالخرطوم بعد "الانفصال" وفق خطة "الصاغ الراقص" صلاح سالم..!

وذاك من نيجيريا، درس عامًا وحيدًا في الطب، ثم استقر في حي عابدين، يتحدث الإنجليزية ويجاري الصوفية، ويعمل الأحجة و"الرقى"، ويُعلم القرآن أحيانًا. لكنه يهتف باسم الزعيم "نامدي أزيكوي"، مشروع القائد الوطني لاستقلال نيجيريا، رغم أنه زعيم الجنوب الشرقي أساسًا، وكان يصحبه زميله من غرب نيجيريا، الصامت أبدًا رغم قولهم لي بعد ذلك إنه من اليوروبا (غرب)، الذين يعتقدون في أصولهم الفرعونية.

وثالث من "غرب إفريقيا الفرنسية" - هكذا كانت فرنسا تسمي مجموعة بلدان هذه المنطقة كـ "وحدة فرنكفونية"، رغم أنها في كتب الرحالة العرب، وما زالت في الكتب الكلاسيكية، باسم "بلاد السودان" وفق "رؤية عربية" عن "بلاد السود". وكان الشيخ علي الفوتي الدارس بالأزهر، يبدو شيخ طريقة من قيادات المريدية أو التيجانية في السنغال، وكان ذلك يثير الخلافات بين أبناء هذه المنطقة المتدينين، و"التقليديين" إن جاز التعبير...

فريق رابع من الشباب كانوا من إريتريا، أحدهم من بني عامر في سهول إريتريا الغربية، وآخر من الشمال "سعيد" بشعره الكثيف الضارب إلى سقف المكان، يؤنبه "الأستاذ" على ذلك، مشيرًا إلى أن تلك تقاليد قبلية متخلفة لا تثير السعادة، بقدر ما تدل على ثقافة شعبية غير قادرة على التغيير. ووجدتُ

الشباب يناقش ذلك بالفعل، وكانوا من تشاد والصومال وأوغندا، في تحلق حول "الأستاذ" أقرب إلى "عمود الإمام" في جامع الأزهر. وأذكر أنني أشرت له عن ذلك في يوم تالٍ لهذه الزيارة، فلم يسعد بالتشبيه، ووجدته يوجه إليّ ابتسامته الساخرة وهو يقول: "يا أخ حلمي... هل قرأت كتابي الذي ترجمته عن مفكر أوروبي شهير؟".

فلما تساءلت، اتضح أنه يشير إلى كتاب "الدين والحرية"، الذي اتهم بسببه بالاحاد في الأربعينيات، وتم سحبه من المطبعة وحرقه...! لكنه أعطاني نسخة كسلفة قائلاً إن "أولاد الحلال" سربوها من المطبعة! ضحكت، وقلت له: بلاها "حلقة الإمام"، خذها شبيهة بحلقة سقراط، لكن عليك أن تحذر أيضاً مصير سقراط مع تلاميذه حيث كانت زوجته تضيق بهم في حوش البيت، "فتلقي عليهم ببقية مياه الغسيل!" كما تروي بعض كتب تاريخ الفلسفة... كانت المناقشة في منزله، فوجدته ينادي بسرعة على "زينب" أو "ماما زيزي" كما كان الشباب الإفريقي ينادونها، ويقول لها: تعالي اسمعي رواية الأخ حلمي... ولم أكن أتصور أن رجلاً من طبقة غير طبقتنا يمكن أن يكون بهذه القدرة على السخرية مع زوجته!

كان لقائي بين ليلة وأخرى في "الرابطة الإفريقية" مجال معرفة لا حدود لها، بالواقع الإفريقي بدون تعقيدات القراءة المعقدة التي لا تتوفر لي في ذلك الوقت المبكر...

كنت أفاجأ مثلاً بالدبلوماسي المصري السابق في جنوب إفريقيا،

يستعرض بعض أحوال شعبها تحت النظام العنصري هناك، وكيف لا يسمح للسود بالوجود داخل إطار المدينة من السادسة مساءً، إلا باذن خاص هو "بطاقة المرور" (التي حرقها الشعب فيما عرف عام 1960 بانتفاضة "شارب فيل"). ويتنقل هذا الدبلوماسي بسرعة ليسأل أحد أبناء أوغندا عن معركة "الكاباكا" مع الإنجليز ليميز عرشه وهو "ملك الباغندا" العريق عن ممالك قبلية أخرى مثل التورو والبنورو والأشولي... إلخ، ويطلب المحافظة على وضع المحمية. كان المرحوم "علي سنيونجا" على صغره من قيادات مسلمي الباغندا، ويفخر كل لحظة بالملك موتيسا الثاني، الذي لا ينتمي في الواقع لا للإسلام أو المسيحية، مع دفع الإنجليز له لتبني الكنيسة الأوغندية..! وكان النقاش شائعاً، والدبلوماسي نفسه يكمل معلومات الشاب "سنيونجا" بالأبعاد الخطيرة لسياسة الإنجليز عند منابع النيل، رغم اتفاق مصر مع بريطانيا على الشراكة في بناء "سد أوين" عند جنجا، في مخارج بحيرة فيكتوريا بين عنتيبي وكمبالا.

ما لفت نظري منذ اليوم الأول تقريباً، أن مجموعة مثقفين مصريين يبدوون الاهتمام بإفريقيا، ويتعاملون بود ملحوظ مع الشباب الإفريقي، ويشيرون لي أن البعض من الآلاف الموجودين في مدينة البعوث الإسلامية ناحية الأزهر يأتون هنا في المناسبات العامة أو الدينية...

كان هناك الدكتور محمد رياض أستاذ الجغرافيا وزوجته د. كوثر عبد الرسول المتخصصة أيضاً في إفريقيا، والأستاذ سعودي رجل الأعمال السابق

في نيجيريا، والأستاذ الشاطر بوصيلي، وهو من أكبر من أرخوا للسودان، ثم علمت بصلة الصحفي البارز محمد حقي "بالأستاذ"، ورأيت مرات قليلة بعد ذلك هو والصحفي النشيط رضا خليفة. وتظل أسماء هذه المجموعة في الذاكرة وأنا أدافع عن مدى اهتمام النخبة المصرية بالقضايا الإفريقية، وإن كان البعض يتسم عندئذ ويتساءل: ومن غير هؤلاء؟ لكنني سرعان ما أردد أسماء مَنْ كانوا يؤسسون معهد البحوث والدراسات الإفريقية الذي كان تطويراً للمعهد الدراسات السودانية، كما أذكر اسم عبد الملك عودة الذي كان قد درس إشكاليات "الأمة الإسلامية" ممتدة بين آسيا وإفريقيا، وإذ به يصبح عميد معهد الدراسات الإفريقية عقب ذلك. وانضم لهذه المجموعة الشاعر عبده بدوي، صاحب الجهد البارز وراء إصدار مجلة "نهضة إفريقيا" والإنتاج البارز أيضاً بعد ذلك عن "شعر السود" ودور السود في الحضارة العربية. لم يقبل الشباب المصري كثيراً على عالم الرابطة وإفريقيا، إلا من أتاحت لهم فرصة لذلك مثل بهجت الدسوقي والطبيب حسن فرنواني. وكان كل ذلك يساعدي دائماً في تناول قضية اهتمام المصريين بإفريقيا. وبقيت المقولات المضادة دائماً في هذا الصدد كون المهتمون هم مجرد متخصصين، لا مثقفين معنيين بشعوب القارة. حتى من أبدى حمية لهذا الشأن مثل أستاذنا حسين مؤنس، صاحب كتاب "مصر ورسالتها" (1955) فإنه وضع إفريقيا في مرتبة متلقي الحضارة المصرية، أو أنها مجرد "المجال الحيوي" لمصر، مبدئياً التأثير بنظريات طه حسين عن الفرعونية والمتوسطية. حتى ظهر كتاب "فلسفة الثورة" للزعيم "عبد الناصر" 1955

أيضاً قائلاً إنها الدائرة الثانية بعد العروبة... ولم يكن كتاب جمال حمدان عن "شخصية مصر" قد ظهر بعد.

لكن هذه المجموعة المؤسسة للرابطة الإفريقية سارعت برد آخر، عبر إصدار مجلتها الشهرية "نهضة إفريقيا"، يرأس تحريرها عبد العزيز إسحق ويديرها الشاعر عبده بدوي. ولهذه المجلة مكانة خاصة في نفسي، لأنها الموقع الذي تحولت بالكتابة فيه عن الكتابة عن الفولكلور في مجلة أدبية أو أخرى، ففي "نهضة إفريقيا" وأنا عضو الرابطة حديث التخرج من الجامعة، تستجيب هيئة التحرير لطليبي كتابة ما أرغب في نشره إذا صلح، وكانت تتاح بعض الكتب الأجنبية عند بعض الأساتذة في الرابطة، فسارعت بعرض كتاب عن الصحافة الإفريقية في العدد 16 من مجلة "نهضة إفريقيا" ثم آخر عن فن النحت وثالث عن الموسيقى. وترجمت مقالات عن الحركات الوطنية وخاصة "الماوماو" في كينيا نتيجة قراءة بعض المواد الصحفية أيضاً. وفوجئت يوماً بالدكتور محمد رياض القادم من ألمانيا، وأستاذ الجغرافيا، يُبدي أمامي دهشته من جرأتي على الكتابة، ويقول إنه كان ضد اجتهادات شبابية قد تضعف قيمة المجلة، لكنه وجد فيما أكتب جديداً في مصر، وتساءل عن معرفتي بالإنجليزية ومصادر ثقافتني هذه.

أعلمته بأن السيد محمد فايق يتلقى بعض الصحف الإفريقية، يهديها للأستاذ إسحق، الذي يسلمها لي بدوره، لأتعلم الجديد عن المستعمرات الإفريقية، وكانت بالصدفة صحفاً قيمة، بالفعل مثل West African Pilot من

نيجيريا، و East African Standard من نيروبي، و Argos من جنوب إفريقيا بل و Rhodesia من سالسبورى (هراري). كانت هذه الصحف تعبر عن مناطق واسعة في القارة، وفي الاتجاهات الفكرية لما يجري في المستعمرات. قلت للدكتور رياض إني تعلمت الإنجليزية في مدرسة الألسن، وكان ذلك مفاجأة أخرى له، جعلتنا أصدقاء حميمين عقب ذلك.

مقابلة مهمة

وفي إحدى زيارات "السيد محمد فايق" وزملائه للرابطة الإفريقية التي كانت تأتي فجأة، ولا نعرف عنه إلا أنه مسئول كبير من عالم الرئاسة والمخابرات، و قريب من رئيس الدولة شخصياً... وإذ به يرى الصحف إياها في يدي بعد أن استلمتها من الأستاذ إسحق، كان لطيفاً وودوداً، أبدى دهشته بدوره من متابعتي لهذه الصحف، وتساءل عن طريقة استفادته منها، وإذ به يسأل الأستاذ إسحق عما إذا كان يمكن أن أقدم له - بعد مراجعة الأستاذ - ملخصاً مفيداً عما بها من معلومات؟ حقق التساؤل أكثر من فائدة، حيث بدأت هذه الصحف تأتي بانتظام أكثر، وأخذت أستفيد من تفاصيل لا يعرفها أحد في مصر عن عالم المستعمرات البريطانية على الأقل، وأصبحت أقدم مصدراً معرفياً هاماً لشخصية كبيرة في الرئاسة. والأهم من ذلك كله حصولي على خمسة جنيهاً شهرياً نتيجة هذا العمل المفيد...! أصبحت صلتي قوية مع السيد فايق على المستوى الشخصي بقدر

ما كانت عملية، وهو الرجل القادر على كسب الأصدقاء ويتوفر لديه احترام خاص للمثقفين كانت تندر أحياناً عند كثير من الضباط، مما جعله من نجوم القادة السياسيين بحق، وكانت علاقته بعبد الناصر تعطيه ثقة بنفسه وثقه الآخرين به....

بدأ السيد فايق يأتي إليَّ ببعض ما يتوفر له من كتب، لا يملك وقتاً لمتابعتها... وكان أول كتاب شامل أتعرف به على جانب آخر من حياة الشعوب الإفريقية هو كتاب الصحفي الأمريكي جون جنتر Inside A rica، وهو ما اكتشفت بعد سنوات أنه كان مصدرًا معرفيًا هامًا للسيد فايق نفسه حسب روايته، في بداية تخصصه الوظيفي في المكتب الإفريقي للرئيس، وتدرجت حالتي المعرفية بعد ذلك ليكلفني بترجمة أجزاء من كتاب لورد هيلي African Survey الذي يضم حوالي 1800 صفحة، حيث كان مرجعاً هاماً يتضمن موضوعات موسوعية ووثائق تلك الفترة عن التطورات الإفريقية.

كنت أتردد إلى عالم الفولكلور أحياناً بناءً على طلب الأستاذ رشدي صالح أو د. عبد الحميد يونس لأشارك بعض "بعثاته"، لكنني كنت عملياً قد انشغلت تدريجياً بمتطلبات العمل والنشاط في رحاب الرابطة الإفريقية. وتصاعدت قيمتها الأدبية لي عندما قابلت ذات مساء عائلة الشهيد كمال الدين صلاح، المستشار المصري لبعثة الأمم المتحدة في مقديشيو بالصومال مع ترتيبات تأهيل ما يسمى بالصومال الإيطالي للاستقلال عن إيطاليا، وإذ

بموقفه المدافع عن مصالح الشعب الصومالي يدفع أحد عملاء المخابرات الإيطالية إلى إطلاق الرصاص عليه في 16 إبريل 1957. كانت السيدة أمينة مراد شخصية قوية ولافتة، وأخوها محمد حلمي مراد القيادي بحزب مصر الفتاة أو الاشتراكي أوائل الخمسينيات، وكان هواي مع ذلك الحزب لفترة، وسعدت أن أرحب بهم مع الأستاذ إسحق، وكانت الجلسة لترتيب الاحتفال بالذكرى الأولى لاستشهاد كمال الدين صلاح عام 1958، وكان احتفالاً مهيباً شهده بعض السفراء المصريين ومثلي الحكومة، بل والزعيم المغربي عبد الكريم الخطابي، زعيم الريف المراكشي في ذلك الوقت، وفوجئت بالشاب الصومالي أحمد الأزهري يعرفني بالزعيم الصومالي "الحاج محمد حسين"، ذي الأصل الأوجاديني والزعامة في الصومال الإيطالي والبريطاني، حيث زعامة الصومال الفرنسي (جيبوتي) لمحمود حربي الذي قابلته في الرابطة الإفريقية بعد ذلك.

سعدت بهذه الأجواء التي أتاحت لي ما لم أكن أتصوره من تعامل مع كل ذلك في الرابطة الإفريقية، حيث لم يكن يمر أسبوع أو أكثر حتى كنا نحضر مقابلات وفود من الشخصيات نسمع عنها في الصحف كشخصيات بارزة في أوطانها تقابل الوزراء وكبار المسؤولين في الصباح وتأتي للمقابلات الشعبية في المساء. وفي كثير من الأيام كان يعقد لهذه الوفود ما يشبه المؤتمر الشعبي، وإذ بي في حالات مثل حضور وفود الشمال النيجيري من كانوا وسوكتو أو وفد مسلمي الأشانتي، أجد نفسي مطلوباً للترجمة من الإنجليزية للعربية لكثافة الحضور من شباب وأهالي عاديين من القاهرة. وكان الأمر

صعباً إلى حد كبير ومحرّجاً أحياناً، لأنني لم أكن كفوّاً بهذه الدرجة لأترجم ترجمة فورية...! ولكنني كنت منافساً على الوظيفة الأعلى إلى جانب السيد فايق الذي كان يحضر بعض هذه اللقاءات ويقرب منه الشبان المصريون الآخرون في عضوية الرابطة. وقعت في مثل هذا الحرج في عملية الترجمة في مصادفة أخرى غريبة بعيدة عن تلك الاحتفالات في الرابطة...

كان الأستاذ إسحق يوصي بي دائماً أمام السيد فايق لتحقيق وضع وظيفي لي في الرابطة أو في إدارة الرئاسة. وفوجئت مرة بالسيد فايق يطلبني لقسم الترجمة في مبنى مجلس الوزراء بشارع القصر العيني. وهناك خصصوا لي شريط أخبار وكالات الأنباء مثل رويترز والأسوشيتد برس عن إفريقيا فقط، فزادني ذلك معرفة يومية بمجريات الحال في القارة، حتى ناداني في أحد الأيام رئيس القسم ليسألني وأمامه ورقة من ترجمتي عن وظيفة ذلك الرجل المذكور في النص كعضو في لجنة عليا تحقق في أحداث "الماوماو" بكينيا وأمامه كلمة *officio ex* فقلت له هو "موظف سابق" لتصوري منطقياً أن *ex* تعني السابق وإذ به يسخر من احتمال تضليلي للمسؤولين أو الجمهور لأنها تعني "بحكم وظيفته"!!

وحمدت الله على إنقاذ رقبتي وأنا أتصور أن بعض ترجماتي قد تكون مطروحة على رئيس الدولة نفسه! وتعلمت عدم التسليم بأمر قبل الاختبار الدقيق.

كانت القاهرة فيما بعد العدوان الثلاثي تعيش "حالة انتصار" حققت خلالها اقتراباً نافعاً من الاتحاد السوفيتي ودول "الكتلة الشرقية" أو الاشتراكية كما شاع وقتها من أسماء، وسط عالم تسعى فيه الولايات المتحدة لتعويض خسارة "الغرب" لمصر. وفي جو انتصارات عبد الناصر هذه، بدأت بعض مظاهر التحرش به، سواء بانقلاب الجنرال عبود في السودان، أو بتحرش تركيا بسوريا وتحريك قواتها على الحدود السورية. وضغط الضباط السوريون حتى حققوا الوحدة مع مصر في فبراير 1958. وبهذه "الوحدة" تصبح إسرائيل - الطفل المدلل للغرب كما كنا نسميها - في خطر الحصار الناصري بشكل صارخ. وجاء ذلك، و"الزعيم" عبد الناصر في مصر معني بحضوره الدولي أساساً، مقروناً بمعارفه عن السياسات الاستعمارية والإمبريالية.

أذكر أني سألت السيد محمد فايق مؤخراً في مقابلات سجلتها له عن طبيعة ثقافته وثقافة عبد الناصر السياسية مع الإعداد لثورة يوليو أو عقبها، خاصة وعبد الناصر كان معلماً بكلية أركان حرب بالجيش المصري وفايق تلميذه. ذكر لي أنهم كانوا يقرءون أساساً كتباً عن الشرق الأوسط أو السياسات الدولية حوله. واستنتجت أن رجالاً تكوينهم بهذا الشكل يدركون معنى مقولة أيزنهاور عن "ملء الفراغ" والحلف الدفاعي حول الشرق الأوسط ضد الشيوعية... إلخ، ومن ثم نستطيع أن نتصور إدراك عبد الناصر للمكائد المتوقعة إزاء ما يبدو من إفساده خطة الغرب في هذا الشرق الأوسط، الذي لا يراه عبد الناصر من منظور حرب مع إسرائيل قدر رغبته في حصارها بوطن عربي، يجعلها مثل "بثرة" على الجلد، تحتويها

خلايا الجلد النامية. ولاقى هذا الشرح رواجاً بين جيلنا عقب عدوان شرس من دول ثلاث كاد يهلكنا، لكن برزت فيه قيمة التضامن العربي على مستوى شعبي بشكل ألهب خيال الزعيم بالتأكيد.

لذلك بدا أن التحرك ضروري في عالم "باندونج" الذي تعرف فيه الزعيم على معنى الدول المنحازة وغير المنحازة، ورحب بتحرك "الزعيم نهرو" بنفس الإحساس ربما تحفظاً على النفوذ الصيني - الروسي من جهة، ورغبة في بناء كتلة غير منحازة عموماً من جهة أخرى. وكان اتصاله بعبد الناصر وراء انعقاد مؤتمر تضامن الشعوب الآسيوية الإفريقية في ديسمبر 1957. وأدى انعقاد هذا المؤتمر في رحاب جامعة القاهرة، إلى موجة عالية جداً من الشعور بمعنى قوى التحرر الوطني، وبدا أن عبد الناصر يحاصر الخطط الغربية كلها بالحضور الإفريقي الواسع عقب هذا المؤتمر، حيث كانت العلاقة بالآسيويين مألوفة، كما كانت العلاقات المصرية السوفيتية في تطور لافت مرتبطة بالطموحات الاجتماعية الداخلية.

مؤتمر التضامن ولقاء زعماء حركات التحرر

الإشارة الخاصة هنا إلى مؤتمر الشعوب الإفريقية الآسيوية، هي عن نتائج المؤتمر في تجربتي الخاصة، إذ أصبح مقر الرابطة الإفريقية يضم العديد من الشخصيات الإفريقية، التي اتفقت مع القيادة المصرية على بقاء تمثيلها في القاهرة. سآتي على ذلك تفصيلاً بعد قليل، لكن ما يهمني هنا سعادتي بمقابلة

زعماء كبار في بلدانهم. أتاحت لي معرفتي المتواضعة بالإنجليزية الحديث إليهم، حتى من يتحدثون بالفرنسية ويتعاملون بإنجليزية متواضعة أيضًا مثل فيلكس مومي، زعيم الكفاح المسلح في الكاميرون، وقائد حزب شعب الكاميرون (Union of the Peoples of Cameroon, UPC)، أو أجناسيوس موسازي زعيم المؤتمر الوطني الأوغندي (Uganda National Congress Party, UPC)، أو جوشوا نكومو زعيم روديسيا الجنوبية وحزب الزابو هناك (Zimbabwe African People's Union ZAPU)، فضلًا عن قيادات كينيا وجنوب إفريقيا. وفي تلك الفترة أخذت تحضر وفود شعبية، بعضها لمسلمي بلاد مثل نيجيريا وحتى قيادات مسلمي الأشانتي في غانا.

ثمة وقائع أو مقابلات تبقى آثارها في الذهن طويلاً... ففي ربيع 1958 هذا، شكلت سكرتارية تضامن الشعوب الإفريقية الآسيوية الدائمة بالقاهرة، وأمر الرئيس المصري بتوفير مقر مناسب لها يليق بدور مصر في هذه الحركة. وكان قد تم اختيار السيد يوسف السباعي أمينًا عامًا للمنظمة، بعد اختيار السيد أنور السادات رئيسًا للمؤتمر، ومن ثم استمرت رئاسته للمنظمة واختارت العلاقات العامة مقرًا في "المنيل" على النيل، أنيقًا ولائقًا بحضور ممثلي الهند والصين وجنوب إفريقيا وغيرهم أعضاء سكرتارية مؤتمر الشعوب الأفرو آسيوية الدائمين.

وهناك كان يقبع السيد يوسف السباعي، أمينًا عامًا للمنظمة كما كان كذلك لعدة هيئات أدبية وثقافية في مصر، فضلًا عن أنه كان أديبًا رومانسيًا

لامعاً، وحبيب جيل بنات البرجوازية الصاعدة..!

كان المقر شهيراً بحسناوات سكرتارية السباعي، وطرائف مرسي سعد الدين، والدؤوب إدوارد الخراط الذي كان يحمل أعباء السكرتارية العامة ومؤتمراتها على كتف صلب بحق. ولم أكتشف أنه يكتب القصص الجيدة إلا بعد بضع سنوات، لأنه كان لا يظهر إلا وجهه البيروقراطي.

كان من التقليد السياسى أن تُرشد حركة التحرير المعتمدة في مصر، مقيماً رئيسياً في الرابطة الإفريقية، وتمثيلاً - قد يكون نفس الشخص أو مساعده - في مقر سكرتارية التضامن الإفريقي الآسيوي. ولسبب ما لم أعرفه، كان ثمة حساسية بين بعض المسؤولين وهذه السكرتارية، كنت أشعر به من موقعي في الرابطة الإفريقية، حتى قبل أن أتحول لموقعي الرسمي في الرئاسة كما سيرد بعد. لكن ذلك جعلني في موضع المراقب فقط، أو قل المنافس على كسب مودة ممثلي حركات التحرير الإفريقية. كان عام 1958 مفعماً بالنشاط في كل اتجاه، كما قلت، لصلة ذلك بمكانة الزعيم المصري حتى بدت الإجراءات الاجتماعية، والتنظيم الداخلي للبلاد وكأنه في درجة ثانوية، بل كان "الاتحاد القومي" حزب الحكومة موضع سخريه دائمة لا يبالي بالعمل الإفريقي بقدر ما كان يبدو حامياً للانتهازين وأصحاب "المشروعات الخاصة" في اتجاه الحكم، ومن ثم لم يكن للشباب أي تطلع نحوه رغم اهتمامي بمعنى وقيمة التنظيم السياسي الذي يبدو في تلك المستعمرات التي "أرعى قيادتها" في مصر.

بدأ زعماء آسيا وإفريقيا يتوافدون على البلاد، والشواغل ممتدة من السودان إلى الصومال، إلى حماية لبنان وبقائها واجهة لنفوذ القومية العربية المتمترسة في دمشق، وانقلابات البعث والشيوعيين في العراق، والتوتر بين الهند والصين. وكان ذلك من شواغل المقاهي الثقافية بالطبع، وسيعذرني القارئ لثقتي أنه تابع ذلك فيما كتب من مذكرات أو حكايات الصحافة النافذة، بما لا يتوجب تكراره ولكني هنا أضع أجواء تأسيسي الشخصي في العمل المصري الإفريقي، في فترة كانت - من حظي - تأسيسية في هذا العمل نفسه (1958/1960).

كان وصول بعض القيادات الإفريقية، ونتائج زيارتهم، ذا معنى خاص مباشر لمصر، بالإضافة لمعنى وجود حركات التحرير في مجمله. كان استشهاد كمال الدين صلاح بالصومال بالطبع مؤثراً دائماً، يحكي عنه معي "الحاج محمد حسين" رئيس حزب "الليجا" أي الرابطة الصومالية، وكيف أنه كان شخصاً يناضل مع أبناء "الأوجادين" لتحريرهم من وطأة النظام الإثيوبي من جهة، ومع أبناء الصومالات الخمسة (وفق العلم ذي النجمة الخماسية) من جهة أخرى، إشارة للتقسيمات الاستعمارية للصومال (البريطاني - الإيطالي - الفرنسي - الإثيوبي - الكيني). خاصة وأن الحاج محمد حسين كان من القادة الصوماليين البارزين من مناطق الصومال الحبشي (الأوجادين)، بل ومن قبائل الداروط المسيطرين على جانبي الحدود. ومن هنا كانت زعامته في جنوب الصومال (الإيطالي)، وأنه يعاني من زعامات في الصومال الإيطالي تحديداً تتعاون مع الاستعمار، لكن الوضع كان أفضل

مع الوطنيين في هرجيسا (الشالي) وفي جيبوتي (مع محمود حربي). كانت ثورة الجزائر أيضًا تشد انتباهنا كثيرًا، وكانت القيادة المصرية حريصة على معنى مواجهة فرنسا في الجزائر وشمال إفريقيا بعد عدوانها على مصر، حيث كانت إذاعة "صوت العرب" تطلق في الثامنة مساء كل يوم برنامجها الخاص بصوت جهوري يقول "شمال إفريقيا بلادنا، حريتها حريتنا"، وهكذا مع توالي نجاحات الثورة، حتى كان فيلم "جميلة بو حريد" قمة التعبير عن هذه العلاقة الشعبية الخاصة. وسبق أن ميزت في الرابطة الإفريقية حضور عبد الكريم الخطابي اللاجئ السياسي كمجاهد من "مراكش"، لأن الجزائريين كانوا معتزين بوضعهم كحكومة مؤقتة في المنفى ذات مقر خاص بجاردن سيتي، ويعيش بعض ممثليهم في حالة وزارية كاملة، ومن ثم لم أسعد بهذه الصلة بهم في الرابطة.

ولكنني كنت أعيش حالة أخرى مع الدكتور فيلكس مومي زعيم الكاميرون، الذي يقاوم أنصاره في الجبال أيضًا على نسق ما يفعل الجزائريون، وكان هدفه ضرب نفوذ عملاء فرنسا كما كان هدف مصر، وكنت أتألم أحيانًا لعدم احتفاء الإعلام بمثل هذا الرجل الذي كان تقديره عاليًا بين الأفارقة من أنحاء القارة، كما كنت أتابع نشراته بالفرنسية ضد أحمدو أهيدجو رئيس فترة الانتقال في الكاميرون (1958/1960) لصالح استقلال "ذي طابع فرنسي" تعده فرنسا لعام 1960، مع غيره من دول الفرانكفون التابعة. ولذا كانت خشيتهم عظيمة من شخصية مثل مومي فقتل مسمومًا في سويسرا...!

وبينما كانت الكاميرون رقمًا هامًا ضد فرنسا بنضالها المسلح، كان خروج غينيا كوناكري على النفوذ الفرنسي باختيار سيكوتوري إعلان الاستقلال من جانب واحد في أكتوبر 1958، له معنى هام جدًا رسميًا وشعبيًا في مصر. وتكونت الوفود للسفر إلى كوناكري لتحية هذا الاستقلال وإبداء الرغبة في المساعدة. وبرزت على ساحة العمل الإفريقي وجوه غير مألوفة فيه مثل د. فؤاد جلال رئيس البرلمان، وأحمد فهميم رئيس اتحاد العمال، كما ذهب أحمد بهاء الدين وكتب بشكل جعل المسألة في غاية الشعبية، وأعلن كثيرًا عن مساعدة مصر لشعب غينيا في المجالات المختلفة، لأنه شاع أن فرنسا سحبت كل الخدمات القائمة في البلاد وهي تخرج مدحورة من هناك.

لم يكن حضوري مع د. مومي هو القيمة الوحيدة، فقد جاء جوشوا نكومو لفتح مكتب "روديسيا" (زيمبابوي) لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي لروديسيا (SR-ANC). وكان لا بد للزعيم نكومو أن يقابل عبد الناصر أولاً، فبقي عدة أيام في مصر، وطلب مني السيد فايق أن أصاحب الرجل في القاهرة يومًا حتى يتحدد مواعده مع الرئيس. جرت حوارات ممتعة مع الزعيم الإفريقي، وبدأت علاقة ود مع نكومو استمرت فيما بعد، حتى أنه دعاني شخصيًا مع أصدقاء لزيبابوي عقب الاستقلال 1980! في هذه المقابلة المبكرة شرح لي فكرة مسمى "المؤتمر الوطني الإفريقي" في بلاده، وفي معظم دول الجنوب الإفريقي نتيجة تأثير معنى وقيمة المؤتمر "Congress" الذي أسسه الزعيم مهاتما غاندي في الهند بعد تجربته في جنوب إفريقيا. وحكينا عن مشكلة المستوطنين ورغبتهم في حكم إفريقيا أو أجزاء كبيرة

منها. كانت تلك هي سياسة بول كروج و سيسيل رودس في مطلع القرن العشرين، وكانا على اتصال بتيودور هرتزل الصهيوني لتشابه المشروع في فلسطين، حتى أنهم أطلقوا على تحركهم بالجامعة الإفريقية Pan African مثل المسمى عند الوطنيين الأفارقة Pan-Africanism.

وحيث تأخر الموعد مع الرئيس لبضعة أيام صاحبت نكومو في نزهة بالقاهرة (بناء على تعليمات السيد فايق أيضًا)، فلم يتفقت ذهني في حدود خبرتي الضئيلة بالترفيه إلا أن أصحبه إلى حديقة الحيوانات بالجيزة، وهي النزهة الوحيدة التي كنا نستمتع بها أطفالاً وصبية! ومن اللطيف أنها ملاصقة للجامعة، وعند خروجي منها قابلت د. محمد أنيس الذي كنا تصادقنا في لقاءاته المثمرة والعبثية مع تلاميذه. وعرفته بالزعيم الإفريقي وقلت إننا كنا في حديقة الحيوان. ضحك أنيس بشده وقال: "يعني الرجل القادم من بلاد الناشيونال بارك (National Park)، براري الحيوانات الوحشية السياحية، تذهب به إلى حديقة الحيوان يا حلمي!" ونقل هذه المزحة الشعبية للرجل، وإن بلطف، ثم راح يتحدث معه عن السياسات الاستعمارية في إفريقيا، مما جعل الرجل يتساءل عن الجامعة والجامعيين في مصر، ويعجب بي أيضًا لصداقتي بأساتذة بهذا الشكل. وحاول تخفيف المزحة على ما يبدو فشرح لي معنى وموقع "الناشيونال بارك" في بلاده وكذلك في جنوب إفريقيا وكينيا. ولم أكن أتصور أن السياحة وسط عالم الوحوش ممكنة، وإن كنا نعيش وسط الوحوش الإنسانية بمخاوف أشع!

وقد حاول نكومو أن يتفهم مني أيضًا أوجه التشابه التي ألمحت إليها بين روديسيا ومشكلة فلسطين، فشرحت له إشكالية الزعم الاستيطاني العنصري في فلسطين والجزائر وكينيا، وفي روديسيا وجنوب إفريقيا على السواء. لكنني شعرت مبكرًا أن الحركة الصهيونية والكثافة اليهودية في الجنوب الإفريقي، تجعل زعيمًا مثقفًا مثل صاحبنا يغيب عنه الارتباط بين الصهيونية وقضية الاستيطان الرهيبة أيضًا في بلاده...

وصول أول وفد إريتري

تعددت التجارب المعرفية في إطار الرابطة الإفريقية، حيث فوجئت بأبناء إريتريا في صيف 1958، يبلغوني بوصول وفد هام من إريتريا لمقابلة المسؤولين بشأن الموقف الإثيوبي من بلادهم الخاضعة للسلطات الإثيوبية. وفي ليلة تالية وجدتهم عند الأستاذ إسحق. كان هناك إدريس محمد آدم رئيس البرلمان الإريتري الإقليمي (داخل الفيدرالية مع إثيوبيا وتحت سلطه الإثيوبية المطلقة)، والشيخ إبراهيم سلطان رئيس الرابطة الإسلامية، وولد آب ولد ماريام رئيس اتحاد عمال إريتريا السابق الهارب من الحكم الإثيوبي إلى إيطاليا ثم مصر. وكان الأخير جاء إلى القاهرة بناء على مسعى السيد فايق منذ عام 1954 تقريبًا لإعداد برامج إذاعية موجهة لإريتريا بالتجريدية.

تعرفت عليهم، وعرفت أنهم جاءوا على عجل إلى مصر، لاستشارة بعض القانونيين عن حق إثيوبيا في إريتريا، إزاء العلاقة الفيدرالية التي

تقررت منذ عام 1950، وقيام البرلمان الإريتري في 1952 على هذا الأساس حتى 1958. وكان قد أصبح للإريتريين حق رفع علم خاص، لإثبات هويتهم المستقلة داخل الاتحاد مع إثيوبيا، بل وتمهيداً للاستقلال الفعلي. ثم فوجئوا بإثيوبيا تقرر من جانب واحد قبل أسابيع إنزال العلم الإريتري تمهيداً لإلغاء الوضع الفيدرالي لإريتريا، فحضروا للقاهرة لرجاء السلطات المصرية التدخل معهم في الأمم المتحدة لوقف الإجراءات الإثيوبية.

طلب مني الأستاذ إسحق معاونتهم في إجراء الاتصالات بالقانونيين، وقال إنه سيتواصل مع السيد فايق للاهتمام بالموضوع خاصة وأنه يعرف عنهم الكثير، بل وسهل وصولهم لمصر عبر السودان. ألمح لي الأستاذ إسحق أن تعاطفنا مع إريتريا له عشرات الأسباب، لكن لعل المباشر في رأيه هو إحساس الإريتريين بما حدث لهم من أضرار الالتحاق بإثيوبيا، بناء على توصية الأمم المتحدة عند توزيع ميراث إيطاليا بعد الحرب، وكان الخطأ المصري أن وافق وفدها على قرار الإلحاق بإثيوبيا في الأمم المتحدة، مقابل منح ليبيا الاستقلال...!

كان هذا الشرح مؤلماً إزاء صداقاتي مع الشبان الإريتريين، وتناقضه مع مبادئ الأخلاق. لكن إسحق راح يقننني بأن للسياسة ضروريات لا بد أن أتعلمها في بادئ حياتي العامة. ومع استمرار شعوري بالآلم، فاجأني بعض الشبان الإريتريين بالقول: "مصر باعتنا". لكن عدنا وتصلحنا حول أن مصر التي يتحدثون عنها سنة 1950 كانت مستعمرة، والقوات البريطانية على

قناة السويس، فكيف كانت تصوت مصر مستقلة؟ تصادقت مع الزعماء الإريتريين بسرعة، وقربتني إليهم يسارية ولد آب وحكمة إدريس آدم، وشعبوية الشيخ إبراهيم سلطان. سألتهم عن مجال خدمتي لهم، فأوا أنهم حددوا الخبراء القانونيين، ولكنهم بحاجة لأعاونهم في كتابة المذكرة التعريفية بالقضية، ليقدموها لكل الأطراف ممن يكتبون المذكرات القانونية.

أمضيت عدة أيام أجلس معهم ليملوا علي أفكارهم، ونحوها معاً إلى شكل تقرير. وليصدقني القارئ أن المسودات ظلت عندي حتى وقت قريب جداً، عندما تلصقت منها مع تنظيف البيت من الورق (كنت شريكاً في ذلك... ولم تكن زوجتي تقوم بدور زوجة سقراط!). وعندما ذكرت ذلك مؤخراً في ندوة الإريتريين في المجلس الأعلى للثقافة، كاد أحدهم "يلطم" وهو المسئول عن التوثيق في أسمره، وكان سيعثر على كنز علي بابا وفقده..!

وظلت علاقتي تتطور، حتى سجلت خلال فترة من السبعينيات لحوالي 13 قيادة إريترية للثورة في أكثر من 13 شريطاً، وكتبت خلاصة ذلك، في دراسة رحب بنشرها د. بطرس غالي في السياسة الدولية أكتوبر عام 1977 (وتظهر في كتابي "إفريقيا: قضايا التحرر والتنمية") 1981 ومع رفضه المبدئي لحق تقرير المصير لإريتريا (عنوان مقال) فقد أسمعني كلمات تقدير لم أسمعها من غيره...! وقد أعود إلى هذا الموضوع مع عرضي لرحلاتي إلى الأراضي المحررة في إريتريا، وتقريرتي عنها مع خلاصة التسجيلات...

في نفس عام 1958 الثري بالأحداث في مصر، أو قل في حياتي مع مصر والشأن الإفريقي.

ثم كانت مقابلي مع الزنجباريين. فوجئت ذات مساء في الرابطة الإفريقية، بدخول السيد فايق ومعه وفد متعدد التكوين، قدمه للحاضرين من إسحق وزملائه، كان الوفد يتكون من الشيخ علي محسن البرواني الزعيم الزنجباري للحزب الوطني الذي يجمع الكثير من العرب والأفارقة في الجزيرة، ومعه معاوناه سلمان مالك وأحمد رشاد، وكان الأخير مذياعاً في البرنامج السواحيلي الموجه لشرق إفريقيا. كما كان موجوداً الدكتور عبده سلام، وزير الصحة لاحقاً، ومحمد صبري من رجال الأعمال المصريين، والدكتورة نور وهي أستاذة لغة إنجليزية بجامعة الإسكندرية ومن أصول زنجبارية. بدت المقابلة عائلية، وكأن الشيخ علي محسن يعرف مصر جيداً مع أنها كانت أول زيارة له، لكن أبناءه وأقاربه الذين كانوا يقيمون فيها وصدقاته مع من زاروا زنجبار جعلته يعبر عن معرفته وعرفانه بقيمة مصر له، مما جعله يأتي بنفسه لطلب مساعدتها له في زنجبار من أجل تحقيق الاستقلال، لكن قبل ذلك لتوفير التعليم لأبناء زنجبار، وتيسير التجارة مع أصحاب مزارع القرنفل هناك.

ومع انتهاء الزيارة عاد السيد فايق ليربط بيني وبين الشيخ علي محسن أو كما قال ضاحكاً "بوانا" علي محسن أي "السيد" (مثل الشيخ) بالسواحيلية. وضحك علي محسن لمعرفة محمد فايق بالسواحيلية، بينما لا يجيد هو العربية

رغم قوله أن السواحيلية أصلها زنجباري، وتجعلها أقرب إلى اللغة العربية بسهولة. وبمقابلته ثانية بدأ صداقة طويلة، وقال إن دراسته كانت للزراعة وليست اللغة أو الفقه، مما جعله بعيداً عن تفاصيل الثقافة العربية، وسارع بالرد على ما بدا من تساؤلي حول اسم "الشيخ" علي محسن، فقال إنها من تقاليد عرب زنجبار، لكبار السن، أو المقام.

بدأت علاقة "شاملة" بالمسألة الزنجبارية: ذهب الرجل في يوم تالٍ لمقابلة الرئيس جمال عبد الناصر وتقابلنا عقب المقابلة مباشرة، فوجدته سعيداً بشكل غير عادي. وقد عبر هو نفسه عن ذلك بعد عقود في مذكراته. غير أنه سارع إلى الانفراد بي ليقول إنه سيكتب تقريراً عاجلاً لأهله وحزبه عن مقابلته لعبد الناصر، بعضه لقيادات الحزب، وبعضه للإعلام في مصر وزنجبار، وأنه يريد خبرتي في التعبير أيضاً عن ذلك، لأن الإشاعات بدأت تنطلق من منافسيه أو أعدائه بأن علي محسن ذهب لبيع زنجبار لعبد الناصر..!

ذكر أنه شرح لعبد الناصر ظروف الزنجباريين في ظل الحكم البريطاني، وأن الظلم يلحق بالعرب وغير العرب وخاصة نقص تعليمهم، بحيث يضطرون للخروج فرادى إلى دولة عربية أو بريطانية لتلقي التعليم، وأنه لذلك يطلب مساعدة مصر. أذكر أنه كان قد كتب بعضاً مما يريد بالإنجليزية ورأى ضرورة تحويله للعربية. وما زلت أذكر تعقيبه على ترجمتي عن انطباع عبد الناصر عن حالة الزنجباريين بأن "اغرورقت عيناه بالدموع"، فوجدته يتسم قائلًا كعادته "يا أخ حلمي، ليس لهذه الدرجة" وشرح لي ما يترجم

بأنه "تأثر تأثراً بالغاً". وضحكت بدوري، بسبب مشكلتي مع الترجمة لمرتين على الأقل في ذلك العام! (وقد أشار علي محسن في كتاب مذكراته لشيء من ذلك...!) لكنها كانت خبرة كبيرة لي، لم أخرج منها أبداً، وخاصة أنها تتعلق بالتعامل مع كبار القوم في بلادهم، وفي الحياة الخاصة والعامة، وفي بداية حياتي العملية. ذلك جعلني، والحق، لا أستطيع التواضع كثيراً في تعاملتي مع شخوص المجال العام، رغم إحساسي "بأدبي الطبعي"! لكنني أكثر تواضعاً الآن مع تقدم السن، بأسلوبي الخاص في إدارة العلاقات، ورغبتني في تقصير الجهد والمسافات!

حكى لي "بوانا" علي محسن أيضاً كيف استجاب عبد الناصر لطلباته كلها تقريباً وخاصة في مجال التعليم، مما عرفته من السيد فايق لخرجه من التفاصيل. وأذكر أنه لم ينسَ مشاكله الشخصية مع أحمد رشاد الزنجباري، الأكثر ميلاً لحزب "الأفرو شيرازي" المنافس لحزبه "الوطني"، وأنه يخشى ألا يراعي الموضوعية وهو مذيع البرنامج السواحيلي، ولذا يوصي بشكل أفضل بشخص آخر رغم بعض الخلافات معه كذلك لحساسية التعليقات على سلوك القيادات الوطنية في زنجبار. وكاد ذلك يجعلني أشعر أنني سأقوم بدور الرقيب وأنا لا أحب أن نبداً كذلك مع حركات التحرير في القاهرة، بل أوصي علي محسن أيضاً فيما بعد ببعض الطلاب الذين يريدونهم معه في اتحاد طلاب زنجبار بمصر.

من بيت شرق إفريقيا... إلى الرئاسة

ولا أعرف ما إذا كان الرجل يثق بي بزيادة "كصانع سياسة"، أم يريد مني نقلها للسيد فايق لتحرجه أدبًا من أن يناقش ذلك معه. كان درسًا آخر، في حدود الحديث مع مسئول، لأنني في الواقع صارحته بدوري بشأن هذه الشخصيات، وبما أراه مفيدًا أو يحتاج قدرًا من الموضوعية، وشعرت حينئذ أنني أبدو كصانع سياسة... وسعدت بذلك! ولم تحيب الظروف ظنوني تلك، ففي اليوم الثاني استدعاني السيد فايق لمكتبه، وأبلغني أن الرئيس عبد الناصر في مقابلتها مع السيد علي محسن، وافق له على تحمل مصر لمجيء حوالي 40 - 45 صبيًا وطفلاً من زنجبار، وبعض البلدان القريبة منها في شرقي إفريقيا، ليتعلموا في مصر باللغة العربية. وعلى نحو ما، يتعلم المصريون التعرف على الشعوب الشقيقة، وأن يقيم لهم بيت ضيافة خاص بهم لأن الأطفال منهم قد يحضرون مع أهلهم.. إلخ.

وطلب السيد فايق من بعض معاونيه أن يتعاونوا معي في البحث عن بيت للضيافة يسمى "بيت شرق إفريقيا" (East Africa House) وتم ذلك حتى وجدنا الفيلا الكبيرة في شارع لطفي بمنشية البكري، وعندها أعلن السيد فايق أن "السيد حلمي" سيكون مشرفًا على هذه البعثة، وضحك وهو يقول "مديرها يعني"!!

هأنذا أصبح مديرًا!!.. وها هو علم الاجتماع الذي كان ثقیلاً على نفسي، يضعني في موضع لم أحلم به بهذه السرعة، فقد فهمت من السيد فايق أن

سبب ترشحي لذلك "المنصب" هو لعلمي بمبادئ الخدمة الاجتماعية في نظره! بل إن الإنجليزية التي أخرجتني أحياناً كانت سبباً آخر...! ناهيك عن معارفي الواسعة بإفريقيا - في نظره أيضاً - نتيجة قراءتي لجون جونتر وللورد هيلي والصحف الإفريقية...! واحتفظت لنفسني بالفخر بكتاباتي العبقريّة في "مجلة نهضة إفريقيا"!

طلبت من الأستاذ عبد العزيز إسحق أن يتوسط لدى السيد فايق بإفهامه، أي لا أريد أن أخسر مواعلي في الرابطة الإفريقية التي سميت سكرتيراً ثقافياً بها (بدون مرتب حيث المنافسون على المرتب كثر). ثم إنني أترجم ما تنشره الوكالات في مقر رئاسة مجلس الوزراء مساءً، وألخص بعض الصحف للسيد محمد فايق نفسه، بما يجمع لي من المكافآت حوالي 13 جنيهاً، يضاف لها 12 من إشرافي "كمدير" للبعثة، بل وخبير طويل الباع في المجال الإفريقي، بما يجمع لي 25 جنيهاً شهرياً (وكان الجنيه المصري يعادل ثلاثة دولارات أمريكية في ذلك الوقت...!) أذكر أنه في أول شهر حصلت فيه على هذه المبالغ الطائلة عدت للمنزل بكمية لا بأس بها من "ياميش رمضان" بما يفوق إمكانيات الأسرة التي تحققت من نباهة ابنها...!

كانت تجربة "بيت شرق إفريقيا" غنية بالخبرة فعلاً، سواء عبر حكاوي الصبية أو كبار السن ومعهم من "الحالات" اللواتي كان يقال لبعضهن "بيبي" أي السيدة الكبيرة، مثل بيبي "عزة" زوجة السيد علي محسن التي كانت تتعامل "كسيدة أولى"، وأخته "بيبي عالي"، وسنية وعزيزة إلى آخر

هذه المسميات العربية بل والمتأثرة بالأفلام المصرية على ما فهمت منهن. كانت النساء كثيرات في البعثة، مع عدد قليل من ذوات الأصول العربية أو من تنجانيقا أو من الساحل الكيني ومالاوي.

كان التدين باديًا على بعض السيدات والصبية في البعثة الزنجبارية، كما بدا نوع من الخوف من المدينة، بزحام القاهرة وطبيعة الحركة فيها، وهم يريدون أن يخرجوا إلى المساجد أو السباحة. ولكن السيد فايق نبهني يومًا أن البعض العربي الخالص من أصول حضرية وعمانية، وقد تختلط عندهم المذاهب وعليّ أن أراعي ذلك، سواء لأن مصر لا تعرف هذه الصراعات، أو لأنني وإن كنت غير متدين لكنه يثق في موضوعيتي وخلقي في التعامل..!

وبدا "بيت شرق إفريقيا" مزارًا لبعض الشخصيات السياسية، بقدر ما أعطاني وضعًا مناسبًا وأنا صغير السن بعد، وسط الجماعة المصرية المهتمة بإفريقيا، خاصة وأني حاولت أيضًا الانتهاء لمعهد البحوث والدراسات الإفريقية - بمسماه الجديد - بجامعة القاهرة. لكنني كنت مرهقًا، ولن أنسى سؤال د. عبد العزيز كامل لي - وهو أستاذ الجغرافيا البشرية الفاضل - عما سأجنيه من ذلك التعب، وقوله إن معلوماً المتوفرة يومياً خارج المعهد تكاد تفوق ما أحصل عليه فيه... في نصيحة واضحة بأن "أريح نفسي"!! فاسترحت، لأقضي عام 1959 كله في هذا الإشراف على البعثة، الذي كان مرهقاً بدوره.

بدأت تطلعاتي تكبر، في اتجاه الوظيفة الأكبر في مقر الشؤون الإفريقية برئاسة الجمهورية مباشرة. كنت واثقاً من ثقافتني، وبذلت الجهد لإظهار كفاءتي. كان مكتب الرئيس للشؤون الإفريقية ما زال في دور التكوين، بعد إعلان السيد محمد فايق، مديراً له الذي كان أيضاً عضواً بمجلس الدفاع الوطني. كنت قريباً منه مثل غيري من أعضاء الرابطة المصريين، بل تبدو أفضليتي عنده فيما بدا من خبرتي.

وقد عانيت كثيراً من تردددهم في تعييني مع إحساسي لفترة بأنهم ينتظرون "ضابطاً" شاباً مناسباً. وقد عين بالفعل، وصار سفيراً بعد ذلك! بل أحسست أحياناً بأفضلية الشاطر الفهلوي في الاتصالات، لأنهم لا يبحثون عن "باحث" جليس المكتب مثلي، أو لأنني في وضع اقتصادي أو عائلي أقل مما يحتاجونه من أبناء العائلات العسكرية أو الاجتماعية. وكان ذلك شائعاً، كما وجدته بعد، وقد اشتكى لي منه مثقفون معينون، مشيرين إلى النظر إليهم من هذه الزاوية من قبل بعض "أبناء يوليو"، لدرجة السخرية من أن زوجاتهم تعمل في الحكومة ولسن ستات بيوت وبنات عائلات. وقد نزل عليّ ذلك القول كالصاعقة في بلد يتحدث عن الثورة والعدالة الاجتماعية وحتى الاشتراكية العربية! بل وشغلني أيضاً أنهم غير سعداء بأفكاري "العلمانية" أو اليسارية وسط هؤلاء البيروقراط المحافظين. وهذه إحدى مشاكل المرحلة الناصرية إزاء استمرار الاطمئنان لعناصر الدولة العميقة من البيروقراطية الرجعية أو حتى ما أضيف إليها من المؤسسة العسكرية بقوة رجعية داعمة. وكنت أشعر بذلك عن بعد من بعض مساعدي السيد

فايق، ولكن للإنصاف لم أسمع منه شخصياً ما يشير إلى ذلك إلا من خلال سخريته مثلاً من ليبرالية عبد العزيز إسحق، أو من نوع النصيحة عند توجيهي للتعامل في هذا الشأن أو ذاك...

وأخيراً - ومع آخر العام - صدر القرار بتعييني باحثاً برئاسة الجمهورية في الشؤون الإفريقية، وفي واحد من أعلى مواقع البحث والتحليل والتوجيه للسياسات في مصر الناهضة..!

الفصل الرابع

في المعترك الإفريقي: آليات العمل

التحقت بالشؤون الإفريقية، وفي أعلى مواقعها برئاسة الجمهورية، من أكتوبر 1959 بمكافأة تجريبية ليصبح التعيين رسمياً من أول يناير 1960. ولأنني كنت مدنياً ومشغولاً بالبحث وعالم الاتصالات الخارجية، تم توجيهي "لمجموعة المعلومات والتقديرات"، وهي أعلى هيئات التحليل السياسي لمعلومات تأتيها من كل فج في هذه البلاد، وخارجها، ومن العلني والسري. كان ذلك وفق مفهوم ذكره لي السيد محمد فايق، في تسجيلي لحديث معه من أجل هذه المذكرات، نقله عن السيد زكريا محيي الدين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة والجمهورية لفترات من حكم ثورة يوليو. يقول عن الأمن القومي إنه مفهوم رعاية مصالح الدولة القومية بالخارج، واعتبار ذلك من صُلب الأمن القومي، وإن هيئة الأمن القومي الخاصة بالداخل، تقوم على رعاية نفس المصالح تجاه الأجانب في البلاد. لكن في هذا الإطار تعرفت

وعملت مع قيادات كبرى إلى جانب محمد فايق مثل أمين هويدي ومنير حسبو، وعلى دورهم في تأطير العمل بالسياسة الخارجية عربياً وإفريقياً. وربما كان الرئيس عبد الناصر نفسه واعياً بضرورة إيضاح هذه الفروق، فألف للشؤون الإفريقية لجنة عليا عبر مجلس قيادة الثورة باسم اللجنة العليا للإشراف على الشؤون الإفريقية في يناير 1956. وضمت اللجنة زكريا محيي الدين وعبد المنعم القيسوني ومحمد سيف اليزل خليفة، وإن كان محمد فايق نفسه لم يشعر بوجود هذه اللجنة، ولم يتذكر عنها شيئاً عندما تناقشنا حولها بعد ذلك.

وذكرت الصحافة هذه اللجنة لفترة بهدف طمأنة أصحاب الشأن الإفريقي إلى مدنية العمل وطبيعة مستواه في الدولة، ولكن نشاط محمد فايق سرعان ما احتوى مجمل هذا الإطار، وبات بريقه وحده، وبعض من حوله، يتجاوز أي لجان أو هيئات أخرى.

أدى عدم وجود الوثائق الأولى لتخطيط السياسة المصرية تجاه إفريقيا لدى السيد محمد فايق إلى بحثي في كل موقع عن مثل هذه الوثائق، التي أشار إليها بعضهم مثل طارق إسماعيل في كتابه "الجمهورية العربية المتحدة في إفريقيا". وقد وجدتُ النص الإعلامي عن اللجنة العليا للإشراف على الشؤون الإفريقية، في عدد روز اليوسف المشار إليه من قبل طارق إسماعيل غير كافٍ عن اجتماع اللجنة، ولكن النص الذي أوردته "مجلة الاقتصاد السياسي" في عدد أغسطس 1956 - ورغم عدم التأكيد على رسمية موقع

الوثيقة - وجدته معبراً عن مشروع لرسم هذه السياسة بلغة مسؤولة. يهمني قبل عرض الوثيقة أن أنبه إلى بعض الملاحظات للقارئ: أولاً فهي تطرح مبكراً مفهوماً شاملاً عن مكانة مصر، وتعاونها كطرف في القارة، وعملية تحريرها وتوحيدها ومساعدتها دون الإشارة إلى فكرة الدوائر الثلاث. ومع مفهومها التقدمي الشامل هذا فإننا نلمح تأثير حضور النزعة المحافظة وتدين البيروقراطية المصرية في الإشارة الدائمة إلى "البعثات الأزهرية لنشر الإسلام في القارة" بينما هي تتحدث عن الوحدة الإفريقية ونشر المدارس التعليمية الحديثة والمستشفيات.. إلخ. ويذكرني ذلك في فترة لاحقة بالصياغة العلمانية "للميثاق الوطني" عام 1962، بينما كان تقرير اللجنة الوطنية للتعليق عليه، يقدم نصاً محافظاً اضطرت إدارة عبد الناصر لإسقاطه في الطبقات التالية. ويمكن أيضاً ملاحظة عدم الانشغال مبكراً بموقع إسرائيل في القارة أمام الطموح المصري الظاهر.

سأقدم فيما يلي بعض عناصر مُدْكَرة "اللجنة العليا للإشراف على الشؤون الإفريقية". نبدأ بنص كامل في مقدمتها كنموذج للرؤية الشاملة الجيدة منذ يناير 1956، يليه مقتطفات من عناصر المذكرة بسبب طول مساحة التفاصيل لثمانى صفحات.

اللجنة العليا للإشراف على الشؤون الإفريقية، يناير 1956

نص المنطلق

إن مصر، بقدرتها كدولة إفريقية قائدة، تستطيع أن تسهم في تحرير الشعوب الإفريقية، لأنها أكبر وأغنى الدول الإفريقية، وتحتل مكانة بارزة في العالم الإسلامي والعربي. إنها مركز إشعاع قوي للنفوذ في القارة، وهي أمل شعوب إفريقيا بفضل كونها وريثة تراث الإنسانية من التقاليد، والتراث الفكري والأخلاقي، والتاريخ والإيمان بالحرية والكرامة الإنسانية، كما تملك العناصر والعوامل الجغرافية والفيزيائية والتاريخية التي ربطتها بشعوب القارة.

ولهذه الأسباب جميعاً، فإن مصر تجد نفسها مدعوة لتحمل على أكتافها العبء العظيم الذي تتحمله، لتقوم بكل عزيمة قاطعة بتحرير هذه الشعوب، ولترفعها من الهوة العميقة التي دفعتها إليها قوة الاستعمار الأجنبي، وأن تساعد هذه الشعوب بكل الوسائل في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حتى تحصل على حريتها وتصبح قوية ومتحدة، وتصبح إفريقيا عندئذ للإفريقيين...

مصر التي تحررت، وفخورة بحريتها، أخذت مكانتها وفق مبادئها واتجاهها في الحياض بين المعسكرين، وليس لمصر مطامع إمبريالية كمصالح ذاتية، وإنما هي تهب نفسها لمساندة الشعوب الضعيفة والمستعبدة، لتقوى وتطالب بحقها في تقرير المصير.

إن على مصر الآن أن تخطط سياستها الإفريقية على أساس أن إفريقيا للإفريقيين، وأن توجه هذه السياسة نحو تحرير إفريقيا من النفوذ الأجنبي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وعسكرياً، وأن عليها أيضاً أن تدافع عن حقوق الإنسان، وأن تعمل على توحيد شعوب القارة، وتضع الروابط بينها، لاحتمال تشكيل كتلة متحدة في الاقتصاد والدفاع والسياسة أمام الكتل الكبرى القائمة الآن في العالم. ونحن ندرك أن إفريقيا ستقف إلى جانب السلام، وليست أداة لتجارة الحرب، وإنما بالوقوف متحدين في مجال التعاون الدولي على أساس من الحرية والمساواة وليسوا ضحايا الاستغلال... ولكي تحقق مصر هذه الأهداف العليا، وتتمكن من تنفيذ هذه السياسة الإفريقية لا بد أن تتخذ الخطوات الضرورية في مختلف المجالات، في السياسة والاقتصاد والثقافة. نلخص فيما يلي النقاط التي وردت في كل مجال مقترح للتحرك فيه:

في السياسة:

- 1 - إقامة خدمات قنصلية: عند استقلال أي دولة، على أن يتوفر للدبلوماسي المصري دراسات أولية عن إفريقيا.
- 2 - الدعاية (propaganda): كسلاح فعال يدعو لمساندة مصر وسياستها، في مجال الإذاعة، والسينما والصحافة.
- 3 - البعثات: إرسال بعثات من الخبراء في العلوم والدين والسياسة والاقتصاد، لمساعدة الشعوب الإفريقية، وأن نستقبل الأعداد الكبيرة من أبناء الأهالي الأفارقة والتعاون معهم بالتعليم ودعوة القيادات الإفريقية لزيارة مصر ومناقشتهم في المشاكل المتبادلة.
- 4 - عقد مؤتمر إفريقي سنوي يعقد في القاهرة لمناقشة مشاكل القارة، ويمكن أن يكون موسم الحج مناسباً لذلك.
- 5 - شبكة اتصال بالمصريين في أنحاء القارة.
- 6 - معهد للدراسات الإفريقية: لا بد أن تقوم سياستنا الإفريقية على معرفة الحالة في القارة بمعرفة أساتذة متخصصين يقومون بتعريف الباحثين بالدول ومستعمراتها ولغاتها، وتقديم الدروس للفرقة التي تسافر من الأزهر أو فرق التعليم المختلفة.
- 7 - إفريقيا للإفريقيين: كنوع من التشبه بمبدأ مونرو "أمريكا للأمريكيين" - ووفق هذا الإعلان لسياسة مصر ومكانتها نحتاج لإرساء هذه المبادئ.

8 - نشاط مصر فى المجال الأوروبى:

9 - تعتبر الأمم المتحدة مجالاً خصباً لتنفيذ سياسة مصر، سواء للدفاع عن نفسها أو لرفاهية شعوب إفريقيا. وثمة سبب آخر هو مشاركة مصر فى المجموعة الأفرو آسيوية. وقد استفادت مصر فى ذلك بالدفاع عن المجال الإفريقى ممثلاً فى الدفاع عن تونس ومراكش والجزائر، وكذا من لا تحكم نفسها أو من هى تحت الوصاية الدولية. كما تشارك مصر فى المجلس الاستشارى للصومال. ومن واجب الدول العربية السعى إلى الحصول على مقاعد لها فى مجلس الأمن.

الأهداف الاقتصادية

- 1 - العلاقات التجارية: تقوية التمثيل التجارى فى إفريقيا ومكاتب الدعاية للمنتجات المصرية، وتوقيع الاتفاقيات مع دول القارة.
- 2 - البعثات الاقتصادية: دراسة الأسواق الإفريقية واحتياجاتها حسب رغبات الشعوب، وذلك بإرسال بعثات لدراسة الأسواق وإقامة المعارض الدائمة فى مناطق القارة.
- 3 - المساعدات الفنية: قد يمنع ضعف الدول الإفريقية حضورها إلى مصر، فىجب أن تتجه مصر إليها بالبعثات الفنية، وإنشاء الشركات المشتركة، وتشجيع هجرة المصريين للدول الإفريقية.

توجهات ثقافية

- 1 - التوسع في إرسال بعثات ثقافية وتبشيرية وخاصة من الأزهر لتدعو إلى نشر الإسلام في إفريقيا.
- 2 - إنشاء المعاهد التربوية والمساجد والمستشفيات في أنحاء القارة، وقبول أبناء القارة في التعليم بمصر.
- 3 - الإذاعة: لإذاعة المواد العلمية والثقافية المخصصة للمناطق الإفريقية واتجاه الرأي العام فيها وإنشاء إذاعة متخصصة باسم صوت إفريقيا على نمط صوت العرب.
- 4 - السياحة: دراسة تشجيع الزوار إلى مصر، وخاصة الطلاب لزيارة الآثار مما يدعم الروابط الثقافية والروحية.
- 5 - تشجيع الرحلات الرياضية وفرقها إلى الدول الإفريقية بما يعد دعاية لمصر. لا شك أن نجاح سياستنا في إفريقيا يحتاج إلى تنظيم هذه السياسة من خلال السياسة العربية العامة، لأن جزءاً من الشعب المصري في إفريقيا.
- 6 - سياستنا الإسلامية: لاعتماد الكثيرين على مصر في حماية هويتهم الإسلامية.
- 7 - سياستنا الأوروبية: لأن هناك دولاً إمبريالية أوروبية في إفريقيا. وفوق ذلك فإن نجاح سياسة مصر الإفريقية تستوجب جذب انتباه الشعب المصري كله نحو إفريقيا، وتضافر جهود وقوى

الوزارات المصرية لتنفيذ هذه السياسة بدقة وحماس.

بداياتي في العمل الإفريقي الرسمي

كان وجودي السابق وسط الحركة الثقافية، قد خلق لديَّ إحساسًا مع بداية العمل الرسمي أني "لست من هنا"، وأنه عليَّ أن أتجاوز هذا "الإطار"، حتى وهو هذا الهدف الوطني النبيل، لأعيش إطارًا آخر أنتعش فيه وهو المجموعات الإفريقية في "الرابعة" بالزمالك، إن كان ذلك تعويضًا نسبيًا عن عالم المثقفين وتحرره، أو حصره في الثقافة الشعبية. ومن طرائف تلك الفترة الأولية أني اضطررت لترك حي السيدة زينب بعد وفاة والدتي وتصميم أخي الأكبر على البقاء فيه، ليقودني حظي وطرافته عبر شلة محمد الجوهري وسعد الدين إبراهيم وآخرين، أن أسكن مع الأخير في الدقي، لينأوشني "سعد" بعبثه أحيانًا، وأفكاره غير الواضحة في ذلك الوقت أحيانًا أخرى، حتى جاءت "البعثة" للولايات المتحدة - عالمه، أما محمد الجوهري فقد حالفه الحظ ليذهب لبعثة الفولكلور في ألمانيا ويبدأ في تكوين أسرته مع علياء شكري ليعيشا في هناء حتى العودة. واتجهت أنا إلى الاستقرار العائلي بالزواج من توحيدة لأصبح كالموظف البيروقراطي طول النهار ذهابًا وعودة للمكتب أو الرابطة، وأسعى متمردًا في المساء تستوعبني شلل أخرى على المقاهي أو المناسبات الفنية.

وفي جو "الإدارة" الحازم، وجدت نفسي تحت قيادة مباشرة لشخصية رجل طموح بحكم أنه من العسكريين من جهة، ولصلته المباشرة من جهة أخرى بكبار القادة العسكريين وليس الشخصيات السياسية الاجتماعية، وهو المرحوم منير حسبو. وكان من عادات "الطموحين" من العسكريين خاصة في مثل هذه الأجهزة، أن يتواصلوا معًا لتبادل المصالح أو الألفة، وتربيط الولاءات. مما كفل للدولة كتيبة ممن أسميناهم "مديري المكاتب" وخاصة الرئيسية كمفاتيح لحكام الدولة وعلاقاتهم.

وكان "السيد فايق" كما كنا ندعوه، ذا علاقة مباشرة بالرئيس عبد الناصر تجعله لدمائة خلقه بعيدًا نسبيًا عن هذه الصراعات في المستويات العليا بالدولة، مكثفًا بعلاقته الأساسية مع سكرتير الرئيس للمعلومات "الأخ سامي" أي سامي شرف النافذ إلى كل شبر في إدارة هذه الدولة، وكان ذلك ينفع المخلصين بالفعل من القيادات الراغبة في "تخليص" قضاياهم الحيوية، بقدر ما كان موضع صراع أو أحقاد مع طرفها الآخر بالتأكيد، مثل السيد شمس بدران المشرف العام على حركة القوات المسلحة باسم المشير عبد الحكيم عامر (ولا ننسى أن عبد الناصر رشحه في أزمة 1967 للرئاسة الفعلية، إزاء رغبته في التنحي، مع "تجاوز" المشير عامر وزكريا محيي الدين، ولكن رعونة "عامر" نفسه أفسدت كل شيء حتى على شمس بدران). وكان العسكريون في هذه الصورة هم الفئة البيروقراطية للعسكرية الوطنية التي نبعت من الطبقة الوسطى وشكّلت القوات المسلحة، خلافًا لعسكرة قادمة منذ عصر السادات كمؤسسة اقتصادية تشكل طبقة اجتماعية

أو إحدى فئات أصحاب المصالح الاجتماعية/الاقتصادية.

بدأت إذن العمل وأنا مطمئن إلى ثقة السيدين محمد فايق ومنير حسبو بي رغم معرفتي بتنافسهما... ومع التشجيع الذي أثق فيه من السيد فايق أو حسبو وثقتهم في معرفتي بما أكتب وأفكر، فإن دواعي المصارحة تستدعي القول إن شخصاً مثل فايق - كما قال لي فيما بعد، كان قد تعرف على الإخوان والشيوعيين في مراحل مختلفة من حياته، مما بدا لي مثل غيره من رفاقه - مُتَحَسِّساً من أفكار اليسارية، راغبين كلهم في تنبيهي لذلك، وأن معرفتي بالمتقنين اليساريين هي التي ستؤثر على مستقبل عملي بالتأكيد، وإن قالوها مبتسمين كل على حدة! (وقد كان، وتحققت النبوءة بعد عقد ونيف من حياتي العملية في هذا الوسط لسبب رئيسي هو معرفتي باليساريين الذي أدى إلى إحالتي للمعاش في وقت مبكر 1975/74!).

استفادت المؤسسة من وجودي السابق مشرفاً على "بيت شرق إفريقيا"، ومرتجماً للمواد والصحف عن إفريقيا خلال العامين السابقين فضلاً عن صلتي المباشرة بالشباب الإفريقي في الرابطة الإفريقية، فأصبحت مباشرة مسؤولاً عن متابعة دول شرق إفريقيا، مع تجنب دس أنفي في المسألة السودانية، رغم صلتي بها، حيث خُصص لها شخص متواضع الكفاءة يعرف - ويأخذ في اعتباره - أن السودان من خصوصيات السيد زكريا محيي الدين شخصياً، وليس - حتى - محمد فايق! ويبدو أن ذلك كان ذا صلة بتكليف عبد الناصر للسيد زكريا، القادر وحده منذ زمن مبكر على لجم

صلاح سالم، بعد تعقيده "للمسألة السودانية" بتصرفاته في شمال وجنوب السودان قبل استقلاله... وظل الأمر كذلك لمدة طويلة في الستينيات.

بدأت التوصل لمصادر المعرفة الجديدة، وأنا أكتب وفي ذهني أنه من موقعي المتواضع تظل وريقتي تزحف حتى يصل بعضها مباشرة للرئيس جمال عبد الناصر، فأنا إذن من بين القاعدة المعرفية التي لا مفر منها لأخطر رجل في العالم كما يصوره الإعلام الأمريكي على الأقل! وكان ذلك يسعدني بحق، ولم يصدق ذلك بعض المثقفين من الحرافيش الذين كنت أجالسهم آخر الليل، وأقول آخر الليل لأني - وغيري - كنا نعمل لأكثر من خمس عشرة ساعة وبلغ بي الاجتهاد والمسئولية حد إبقاء سرير في مكتبي لاحتمال المبيت إذا طُلب تسليم بعض التقارير في السابعة صباحاً.

انتبه لهذا الجهد العقلي رجل ظللت صديقه حتى وفاته رغم عدم توفر الاتصال الدوري به، هو الراحل أمين هويدي، وكيل مجلس الدفاع الوطني في مرحلة من الستينيات. كان دائماً في وضع خاص مع جمال عبد الناصر نفسه بعيداً عن الشبكات السابق الإشارة إليها، وهو الرجل الذي قاد شبكة التعرف على حقائق مفاعل ديمونا الإسرائيلي في منتصف الستينيات، وغير فكر عبد الناصر في هذا المجال نحو ضرورة تكثيف خطة مصر نحو بناء المفاعل النووي المصري. أشرف هويدي بعد ذلك على الشبكة المصرية التي تابعت "الحفار" الإسرائيلي القادم من غرب إفريقيا ليحفر بحثاً عن البترول في سيناء بعد حرب 1967 حتى أغرقته هذه الشبكة في

ميناء أبيدجان (كوت ديفوار)، وهو في نفس الوقت الذي أدار العلاقات والمعارك مع البعث والشيوعيين في العراق. وكان هو أيضًا الذي أدار العلاقات والمعارك الدبلوماسية كما كان هو الذي انتقد خطط حرب 1967 وخيبتها أمام عبد الناصر والرأي العام، بعد أن ساهم في عملية تصفية مؤسسة "عامر/ بدران"، بل ومناصري صلاح نصر في المخابرات العامة مثل صفوت الشريف وغيره، تنفيذًا لرغبة عبد الناصر في تغيير الطواقم القديمة... ولذا كان شديد الاعتداد بنفسه ولم يجعل أيًا مما كوفئ به ذا معنى إلا أن يصدره في كتب معروفة عن عناصر الأمن القومي...

هذا الرجل طلب من المسؤولين عني في أوائل فترة التحاقني بالعمل أن يُخاضِر "هذا الشاب" كافة العاملين المتخصصين في مكاتب الرئاسة، بما يعرفه عن إفريقيا وخاصة منطقتها الشرقية (التي كنت توليت متابعتها). وقد كان. وأصبحت بأوامره وأنا الشاب ذو الخامسة والعشرين من عمري، ولي عام واحد فقط "في الخدمة"، رئيسًا لقسم شرق إفريقيا في الشؤون الإفريقية بالرئاسة، ومسؤولًا عن شؤون مكاتب حركات التحرير الإفريقية بالتنسيق مع السيد محمد فايق ومكتبه. فكانت جدية أمين هويدي ودماثة محمد فايق خير عون لي في عمل أمتعني، وأظن أفاد البلاد على نحو ما.

كان السيد محمد فايق قد أصبح مبكرًا مديرًا لمكتب عبد الناصر للشؤون الإفريقية، عليه أن يُعيّن مستشارين، وينسق مع الخارجية ومختلف الهيئات والأجهزة، وتستمر في نفس الوقت علاقاته المباشرة بالقيادات الوطنية

الإفريقية ممن أصبحوا قيادات رئاسية لبلادهم فيما بعد مؤتمر باندونج إلى ما بعد مؤتمر الشعوب الإفريقية الآسيوية (1958 / 55).

وكانت صلة فايق على ما يبدو مع الرئيس وثيقة وأليفة إلى حد أن سمى محمد فايق ابنته "منى" على اسم بنت عبد الناصر، الذي حضر مولدها وصولاً مع فايق إلى المستشفى بسبب أنه هو الذي تسبب في تأخيرها - في اجتماع ثقيل معه - عن ذهابه إلى زوجته التي كانت تضع طفلتها بالمستشفى (رواية فايق في تسجيله معي).

كانت صلة محمد فايق حميمة منذ كان عبد الناصر معلماً له بكلية أركان حرب، وقبلها الإدارة والتدريب في الجيش بعد حرب فلسطين، حيث كان الاهتمام المشترك بين المعلم والضابط الصغير هو موضوع الشرق الأوسط، وأدوار الدول الكبرى والصغرى فيه. وعبد الناصر هو الذي وجّه محمد فايق ليلة 23 يوليو لأن يذهب مع الفرقة التي توجهت لقصر عابدين، ثم أرسله بعد ذلك إلى زكريا محيي الدين، المكلف منذ 1953 بإنشاء جهاز المخابرات للشؤون الخارجية حسب مفهومه السابق، فُشغل فايق لفترة بشئون إسرائيل والأوروبيين ليتفرغ بعد ذلك لإفريقيا، وينشئ مع عبد العزيز إسحق الرابطة الإفريقية للشباب والسياسيين الأفارقة.

العلاقات الدولية لإفريقيا ومصر

يحتاج ترتيب "البيت الإفريقي" على مستوى رئاسي للكثير من الوثائق، وحتى الحكمي، ولكن ذلك يقتضي التعرف على أطر العلاقات الدولية

لإفريقيا ومصر أولاً. ولا أحتاج هنا إلى إعادة ما كنت كتبتة في مجلة السياسة الدولية في عدد إبريل 2015 بعنوان: "صعود مصر في السياسة الدولية: تجربتي مع حركات التحرر". وأترك للقارئ الرجوع لهذا النص الهام في المجلة المذكورة، رغم أنى سأشير هنا إلى بعض عناصره.

من التحرير الوطنى إلى التنظيم السياسى الداخلى والدولى

1 - الدعم المصرى لإفريقيا على الساحة العالمية

كانما كان ظهور زعماء العالم الثالث إلى جوار زعماء الكتل العالمية الكبرى على منصات الأمم المتحدة في سبتمبر 1960، ثم توقيع الإعلان العالمى لتصفية الاستعمار، هو نافذة لأثر عقد الخمسينيات على عقد الستينيات، ومن أكبر ساحة في بيئة النظامين العالمى والإقليمى.

كان أحد الزعماء المطلقين من هذه النافذة جمال عبد الناصر. وكان اسم مصر يتخذ خاتم الجمهورية العربية المتحدة، وذلك بامتداد مصر من الشمال الإفريقى إلى المشرق العربى، مع توحيد مصر وسوريا. شاع بقوة في تلك الفترة لقاء ناصر ورئيس الوزراء الهنـدى جواهر لال نهرو والرئيس اليوغسلافى جوزيف بروز تيتو في جزيرة بريوني بعد ذلك، وأنهم وجهوا رسالة إلى كل من الرئيس السوفيتى خروشوف والرئيس الأمريكى جون كينيدي وكأنها للمعسكرين عبر وفود اتجهت فعلاً إلى هناك تقول للسوفيت نحن لن نسمح بوجود قواعد لحلف شمال الأطلسي وسنقاومها، وتقول للأمريكيين إننا لنسنا شيوعيين وسنحافظ على حيادنا، وليقبل الجميع بتحركنا

في اتجاه ما عرف بالحياد الإيجابي الذي أصبح فيما بعد عدم الانحياز.

ومن هذا الموقع، وبالنفوذ العربي والإفريقي لعبد الناصر، بدأت مصر تعالج أزمة الكونغو، وتواجه تصدي الغرب لاحتلال وصول الحركة الوطنية هناك بقيادة الزعيم باتريس لومومبا للحكم. وقد لا يتصور أحد أن يتصل الزعيم لومومبا في منتصف 1961 سرًا بمصر، عبر صندوق بريد في برازافيل، وهو ما رواه إلى السيد فايق عن معرفته بلومومبا في أكراتافا مع لومومبا على تبادل الرسائل من خلال صندوق البريد في برازافيل (بالكونغو الفرنسية!)، ليستغيث من عدوانية البلجيكي والكتلة الغربية مع رغبة منهم في احتواء استقلال الكونغو كنشاسا. ومن هنا تصبح قضية الكونغو، وحماية لومومبا وحركته وتوجهه، مركز العمل الإفريقي البارز لمصر وست دول إفريقية ناهضة، برزت على الساحة الإفريقية مع مصر لعدة سنوات تالية باسم "مجموعة الدار البيضاء"، التي ضمت مصر والمغرب وحكومة الجزائر المؤقتة وغانا وغينيا ومالي. وفضلاً عن دورها في التحرر الوطني بدءاً من إنقاذ لومومبا، فقد مثلت أيضاً رمزاً للالتقاء العربي الإفريقي الفعال بوجود ثلاث حكومات من الشمال (مصر والمغرب وحكومة الجزائر المؤقتة) وثلاث من إفريقيا غير العربية أو ما كان يسمى جنوب الصحراء، وتمثلها غانا وغينيا ومالي. وشكلت هذه المجموعة بردها بقوة في الكونغو على "الحالة الاستعمارية" المتخلفة هناك عبر محاصرة لومومبا، وإرسال قوات مسلحة رغم أنف الأمم المتحدة التي حاولت منعها بوجود رمزي، إلا أن الوجود العربي الإفريقي، كان رسالة مبكرة، وفق شعار مصري

ناصرى قديم أن على الاستعمار أن يحمل عصاه ويرحل! ولن نمضي هنا في طريق المبالغة، لأن "لومومبا" تم اغتياله، والحركة اللومومبية قرّرت تحصن بشرق الكونغو. وظلت هذه المنطقة في الكونغو أرضاً لمعركة التحرر ضد موبوتو وتشومبي، بقيادة "ثورية لموليلي" التي تمتد جذورها حتى الآن في شرقي هذه البلاد، بمختلف صور التمرد التي أسقطت "موبوتو" في التسعينيات بعد ثلاثين عامًا من القرن العشرين! وكان عليّ طوال هذه المعركة كتابة تلخيص للموقف أو استخلاص للتائج حتى استقبلنا عائلة لومومبا بالقاهرة.

وبقدر ما ظل الفضاء العربي ساحة للانقسامات، ثم النكسات، بقدر ما نستطلع بعض خيوط الانتظام، أو النمو المتكامل للفضاء الإفريقي لصالح الصعود المصري في الساحة الدولية... كانت قد تطورت بسرعة حالة الانقسام الإفريقي بين مجموعة الدار البيضاء "المحررة" و"مجموعة مونروfia" المحافظة التي ضمت التقليديين مع معظم من وسموا بالفرنكفونيين والأنجلوفونيين.

وهنا سعت مصر عبد الناصر، وغينيا، وإثيوبيا، بوجه خاص لبناء "منظمة الوحدة الإفريقية" بأديس أبابا عام 1963، كتنظيم إقليمي لحوالي ثلاث وثلاثين دولة (أصبحت الآن 55)، يلتزم بقواعد القانون والتنظيم الدوليين. وظل نفوذ مصر في هذه المنظمة كبيراً وبالتعاون مع كتلة الدار البيضاء حتى نكسة 1967.

وكان اهتمام الجميع دائماً ينصبّ على حوالي عشرين إقليمًا مستعمرًا! وإذ بهذا التنظيم الإقليمي وبدفع من قيادات التحرر داخله، يتخذ قراره في مؤتمر القمة الأول لمنظمة الوحدة الإفريقية بالقاهرة في مايو 1964 بإنشاء "لجنة التنسيق لتحرير المستعمرات"، تستهدف تحرير المستعمرات "بكل الوسائل"، وهذه الفقرة الأخيرة التي اعتبرت تدخلاً في الشؤون الداخلية "للمستعمرين في مستعمراتهم" لبعض الوقت تصبح مبدأً دوليًا في مقررات الأمم المتحدة أوائل السبعينيات. ذلك أنها كانت تعني تدريب المناضلين وضمناً، مدهم بالسلاح، من قاعدة رسمية للجنة في دار السلام بتنزانيا، وعيّن الجميع على مناطق الاستعمار الاستيطاني في جنوب إفريقيا وروديسيا الشالية (زامبيا) والجنوبية (زيمبابوي)، فضلاً عن مجموعة المستعمرات البرتغالية والإسبانية.

2 - مؤسسة العمل الإفريقي بمصر

أ. المركزية وتوزيع السلطات

استدعى هذا التطور على المستوى الإفريقي، تطوير بنية الإدارات المعنية بالشأن الإفريقي في مصر. ومن هنا نشأت قوة مكتب محمد فايق ومؤسسة الشؤون الإفريقية عموماً، برئاسة الجمهورية ومجلس الدفاع الوطني وهيئاته المعنية كسلطة مركزية تنسق بين العديد من الأنشطة، التي تقودها شخصيات ذات وزن أيضاً. وبقدر ما يُشار إلى عزلة مؤسسة الخارجية عن

هذا الشأن إلى حد كبير في هذه الفترة من الستينيات (حيث لم يقربها من المجال إلا د. بطرس غالي بعد ذلك بفترة طويلة)، لكن كان ثمة علامة بارزة في هذا الشأن أيضًا هي وحدة قرار الشأن الإفريقي في هذه الفترة... مقابل التشتت الذي كان ملحوظًا في الشؤون العربية، بين رعاة شؤون السودان، وشؤون القوميين العرب، وشؤون الطلاب العرب، وشؤون الأحزاب والدول، والحدودية، والانعزاليين... إلخ. وأود أن أوضح أنها لم تكن مسأله سلطة مركزية للشؤون الإفريقية أو سلطات فرعية فهذا يحدث في أي بنية بيروقراطية ولكن أعني العمل بقناعة في الساحة الإفريقية من مواقع ذات أدوار وبتقنة متبادلة أو حتى مركزية.

والحكي عن "المكاتب" الرئاسية يقودنا إلى الكثير من الأفكار حول إدارة جمال عبد الناصر للدولة، بين شخصيته الساحقة، ورغبته في الحصول على الأفضل ممن حوله لمصلحة دولة بوزن مصر. لكنني سأحدث هنا من واقع معارفني المحدودة ولأظل قريبًا من هذه الذكريات الخاصة.

اعتنى عبد الناصر بترتيب مكاتب الرئاسة، بدءًا من سكرتارية الرئيس للمعلومات وإطلاق مكتب الشؤون الإفريقية، إلى جوار مكتب الشؤون الاقتصادية، والشؤون الداخلية، والشؤون العربية والأمن العام للرئاسة، وإدارة مجلس الدفاع الوطني، وكلها برئاسة شخصيات ضالعة في الحكم وراسخة الأقدام بعلاقتها "بالرئيس" مباشرة، وإن لم يقض ذلك على "مراكز القوى" الكبرى. ومن هنا دائمًا ما أقول إن ذلك يشكل نوعًا من

المشاركة الديمقراطية للحكم المركزي، ولم تشهد مصر بعده استمرارية مماثلة لتعدد مراكز المعرفة والمشورة حول الرئيس مباشرة، وكذا تعدد "مراكز القوى" التي اعتبرها نوعاً من "ديمقراطية" السلطة بسبب نفوذ مراكز القوة هذه.

والقارئ لتفاصيل هذا الوضع، يمكن أن يتعرف خارج هذه المذكرات على ما برز من هذه الشخصيات في شبه شراكة واسعة لسلطة الرئيس، وإن احتفظ عبد الناصر بقوة قراره في النهاية أو انفراذه به أحياناً. وهنا يمكنني أن أذكر بعض ملامح هذه المشاركة في السلطات الموزعة بين عبد الحكيم عامر طبعاً (في الجيش) وزكريا محيي الدين (الشرطة والسودان) وعلي صبري (الاتحاد الاشتراكي) ومحمد حسنين هيكل (التكنوقراط والمثقفين والمعلومات) وثروت عكاشة (الثقافة) ومحمد غانم (العلاقات الاقتصادية) وصدقي سليمان (السد العالي) والدكتور محمد عبد القادر حاتم (الإعلام) إلخ. كما كان هناك مواقع كبرى أخرى يكاد يديرها بنفسه مع المسؤول المباشر مثل قناة السويس، والسد العالي، وبعض مواقع السياسة الخارجية في موسكو ونيودلهي. ولم يكن عبد الناصر يسافر كثيراً، ورغم الاحترام المتبادل أحياناً مع شخصيات مثل الرئيس الفرنسي شارل ديغول، فأنا لا أذكر أن عبد الناصر وطئت قدمه أوروبا أو أمريكا في أي وقت اللهم إلا زيارته "بريوني" دائماً لزيارة تيتو كصديق، وذهابه إلى نيويورك مرة واحدة لحضور احتفالية عام 1960 الشهيرة مع خروشوف والرئيس الغاني كوامي نكروما وغيرهم.

ب. عناصر الشؤون الإفريقية

إلى جانب هذا كنا في الشؤون الإفريقية نتعاون مع قوى أخرى فرعية، تبدو كمراكز قوى صغيرة بدورها، ولها تأثيرها على الحقل الإفريقي بالضرورة، فهناك سكرتارية تضامن الشعوب الإفريقية الآسيوية، التي تأسست بعد قيام منظمة التضامن الأفرو آسيوي في 1958 وعلى رأسها يوسف السباعي الأديب اللامع، ومعه مرسى سعد الدين مُجيداً للغات الأجنبية الضرورية، وإدوارد الخراط الأديب الصامت والبيروقراطي الحاكم للسكرتارية، وكلاهما (مرسى والخراط) كان عليهما مراعاة التوازن بين النفوذ السوفييتي والصيني في التعامل الكاسح مع ممثلي حركات التحرير الإفريقية. وهناك اتحاد العمال ذو التاريخ الطويل، وعلاقات أحمد فهميم وذو مركز القوى قرب السلطة مع عدد من القيادات العمالية الإفريقية المتنفة في غانا والرباط وتونس وتنزانيا والسودان، مما جعل الحركة في هذا المجال ذات شأن في العمل الإفريقي، رغم حصار الحركة العمالية في القاهرة نفسها كجزء من السلطة، ولهذا السبب الأخير بدالي حصار حركة الشباب، بل والحركة الحزبية، التي حاصرها مفهوم الاتحاد الاشتراكي تحت مظلة السلطة، بما لم يجعلها تستفيد أو تشكل قوة مع قرنائها ومع أحزاب الدول المتحررة ذات الثقل في بلادها (مثل غانا ومالي وغينيا وتنزانيا وكينيا وجنوب إفريقيا)، فضلاً عن أن حركات التحرير نفسها كانت في الواقع تمثل أحزاباً قوية بدورها في أنجولا وغينيا بيساو وموزمبيق... إلخ) وهو الأمر الذي جعل الرئيس نكروما أكثر إدراكاً لهذا المعنى، بما كلفه عقد اجتماع لحركة الأحزاب في

مؤتمر كل الشعوب الإفريقية AAPC خلافاً للمؤتمرات شبه الغوغائية أحياناً - في إطار سكرتارية التضامن الإفريقي الآسيوي، التي تعتمد كثيراً على ما يوفره السوفييت من إمكانيات، لرغبة السوفييت في قوة "الحضور" بهذه المنظمة بإضافة أحزاب "أوروبا الشرقية" كداعمين، وأنصار السلام، وغير ذلك من محولة في الطائرات الجواله، بين شهر وآخر... وعاصمة وأخرى... لكن هذه الحركات لم تكن بدون جدوى، فقد كانت إعلاناً دائماً عن تأييد ودعم دول محاصرة أو حركة تحرر مناضلة، أو إعلان سياسات كبرى وصغرى حتى وصلت لجوهر الصراع السوفييتي الصيني. وأعتقد أن هذه الأنواع من الحصار في مجال العمل السياسي الشعبي هي التي أفقدت العمل الإفريقي أو الثقافة الإفريقية شعبيتها التي توقعنا كثيراً من قوتها نتيجة قوة العمل السياسي نفسه، ومركز مصر فيه.

ج. الأزهر

في موقع آخر كان ثمة زاوية أخرى في العمل العام الإفريقي علينا أن نديره بحكمة، وهي أوضاع طلبة البعث الإسلامية، بل ووضع الأزهر والأزهريين في القاهرة والدول الإفريقية، ويلحق بذلك أوضاع الطلبة الوافدين من إفريقيا وفق نظام المنح الدراسية. ولن أقدم هنا دراسة في هذا الشأن وقد صدرت عنه رسائل جامعية ودراسات عديدة، ولكنني أتحدث عن مشكلة الإدارة السياسية للموضوع والتي عايتها بنفسى. وقد خضعت

إدارة المبعوثين في الأزهر والتعليم العام لشخصيات "مسنودة" أيضًا، فلم يكن من السهل التعاون معها إلا برفق وعقلنة، بدت لي صعوبة في حالة الأزهر على وجه الخصوص... الذين تساندتهم هيمنة دينية وفكرية عن نشر الأزهر للإسلام في إفريقيا. أما في وزارة التعليم فحدث ولا حرج عن المعوقات البيروقراطية أمام التحاق الصبي أو الشاب بمستواه التعليمي المناسب، مما يجعل كثيرين حتى الآن يغادرون البلاد رغم احتضان الأهالي لهم.

كان الآلاف من الطلبة الوافدين للتعليم في الأزهر لا يجيدون اللغة العربية التي نحتوها كلغة للقرآن في بلادهم بصعوبة، كما لم يجيدوا اللغة الأجنبية السائدة في بلادهم بحكم صعوبات التعليم أو الموقف الديني من الأجنبي أو الفقر. كما كان ثمة صعوبة في التعليم العام خاصة في السن الكبير للصبي أو الشاب القادم بعد معاناة، فضلًا عن اللغة أيضًا. وكان الجميع يحتاج إذن لعناية، لا تتوفر عند البيروقراطية، وترهلها ضارب في كل الجهات رغم جدية القائمين على السياسة الإفريقية. وهنا كان جزء كبير من وقتنا يضيع في معالجة أمور لا تُعَاوَن على الإنجاز... وأشير هنا إلى أن ذلك أدركه ممثلو حركات التحرير الإفريقية في الزمالك، وبالحوار المباشر معي أحيانًا، وأعترف هنا أننا لم نكوّن كادرًا كافيًا من أبناء وأقاليم حركات التحرير يعرفنا نحن المصريين عند الاستقلال كما يتوهم الكثيرون، خاصة في مناطق النضال الوطني (أنجولا - موزمبيق - زيمبابوي - جنوب إفريقيا - غينيا بيساو) ومن أقل الأسباب، فلأنها ليست بلدانًا إسلامية يدفعهم الشوق إلى بلد القرآن والأزهر، مثلما كان الحادث مع الدول المستقلة

وخاصة الإسلامية مثل السنغال ونيجيريا ومالي وموريتانيا وزنجبار... إلخ. وهذه تعتمد على سياسات أخرى مع الأزهر في حالة البعوث الإسلامية، أما الدول الجادة في التعاون السياسي الثقافي، فقد اشتكى سفراؤها للسيد محمد فايق أنهم في حاجة للتعليم الحديث لعمل أبنائهم في الإدارة، وليس في مجرد الدعوة الدينية أو تعليم العربية...

أذكر أني نقلتُ بدوري شكاوى عديدة من شخصيات إفريقية عن هذا الوضع. فجاءنا التوجيه بأن نكتب في هذا الشأن، ليناقشها السيد فايق مع الرئيس عبد الناصر. وفي واقعة مشهورة عندما أُعلن عن الاتجاه لإصلاح التعليم في الأزهر، ومن أجل إفريقيا وإذ ببعض قياداته "تقود هجومًا شرسًا على محمد فايق ومؤامراته على الأزهر (وفق روايته المسجلة معي مؤخرًا!!). وهذا ما يجعلني أذكر دون حرج أن تأثير الأزهر كان دائمًا تقليديًا، ومع قوى دينية واجتماعية راکدة في بلادها، ورجعية في موقفها السياسي، ومتخلفة ثقافيًا، لالتزام قياداتها فقط بالثقافة الدينية التراثية التي يراتاح لها المستعمر، وخاصة شيوخ الطوائف الدينية.. مما وضح كله للقيادة المصرية التي يبدو أنها تأثرت بمعرفتها عما يجري في مصر نفسها، بالنسبة لإفريقيا.

كان التعليم في مصر هو الأكثر تأثيرًا وخاصة لو كان حديثًا أو محدثًا في الأزهر، لأن ذلك ما يمكن أن يواجه التأثير الغالب للصوفية المغاربية في غرب إفريقيا (المريديّة والتيجانية ممن يحجون إلى فاس!) أو أثر اللبنانيين

الشيعية هناك أو أثر الإباضية والإسماعيلية في شرق إفريقيا. ومع ذلك يشيع الآن المذهب المالكي عند معظم أبناء القارة وفوجئت بأنه حتى كبار الفقهاء والفتوى المعتمدين في منطقة مثل غرب القارة يشرح المذهب المالكي عن الشيخ المغيلي (المغرب) ورسالة ابن أبي زيد القيرواني.

من هنا كان لدى عبد الناصر رغبة في أن يستجيب للشكوى الإفريقية، بالتوجيه لما سُمي "تطوير الأزهر" ليخرج "علماء" عارفين بالطب والهندسة، على نمط رجال الكنائس المسيحية في إفريقيا، وهو ما لم يتحقق بين الأزهرين الذين فصلوا الديني عن العلمي، في كليات تحافظ على النمط التقليدي بعد مجيء الطالب من معهد علمي تقليدي أصلاً - لتبقى كلية الطب والهندسة شأنًا آخر... ولذا عندما اشتد الإلحاح على إصلاح حالة الوافدين، وجّه عبد الناصر تعليقاً على مُذكَراتنا أن ينشأ معهد فني عالٍ باللغة الإنجليزية والفرنسية، ليدرسوا باللغات الأجنبية، كما يُخصص أساتذة للتدريس بالإنجليزية أو الفرنسية في عدد من الكليات النظرية (العلوم السياسية خاصة)، وسقطت تدريجياً دعوى أن مكاسب مصر الكبرى بسبب وجود أبناء الأزهر هناك.

وقد حاورتُ في هذه المسألة يوماً عدداً من السفراء المصريين في اجتماع ضيق في جريدة الأهرام صدر عنه كتاب "ثورة يوليو وإفريقيا"، وتحديثهم أن يثبتوا رضاهم عن نتائج العلاقات الاجتماعية للأزهريين في الدول التي خدموا فيها كسفراء، وابتسم كثيرون تحرجاً من الإجابة الصحيحة في

تقديري... وذلك بسبب توجه هؤلاء الأزهرين للعمل مع فئات عشوائية، ترغب في تحفيظ القرآن في هذه المناطق ذات التأثير الانتخابي أساساً، فضلاً عن الهيمنة الدينية بين هذه الفئات وتربيتهم على الطاعة التقليدية، أو عزلتهم العميقة عن الثقافة الحديثة - حتى ما يسمى بالوافدة - في تلك المجتمعات، فضلاً عن عدم معرفة معظم من يأتي إلى مصر بالثقافة الحديثة فيها لينقلوا بعضها، ومن ثمَّ عزلتهم عن المثقفين أو المعلمين التحديثيين في هذا البلد أو ذاك! خاصة إذا قررنا شيوع مذاهب الشيعة والإباضية والاسماعيلية والقادرية بين الطبقات العليا والفاعلة من اللبنانية والعمانية واليمينية في أنحاء القارة فيدوب بينهم الأزهريون.

لم يكن بيدنا عمل أي تطوير في هذا الوضع، لأن المجتمع المصري نفسه لم يشهد تطويراً حقيقياً في ثقافته السياسية والدينية عن إفريقيا في تلك الفترة للأسف، رغم ضجيج الإعلام العالي الذي بدأ ينث في الهواء بالترديد الخطابي وراء الزعيم، ولتبقى المدرسة والسينما والإذاعة والكتاب في عالم آخر. ولم تكن غلبة الخطاب السياسي تخدم كثيراً تكوين ثقافة سياسية واجتماعية عن إفريقيا تجعلها قابلة للصمود بدلاً مما نالها من تدهور.

د. وسائل الإعلام

اقتضى ترتيب البيت الإفريقي أيضاً، الاهتمام بالبرامج الموجهة في الإذاعة المصرية خاصة، لأسبقيتها على التأثير الواسع للتلفزيون، وكان

عبد القادر حاتم بالطبع أحد "مراكز القوى" مشرفاً على الإعلام بثقافته الشعبية المعروفة، يحب الكم والإنجاز أكثر من المضمون، لكن رأياه يصل بعدد هذه البرامج في لحظة إلى حوالي ثلاثين برنامجاً، أي برامج باللغات الإفريقية يقوم على صناعتها أبناء البلد المستعمر أو المستقل. وكانت مكاتب حركات التحرير في القاهرة، تُرشح أحد أعضائها إن توفر ذلك أو تدعم ترشيح أحد الباحثين أو المواطنين من أبنائها...

وكان ذلك يُعرّضنا أحياناً لبعض الشكاوي من اتجاه هذا "المذيع" أو ذاك من أهل بلده، ومن أقوى الشكاوى كانت شكوى السفير الإنجليزي الذي ذكر للسيد فايق وأظنه أوصلها لعبد الناصر نفسه، أننا نصف "أبناء الإمبراطورية" المستوطنين في كينيا... بـ "الكلاب"! وكان يحدث الاعتذار الأوّل التقليدي، لكن الحملة لدعم حركة الماوماو كانت شديدة في مجلة التحرير والإذاعات المختلفة... في منافسة شرعية مع قوة صوت العرب مع الثورة الجزائرية مثلاً.

وفي لحظة أخرى وجدتُ الأستاذ فايق يسألنا في الرابطة الإفريقية عن نوعية الصحفيين ذوي الوعي السياسي العام وخاصة بإفريقيا إن وجد. وفهمت أنه يحمل توجيهاً من عبد الناصر، بتخصيص التعاون مع صحفي على الأقل في كل صحيفة كبرى أو في أي موقع، للناية بأخبار وتطورات القارة الإفريقية، وبالفعل دأب فايق على الاتصال مثلاً بمحمد حقي في الأهرام ورضا خليفة في وكالة الأنباء وحسين عبد الرازق في الجمهورية، وغيرهم بالتأكيد.

وبرز البعض تلقائياً مثل عائدة العزب موسى في روز اليوسف، وآخرون في أخبار اليوم وغيرها ممن لا أذكر الآن إلا المرحوم أحمد يوسف القرعي بالأهرام أو أحمد صوار في هيئة الاستعلامات. وللأسف فرغم جهود وتميز هؤلاء بالفعل، فإن سياسة الصحف نفسها لم تكن لتتحو إلى تأكيد أبعاد حضور ثقافي أو فكري فيها عن إفريقيا اللهم إلا حوادث الاقتتال، أو وقائع مشوهة مثل تلك التي نشرتها بعض الصحف - بسخف ملحوظ - عن لاعبي إحدى الدول الإفريقية الذين يضعون لحم القرود في ثلاجات الفندق!

هـ. وزارة الخارجية

بقيت مشكلة التعامل مع وزارة الخارجية، باعتبارها مصدرًا أساسيًا لمعلوماتنا المنتظمة على الأقل، ومجال ممارسة السياسة العملية... وقد كان للقيادة الناصرية فكرة تنشيط العلاقات مع الدول الإفريقية بكل توجهاتها وفق رؤية صاغها محمد فايق مرة بأن الحشد الإفريقي في الجمعية العامة للأمم المتحدة مثلاً يمكن أن يغني نسيباً عن مجلس الأمن، ليس فقط بشأن القضية الفلسطينية، ولكن لقضايا حيوية كثيرة تتطلب الشعبية مثل الكونغو، أو نزاعات الحدود أو النزاعات القبلية مثلما حدث بالفعل مع أزمة لومومبا والكونغو، أو حدود غانا والتوجو، أو المغرب والجزائر في تندوف... إلخ.

وفي كل ذلك كانت الخارجية تخضع لتوجيهات الرئاسة ومكتبها الإفريقي، كما تخضع لظروف وثقل الوزير أو الإدارات عند عبد الناصر. فلفترة طويلة كان د. محمود فوزي، بثقله الدبلوماسي الخاص طبعاً، والذي أبلغني السيد فايق مرة أن عبد الناصر كان أحياناً لا يريد إحراجه في بعض التفسيرات للموقف، تأدباً مع تاريخ الرجل وخدماته من 1952/ 1962، فيكلف فايق بأن يشرح له الموقف المراد بلطف، لا كتعليمات بل تشاوراً. وفي أحيان أخرى تالية كان السيد محمود رياض وزيراً للخارجية الضابط الوطني القومي الذي يتحرج معه محمد فايق نفسه وهكذا، ولكن بقيت إدارة الأبحاث الخارجية هي النافذة العملية، مع وجود وكيل فعال أحياناً مثل حسين ذو الفقار صاحب الدور في السودان من قبل، ومن ثمّ بالسياسة التنفيذية رغم عجزه المملوطة التي أطاحت به سريعاً من الخارجية. ولم يكن التمثيل الدبلوماسي كفؤاً دائماً بسبب وجود أهل الثقة "ومن وراءهم أحياناً ولكن الاهتمام كان واضحاً بالمواقع" الهامة التي برزت فيها شخصيات ذات أثر سياسي ودبلوماسي بالغ.

وبتصاعد نفوذ قيادة وطاقم الشؤون الإفريقية في الاتصالات الإفريقية، بدت إفريقيا قطاعاً خاصاً بنا في الغالب مع انشغال السيد محمود رياض -بعد فوزي- بالسياسة العربية والدولية... وقد برز بجانبه مجموعة شباب قوي لدعم توجهه العربي والدولي (مثلاً كنا في إفريقيا!)، وشكّلوا في الواقع قاعدة عمل دبلوماسي وفكري استمر تأثيرها طويلاً في الخارجية، أذكر منهم جميل مطر، أحمد الزنط، عبد الرؤوف الريدي، وأكثر من هؤلاء ممن

تضعف الذاكرة عن استدعائهم، لكنهم برزوا في أشكال مختلفة بعد ذلك، وكان عملهم بجانب رياض تعويضًا للخارجية عن دورها الضعيف في إفريقيا. وبقي التعويض الآخر في دبلوماسيين ذوي صلة مباشرة مع فايق، وباتوا ذوي نفوذ اجتماعي أيضًا مثل السفيرين مصطفى راتب والشافعي عبد الحميد، ممن قادوا مجتمع الجمعية العامة للأمم المتحدة في أكثر من معركة، بل وعاد بعضهم إلى مكتب الشؤون الإفريقية مثل السفير مصطفى راتب، وجاء بعده من هم أقل كفاءة أو خبرة بالتأكيد، وهم إن لم يبرزوا بشخصهم في المجتمع الإعلامي العام. فربما كان وجود الزميل الراحل بهجت الدسوقي أو الطبيب الطيب الراحل حسن فرنواني ما دفع بحضور المكتب إلى المجال العام الذي أجاده المرحوم بهجت الدسوقي.

ولولا وجودي وسط حركات التحرير وسمعة هذا الوجود بين شخصيات وطنية متميزة من المصريين والوطنيين الأفارقة، لكنتُ شكوتُ من هذا الجو الذي لم يحرص على نشر ثقافة سياسية إفريقية حقيقية في المجتمع بحكم هذا الموقف... لكن هذه الثقافة لم تعدم وجود وأثر أساتذة عظام، حوصروا في الأجواء الأكاديمية أكثر من غيرها في مقدمتهم عبد الملك عودة وإبراهيم صقر بل والدكتور بطرس بطرس غالي كوجه علمي دولي تتعدد اهتماماته لأوسع من إفريقيا نفسها. كانت علاقة هؤلاء الأساتذة تارة بمحمد فايق نفسه وأخرى بالرابطة الإفريقية، مما دفع بعدد من تلامذتهم للارتباط بالمجال مثل إبراهيم نصر الدين أو عواطف عبد الرحمن، وغيرهم.

و. معهد البحوث والدراسات الإفريقية

وكان الأمل في معهد الدراسات الإفريقية كبيراً، وهو الذي تطور عام 1958 بديلاً من معهد الدراسات السودانية المؤسس بجامعة القاهرة عام 1948. لكنني أعترف أن أحداً لم يستطع إخراجه إلا مؤخراً عن بوتقة التاريخ والجغرافيا والأنثروبولوجيا الكولونيالية والدراسات السودانية، ليبقى الحصار مضروباً حول تلاميذ هذه الأنظمة المعرفية المحدودة نتيجة تسلط القادرين الأكاديميين على الميدان، رغم تولي عبد الملك عودة نفسه لإدارته لفترة، ولسماعه احتجاج إبراهيم صقر على برامجه أو هروب إجلال رأفت من الاستمرار في التدريس فيه واقتصار المعهد على إضافة بيروقراطية أحياناً لمجلس إدارته.

وقد تجرأت مرة في أوائل الستينيات أو منتصفها، واستأذنت في المحاولة مع الدكتور عز الدين فريد عميد المعهد وقتها لوضع مذكّرة لتطوير المعهد إلى "مركز بحوث قومي"، مثل مركز البحوث الاجتماعية والجنائية. وأحضرت بالفعل لوائح ذلك المركز الأخير بتعاون صادق من الدكتور عز الدين فريد، لكن قوى شيطانية ما وقفت ضد المشروع معتبرين ذلك تسلاً سلطوياً إلى المعهد العريق...! والحق أن تجربتي هذه تكررت من قبل مع الدكتور عبد الحميد يونس، عندما انفرد بمركز الفنون الشعبية (الفولكلور) بعد رشدي صالح لا أذكر في أي ظروف، لكنها فشلت أيضاً. وكانت فكري دائماً أن أدفع بنمط "مراكز البحوث" لتخريج متخصصين، وتفعيل دور

الأساتذة. وإذ بي في الحاليتين أواجه بموقف أساتذة عظام ضد الفكرة، ولصالح التحويل إلى "معهد دراسي عالٍ" يتوفر به عدد كبير من الطلبة (قيل في سخرية إنها لتوزيع الكتب، والانتشار كموظفين!) وهي سخرية ثقيلة لا تتيح لغيرها الرواج!

ز. شركة النصر

أما أحد أكبر المشروعات للعمل في إفريقيا، وبناء مستقبل راسخ لهذا العمل، فقد كان التفكير في تأسيس شركة اقتصادية كبيرة، بعد عملية التأميم أوائل الستينيات وتحويل بعض مؤسسات القطاع الخاص إلى قطاع الدولة أو ما سُمي بالقطاع العام... وقتها شعرتُ أن رئاسة الدولة تحاول الاستفادة من ذلك أيضًا في أشكال جديدة تتيح لجزء من هذا القطاع أن يُدار في العام على نسق حكومي، ومن ناحية أخرى كأنه قطاع خاص، في إدارته وحرية تحقيق للأرباح فضلًا عن تحقيق حرية النفاذ إلى الأسواق الخارجية دون قيود القطاع العام المألوفة... إلخ، ولن أزيد فيما لا ولم أفهمه، من رؤية بعض مسؤولي هذه المشروعات في أجهزة أمن مختلفة، ورأيت بعد ذلك مشروعًا كبيرًا باسم "شركة النصر" بقيادة غانم، وشركات أخرى بقيادة حسين سالم.

المفاجأة لي هنا هو ذلك الهجوم الدائم، وحتى الآن، على هذا النمط الاقتصادي المتنامي في شكله الناصري، بينما لم أسمع به في عصر النهب

وشخصنة المشروعات في العصور التالية. ولم أدر يوماً فيم كان الهجوم، والشركة تملك مشروعات في أكثر من عشرين دولة، ودربت كادراً في التجارة الخارجية، بل وساعدت في تملك أسطول تجاري من عدة بواخر يخدم مصر والدول الإفريقية، وكى لا يغمز أحد، فقد نقلت أسلحة إلى حركات التحرير الإفريقية في شرق القارة وغربها بترتيب مخابراتي طبعاً، وتعاملت مع أنصار التحرير الوطني والتقدم في أكثر من دولة...! فما الذي يزعج الغمازين، والعجزة في ذلك كله، وهو أمر معروف عن نصف الشركات العالمية على الأقل المعروفة بتجارة السلاح؟ لقد روجت شركة النصر للخضروات المعلبة وأقمشة المحلة، وكادت تروج لسيارات نصر، فماذا يضير أن يكون لدولة وطنية قوية مثل هذه المؤسسة بينما تدرب إسرائيل قوات الأمن والحرس الجمهوري والجواسيس لهذا الحاكم العميل أو ذاك...

وأفهم أن علاقة شركة النصر بالمخابرات لا بد أن دارت في هذه الدائرة الاقتصادية لأنه لم يُسمع عن عمليات غيرها، ولو كان ذلك تم فهذا مُشرف للبلاد وليس عيباً في سياستها. وأما موضع دهشتي فهو أنها حينما صارت شركة تجارية عادية منذ عصر السادات تسعى نحو الأسواق الأوروبية ومصادر الفساد وأنماط السياحة في العصور التالية، لم يُعلق أحد أو يتساءل عن مصير شركة النصر، ورأيت محمد غانم وحسين سالم على رأس الفرق... وجماعات رجال الأعمال، حتى توفي أحدهما وأصبح الثاني من ملوك المال والسياحة، وإن كنت أتصور أن توسعته في سيناء لم تكن بعيدة عن المشروعات القديمة لكن بوجه جديد!

ح. الرابطة الإفريقية

لم أقصد تأخير الحديث عن "الرابطة الإفريقية" وعالمها الذي هو عالمي بالأساس، ولكنني قصدت أن أجعلها قاعدة الانطلاق "لحضورى الإفريقي" حتى أواخر السبعينيات، وخاصة في علاقتي بحركات التحرر الإفريقية أو بمجموعة من المثقفين والثقافة في مصر. وباعتبار ذلك جزءاً من المشهد الرئيسي للعمل الإفريقي. ولا بد أن أكرر أننا - محمد فايق والمجموعة التي عملت في إطاره - لم ننجح في أن نجعل الشأن الإفريقي جزءاً من الثقافة العامة في المجتمع، أو من هموم غير الملتهقين به مباشرة، وأظن أن ذلك الضعف الثقيفي ما زال بيت الداء حتى الآن، حيث ثمة "إفريقيا" أو "الشأن الإفريقي" في ركن وحده، تهتم أو تهمله الأجهزة، كأننا منفصلون وليس أننا جزء من إفريقيا وهي جزء من حياتنا... فلا الهجرة ولا رأس المال ولا الإعلام جعلوا من إفريقيا جزءاً من توجهاتهم، حتى السودان الذي اعتبروه "إفريقيا" توقفت الهجرة إليه حتى دفعت الأزمة الاقتصادية لذلك متأخراً جداً.

لم نر كلمة "الزول" أو "الزولو" أو "كاريو" على لافتة أو برنامج مثلما نرى التنسيب المضحك في لافتات المسميات الأوروبية...

أقول ذلك قبل أن تحسب عليّ أي مبالغة في جهود بذلت في الرابطة الإفريقية، وأنا لا أرى أنها أتت بشمارها تماماً. فهذا أمر موكول للتاريخ، ولكن أشهد أني حين انطلق جهدي في الرابطة الإفريقية، كنت إلى جانب

مجموعة مخلصه كما سبق أن ذكرت، ولم أكن أكتفي منهم برعاية مصالح حركات التحرير وصلتها بالدولة والمجتمع في مصر، بل عاوت بدرجة ما "الأستاذ" عبد العزيز إسحق الذي بذل وأسرته كل الجهد اليومي لتبقى "الرابعة" لا مجرد مقر حكومي ولكنها أيضاً موقع ثقافي هام.

فقد ظلت تتبعها مجلة "نهضة إفريقيا" بالتعاون مع وزارة الثقافة، حيث همزة الوصل الشاعر الراحل عبده بدوي المخلص للمشروع كمدبر للتحرير، وظلّت حتى منتصف الستينيات تقريباً ليتولى أمرها حسين عبد الرازق، مرشحاً من الاتحاد الاشتراكي قادمًا من صحيفة الجمهورية، كما يصل الدكتور عز الدين فريد ليصدر نسختها الإنجليزية، وما يحيط بكل ذلك من صراعات بين وزارتي الثقافة والإعلام، انتهت بالطبع لتوقفها، مع ميل جامع في إطار وزارة الثقافة والإعلام للمسارح الاستعراضية والأوبرا والكونسرفتوار وأكاديمية الفنون...

وكان تصنيف المثقف في مصر إما "ثقافاتي" وفق ثروت عكاشة، أو "إعلامي" وفق عبد القادر حاتم، حتى أن الأخير تحدى المسرح القومي ومسرح الجيب ذوي السمعة الثقافية العالية، بقرار إنشاء عشر فرق مسرحية لمسرح البالون في يوم واحد لتقدم التافه من فنون المسرح والرقص الشعبي إلخ...! وهي الفرق الفنية التي قدم معظمها نصوياً يخرج الممثل فيها ليسأل بألسنة: "إنت يابني من موزمبيق؟ واللا باين عليك صومالي؟" وهذا كان التناقض بين الثقافة العامة الإعلامية وبين الأهداف المنشودة، وذلك

فضلاً عما سبق ذكره في الصحف عن لحم القروذ في ثلاثيات الهيلتون! أو سلسلة "كتاب كل يوم" من الاستعلامات يتضمن ملخصات مبسطة لكتب عالمية، حصدت منها تلخيصاً لرسالة جومو كنياتا عن جبال كيكويو وأنثروبولوجيتها (*Facing Mount Kenya*) فرحاً بها.

في هذه الأجواء كان عليّ التعاون مع الأستاذ محمد عبد العزيز إسحق في الركن الذي بقي يخصه من مشروع الرابطة الإفريقية، إزاء "الاستيلاء عليها" - ويأشرف من قبل "الحكومة" لصالح مكاتب حركات التحرير وإدارتها، فكان عليّ أن أعيش حياة "المثقف" و"المسؤول" في نفس الوقت. ولا أنكر أنه كان ثمة حساسية دائمة من قبل "مسؤولي الرئاسة" نحو رجل ليبرالي، مثقف وساخر مثل عبد العزيز إسحق. وكأني بات عليّ المشاركة في هذه الحساسية، وهو ما لم أقبله بالطبع، وأنا أذكر ذلك، لأن العمل الثقافي من قبل مجموعة الرابطة المثقفة كان يشغلني، ولكنه بقي محدوداً بحدود توزيع المجلة أو المناسبات الإفريقية الرسمية، ولم يتسع نطاقه إلا بعد خروجي من الدائرة الرسمية إلى المعاش أوائل السبعينيات، حيث سعيْتُ لتحسين مهمتي السابقة بحرية أكبر مع مجموعة المهتمين من المثقفات والمثقفين.

ولكن فترة الصراع لم تخلُ من إنجاز هام، حيث ظهر في ساحة الرابطة بشكل ما المستشار مصطفى راتب وإبراهيم صقر والدكتور عبد الملك عودة، والأهم من ذلك محاولة الاقتراب من معهد البحوث الإفريقية، بقبولي توصية الدكتور عودة لمعاونة الشباب من تلاميذه أو مثلهم، فاقرب

وعمل معي إبراهيم نصر الدين حتى حصل على الماجستير (عن ناميبيا) والدكتوراه (عن جنوب إفريقيا)، بمصادر من حركات التحرير وغيرها كما اقترب سيد فليفل وعراقي ومحمود أبو العينين وغيرهم. وحاولت أن أكون عوناً لهم إزاء صعوبات العمل الجامعي نفسه، وهو نفس العون العلمي الذي قدمته لحوريه مجاهد وعواطف عبد الرحمن ورضوى عاشور وسامي منصور ورضا خليفة وجهاد عودة ومحمد السيد سعيد وحسين عبد الرازق ونازلي معوض وغيرهم الكثير ممن التفوا وساندوا مهمة الجمعية الإفريقية أو ممن لا تسعفني بهم الذاكرة. وبدرجات مختلفة كان الاهتمام بأصحاب الرسائل الجامعية، وأبسطها حضور المناسبات الإفريقية والتعرف على وجوه الشخصيات القيادية الإفريقية التي يسمعون بها، أو بمجلات ونشرات معينة فضلاً عن الوثائق والمواد التي تقدمها مكاتب حركات التحرير مباشرة... وكما يرى القارئ من هذه الأسماء كيف مضى بعضهم بما حصل ليحتل مواقع متقدمة في مجال الثقافة الإفريقية أو الجامعية أو انتقل بعضهم إلى عوالم أخرى من التخصص.

ط. عالم الثقافة والتحرر الوطني

وقد كانت تحكمني طوال الوقت مختلف التناقضات المطروحة في المجتمع السياسي والمدني، والتي باتت واضحة بين الخمسينيات والستينيات أمام مثقف في العشرينيات من عمره، ولكنني لن أنسى أنني قرأت فرانز فانون في

ذلك الوقت عام 1962، بل ولخصته لمجلة الرابطة الإفريقية، وكنت أفخر بعرضه بل وتلخيصه في بعض المقاهي الثقافية مع أصدقاء مثل غالب هلسا وعبد الحميد حواس وإبراهيم منصور وغيرهم، وكان يحضرني دائماً أحاديث "سارتر" عن "الالتزام" والمسئولية، كما كنت أذكر مكسيم رودنسون عن قضايا فلسطين والرأسمالية، لتناوش نفسي تيارات الدولة الوطنية التنموية في حدود الناصرية والناكرومية وغيرها، بينما أتطلع إلى نموذج من الفكر الماركسي والناض بالتغير والثورة... خاصة وقد ظهر في أفقنا وأفق العالم الثالث كله "إرنستو جيفارا" صاحب مقولة: "معدتنا مع الروس وعقلنا مع الصين".

وبالفعل بينما زارنا جيفارا في مصر في منتصف الستينيات وزار كمبشيش، ودفع باسم ناصر نفسه إلى أقصى حدوده، فقد زار الكونغو وأبدى إحباطه من حركات التحرير فيها كما لم أرتح أنا لبعضهم في الزمالك! وفي الوقت نفسه زار "شو أن لاي" تنزانيا، وهناك أعلن مقولته: "لقد نضجت إفريقيا للثورة"، ورحنا نحلل في مكاتبنا دلالات ذلك، أمام قول سابق لرئيس الوزراء البريطاني هارولد ماكميلان وهو في روديسيا وقرب جنوب إفريقيا عام 1960: "إن إفريقيا نضجت للتغير"، وكيف سيؤدي فارق الكلمات إلى سلوكيات سياسية مستقبلية (أيامها عرفت الفرق بين مصطلح الأثروبولوجيا الكولونيالية وبين المصطلح الأيديولوجي!). وأذكر أن ذلك كان درساً في التحليل السياسي بمكتبنا الموقر، خاصة وقد أصبح معلماً لجيل جديد من الشباب ورد إليه من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، برز بينهم الآن

محسن عوض وممدوح سالم وطه خليل في عالم حقوق الإنسان وحسين عبد العزيز في الاقتصاد... إلخ، كما جاءت هدى عبد الناصر وحاتم صادق وغيرهم.

وحدث بالفعل أن صدقت نبوءات سياسيين كبار مثل "شو أن لاي" و"ماكميلان" يمنة ويسرة، فقد بدأت من ناحية موجة "توافق" مع النظم العنصرية بقيادة غربية أخذًا بمفهوم التغيير، ومن جهة أخرى بدأت موجة ماوية في دار السلام بقيادة جامعيين وطلاب دعمًا لحركات الكفاح المسلح كما صدر ميثاق أروشا الشبيه بميثاق العمل الوطني في مصر..! وفي مصر نفسها بدأ تفاعل "ميثاق العمل الوطني" القائل بالاشتراكية العلمية وحزب قوى الشعب العامل. لكن بلدًا ما لم يتصدلثورية مثلما رأيت من البيروقراطية المصرية والأوتوقراطية العسكرية في مصر.

وبينما كان العالم يقرأ عن النقد اللاذع لكل تلك الأوضاع، على يد ميلوفان دجيلاس صاحب كتاب "الطبقة الجديدة" (1957) التقدمي في يوغوسلافيا أو هربرت ماركيز في ألمانيا، كان الشارع الثقافي المصري غنيًا بالأفكار، وأنشطة المسرح والمجلات الثقافية، لكنني أشهد أني لم استطع أن أوفق في تحقيق الاندماج بين مجموعة ممثلي حركات التحرير الإفريقية، وجماعات المثقفين في مصر بشكل مثمر وحقيقي إلا من كانوا حول "الرابعة" كمتخصصين كما قلت.

قد يكون لذلك أسباب متعددة منها الانشغال الشديد لأعضاء المكاتب

بالسفر لتمثيل بلادهم، أو استقبال قياديين من بلادهم، ومنها ضعف اللغة الأجنبية عند مثقفينا ليتحاوروا بها لوقت طويل، أو ضعف التكوين الثقافي للمندوبين أنفسهم رغم نضاليتهم... ولذا كانت فرصة السفر عبر مؤتمرات التضامن الأفرو آسيوي "الممولة" سوفيتياً، أساساً هي الفرصة الوحيدة للاختلاط بين عدد من المثقفين من حواربي السباعي ومرسي والخراط، وبين عدد من القيادات الإفريقية ممن يعرضون أفكارهم ومعارضاتهم، وصراعاتهم. وكنت أحسد حركة التضامن بالفعل على هذا التميز الذي تنافس به الرابطة الإفريقية وحول حركات التحرير.

وهنا يمكنني سرد واقعة تؤكد على هذا التقسيم، فبينما كانت تغمرنا موجات الإعلام وكثير من القيادات بالرضا الكامل عن مكانتنا القيادية في إفريقيا في منتصف الستينيات، بعد عقد مؤتمرات كبرى للقمة العربية والإفريقية وعدم الانحياز ومجموعة الدول النامية (السبعة وسبعين)، وإذ بنا في الإدارات المعنية نتلقى مذكرة من الخارجية في نوفمبر 1965، عن العلاقات بين الجمهورية العربية المتحدة والدول الإفريقية اقتصادياً وثقافياً ودينياً، وعليها إشارة لتحديد التوزيع.

وكما توقعْتُ بالفعل فقد كانت المذكرة رسالة تقييمية أو نقدية لبعض ما يجري في سياستنا المصرية الإفريقية، وإن كانت لا تقترب من "السياسي" مكثفة بالاقتصادي والثقافي والفني! وسنختصر هنا بالطبع بعض ما لخصته عنها.

تنطلق المذكرة مما يرد إلى الوزارة من سفاراتنا، حول تبيان الكثير من المشاكل، التي أصبح بعضها مشاكل عامة تحتاج إلى علاج، أو تطوير يتلاءم مع الظروف التي نشأت من مراقبة هذه العلاقات في الفترة السابقة...

وعندما تبدأ بالجانب الاقتصادي، ترى المذكرة انخفاض الميزان التجاري مع دول القارة من 1961/ 1964 وكلها في حدود 16 مليوناً من الصادرات والواردات. وتقارن المذكرة ذلك مع الجانب الإسرائيلي لتجده 36 مليوناً، ثم تورد ملاحظة نقدية أشد صراحة قائلة: لقد تركز تنفيذ سياسة الدولة التجارية مع الدول الإفريقية في جهاز تنفيذي واحد، وهو شركة النصر للتصدير والاستيراد، كما أعطيت لها إمكانيات ضخمة من حيث قَصْر حق استيراد وتصدير المنتجات التجارية الدائمة عليها، وحتى حصولها على تقارير الفنيين الذين درسوا أسواق القارة، وأنه رغم كل هذه التسهيلات فإن العمليات التجارية مع إفريقيا ما زالت تحتاج إلى مزيد من العناية... لأن ثمة منافسات دولية على الأسواق تلعب فيها تكتلات اقتصادية وبرامج تنمية متنوعة.

وعلى الجانب الثقافي تلاحظ المذكرة، أن الجزء الأكبر يختص بتعليم الدين الإسلامي في الأزهر الشريف، وهذا لا يلاقي الترحيب الكافي به من الدول الإفريقية، التي تريد مِنَحًا تقدم لإعداد الخبراء والفنيين مما تحتاجه عملية التنمية. ثم إنه في التعليم العام نجد أن التوقف على اللغة العربية، لا يستجيب للبيئة الإفريقية ذات اللغات الأجنبية، وهذا لا يجعل

خريج مصر يحتل المكانة المناسبة في بلاده، بل وتسجل المذكرة إحساس الطلبة الإفريقيين بالغربة في مصر، ويبقون غرباء بعد عودتهم. وتوصي المذكرة بإعداد خبراء أكفاء للاستجابة لمشكلات اللغة، ومعايشة الشعوب بلغاتها الدولية، ومشكلة عدم الترحيب بقبول الخدمة في دول القارة، بسبب الفارق في الدخل مع الدول العربية. وتشكو المذكرة من عدم التنسيق بين الهيئات المختلفة التي تخدم في المجال الإفريقي.

وعندما تكشف المذكرة عن تنافس وزارة الخارجية نفسها مع مراكز القوى الأخرى تقترح مكتباً مركزياً في مجلس الوزراء يُدار من الخارجية!

ومن الواضح هنا أن ثمة انتباهاً لكثير من المشاكل فعلاً، وقد أوضحت في أكثر من موقع أن البيروقراطية المصرية "عميقة" بشكل لا يسمح بالتقدم الحقيقي، طالما أن التوجيه السياسي لا يتوفر بشكل كافٍ بين صفوفها مع تركيز القيادة أحياناً كثيرة على الحضور السياسي وحده.

وكان لبعض ممثلي حركات التحرير - رغم ذلك - صلات نشطة ببعض فئات المجتمع المصري، وخاصة من حزب المؤتمر الوطني الإفريقي (بليسو وماكيواني)، باعتبارهم ماركسيين اقتربوا في يسر من جماعة مجلة "الطليلة" بالأهرام، كما اختلط ممثلو حزب الوحدة (PAC) من جنوب إفريقيا أيضاً ببعض الراديكاليين بل والاسلاميين، وبالمثل كان "محمد خان" من الفريليمو (موزمبيق) مع الدوائر الإسلامية المحافظة، حتى أنه تمكن مع جماعات من جنوب إفريقيا، من الحصول على "تأشيرة العمرة" من

السعودية لمسلمين من جنوب إفريقيا، وبجوازات سفر حكومية جنوب إفريقية، مما شدني لمشكلة المسلمين مع النظم الحاكمة والاستعمارية من جهة، بل والاتهام السائد - إشاعة أو صدقاً - عن صلة حزب PAC بالسفارات الغربية عند تأسيسه (1960)، لا خرق حزب المؤتمر الوطني الإفريقي، من جهة أخرى. ولذا كان عليّ أن أعاني في ترتيب الاحتفال بذكر شارب فيل مثلاً (21 مارس 1961) التي يدعي كل من الحزبين أنها له، حين نظموا مقاطعة جماهير العاملين الأفارقة بطاقات مرور السلطة Pass Card، وتظاهروا ضدها ومزقوها أمام السلطات فقتلت الشرطة منهم حوالي السبعين مواطناً.

هذا نموذج من معاناتي الفكرية المتعددة الجوانب في الرابطة الإفريقية، لأن مثلها كان في الشارع المصري نفسه بين اليسار "التقليدي" واليسار الراديكالي. وكان ذلك ينعكس عليّ، لكن صلتي بيساريين عرب مثل غالب هلسا الكاتب الأردني المقيم في مصر وعبد الله مسعود الكاتب الكويتي وسخرياتهم من جهة وبعبد المحسن طه بدر وعبد الحميد حواس وعدد من المصريين وآخرين من جهة أخرى، بل وبمحمد عودة ومحمد أنيس من جهة ثالثة، جعلت اليسار ذا جهات أربع وليس الواجهتين التقليديتين فحسب، الليبرالية والمأوية!

و. منظمة الوحدة الإفريقية

كان توقيع "ميثاق كازابلانكا" (الدار البيضاء)، فاتحة ارتباط وثيق بالمجموعة الإفريقية، التي سميت "مجموعة الدول المتحررة"، وقد كتب عنها الكثير "كمنظمة إقليمية" وخاصة أن الدكتور بطرس غالي حاول هندستها بالفعل، كما سرد عنها في كتابه عن منظمة الوحدة الإفريقية، كأنساق أولية تضم مجموعة كازابلانكا من جهة ومجموعة منروfia أو برازافيل ومجموعة دول الفرنكفون (الأوكام)، بعد ضم مدغشقر لتؤسس جميعاً منظمة الوحدة الإفريقية بعد ذلك. والواقع أنه وصف هندستها بالفعل، لكن الأمر لم يكن كذلك. فقد بدأ الأمر باجتماع الدول الست التي التقت بالدار البيضاء (كازابلانكا) يناير 1961 لمعالجة إنقاذ لومومبا بالتدخل السريع، واستمر الصراع بين اتجاه ثوري لمجموعة كازابلانكا واتجاه محافظ مؤيد للغرب وخاصة مجموعة الفرنكفون (ساحل العاج) إلى أن تم التراضي والتنازلات أحياناً بإقامة منظمة الوحدة الإفريقية 1963. وفيما بين التاريخين سارع زعماء الدول الست (دخلت ليبيا لبعض الوقت) - حتى قبل استقلال الجزائر الفعلي - بتوقيع اتفاقيات، في شؤون عدة، من الجمركية إلى شؤون البريد، لإحساسهم بأنهم يتصدون لعملية تحد خطيرة لتعويض "موقعة الكونغو"، وبدا الفرق بينهم وبين من دفعتهم فرنسا إلى الأمم المتحدة فيما سمي بالاستقلال الصوري كبيراً، بل إن معظم الأدبيات الإفريقية تسمي هذا النوع من دول الفرنكفون الصورية "دول الاستعمار الجديد" (Neo-colonial states)... وكانت طبيعتهم تتجسد في أكثر من موقف،

مثل "اعتبار الجزائر فرنسية" وليست مستقلة بقيادة حركة تحرر وطنية هي "جبهة تحرير الجزائر"، أو عدم الهجوم على مشروعات فرنسا للتجارب النووية في الصحراء الكبرى، أو الموقف من قضية ناميبيا ورفع وصاية جنوب إفريقيا عنها، أو سرعة البت في استقلال المستعمرات البرتغالية، حيث كانت الأخيرة تحاول تقليد موقف فرنسا باعتبار هذه المستعمرات "أراضي برتغالية"...

هذا فضلاً عن تعويق القرارات الخاصة بفلسطين، أو إعاقة عمل "اللجنة الرابعة" في الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاصة بالمستعمرات عمومًا في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية... ولم يكن ذلك من جانب قوى الغرب وحدها، ولكن بلدًا إفريقيًا عربيًا مثل المغرب وضعنا في أزمة الاعتراف باستقلال موريتانيا الذي شاء أن يعتبره "استعمارًا جديدًا، بدوره!

وثمة موقف طريف ومأساوي أيضًا في موضوع المغرب، نحكيه قبل العودة لقضية التحرر الوطني. فقد صمم الملك الأسبق محمد الخامس أثناء اجتماعات مجموعة الدار البيضاء من أجل الكونغو أول يناير 1961، على ذكر التنديد بإعلان استقلال موريتانيا من قبل في نوفمبر 1960، باعتبارها داخل دائرة الاستعمار الجديد، بمؤامرة فرنسية، ولم يشأ أي من الزعماء إحداث أي أزمة جديدة بجانب أزمة الكونغو، وما تحتاجه من ترتيبات عسكرية كان لا بد أن يوافق عليها الجميع. وإذ بعبد الناصر يجد نفسه في مأزق - حسب رواية محمد فايق - لأن ثمة موقفًا إفريقيًا عامًا للتسليم بأنها دولة مستقلة منذ نوفمبر 1960، أي منذ بضعة شهور، بينما الموقف

هنا يستدعي التوافق... والطرافة هنا أن اجتماع مجلس الجامعة العربية في شتورة في لبنان في أغسطس، والذي عقد حول الأزمة اللبنانية، إلا أنه قد تعرض لموضوع موريتانيا، وكانت تعليمات عبد الناصر أننا سنوافق على إعلان استقلالها، وليس ضمها للمغرب، لكن التعليمات لم تصل بالسرعة المناسبة لوفدنا وقتها في شتورة لأسباب تقنية، فصوّت "د. محمود فوزي" مع بقية الدول العربية على عدم الاستقلال (ولتصور صوت البعث الجمهوري حول وحدة أراضي البلاد العربية!).

وقد حدث نفس الموقف معي في مؤتمر التضامن الإفريقي الآسيوي، إذ كنت أصدّ مع "حق تقرير المصير للصحراء" اتساقاً مع مبادئ التحرر الوطني! وإذ بأعضاء الوفد المغربي يتهمونني بخيانة العروبة ومبادئ عبد الناصر، بينما قصدت الابتعاد عن الانفصال بهذه الصيغة: حق تقرير المصير.. إلخ، دون فائدة. فبدونا أمام الأفارقة كأننا مع ضم موريتانيا والصحراء العربية للمغرب بما في ذلك من الحرص أولاً على عروبتنا. واكتمل الموقف في الدار البيضاء (يناير 1961) بقرار: "موريتانيا دولة استعمار جديد!" لكن ها هي المغرب تتراجع بعد عدة سنوات (1978) عن مطلقاتها، وتعترف بموريتانيا بل وراحت تقسم الصحراء العربية مع موريتانيا نفسها في موقف مثير للجدل، حتى تم فك هذا الاشتباك أيضاً بانسحاب موريتانيا من الصحراء أواخر السبعينيات لتبقى المغرب مع الانقسام العربي والإفريقي والدولي حول الصحراء سلباً وإيجاباً بما فيها حالة مصر التي التزمت الصمت عن الموضوع حتى الآن، وحتى شاركت المغرب الصحراء نفسها في عضوية الاتحاد الإفريقي في يناير عام 2017!

قضينا عام 1961 في انشغالات مُرهقة بالمتابعة، ما بين نتائج أعمال لجنة تصفية الاستعمار بالأمم المتحدة، وبين التسابق في الدول الجديدة بين النفوذ الفرنسي الغربي عموماً، والإسرائيلي خصوصاً، وبين رغبتنا في الوجود وسط هذا التزاحم الذي أسماه الرئيس التنزاني جوليوس نيريري عام 1961، "التكالب الثاني على إفريقيا" ('Second Scramble for Africa') (وكان حينها رئيس وزراء تنجانيقا). وكان معنى هذا بالنسبة لي إعداد تقرير شامل بين أسبوع وآخر، عند إعلان هذه الدولة أو تلك أو عند احتفالات هذه الدول بذكرى إعلان الاستقلال، مما شكل في تاريخي موسوعة بحوث سياسية أعتز بإنجازها، ولكنها لا تبدو موجودة الآن لأسباب تتعلق بالتعامل مع هذا الأرشفة منذ مجيء السادات كما سيرد بعد.

ي. العلاقة مع العسكريين

مع تزايد مسؤوليتي في الموقع الرسمي وضرورة كتابة الدراسات والتقارير من جهة، والرابطة الإفريقية وتنسيق العلاقة مع مكاتب حركات التحرير من جهة أخرى، بدأت أبلور حياتي "كمسؤول إفريقي" بحق في هذا السن، وأكبر. وفي ظروف الدولة الناصرية وطبيعتها التقدمية في النهاية مهما كان الخلاف النسبي حول ذلك، يصبح الشخص مثلي مهما كان كبيراً أو صغيراً، ذا شأن يديره حسب تربيته، بعضهم تضيعه مفاسد السلطة أو التسلط، والبعض يحافظ على توازنه، ولم تكن صفة "العسكرية" هي الحاكمة إلى حد كبير، وقد رأيت عسكريين أكفاء بدرجة عالية مثل أمين هويدي أو

محمد فايق، كما رأيت غيرهم مجرد آلات تنظيمية وهم كثر...

كان العسكريون كأنهم جزء من الطبقة البيروقراطية، يتم تقييمهم في إطار التشكيلات الاجتماعية الوطنية، ولم يصبحوا على أية حال جزءاً من الطبقة الاقتصادية، أو مؤسسة اقتصادية ذات مصالح مباشرة بالطبع، إلا عندما بدأ التحول السادق معلنًا سياسة الانفتاح والمساومات الدولية التي أوصت بخلق "المؤسسة الاقتصادية العسكرية"، لجعلهم أصحاب مصالح مثل طبقة رجال الأعمال، أو قل الكمبرادورية الجديدة، وسأعود لاحقاً لهذا التحليل وأثره فترة حرب عام 1967.

قلتُ إنني بصدد تصوير "ترتيبات البيت الإفريقي" وفق الأجواء المحيطة بنا من المؤسسات والإدارات، ومراكز القوة، وقد ذكرتُ في موقع آخر كيف انتظم "أبناء يوليو" في هذه المراكز، سواء داخل بيت الرئاسة نفسه فيما تَكُون من "مكاتب متخصصة وذات نفوذ، مثل الشؤون الإفريقية نفسها، أو داخل تركيبة الدولة نفسها، بما أُتيح لها من سلطات، لا مجرد تخصصات. كان هناك عالم عبد الحكيم عامر والجيش طبعاً الذي لم يعجبه يوماً حجم سلطاته العسكرية فراح ينظم المرور، ويراجع مواقف الإقطاعيين ليتوزع ضباط محترمون عن طريق الشرطة العسكرية في ميادين العاصمة، وفي القرى والنجوع وفق حملة اجتماعية أصلاً لوقف نفوذ "الإقطاعيين" بسبب سلوك بعضهم، بينما كانت الإحصاءات تقول إن ملاك 20 - 25 فدان أصبحوا هم القطاع الأكبر بعد عمليات الإصلاح الزراعي وشراء الطبقة الجديدة، للأراضي مع تصاعد ثرواتها... لكن منتصف الستينيات

وبعده بقليل كان مجالاً لمراجعات كثيرة، أذكر منها اقتراي من حملة كانت تطالب بمراجعة "الميثاق الوطني"، حسب وعد عبد الناصر، خلال ثماني سنوات (بعد 1962)، وكان محمد أنيس وغيره من كُتّاب الحملة في مجلة "الكاتب" التقديمية.

وفي مراكز القوة الأخرى، اصطف ثروت عكاشه وعبد القادر حاتم في الثقافة كما اصطف زكريا محي الدين لشؤون الأمن وشؤون السودان، وحاول علي صبري وكمال رفعت أن يوهما بهيكله المواليين في الاتحاد الاشتراكي والجهاز الطليعي، وقابل ذلك مركز محمد حسنين هيكل وترشيحه للشخصيات التكنوقراطية في قيادة الدولة مثل عزيز صدقي ومصطفى خليل، وصدقي سليمان. بل وكان هناك حامد محمود أيضاً للشؤون الداخلية والمحافظات، وكان هناك يوسف السباعي لقطاع الأدب والشؤون الأفروآسيوية والعلاقة الشعبية ومع السوفييت، وبدأ ظهور مراكز أصغر على الخريطة مثل صلاح هدايت لمجال العلوم، وتوفيق عويضة لمجال المجلس الإسلامي، والاستفادة بأسطوانة القرآن المرتل بصوت الشيخ الحصري، الذي لف بها العالم الإسلامي وأقام مجلسه الإسلامي بهذا العمل. ولن أنسى القطاع الاقتصادي الذي عرف نفوذ القيسوني، وعثمان أحمد عثمان ومحمد غانم وغيرهم...

وأنا هنا أعني الإشارة لما بدا في لحظة معركتي حول التحليل السوسيولوجي للمجتمع وليس فقط التحليل الجدلي، أو الطبقي، الديالكتيكي كما شاء البعض من مسميات لقد كان التنوع في

الشخصيات والمجالات ردًا على فكرة مجتمع يحكمه العسكريون وفق دراسة أنور عبد الملك الذى كان يراهم أيضًا المؤسسة الوطنية المصرية، أي إن السوسيولوجيا السياسية هنا أقرب كأداة من مجرد التحليل الطبقي لمجتمع العسكريين. وفي تقديري أن ذلك كان مجالًا للصراع، وسأعود إليه، في تعليقي على الحياة الثقافية ومفهوم الديمقراطية في المجتمعات ولكني أقول هنا إن هذا التنوع كان يفرض على شخص أن ينسق أمورًا كثيرة في قطاع يهم رئيس الدولة ومستشاره مباشرة، ومن ثمَّ يعتبر ممثلًا لأعلى السلطات على صغر شأنه في السلطة، إذ كان عليّ - مثلًا - الاتصال بقيادة الجيش لتيسير إلحاق الضباط الصوماليين بالكليات الحربية، أو بمعسكرات التدريب، كما كان عليّ مخاطبة مشيخة الأزهر من أجل مقابلة "إمام كبير" من نيجيريا أو السنغال، أو حضوري اللجنة العليا للوافدين مع عدد من وكلاء الوزراء ونوابهم، أو الترتيب مع بعض السفراء الأجانب لسفر ممثلي حركات التحرير ببطاقات سفر هزيلة منحتها لهم هذه الدولة الصديقة أو تلك، كما كان عليّ حل مشاكل زواج بعض "الشوار" من مصرية أشعر أن وراءه مجرد الطمع في مال أو منصب متوقع "للثائر"، بل وحضرت التحقيق مع متهم بالتجسس لصالح إسرائيل، كان مثلًا لحركة تحرير تحظى باحترام ملحوظ، وهكذا...

أكاد أقول إن هذه الهيئات جميعًا كانت قاعدة العمل في البيت الإفريقي منذ التحقت به أوائل 1960، ولم يتبلور كحقيقة أساسية وفاعلة في مصر إلا مع قيام مجموعة الدار البيضاء وتأسيس منظمة الوحدة الإفريقية.

الفصل الخامس

من تجاربي في القارة

يبدو أن اجتهادي في الأبحاث التي أجريتها في الشؤون الإفريقية عن استقلال الدول الإفريقية بدا جديرًا بالمكافأة، وإذ بي ضمن قرار جمهوري بسفر وفد للتهنئة بإعلان استقلال تنجانيقا عن بريطانيا، التي كانت ورثتها بدورها من ألمانيا. وكان الوفد يضم وزير التعليم العالي د. عبدالعزيز السيد، والسيد محمد فايق، وشخصي الضعيف. كانت مسألة كبيرة بحق في بداية عملي، لم تخل من قيمة ودلالات، كتبتُ عنها مرة على موقعي النص التالي:

أ. في تنجانيقا

وقائع مشاركتي في احتفالات استقلال تنجانيقا 1961: طرائف ودلالات

وصلت الدعوة إلى الرئاسة طلباً لحضور وفد مصري لهذه المناسبة...

قال المسئولون الإنجليز، موجهو الدعوة - كمستعمرين للإقليم - يجب أن يلبس كل أعضاء الوفد المشارك "الفراك" "Frac"!! لأن ممثل الملكة سيكون نجم احتفال تسليم علم الاستقلال في Uhuru Celebration احتفالات "الحرية" للمستعمرة في 9 ديسمبر 1961. ولم يعرف السيد محمد فائق عضو الوفد ولم أعرف بدوري مدى معرفة د. عبد العزيز السيد وزير التعليم العالي ورئيس الوفد عندئذ - ما هو شكل "الفراك" هذا! وإذ به ذاك "البالطو أبو ديل" الذي يلبسه عظماء المناسبات...! وعلمت بعد ساعات أن "الرئاسة" قالت إننا في ثورة يوليو لا نلبس إلا البدل التقليدية، وسيبكم من أوهام الإنجليز هذه، فتجاهلنا الأمر...!

كنت طازج التعيين في الشؤون الإفريقية منذ ديسمبر 1960، وأبدو من "الشطار"، مما رشحني أن أشارك في هذا التمثيل عالي المستوى ولم أتجاوز الخامسة والعشرين، ولم يكن عبد العزيز السيد كأب ريفي تقليدي يناديني إلا بـ "واديا حلمي" بينما يحتاج لأدق الإجابات عن

تلك المستعمرة والإنجليز الأوغاد! وكان كبرياؤه يأتي من علاقته الخاصة أيضًا بعبد الناصر، التي يعرفها الكثيرون خلال الإعداد ليوليو 1952. كنت أشعر بذلك من تعامل محمد فائق معه، وعندما نزلنا من الطائرة، اكتشفنا أن فيها محمد ياسين وكيل الخارجية السودانية، وإذ بوزيرنا - بخبرته في الخرطوم قبلاً - يقول له: "يا واد يا محمد، انت بترتب تدخل السودان في الكومنولث؟ فبهت الذي خدم تلك الفكرة الخبيثة لفترة ليقول: معاليك.. لا تفهمها هكذا..." وكانت الإشارات داخل الكلام عن حزب الأمة الذي ينتمي إليه ياسين! لكنني وجدت عبد العزيز السيد، ينتقل معه بسرعة..." إزاي ولادك يا محمد... إبعثهم لي يابني ندخلهم الجامعة عندنا!".

مع نزولنا من الطائرة في دار السلام.. وجدنا خوجة إنجليزي، مفتول العضلات، عريض المنكبين يقترب، بما فهمنا أنه مدير البروتوكول المستقبل لنا يلبس الشورت في حر ديسمبر بدار السلام، مع ما يشبه "الشبشب". وإذ بعبد العزيز السيد يتنفض محتجًا مقسمًا - ونحن على سلم الطائرة - أنه "لن يسلم على ابن... ده" الذي أرسلوه بالشورت لمقابلة ممثل جمال عبد الناصر! لكن محمد فائق بلباقته انتبه إلى ضرورة تدارك الموقف... فذاك يوم "أوهورو" (Uhuru Day) أو يوم الحرية، ولندعه يَمُرّ. واستقرينا في فندق "بالم بيتش" المعروف سياحيًا، ولكن ليس دبلوماسيًا. أدرك عبد العزيز السيد أن هؤلاء الإنجليز "يعبرون

عن مخاوفهم وأحقادهم من عبد الناصر في أصغر المظاهر وأكبرها. وجدته ينه محمد فائق أن يدرس شكل حضورنا في مقر الاحتفالات بالإستاد، وسياراتنا وفي حفل الاستقبال، وموقعنا على المنصات... إلخ، متبهاً للمعنى السابق تجاه الإنجليز، واقترب "فايق" بمهارة من "التنجانقيين" ليرتب الأمر بالشكل المعقول.

كانت سياسة بريطانيا في التوافق مع "جوليوس نيريري" - رئيس وزراء تنجانيقا حتى 1961 ثم رئيس تنزانيا المستقلة بعد 1963 - ضد هوجة "التحرير" والتقدميين - حسب تعبيرهم - في الجنوب الإفريقي، أو وسط إفريقيا والبحيرات، مما لم يجعل "التنجانقيين" ضمن "مجموعة حركات التحرير" في القاهرة قبل الاستقلال، فكانت معارفنا قليلة بين كوادهم (إلا شخصية أو اثنين من المعارضين لا أذكرهم الآن). لكن سرعان ما قام بالالتفاف حولنا زعماء من أوغندا وكينيا وروديسيا وجنوب إفريقيا جامعين آخرين في ألفة كبيرة، ومن نعرف منهم: جون كالي، وجوشوا نكومو، وأوليفر تامبو، وموخيلي. وقد أدهش ذلك قيادات "حزب تانو" (الحاكم في تنجانيقا ثم تنزانيا). ولم يكن نيريري سعيداً بعمق علاقات مصر الإفريقية هذه، خاصة وقد تطلع إلى مثلها في بلده كثيرون، على رأسهم شخصية مثل أوسكار كمبونا القيادي بالحزب الذي أطيح به لاحقاً. وأظن أن ذلك جعل "التنزانين" ينشطون عند قيام "منظمة الوحدة الإفريقية" وبعد اتحادهم مع زنجبار

ليجعلوا من دار السلام مقراً لحركات التحرير في الجنوب، لمنافسة أكرام القاهرة والجزائر على السواء... لكن ذلك في النهاية كما فكرت يوماً جعل النيل محور التحرير من منبعه إلى مصبه..

بعد يومين أو ثلاثة من الاحتفالات جاء موعد رحيل الوفد، وإذ بي أتجراً مع السيد الوزير عبد العزيز السيد ومحمد فائق لأقترح استمرارى وحدي بضعة أيام، أضيف فيها بعض المعارف لحصيلتي، وقد بدت "شطارتي" أمامهما طوال الإقامة! وفوجئت بسؤال محمد فائق: معك إسترليني؟ كان بدل السفر 6 إسترليني لليوم، وجمعتُ وطرحْتُ حتى أجبته بإمكان تديرها! واستمررت حوالي أسبوع آخر. كانت المشكلة أني أحمل جواز سفر "مَهْمَة" ولا يبدو فيه عدد أيام الإقامة. لم أشعر بذلك إلا وأنا في المطار للخروج... وبدأ ضابط الجوازات "الإنجليزي" الذي ينقل الإدارة للتنجانيقي "راغباً في الرزالة"، لوجودى بدون إقامة. ولكن حل المواطن المسئول المشكلة بمودة واضحة.

أتذكر أني رصدت حوالي أربعين مقابلة في دار السلام ومحيطها خلال الأسبوع، مع نقابيين وحزبيين ومثقفين، وآسيويين وعرب وإسماعيليين ممن يؤيدون "المجتمع متعدد الأعناس" (multiracial) الذى يبشر به نيريري لضمان السلم الاجتماعي، وتنوع الاتجاهات بين من يحللون طموح "أوسكار كمبونا"! أو من يريد جذب "زنجباريين"،

ومن يكرههم، ومن يقبل بدور لتجانيقا في تحرير الجنوب مثل دور جمال عبد الناصر بين العرب والقارة، ومن يكتفي بإقامة اتحاد شرق إفريقيا بعيداً عن مشاكل "الوحدة" النكرومية أو نضالية لومومبا التي أودت بحياته، وكان أول تقرير ميداني لي ما زلت أعتر بكتابته... وإن صعب الآن أن يعثر عليه أحد!

ما زلت أتذكر شارع الاستقلال، وميدان "أسكري سكوير" وفي وسطه ذاك العسكري بطربوشه التركي المنتشر بين الشرطة والعسكر في أنحاء إفريقيا والشورت الإنجليزي!

سألت يوماً البروفيسور عيسى شيفجي أحد شخصيات جامعة دار السلام، ومجلس "كوديسريا"، وزميلي من قبل في جمعية العلوم السياسية الإفريقية - بعد أن حكيت بعض وقائع يوم الاستقلال هذا- أين كنت يوم عيد أوهورو هذا؟ فضحك وقال: كنت في المرحلة الابتدائية! فكدت أستبعده من الجلسة!

حصاد الرحلة

عدنا من تنجانيقا محملين بالأفكار والعلاقات والمعلومات، وشعرت في الشارع التنجانيقي بمكانة معلمي جوليوس نيريري، باعتبار أنه كان معلماً بالفعل. كما شعرت من أحاديثهم بالسواحيلية أننا نبالغ فيما سمي أثر

اللغة العربية على السواحيلية إلا في كلمات شهيرة مثل جمهور وعسكري، و"خباري" (ما أخبارك) أستتو سانيا (أحسننت...) وبعدها عرفت أنها من عائلة لغات البانتو وليست سامية ومن ثم لا داعي للسفسطة العربية السائدة عن أثر العربية في لغات العالم!

كذلك عرفت معنى فلسفة "نيريري" السابقة على الاستقلال، وهي في التحليل الاجتماعي أكثر منها في الفلسفة، وذلك عن المجتمع متعدد الأجناس Multiracial Society، إشارة إلى قبوله بحجم الآسيويين الكبير متعدد الأصول إلى جانب الأفارقة، وقليلًا ما يعني ذلك إضافة الجماعات العربية، إلا مع الميل السائد لاعتبار معظم المسلمين في تنجانيقا من أصل عربي كالعادة في أنحاء إفريقيا حين يكون المسلمون أقلية. ورغم نسبة المسلمين العالية في المجتمع بما يكاد يصل إلى 50% فإن الإشارة محدودة إلى ذلك رغم استمرار فلسفة مجتمع متعدد الأجناس.

لكن الأهم من ذلك كان إحساسهم بأنهم على بحيرة فيكتوريا، وأن لذلك صلة بنا، لا يتناولونها في ذاتها، قدر الإشارة إلى أطماع مصر العربية في النفوذ أو النفاذ بالتأثير العربي على المسلمين والعرب. كما كان ثمة خوف من علاقة العرب بالناصرية في زنجبار - الجزيرة الصغيرة والمؤثرة بأكبر من حجمها. ولم يكن هناك بعد تأثير مختلف في تنزانيا خارج الصلة ببريطانيا والنظام الإنجليزي المتعاضم، رغم أنهم لم يأخذوا منه تمثلاً حقيقياً للديمقراطية، فلم تتح السلطة الجديدة حرية التنظيم إلا لحزب واحد هو

الاتحاد الوطني الإفريقي "تانو" TANU، مع وجود آخر هزيل باسم "المؤتمر"، كما أن التعليم يحتاج لميزانية لا تتوفر لبلد فقير مثل تنزانيا.

وبتأثير من الآسيويين وأكثرهم من الهنود، فإن "الغاندية" هنا كانت قوية التأثير، ومن ثمّ فلا تتيح مجالاً للغة "الثورية" الشائعة هنا وهناك، كما أن قناعة نيريري نفسه هي أن شعبية "غاندي" تؤجل التفكير "الثوري"، لكنه يفاجأ بظهور جيل الجامعة الجديد الذي ينتقل من الغاندية إلى "الماوية" إعجاباً بما وتسي تونج، وسخطاً على السوفيت، ولم أعرف لذلك سبباً مباشراً إلا تطور "نيريري" نفسه إلى فكرة "الأوجاماعا" (Ujamaa) أي الجماعة الإفريقية من وحدة القرية إلى تعاونية المدينة، بما انتقل به الشباب من تأثير الهند إلى نفوذ الصين!

وأظن أن هذه التركيبة هي التي جعلت حزب "تانو" بعيداً عن وصف نفسه كحركة تحرير أو حزب ثوري، يحضر مؤتمرات التضامن الأفرو آسيوي أو يطالب بتمثيله مع حركات التحرير في القاهرة، كما لم يرحب بثقل كتلة "الدار البيضاء" أو مجموعة الدول المتحررة، وانضم إلى زاعمي "التوفيق" مثل إثيوبيا، لتبرير الابتعاد. فهمت أيضاً من زخم "استيعاب دار السلام" لقيادات كينيا وأوغندا وبوروندي... الشباب والكبار، كيف يصمم "نيريري" على فكرة بناء "اتحاد شرق إفريقيا" أولاً حتى قبل الاستقلال، وأنه يود أن يعلن ذلك مع كينيا وأوغندا من الآن، ولو أجّل استقلال تنجانيقا كما يشاع، وكان ذلك ردّاً - غير مباشر بعد ذلك - على دعوة نكروما لإعلان

"الولايات الإفريقية المتحدة"، وأن استقلال أي بلد إفريقي لا يكتمل قبل استقلال كل إفريقيات واتحادها.

كنا في القاهرة نعرف بمطامح نيريري ولكننا لا نستطيع أو نرغب في مهاجمته، لأن مصر نفسها لم تكن مع الطرح "الثوري" للوحدة الإفريقية على طريقة نكروما، ولا مع تعويقها على طريقة نيريري، ولذا سرعان ما انضمت لمعسكر توفريقي ضم سيكوتوري وإمبراطور إثيوبيا "هيلا سلاسي" لضم جماعة الدار البيضاء "كازابلانكا" إلى مشروع منظمة الوحدة الإفريقية.

وبروح مصر هذه متعددة الأبعاد اقتربنا من أبناء شرق إفريقيا والمطلين منهم خاصة على بحيرة فيكتوريا. توثقت علاقتنا أثناء الاحتفالات في دار السلام وبعدها، بأوجنجا أودنجا نائب جومو كنياتا في رئاسة حزب كانو KANU، وكذا زعماء المؤتمر الوطني الأوغندي UNC وقيادات "الاتحاد الوطني لرواند - بوروندي UBRUNA"، كما كانوا في تكوين شبه اتحادي، ولأننا كنا على صلة وثيقة بالإيريين في بدايات تشكيلهم الجبهوي، وإطلاق زعيمهم المحلي حامد عواتي لما سمي بالطلقة الأولى أول الستينيات، فقد بدا لي واضحًا أننا بتنا نواجه بشكل مناسب مطامح وقلق إسرائيل بالفعل من مصر إزاء رغبتها في محاصرة مصر من حوض النيل، كما تحاول في المشرق مع الأردن وبالضغط على سورية ولبنان.

لا أنكر أن مصر كانت تتبع سياسة براجماتية واضحة، ولكن ليس بقصد البعد الانتهازي للبراجماتية، كما كان يحلو للبعض إطلاق الملاحظة

على سياستنا، حين كنا نقرب من تيارات متعددة الوجوه في القارة. فقد كان لنا مواقف إيجابية صلبة، حتى وصلنا إلى حد الحرب الواضحة لننقذ لومومبا في الكونغو، وظللنا مع جيزنجا وموليلي حين التجئوا للنضال من شرق الكونغو، ووقفنا مع الجزائر في أزمة صراعها حول منطقة تندوف على الحدود، حين شعرنا أن المغرب تضغط على استقلالية الجزائر، وساندنا أودنجا وجناح الحركة العمالية الذي يؤيده في كينيا، ضد توم مبيوا المنتمي "للاتحاد الدولي الحر" للعمال ببروكسل، بل واتخاذة كافة المواقف المؤيدة للغرب تجاه كينيا، بينما زعيمها كنياتا في السجن. وقد رأيت بنفسى بعد ذلك كيف كانت مصر تدفع مكافأة المحامي الذي كان يدافع عن كنياتا (إيصال بعشرة آلاف إسترليني) حملها زميله مورومبي إلى لندن، حتى خرج في مساومة لتأكيد اعتداله بتصريحاته قبل استقلال كينيا، رغم أن أي مصادر مصرية أو غربية لا تُردد ذلك.

في دار السلام أيضًا اقتربنا بشكل مناسب من قيادات الجنوب الإفريقي ومعظم قيادات التحرر الموجودة ذلك الوقت. كان د. عبدالعزيز السيد وزير التعليم العالي ورئيس الوفد يدهش لتحركات محمد فايق أو لحركتي المتسارعة بين أعضاء الوفود الوطنية، والذين نقدمهم له بالضرورة، اعترافًا بقيمتهم، وتقديرًا لروحه الوطنية المستقبلية لهم بالترحاب، بل وكثيرًا ما تعب من ذلك صارخًا: "إيه شغل الشياطين ده يا محمد... إنتوا مخبرات والا إيه؟". وكنا سعداء فعلاً بما حصلنا...

تعرفنا جيداً على قيادات صار بعضها أصدقاء لي شخصياً مثل الراحل "جوشوا نكومو" من روديسيا الجنوبية (زيمبابوي عند استقلالها) ونائب رئيس الجمهورية لها، ورويين كامنجا من روديسيا الشمالية (زامبيا بعد الاستقلال) وهو أيضاً أول نائب رئيس جمهورية فيها، أو دوس سانتوس من قيادات الفريليمو موزمبيق، إلى جانب من برزوا بحجم بلادهم مثل أوليفر تامبو نائب رئيس حزب المؤتمر الوطني الإفريقي ANC بجنوب إفريقيا، أو موخيخلي (رئيس وزراء باسوتو بعد ذلك)... إلخ. وقد دعا السيد فايق معظمهم إلى القاهرة ليفتح بعضهم مكاتب حركة التحرير التي يقودها أو يدعم ممثلها الموجود بالفعل.

شعرنا كيف أقلق ذلك قيادات تنجانيقا في برودة ترحيب ملحوظة. واكتشفت بعد ذلك أن مصدر القلق لم يكن مجرد الصلة بحركات تحرير تحيط ببحيرة فيكتوريا من جهة، بل ونفاذ مصر إلى قيادات أقاليم الجنوب الإفريقي (من موزمبيق حتى جنوب إفريقيا)، بما يعنى ذلك من احتمال تسلل "العنف الثوري" إلى جوار تنجانيقا مباشرة، وهي الغاندية المسالمة، ووصول عبد الناصر إلى أنحاء شرقي وجنوبي إفريقيا بهذا الشكل. وقد حاولت خلال بقائي في دار السلام وحدي أن أتوجه بالقارب الذي يغدو ويروح إلى زنجبار في حدود الساعة. بل وكلمت السيد علي محسن زعيم الحزب الوطني في زنجبار الذي عرفته أثناء إشرافي على بيت شرق إفريقيا، ورحب الرجل بي ووصف لي الطريق. وإذ بمقاومة "الإداريين" التنجانيقيين شديدة للفكرة، من عقبة جواز السفر حتى عقبة الأمن...

ونصحتني الأصدقاء، تنجانيقيين وغرباء، بل وعبد الرحمن بابو نفسه، وهو الثوري الزنجباري، بالتوقف عن ذلك "لحساسية علاقتكم - يعني مصر - بزنجبار" خاصة. كان الوزير عبد العزيز السيد والسيد فايق قد سافرا وأنا وحدي في هذا البلد، كانت المحاولة وإن اتسمت بالسلام والهدوء الفعلي، لكنها تحمل مشاعر كافية لإبعادي بطريقة غير كريمة، فعزفت عن الفكرة. لكنني استفدت كثيرًا من طبيعة خلفيات الدول بل والشعوب إزاء الآخر لأسباب أعمق مما نتصور.

ب. في زنجبار

من هنا كانت حكايتنا مع استقلال زنجبار... حكاية تستحق القراءة بدورها كما كتبها يومًا.

حضور احتفال استقلال زنجبار

كما ذكرت رشحتني مهمتي الناجحة في إدارة البعثة الطلابية في "بيت شرق إفريقيا" (East Africa House)، إلى تعييني بالشؤون الإفريقية بالرئاسة آخر 1960 ثم لأسافر في وفد مصر إلى احتفالات استقلال تنجانيقا ديسمبر 1961 وها هي ترشحتني مرة أخرى عضوًا في وفد مصر إلى احتفالات استقلال زنجبار في ديسمبر 1963.

كان مكتب الحزب الوطني لزننبار قائماً في الرابطة الإفريقية، وعلى رأسه سليمان مالك (مثقّف غير راضٍ عن وضعه في الحزب ولا الوضع في المجتمع الزننباري)، ومعه شخصية إفريقية أخرى لا أذكر اسمها، وهناك في البرنامج السواحيلي بالإذاعة الموجهة أحمد رشاد (مخلط إفريقي عربي ساخط على القيادة العربية للحزب)، ومبارك خلفان رئيس اتحاد طلبة زننبار الذي تدفعه الثقافة الجديدة لرفض تمايز العرب في زننبار.

كان لزننبار "لوبي" في مصر من د. عبده سلام (صاحب نفوذ في الاتحاد الاشتراكي) ورجل الأعمال فتحي صبري (تاجر كبير مع شرق إفريقيا)! والدكتورة نور، "مخلطة" مصرية زننبارية، أستاذة بجامعة الإسكندرية، والعبد الفقير، وبعض رجال التعليم... إلى جانب حماس محمد فايق طبعاً. كما كان بعض المحيطين بالشيخ علي محسن يعرفون رجال الأزهر بل وبعض وجوه الإخوان واليسار. كان هذا اللوبي في النهاية يصب في خانة عروبة زننبار وأهميتها في شرق إفريقيا. وكان مبلغ وعيي شخصياً هو أهميتها في العلاقات العربية الإفريقية عند استقلالها إذا اهتمنا بدعم أفارقة زننبار مثل عربهم، لأن صورة زننبار بسلطان عماني الأصل لم تلق ترحيباً لدى كل عناصر اللوبي المذكور في مصر... كانت العائلات العربية بادية التسلط على المجالس وزراعة وتجارة القرنفل على السواء، وشعرت كثيراً أن علي محسن نفسه

يريد التخلص من هذا العبء، وأنه تبادل هذا الشعور مع عبد الناصر في لقائهما السابق الإشارة إليه وأنه يريد ذلك بالتوافق بين الأعراق لا بالاتجاه يسارًا بهدف نفس النظام والسلطان!

في مقابل ذلك كان ثمة لوبي حزبي محيط بعلي محسن في الجزيرة (المعروفة باسم نجوجي)، فثمة عربي متطرف (سيف) ووطني متوازن (أحمد اللمكي) وثمة يسار ماوي الاتجاه على رأسه الأمين العام عبد الرحمن بابو ومساعدته سالم أحمد سالم وآخرون....

ووسط هذا لجأ علي محسن لنمط من التوازن بتحالف مع حزب أفروشيرازي المعتدل بزعامة محمد شامتي، والذي يتخذ مواقف توفيقية تجتذب ذوي الأصول الإيرانية القديمة (الشيراز) والعرب المتأفريقين غالبًا.

و بمعنى ما أصبحت زنجبار عام 1962 وقبل الاستقلال بشهور تمثل عند زعماء شرق إفريقيا التقليديين أحد احتمالين، إما قبلة عروبية، ناصرية (علي محسن)، أو قبلة ماركسية ماوية (عبد الرحمن بابو)... وكلاهما مر؟! لكن الذي حدث في يناير 1964 أن انفجرت القبلة العنصرية! أو قل العرقية (أفارقة/ عرب) رغم القول بعد الاستقلال أنها أصبحت.. "كوبا إفريقيا" بسبب سيطرة يساريين مثل بابو بعد الثورة، ولبعض الوقت.

بدا أن الإعداد لاحتفالات الاستقلال في زنجبار هو قمة التعبير عن مأزق الشركاء العرب والأفارقة والشيرازيين هناك وأنه مطلوب من "علي محسن" إحداث توازن ذهبي لإنقاذ الموقف من انفجار إفريقي يعتبر الاستقلال جائزة للعرب وحدهم... وفي نفس الوقت أراد علي محسن أن يقيم احتفالاً كبيراً يضع زنجبار في قلب شرق إفريقيا رغم صغرها...

أذكر أنه حدثني كثيراً عن إعجابه بعبقريّة عبد الناصر في استخدام الإعلام لبناء شخصيته وشخصية مصر في إفريقيا، وكان يسألني -بحكم تصوره أنني خبير خطير في الرئاسة! - كيف يرتب عبد الناصر ذلك؟ ولا أظن أنني أفدته كثيراً! ولكنه ظل دائم الاهتمام بمسألة الدعاية الإعلامية حتى بدا لي أنه وضعها ضمن طلبه من عبد الناصر المساعدة في إنجاح الاحتفال الكبير بالاستقلال. وفهمت أن الرئيس لا بد وجّه محمد فايق إلى الاستجابة للشيخ علي محسن!

طلب الزعيم علي محسن حضور كل أشكال التعبير المصرية التي تفيد الاحتفال. فصاحت وفدًا يضم أكثر من مئة عضو على رأسه أنور السادات وهو رئيس مجلس الشعب في مصر، ومعه محمد فايق وضم أيضًا الشيخ محمود خليل الحصري قارئ القرآن المرتل الشهير في العالم الإسلامي، حتى فرقة رضا للرقص الشعبي الشهيرة أيضًا، وفريق كرة

وصحفيين، ومذيعين، واستمتعت شخصيًا بصحبة الكثيرين. وبدا أن الشيخ علي محسن يريد تطبيق المقولة الشائعة: "إن عزف المزمар في زنجبار، يرقص عليه الأفارقة على ساحل فيكتوريا." وبالفعل أصبح الأهالي المتأثرين بهذا الفولكلور بعد ليلة الاحتفال يقولون إن صوت الشيخ الحصري وصل أرض القارة ('the mainland') في تنجانيقا كما ذكر لهم أهلهم وهم على بعد 40 كم تقريبًا.

انزعج الإنجليز كثيرًا، خاصة مع ترتيبات علي محسن لبروز أنور السادات وهو نائب رئيس مصر، مساويًا لمندوب ملكة بريطانيا -زوجها العزيز- وفي تحركنا بمواكب تثير الانزعاج فعلاً.... وكانت الفنادق قليلة ومتواضعة جدًا، فرحنا نقبل ضيافة العائلات العربية في بيوتها أو مزارعها، حتى رحلنا... وقد بدا في الجو صمت الجمهور الإفريقي مريبًا وكأنه يشير إلى ذلك الذي يسبق العاصفة. إقليميًا بدا أن التوازن بين كينيا وأوغندا وتنجانيقا يختل في إقليم شرقي إفريقيا، عند بحث إمكانية دخول زنجبار ترتيبات اتحاد شرقي إفريقيا أم سيعوقها نيريري... إلخ. لم تمض أيام بعد عودتنا حتى وصل "أحمد اللمكي" سفيرًا لزنجبار لدى عبد الناصر! وراح يتحرك بسرعة مستخدمًا "لوبي زنجبار" في القاهرة لإقامة أفضل العلاقات، إحداها صداقتي الوثيقة معه...

ذات مساء متأخر يوم 12 يناير 1964 - وبعد إقامة السفير أحمد
اللمكي في القاهرة لبضعة أسابيع فقط - دق التليفون في منزلي حوالي
الواحدة صباحاً، ثم حضر اللمكي يطلب مني الذهاب معه حالاً
لمحمد فايق ليقابله بعد الناصر الليلة لطلب تدخله العسكري فوراً
في زنجبار ضد "الانقلاب المذبحة" الذي وقع تلك الليلة، وضرورة
حماية العرب من المذابح التي يتعرضون لها في الجزيرة... لم أكن أستطيع
خلال قيادتي للسيارة مصطحباً "اللمكي" إلى "فايق" أن أعبر له عن
استغرابي لطلبه، بسبب شدة انفعاله، وقسوة الخبر كما سمعته توّاً من الـ
"بي. بي. سي" كذلك فإن السيد محمد فايق لم يُقَصِّر في التعبير عن حزنه
من ناحية ودهشته للطلب من ناحية أخرى. كما استبعد أن يوقظ عبد
الناصر لإبلاغه في تلك الساعة...! وأخذ في تهدئة "اللمكي" مشيراً إلى
صعوبات ذلك، رغم إشارة اللمكي أن قوات مصر في اليمن أقرب
إلى زنجبار وتستطيع الوصول بسرعة! وكان ذلك كله مستحيلاً.
وبالضرورة وصل ذلك إلى اللمكي، لأننا كنا أقمنا منظمة الوحدة
الإفريقية حديثاً ونقر مبدأ عدم التدخل، وأخيراً فإن مأزقنا في اليمن
بات معروفاً... فهل نوسع الرتق بالذهاب إلى زنجبار؟ ثم إن المذابح
لن تنتظر إجراءات لوجستية طويلة متوقعة! وأنه لا سبيل إلا سرعة
التدخل الدبلوماسي لوقف العنف.

لم نستطع أن نفعل شيئاً في ليلة واحدة لوقف "مذبحة" في

زنجبار. واستمرت وقائعها مع انطلاق من كانوا مهمشين إلى حمل السلاح ومهاجمة كل من شكوا في انتماؤه للعرب، كما انطلقت المظاهر الأخرى في هروب ذوي الأصول العربية، أو وضع الكثيرين في السجون والاستيلاء على أراضيهم، بينما ذلك المأفون المدعو "جون أوكللو" الشرطي السابق من أوغندا الذي جاء ليلاً في قواربه لتدمير المعبد يشكل المجلس الثوري"، وأصدقاؤنا الثوريون، عبد الرحمن بابو وسالم أحمد سالم وغيرهم يتفرجون لبعض الوقت حتى شكلوا "الحكومة الثورية" الجديدة خلال أسبوع، وبدءوا التفاهم مع نيريري بعيداً عن غوغائية أوكللو. وفي نفس الوقت كان السيد فايق وممثل الخارجية خلال أسبوع يبذلان الجهد الدبلوماسي لإنقاذ الموقف في اتصالات من القاهرة بل وسافر محمد فايق لدار السلام وزنجبار لنفس الغرض.

وتواترت الأنباء بسرعة عن مئات المسلحين الذين يبدو أنهم جاءوا من خارج الجزيرة ليقضوا على السلطنة ويقتلوا المئات ويسيطروا على الجزيرة.. ويقودهم "جون أوكللو" لإثارة الرعب، وتنفيذ خطة بريطانية للسيطرة على الجزيرة بدليل مسئولية القائد الإنجليزي للشرطة التي كان ما زال قائداً للأمن فيها وقيامه بتنظيم وتأمين خروج السلطان لبريطانيا، وسجن علي محسن والقادة وعدم قتل "الثائرين" لهم، وإتمام كل ذلك فيما وصفه أوكللو نفسه بثورة التسع ساعات! (John Okello،)

(*Revolution in Zanzibar 1967*)

وقد سُجن علي محسن لعشر سنوات.. وطرّدت الإدارة الجديدة المدعو "أوكلكو" بعد أن أسمى نفسه الفيلد ماريشال، ليسجن في كينيا خوفاً من إشاعته روح التمرد ولو المأجور.

هذا الموقف الواضح للتدخلات الإقليمية لم يفهم لسنوات أعقت ذلك... ولا مجال للحكى عنه. لأن ما شاع عقب الثورة هي قصص عن سلاح كان منقولاً من الجزائر لحركات تحرير المستعمرات في دار السلام، وأن السفينة حولت إلى زنجبار، إما بتعليمات من تنجانيقا وإما ما ذهب إليه البعض بالقول إن الجزائر كانت تقصد ذلك منافسة لمصر! وترك البعض كل ذلك ليقول إن عبد الناصر كان قد اتفق مع علي محسن لعقد اتفاقية دفاع مشترك مع زنجبار، وإقامة قاعدة عسكرية لمصر هناك...! وأن ذلك هو ما أخاف الإنجليز ونيريري فتأمروا وضاعت زنجبار....!

جاء "ناصر الريامي" الباحث العماني لمصر في 2008 وأثار التساؤل معي، لأنه كان يعد كتاباً شاملاً عن زنجبار ولأن كثيراً من الزنباريين العرب في الخليج ما زال يظن أن اتفاق ناصر وعلي محسن على وجود عسكري مصري في زنجبار هو الذي دمر كل شيء وهو يريد التحقق لكتابه عن زنجبار، ورويتُ له القصة من زاويتي ثم صحبته إلى محمد فايق لإثارة دهشته وتأكيد النفي... ثم جاءني أخيراً أوائل عام 2014 الباحثة الشابة بكلية بنات عين شمس ولاء صابر لإعداد الماجستير تردد

نفس التساؤلات عن صحة رغبتنا في وجود عسكري في زنجبار...! وأقسمت لها أنه لم يحدث ذلك ولم أسمع به...! وصحبته إلى محمد فايق ليؤكد الشهادة إزاء هذا التصور... ولا أفهم أنا كيف تبنى الأساطير سلباً أو إيجاباً. ارتبط تأكيدنا بأننا سارعنا بالاعتراف بالأوضاع الجديدة في زنجبار، ولم نتدخل ضدهم مع وعود من الثوار - بعد زيارة فايق للجزيرة ولتنجانيقا - بتخفيف الضغط على العرب في شكل الاعتقالات أو التعرض لحياتهم، كما أكدنا لدار السلام أننا لا نريد التدخل وإنما العمل الإفريقي الودودي. وسهّل الأمور وجود اليساريين لبعض الوقت في السلطة. لكن سرعان ما تم التخلص منهم أيضاً فأبعد سالم أحمد سالم سفيراً في مصر، وذهب عبد الرحمن بابو فيلسوف الثورة إلى دار السلام.

أصبح عليّ عقب ذلك رعاية "اللاجئين" سياسيين أو اجتماعيين وعلى رأسهم "السفير السابق" أحمد اللمكي، "وبيبي" عزة أي السيدة الكريمة زوجة الزعيم السابق، وأخته والأبناء جميعاً... ولم تبخل الرئاسة ولا السيد فايق بأي تكريم أو خدمات.

عندما مررت يوماً وأنا في زيارة لتنزانيا على مقهى مشهور بشارع الاستقلال بدار السلام. وجدت عبد الرحمن بابو جالساً وحده، في حالة تأمل... وعندما فاجأته بوجودي وسؤالي، قال: أفكر في الثورة المهدرة!

حصاد الرحلة

كانت زنجبار إذن مصدر تفكير عميق في أنحاء شمال وشرقي إفريقيا، عن العرب وإفريقيا، وعن الإسلام ومذاهبه في المنطقة. لفت نظري فعلاً أننا لم نؤيد من قبل دعوات أهل "مباسا" العرب والمستعربين والمسلمين أساساً في الانفصال أو حق تقرير المصير بأي شكل في فترة الاستعمار البريطاني، ولكنهم بدءوا التحرك في الشريط الساحلي (مباسا). كما لفت نظري وجود الكثيرين من أصول عمانية أو يمنية، ووجود معتنقي الإسماعيلية الآسيويين شديدي الثراء، وشديدي الخلاف مع السنة وذوي النفوذ، في كينيا وأوغندا أو تنجانيقا إلى جانب معتنقي "الشيرازية"، بأصولهم الفارسية في زنجبار وبعض الساحل.

ومهما كان لبعض ذلك من أثر على سياسة مصر في تلك المنطقة أو ترتيب للعلاقات الهادئة مع هذا أو ذاك (فمثلاً جاء أغا خان راعي الطائفة الإسماعيلية إلى أسوان...) فإنني لا أذكر إلا اهتمامنا بتيار نيريري الإقليمي عن اتحاد شرق إفريقيا وتحدياته للعرب، مواجهاً لتيار كوامي نكروما صاحب "الولايات الإفريقية المتحدة" من موقعه في غانا غربي القارة... وأذكر أيامها مدى بث السوفييت مخاوف من النفوذ الصيني في تنزانيا أو شرق إفريقيا، أمام نفوذهم هم في الجنوب الإفريقي، وبعض التأثير على "أودنجا" في كينيا وهو الذي كان يغازل الصين بدوره...

كنت لا أتوقع نفوذاً صينياً حقيقياً في المنطقة، لثقتي بأن "نيريري"

يفرق جيداً بين "الأوجاماعا" أي الجماعية أو المشاعية الإفريقية، وبين "القرى الجماعية" أي الشيوعية الصينية، وأنه يتهم نكروما وناصر على السواء، "بالأيديولوجية" أو أدلة السياسة الإفريقية. وأن "عبد الرحمن بابو" و"سالم أحمد سالم" من زنجبار ليسا من القوة، حتى في جزيرتهما، تمكنهما من فرض اتجاه "ماوي" على المنطقة، وأن الصين آخذة في المعاناة من مبالغاة "الثورة الثقافية" التي بدت مثيرة "للفوضى غير البناء"، وإن كان البعض قد رأى فيها بداية تحرك جيل جديد، نحو "صين جديدة" ما زلنا نحاول فهمه حتى الآن!

قد تكون هذه الأجواء، قد التهمت تطورات أخرى، فقد انتهت من قراءة دراسة معقولة عن الآسيويين في شرق إفريقيا، وكان يهمني ما لفتني إليه باحث تنزاني شهير هو "محمد عبدو الشريف" عن دور "الداو" (Daw) أي القوارب الصغيرة نسبياً التي كانت تسرح في المحيط الهندي حاملة عمالاً آسيويين يأتون للعمل بالسخره في زنجبار والساحل، عبر تجارة آسيوية وعربية رائجة يقوم بها سلاطين ماليزيا كما كان شيوخ سلطنة عمان يقومون بدور إقطاعي ورأسالي كبير، يباركهم أحياناً اتصال سلاطين زنجبار بالسلطان المصري المملوكي الأصل.

كان لا بد من إبراز دور مصر في معاونة حركات التحرير الإفريقية لوقف موجة الدعاية عن "عرب ناصر" الراغبين في السيطرة، وكان عليّ إبراز دور "الرابطه الإفريقية" أمام دور سكرتارية منظمة التضامن الإفريقي

الآسيوي، صاحبة الإمكانيات السوفيتية والهندية والصينية. وجاءت إقامة منظمة الوحدة الإفريقية في أديس أبابا في مايو 1963 مناسبة لوحدة بعض الرؤى في القارة، خاصة وقد حشد عبد الناصر في خطابه عرضاً قوياً لدورنا، "وكوسطين" فعلين بقبول إقامة المنظمة في أديس، وليس في أكرا أو القاهرة، كما طلب عبد الناصر استضافة المؤتمر الأول لل قمة الإفريقية 1964 بعد إعلان المنظمة، فوافق الجميع، مع استفزاز واضح لجماعة نكروما!

ج. حول العلاقة مع نكروما

نكروما وجماعته

لم أكن أرتاح "لجماعة نكروما" وعدد من المحيطين به من الشخصيات السياسية، رغم تقديري لزعامته وأهميته، ورغم تحفظي على سلوك من حوله، وتصريحات أمثال "جورج بادمور" المفكر المعادي للشيوعية، و"كوجو بوتسيو" الطامح في السلطة الداخلية، وحتى "تتيجا" النقابي العمالي البارز، المنافس على السلطة بدوره، فضلاً عن منافساته على المستوى الإفريقي بدون تعقل أحياناً. وقد رأيت أنهم كانوا يستفزون حركات التحرير الإفريقية بما أبدوه من تسلط دائم مقابل "دماثة" التفاعل من جانبنا معهم!

كان شاغلنا في الواقع هو منافسة أخرى ممثلة في زحف إسرائيل في القارة، إذ شعرنا منذ البداية أن إسرائيل تريد الالتفاف على مصر في حوض النيل

وتسعى إلى غرب إفريقيا كذلك. ونحن نواجهها بدورنا بتضامن عميق مع حركة التحرر الوطني في المنطقة الشرقية أولاً. كان حلف إسرائيل مع النظام العنصري في جنوب إفريقيا يلفت نظر مصر عبد الناصر إلى خطورة استقرار نظام الاستعمار الاستيطاني في جنوب إفريقيا مثله في فلسطين، وهكذا بدأت أفهم معنى تعدد أشكال الاستعمار، كما كنا نخشى أن تنفذ إسرائيل إلى بلد بثقل غانا ويدعمها المحيطون بنكروما، خاصة وأن إسرائيل كانت متعددة الإمكانات والوسائل، وهي إن كانت غير منتجة لرأس المال أو المشروعات إلا أنها امتلكت التقنية والمشورة الفنية والقدرة على تدريب الشباب بل والتأثير على الغرب نفسه لصالحها.

كنت قد بدأت أنغمس في التيار اليساري في مصر، وكدت أفهم أن حركات التحرير الإفريقية في معظمها ذات اتجاه يساري، لذلك لم أسعد باللقاء "بجورج بادمور" في الرابطة الإفريقية، 1958 أو 1959 لا أذكر تمامًا، وهو القادم كمستشار للرئيس نكروما، صاحب السمعة الوطنية العالية في مصر، بينما "بادمور" نفسه صاحب كتاب "الوحدة الإفريقية أو الشيوعية" ('Pan-Africanism or Communism')، المكتوب بروح عدائية صارخة للأمية الشيوعية. دهشت من الكتاب لأنني كنت أقرأ وأتابع مع الأصدقاء من قيادات التحرر الوطني عن مشروع نكروما التحرري الوحدوي بدوره، مثله مثل عبد الناصر وكنياتا. ولم يلقَ الكتاب أو ادعاءات صاحبه ترحيباً كبيراً، ولأن السوفيت والصينيين كانوا يدعمون علاقاتهم بقوة مع حركات التحرير، فقد أصبحت سكرتارية التضامن الإفريقي الآسيوي بالقاهرة

وبوجود تمثيل سوفيتي وصيني بها كأنها همزة الوصل بالأممية الشيوعية التي يتخوف منها بادمور وتخيف نكروما أيضًا.

كان جورج بادمور وبعض المحيطين بالرئيس نكروما يدفعونه إلى تصور منافسته لعبد الناصر، أو الاعتقاد أن عبد الناصر يعمل على الحد من نفوذه في القارة، لصالح القومية العربية وليس الوحدة الإفريقية التي يدعو لها الرئيس نكروما. وكان قد أفلقني في كتاب بادمور حديثه عن "الصهيونية السوداء"، ضمن فكر العودة لإفريقيا من الدياسبورا الأمريكية خاصة. كذلك كان قلقي من أفكار "كوجو بوتسيو" - مستشار نكروما - الرافضة لما يسميه النفوذ العربي. وكنا في ذلك الوقت نعتقد بقدر من المبالغة أن كل مَنْ يهاجم العرب في إفريقيا إنما يصدر عن نفوذ إسرائيلي من خلفه. لكن بوتسيو بدلي حالة مختلفة تدخل في مجال المنافسة السياسية. وقد فزعت من تعبيراته التي قرأتها بنفسي في تقرير رفعه لنكروما!

بل وذهب "بادمور" بعيداً فيما يشبه إثارة الخلاف مع ناصر نفسه حول حركة التضامن الأفرو آسيوية، والمبادرة بعقد مؤتمر جميع الشعوب الإفريقية (All-African Peoples' Conference, AAPC) في أكرا في أقل من عام تقريباً على مرور انعقاد المؤتمر الأفرو آسيوي الأول (1958) بالقاهرة. أما عن نفسي فسأتى لاحقاً على ما لقيته من متاعب الصراع السوفيتي الصيني حول قضايا التحرر ومثيلها في مصر!

لكن الرئيس نكروما نفسه فاجأ الجميع بطلب الزواج من مصرية

بطريقة رواها لي محمد فايق نفسه - بحكم أنه مدير مكتب الرئيس - أنها كانت مثيرة وودية حقًا، وضد كل التوقعات المألوفة فيها عرضته عن موقف "بادمور" و"بوتسيو". بل وكنا أحيانًا نقول إنه زواج "بان أفريكانزم" مع "بان أرابزم"! والحق أن "د. ميشيل باخوم" الأستاذ بكلية الهندسة عندئذ قام بدور في هذا المجال، باختياره مع أحد الوزراء الأقباط أيضًا "العروسة" المناسبة استجابة للمبعوث الغاني. وأذكر أنه كان يدعوا "الشيخ سعيد" المقرب من الرئيس نكروما (وإن كنت قرأت مؤخرًا أن ثمة اتصالات مباشرة بعائلة العروس سابقة على مفاتحة عبد الناصر)!

مع ديوييس ويسار النكرومية

فيما بعد فهمت لماذا كان تركيز إدارتنا المصرية على مقر حركات التحرير بالزمالك، وكأن عليَّ أن أبرز تميز العون المصري عن عون الدول الشيوعية أو غيرها. لذلك لم يرتح لوضعي الكثيرون من البيروقراطيين في مصر نفسها مع معرفتهم باتجاهاتي اليسارية، إلا أنني كنت شديد الحماس للزعامة الناصرية في القارة. لكن عانيتُ من الارتباك في الاوساط اليسارية العالمية أو الوطنية، خاصة تجاه الصراع الصيني السوفيتي.

وفي فترة وسط الستينيات قابلت "ديفيد ديوييس" ووالدته "شيرلي جراهام ديوييس" زوجة المفكر الإفريقي المعروف "وليم ديوييس"، وأدجموني في يسار النكرومية أيضًا! بل ومع يساريين مصريين راديكاليين! جرى ذلك

عندما جاء إلى مصر بعد وفاة المفكر الكبير في أكرام عام 1963، وقرأت معها قصيدة وليم ديوبويس نفسه عن "السويس وفرعون النيل" المنتصر على "الأسد الاستعماري" خلال العدوان الثلاثي على مصر 1956 عقب تأميم القنال. ولا أستطيع أن أغادر هذه النقطة قبل أن أنقل للقارئ ترجمتي لجزء من قصيدة وليم ديوبويس التي شدتني لهذه العائلة، ونشرتها في مقدمتي لكتاب ديوبويس: "روح الشعب الأسود" ("The Souls of Black Folk") الذي ترجمه إلى العربية أسعد حليم:

نهضت مصر الشابة وأمسكت بقناتها

قالت ما هو لي... فهو لي

سخرت منها أوروبا العجوز وصاحت

إن الكلب لا بد أن يتعلم كيف يعوي

...

صرخت إسرائيل الصغيرة صرخة مدوية

هل يركب فرعون من جديد؟

لكن ناصر أشار للغرب بنظرة نافر

لقد انقلب السحر على الساحر...

وبعد بعض أبيات أخرى عن أطراف المعركة من الغرب يقول:

إلى الشرق تتجه الطبول بالغناء

وتعلو الشمس المشرقة عالية الآفاق

وترفع إفريقيا رأسها إلى السماء

لنرى كل آسيا... تشتعل حمراء...

ذهبت مناقشاتنا مع ديفيد وصحبه بعيداً عن فلسفة ديوبيس حول الوحدة الإفريقية، والشيوعية، وكيف قاوم "جورج بادمور" مكانة الرجل لدى الرئيس نكروما. فقد كان وليم ديوبيس في وضع معلم الجميع ووالدهم، وهو ماركسي أممي بطبعه، وليس له تحفظات على العلاقة بالسوفييت. وقد لفت نظري - وما زال - ضعف مركز هذا المفكر عند معظم مثقفي القارة مع أنه أحد المؤسسين الحقيقيين لفكر الوحدة الإفريقية، وليس "ماركوس جارفي" كما ذكر بادمور في كتابه، ومثله الكثير.

وبعد ذلك عرفت أن حرم الدكتور ديوبيس قد اختارت مصر - بعد الانقلاب على نكروما - لتقيم فيها معظم شهور العام، بل وبعد الإقامة لعدة شهور من عام 1966 طلبت مني السعي معها لشراء شقة في موقع على النيل الذي أحبه الدكتور وليم ديوبيس، وكان من حظها أن وجدنا شقة جميلة في عمارة تقابل فندق شبرد الذي نزل فيه ديوبيس 1958 وعلى

نفس المسافة من النيل، فكان فرحها غامراً لدرجة أشعرتني بأني فرد في هذه العائلة. وظل فيها ديفيد ديبويس ابنها حتى انتقل لأخرى وهبها لأحد المصريين - قبل وفاته منذ بضع سنوات فقط.

كانت مفاجأة لي ما ذكره العائدون من أكرّا عن فلسفة اللاعنف التي كانت رائجة في الخطاب النكرومي، والتي تعرض لها "فرانز فانون" بالهجوم. كان عليّ أن أدرس أثر "الفانونية" في إفريقيا مقابل احتمال تأثير الجالية الآسيوية في نشر الغاندية، والتي قدمت عنها دراسة. كانت المناقشات حول أفكار الزعماء الإفريقيين القيايين في القارة تشغلني بالفعل، ولم يكن ذلك شاغل الحركة الثقافية في مصر إلى حد كبير، إلا في حدود المعنى العام لتحرير إفريقيا أو "دور مصر" في إفريقيا. وكانت الأسئلة تُوجّه لي كأني أحمل معهم السلاح أو أن إفريقيا كتلة واحدة "مشتعلة بالنضال" أو الخيبات... بينما كانت هذه المناقشات تجري في الوسط الإفريقي عامة، وأذكر هنا بعضها:

كنت أشعر بحرج ممثلي حركات التحرير الإفريقية من الحديث عن عدد من المسائل الإفريقية ذات الحساسية، مثل الحديث عن سياسة تنزانيا وهي راعية من رعاة حركات التحرر، أو عن سلوك حزب المؤتمر الوطني الإفريقي مع منافسيه بينما يبدو خاضعاً للحزب الشيوعي في جنوب إفريقيا، وأخيراً الحرج الأكبر من معالجة موضوع إسرائيل. وكنت أحترم موقفهم تماماً.

د. إسرائيل وإفريقيا

ليس صدفة أن كان الاهتمام بمشكلة وجود الكيان الصهيوني (إسرائيل) في قلب اهتمام السياسة المصرية، منذ حرمان إسرائيل من حضور مؤتمر باندونج في إندونيسيا 1955 وبالتالي من حضور مؤتمر الشعوب الإفريقية والآسيوية 1958 مع تركيز مصري واضح على محاصرة مشروعاتها للتغلغل في دول حوض النيل، حتى قبل استقلال السودان أو التحرك نحو إثيوبيا. وقد بدا وعي الشخصي بذلك مع ملاحظة أن حركات التحرير الأولى التي مثلت في الرابطة الإفريقية، جاءت من أوغندا وكينيا وزنجبار والكونغو، وأحاطت أيضًا بإثيوبيا من أريتريا، بهدف حماية شرقي إفريقيا من الاستعمار التقليدي وإسرائيل، حيث أطلق على إسرائيل بعد ذلك عميلة الاستعمار ثم الاستعمار الجديد، ثم الإمبريالية الفرعية... إلخ.

تصورت أن القارة عند مصر هي مجموعة مناطق حيوية، الأولى حوض النيل وشرقي إفريقيا، حماية للنيل وكطريقنا إلى بقية إفريقيا، وبتصورات مصر الأولى عن مثلثات مصر والسودان وليبيا أو إثيوبيا، كما كانت تُردد بعض الكتابات في صحفنا. المنطقة الثانية هي الجنوب الإفريقي في مواجهة نظم الاستيطان الأبيض المساندة للمشروع الإسرائيلي في جنوب إفريقيا وروديسيا الشمالية والجنوبية وناميبيا، بل والاستعمار البرتغالي المتخلف في أنجولا وموزمبيق، والذي كان يمكن التحرك ضده بسهولة. أما الثالثة فهي منطقة الغرب الإفريقي، فكانت تعني كثافة إسلامية ملحوظة التأثير

وخاصة في السنغال ونيجيريا، كما كانت تعني سوقاً اقتصادية ذات قيمة كبرت فيها مشروعات شركة النصر، والتجارة الخارجية عمومًا.

كانت إسرائيل تعاني حتى ذلك الوقت من قرارات مؤتمرات الشعوب الإفريقية الآسيوية، وحتى مجموعة الدار البيضاء - والتي وصفت إسرائيل بأنها أحد أوجه "الاستعمار الجديد" بينما إسرائيل تضع نفسها بين الدول النامية والعالم الثالث، كما كان بعض المتحذلقين يعمق الخلاف بالتفرقة بين "Neo or New colonialism"، مع الرغبة في استبعاد إسرائيل من دائرة الاستعمار.

وكانت إسرائيل تواجهنا منذ البداية بادعاءات عن أنها دولة ناشئة، ونامية مثل الدول الإفريقية بل وذات طابع اشتراكي بدليل وجود المهستدروت والموشاف... إلخ، وفي نفس الوقت تحاصرها الدول العربية، ومصر خاصة، بينما هي راغبة في الانضمام لمجموعات العالم الثالث... إلخ، كما تغري بمضاعفة زيارات المسؤولين والشباب الإفريقي لها للتعرف على مشروعات الكيبوتزات والمؤسسات كنظم زراعية جماعية وتعاونية على نحو يمكن أن يفيد الدول الحديثة في إفريقيا، كما كان المهستدروت تنظم إسرائيل العمالي يقوم بنشاط كبير في الاتصال بالحركات العمالية الناشئة في إفريقيا مع التركيز على دول الفرنكفون عمومًا وبعض الأنجلوفون وخاصة القيادة البارزة مثل توم مبوبيا في كينيا.

لم تكن الوثائق الرسمية المصرية (خطب المؤتمرات ووثائقها) تميل إلى

صياغة الأفكار الهجومية إلا ما جاء منها في إعلان كتلة الدار البيضاء أو مؤتمر الشعوب الإفريقية الآسيوية، لكن وثائق يناير 1956 عن لجنة الشؤون الإفريقية، أو الميثاق الوطني أو خطابات عبدالناصر الرئيسية لم تشأ أن تضع علاقتنا الإفريقية مباشرة أمام الحضور الاسرائيلي، وإنما في مواجهة الاستعمار بأشكاله، وخاصة في السنوات الأولى لثورة يوليو، لكننا في التطبيق السياسي، كنا في غاية الدأب على متابعة "النشاط الإسرائيلي في إفريقيا" وكنت أحياناً أكون المسئول عن الخريطة التي تلحق بالتقرير السياسي للرئيس قبل سفره للقمم الإفريقية عن الموقف في إفريقيا، متعلقة بالفصل الخاص عن النشاط الإسرائيلي التي يظهر عليها بالعين المجردة ألوان وجود مصر (بالأخضر) وإسرائيل (بالأحمر) مع بعض الأنشطة العربية البارزة (بالأزرق).

وكانت سفاراتنا وأي أجهزة عاملة في القارة تتابع تحركات إسرائيل بهمة ملحوظة، أذكر منها طرفة يوم جاءنا في تقرير إحدى سفاراتنا كيف أقامت السفارة الإسرائيلية مهرجاً لاستقبال "بذرة" للثروة الحيوانية في التوجو على ما أذكر وتضم الشحنة "بقرة وثورًا" مشحونين في الطائرة القادمة من إسرائيل! ولم أتصور أن تشحن حيوانات بهذا الحجم في طائرة إلا أن تكون خاصة جداً! لكن ذلك كان الأسلوب الإسرائيلي في الدعاية ومواجهة النفوذ المصري البارز في التجمعات الإفريقية. أما تعاونها النووي بالمفاعلات مع جنوب إفريقيا فكان أكثر التهديدات خطراً حتى ألغى "مانديلا" التسابق النووي في بلاده.

بعد ذلك نضج الأسلوب الإسرائيلي بعد موجة الانقلابات العسكرية في الستينيات، مثلما حدث في استثمار ضجيج عيدي أمين، وموبوتو، بصداقاتهما مع إسرائيل، وبدأت الأخيرة في استغلال ضعف أداء مصر بعد 1967 تتسلل في صورة تدريب الجيوش وخاصة الحرس الجمهوري وأعمال الأمن والمخابرات، بل وبأعمال الوساطة لدى الدوائر المالية العالمية. وأذكر ما قرأته من أدبيات القيادات الصهيونية عن تصورات تلك الدولة (بن جوريون / هاركابي) وكذلك ما أورده مكسيم رودنسون في كتابه عن الصراع العربي الإسرائيلي، وكيف ناقش بأقوى عمق ممكن مزاعم إسرائيل، في قيامها، وفي زعمها عن الكيوتزات والمستدروت كمؤسسات اشتراكية بما زلت أذكره حتى الآن.

ولا بد أن أنهه هنا إلى مشكلة في عملنا السياسي عمومًا منذ الفترة الناصرية، وهي عدم إتاحة المعلومات الكافية المسموح بإتاحتها في أي دولة أخرى، وخاصة في العلاقات الخارجية، ومن ثم لم ألحظ كتابة كافية للرأي العام عن الأنشطة الإسرائيلية في إفريقيا، إلا بعد توقيع اتفاقات كامب ديفيد حيث يمكن رصد أكثر من عشرين كتابًا في هذا الصدد. قلت قد تكون تلك ظاهرة وطنية تعبر عن الروح الإيجابية ضد كامب ديفيد، وتشاركنا معاركنا ضد هذه الاتفاقيات. لكن الدلائل قديمها وحديثها قائمة، وقد شعرت بآثار ذلك من الدهشة عندما قدمت دراسة في ندوة مركز دراسات الوحدة العربية بعمان سنة 1983 (العرب وإفريقيا) وأعمالها منشورة بالعربية والإنجليزية عن النشاط الإسرائيلي في إفريقيا،

مذكراً الأصدقاء العرب بأننا كنا نحاصر إفريقيا، لدرجة أن صدرت كتابات إسرائيلية وغيرها تتحدث عن إسرائيل في العزلة، كدولة منبوذة (Pariah State).

غير أن هذه العزلة بدأت في الانحياز منذ منتصف السبعينيات، وانقطع تأثير الستينيات وأفكارها، وذلك باختيار الرئيس أنور السادات للمعسكر الغربي الذي باتت أمريكا فيه - في نظره - "تملك 99% من أوراق اللعبة!" فانعكس ذلك على مصر من زوايا مختلفة، في سياستها العربية والإفريقية. حدث ذلك في خضم التساؤلات عما إذا كانت التطورات الطبقية هي سبب انهيارات ما بعد انتكاسة 1967، أم أنها التحولات على مستوى الصراع الدولي والحرب الباردة، نتيجة حالة الركود السوفيتي، أمام التصاعد الأمريكي. وبدا السادات وكأنه أراد أن يؤكد للسادة الجدد في الغرب أنه يشتري رضاهم بتسليم قيادة العرب وإفريقيا لمن يشاء، وراح مع "صديقه كيسنجر" كما كان يسميه، يعلن اعتزازه بسياسته الجديدة، مصادقاً شاه إيران والعائلة السعودية، كما يعرف الجميع.

ومن يطلع على الكتاب الهام لغسان سلامة (الباحث المتميز ووزير الثقافة اللبناني لفترة) عن "السياسة الخارجية للمملكة السعودية منذ عام 1945" (طبعة معهد الإنماء العربي 1980) يقرأ عديداً من الوثائق والمراسلات بين كيسنجر والثلاثة المذكورين، الملك فيصل والسادات والشاه، مقرونة بسياسة البحث عن حادث أو ظروف لرفع سعر البترول في أوائل السبعينيات،

لضرورات إقتصادية أمريكية دولية يشرحها الكتاب. ومن ثم تحولت حرب 1973 التي كانت تعد لها مصر وفق خطة ممتدة من 1967، وبعد أن أدى الدفع الشعبي لأن تنفذ في ذلك الوقت، إلى خطة السادات المناسبة لموقف سعودي يهدد إزائها بقطع البترول أو أن يضاعف من سعره لعشرات المرات!

هذا ما جعلني أوصل هذا التفكير، حين قدمت بحثي عام 1983 عن "إسرائيل وإفريقيا". وتحدثت فيه عن مدى التسارع في مقاطعة العديد من الدول الإفريقية لإسرائيل بقطع العلاقات معها حين حاربت مصر 1973. رأيت في ذلك دفعا من الدول الغربية لهذه الدول بقطع العلاقات، بما يبدو مجاملة للعرب، وهو في الغالب لإغراء الدول العربية البترولية لصب قدر من أموال البترول الغامرة في خزانة الدول المتضررة بسبب الحرب في الأراضي الإفريقية. هذا التحليل أسماه بعض أعضاء الندوة بالتفكير التأمري، ولكن مساعدات التعويض للدول الإفريقية قد بلغت بالفعل أواخر السبعينيات أكثر من 30 مليار دولار وفق تقارير الشاذلي العياري مدير البنك العربي لإفريقيا في الخرطوم، وهي المليارات التي صبت في خزائن الشركات الأوروبية متعددة الجنسية التي قامت بالمشروعات عبر ما سمي بالحوار الثلاثي - العربي الأوروبي الإفريقي!

وتحملت إسرائيل نتائج "الحملة السياسية" مقابل المعونات الغربية لها تعويضاً اقتصادياً عن الخسارة السياسية. وما إن هدأت "موجة البترول"

أوائل الثمانينيات حتى بدأت إسرائيل التسلل تدريجياً للعواصم الإفريقية، مما جعلني أعود في نفس البحث (1983) لما سُمي بالتفكير التأمري، بنجاح مساعي إسرائيل نحو الدول الإفريقية لإعادة العلاقات معها، بإغراء مساعدتها لهذه الدول عند البنك والصندوق الدوليين لمنحهم القروض والمعونات. ودلت على ذلك بأمثلة عن موقف زائير وغيرها من الدول الإفريقية. كان موبوتو سي سي سيكو رئيس زائير حينئذ قد بدل خطابه من الحديث عن "أخوة العرب" إلى "الصداقة الإسرائيلية" ... وكذلك موقف الرئيس جومو كينيا الذي كان في أول أكتوبر 1973 يستنكر مظاهرة "قطع العلاقات مع إسرائيل" على أنها نوع من "الدعارة السياسية" حسب تعبيره، ليقوم بنفسه بعد أقل من أسبوعين فقط بقطع العلاقات مع إسرائيل! ولم نعرف وفق أية ضغوط أو اتصالات جعلته يقوم بذلك، لكن كينيا كانت من الدول الأولى في إعادة العلاقات مع إسرائيل!

الفصل السادس

حركات التحرير الإفريقية

تمثيل حركات التحرير في مصر

حضر الكثيرون بعد قيام منظمة الوحدة الإفريقية للقااهرة وطلبوا دعمها، خاصة وأنهم استجابوا لمقترحات بأن تكون القاهرة العاصمة التالية لاجتماع وصف بأنه القمة الأولى لمنظمة الوحدة الإفريقية في مايو 1964. وتأكيداً لدور المنظمة في مواجهة الاستعمار شكلت القمة "لجنة التنسيق لتحرير المستعمرات" ومقرها في دار السلام أقرب نقطة للمناطق المستعمرة والاستعمار الاستيطاني وأقرت مساعدتها بالسلاح والتدريب من الدول الإفريقية. وأصبحت مصر إذن في موقع وسط بين غانا وتنزانيا وزعمائهما، بل وسطاً أيضاً بين السنغال وساحل العاج كدول كبرى - ومتنافسة - في التعبير عن الاتجاه الخاص "بالأوكام" (المنظمة المحلية للفرنكفونية). وكان الميل في منظمة الوحدة الإفريقية لحل هذه التنظيمات الإقليمية أو

النوعية، فتوقف أصحاب الدار البيضاء ولكن لم يتوقف أصحاب مجموعة منروفا المحافظة وخاصة من كانوا في إطار "الأوكام" حتى بعد ضعف إطار منروفا نفسه.

كانت هذه الأيام أجد أيام النشاط "الإفريقي" في القاهرة، وأصبحت مكاتب حركات التحرير الإفريقية بالزمالك موضع اهتمام أكبر من قبل الإعلام المصري والعالمي. وأصبحنا في القاهرة نتحدث عن الكفاح المسلح "على المكشوف" لا نخشى من اتهام بالتدخل هنا أو هناك، خاصة وأن القاهرة قد مرت بنجاح من حرج منع تشومبي من حضور مؤتمر القمة فيها 1964 وهو الانفصالي مغتصب السلطة مع موبوتو. وقد كنا احتجناه في أحد قصور الرئاسة هو وكوكبة من الحسنوات البلجيكيات ممن اصطحبهن معه...! مما جعله عرضة لتندر شعبي أعطى إعلامية أكبر للحدث الإفريقي، وأخرج المجموعة الفرنكفونية التي رتبت لحضوره بهذا الشكل المخرج للقاهرة.

بدأت حركات التحرر وخاصة الجديدة من المستعمرات البرتغالية ساعية إلى القاهرة على نطاق واسع بدورها، وكنت أرقب بفخر سعادة الزعماء الثوريين بعد مقابلاتهم لعبد الناصر. وقد أدار محمد فايق وجوقة العاملين في الرئاسة منا "للشئون الإفريقية" في هذه الفترة هذا النشاط باقتدار ظل يذكر لنا، حيث كانت التعليمات هي تيسير المقابلات والنشاط للجميع، وترك تقييمات قوتهم "للجنة تحرير المستعمرات" كما كنا نسميها. وأدى

ذلك أن أصبح في القاهرة أكثر من عشرين مكتباً بسبب إمكانيات تعدد المنظمات من بلد واحد، وهنا كان مأزقي الشخصي. إذ كان عليّ التنسيق بدوري بين هذه المنظمات في مطالبتها من القاهرة وتقديم صورة يستطيع مكتب السيد محمد فايق وأجهزة الرئاسة المختلفة التعامل معها بوضوح في شأن المساعدات المقدمة، وتيسير تحرك هذه المنظمات في القاهرة حيث التمثيل الدبلوماسي الواسع لدول العالم، والبرامج الإذاعية الموجهة، وإمكانيات التدريب العسكري "المحدودة"، أو المنح الدراسية في مختلف مراحل التعليم. كنت شخصياً في حالة تردد بين سعادتي بتقديم القاهرة للمساعدة والتمثيل لكل من يطلبها، وبين ضرورة حسم الموقف لصالح التنظيم الأجدد. لكن تعدد وسائل النضال كان بدوره إغراء بتأييد الجميع. ويبدو أن القاهرة كانت سعيدة بوسطيتها لأسباب أخرى كانت تتضح لي في سلوكها المتوازن دولياً كإحدى دول مجموعة عدم الانحياز في أجواء صراع الروس والصين، خاصة وأن القاهرة كانت من العواصم القليلة التي تقبل تجربة تحرك المنظمات بين قوى الصراع الدولي المختلفة.

صار هناك تمثيل في مصر لثلاث منظمات أحياناً من بلد واحد مثل جنوب إفريقيا وأنجولا، وتمثيل لمنظمات هي انشقاق من المنظمة الأصل، مثل "زانو" و"زابو" من روديسيا، و"سوابو" و"سوانو" من ناميبيا، بل ولمنظمات غير ذات وزن بالمرّة مثل "كوريمو" مع فريليمو في موزمبيق. لذلك وجدتُ عدداً من المنظمات تجتمع وحدها تحت شعار الأصليين ('authentic') بمعنى الأحزاب الأصلية والقوية في بلادها، وتضم حزب المؤتمر الوطني

الإفريقي (African National Congress, ANC) والحركة الشعبية لتحرير أنجولا (MPLA) وحركة تحرير موزمبيق (FRELIMO) ومنظمة شعب جنوب غرب إفريقيا - ناميبيا (SWAPO) وحزب استقلال غينيا بيساو وكاب فيرد (PAIGC) واتحاد شعب زمبابوي الإفريقي (ZAPU)، وكنا نُعرفهم باعتبارهم الموالين للسوفييت بينما لا يستطيع الآخرون الاجتماع أو تصنيف أنفسهم. إلا أننا نصنفهم وفق انحيازهم كموالين للصين! كانت "الحرب الباردة" في الرابطة الإفريقية مباشرة أكثر منها في العاصمة الكبيرة، حيث تتنافس الدول الاشتراكية على كسب هذا وإغراء ذلك، وعبرت مكاتب حركات التحرير عن الصراع الصيني السوفيتي بشكل أقوى منه بين السفارات المعنية.

مرفق قائمة بحركات التحرير الإفريقية التي كانت تصل واحدة بعد أخرى في القاهرة

Cairo Offices of African Liberation Movements

1. African National Congress (ANC), South Africa	المؤتمر الوطني الإفريقي، جنوب إفريقيا
2. Basoto People's Congress (BPC), Lesotho	مؤتمر باسوتو الشعبي، لسوتو
3. Djibouti Liberation Movement (DLM), Djibouti	حركة تحرير جيبوتي، جيبوتي
4. Eritrean Liberation Front (ELF), Eritrea	جبهة التحرير الإريترية، إريتريا
5. Eritrean People's Liberation Front (EPLF), Eritrea	الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا، إريتريا
6. Etudiants de Tchad (ET) Tchad	طلاب تشاد، تشاد
7. Frente de Libertação de Moçambique (FRELIMO), Mozambique	جبهة تحرير موزمبيق
8. Governo do Angola Independente (GRAI), Angola	حكومة أنجولا المستقلة، أنجولا
9. Kenya African National Union (KANU), Kenya	اتحاد كينيا الوطني الإفريقي، كينيا
10. League for the Liberation of Somalia (LIGA), Somalia	رابطة تحرير الصومال، الصومال
11. Mouvement de Liberation du Congo (MLC), Congo	حركة تحرير الكونغو، الكونغو

12. Movimento Popular do Libertação do Angola (MPLA), Angola	الحركة الشعبية لتحرير أنجولا، أنجولا
13. Pan Africanist Congress (PAC), South Africa	مؤتمر الوحدة الإفريقية، جنوب إفريقيا
14. Le Parti Africain pour l'Indépendance de la Guinée et du Cap-Vert (PAIGC), Guinee and Cape Verde	الحزب الإفريقي لاستقلال غينيا والرأس الأخضر، غينيا والرأس الأخضر
15. Union de Peuples du Cameroun (UPC), Cameroon	اتحاد شعوب الكميرون، الكميرون
16. Swaziland People's Party (SPP), Swaziland	حزب سوازيلاند الشعبي، سوازيلاند
17. South West Africa National Union (SWANU), Namibia	الاتحاد الوطني لجنوب غرب إفريقيا، ناميبيا
18. South West Africa People's Organization (SWAPO), Namibia	المنظمة الشعبية لجنوب غرب إفريقيا، ناميبيا
19. Uganda National Congress (UNC), Uganda	المؤتمر الوطني الأوغندي، أوغندا
20. União Nacional para a Independência Total de Angola (UNITA), Angola	الاتحاد الوطني للاستقلال التام في أنجولا، أنجولا
21. United Northern Rhodesia Independence Party (UNRIP), Zambia	حزب الاستقلال بشمال روديسيا المتوحد، زامبيا

22. Zanzibar National Union (ZNU), Zanzibar	الاتحاد الوطني الزنجباري، زنجبار
23. Zimbabwe African People's Organization (ZAPO), Zimbabwe	المنظمة الشعبية الإفريقية لزمبابوي، زمبابوي
24. Zimbabwe African National Union (ZANU), Zimbabwe	الاتحاد الوطني الإفريقي الزمبابوي، زمبابوي
25. Arab Maghreb Office, Maghreb*	مكتب المغرب العربي، المغرب
26. Provisional Algerian Government, Algeria*	الحكومة الجزائرية المؤقتة، الجزائر

* لم تكن الحركتان الأخيرتان ملتحقتين بالرابطة الإفريقية.

أما حركة الوحدة أو "يونيتا" UNITA في جنوب إفريقيا بقيادة تاباتا (I.B. Tabata) فكانت فيما يشبه الانسحاب من المشهد السياسي خاصة حيث لم تمثل في الرابطة أو في لجنة تحرير المستعمرات. وقد ابتعد عنها تدريجياً صديق عزيز هو أستاذ الأنثروبولوجيا المعروف "آرشي مافيغي" الذي جاء للقاهرة من هولندا متزوجاً من الأستاذة "شهيدة الباز" الباحثة المصرية المعروفة بدورها. وقامت بيني وبين آرشي علاقات وثيقة وعائلية مشحونة بمناقشات لا تنتهي بالحدة تارة، والود الأخوي تارة أخرى. وكان يحكي عن ظروف "يونيتا" وارتباطها بقضية الأرض المسلوبة عبر

المستوطنين، والسياسة المترهلة لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي، والحزب الشيوعي معه في هذا الصدد. واستمرت علاقاتنا بعيدة عن السياسة إلى مناقشات دائمة حول مفهوم القبلية المصطنع، وأنماط الإنتاج الإفريقية في السياسات المحلية، وانتهاء زمن الأنثروبولوجيا الكولونيالية.

مصر والتوازن بين السوفييت والصين

أذكر كيف كانت مثل هذه الحرب الباردة ساخنة تمامًا عند انعقاد أحد مؤتمرات التضامن الإفريقي الآسيوي، كان للسوفيت الباع الأطول في هذه المؤتمرات حيث يوفرون تذاكر السفر ونفقات الإقامة للجميع، وغالبًا ما تكون الاجتماعات في عاصمة موالية، فيظهر الانحياز لهم بشكل مثير. كان الموالون لموسكو يبدون في موقع القوة "والأصالة" بينما كان الآخرون يعانون قدرًا من العزلة.

وكان الموقف دقيقًا ومحرجًا بالنسبة لي. كنت من قراء فرانز فانون وما وتسي تونج، ومعجبًا بمقال "لين بياو" الشهير حول "المركز والأطراف"، حيث يرفض الريف نفوذ المدينة، والريف هنا بقيادة الصين هو دول ما يسمى العالم الثالث، والمدينة تضم البرجوازية الغربية (تمثلها السوفيت) باسم الاشتراكيين الإمبرياليين الذين يمضون على نمط الاشتراكيين الديمقراطيين القديم. وكان الجدل حادًا وممتعًا لراغب في الثقافة مثلي حتى قضيت الوقت الطويل في قراءة مجلد محاورات اللجنة المركزية الصينية في خلافها مع

الإمبرياليين الاشتراكيين. وأي "فانونيست" لا بد أن تستهويه مثل هذه الصياغات "الحصيفة". لكن المجموعة "الصينية" نفسها في القاهرة لم تكن تمثل لي قيمة فكرية، كما لم يكن نضالها في الميدان ذا قيمة، بينما كان النقاش مع قادة وممثلي "المجموعة الأصلية" ذات الفكر الواضح والدبلوماسية النشطة أعمق دائماً.

وكانت أخبار "الثورة الثقافية" الصينية والكتاب الأحمر تثير السخرية في القاهرة أحياناً كثيرة لا سيما وإن الحركة اليسارية في مصر لم توجه اهتماماً مبكراً بثورة الصين الفلاحية الآسيوية. وقد وضعني ذلك في حرج شديد إزاء تعاطفي السابق مع الصين أو بالأحرى الماوية. كان الحكم الناصري ومعظم المثقفين في مصر يقبل الصيغة السوفيتية عن "التطور اللارأسالي"، و"الثوريون الديمقراطيون" - و"البلدان الآخذة في التحرر"، إلى آخر هذه الصيغ الوسطية المرضية لمعظم قادة العالم الثالث ومثقفيه، ولكن غير مرضية لأي تيارات أكثر راديكالية بين الشباب، والتي وصلت بهم إلى أحداث 1968 في أوروبا وخارجها.

لم يكن الصراع الصيني السوفيتي هو محور القلق الوحيد في القاهرة طوال الستينيات، بل إن "المجموعة الماوية" سرعان ما انعزلت دون قدرة على التنظيم الخاص، فبدا أعضاؤها كأنهم مجرد مشاغبين في الاجتماعات العامة لتعرية منافسيهم من "الأصليين"، بينما لم يكونوا يحملون دلائل التقدم في مناطق "كفاحهم". وفي نفس الوقت اشتد نفوذ "الأصليين"

بسبب تقدمهم النضالي في أنجولا وغينيا وموزمبيق ونسبياً في روديسيا وناميبيا، ومن هنا اشتدت مقاومتهم لهؤلاء الماويين "المرعومين". وأذكر أن الرئيس "أوغسطينو نيتو" زعيم حركة تحرير أنجولا الشعبية كان لا يقبل أي دعوة مني لحضوره إلى مبنى "الرابطة الإفريقية" بسبب وجود مكتب حكومة انجولا المؤقتة "جراي" وحركة "يونيتا" فيه وهو يعتبرهم خونة، وكان هو قد اختار مكتبه ومسكن ممثليه خارج مبنى الرابطة.

استعدت معنى ذلك بشكل أعمق حين رفض نيتو الذهاب إلى العاصمة البرتغالية لشبونه، لتوقيع اتفاق وقف إطلاق النار استعداداً للاستقلال عام 1975، وتصميمه على أن يأتي البرتغاليون بأنفسهم إلى أنجولا وفي منطقة انطلاق الكفاح المسلح للتوقيع. أما الرئيس "سام نيوما" زعيم سوابو في ناميبيا فكان أكثر تسامحاً، لأنه كان مسنوداً بقرار الأمم المتحدة لصالح جبهته، وكان معهد ناميبيا في لوساكا عاصمة زامبيا يشكل دعماً خاصاً له، بحيث تمت تصفية "سوانو" المنافس في وقت قصير، وكانت سمعة قادتها لا تساعد على استمرارها.

مصر وتعامل منظمة الوحدة الإفريقية مع حركات التحرير

كنت أشعر أن إقامة منظمة الوحدة الإفريقية قد حاصرت أنشطة التحرر الوطني إلى حد ما لصالح البيروقراطيات الحاكمة، وبعضها مستبد صارخ. ظهر هذا الأمر جلياً بالنسبة لقضايا عديدة مثل السكوت على سلوك إثيوبيا

تجاه إريتريا، أو في مناطق النزاع مع الصومال أو جزر القمر (كومورو)، والسلوك الفرنسي تجاه دول الفرنكفون. ورغم تحفظ مصر السابق على السياسات الفرنسية أوائل الستينيات، إلا أننا بتنا نحافظ على مشاعر فرنسا الديجولية وأصدقائها، إلى حد الصداقة مع الشاعر الرئيس "ليوبولد سنغور" رئيس السنغال، وتجاهل منافسه التقدمي المتخصص في الحضارة المصرية، "شيخ أنتا ديوب". لم أرتح لاستقبال مصر الدافع لسنغور سنة 1966، بينما كنت أقرأ عن كتابات "ديوب" عن مصر. فضلاً عن اتجاهه الديمقراطي التقدمي مقارنة باعتماد سنغور على القوى السلفية التقليدية من مريدين وتيجانيين... وقد اعتذرت للدكتور ديوب بنفسه عندما قابلته في معمله بجامعة داكار أوائل الثمانينيات، فابتسم لأحزاننا المشتركة في تلك الفترة! ولم أأسامح مع موقف سنغور إلا بعد تسمية جامعة داكار باسم شيخ أنتا ديوب!

مثال آخر على تعامل المنظمة مع حركات التحرر يظهر في زامبيا، حيث كانت تتراوح دائماً بين دور دولة المواجهة، وبين الرضا بدرجة ما بسياسة الوفاق (détente) مع النظم العنصرية في الجنوب الإفريقي. وكانت القاهرة ودودة مع "كينيث كاوندا" زعيم زامبيا، دائماً مقدرة وطنيته ومأزقه في حصاره بالمنطقة وتشبيهه بمأزق مصر مع الفلسطينيين. ولذا كنا نقابل الرئيس كاوندا في مصر بترحاب أعلى من سمعته "الوفاقية" مع النظم العنصرية، فضلاً عن ظروف التحضير لقمة دول إفريقيا على أرضنا. كانت الناصرية هادئة تجاه مثل هذه المواقف، بينما كانت "أكرا" ملحة على إثارة

هذه القضايا ضده، رغم ضعف نفوذها في منظمة الوحدة. أذكر أن الزعيم كاوندا جاء مبكرًا للقاهرة شتاء 1964 من لندن بعد حصوله على وعد الاستقلال في أكتوبر 1964، ولكنه كان يريد حضور أول مؤتمر للقمة الإفريقية في مايو. وبعد أخذه الوعد من عبد الناصر دعاه صديقه عبد العزيز إسحق راعي الرابطة الإفريقية للعشاء في بيته بالزمالك، وحضرت هذه المناسبة، وإذ بكاوندا يتركنا على المائدة ليسمعنا على البيانو مشروع السلام الوطني الذي يؤلفه بنفسه. وكانت سعادة غامرة صفق له معنا حتى المتطرفون الأفارقة ضده.

لم تكن أكرأ وحدها في اختلاف المنهج، فقد بدا لي أحيانًا أن ثمة تنافسًا بين منهجنا في القاهرة وسلوك الجزائر مع حركات التحرير. كنا في القاهرة أكثر اعتمادًا على السياسة العامة للتحرر، وتوفير خدمات الاتصال الدبلوماسي والتواصل الإعلامي مع الخارج بالنسبة لحركات التحرير، بينما راحت الجزائر تعتمد على التدريب العسكري، وتوصيل السلاح إلى لجنة تحرير المستعمرات.

وقد سألت الرئيس أحمد بن بللا في باماكو عاصمة مالي 2003 أثناء انعقاد المنتدى الاجتماعي الدولي هناك، عما كان بينه وبين عبد الناصر من اتفاقات حول مساندة حركات التحرير الإفريقية، وهل صحيح أنه كان ثمة "اتفاق جتلمان" بين الزعيمين حول ذلك؟ أكد بن بللا أن عبد الناصر كان يسلم للجزائر بدور خاص فيما يشبه ما وصفته من اختلاف بين

التجربتين على نحو ما... بمعنى استمرار حماس الجزائر للجانب العسكري في النضال وإتاحة الفرص السياسية أكثر في القاهرة، وهو ما استمر تقريباً حتى بعد التحول السياسي على يد الرئيس بومدين، ودعم ذلك وصول معمر القذافي لحكم ليبيا متبعاً الاتفاق نفسه.

كان عبد الناصر يتبع أسلوباً خاصاً وهو ما جاء في خطابه بأديس أبابا في إشارة مقتضبة إلى أنه لن يطلب تحديد موقف الاجتماع من إسرائيل، ولكنه سيدعو الزعماء الأفارقة لمعرفة حقيقتها بأنفسهم كجزء من مخططات الاستعمار التي يقفون ضدها. ونجح عبد الناصر في كسب تقدير "الرؤساء" القادمين لمعارك أخرى حول تأسيس مبادئ منظمة للوحدة الإفريقية وهذا ما جعل المنظمة تتبنى منظمة تحرير فلسطين مراقباً في كل اجتماعات القمة. وتمت صياغة بيانات المنظمة في إطار الاعتدال وليس التطرف، وبموازنة دقيقة بين نكروما الوجودي ونيريري المتحفظ، ورئيس ساحل العاج "فيلكس هوفويه بوانيه" الضالع في الفرانكفونية، بأنماطهم الثلاثة التابعة، بما جعل عبد الناصر و"هياسلاسي" في وضع "الإخوة الكبار". أذكر أن هياسلاسي لاحظ قوة مركز عبد الناصر بين الأفارقة رغم أبوته الروحية في القارة، وكان الرؤساء يقفون مصنفين في أي قاعة يتم فيها اجتماع الرؤساء عند دخول عبد الناصر، وهذا ما لم ألاحظه في أي مؤسسة دولية أخرى. لذا كان هياسلاسي يحرص على دخول القاعة برفقة عبد الناصر، تاركاً كلبته الصغيرة ذات الجرس تتقدمه إلى القاعة للتنبيه بحضوره كعادتها..!

وكانت حركات التحرير تشعر باعتدال القاهرة ودورها الحيوي في منظمة الوحدة الإفريقية نتيجة هذا التوازن، حيث مقر المنظمة في أحضان الإمبراطور هيللا سلاسي، ولجنة تحرير المستعمرات في أحضان جوليوس نيريري. وانطلاقاً من شعورها باعتدال القاهرة ذاك، راحت حركات التحرر الإفريقية تعمق علاقتها المباشرة بالسوفييت ودول الشمال الأوروبي الإسكندنافية من القاهرة. وساعد على سيادة روح الاعتدال الدروس الواقعية نتيجة مجموعة الانقلابات العسكرية التي وقعت تباعاً في الكونغو ثم غانا وبلاد الفرنكفون المتعددة.

لعل هذه الأجواء هي التي أعطت معانٍ خاصة لمحاولة مصر إبراز وجهها التحرري كما تمثل في زيارة أحد رموز الثورة الكوبية "تشى جيفارا" للقاهرة 1965، وحماسه لدورها مع حركات التحرير. كما كان ثمة معنى آخر لزيارات "مهدي بن بركة" المعارض المغربي لمصر، وتنسيقه مع عبد الناصر نفسه لعقد مؤتمر للقارات الثلاث في كوبا دعماً لحركة عدم الانحياز على أساس شعبي أعمق وأوسع.

تأثير نكسة 1967

جاءت نكسة أو هزيمة مصر 1967 بعد الحرب العربية الإسرائيلية، وكأنها قمة النكسة الإفريقية عقب الانقلابات، التي مثلت ضربات لنظم التحرر الوطني في غانا ومالي وأوغندا والكونغو ناهيك عن منطقة الفرنكفون عموماً.

وكنّا في دوائر الشؤون الإفريقية نشعر بالخزي بدرجة أو بأخرى، وكأننا في مأساة تصفية التحرر الوطني، بعد فشلنا في تصفية قوى الاستعمار. كما كنا نشعر بالحسرة فعلاً أمام تراجعات النظم العسكرية الجديدة عن سياسات التحرر، وخشيناً كثيراً على مستقبل حركات التحرير الإفريقية، بل ومصير لجنة تحرير المستعمرات. وكثيراً ما كنت أبدو مبتئساً أمام القوى الوطنية المصرية المصممة على القتال والحرب الشعبية حتى التحرير الشامل... إلخ، وتمسكنا وقتها بشعار أطلقه بعض قادة المستعمرات البرتغالية، يقول "النضال مستمر والنصر أكيد" (Lutta Continua, Victoria Certe)، حتى كنا نرده في احتفالاتنا مرة لتشجيع أنفسنا ومرة للسخرية منها!

لكن حدث أن حركة الكفاح المسلح كانت تتقدم وتنجز فعلاً، في مختلف المستعمرات وخاصة الباقية تحت السلطة البرتغالية، حتى ظهور "البوليزاريو" أوائل السبعينيات في الصحراء الغربية. وإلى جانبها كان تقدم نفس الاتجاه في حركة الكفاح الفلسطينية، مما رفع روحنا المعنوية إلى حد كبير...

أذكر أن التساؤل عن طبيعة التحولات الاجتماعية والديمقراطية في معظم الأقاليم الإفريقية الاستقلالية أو التابعة، لم يكن يختلف عما كنا نشعر به في مصر، حول الديمقراطية المطلوبة في نظام عبد الناصر، وطبيعة التحولات الاجتماعية الضرورية للتحرر أو الديمقراطية. وكنت أفاخر بزهو من "موقعي الإفريقي" أمام بعض الأصدقاء من اليساريين المصريين

والعرب عموماً، إما دفاعاً عن النضال الوطني المستمر أو عن العلاقات السوفيتية الإفريقية. وكانت أطراف يسارية تسخر من محاولات عبد الناصر الذي يريد الحرب ثانية بمثل هذا الجيش، ولكن تلك المحاولات نفسها هي التي بُنيَ بها جيش حرب 1973. وأظن أن عبد الناصر أدرك بدرجة ما قيمة الحريات الديمقراطية أيضاً للدفاع الوطني، فراح يعالج بعض أشكالها. تولى اليساريون قيادة عدد من المؤسسات الإعلامية ونشطت المجالات والمسارح والسينما اليسارية بما مثل بعض التوازن في الموقف الداخلي والعسكري معاً.

لم يستمر هذا الشعور كثيراً، لأن المفاجأة الفعلية جاءت من تطور أعمال الكفاح المسلح في المستعمرات، بعون من لجنة تحرير المستعمرات والدول الاشتراكية، بل وتقدم أعمال العنف الوطني المسلح في آسيا وأمريكا اللاتينية. كنت أشعر بزهو ممثلي حركات التحرير مع أنباء تحرير قرى ومدن جديدة بحيث أصبح تعبير "المناطق المحررة" ذا معنى، وكنت أسعد كثيراً برؤية مَنْ كانوا في زيارة أجزاء من بلادهم، وسعدت كثيراً بترشيحي من مصر في سكرتارية لجنة تحرير المستعمرات، لولا أن تدخلاً شخصياً من "أحدهم" قد حجب عني الوظيفة التي كنت أتوق لها. كنت أعتقد أنها منفذ جيد يتيح لي زيارة المناطق المحررة، ولم أرتح نفسياً من هذه الرغبة الملحة، إلا حين زرتُ المناطق المحررة مع ثوار إريتريا وأواخر السبعينيات.

قلت إننا نحن الشباب المحيط بقوى التحرر الوطني وقيمها كدنا شعر

بالإحباط الكامل، لولا التقدم الذي كانت تحرزه بعض بل معظم حركات التحرر الوطني من فيتنام وفلسطين، حتى بيساو ولواندا ومابوتو، وكثرت الوفود الممثلة لهؤلاء جميعاً للقاهرة، عقب نكسة 1967 أمام إسرائيل، وكانت القاهرة نفسها ترفع شعاراً ذا قيمة معنوية عالية وهو أنه ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة، وتوثقت العلاقة بين مصر وكافة حركات التحرير مع السوفيت بوجه خاص حيث بدت الصين منشغلة بتصفية آثار الثورة الثقافية.

لاحظت في تلك الأيام بين 1967 حتى أوائل السبعينيات، أن بعض قوى التحرر لم تنهزم تماماً، وأرجعت ذلك إلى طبيعة علاقتها بمناطق الكفاح المسلح، بل وكنا نقول إن كل منطقة تكافح مثل هذا الكفاح تحتاج بجوارها إلى "هانوي" مساندة لها مثلما نرى في فيتنام، ومعنى ذلك تبني سياسات معينة تجعلها صلبة مثل "هانوي" وهي سياسة اشتراكية حقيقية. لم يكن ذلك واقعاً بشكل مطلق، أو وفق نمط فيتنامي حقيقي، لأن هانوي نفسها كان وراءها الصين والاتحاد السوفيتي، وهذا قد لا يتوفر للدول الإفريقية. لكن من راقب التطورات النسبية في جمهورية غينيا (بجوار بيساو) أو تنزانيا بجوار موزمبيق، أو الكونغو برازافيل بل وثار الكونغو كينشاسا بجوار أنجولا، كان يدرك صدق هذا الاستنتاج، على أساس أن نمط العلاقات في عملية الكفاح المسلح يقدم نموذجاً للبلد المجاور جديراً بالتأمل، كما أن أعباء معاونة تجربة كفاح مسلح، تفرض مزيداً من

الإجراءات الاجتماعية التقدمية. ولكن لاحظنا أيضًا أن ذلك لم يكن من حظوظ الفلسطينيين..!

لا بد أن أسجل هنا أننا كنا نبالغ في حقائق ما يجري في المناطق المحررة نفسها ومدى التزامها ببرامج حقيقية للتحويل الاجتماعي، تشكل سندًا قويًا لعملية التحرير أو للاستقلال بعد التحرير. لم أكن أعرف إلا نصوص أميلكار كابرال في النظرية الثورية، والتحرير الثقافي، لكنني كنت أسمع أيضًا ما يأتي سلبًا عن المناطق القاحلة في موزمبيق، أو صراعات الحركة في جنوب إفريقيا رغم التنظير العالي هناك... إلخ. وأبرز صراع حزب المؤتمر الوطني الإفريقي مع غريمه مؤتمر الوحدة أو كثرة ما تردد عن سيطرة الحزب الشيوعي علي حزب المؤتمر الوطني في جنوب إفريقيا بصياغاته الخاصة للطبقي والوطني مدى العقبات أمام "الوطني" و"الاجتماعي" في عملية التحرير.

وكنا في مصر نفسها نأسف لمقاومة النظام الناصري لفكرة الحرب الشعبية لصالح أفكار البرجوازية عن الحرب النظامية التي تعتمد على إجبار السوفييت على تقديم السلاح المتقدم، وأن هذا الأسلوب لن يطور العمل الاجتماعي الشعبي في مصر، بقدر ما سيخدم استمرار سلطة البرجوازية الليبروقراطية. لكن قيادة عبد الناصر وشخصيته، وكانتا تتجاوزان كثيرًا من الملاحظات على أسلوب عمله، رغم أنه لم يستطع أن يُخلص الثقافة السياسية الرائجة من الالتحاف بالدين تارة، وبالتراتبية العسكرية تارة

أخرى بما لم يتح رواجاً لفكر الحرب الشعبية وأبعادها الاجتماعية، ومع ذلك أخذ هذا الفكر في الانتشار بعد انتصارات حركة التحرير نسبياً في أمريكا اللاتينية وفي إفريقيا، حتى وصل للرئيس نكروما نفسه - صاحب اللاعنف - في منفاه، وعكسته كتبه الأخيرة.

وأذكر أنني قابلت "نكروما" في "كوناكري" أوائل عام 1972 في مقر إقامته في غينيا بعد الإطاحة به - وكان ذلك بعد حضورى اجتماع لجنة تحرير المستعمرات في أكرا ومقابلاتي الودية مع الزعيم كابرال وغيره، مما أعطاني آمالاً جديدة حول قوى التحرر الوطني، وأمل آخر أن نستطيع أن ننهض في مصر لحرب تحرير مماثلة، وهي التي بدت مستحيلة على يد الانقلابي أنور السادات. ولكنني فوجئت بروح نكروما الشبابية وهو يضع كتابه عن "حروب التحرير" أو "حرب العصابات" تحديداً وأمله في العودة لغانا بهذه الطريقة..!

تذكرت وأنا في طريقي إليه أنني كنت المختص - بحثياً - عن "غانا" ضمن رئاستي لقسم غرب إفريقيا عام 1965/1966 في الشؤون الإفريقية. وكنت أجمع المعلومات بدقة عن بلدان المنطقة وقياداتها، وخاصة مع انتشار أخبار القلق على عدد من النظم عقب انقلاب موبوتو في الكونغو نفسها (نوفمبر 1965)، بل وما كان مثيراً للقلق لدينا عما اعتبرناه ساعتها "انقلاباً" على الزعيم أحمد بن بللا في الجزائر (يونيو 1965)، ومن هذه المتابعة أذكر أن وصل إلينا ما يفيد أن بعضاً من مجموعة الضباط الأفارقة التي كانت في

الكونغو ضمن قوات الدول الإفريقية المساندة للومومبا أول الستينيات، أو تحت قيادة الأمم المتحدة من أجل الاستقرار في الكونغو اقتربت منها المخابرات الأمريكية، وجندت بعضهم لعمل انقلابات في بلدانهم. ومن بين الأسماء الكبيرة في هذا المجال الجنرال "أنكرا" قائد الجيش الغاني عقب عودته لأكرا! وكانت مختلف المصادر بما فيها سفارتنا ومصادر خاصة أخرى سرية تردد قلقها على غانا ونكروما بوجه خاص... وأذكر أنني جمعت كل ذلك في تقرير تأكدت من صعوده عبر السيد فايق أو سامي شرف للرئيس عبد الناصر، مع غيره من التقارير بالتأكيد فضلاً عما عرف عن متابعات عبد الناصر بنفسه خلال مقابلاته وغيرها للأبناء الدقيقه... وإذ بالجنرال "أنكرا" هو الذي يقوم بالفعل بالانقلاب في أكرا (فبراير 1966)، خلال سفر نكروما علي رأس وفد من قادة البلاد إلى فيتنام الشمالية، للمساهمة في صلحها على الصين والروس، من أجل مساعدة الثورة في فيتنام الجنوبية! وانزعج عبد الناصر وهيئاته جميعاً للخبر...

ولم أعرف أن جذور هذا الانزعاج كانت عميقة بهذا الشكل إلا عام 1968 (لا أذكر التاريخ بالضبط) من خلال حديث لعبد الناصر مع "ديفيد هيرست" مراسل "الجارديان" حينئذ وصديق عبد الناصر (ويعيش في بيروت حالياً)، حيث سأل هيرست عبد الناصر، لماذا يسقط أصدقاؤك الرؤساء بهذا الشكل؟ وروى له ناصر في الحديث أن عدداً من الزعماء يهتمون شخصياً بالعلاقات الخارجية، ويتكون شئون الداخل لأناس غير موثوق بهم... وأنه تأكد من ذلك في حالة الرئيس نكروما، الذي توفرت

المعلومات لدى عبد الناصر بأن الجيش يتآمر للقيام بانقلاب ضده، وأنه شخصياً (عبد الناصر) كانت عنده بعض هذه المعلومات المباشرة عن "أنكرا" وترتيباته.. وأنه لذلك عندما سمع بقيام الرئيس نكروما برحلته إلى "فيتنام" تاركا البلاد في هذه الظروف، وأنه سيمر بمطار القاهرة، نزل بنفسه إلى المطار على غير العادة غالباً، لينصح نكروما بالعودة لمعالجة الموقف. لكن نكروما لم يستجب...! وقد عالج "بازل ديفيدسون" في كتابه عن انقلاب نكروما "النجمة السوداء" ('Black Star') نفس القصة. بل إن تطور موقف مرافقي نكروما مثل وزير الخارجية عقب سماع خبر الانقلاب لم يكن يشير إلى محيط طيب من الأعوان...!

تذكرت كل ذلك وأنا في طريقي إلى الرئيس نكروما في كوناكري في يناير 1972... ولكنني ألحْتُ له بذلك فقط عبر تساؤلي عن أسباب وقوع الانقلاب رغم انجازاته في غانا، فأشار إلى تكوين الجيش الموروث عن الإنجليز المستعمرين، وعن أفراد الطبقة الجديدة التي تتكون بعد الاستقلال كانتهازين. بل واعتذر عن إيمانه بالحلول السلمية للمواقف المختلفة أو في عملية التحرير... إلخ. أهداني يومها كتاباً جديداً له بعنوان "الصراع الطبقي في إفريقيا" مشيراً أنه يمثل نقلة جديدة في تفكيره، كما قدم لي كتاب "قواعد حرب العصابات في إفريقيا" كمرشد لحركات التحرير في نضالها المسلح...! أهديت كتاب "الصراع الطبقي" بتوقيعه في السنوات الأخيرة لأحد قادة حزب المؤتمر النكرومي في غانا، وصورة منه لابنه جمال في القاهرة.

كان نكروما يبدو جادًا كعادته، وسأل عن أحوال مصر. وبدأ عليه الإعياء، لكنه كان بادي التفاؤل بأنه سيعود عقب انقلاب جديد في غانا سنة 1972، غير أنه للأسف توفي عقب مقابلي هذه بأشهر قليلة، يوم 27 إبريل 1972.

حرب الاستنزاف وعملية إغراق الحفار

كان الهم الإسرائيلي مسيطرًا علينا طول الوقت منذ نكسة 1967، بما كان يفوق وزنه في السياسة المصرية قبل ذلك بالتأكيد. ففي الفترة السابقة على عام 1967 كنا بنبي "الدولة الوطنية التنموية"، التي ستحيط في النهاية بإسرائيل، "وتقبض على أنفاسها" بشكل أو بآخر، كما كان يجيء كثيرًا في كتابات محمد حسنين هيكل وغيره.

لكن بعد عام 1967 كنا نريد أن "نزيح الهم المباشر من فوق صدورنا"... وكان شعار "ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة" ثقيلًا، لأنه لم تكن هناك إمكانية للقول بغيره. وما إن كانت تبدو بادرة للقوة في حرب الاستنزاف، أو عند بعض المواقع المباشرة (مثل معركة رأس العش وإغراق المدمرة إيلات) إلا وكنا نشعر بسعادة غامرة. وقد نابني من الحب جانبًا حين وقعت في منطقة "تخصصي" أو قل نفوذي بعض الأحداث الهامة في تلك الفترة الحرجة، فقد كانت هناك ثمة ترتيبات لمساعدة الحكومة الفيدرالية (العسكرية) في نيجيريا، في معركتها مع "انفصاليي بيافرا"، ووجه

عبد الناصر محمد فايق بترتيب ذهاب عدد من الطيارين المصريين بعد ضرب مطاراتنا في حرب 1967 إلى نيجيريا بصفتهم "متقاعدين" في مصر - كما روى محمد فايق عن ذلك كثيرًا. وكنت أتابع بالطبع الوقائع السياسية في نيجيريا وحولها، وأعد التقارير حول ذلك أولاً بأول، وكأن الأمر مصري تمامًا، انتظارًا "لنصر هناك" نفخر بالمشاركة فيه... ويذكر محمد فايق على استحياء أنه تعرف على "حسني مبارك" القيادي بسلاح الطيران فترتها، عندما كان يأتي لمكتبه لترتيب سفر الضباط المرشحين للسفر إلى نيجيريا! أعترف أنني لم أحظ بالمشاركة في مثل هذه المقابلات التي كان يحضرها العسكريون فقط في المكتب..!

وكانت الحمية مستمرة مع حرب الاستنزاف، لمحاولة معالجة آثار الهزيمة والذي أطلق عليها اسم "إزالة آثار العدوان" (تحرير الأرض العربية التي احتلت عام 1967 وفيها سيناء) ولو بعمليات نوعية تدريجية، سياسية كانت أو عسكرية. لذلك كانت مساعدة نيجيريا في مواجهة انفصال "بيافرا"، مهما كان الرأي في حجم ودلالة مساهمتنا كسبًا حقيقيًا.

كما كان إغراق الحفارة، الذي أجّره إسرائيل للحفر في سيناء، والذي أغرقته الصاعقة المصرية في ميناء أبيدجان بساحل العاج في مارس عام 1970 - بعد إغراق "إيلات" في المياه المصرية عام 1968 - مكسبًا عسكريًا ونفسيًا جديدًا. فقد فوجئت مثل غيري الكثيرين ذات صباح بأخبار إغراقه في ميناء أبيدجان، وأن الضفادع البشرية المصرية هي من قامت بهذا العمل.

وقد كانت متابعة دولة ساحل العاج سياسياً من أعمال بحثي اليومي، ولا يلمّح ذلك بالطبع بأي دور لي في هذا العمل الهام، وأنا لعمرى لم أتحدث بذلك في أية لحظة، لأنني لا أتصور أنني أغرق دجاجة في مثل هذا البحر اللجي (أقصد الخليج الغيني للأطلنطي)!

ولكن المفاجأة لي أنني لا بد قدمت معلومات هامة عن ساحل العاج والمنطقة لزواري في المكتب من الضباط أو الدبلوماسيين المصريين، بما لم أبخل به بالتأكيد وهم مسئولون عن أعمال دبلوماسية أو حتى سرية عامة بطبعها، ومعلوماتي في بطاقات ومذكرات وكتب، لخدمة العمل السياسي والوطني بالأساس، ففرحت بما حدث. ابتسمت يومها حين قال لي زميل قديم: "ضحكوا عليك وأخذوا خزيتك من المعلومات"...! فاكتفيت بالإعراب عن سعادتي بأنني كنت مفيداً في شيء ما في هذه الحرب الضروس...

حكى لي الكثيرون عن جهد أمين هويدي ومساعدته حسن عlish في هذه العملية، ولكنها بدت لي متسقة مع الجهد الهائل لبناء "جيش جديد" من الكفاءات الحديثة والمتعلمين، بعد كارثة "جيش عامر" الذي لم يحارب عام 1967. وقد بدا الفارق في نتائج الصراع والتوافق بعد مرحلة عبدالحكيم عامر، ومثل لي أمين هويدي مثلاً لهذا الفارق. وكنت عرفت قدراته الفائقة في التنظيم وأعمال المخابرات الخارجية، منذ أعرب عن مخاوفه من تعاون إسرائيل مع القوى النووية العالمية، بل والجنوب إفريقية لتقييم مفاعلهما

النووي منذ منتصف الستينيات، بينما أتعامل معها كنموذج للاستيطان والتمييز العنصري بالأساس، ورأيته يومًا وهو يجمع مسؤولين من جميع التخصصات في الرئاسة، ويعطي تعليمات عن أدق التفاصيل التي يجب أن نتنبه لجمعها من أي مصدر لنا، لنعرف في أسرع وقت ما إذا كانت إسرائيل تملك مفاعلاً نووياً. وكنت أصاب بالدهشة من استدعائي وزملائي في القسم الإفريقي - ونحن لا ناقة لنا ولا جمل في مسائل إسرائيل والعروبة، والصراعات الدولية في الشرق الأوسط - لكن هويدي لم يهدأ، وأنا والعشرات في الأقسام المختلفة لم نكن نتوان عن محاولة الوصول إلى معلومات، عن اليورانيوم أو البلاتينيوم في جنوب إفريقيا أو الكونغو والنيجر وغرب إفريقيا، وإذ بنا في قلب المعركة المخبرانية بحكم معرفتنا بهذه البلاد ولنقدمها عليها تفيد، وفق تعليمات هذا "القائد الشرس". ولا ننسى أن تهمة صدام حسين في لحظة كانت استيراده اليورانيوم من النيجر...!

ولم تتوقف العواصف إلا ومصر تعلن عن معرفتها بوجود المفاعل النووي في إسرائيل، وتشكو للعالم عام 1966/65 عن مخاطر السباق النووي في الشرق الأوسط! ولتنطلق التكهّنات أن عبد الناصر لا بد سيسعى لدى السوفييت لمعاونتنا في "بحوثنا النووية"، وعشنا أياماً صعبة مع اتهامنا باستضافة ضباط النازي الألمان (علماء الذرة) من ألمانيا الشرقية لهذا الغرض. والسوفييت لم يكونوا متحمسين لأكثر من هذا التعاون مع الألمان الشرقيين..!

قد لا يكون الآن سرّاً أو خافى الدلالات ما اطلعت عليه بنفسى - وهو

تقرير لا بد أنه في الأرشيف القومي - كتبه صلاح هدايت، أحد الضباط المهمين، والمسئول من كبار الضباط الأحرار عن قطاع البحث العلمي في نظام يوليو، وزيراً أو مستشاراً. حيث فوجئت بأن الرجل كان في الصين بتكليف من عبد الناصر وقابل الزعيم ماو تسي تونج - عقب كشف موضوع المفاعل الإسرائيلي - وبحث معه مسألة معاونة الصين لنا في هذا المجال (بما يبدو نتيجة تحفظ السوفييت). وجاءني التقرير لمجرد ذكر إمكانيات الدول الإفريقية في ملكية معادن ذات صلة. لكنني فهِمت منه الكثير الغامض حول الموقف السوفييتي من جهة، والموقف الصيني من جهة أخرى، والذي كان أشد إدهاشاً، حيث نقل هدايت عدم رضا الزعيم ماو عن سعيينا في هذا الاتجاه الآن، لأننا لم نبين القاعدة الصناعية الكافية التي يجب أن تتوفر لحائزي "السلاح النووي" أو المفاعلات النووية، وأنها لا بد أن نضغط في هذا الاتجاه أولاً. وكدت أفهم أنه يقول ضمناً "اذهبوا لاصدقائكم"، وإن فهِمت أنه لم يُثر موضوع العلاقات المصرية السوفيتية بشكل مباشر، وكانت الصين في مدخل ثورتها الثقافية في منتصف الستينيات. والغريب هنا أن مصر التي كانت تبحث عن القدرات النووية تهزم هكذا عام 1967! وبدأت أدرس تلك الكتابات النظرية، عن أثر البعد الطبقي في أدق المواقف واثقاً من علمها وأهميتها، وهي كتابات مصرية وعربية وقتئذ عن جيش البرجوازية الصغيرة... إلخ!

كان الأفارقة - مثلما كنا في مصر - يناقشون وضع البرجوازية الصغيرة والبرجوازية البيروقراطية. حتى أنني لاحظت الخلاف الكبير - والحاد

أحياناً - بين ممثلي حركة التحرر في غينيا بيساو حزب الاستقلال PAIGC، وحركة تحرر موزمبيق الفريليمو FRELIMO. الأولى تعتمد على تحليل "كابرا" عن الدور الهام للبرجوازية الصغيرة، أبناء المدن وأبناء التجار في حمل التنظيم ومواجهة البرتغاليين المتخلفين، وأن موقف قيادات مثل كابرا كان قوياً في هذا التحليل انطلاقاً من جزيرة كاب فيرد بالذات، وأن "ثقافة المقاومة" تربط هذه الطبقة النشطة والصاعدة بكافة طبقات المجتمع الأخرى في الريف والمدن على السواء. وبرز مفهوم كابرا لذاك في محاضراته بمنظمة اليونسكو عام 1968، عن ثقافة التحرر الوطني مما أعطى موقفه قوة خارجية وداخلية على السواء. أعقب المحاضرة نشره لكتاب "نظرية الثورة" الذي جعله من منظري حركة التحرر الوطني الأساسية لاعتباره منبهاً مبكراً للدور الثقافي بما لا تهتم به دول وطنية وتقدمية بقدر كافٍ. كما لم يهتم بها السوفييت، حيث موقع البرجوازية الصغيرة غير مشرف في هيكل النظرية الماركسية، أو هكذا فهمت مما يجري بين الرفاق في الرابطة الإفريقية. كان الزعيم الشاعر "نيتو" زعيم الحركة الشعبية في أنجولا قريباً من ذلك الفكر، ويعطي قدراً من التوازن بين كابرا، وزعمي جماعة موزمبيق "فريليمو"، دوس سانتوس وموندلاني، شبه الماويين، المرتبطين عملياً - أكثر منه نظرياً - بتحرير مناطق هي ريفية فلاحية بالضرورة في شمال البلاد، قرب تنزانيا - مركز المساعدة على التحرك - وذات الميول الشعبوية وشبه الماوية بدورها.

ولكن الزعماء الثلاثة والحق يُقال كانوا يعاملونني بمودة فائقة فيما

بينهم كمثال للإخلاص لقضيتهم، بشكل منحني ثقة واعتزازاً حقيقيين. بل والطريف أن ذلك جعلني طرفاً في حوارات مصرية جادة، حول "طبقة يوليو" كطبقة برجوازية صغيرة، تتمرس بكونها عسكرية وتمتد لتكون بيروقراطية أيضاً، لأن البرجوازية الصغيرة لا قوة ذاتية لها إلا مع الطبقة الوسطى، أو ذيلية مع الرأسمالية المحلية (الوطنية؟) بما يعرض مشروع الدولة الوطنية كله للضياع. ولم نكن نتوقع بثقة أن ذلك يمكن أن يحدث ولو تدريجياً.. وكانت مجلة الحرية الصادرة عن الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين تكتب في ذلك كثيراً وتلحق بها بعض الأفلام المصرية من أصدقائي.

حركات التحرر في السبعينيات

كادت النظم الوطنية تترهل بسبب هذه الموجة من الانتكاسات في الستينيات (الانقلابات العسكرية المتتالية)، لكن الكفاح المسلح في المستعمرات البرتغالية كان يتقدم، بفضل صلابة زعماء أمثال أميلكار كابرال زعيم حزب استقلال غينيا بيساو، ونيثو زعيم حركة تحرير أنجولا الشعبية، وموندلاني زعيم حركة تحرير موزمبيق، وقد عمقوا صلاتهم بدول العون الخارجي (السوفييت والصين)، وكانت مصر نفسها تساعد في ذلك.

أذكر حديثاً لي مع الراحل العظيم كابرال في أكر قبل اغتياله بأسبوعين (يناير 1973)، وأسرلي ساعتها أنهم بصدد الحصول على مدافع مضادة للطائرات من السوفييت، وأن في ذلك رسالة لقوى الأطلنطي أن الحرب

ستصعب عليهم في بيساو مثلما كانت في فيتنام مع تساقط الطائرات تحديداً. وقد تذكرت هذا الحديث جيداً عندما قرر الأطلنطي - على ما يبدو - التخلص من النظام البرتغالي عقب ذلك مباشرة، ليأتي سيبينولا زعيم الانقلاب ببشرى التفاوض مع قيادات "الأقاليم البرتغالية" في منتصف السبعينيات.

أما الرئيس سام نيوما زعيم حزب سوابو عافاه الله وهو يحمل الآن صفة المؤسس، فقد تشدد بدوره مع مؤسسات الأمم المتحدة ورغب في تكثيف التعاون مع أنجولا بعد استقلالها 1975، لتمير السلاح الوفير لديه خاصة وأن القوات الكوبية شكلت درعاً قوياً لقوى الكفاح المسلح في المنطقة كلها. وأذكر هنا أن الرئيس "نيوما" حدثني بألم في حفل ذكرى استقلال أنجولا الذي حضرته في لواندا عن مشكلة وجود حركة "يونيتا" الأنجولية بقيادة "جوناس سافمبي"، وهي المرفوضة إفريقياً، لكنها تصطدم بالحركة الوطنية الأنجولية، حزب الجبهة الشعبية لتحرير أنجولا (مبالا) من منطقة قرب حدود ناميبيا، تعرف بشريط "كابريفي"، مما كان يخشى معه على علاقات قوى التحرر الوطني في هذه الفترة الحرجة في مواجهة النظام العنصري بالمنطقة. وقد فهم احتمال مقابلي للرئيس نيتو خلال احتفالات ذكرى الاستقلال الأولى عام 1976، وكانت تربطني به علاقة مودة خاصة أثناء زيارته للقاهرة ويعرفها الرئيس سام نيوما، جعلت الأخير لا يلجأ للوفد الرسمي المصري وأنا خارجه في المعاش! في غياب محمد فايق الذي يسيئه غيابه في السجن كما ذكر لي ذلك، وترك لي أن ألمح للرئيس "نيتو" بالمشكلة

التي اعتبرها نيتو نوعاً من تعاون "سوابو" (ناميبيا) مع سافمبي خائن الحركة الوطنية، بينما يريد "نيوما" تأكيد إخلاص النامبيين مع الحكومة الأنجولية، ولم أخرج من عرض هذا القلق على الرئيس نيتو، وهو رئيس الدولة الجديدة، فوعد ببحث المشكلة بشكل ودي أيضاً.

جعلتني تلك المقابلة أفهم الكثير من عناصر سياسة التفرقة العنصرية في الجنوب الإفريقي، ومناورات النظم الاستيطانية العنصرية لبث الفرقة في المنطقة، في الوقت الذي كانت حركات التحرير تشعر فيه أنها وحدها في الميدان، إزاء تراخي معظم الدول الإفريقية المحافظة مع العنصرين، لولا استمرار دعم بعض الدول المتحررة وبعض الدول الاشتراكية، ومع ذلك لاحظت أثر تراخي الدول الاشتراكية نفسها أحياناً في مساعدة نيتو قبل الاستقلال، ولذا اتجه إلى التلويح للسوفييت بالتقارب مع الصين، مما جعلهم يكثفون المساعدات لحركته..!

كانت حركات التحرير في عواصم التحرر الوطني ذات سند من قوى شعبية في هذه البلدان، التي كسرتها موجة الانقلابات العسكرية. كانت القاعدة الشعبية تضم اتحادات العمال في مصر والمغرب وغانا وتنزانيا والسودان وكينيا. وكان التنافس يعطل العمل أحياناً بين قيادات الاتحادات العمالية الإفريقية، مثل أحمد فهميم في مصر، والصديقي في المغرب، وتيجا في أكرا، وكمبونا ورشيد كاواوا في دار السلام، والشفيع في السودان، مما أضعف مواجعتهم للمعتدلين مثل توم مبوبيا في كينيا، والحبيب عاشور في تونس وغيرهما.

كانت هذه القيادات ذات وزن مكنها من التوسط لحركات التحرير في مطالبتها لدى "الزعماء" في بلدانهم قبل الانقلاب، ودخلت أحياناً على الخط قيادات طلابية ذات طابع يساري، مثل معسكر جامعة دار السلام، أو عناصر ثورة أكتوبر من المثقفين في السودان، لكنني في النهاية لا بد أن أعترف وفق تجربتي أن الأمور كانت تظل دائماً في يد الزعيم، وبحدوث الانكسار في وضع هؤلاء نتيجة الانقلابات وتغيرات السبعينيات المتلاحقة، سقطت أعلام كثيرة من قوى الأمان. ربما يمثل هذا الفرق في سلوك القيادات والقوى الوطنية، وقائع مثل مواجهة النظام الاستيطاني في روديسيا عام 1965، مقابل الموقف من الحوار مع النظام العنصري في جنوب إفريقيا خلال الثمانينيات.

في تجربة روديسيا أذكر أنني تلقيت مثل غيري أنباء إعلان إيان سميث للاستقلال من جانب واحد UDI للنظام الاستيطاني في نهاية نوفمبر 1965، وكانت تلك فترة ازدهار موجة التحرر والتحول الاشتراكي في مصر، ومثلها في غانا ببناء سد الفولتا، وقريب منها في تنزانيا بإصدار إعلان أروشا الاجتماعي الديمقراطي، وبنجاح عمل لجنة تحرير المستعمرات فوق أرض تنزانيا... إلخ، ولذا بدا إعلان روديسيا تحدياً خطيراً لإرادة التحرير. أذكر أنني كباحث في موقع هام كالذي كنت فيه استقبلت التعليمات بجمع كل العناصر المؤثرة في الموضوع، وكانت مسئولية بريطانيا - بحكم أنها الدولة المستعمرة - هي الأساس وراء هذا العمل، أو إمكاناتها في الحد من تأثيره في السياسة الإفريقية. ولم ينقض اليوم حتى شعرت أن كل المصادر من

وزارة الخارجية إلى مكتب الرئيس تبدي نفس الاهتمام والقلق. ولا أنكر أنه كان هناك شعور بأن انتصار النظام الاستيطاني في ذلك الوقت يعتبر إضافة للنظام الإسرائيلي الاستيطاني في فلسطين، بينما كان النضال الفلسطيني يتصاعد وتحديات الدول العربية التحررية تتصاعد أيضًا (مصر / سوريا / الجزائر) وشعرت أن مثل هذا الإحساس سوف يولد رد فعل قويًا ومناسبًا لم أقدر كنهه، إلا حين خرج السيد محمد فايق بمذكرة موجهة للخارجية وبتأشيرة من الرئيس عبد الناصر، بأن يتم البحث مع غينيا وغانا والجزائر ودول الدار البيضاء وآخرين، حول إمكانية قطع العلاقات السياسية مع بريطانيا بحكم مسؤوليتها عن مستعمرتها "روديسيا"، ولا يترك نظام إيان سميث يحقق شرعيته بهذه الطريقة.

وأذكر أن الاتفاق تم بالفعل بعون من سيكو توري على وجه الخصوص. ولم يمض أسبوعان إلا وبريطانيا تواجه حركة قطع العلاقات بها مع إحدى عشرة دولة إفريقية مما جعلها تتحفظ على إعلان روديسيا على المستوى الدولي. كان هذا الخبر عيدًا في الرابطة الإفريقية مقر مكاتب حركات التحرير، كما كان لافتًا للمراقبين للسياسة المصرية، حيث كانت بريطانيا تشن في هذه الفترة أقسى الضربات على الوطنيين في عدن، وتواجه القوات المصرية التي تدعم الثورة اليمنية في نفس الوقت، ومع ذلك لم تقطع مصر العلاقة مع بريطانيا لعدم اتهام مصر بالتدخل في اليمن. لكن ها هي تشعر بخطر استقرار النظام العنصري في روديسيا بدعم بريطانيا التي فعلت ذلك قبلاً بإقامة إسرائيل في مستعمرتها بفلسطين.

للأسف شعرت بثقل المقارنة، عندما وقع العدوان الإسرائيلي على مصر في يونيو 1967 فقطعت غينيا فقطع علاقتها بإسرائيل بشكل مباشر، كما أن موقف المندوبين الأفارقة في الجمعية العامة للأمم المتحدة للخروج بقرار قوي حول انسحاب إسرائيل من الأراضي المصرية والعربية، لم يكن مُشرِّفًا بالقدر الكافي وإن قيل الكثير عن الضغط الأمريكي والغربي عمومًا وقتها إلا أنه كان واضحًا أن السبب الرئيسي في ذلك هو ضعف النظم الحاكمة تجاه قضايا التحرر بعد انقلابات 1966/65.

السادات وتحولاته

كان السادات على وعي كبير بأهمية التشكيل الطبقي للمجتمع عند "طلب السند الاجتماعي" له في تحوله إلى الشمال الغربي، ولم يكن ذلك في ظني مجرد تحول عن "الناصرين أو اليساريين" كتنظيمات إلى التنظيمات الإسلامية وخاصة الإخوان المسلمين. ولم يحتج الأمر لذكاء كبير - لم ينقص السادات أصلاً - لإدراك أهمية إطلاق التجارة الحرة والمشروعات الصغيرة والخدمية بقيادة الإسلاميين، فهم لا يستطيعون التحرك معه أو مع غيره إلا في هذه البيئة الاقتصادية فيما سمي "بالرأسمالية التجارية" في حالة تبلورها تدريجيًا في مصر. وإلى جانب هذا الإدراك الموجه لمستوى العوام والشعبوية، كان السادات يتجه أيضًا إلى "النخبة" أو النخب المهيمنة التي تنتظر هذا التطور منذ مدة لتتجه بمصر كلها إلى دوائر الرأسمالية العالمية

ومعسكرها القوي. وكانت هذه النخبة من بدائل "مراكز القوى" الناصرية وهي تعرف خفاياها في الوقت نفسه.

ونلاحظ هنا أن شخصيات كبيرة مُعتبرة قد قفزت إلى جانب السادات مباشرة فكان هناك عسكريون كبار مثل كمال حسن علي الذي تولى رئاسة بنوك خليجية مصرية، وسيد مرعي الذي كان يمثل أصحاب الأملاك والمشروعات الزراعية، وعثمان أحمد عثمان بشركاته الكبرى، ومصطفى خليل وعزيز صدقي اللذين مثلاً أوضاع التكنوقراط الجديدة، وثمة المعلم أو السند الأكبر محمد حسنين هيكل، ضابط الاتصال النشط مع الدوائر الغربية وإن كان قد غضب من استبعاد السادات له عندما تمكن الأخير من صداقة كيسنجر.

كان لكل ذلك نتائج اجتماعية داخلية هامة بالطبع وتراجعات قد نسجل معظمها لاحقاً، ويظهر أثر هذه التراجعات بسهولة على المستوى الدولي. غير أن مجتمعنا الثقافي لم يكن يتابع جيداً أثرها على مستوى العمل الإفريقي، ذلك الأثر الذي أدى في أوله إلى سجن محمد فائق باعتباره من قيادة "مراكز القوى" من "الجنّة" الناصريين، لتنتهي بإبعادي مُحالاً للمعاش كأفضل حل بديل للسجن أو الفصل التعسفي لصغار المختلفين!!

بدالي ذلك من إشارات مباشرة أحياناً أو غير مباشرة أحياناً أخرى، فثمة صمت على الأوضاع في كثير من المستعمرات، وعلى رأسها روديسيا الجنوبية (زيمبابوي لاحقاً)، التي سبق أن أشعلت فيها مصر المقاومة ضد

الاستعمار البريطاني نفسه عام 1965، برفض استقلالها على يد المستوطنين، ليصبح ممكناً في ذلك الزمن الساداتي الصمت على ما سمي بنمط الحكم الداخلي فيها (Internal Settlement) ومواصلة التجارة معها باستيراد "الدخان" منتجها الرئيسي، بل وبإجراء مقابلات مع مسؤوليها في بلدان خليجية لترتيبات لم أفهم إلا أن تكون بشأن الأوضاع في الجنوب الإفريقي ككل.

ولم يكن وارداً مشاركة أحد من الأحزاب المناضلة فيها مثل "زابو" و"زانو" في هذه العلاقات بل ثمة ما بدا تحفظاً مباشراً على سلوك الدبلوماسية المصرية الساداتية، مع محاولة عدم القطيعة وخاصة من حزب "زابو"، إلى حد أن يُسأل "جوشوا نكومو" زعيم زابو مرة في مؤتمره الصحفي بالرابطة الإفريقية من قبل - مراسل بي بي سي عما إذا كان السادات رفع يده عنهم إلى حد التأثير في مسيرة نضاله، فيقول تحت كل أضواء المؤتمر إنه لا يظن ذلك، وأن الشاهد على استمرار دعم مصر له هو وقوفه الآن إلى جانب هذا الشاب الذي تعرفونه في هذا المكان مشيراً بالطبع إلى حجمي الصغير إلى جانب بنيته الضخمة..!

استمر مثل هذا الموقف مع آخرين طوال الوقت. وقد حاولت مرة أن أستثمر كون قضية ناميبيا من قضايا الأمم المتحدة الحية، وأن "سوابو" بزعامة سام نيوما يعتبر الممثل الشرعي الوحيد، ومن ثمّ فإني دعوته لمصر مجدداً خلال أحد المؤتمرات بالقارة - وكان يأتي وحده دائماً من قبل - رغبةً

مني أن نبقي على دور مصر مع حركات التحرير الإفريقية "ويبيض وجهي" في الرابطة الإفريقية وجمهورها الثوري أيضًا. لكنني في مؤتمر خارج مصر في هذه الفترة طرحت المسألة على "الرئيس سام نيوما" كما كنا نناديه، فرجاني ألا أحاول، لأنه لا يمكن أن يحضر لمصر، ومحمد فايق في السجن. وكان هذا موقفًا شبه عام بين القيادات الإفريقية ووفرت هذه القيادات على السادات اضطرابه لنفاق لا يجيده في هذا المجال خاصة..!

كان الموقف متشابهًا مع الانجوليين تقريبًا، فقد أخذت الإدارة المصرية تقترب من شخصية باتت كريمة في القارة لعمالتها المباشرة مع النظام العنصري في جنوب إفريقيا ضد الحركة الوطنية التي أبرزتها، أقصد "جوناس سافمبي" رئيس حركة يونيتا UNITA (الاتحاد الوطني للاستقلال 1966). وقد كان سافمبي ذا ثقل سابق مع "روبرت هولدن" وحكومته المؤقتة لأنجولا في المنفى FNLA (الكونغو) (وكنّا نعتبرها من موالي السياسة الأمريكية) ولم تكن ذات شأن في الكفاح وإنما خدمة لـ "سافمبي" لفترة من الستينيات بمهارته الدبلوماسية المعروفة، ثم جاء للقاهرة وقرر الخروج على "هولدن" في مؤتمر صحفي بالرابطة الإفريقية. وكان محمد فايق يحاول إقناعه بالانضمام إلى الحركة الشعبية بزعامه نيتو، ويبدو أنه وعده بذلك، وروجت بدوري لتحركه المحتمل وإن كانت قيادات الحركة الشعبية لم تصدقه، وكانت هذه القيادات تبتسم فقط عندما أحاول إقناعهم بالاقتراب منه أيضًا لأنه مكسب للحركة، ولم أستطع معاونة محمد فايق في مسعاه هذا مع ذلك الـ "سافمبي".

انتهى أمر سافمبي أول السبعينيات إلى التمترس بالقبلية في شرقي أنجولا وعلى حدود ناميبيا، وإلى استخدام قربه من حدود جنوب إفريقيا وناميبيا ليكون عقبة في طريق حركات التحرر في هذه المناطق. وقد سيطر على بعضها بالفعل كعميل لنظام الأبارتهايد إلى حد تخصيص طائرة خاصة له للتحرك بين الأقاليم وملاحقة مناضلي الحركة الشعبية ومقاومة وجود الكوبيين الموجودين لمساعدة الحركة. كان موقفه لذلك قوياً قبل استقلال أنجولا، وظل بعد الاستقلال حتى انتهى دوره عند نظام الأبارتهايد وتوقفت مساعداتهم له بسبب التوافقات الجديدة في المنطقة في الثمانينيات. في هذا الجو كان سافمبي يُجري الاتصال مع القاهرة التي مضت في استنكار النظم الشيوعية والكوبية في إفريقيا، وتساعد مقاومة القوى اليسارية أو مواقع مساعدات السوفيت للوطنيين، ليصبح دورها في أنجولا والكونغو وإثيوبيا وغيرها تابعا للخطة الغربية "لمواجهة الشيوعية" مثل تدخل السادات في أفغانستان بالتعاون مع الإسلاميين في نفس الفترة.

ومثل هذه الاتصالات لم تكن تتم عبر القنوات العادية التي أعمل بها، وإنما اعتبرت من أعمال الأجهزة الخاصة بالإدارة الجديدة للسياسة الخارجية الساداتية.

هكذا انطلقت القاهرة، في إثبات ولائها للأمريكيين وحتى الإسرائيليين، عقب حرب 1973 البطولية التي لم نستفد خارجياً من نتائجها بعد عبور القناة وفتحها للعالم، فانطلقت التهديدات لثورة إثيوبيا (منجستو - 1973)، كما

استمرت مساندة "موبوتو سيسي سيكو" في الكونغو كينشاسا (زائير) حتى المعاونة العسكرية له في حربه الدائرة مع الوطنيين في جنوب الكونغو، مما عرف "بشابا" واحد في 1977 و"شابا" اثنين في 1978. وهي الحرب التي أدارها موبوتو إلى جانب حركة يونيتا ضد النظام التحرري في أنجولا عقب استقلالها عام 1975 وكذا ضد القوى الوطنية في زائير نفسها جنوبي البلاد.

لم تكن تحركات السادات أوائل السبعينيات إذن مجرد تخلص من الناصريين واليساريين وتحالف مع الإسلاميين، وإنما كانت انقلاباً فعلياً للتحويل عن خط سياسي كامل، ومنهج اجتماعي إلى جانب التحالفات الدولية... ورغم تقديري الكبير للدكتور بطرس بطرس غالي، فلا ينكر أحد أنه خدّم السياسة الساداتية طوال الوقت والتي كان أرساها السادات قبل تعيينه وزيراً للدولة للشؤون الخارجية تمهيداً لمعالجة مشاكل كامب ديفيد. أي إنه كان مفيداً بعلمه ولباقته، بقدر ما كان بالطبع محافظاً يرى التفاهم مع الدول الغربية بمفهوم أنها سياسة دولية بأكثر منها تبعية - هكذا كان يشرحها لي ولغيري من تلامذته وفي كتبه... ولذا سرعان ما قام بصياغة العلاقات مع إفريقيا بما لا يتوفر متابعتها هنا (كان الرد السائد على الأفارقة أننا اتفقنا مع إسرائيل على الانسحاب وعليهم تقدير عدوانيتها والموقف منه بأنفسهم).

لم تستفد مصر لمدة كافية من أحداث "ثورية" إفريقية خدمت سمعتها،

أوقد أنقذت التراجع الكبير في سمعتها بعد نكسة 1967، وذلك نتيجة انقلابات 1969 الشهيرة والمتتالية، مايو في السودان، وسبتمبر في ليبيا، وأكتوبر في الصومال...! وأذكر أننا لم نبذ حراكاً سريعاً نحو هذه "الثورات" باستثناء ليبيا بسبب حماس القذافي الشخصي لورثة دور عبد الناصر. وأظن أنه بعد 1967 لم يكن نظام يوليو نفسه في القاهرة متحمساً لأن يبدو "ثورياً"، مع الرغبة في كسب الدوائر المحافظة عربياً وغربياً ضمن التحرك لتحرير الأرض المحتلة. ويبدو أن الانشغال بقضية فلسطين، وإنقاذ الثورة الفلسطينية في المشرق، جعل القاهرة تنتظر تحركات "الثورات الجديدة" بأكثر من اللهاث إليها.

وكان الشأن السوداني والصومالي يعنينا أكثر، بسبب تأثيرهما المتوقع على المحيط الإفريقي. هكذا كان تصوري بحكم تجربة السودان عقب الانتفاضة الشعبية فيما عرف بثورة أكتوبر 1964، وكيف ظهر مصطلح "السودان ممر عربي لإفريقيا" ('corridor')، والواقع أنه كان بالفعل معبراً للشوار اللومومبيين من شرق الكونغو، بل ومعبراً للسلاح إليهم، وقريب من ذلك كان موقفه مع الإريتريين والتشاديين. وأظن أن منطقة حوض النيل بالذات تشكل فيها الصور الإيجابية والسلبية منذ ذلك الحين عقب ثورة أكتوبر الطموحة في السودان. وإن كانت الأمور لم تمضِ كذلك طويلاً لأنه تم استيعاب "الثورة" في السودان عقب الانقلاب اليساري الفاشل يوليو 1971، كما أدخلت وفاة عبد الناصر العلاقة بين السادات والقذافي في مرحلة تنافس واستخفاف متبادلين، مع رغبة القذافي في إعلان نفسه

"أميناً على القومية العربية" مما أفقده أي تأثير إفريقي في تلك المرحلة. وبقي الصوماليون بعيداً نسبياً بسبب ميل "القائد" محمد سياد بري " إلى إعلان "الماركسية اللينينية"، منهجاً يقترب به من السوفييت استعداداً لمواجهة إثيوبيا..!

وهنا لا بد أن أتوقف قليلاً:

كان أكثر من نصف أعضاء مجلس الثورة الصومالي من الضباط الشبان (7 أعضاء) ممن كانوا يدرسون في المرحلة الثانوية بالقاهرة، وأعرفهم شخصياً باعتبار شراكتي في اللجنة العليا للوافدين التي كانت تُنظّم المنح الدراسية لغير المصريين من أفارقة وعرب. وفي مرحلة احتياج الصومال لتكوين جيش وطني، إزاء التفتت القبلي الذي عاجلت مظاهره من قبل حكومات "عبد الرشيد شير ماركي" الوطنية، ومع التطور الجديد، تحمست بعض القيادات الوطنية للدفع بعناصر شابة للدراسة بالكلية الحربية ليعودوا ضباطاً في الجيش. وبذلتُ جهدي بالمناقشة مع الشخصيات الصومالية والرموز "العائلية" التي كانت تمر بمصر لترشيح العناصر المناسبة، وقدمت معظم أسماء المرشحين إلى كبار المسؤولين في الرئاسة وقيادة القوات المسلحة المصرية. وقد التحقوا بالجيش، وتخرجوا ضمن الدفعات السريعة، وغادروا إلى بلادهم. من الطرائف التي أذكرها أنني سعتُ عند تخرجهم إلى الحصول على مصروف جيب للضباط قبل سفرهم ولو للترفيه به عن أنفسهم،

وأحضرت حوالي سبع مئة جنيه من القيادة العامة للضباط السبعة... ونسيت أن أوقع أية إيصالات مني أو من الضباط، وسافروا. وكدت أفقد وظيفتي تعويضًا عن المبلغ لولا الثقة في ذمتي!

هؤلاء الضباط لم يكونوا ماركسيين أو لينينيين، ولكن "سياد بري" كان عائدًا بدوره من تدريب في كلية الأركان بمصر، وبدأ أبا روحياً، يعد البلاد إعداداً جيداً.. وقد حدث أن وضع عدة برامج تنمية متقدمة في الزراعة، والحكم المحلي، والعلاقات الخارجية. لكن ذلك جاء ومصر تتجه اتجاهًا آخر، لا يرتاح لانحراف أصدقائنا الصوماليين إلى المعسكر الشيوعي...! فضلاً عن سخط السادات على سلوك القذافي، ومخاوفه المبكرة من الزعيم السوري حافظ الأسد. وعطّل كل ذلك "ميثاق طرابلس" الموقع آخر عام 1969، مع وقوع انقلاب مايو السادات نفسه عام 1971، وتصفية مشاريع الناصرية داخلياً وخارجياً.

وأثر ذلك بالطبع على دور الرابطة الإفريقية في الزمالك ودوري الشخصي الذي بدا مع الانحسار يرتبط بعدم قدرتي على الانخراط في السياسات الساداتية الجديدة. وفي إطار أوضاع تفتقد إلى إشراف محمد فايق وأمين هويدي القابعيين في سجون السادات منذ مايو عام 1971، بدأ انسحابي إلا من رعاية ما بقي من حركات التحرير، وكان واضحاً اعتدال السادات مع جناح من الماركسيين المصريين ممن رأوا فضلاً في التخلص من "مراكز القوى" الاستبدادية، وقد أبقى ذلك على التعامل الرخو نسبياً مع أهل

اليسار باعتبارهم ليسوا من "مراكز القوى" إياها. وشعرت أن استمرارى في العمل الإفريقي نفسه يعتبر مؤقتاً مع أجواء التعاون المحدود القائم، لأن الإدارة الساداتية ما إن استقرت عقب حرب عام 1973 مباشرة، ضمن علاقة وثيقة مع الأمريكيين، والتخفيف على السادات نفسه وتوافقه مع إسرائيل في نفس الوقت بتوقيع اتفاق فك الاشتباك في 1974/ 1975، حتى تغيرت الصورة، وظهر وجه السادات الحقيقي ضد كل التراث السابق عربياً وإفريقياً.

وبدأ النش وراء عناصر اليسار بتصفية المكاتب المتخصصة في الرئاسة، وبعملية تضيق واسعة على الحركة الطلابية بالجامعات والنقابات المهنية. وقد شملني ذلك بتحقيق أمني عن صلتي بالشيوعيين، ومعتقدي الاشتراكية رغم أن الدولة كانت تعلن ليلاً ونهاراً حتى لبضعة شهور من حكم السادات أنها اشتراكية للنخاع! ولكن تهمني كانت واضحة بالطبع بحكم تعدد صداقاتي المعروفة بين اليساريين، وكانت ثمة مصداقية للشكوك، وحجة لاتخاذ قرار الإبعاد عقب التقارير التي قدمتها عني لهم الجاسوسة المصرية "هبة سليم"، خطيبة الضابط الذي أوصل لإسرائيل المعلومات الكاملة عن حائط الصواريخ على القناة قبل حرب 1973، وكانت هي التي توصل هذه المعلومات للإسرائيليين، ومعها تعريف بكل التجمعات السياسية والثقافية في مصر لدراسة الموقف من الحرب. وكانت هبة سليم قد تعرفت على الكثيرين في هذه المجتمعات من خلال حضور كافة المناسبات كمثقفة مصرية تدرس في باريس! وكان مصيرها وخطيبتها الإعدام لكن بعد أن

جاء اسمي ضمن قائمة الخطرين السياسيين لحضوري حفلات الشيخ
إمام والتجمعات الطلابية المعارضة، فكان لا بد من إبعادي من منصبي
بالتحقيق الدقيق معي وعرض تصور لخروجي...

وكان الحل معي أن أعلن استنكاري لهذه العلاقات، أو أقبل التحول
لموظف إداري في أي قطاع حكومي، أو أحال إلى المعاش. وكان العرض
الأخير أفضل الحلول لأمتلك حريتي بالكامل! فمضت إجراءات إحالتي
إلى المعاش في سن التاسعة والثلاثين مع استمرار في "الرابطة الإفريقية"
لفترة انتقالية - كما سيرد في الفصل القادم - واستبعادي رسمياً في يوليو
1975.

الفصل السابع

ديمومة نشاطي الإفريقي

ما إن فرغت من تسوية أوضاعي الرسمية في عملي الإفريقي، والتوافق مع الأجهزة الرئاسية العليا على بقائي في "الرابطة الإفريقية"، متطوعاً مع حركات التحرير الإفريقية بل والشباب الإفريقي حول الرابطة (1973 - 1975)، حتى امتد تفكيري لنقل دور هذا المكان من مجرد قاعدة لمكاتب حركات التحرير ومساعدتها إلى موقع العمل الثقافي المصري المرتبط بهذه المعاني للتحرر الوطني، والأفكار التقدمية حول إفريقيا. ولا شك أنه قد ساعدني في ذلك الشباب الذين تركتهم في إدارة الشؤون الإفريقية الرسمية، كما عاون المسئول المباشر هناك وهو المرحوم منير حسبو، الذي بدا مخلصاً تماماً لدوري في تطوير المكان، بل ووفر لي إمكانيات إعادة تعمير الفيلا الأنيقة الأصل في شارع أحمد حشمت بالزمالك، فصارت مكاناً جميلاً وأنيقاً بحق. من هنا سهلت دعوة المثقفين المصريين وخاصة التقدميين

للاقتراب من المكان باتجاهاتهم واهتماماتهم المختلفة حول إفريقيا أو الثقافة المصرية الإفريقية.

تأسيس "الجمعية الإفريقية"

وقد لا أستطيع هنا تقديم "جردة" بكل الممتازين الذين ساهموا في تطوير الرابطة الإفريقية (African Association) بفكرة تحويلها إلى جمعية أهلية حرة باسم الجمعية الإفريقية African Society عام 1975، وكان يعني ذلك تحررها إلى حد كبير من النفوذ الرسمي المباشر، مع إبقاء وسيطاً أو وسطاً في هذا الوضع بحكم عدم تبعية مكاتب حركات التحرير للجمعية. وبالفعل قامت الجمعية الإفريقية بمساهمات مباشرة وغير مباشرة في حشد عدد كبير من المثقفين حول العمل الإفريقي. وكنت في نفس الوقت نشيطاً في عملي بشئون السودان، بعلاقات واسعة في الخرطوم، كما كنت مع الفلسطينيين.

جاء عبد المنعم الصاوي وكيل وزارة الثقافة للجمعية عضواً بمجلسها ثم رئيساً، وكانت صلتني به قائمة منذ أيام اهتمامي بالفولكلور، وسارع بتوفير مجموعة خدمات ثقافية للجمعية، فضلاً عن اللوحات الفائقة الجمال والقيمة، وهي المستعارة من متحف الحضارة لتزيين حوائط الجمعية (وهي مسئولية دولية لمن يشرف على المكان في أي وقت حتى الآن)، وظل يعاون منذ اخترناه رئيساً لمجلس إدارتها فترة السبعينيات. وكان ذلك جاذباً لعدد

من الكتاب الصحفيين بالطبع (سامي منصور وعواطف عبد الرحمن وعائدة العزب موسى).

وبالمثل جاء إلى الجمعية بطرس غالي مُقدماً البروفيسور "نathan شاموياريرا" (Nathan Shamuyarira) ممثل "حزب زانو" في دار السلام والأستاذ بجامعةها، وأمين عام جمعية العلوم السياسية الإفريقية AAPS الناشئة حديثاً، والتي يطلب لها الدعم المصري ممثلاً في انتقاء مثقفي مصر للجمعية. وقد تبنت الجمعية الإفريقية المشروع الإفريقي، ما سأحكي عنه لاحقاً. وجاء محمد عبد الحلي الشاعر والمسئول الثقافي السوداني، عارضاً الفكر الجديد في السودان مع شكوى تجاهله في دوائر النقد والثقافة في مصر. كان ملتزماً بمدرسة "الغابة والصحراء" التي تحاول الابتعاد عن "عروبة السودان"، في دوائر التنوع الثقافي الكبير في هذا البلد كما شمل نشاط الجمعية الأول ترتيباً لندوات مشتركة على هامش برنامج التكامل المصري السوداني بهدف التنسيق للمزيد من الاحتكاك والإبداع المشترك. وأظن أن بعض ذلك قد تحقق، وإن كان خارج الجمعية الإفريقية التي كانت ضعيفة الإمكانيات المادية.

أعترف أننا في الشؤون الإفريقية - وكانت إمكانيات الدولة قريبة من أيدينا - لم نقم بدور ذي بال في العمل الثقافي حول الوجه الإفريقي لمصر. وإن كان لا بد من القول أن مكتباً أو إدارة، مهما كانت مثقفة أو نافذة، لا يمكن أن تكفي لترسيخ مثل هذه الثقافة في الأرض الوطنية،

إلا في قواعد التعليم أو بمظاهرات الإعلام، أو حتى في أرفف المكتبات. كنا مشغولين كما قلت وأقول دائماً بعمل إفريقي كبير ويومي، ولم يكن محمد فايق فيلسوفاً، ولا هو طه حسين، كان بدمائة خلقه وإخلاصه يقود العمل كوزير دولة، نشيط وقوي، ومساعد للرئيس القوي وذو المكانة في القارة. أما التعليم والإعلام والبرامج الموجهة، بنخبة المدنيين والبيروقراطية، فلم يكونوا يخضعون لوازع أو توجيه خاص بإفريقيا. لذا عندما تحركت الجمعية الإفريقية في اتجاه العمل الثقافي، كنا بدورنا محاصرين بهذه الأجواء.

اعتنينا دائماً في الرابطة والجمعية بتشجيع بعض الباحثين المصريين، فذهبت حوريه مجاهد إلى مالي، وقدمت لنا زلي معوض وثائق المجلس العسكري النيجيري لرسالتها عن بياfra. وانكب في مكتب بجواري موظفاً في الجمعية لسنوات إبراهيم نصر الدين ليعد الماجستير عن حركة استقلال ناميبيا، والدكتوراه عن حركة التحرير في جنوب إفريقيا، من واقع جوار مكاتبهم مع مكتبنا. وكتبت عواطف عبد الرحمن عن الصحافة الإفريقية، وعائدة العزب عن غينيا بيساو، ورضوى عاشور عن "التابع ينهض" في الأدب الإفريقي وجهاد عودة عن البوليزاريو، ومحمد السيد سعيد عن دور الشركات متعددة الجنسية وسامي منصور عن حركة عدم الانحياز، وسيد فليفل عن تاريخ الاستيطان في جنوب إفريقيا. وتعاون الصحفي رضا خليفة والكاتب السياسي حسين عبد الرازق لإصدار "رسالة إفريقيا" بالعربية ثم بالإنجليزية. ومن فترة لأخرى كان على رأسنا جميعاً عبد الملك عودة وإبراهيم صقر ومصطفى راتب وبطرس غالي، كرؤساء أو أمناء

عامين للجمعية، حيث بقيت لسنوات مساعد أمين عام الجمعية الذي لم أغادر كرسيه إلا لخارج مصر 1980.

أذكر ذلك بكل اعتزاز وبتفاصيل لم أستطع إيرادها كلها، لبالغ تقديري أيضاً لشخصيات مثل المستشار مصطفى راتب، أو الباحث محسن عوض، فضلاً عن دعم المرحوم محمد عبد العزيز إسحق السابق لكل تطورات الرابطة الإفريقية حتى وفاته 1968، تاركاً تراثاً من الاحترام للمكان لا ينفد. وأنا أقصد هنا فقط الإشارة للجمعية التي وصلت لقلب هؤلاء ليعملوا بروح "جماعة الرابطة والجمعية"، وليس بسبب توفر إمكانيات في الجمعية لخدمة عملهم.

كانت الجمعية موقع انطلاق مساهمة المجموعة المصرية مع عبد المنعم الصاوي، لتأسيس اتحاد الصحفيين الإفريقيين في كينشاسا عام 1974، بمعاونة سامي منصور ورضا خليفة وحضوري. كانت معركة كبيرة هناك مع بقية شمال إفريقيا أو الفرنكفونيين. وكنت سعيداً بهذا العراك الذي يضع المثقف المصري في قلب المعركة الإفريقية، رغم عدم فوزنا بالمقر وإن فزنا بالرئاسة التي جاءت للأستاذ الصاوي.

كما كانت الجمعية الإفريقية قاعدة منذ 74/ 1975 لتطوير الأفكار عن التعاون العربي الإفريقي، واستقبال الأساتذة العاملين في المجال أمثال وليم جونسون (MIT في أمريكا) إلى جانب جهود عمر بشير وعبد الرحمن أبو زيد، وأرشي مافييجي ممن أثروا الحركة الفكرية في الجمعية.

كانت الجمعية مجالاً للقاء الزعماء الأفارقة بالشباب المصري بوجود مكاتب حركات التحرير الإفريقية فيها، كما كانت تذكيراً بالمناسبات الإفريقية وقد وفرت أحياناً وثائق حركات التحرير للباحثين. وبالتعاون فترة مع إبراهيم نصر الدين قصدتُ أن نترجم كل الدساتير والإعلانات الوثائقية لحركات التحرير والمنظمات الإفريقية الكبرى، في نشرة دائمة باسم "نشرة الجمعية الإفريقية". وكان الهدف هو كسر احتكار بعض الأساتذة أو الهيئات، للمعرفة بهذه الوثائق فنوزعها مجاناً، أو يناقشها البعض مع مصدرها الأصلي... إلخ.

حاولت الجمعية أيضاً أن تكون قاعدة للطلاب الأفارقة من غير المصريين، ليلتقوا بأبناء مصر على أرض مشغولة بالهموم الإفريقية. لكن صعب ذلك دائماً بسبب إحساس الطلاب بالعزلة في المجتمع نفسه، أو انشغالهم بالهم الوطني، أو تحذيرات السفارات، أو عدم توافر إغراءات جاذبة ترفيحية أو ثقافية مما يتوقعها الطلبة. وكنت أشعر حقاً بأحوالهم كأحد مظاهر فشلي شخصياً...! مقدمة لفشل الحركة الطلابية أو الثقافية في هذا الجانب من الحياة المصرية.

الجمعية الإفريقية للعلوم السياسية

في هذه الظروف كانت الجمعية منطلقي وآخرين إلى الجمعية الإفريقية للعلوم السياسية (AAPS) African Association of Political Science،

إذ جاءنا كما ذكرت دكتور ناثن شاموياريرا أوائل 1974، باعتباره الأمين العام المنتخب من قبل مجموعة جامعة دار السلام عند تأسيسها و آخر 1973. وجاء بالطبع إلى مكتب د. بطرس غالي رئيس مركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام. وبدأ أنه تقدير من د. بطرس لعدم توافر الاهتمام الكافي بمركز الأهرام بالمسائل الإفريقية في ذلك الوقت، فكلمني والدكتور عودة لترتيب استقبال علمي مناسب له في مقر الجمعية، يقابل فيه المعنيين بالعلوم السياسية والإفريقية. و انعقد اجتماع مناسب فعلاً، حتى أنني وبعض الحضور لاحظوا أن البيان التأسيسي للجمعية ليس نقدياً بقدر كافٍ للأوضاع الإفريقية، كما أن كلمة الأمين العام تتسم بقدر ما بالمحافظة. وكنا في مصر كمتقنين باديي القلق من مراجعات السادات الآخذة في التصاعد والتأثير. وخشنا أن تكون النعمة وصلت إلى دار السلام، رغم أننا مع شاموياريرا أمام زعيم لحركة تحرير، ودافع الرجل عن اتجاه المجموعة، مدهوشاً من أن المجموعة المؤسسة المشهورة بتطرفها في معسكر جامعة دار السلام (الأمر الذي ظلت الجمعية تحمله كتهمة بالتطرف حتى توقفت مع مطلع القرن الحالي). وهنا طمأنه د. بطرس غالي ساخراً أيضاً أن المجموعة في الجمعية الإفريقية بالقاهرة لا تقل تطرفاً عن أصدقائك في دار السلام..! ودعانا شاموياريرا لحضور الجمعية العمومية في نيجيريا أوائل 1976. وتم الاتفاق على حضوري مع د. عودة، لهذا الاجتماع.

وفي لاجوس كان ثمة معركة بين المحافظة الشديدة من قبل قيادة الجامعة المضيفة، والرغبة في السيطرة على مجلس الجمعية، وبين مجموعة "الثوريين"

من إفريقيا وحتى من نيجيريا، راغبين في سيطرة الشباب، وجماعة دار السلام الراديكالية على الموقف. وكانت المجموعة الأخيرة تضم متطرفين أصلاء ما زال بعضهم حيًّا مثل الأساتذة والنشطاء السياسيين عيسى شيفجي (تنزانيا) إلى جانب المرحوم دانيال نابوديري، ومحمود ممداني وياش تاندون (أوغندا)، وميتوجي (الكاميرون)، وألبرت نولي (نيجيريا)، وصمم الجميع على وجودي في المجلس نيابة عن شمال إفريقيا، لأن د. عودة، يبدو محافظاً ويمكن أن ينضم للجناح الآخر! وكان موقفاً طريفاً، صممت فيه على تقديم عودة، لأن النظام الأبوي في بلادنا لا يسمح لي بالتقدم على أستاذ كبير، ومن ثمّ لن أقبل! ويبدو أن الموقف بلغ د. عودة بشكل ما، فأعلن أن وقته لا يسمح بهذه المهمة وأنه يرشح زميله شعراوي، ومحمد بوزيدي (المغرب)، وسط دهشة الجميع من سريان التقاليد العربية بهذا الشكل! ظهر على سطح الأحداث أيضاً، الانقسام بين الأنجلوفونيين والفرنكفونيين، إذ غلب على الجمعية نفوذ جامعات متحدثي الإنجليزية، ليس بسبب العدد أو الاستجابة للمؤتمر، بقدر ما فهمنا أن النظام التعليمي الفرنسي لا يوفر في الجامعات الفرنكفونية أقساماً للعلوم السياسية، وأن أساتذة السياسة يأتون من أقسام القانون الدولي والعلاقات الدولية في تلك الجامعات، وهكذا لم تتوفر دعوتهم ولم يظهروا في الجمعية أصلاً إلا بعد سنوات، فلم نجد إلا "ميتوجي" من الكاميرون، حتى اتسع مفهوم الجمعية نفسه للعلوم الاجتماعية ذات الطابع السياسي مثل التاريخ، والفلسفة، فجاءتها شخصيات من الفرنكفونية أمثال عبد الله باتيلي (السنغال) وزنجولا نتالاجا (الكونغو).

وظل الشمال الإفريقي العربي محتفظاً بمكانته، إذ أصبحت نائباً للرئيس لعدة دورات ثم رئيساً للجمعية (1987)، كما دخلها بنفوذنا القوي إجلال رأفت وإبراهيم نصر الدين، وحمدي عبد الرحمن في مواقع الرئاسة ونواب الرئيس. ولكني لا أستطيع القول إن جمعية العلوم السياسية، ومثلها مثل الجمعية الإفريقية بالقاهرة، استطاعت أن تخلق زخماً كاسحاً للفكر الإفريقي وفي العمل المصري الإفريقي، لعزوف هيئات كلية الاقتصاد والعلوم السياسية أو الحقوق أو الآداب، ناهيك عن معهد البحوث والدراسات الإفريقية عن الاندماج في هذا التوجه. وهنا كانت المشكلة في المفهوم نفسه، إذ يتصور الأستاذ والباحث المصري في المجالات المختلفة أنه لا بد أن يقدم ورقته عن "إفريقيا" وهو غير متخصص، ولن يجد التذكرة لمؤتمر في غير اختصاصه، مع أنني بذلت جهداً كبيراً لشرح ضرورة التقدم بالأوراق عن مصر نفسها أو في علاقتها بإفريقيا أو علاقة العرب بقضايا القارة، ولأنه ليس المعقول أن يذهب المصري دائماً ليتحدث عن نيجيريا أو جنوب إفريقيا. وقلت مرة: لن نبيع الماء في حارة السقاين! ولم تصل الرسالة، ومازلنا حتى الآن نعاني نفس الأمر مع كافة المنظمات النوعية الإفريقية، من المجلس الإفريقي للبحوث الاجتماعية (كوديسريا)، إلى الجمعية التاريخية والأنثروبولوجية، والسوسيولوجيا بشكل محرج لنا جداً، بل وللصراحة فإنه محرج لي شخصياً حيث أبدو أحياناً كأني الناشط أو المهتم الوحيد في مصر بهذا الشكل.

ولم يمنع ذلك من مشاركة البعض بالطبع، خاصة وأن مؤتمرات

الجمعية قد طافت بمختلف العواصم الإفريقية، وكان يمكن أن يكون ذلك مفيداً أكثر للمصريين. وعندما بدأنا ندفع ببعض الشباب في هذا المجال، ظهرت مشكلة اللغة وعدم القدرة على الاندماج الاجتماعي والثقافي مع الشخصيات الإفريقية. ومع ذلك فإنه كان ثمة حرص وجهد من جانبي والمجموعة الفاعلة في جمعية العلوم السياسية، أن يأتوا إلى مصر في أكثر من مناسبة أو اجتماع عندما أتغلب على عوائق عقد الاجتماع. كما انشغل معظمنا في القضايا الداخلية، مثل صراع الأوغنديين مع موسيفيني بعد تولي نابوديري وتاندون وزارات مع رئاسته الأولى. كما تولى شاموياري منصب وزير الخارجية ثم نائب رئيس وزراء زيمبابوي عقب الاستقلال (1980)، بل وتولى "أموس سوير" رئاسة جمهورية ليبيريا لبضعة شهور أثناء الاضطرابات الدامية هناك. كما طرد بسبب مؤتمر الجمعية د. بوزيدي من عمادة كلية الحقوق بالمغرب، وطُردت أنا من شؤون السودان، وإن بغير علاقة بالجمعية، لكنني كنت رئيساً لها. وعقب ذلك دخل عبد الله باتيلي منافساً على رئاسة الجمهورية أمام عبد الله واد في السنغال، وعندما لم ينجح ظل في قيادة المعارضة حتى نجح المرشح الجديد، وأصبح باتيلي وزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية.

هكذا كنا نقول دائماً إن أعضاء جمعية العلوم السياسية بسبب أنشطتها أو نشاطهم "الفعال"، ف"إما أن يكونوا في الوزارة أو في الشارع"، ولا وسط، بسبب عدم التزام معظم الأعضاء بالمهنية البحتة. والتي بدت لنا مستحيلة في أجواء تغيرات تحويلية خطيرة في مجتمعاتنا، من أقصى الشمال

للجنوب. وقيل إن ذلك ماقضى على الجمعية، وأسكت صوتها مع مطلع هذا القرن إزاء قوة نظم الليبرالية الجديدة والمؤسسات الدولية، التي تتحكم في قراراتها مؤثرين على التعليم والثقافة والسياسة على السواء.

لكن الصراحة تقتضي القول أيضًا إن افتقاد الجمعية لنظام مؤسسي، بسبب ضعف التمويل الناتج بدوره عن سمعتنا السياسية، وعدم توفر مقر دائم لها في إحدى العواصم الإفريقية، كان قد جعل أموال الجمعية في يد الأمين العام، الذي قد لا يحافظ على مايتوفر لها من مال، وقد كان آخر مواقعها في جنوب إفريقيا التي أملنا أن يكون استقلالها أو تحولها الديمقراطي فرصة لنمو الجمعية، وإذ بالأصدقاء هناك يشكّون من اللامبالاة التامة بالقضايا الإفريقية لحوالي العقدین، وإن شعرنا بتحول ملموس نحو حركة "البان أفريكانزم" في السنوات الأخيرة ولكن بعد اختفاء آخر رئيس للجمعية من هذا البلد الكبير، غارقًا في مناصبه المختلفة.

وحتى أوائل الثمانينيات، وانتقالي إلى السودان ثم تونس كانت صلتي بالجمعية الإفريقية بالقاهرة قائمة، بقدر ما بقي فيها من حركات تحرير بعد استقلال أنجولا وموزمبيق وغينيا بيساو. وكما قلت من قبل كانت الجمعية مؤسسة جيدة، إلا أن التحول الذي طرأ على شخصيات من ذكرتم ومثلهم من مصر إلى مجرد شخصيات مهنية أو طامعة في الاقتراب من السلطة، ممن تصدوا "لخلعنا" عام 1979، لا يبدو أنهم واصلوا الطريق بسبب "الاعتبارات السياسية" التي كانت تحكمهم من أواخر فترة السادات حتى بداية فترة الرئيس الأسبق، حسني مبارك.

مؤامرة

كانت "مؤامرة" خروجي ومجموعة مجلس الإدارة الأساسية من الجمعية الإفريقية ذات مساء في يناير 1980، مثيرة لشجون كثيرة حول السياسة الجارية في البلاد على صغر الحادث في نظر البعض. لكن لتتخيل كيف تتسلل سلطات الأمن إلى سكرتارية الجمعية - دون علم مسئولها - لتعبي أكثر من مثني استمارة صالحة لعضوية جمعية عمومية للنظر في وضع الإدارة. وفجأة يمتلئ المبنى "بمئات الأعضاء" مطالبين بخلع المجلس. ومع الضجيج حول ضرورة إجراءات الانتخابات، وزحف قوات الأمن إلى داخل المبنى، يصوت المئات لخلع المجلس، رغم أن على رأسه بطرس غالي ومتضمناً جناحه مصطفى راتب وعبد الملك عودة، في مواجهة الجناح الآخر، حيث تم إبعادي، ومن وقف معي في المجلس: إبراهيم صقر وسامي منصور وعواطف عبد الرحمن (وللأسف مع صمت أو بتعاون أساتذة ودبلوماسيين أصدقاء أقيت على احترامي لهم من أجل العمل المشترك بعد ورغم ذلك!) كما أعفي بعض تلاميذي في الرئاسة وأعفي معهم حتى صغار الموظفين من هيئة الاستعلامات.

ونجحت خطة الإبعاد بالطبع في جو كان السادات يعلن فيه مبدأه الشهير: "إن للديمقراطية أنياب"، وأنه فعل ذلك بنفس الأسلوب وفي نفس الأسبوع مع نقابة المحامين، كمثال على إمكان خلع المشاغبين بقوة أنياب الديمقراطية. وتتابع الحصار للمهندسين والأطباء وغيرهم، وتضاعفت

المصادرة للحريات حتى سجن قيادات المعارضة كلها في سبتمبر 1980. أما بالنسبة للجمعية الإفريقية وشخصي فقد كانت التهمة أنني أدعو فقط دبلوماسي "الكتلة الشرقية" في المناسبات الوطنية، وأقيم ندوات بحضور رموز المعارضة أمثال فتحي رضوان، ويجتمع بالجمعية الشباب اليساريون نتيجة تعيين بعضهم بالجمعية، إشارة لوجود "سمير حسني" (السفير لاحقاً) الباحث المساعد لي في ذلك الوقت والمعروف بين الشباب اليساريين، وغيره ممن يكتبون للنشرة التوثيقية للجمعية... إلخ.

كان من الطريف أن أفهم تأييد المستشار مصطفى راتب وحماسه لحركة الخلع، وهو الزميل لمدة في المجلس، ويتعاون معي كأمين عام تارة أو صديق تارة أخرى، مع حرصه على أن أقدمه لبعض كبار المسؤولين (رغم أنني شخصياً بعيد عن السلطة)! فهتمت رغم ذلك موقفه، ولكنني لم أفهم موقف د. عبد الملك عودة وكنت أحبه رغم خلافاتنا السياسية، لكن لم أتصور موافقته على مثل هذا الإجراء، حتى قابلته بعد ذلك بقليل وسألته من فرط تطلعي لتفسيره. وكان الرجل صريحاً وبسيطاً كعادته. قال: أنت أدري بهؤلاء الناس، وقدرتهم على القهر، فإذا أرادوا خلع هذا أو ذاك، فليس ذلك صعباً. ولم أستطع بالطبع أن أقاوم مثل هذه الموجة، خاصة أن ما تردد عنك وزملائك كان صحيحاً في النهاية. ألسنت في المعارضة يا حلمي؟ وأغلقتنا هذا الباب من وقتها... لتظل علاقتنا طيبة وعملية.

لم أعدم الإحساس بقوة المحفزات التي كنت أجدها عقب كل نكسة في

حياتي العملية، حتى مع تصوري لما قد يحدث لي من نتائج بائسة أحياناً. فها قد انتهيتُ من معركة العمل في الرئاسة إلى شؤون السودان، وإلى صياغة شكل الاستمرار في الجمعية الإفريقية، وها هي الضربة من موقع الجمعية. فماذا بعد؟.. ولم تتأخر الإجابة كثيراً، فما إن برز دوري مع مجموعات معارضة لزيارة السادات للقدس، وتوقيع معاهدة كامب ديفيد 1979، وحديث أمين عام شؤون السودان معي في هذا الأمر محذراً، وإحساسه بأن ذلك موقف سياسي لا صلة له بعملي معه، حتى وجدت بعد أيام قليلة وأثناء ذهابي لمكتبي بالوزارة، إعلاناً على حائط المدخل بصيغة قرار الاستغناء عن خدمات السيد شعراوي المسئول الثقافي لشؤون السودان. هكذا وبدون أي تفاوض..! لأنني كنت مُحْتَاراً بقرار وزاري داخلي، فلم يكلفهم الأمر شيئاً كما لم يفزعني الأمر كثيراً.

ولم تكن مكافأتي كبيرة من هذا المصدر بالتأكيد، حيث احتفظت بمعاشي الاستثنائي الكامل. ولكنني تلقيتها كصفعة تالية لمؤامرة الجمعية الإفريقية، وأنها بالتأكيد ستؤثر على وضعي المالي، وعلى مجمل نشاطي في المجتمع. لكن سرعان ما بدا أن ثمة "أبناء الحلال" ممن ربطوني بالكتابة لصحيفة "الوطن" الكويتية أسبوعياً عن إفريقيا. فكان حلاً معقولاً وإن كانت الصحيفة أعربت عن ظروفها المالية الصعبة بدورها! وأذكر أنهم قد أرسلوا لي 500 دولاراً بعد كتابة ثلاثين مقالاً. ليثيروا سخرיתי مجدداً، وإن كانوا يمثلون بعض القيمة في ذلك الوقت من عام 1980، رغم تعاسة تقديري فكان الدولار أقل من الجنيه المصري آنذاك.

كان ذلك انسلاخي الرابع عن عمل أحبه، وسيذكر القارئ بعد بضعة صفحات أن الرقم سيصل إلى سبعة! ولكن التحليل النفسي الصحيح يقول إنني لم أعان في أية مناسبة فكرة الإهانة أو التشرذ، لأنها كانت دائماً الحد الأدنى من الاحترام الذي أوفره لنفسي في كل هذه الأعمال، أو كانت ترتبط بموقف لي يقدره محيطي التقدير المناسب رغم سوء التصرف من هذه الجهة أو تلك أحياناً، سواء في مركز الفولكلور أولاً، أو في الشؤون الإفريقية، أو الجمعية الإفريقية أو شؤون السودان.

لكن موضوع الجمعية الإفريقية، كان الأشد إيلاًماً بالتأكيد، لأنه ارتبط كما قلت بالصيغة السياسية القائمة أو التي تتأكد في المجتمع. صيغة إقامة هياكل سياسية شكلية (المنابر / الأحزاب) ورفض أي هيكلية لتنظيمات المجتمع المدني والنقابات والجمعيات الأهلية والشعبية التي تشكل أساس الحراك السياسي أصلاً.

رحلة إلى الجنوب

في أواخر 1979، وعقب مغادرة الجمعية الإفريقية نتيجة "مغامراتي اليسارية" في رأي جهاز أنور السادات المعوّج يميناً، كنت حريصاً على أن يبقى حضور مصر الإفريقي قائماً ولو في حدود الجمعية الإفريقية! فكنت أرتب المؤتمرات الصحفية والاجتماعات لأية قيادة إفريقية مناضلة تصل للقاهرة. وكانت صلتي عميقة بالزعيم جوشوا نكومو (روديسيا الجنوبية

أوزيمبابوي) ومكتبه في القاهرة، وبلاده على أبواب الانتخابات المؤهلة للاستقلال الإفريقي التام (بعد سقوط ادعاء إيان سميث والمستوطنين باستقلالهم بها) وبعد انعقاد مؤتمر "لانكستر هاوس" الشهير بين الأطراف الوطنية والإنجليز عام 1979. وبوصول "نكومو" للقاهرة رتبت مؤتمراً كبيراً، بحضور وكالات أنباء وإذاعات عديدة بينها الـ"بي بي سي"، ليعبر "نكومو" عن موجة التحرر في الجنوب الإفريقي - ذلك في وقت كان السادات يدعم متأمري أنجولا والكونغو وموزمبيق على حركاتهم الوطنية.

وقد قلقت من رد فعل السلطات لتقدير "نكومو" لشخصي ولكنه لم يقلق مثلي، بل سارع بتوجيه دعوة لي إلى زيمبابوي مع عدد من الزملاء المهتمين بتطورهم عقب الاستقلال مباشرة، ومهما كانت النتائج!

ولم يوفق حزب "زابو" بالفعل في الانتخابات أمام "الزانو". وقيل الكثير في هذا الصدد كما كُتِبَ الكثير أيضاً. وأبرز ما فيه هو تراضي بريطانيا مع المنافس "زانو" وموجابي في لانكستر هاوس، لتجنب فوز "زابو" الموالي للسوفيت والمسيطر على العمال ومناطق التعدين في فضاءات شعب "المتابيلي"، والمتحالف مع حزب المؤتمر الوطني الإفريقي ANC بجنوب إفريقيا، وهو أمر خطير في النهاية. وفي روايات أخرى أن المتابيلي أقلية بين السكان، وأن موجابي يعتمد على المناطق الريفية والفلاحية، مناطق "الشونا" الواسعة، والوعي السياسي الشعبوي الذي يتيح له وهو أكثر محلية، عكس نكومو المشغول بالخارج. ومن ثمَّ استغلت بريطانيا هذه الظروف رغم معرفتها

بأن "زانو" من المجموعة الموالية للصين الشعبية. وقد كانت تعرف أيضاً أن الصين - في ذلك الوقت - غير قادرة على الحركة المضرة الآن بالمنطقة، ولا تقدم مساعدات ذات بال، فالرهان على "زانو" إذن يصبح مفيداً.

وعقب الاستقلال في إبريل 1980، اتفق حزب "زانو" بزعامه موجابي مع "زابو" على تفعيل الجبهة القديمة بينهما، على أن يتولى "جوشوانكومو" منصب نائب الرئيس. وأعرف أن نكومو قد قبلها على مضض حماية لأهله ولتوفير بعض الخدمات لهم لمعرفته بعجرفة موجابي لو ترك لشأنه..!

وفي هذه الظروف وجدت مندوبهم في القاهرة يتصل بي، موجهاً الدعوة التي كان قد سبق أن وجهها لي الرئيس نكومو (وكان رئيس الحركة الوطنية عندنا دائماً يقال له الرئيس)، مع ترشيحي لأي زميل أو أكثر لزيارة زيمبابوي على نفقة الحزب (زابو)! ورغم محاولة الاعتذار تقديراً للظروف فهم فإنه ذكر توجيه "الرئيس" نكومو بتحديد الموعد، خلال سبتمبر / أكتوبر 1980. واستقر الأمر على رفقتي د. عواطف عبد الرحمن أستاذة الصحافة في جامعة القاهرة ورضا خليفة الذي كان قد سبقنا مستشاراً صحفياً بسفارتنا في "زامبيا". وكانت الرحلة ممتعة ومثيرة لتبدأ بـ "لوساكا" في زامبيا، لاحتمال صحبة الصديق رضا خليفة إلى هراري، ولكنه انشغل عن إتمام الرحلة معنا، فذهبنا بالأتوبيس إلى هراري الجميلة لنجد ترتيبات لضيوف دولة، لكن من قبل حزب معارضة في نفس الوقت..! مما بدا مثيراً، وأحياناً محرّجاً.

كان وزير إعلام زيمبابوي هو الدكتور "ناثان شاموياريرا"، الذي هو

من حزب زانو الحاكم وفي نفس الوقت رئيس الجمعية الإفريقية للعلوم السياسية AAPS وأنا نائب الرئيس! فبدا بسرعة متفهماً ومقدراً لموقفي مع الحزب المعارض. ورحنا نتجول في رحاب حزب "زابو" و"زانو" في نفس الوقت، نجري المحادثات ونرى المعسكرات، ونتابع آثار المستوطنين على الحياة العامة في البلاد، والخطط الجديدة التي سيتبارى في تنفيذها الحزبان، أعضاء "الجبهة الشعبية الديمقراطية" حسب التسمية الرسمية للائتلاف الحاكم. كما زرنا آثار زيمبابوي الشهيرة Zimbabwe Ruins وشلالات فيكتوريا الأشهر منها. وبينما كان اهتمامي بالفكر السياسي للحركة الوطنية، ركزت د. عواطف على إعلام حركات التحرير الوطنية بحكم تخصصها بالطبع.

كانت ملاحظات الوطنيين السلبية قوية على اتفاق لانكستر هاوس "وحماس" زانوله وهو "المتطرف"، لكنه وافق على تأجيله لموضوع الأرض، والتعويضات، وبدا حزب "زابو" أكثر راديكالية لتصديه للخطط البريطانية. إلا أن "الأرض" معظمها في مناطق "الشونا" الخاضعة لنفوذ "زانو"، بما جعلها قضية حياة أو موت للحزب إزاء تطلع جماهيره الفلاحية "للأرض". وهي القضية التي لم تُحلَّ نهائياً حتى الآن، رغم جهود موجابي بل ويمتد تأثيرها إلى جنوب إفريقيا نفسها.

عدنا إلى "لوساكا" في زامبيا حيث أتيح لي أن أقابل ممثلي حركات التحرير التي أعرفها بالطبع من القاهرة، ولكنها هنا تعيش جواً آخر، فهي أقرب

للشارع الإفريقي، وأكثر جدلاً حول سياسة الزعيم "كينيث كاوندا"، التي تتعلق بهم مباشرة، لأنها تعيش أجواء "الوفاق" (détente) مع نظام الأبارتهيد بدرجة أو أخرى. مررنا بشارع "القاهرة" (Cairo Road) في لوساكا، وهو الشارع الذي يبلغ الإعلاميون المصريون عادة أنه مسمى نتيجة صداقة "كاوندا" و"ناصر"، وهذا غير صحيح، لأن المسمى جاء مع خطة المستوطنين البوير لإنشاء خط "كيب/ كايرو" ماراً بالمستعمرات البريطانية الاستيطانية ومنها "لوساكا" في أوائل القرن العشرين. لكنها بالتأكيد متعة أن تمر "بشارع القاهرة" في الجنوب الإفريقي، وأن نجد نائب الرئيس هو "روين كامنجا" الذي كان ممثل حزب الاستقلال الوطني المتحد في القاهرة، وفي مكتب مجاور لمكتبي بالرابطة الإفريقية.

لكننا لم نكن ضيوف زامبيا نفسها حيث استوعبني مجموعات تمثيل حزب المؤتمر الوطني الإفريقي، وحزب "سوابو" الذي يدير معهد ناميبيا في لوساكا. التقيتُ هناك "الفريد نزو" أمين عام حزب المؤتمر الوطني، (وأول وزير خارجية لجنوب إفريقيا بعد التحول 1994) وكان رئيساً لمكتب الحزب من قبل في القاهرة أيضاً. وحرصتُ أن أفهم كيف يدير نظام الأبارتهيد مسألة "الوفاق" مع المنطقة، لأن النظام الصهيوني استوعب عندنا أنور السادات وفق صياغته "للوفاق" بشكل مختلف نسبياً. وطمأنني "نزو" بالطبع أن الحركة الوطنية واعية بهذه المؤامرات التي تدبرها مجموعة الدول الرجعية في القارة، وتحاول جذب زامبيا بموقعها الخطير عليهم طول الوقت. كان الطريف أن ممثلي أكبر حزب سياسي من حركات التحرير بل وفي القارة

عموماً، يعيشون في بدروم متواضع بشارع القاهرة، ذكرتني بمعيشة القيادات الإيريترية في المناطق المحررة التي زرتها قبلاً، وليس بمعيشة بعض "الثوريين" العرب في حركات التحرير العربية.

وفي لوساكا عرّجنا على "معهد ناميبيا" الذي أقامته الأمم المتحدة، بحكم أنها الوصية على الإقليم لحمايته نسبياً من قهر جنوب إفريقيا المحتلة له. وكانت تجربة هامة لتدريب كوادر "سوابو" على الإدارة، وأساليب التفاوض والخدمات الاجتماعية. ومع مقابلة الرئيس سام نيوما، رئيس حزب "سوابو" الذي يستعد للاستقلال والرئاسة الفعلية، تصورنا الصعوبات التي يسببها العنصريون في وصول المساعدات إلى الإقليم حتى رغم وجوده بجانب "أنجولا الثورية"، ومساعدات الكويين الملموسة لكل الجبهات. لكنه كان واثقاً من النصر بعد تصفية "الموالين" للرجعية المحلية أو الأبارتهيد أحياناً (ويقصد حزب "سوانو")، والتغلب بمساعدة أنجولا على المسألة القبلية شمال البلاد (أوفامبولاند).

بدت الشكوى متكررة من أن أنصار "الصين الشعبية" من حركات التحرير الذين يشكلون العقبات مرة فترة نضالهم من أجل الاستقلال (1975) ومرة بعد الاستقلال، وخاصة في أنجولا وموزمبيق، حيث كان "سافمبي" في أنجولا و"كوريمو" في موزمبيق أمثلة قوية على العمالة للاستعمار، بجانب المسألة القبلية التي نشأت في غينيا بيساو وكاب فيرد. وبدا البعض كأنه يلح لي أن القاهرة تعرف أنهم جميعاً في فترة الكفاح

المسلح، ويصنف الجميع على هذا الأساس وكأنها لا تعرف حقيقةهم، ثم ها هي تنتهج سياسة السادات التي أدت إلى الوضع الأسوأ. وشعرت بالفعل - جزئياً - بمسؤوليتي الشخصية، لكننا كنا جميعاً مقيدين بقرارات منظمة الوحدة الإفريقية ولجنة تحرير المستعمرات التي تعترف بهذه الحركات. وكان البعض ينظر إليّ مبتسماً وكأنه يقول: يعني مخلصين قوي لقرارات هذه المنظمة الشكلية؟!

كانت الرحلة لهذه المنطقة مفيدة حقاً، رغم أنها لم تكن الأولى بالنسبة لي، وفي كل مرة كنتُ أغامر بالتعمق في منطقة، أشعر أنني في عالم جديد من المعرفة. وكانت الفائدة هنا من أكثر من زاوية، فثمة وثائق في ظروف كل حركة لا تتوفر معرفتها عن بعد في القاهرة، حتى وأنا المسئول المباشر عن التحرك معهم خدمة لقضاياهم. لكن ما شعرت به برصاً نفسي خاص، هو ما وجدته من تقدير شخصي عند أكبر القيادات الوطنية، رغم أنني لم أعد في "الخدمة" رسمياً، وأن محمد فايق في السجن...! ومع ذلك شعرت دائماً مع الرئيس "نيتو" (أنجولا) أو "سام نيوما" (ناميبيا) أو "دوس سانتوس" (موزمبيق) فضلاً عن قيادات المؤتمر الوطني الإفريقي "وكابرال" (غينيا بيساو) من قبل، أن الشيء الحقيقي لا بد له من أثر حقيقي أيضاً.

كان لا بد من المرور على "دار السلام" بسبب ترتيبات الطيران، وباعتبار دار السلام تجربتي الأولى منذ 1961 للسفر إلى داخل القارة. وهناك كان بالطبع مجموعة العلوم السياسية الإفريقية، في المدينة الجامعية

بدار السلام. لكن الجمعية كانت هذه المرة محاصرة بسكرتير عام سلبي وغير أمين في إدارتها، مما انعكس على تاريخ والمستقبل اللاحق للجمعية، رغم أني كنت نائب رئيسها. والاعتبار الثاني كان لانشغال المجموعة، بعناصرها الأوغندية، في مشاكل الحركة الديمقراطية هناك، عقب الخلاص من عيدي أمين (1979 / 71) - وكنت قريباً بالطبع من تلك التطورات كما سبق وذكرت.

الفصل الثامن

في السودان: الخرطوم

صدر القرار الجمهوري بإحالي للمعاش أغسطس 1975 بسرعة غريبة. وكنت أسمع أن ذلك بسبب اتصال السادات شخصياً بالمسؤولين للاطمئنان على استكمال تطهير أجهزة الرئاسة من المنحرفين... إلخ. ودق التليفون صباح يوم تالٍ في منزلي فقلتُ بدأت التهاني أو الشتمات! وإذ به صديق من كبار موظفي مجلس الوزراء ممن لم يتصلوا بي منذ سنوات يصرخ مدهوشاً، ويبلغني صيغة قرار المعاش الخاص برجل لم يكمل الأربعين!.. ويسأل عما أنتوي عمله، وعدني أن يسارع ويأمل التوفيق في توفير منصب جديد لي وهو العمل استشارياً أو خبيراً في وزارة جديدة باسم شؤون السودان.

واكتشفت أن الدولة تُعَدُّ أمانة عامة لمعاونة وزير الدولة لشئون السودان في مصر، (وكان له مقابل في السودان لشئون مصر ضمن برنامج التكامل بين البلدين) وشكرت الصديق الفاضل لمسعاه، لوجودي في مثل هذه

الأمانة، ومع رجل ذي سمعة طيبة مثل د. عثمان بدران وزير الزراعة وشئون السودان ساعتها. ورحب بي الرجل كاستشاري للأمانة العامة لشئون السودان، ذاكراً ماسمعه عني من خبرة، واثقاً أنني سأكون خير عون له لأنه - كما أَسْرَ إلي - قد سَرَب في تشكيل الوزارة مهمة معالجة المسائل الإفريقية أيضاً..! وهذا ما يحمسه للتعاون معي... إلخ.

عرفتُ من الأصدقاء والأمين العام وقتها، قوة موقع السيد الوزير في مجلس الوزراء وعند الرئيس، وأن على الجانب السوداني أيضاً رجلاً قوياً (صلاح عبد العال)، فاستبشرتُ خيراً للخروج بطاقتي الإفريقية إلى عالم جديد حتى لو كان من مبنى وزارة الزراعة! قرأتُ "منهاج العمل السياسي والتكامل الاقتصادي مع السودان" كما كانت تُسمى - هذه الوثيقة، التي وقعت بين السادات والنميري لتوثيق علاقة البلدين في 1974 - وفهمت أنه يشمل العمل المشترك في كافة المجالات.. وأخذت أسأل الدكتور بدران عن أبعاد هذا البرنامج؟ وكان يتسم إشارة إلى تقديره لخبثي من وراء الأسئلة. قال: أنت قادم من موقع خطير (وكان على المسرح وقتها إحدى المسرحيات الكوميديّة لعادل إمام يقول فيها للمسئول الحكومي: ما انتم عارفين كل حاجة!) وأنا تمسكت منذ البداية أنني أسأل كمتقف، وسأعمل كخبير وليس سياسياً. وفهمت أن السادات وَقَعَ مع النميري اتفاقية الدفاع المشترك (التي ظلت موقع الهجوم على برنامج التكامل كله)، كما اتفق على مشروع "قناة جونجلي" التي تجد معارضة جنوبية في السودان أيضاً.

ثم أردف الوزير بأني لا بد مقدر حاجة السادات للتأييد في المحيط الإقليمي، إزاء الهجوم عليه عقب اتفاقيات فك الاشتباك مع إسرائيل باشكالها المختلفة. وماعدا ذلك فهو نطاق عملي لأننا لسنا بقوة إمبراطورية الجيش أو مؤسسة الري..! واتفقنا على "ركني" في قطاع الثقافة لأكون مسؤولاً عن تطوير العلاقات الثقافية مع السودان وحتى أتجنب أية حساسيات من أي من الأطراف، وحذرنى بدوره من "حكاية اليسار" المصري أو السوداني التي قد تضر بوضعي، بينما يريد الاعتماد على ثقته بي لدفع البرنامج للآفاق الإفريقية، رغم انشغاله الشديد بقضايا الزراعة، مع سيد بك (يقصد سيد مرعي). كان "اتفاق جتلمان" طيب، رعاه الأمين العام أيضاً د. على مراد المحترم، كما رعته مدام سهير مديرة مكتب الوزير الحسنة المثقفة. وهذان الموقعان عادة من أهم مفاتيح العمل التنفيذي عند البيروقراطية، الأوتوقراطية بطبعها في مصر!

في وزارة شؤون السودان

رحت أتصفح الموائيق والقرارات الأولية الخاصة بوزارة شؤون السودان والأمانة العامة، وأتلمس مكاني في هذه البيئة للعمل الثقافي. كان الهيكل يبدو كبيراً، متضمناً عديداً من اللجان المتخصصة التي لا تنشئها الوزارة، وإنما تقوم على اشتراك أطراف وزارية أخرى، وكلها على مستوى وزاري يصل بعضها لضم 5 - 6 وزراء، والأخرى 10 - 12 وزيراً. وأحياناً كلاً

من مجلسي الوزراء في البلدين! بل وإن مجلسي البرلمان فيهما سيجمعان بكامل عضويتهم في عاصمة تلو أخرى! شعرت أي سأشارك في إدارة مهرجان كبير، ومن حظي أن اهتمامه المركزي بالطبع كان في الزراعة والري والتجارة والتعليم على وجه الخصوص، أما الأنشطة الثقافية والاحتفالية فهذا أمره أيسر وحسب الظروف.

عندما دهشت من هذه البنية أمام الدكتور بدران، كشف عن ذكاء حقيقي بالقول إننا كمن يعود لاكتشاف السودان، الذي ظل في رحاب الأمن سنوات، بل وفي ظلال الضيق من انفصاله، فلندع كافة المسؤولين يلتقون إذن! وتصورت أن ثمة لجأناً ستكون في ذهاب وإياب إلى أي من البلدين كل ثلاثة شهور، فاقترحت عليه لتحقيق تعارف حقيقي، أن تجتمع اللجان خارج العواصم الكبرى، في البلدين، لأنني أراهن أن يكون أي مسئول مصري يعرف أو سمع بالفاشر (عاصمة دارفور في الغرب)، أو الجزيرة في واد مدني (في الوسط)، أو كسلا (عاصمة شرق السودان)، أو دنقلة (شالي البلاد)، ومروى (المركز الحضاري). أعجب بالفكرة وأشار إلى ثقته في ذكائي! واستمتعت أنا في الواقع طوال حوالي أربع أو خمس سنوات بزيارات لأنحاء السودان، كنت أفاخر بها أمام المثقفين السودانيين الذين أشك أن يكون معظمهم قد زار كل هذه الأقاليم كما فعلت أنا، خاصة وقد انتهت بوجودي في "جوبا" التي لم يزرها إلا من يعدون على أصابع اليد.

بدأت أكتشف المبالغاة التقليدية "للموظفين" كبارًا وصغارًا على الجانبين... ومع كثرة السفريات لا بد أن نتوقع التأجيلات من اجتماع لآخر، ثم يأتي دور التقديرات والإحصاءات التي تخضع للتحويل بطبعها، فلا مانع من زراعة مشتركة لمليون فدان في الدمازين، والانهاء من قناة "جونجلي" في أقل من كذا سنة، وحفر آبار في كل غربي السودان، والتوسع في حجم التجارة خارج إطار اللب والفول السوداني والجمال... إلخ. والقليل ما نعرفه عن الري والمياه، ناهيك عن الشؤون العسكرية، أو الواقع الاجتماعي للشعب السوداني!! ولذا بدا الموظفون العاملون في الأمانة غير قادرين على عمل علمي مدقق، فطلبت من الأمين العام انتداب شاب حديث التخرج يستطيع العمل معي بكفاءة في إعداد تقارير سليمة من الكتب والصحافة السودانية. وكان هذا الشاب هو الأستاذ سمير حسني، وعمل معي بالجمعية الإفريقية، وخرج معي أيضًا بإبعادي منها وقد ذهب - معي أيضًا - إلى الجامعة العربية وانتظم حتى صار سفيراً للعلاقات العربية الإفريقية.

رحت أتصل بالمجتمع الثقافي والجامعي السوداني، وكان ثمة وجوه بارزة تسبقني إليهم السمعة أو الأخبار أو القراءة لأيّ منا، وهم كثر. لكن كان هناك بوجه خاص البروفيسور محمد عمر بشير والسوسيولوجي عبد الرحمن أبو زيد وزوجته إحدى مسئولات اللاجئيين (مؤخرًا) كارن أبو زيد، والشاعر محمد عبد الحي، والجامعي الأنثروبولوجي عبد الغفار محمد أحمد، وشعراء مثل الجازولي وفولكلوريين مثل الطيب محمد الطيب

وسيد حريز والسفير محمد مكي إبراهيم... إلخ، وصحفيين مثل عبد الله عبيد ونخبة من حركة الشباب الجديدة، والقيادات الشابة من الحزب الشيوعي السوداني (الذي كان من حسن حظي موحداً) أو من الرافضة الجدد حتى ظهر منهم ومنهن شخصيات اجتماعية أو فنية كبيرة مثل ناهد طوبيا ولبنى حسين وعلي مهدي وحسن موسى... إلخ، وتعاقب المعارف والأصدقاء حتى بلغوا العشرات من أفضل العقول السودانية.

كان بالخرطوم مؤسسات سابقة بالطبع على "عملية التكامل"، لكن طريقة الدعاية الغوغائية لدى السادات والنميري جعلت للتكامل ريناً خاصاً، جعل الرأي العام في السودان، وهو غير سعيد بالنميري طبعاً، يصف وصول جحافل التكامل بأن المصريين "حيتكاملونا"، بمعنى عامي في السودان لا بتلاع عائلة أو قرية لأخرى! وكانت سخرية على قدر من الطرافة، لكنها "Very Sudanese" كما يمكن القول عن طبيعة العلاقات الشعبية. ربما كانت الإشارة لمظاهر مصرية أخرى في السودان، مثل فرع جامعة القاهرة في الخرطوم، أو موظفي الري، أو التلميح الدائمة وبدون طائل عن احتمال مجيء العمال الزراعيين المصريين إلى مشروع الجزيرة في مدني، أو الإشاعة الأخطر عن مجيء المصريين لمنطقة قناة جونجلي بعد تخفيفها من المستنقعات من أجل الزراعة، وحرمان الجنوبيين من الثروة الحيوانية نتيجة تقييد حرية الحركة واستحالة عبور القناة.

ولم يخالني شك بأن أساطير عداوات الشعوب لا تنتهي بسهولة، وأن الأمل ضعيف في حدوث ذلك بمجرد برنامج ثقافي أو إعلامي في

هذين البلدين. إنني لا أنسى ملاحظات عن عدم وقوع أي اختلاط بين الأساتذة المصريين ممن يأتون لفرع جامعة القاهرة بالخرطوم بالعشرات وبين الأساتذة السودانيين في جامعة الخرطوم الراسخة، وذلك بسبب اتهامات متبادلة عن مدى العلمية أو طريقة المصريين في تركيز البرامج لبضعة أسابيع والعودة مقابل اتهام الأساتذة السودانيين بادعاء التفوق والتدريس بالإنجليزية الفصيحة، التي لا تتيح الفرص لجيل جديد يتخرج حاملاً شهادته بالعربية، مما جعل أكثر من نصف الجهاز الإداري في السودان خريجي "فرع الخرطوم" حقوق وتجارة! ولم أجد أثراً مختلفاً لذلك ولم أسمع كثيراً أن أستاذاً مصرياً دخل منزلاً سودانياً حسب رواية البعض، بينما كنت لا أستريح شخصياً في الخرطوم إلا في بيوت أصدقاء ولا أستقبلهم في القاهرة إلا في بيتي، مما يجعل مثل حيدر إبراهيم أو حاج وراق وآخرين كثر يقولون إن حلمي سوداني مصري!

تغير مع الزمن رأيي في مستقبل التكامل. فأذكر أني كتبت في مجلة "دراسات عربية" تقريراً شاملاً ومبكراً عام 1979 عن برنامج التكامل، وكان يتضمن احتمالية قدر من النجاح في أجواء اتفاق أديس أبابا 1972 للسلام مع الجنوب، وبدا الهيكل الكبير هذا مبشراً، لكنني أذكر أني كتبت لندوة بالخرطوم مع مركز الدراسات السودانية حوالي 2010 بإشراف الصديق حيدر إبراهيم، وبعد تأملي لكل ما حدث "للبرنامج إياه" وجدت أن الشعبين لا يتوفر لديهما "القرار الإستراتيجي"، الذي تصيغه الشعوب لنفسها "للتوافق" أو "النهوض المشترك"، على نحو ما كان بين المصريين

والسوريين لبناء وحدة حقيقية، وإن كان "الاختراق الانقلابي" والتأمري لم يسمح بها. وهذا الافتقاد للإستراتيجية الشعبية هو ما يحدث مع السودان حتى الآن للأسف... لكنني تحمست وقتها للعمل الثقافي، وبدأت أتمد في الخرطوم بين معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية، ووزارة الثقافة، إلى دار نشر الجامعة... بل ومن العواجيز إلى صعلكة الشباب!

أشهد أنني تعلمت الكثير من تجربتي في السودان...

فسرعان ماتجاوزت ما يعتبره البعض أحياناً أنه "النظرة الإقصائية" السودانية للمصري نتيجة الشكوك السابقة، أو فيما يطلق عليه في السودان هزراً بأنه ذلك "الحلبي" أو "الأحمر" مما يطلق سخرية على المصري أو بعض العرب. واعتبرت أن ذلك من مواريث الشعوب حتى في داخلها كقولهم "بالأزرق" أو "الفلاتي" لوصف أحد أبناء غرب السودان في نفس العاصمة، أو ما يقال في مصر عن الصعايدة! ومثل هذه الأمور تبدو أكثر فداحة عندما تكون من قبل شخصيات هامة في تاريخ مصر، رصدت صياغتها يوماً في مقال عن "تشكيل صورة السودانيين في مصر"، وهي صورة مكتوبة من شخصيات مثل الطهطاوي وغيره يكاد الواقع الشعبي أن يكون أرحم منها. ويبقى انفعال "حيدر إبراهيم" دائماً قائماً للرد على التعبير المصري عن "حساسية السودانيين"... بما يقدم تفسيره بصراحته المعهودة.

لكن ماتعلمته من علاقتي بهذا الجزء من العالم كان يجب كل ذلك...

كان عالماً جديداً من المثقفين الذين يتداولون أفكاراً جديدة، لكنني شعرت أن جزءاً كبيراً من الأهالي في الخرطوم يعبرون عن محافظات المثلث الشمالية فقط، عندما يفدون للقاهرة تباعاً ويخلقون الانطباع بأن هؤلاء "السودانيين الطيبين" الذين يحبوننا كثيراً، وذلك حقيقي فعلاً، إلا أننا في مصر لا نكاد نرى غيرهم من الأقاليم الأخرى إلا لماماً. ولا نعرف ماذا جرى مع الهجرة الجماعية بالآلاف من أبناء هذه الأقاليم (غرباً وجنوباً) لمصر، بعد أزمة حكم جبهة الإنقاذ الإسلامية (في التسعينيات وبعدها). لكن زيارتي المتكررة مع وفود "برنامج التكامل"، وإن كانت متقطعة، ولعدة سنين، قد جعلتني أ لمس تنوعاً اجتماعياً وثقافياً موحياً بالكثير.

لمست اهتماماً واضحاً بالتأريخ لتطورات السودان تحت الحكم التركي أو "الاستعمار التركي-الإنجليزي"، وأحياناً الاستعمار المصري... ومدارس المؤرخين السودانيين شهيرة وراسخة وإن كان يعرف بها القليلون في مصر (محمد إبراهيم أبو سليم - مكي شيبكة - يوسف فضل) حتى المتسودنين (نعوم شقير - الشاطر بصيلي... إلخ) وهم الذين انطلق بعدهم شباب مثل محمد القدال، والمدثر عبد الرحيم، ثم أرّخ للمسألة الجنوبية محمد عمر بشير. هؤلاء جميعاً، أعتقد أنهم أوقفوا تأثير "هولت" (P.M. Holt) المؤرخ البريطاني المعروف وغيره، وإن كنت أعرف أن ثمة تداخلات كبيرة وقضايا خلافية لا مجال هنا للدخول فيها. لكن التأريخ الاجتماعي في هذا الصدد كان أكثر أهمية، وشعرت به حين قرأت في كتاب "طبقات د. ضيف الله" بأبعاده الصوفية والشرعية، أو في إنتاج معهد الدراسات

الإفريقية والآسيوية. مثل هذا حدث معي بحثاً عن التأريخ للفكر السوداني أساساً، وكنا في القاهرة لا نعرف في الغالب إلا التأريخ المهتم بالانحياز طبعاً ضد الحركة المهدية لمعاداتها لمصر بالتعاون مع الإنجليز، أو الطائفية السودانية، أو تعريب السودان ومواقف الثقافة العربية المؤثرة (مثل كتابات عبد المجيد عابدين).

ولم يكن كل ذلك حدود اهتمامي بقدر ما ذهبت لعدد من الكتيبات البالغة الأهمية في تقديري سواء لمحمد المكي إبراهيم الدبلماسي والشاعر المثقف عن "الفكر السوداني: أصوله وتطوره"، وهو الذي نفى فيه - وقدر غياب - قيام "مؤسسة دينية" كالأزهر في السودان، وكيف شكلت ممالكه وسلطاناته أساس التوحد السوداني. كما كان هناك دراسة عبد الله على إبراهيم عن الصراع بين المهدي والعلماء، تأكيداً لمعني غياب المؤسسة الدينية، وكذا كُتبه عن الماركسية ومسألة اللغة في السودان بمنهجية جديدة في عالم اللغة يعرفها أهلها، لكنها بالغة الدلالة عن الواقع السوداني. ذلك فضلاً عن كتيب لـ "جوزيف جرنق" المثقف الجنوبي الماركسي، الذي حمل الشعلة في الجنوب حتى أعدم مع القيادات الشيوعية عام 1971، كان قد كشف سلبات موقف المثقفين والبرجوازية الصغيرة في مسألة الجنوب، سواء من الشماليين أو الجنوبيين.

كان الإنجاز الفكري في هذه الأعمال كلها مفرحاً لي بحق، لأن صورة السودان في مصر تبدو غارقة في سذاجات لا تغتفر! لقد كانت الجلسات في

إطار ونسة الأستاذ محمد عمر بشير أو "M.O.B" كما كان يسمى وخاصة من قبل الأجانب اختصاراً لاسمه، في منزله أو في مكتبه بمعهد الدراسات الإفريقية والآسيوية، ثروة لا تعوض. عرفت معنى المثقف "الحاضن" لإبداعات الشباب العلمية مما ظل درسا لي حتى الآن، رغم أني تعرفت على الكثير بعيداً عنه، لكن مثاله في الخرطوم كان بارزاً. عرفت في جامعة الخرطوم وخارجها دراسات "الوحدة مع التنوع" ('Unity in Diversity') ومثلها طبعاً هو السودان نفسه. كتب فيها عمر بشير، وبتوسع عبد الغفار محمد أحمد بل وبونا مالوال وفرانيسيس دينق.

هذه المدرسة تمنت أن يتأملها مثقفو العالم العربي كله إزاء قضايا الطائفية والمذهبية، بل والقبلية أيضاً. وللأسف فهي لم تراعى كثيراً هناك حتى لانتقاد السودان، فالنميري، ومن بعده حزب "الأمة" ثم حكم الإنقاذ، كلهم يؤمنون بأمة الإسلام "الواحدة"، وهم المعبرون عنها، ولا مكان للتنوع أو تعددية في هذا النمط. حتى مجال الفنون الحديثة لم يخلُ من تأمل، عما يجري مختلفاً عن المدارس التقليدية في مصر، فثمة مدرسة وطنية نشطة في السودان باسم "الغابة والصحراء" ذات جذور في الشعر والإبداع منذ مجلة "الفجر الجديد"، ومع التيجاني يوسف بشير، حتى "احتوتبت إشارة" من إبداعه إلى مدرسة الفن التشكيلي بنفس إيقاع "الغابة والصحراء" ("الأخضر والأصفر")، وهي البيئة السودانية الطبيعية الأصيلة. مثل ذلك تمثل في الشعر، بل وقيل لي إن فن التشكيل هو الذي يعكس الشعر الجديد وكلاهما كانا يذهبان بي إلى قلب إفريقيا.

وكان صديقي العزيز محمد عبد الحي مدير الثقافة والمقابل لي في تحريك "التكامل الثقافي". وهو شاعر الحداثة والتراثية، صاحب قصيدي "العودة إلى سنّار" و"القبلية". كما أنه في نفس الوقت صاحب كتاب "تجليات الشعر الإنجليزي والأمريكي، في الشعر العربي الرومانسي"، عبر به دائماً عن رومانسية أو صوفية في أثر مدرسة "الفجر الجديد" التي شبهها بمدرسة "أبولو" الرومانسية في مصر، مع ارتباط واضح بالتراثية أيضاً مثلما فعل أحمد شبرين أو الصالحي أو إبراهيم العوام في الفن التشكيلي (مع الخط العربي).

وقد فتح أمامي هذا العالم أبواباً لم أكن مهياً لدخولها، وأطرف ما فيها كانت مجموعات الشباب، شعراء وتشكيليين. وكانت صحبة محمد عبد الحي وإبراهيم العوام وكمال جازولي الدائمة، معيناً لا ينضب من الصداقات الحية في السودان من توجهات مختلفة امتدت إلى عالم الفولكلور والفنون الشعبية، حيث استمتعت كثيراً بصحبة الطيب محمد الطيب صاحب أشعار الدوبيت والدوباي والإنداية، وبسهرات مع أبناء وبنات الزاندي في الحي الشعبي "المُبدأ"، حيث ونسات بنت أحد سلاطين الزاندي، التي فضلت الرقص الشعبي مع الفريق الرسمي عن البقاء في السلطنة أقصى جنوب السودان!

للأسف لم أستطع أن أوفر تبادلاً فعلياً حقيقياً بين البلدين، إلا مجيء محمد عبد الحي لإقامة علاقات كانت طيبة للغاية مع عدد من المثقفين المصريين،

أو مجيء فنان تشكيلي مثل إبراهيم العوام الذي كان يعرف مصر لسابق إقامته فيها، كما استضافت الخرطوم عبد الرحمن الأبنودي ومحمد عفيفي مطر، بترحاب فاق التقدير. وقد تصدت البيروقراطية في البلدين لأي تطوير حقيقي لهذه العلاقة، بسبب القيود المالية والجمركية، حتى أنني لم أستطع أن أوفر وصول مجلة "الثقافة السودانية"، بإشراف محمد عبد الحفيظ نفسه، إلى القاهرة حتى عن طريق مكتبة مدبولي الشهيرة! ذلك لأن اضطراب حركة التبادل التجاري يعطل إمكانيات تبادل مواد أخرى كثيرة، لخلاف الإداريين حول عائد الجمال القادم عبر "طريق الأربعين"، ثم يحفظ في البنوك المصرية كرأس مال للتجار الذين يتصرفون فيه بطرقهم الخاصة لاستثماره. ذلك فضلاً عن عوائد ألوان من التجارة الأخرى بين البلدين، دون أن تتزحزح القوانين المعوقة خلال خمس سنوات من مهرجان "التكامل".

كنا نضحك مع ممثلي الثقافة والإعلام السودانيين والمصريين من هذه العقبات، واقتربت فترتها بود عالٍ مع "بونا مالوال" وزير الإعلام الجنوبي المتنفذ لمدة طويلة في عهد النميري، وهو يشكو من مشاكل التبادل للمواد الإعلامية. سافرنا معاً للفاشر وبقينا أسبوعاً ننتظر الخطوط المحلية، وكان المواطنون ينتظرون طويلاً حتى في سفرهم الدولي نتائج عطل الخطوط الوطنية السودانية، وكان يسخر من قدرة "العرب" - يقصد الشماليين - على البقرطة. وكان يصدر على مسؤوليته من وزارة الإعلام مجلة 'Sudan Now'، التي كانت تنتقد الحكومة والنظام بطريقة لم يقدر عليها إلا جنوبي - حسب التعبير الشائع.

كما كانت الجرة الدبلوماسية هي شهرة "فرانسيس دينق" المثقف والدبلوماسي الجنوبي الليبرالي المعروف، الذي كتب حوالي عشرة كتب عن أهله، "الدينكا" من الفولكلور للتاريخ للسوسيولوجيا. عرضت مرة لأعماله في مجلة "الثقافة السودانية" عام 1976. واعتبر بعض مثقفي الشمال هذا المقال إضافة فعلية في الثقافة السودانية عن ثقافة الجنوبيين لم يفعلها أحد مثقفي الشمال المعروفين حتى ذلك الوقت - كما علق عمر بشير. وكان هذا المثقف الجنوبي الكبير مجهولاً في الخرطوم كمثقف حتى تلك الفترة، بينما الشمال نفسه يغلي بتنافس أبناء الدينكا مثل "مالوال" وغيره مع أبناء "الباريا"، والمادي مثل "جوزيف لاجو" أو غيرهم (ليليونج). ولذا فإن افتقاد دور إيجابي لمثقف مثل "جوزيف جرنق" ودور الحزب الشيوعي في دوام التركيز على الحل الديمقراطي لمسألة الجنوب، كان واضح التأثير في السلوكيات السياسية طوال السبعينيات.

كان الحزب الشيوعي السوداني حياً إلى حد كبير في الشارع السوداني، عقب استشهاد الرفاق العظام عبد الخالق محجوب والشفيع أحمد الشيخ وزملائهم عام 1971. وكنتُ أحرص على استمرار صلة السودانين بالحركة الشيوعية المصرية بما يتوفر من أدبياتهم، مما يحجزها لي بعض أساتذة جامعة الخرطوم المعروفين. وكان الاتحاد الاشتراكي السوداني - كحزب حكومة - مهلهلاً بين الأقاليم ونخبته المتصارعة، وقيادة النميري الآخذة في الاقتراب من الإسلاميين تدريجياً، لولا الحرج من السادات الآخذ في فض الوفاق معهم

بسبب ظهور الجهاديين ضده. ثم وقع النميري في شر أعماله بنقضه تدريجيًا اتفاق أديس أبابا للسلام (1972) - الذي كان قد أنهى 17 عامًا من القتال بين الجنوب والشمال - سواء بالأسلمة من جهة (مما يثير الجنوبيين)، أو بإبراز خطط الجنرال "جوزيف لاجو" وتقريبه منه من جهة أخرى، وهو صاحب خطة تفتيت الجنوب إلى ثلاث ولايات، التي من شأنها أن تحجم الدينكا الجنوبيين، وتطلق العنان لأبناء المديرية الاستوائية (الباريا وبقايا مقاتلي إنيانيا). ذلك فضلًا عن خطط ما سمي بمشروع أستاذ القانون د. بخيت عن الحكم المحلي، والأهلي في الأقاليم الأخرى.

كانت هذه أحوال السودان التي عشت فيها دارسًا لأحوال المنطقة، التي تشغلها حرب التحرير الإريترية من جهة، وحركات التمرد التشادية من جهة أخرى، وأصبحت صلتي الشخصية بقيادة هذه الحركات من موروثاتي... في الرابطة الإفريقية وخارجها.

قد لا يتصور أحد أني سجلت الجزء السابق بتفاصيله لأكشف أنه حتى فيما نسميه فترة تدهور كفترة النميري والسادات، وإذ بنا نتنقل لنعيش أسوأ منها في فترات ممتدة من بعد السادات ونميري، ولنظل نتساءل عن مصائر شعوبنا مع هذه الغيوم المستمرة...

التعاون العربي الإفريقي: الخرطوم ودمشق

ولم يتوقف نشاطي الإفريقي هذا مع محاولة نقله بدرجة أو أخرى من "السياسي" إلى "الثقافي"، مستفيداً من تحويل الرابطة الإفريقية إلى "الجمعية الإفريقية" المسجلة كجمعية ثقافية أهلية وأنا دائماً سكرتيرها العام المساعد بوجود عبد المنعم الصاوي أو المستشار مصطفى راتب على رأسها حتى توافقنا يوماً على د. بطرس غالي أو آخر السبعينيات. وفي هذه الفترة كانت أزمة الزيادة في أسعار البترول على أشدها، بسبب مضاعفة أسعاره في السوق العالمي لعشرات الأضعاف، وازدياد آثار تلك الأسعار تدميراً في اقتصاديات الدول الإفريقية، مما جعل الحملات الإعلامية الدولية تحمل العرب وحدهم مسؤولية الانهيار الاقتصادي الإفريقي، وفرض ظاهرة "التعاون العربي الإفريقي" لمد الأفارقة بالمساعدات المالية المباشرة من فائضهم من "الدولار البترولي".

وجرت معارك إعلامية ودبلوماسية كثيرة معظمها ضد العرب أساساً مما كتب عنه الكثير، ولكن أذكر هنا أن صلتني بالبروفيسور محمد عمر بشير وآخرين في السودان مثل عبد الرحمن أبو زيد وبونا مالوال وكذا في مصر مثل د. عبد الملك عودة وغيرهم، جعلتنا نسعى لعقد ندوة كبيرة على المستوى العربي الإفريقي تعالج هذه الكارثة الاقتصادية والإعلامية في نفس الوقت، بل وعقدنا ندوة أولية في الخرطوم لهذا الغرض. واتصلت مع عمر بشير بالخليجين لعقد ندوة تجمع الحشد الأكبر إفريقيًا ودوليًا.

وتحمس سلطان القاسمي أمير الشارقة باستضافة هذا العمل الكبير في ديسمبر 1976 كأولى الندوات الكبرى عن التعاون العربي الإفريقي، لمعالجة مشاكله. وأذكر أنني في مرة عدت حوالي عشر ندوات شاركت فيها، بل ومعدًا لها أحيانًا كثيرة، ودون جدوى كبيرة، لكن أذكر ندوة الشارقة كمثال احتشد فيه معظم المهاجرين والمدافعين عن "البترودولار" وأحيانًا "الدولار العربي" بالذات رغم وجود دول إفريقية عديدة من أغنياء البترول (نيجيريا/ أنجولا/ الجابون... إلخ). وكان النقاش يحدد إلى حد تبادل الشتائم بين أرشي مافيجي المفكر المعروف من جنوب إفريقيا، وعلي مزروعي المفكر العربي الإفريقي الأمريكي وتشامبي تشيوي السفير الزامبي صاحب كتاب "دولارات عربية لإفريقيا" الشهير في تلك الفترة، حيث ترجمه له الخليجيون ونشروه، وكافئوه مكافأة مجزية حتى كتب نقيضه! كانت ندوة شهيرة بتراشق الألفاظ عن تجارة العرب بالرقيق، وإنفاقهم للأموال ببذخ في أوروبا دون إفريقيا، ثم إعطاء أموالهم للشركات متعددة الجنسية حين يريدون تنفيذ المشروع في إفريقيا، فضلًا عن أسلمة التعاون، أو رشوة الحكام الفسدة..! وهذه النغمات بدرجات مختلفة هي التي سادت، رغم جهد شخصية اقتصادية ممتازة مثل الشاذلي العياري (تونس) في ضمان انضباط دور بنك عربي لإفريقيا (لاحظ تصميم الجانب العربي على تسميته البنك أو صندوق المعونة على أنه عربي "لإفريقيا!")

ربما كانت سمعة هذه الندوة وموافقة الأمير على تسميته القاعة الكبيرة في الشارقة باسم "قاعة إفريقيا" - مع نسيان هذا الأمر لاحقًا! - ربما أدى ذلك

لدفع روح المنافسة هنا وهناك لمعالجة مشاكل "التعاون العربي الإفريقي"، أو ما ارتقى إليه الاسم كتضامن عربي إفريقي. وكتبنا جميعاً الكتب عن الموضوع (محمد عمر بشير - حلمي شعراوي - عبد الملك عودة). أما بشير فكان سعيداً بوضع السودان على خريطة التعاون العربي الإفريقي، والدكتور عودة، الأكاديمي البرجماتي رئيس صندوق المعونة صاحب المعلومات الطازجة، يخدم بها عالمه الجامعي أساساً، وشعراوي المرتبط بالسياسة والأنشطة الإفريقية، خاصة وقد تولى موقع نائب رئيس جمعية العلوم السياسية الإفريقية (AAPS) الشهيرة بين الأكاديميا الإفريقية.

في هذه الأجواء كانت صداقتي تنمو مع مثقف سوري، مهتم كثيراً بانتمائه للدراسات الإفريقية هو د. جورج جبور. وهو صاحب كتاب علمي بالإنجليزية مدقق عن "الاستيطان الأبيض في روديسيا والجنوب الإفريقي عموماً"، وهو بعثي متحمس لسوريا البعثية، العربية القومية. ومن خلال الحزب بالطبع كان قريباً من الرئيس حافظ الأسد لعدة عقود، مستشاراً وموظفاً كبيراً، وتفهم بدوره ظاهرة التعاون العربي الإفريقي، ورأى أنه يمكن أن يدفع بدور سوري في هذا المهرجان أيضاً، وأن صديقه شعراوي يفيد في هذا الشأن، إلى درجة نقل أفكاره تلك للرئيس حافظ الأسد وتحميسه لعمل شيء كبير في هذا المجال. كدت لا أصدقه حين طلبني مرة وشرح لي أنه يدعوني لمقابلة الرئيس الأسد في دمشق..!

وحددنا موضوع "العلاقات الثقافية العربية الإفريقية" لتستضيف دمشق

ندوة كبيرة عنه، حيث القمة العربية الإفريقية الأولى في خريف عام 1977. وكانت العلاقة بين الأسد والسادات آخذة في تصعيد التوتر بعد قيام مصر بتوقيع اتفاقية فك الاشتباك مع إسرائيل، بما يكاد يصل لحد القطيعة. وكان عليّ ترتيب ذهني وأموري مع وزارة شؤون السودان أيضًا لأزور دمشق واقابل الرئيس السوري في هذه الظروف...! ولا أريد أن يستغرفني الحكي هنا ولكن في أثناء عودتي من سفرة - أظنها ليوغوسلافيا - نزلت في مطار بيروت حسب اتفاقي مع جورج جبور، لتأخذني سيارتهم إلى دمشق... وإذ بنداء في ساحة المطار باسمي، لأجد من يقول بضرورة سفري حالًا للقاهرة بناء على طلب الوزير عثمان بدران! اتصلت بجبور من المطار وعدت إلى القاهرة، وكانت كلمات الوزير الغاضبة والودية في نفس الوقت تشير إلى أي "عايز أودي نفسي في داهية" والرجل الكبير - يقصد السادات - غضبان بهذا الشكل مع الأسد. وأنا لم أسمع أو أفهم تحذيره السابق لي.

كان جبور قد فهم من مكالمتي بالمطار هذا الاحتمال، فسكت، لكنه صمم أن نمضي في الندوة بطريقة هادئة، وكادت تكون قد توقفت، إلا عند سماعي خطاب الأسد في اجتماع أول قمة عربية إفريقية بالقاهرة، وهو يتحدث عن جهود دمشق في دفع التعاون العربي الإفريقي، بالإعداد لندوة عن العلاقات الثقافية العربية الإفريقية بالتعاون مع "الجمعية الإفريقية" بالقاهرة...! قلتُ هذا انتقام دمشق مني لتلكتي...! ويبدو أن الميزة الوحيدة التي أنقذت رقبتي أن أحدًا لا يسمع بجديّة أو يقرأ خطب الرؤساء...!

مع الإريتريين

استمر السودان زاوية هامة في حياتي الثقافية والسياسية، وكان دائماً منفذاً لي إلى عوالم جديدة سنرى بعضها من "جوبا" في الفصل القادم، لكنها كانت أقوى مع الثورة الإريترية وبعض الصداقات الإثيوبية، بل والسودانية في إثيوبيا. ولعلاقتي بإريتريا الثورية وحركتها للكفاح المسلح قصة كتبت عنها يوماً تحت عنوان "سأحكي لكم"، وهذا بالطبع غير ما نشرته عن حق تقرير المصير لإريتريا في مجلة السياسة الدولية خريف 1977 وهأنا أحكي لكم بعضاً من حكايتي مع الثورة الإريترية من واقع وقوفي بجانبها في القاهرة والخرطوم.

لم يتم إنشاء مكتب تمثيل رسمي للحركة الوطنية الإريترية بالقاهرة، مثل بلدان أخرى سارع وطينوها إلى القاهرة. ذلك أن المبدأ الذي استقر في مصر هو عدم وجود تمثيل رسمي لحركة "معارضة" أو "وطنية" من بلد مستقل (كما كنا نوقف عمل المكتب عند استقلال الدولة إذا كان التمثيل الدبلوماسي قد تم لحكومة الحركة التي استمر اضطهادها أو تصفيتها مثل الكاميرون). وكان هذا المبدأ ينطبق مبكراً على الإريتريين خاصة مع شدة الحساسية إزاء إثيوبيا. ذلك رغم عدم حرج إثيوبيا نفسها من إقامة القاعدة العسكرية الأمريكية (كانيوستيشن) في أسمرة، أثناء محادثات استقلال السودان 1953، ثم استغلال إثيوبيا لانشغالنا بالوحدة مع سوريا، 1958 فضلاً عن خوفها من هذه الوحدة بمحاولة إعلان ضم إريتريا النهائي

لها، بدلاً من العلاقة الفيدرالية الشكلية. ذلك مما دفع قادة إريتريا للجوء للقاهرة منذ 1958.

أجدني أؤكد هنا أن ثمة حالة "رضا وحساسية" دائمة في نفس الوقت لدى كثير من المصريين تجاه إثيوبيا، وليس فقط من جانب الأقباط وحدهم. وأشعر أن كثيراً من المصريين كانوا عموماً سعداء بكون الكنيسة "المصرية" صاحبة القيادة بالنسبة للكنيسة الإثيوبية، وأن ذلك لا بد أن يسكت "الاحباش" عن أي شغب مع "مصر"! وما قد وجدت نفسي أذكر شباب الباحثين مؤخراً بأننا كنا نلعب ونحن أطفال لعبة "حبشي أطاليا" وثبت لي بعدئذ صلتها بموقف المصريين مع "الأحباش" وقت الهجوم الإيطالي على إثيوبيا عام 1935، وتشكيل لجان شعبية في مصر للتعرض للسفن الإيطالية عند عبورها بقناة السويس (أمل أن تتوفر دراسة في التراث الشعبي عن ذلك!).

في هذا الجو مثلت "المسألة الإريترية" في مصر أبعاداً جديدة، وانعكاسات لدى النخبة السياسية المثقفة باللغة التعقيد. وسأحكي فقط عن نصف الكوب، فارغاً مرة وممتلئاً مرة أخرى!

كانت النخبة الحكومية في مصر تشعر بالقلق دائماً من الإمبراطور "هيلا سيلاسي"، وبالقطع تريد أن "تقلقه" دون التأثير على "سمعة" مصر في إفريقيا (بتهمة دائمة عن تدخلات عبد الناصر!) أو مصالح مصر في مياه النيل، وكان الأقوى هو الخوف من مثال "انفصال" إريتريا... على موقف جنوب السودان!

كنت أشعر بتأثري بذلك من مناقشات في اتجاهات مختلفة مع محمد فايق طبعًا، وكذا مع المستشار مصطفى راتب، ومع د. إبراهيم صقر مثلاً. وفي اتجاه آخر كان د. عبد الملك عودة يرى أن تأييد إريتريا هو موقف "عروبي" أساسًا، ويضر بمصالح مصر والوحدة الإفريقية، وأنه بصيغة أخرى تعبير عن الإسلاموية. أما القانون الدولي فكان إطار موقف د. بطرس غالي عن "عدم التدخل". لكنني كنت أقدر - ومعني عدد من مثقفي اليسار - أن حق تقرير المصير "مبدأ لينيني وثوري"، ولا بد من احترام مصر التحرر الوطني لهذا المبدأ. ذلك فضلًا عن أن الحركة السياسية في إريتريا أكثر ديمقراطية من إثيوبيا نفسها، بل ومن معظم الدول العربية باحترامها للتعددية والتنوع الثقافي. ثم إنني مصاحب طول الوقت لزعماء استقلال إريتريا، وأعرف وزنهم...!

كان الجدل حول العلاقة مع إثيوبيا دائمًا مثيرًا مع أصدقائي من المنطقة. كان صديق عزيز من "هرر" وسط إثيوبيا يعذبني بحكيه عن أسر مصرية فضلت البقاء هناك عند مغادرة قوات مصرية أبعدت عام 1884 تقريبًا! أما حكايات أهل أوجادين شرقي إثيوبيا عن صلتهم بمصر والمصريين فلم تكن تنتهي. كما أن أهل الصومال نفسه اختاروا زعيم حركتهم الوطنية الأول الحاج محمد حسين وكان أصلًا من الأوجادين، معلنين دائمًا استعدادهم للموت من أجل البقاء كصوماليين، وإن ظلت مصر في نظرهم مسئولة عن تركهم لإثيوبيا. وكانت ذكرى استشهاد كمال الدين صلاح مندوب

مصر في المجلس الإستشاري للصومال التابع للأمم المتحدة في مقديشو عام 1957 تثير الشجن كل عام.

كان بعض الشباب الإريتري من ناحية أخرى يستفزونني شخصياً بالإلحاح على أن مصر باعت القضية في مناقشات عام 1950 بالأمم المتحدة حول مستعمرات إيطاليا، وكانت عوامل كثيرة قد ضغطت على مصر من أجل استقلال ليبيا مقابل القبول بموقف الغرب لتسليم إريتريا لإثيوبيا. وأضافوا أن مصر ستبقى عند هذا الموقف من إريتريا لمساومات أخرى مع إثيوبيا!

كنت أغالب التحدي الشبابي - وقد بدوتُ عجوزاً منذ وقت مبكر - فأحاول إثبات الموقف التحرري لمصر على غير ما يعتقدونه. عاونتُ بقوة مجموعة الطلاب والشباب الإريتري لإقامة "النادي الإريتري" بشارع شريف وسط مدينة القاهرة عام 1957 تقريبا وهو النادي الذي كاد أن يكون بديلاً لفكرة التمثيل السياسي، وظل مصدر قلق لي مع الأمن المصري نفسه ومضايقاته للشباب هناك، استجابة لاحتجاجات الإثيوبيين عن نشاط النادي واحتفالاته السياسية، أو استقبال شخصيات سياسية. كان الجميع يشعر طبعاً أن هذا الموقف الإيجابي من ناحيتي لا بد أنه يمثل الشؤن الإفريقية برئاسة الدولة، وهو ما كانت "المباحث العامة" تضعه موضع الاعتبار...!

كتبت في دراستي - المذكورة آنفاً - عن لقاء أحد عشر شاباً إريترياً

في حديقة الأسماك بالقاهرة، في السابع من يوليو 1960 لإعلان "جبهة تحرير إريتريا". كنت أعرفهم بالطبع، وتسعة منهم من أبناء الجامعات المصرية، وليس الأزهر كما يلمح البعض عن "إسلامية" الجبهة المبكرة، بل قصد الشباب عندئذ عدم حضور "الشيخ إبراهيم سلطان" زعيم "الرابطة الإسلامية" لاجتماعهم التأسيسي، مكتفين بحضور "إدريس محمد آدم" - المدني الليبرالي في نظرهم - مع عدم ترحيب "ولد آب ولد مريم بزعامة سلطان أو حتى إدريس!

لم توافق "الإدارة المصرية" بالطبع على اجتماع هذه المجموعة في "الرابطة الإفريقية" مثلاً مما أخرجني معهم شخصياً. لكن مبدأ المحافظة على "المساعدة السياسية" فقط لإريتريا كان حاضراً دائماً. أذكر أن الأمن المصري كان يطلب من الزعماء الثلاثة "البقاء في منازلهم" طيلة أيام أي زيارة للإمبراطور "هيلا سيلاسي" لمصر، مما ضاعف من مواقف الصعبة. وكان "إدريس آدم" يخطرنى بسفره دائماً للخارج أثناء هذه الزيارات الإمبراطورية! (لا بد أن أشير للقارئ أنني سجلت حوالي 15 ساعة مع مختلف الزعامات الإريترية عامي 1977 - 1978 ليمكنني كتابة بحثي عن حركة الثورة الإريترية وقتئذ، ويؤسفني أنني لا أجد كثيراً من هذه التسجيلات الآن وإن كان مضمونها في المقال...!).

وضع الإريتريين في العالم العربي

لم يكن الانقسام في الرأي تجاه القضية الإريترية مصرياً وحسب، وإنما كان عربياً ودولياً. أذكر هنا بعض الملاحظات الشخصية فقط حيث تمت دراسة هذا الموضوع في مواقع أخرى. كنت دائم التساؤل من أين تُمول هذه الحركة نفسها سفراً وتحريكاً للشباب، وتعويضاً لبعض الأهالي في القرى المضارة، أو حتى الوظائف المضارة، لأن الإريتريين كانوا عماد بعض القطاعات الإدارية الإثيوبية ومن يعلن ولائه لاستقلال إريتريا تتعرض وظيفته للضياع بالطبع.

هنا تبلورت اتجاهات الإريتريين وطبيعة النشاط في الدول العربية، فأهل الخليج تروج بينهم مقولة أن الأغلبية الإرترية مسلمة، ومن ثمَّ يعاونون اخوانهم بالتبرعات وأموال الزكاة، وكان شهر رمضان فرصة لقيادات من الحركة تعبئ المعونات الخليجية في هذا الاتجاه، ويروج على يدها دعوى إريتريا مسلمة (كان الزعيم "عثمان صالح سبي" الأوفر حظاً في هذا الجانب ويبالغ في دعايته). وعلى نحو آخر كان المنطق مختلفاً في "المشرق" العربي، وخاصة مع الاتجاهات البعثية، التي ترى إريتريا "عربية"، وجزءاً من الوطن العربي، ومن ثمَّ يجب دعمها في هذا الإطار، وتكثيف معونات التعليم والتدريب العسكري لهذا الغرض. فكان أحمد ناصر مثلاً - رئيس المجلس الثوري لجهة التحرير الإريترية - خريج الكلية الحربية في بغداد، وغيره كثيرون من دمشق وبغداد. أما الجزائريون فلا يبالون بهذه التصنيفات،

فهم قبل الاستقلال وبعده "نموذج" لانتصار الكفاح المسلح "ويجري دعم الحركات الإفريقية" على هذا الأساس.

لم أتصور بادئ الأمر ما يقدمه السودانيون إلا في إطار تحمل موجات "النزوح" واللجوء الإريتري بالآلاف، من غرب إريتريا إلى مناطق الحدود الشرقية السودانية وخاصة قرب "كسلا"، من منافذ "تسيني" و"أم حجر" الإريترية. وكانت شبه منفذ جهمكي غير رسمي يتم التحرك منها بتصريح أو معرفة "الأمن السوداني"، وبالتنسيق مع الحركة الإريترية المسيطرة هنا وهناك، كما كان الإريتريون يمثلون قوة عمل في الزراعة في مناطق الشرق التي يستثمرها السودانيون.

لكنني تفهمت بالتدريج أن الأمر أعمق من ذلك، وأن دور الحزب الشيوعي السوداني مع زعامة الحركة الإريترية تعاونه طبيعته الشعبية من جهة، وطبيعة الحركة الديمقراطية السودانية وجبهاتها الدائمة من جهة أخرى، مما يساعد على رعاية اللاجئيين الإريتريين أيضًا. من هنا فهمت أسبقية قيام "حركة التحرير الإريترية" في السودان بقيادة عدد من المثقفين الإريتريين اليساريين وعلى رأسهم الراحل "محمد سعيد ناود" - الأب الروحي لليسار الإريتري عمومًا - بدعم الحزب الشيوعي السوداني طبعًا. وكانت بور سودان وسواكن وعمال الميناء أحد مراكز الحركة العمالية السودانية والإريترية معًا مثل عطبرة، وغيرها من المناطق العمالية، حيث كان عمال تراحيل الزراعة من غرب إفريقيا أكثر تركيزًا على مشروع الجزيرة وواد مدني.

موقف مصر مع بدء الكفاح المسلح

ليدعني القارئ أعترف أن الحركة اليسارية السودانية عموماً، والجزء الإريتري المتصل بها، لم تكن تجد ارتياحاً من السلطات في مصر، ولم تألف التحرك تجاه مصر رغم ضرورات التنسيق أحياناً، فقد كانت "مصر الناصرية" دائماً تحفظ على "التوجه الشيوعي" في أي حركة تحرير، من الجزائر لجنوب إفريقيا، لإريتريا، للصومال. وكانت علاقتي في هذا الاتجاه دائماً فردية، ولم يتح في القاهرة أبداً تمثيل جناح ماركسي لحركة وطنية. وكان "محمد فايق" يتجنب مشاكل هذا الطريق إن فرض نفسه مثل حالة جنوب إفريقيا وحتى السودان. وكان يعرف أن "الأمن" يتكفل ببقية الإجراءات الضرورية! لكنني أشهد أن الحركة الإريترية مثل غيرها كانت تعتبر مصر "معبراً آمناً" إن جاز التعبير، وذلك لكافة تياراتها، مع معرفتهم بالموقف المصري.

شعرت أنا نفسي، كمشرف على مكاتب حركات التحرير وشؤونها العامة عموماً، أن ثمة اتفاق "جنتلمان" بين عبد الناصر والإمبراطور "هيلا سيلاسي"، بأن مصر تؤيد الإريتريين في مطالبهم في حق تقرير المصير السلمية (والإشارة واضحة لتسليمنا بذلك في السودان)، لكنها لا تدعم العمل العسكري أو تمد بالسلح، وليست مصر مسئولة عن أي دعم عربي آخر في هذا الاتجاه أو ذاك. ولم ينجح أي طرف عربي في دفع القضية بالأمم المتحدة، لأنه سرعان ما صدر القرار الإفريقي، مع قيام منظمة الوحدة الإفريقية، باعتبار حدود التقسيم الاستعماري - ومن ثم الاستقلال - نهائية! ومن

هنا كانت الضربة المعنوية القاسية ضد ثلاثين عامًا من النضال الإريتري دون سند إفريقي، أو عربي، أو دولي - علني على الأقل - ولذا سميت في الأدبيات السياسية باسم الثورة المنسية !

من هنا يأتي تقديري الشخصي لرعاية مصر السياسية - مثل السودان تحديدًا بل والصومال - طوال فترة هذا النضال الإريتري، وهذا رغم مبالغة بعض الأطراف الإريتريّة عن قيمة "دعم" المنظمات الحقوقية الأوروبية أو الأمريكية، أو قل "صراخها" أحيانًا. كانت مصر الناصرية تفهم دائمًا وضع إثيوبيا كاحتياطي للقوى الغربية خاصة بالنسبة للشرق الأوسط وليس فقط إفريقيا، فهي ذات رابط أيديولوجي مع إسرائيل والصهيونية، وهي مواجهة لموقف مصر في اليمن، وهي صديقة للملكية السعودية، وسياسات الغرب في البحر الأحمر. ولم يكن موضوع مياه النيل مثارًا بأي قوة بعد إقامة السد العالي، وظهور قدرة مصر على تجاوز دول حوض النيل في اتفاقها مع السودان وحده! كانت مساومة إقامة منظمة الوحدة الإفريقية بدور لعبد الناصر والإمبراطور هيل سيليبي وبالتوفيق بين المجموعات المختلفة (الدار البيضاء ومنروfia) قد قاربت بين عبد الناصر والإمبراطور حتى أنني كنت أرى في اجتماعات قمة إفريقية كيف يدخل "الزعيمان" بهيبة أبوية.

أشهد أن هذا الجو من العلاقة الوثيقة مع الإمبراطور لم يؤثر على علاقتنا بالقضية الإريتريّة وزعمائها في الحدود التي تقررت مبكرًا. وحين انطلقت

أول رصاصة على الأرض الإريترية (منطقة القاش) بمعرفة المناضل "حامد عواتي" أول سبتمبر 1961، كان معناها دخول إريتريا عالم الكفاح المسلح مثل الجزائر، وقبل أنجولا وموزمبيق وغينيا بيساو، وهذا ما أخذنا نتابعه ونحتفل مع الإريتريين في القاهرة بذكرى إعلان الكفاح كل عام دون حرج!

ويجب ألا ننسى، رغم كل ذلك، أن الإمبراطور رَدَّ على الموقف المصري، بإلغاء "الاتحاد الفيدرالي" مع إريتريا - واعتبارها جزءاً من إثيوبيا عام 1962 - بما بدا في مصر انتهازاً للظروف فشل وحدة مصر وسوريا من جهة، وردّاً على إعلان الكفاح المسلح في إريتريا من جهة أخرى.

وفي إطار التسامح "مع الثوار الإريتريين"، والتأييد المحدود لهم بمساعدتهم في الحصول على الإقامة والمنح الدراسية والإعلامية (المحاور الثلاثة لأي تأييد سلمي!) كنا نتابع حولها أخبار "المناطق المحررة" الإريترية، والانشقاقات الإريترية أيضاً! كان الشباب الإريتري في أوروبا والولايات المتحدة رافضين للاتجاهات "الإسلامية العروبية" التي تسيطر في رأيهم على شبابهم في "الشرق الأوسط". وكان نفوذ شباب "الجبهة الشعبية الثورية الإثيوبية" (Ethiopian People's Revolutionary Front, EPRF) قوياً بين هؤلاء الشباب بقدر انتشار الثورة الجيفارية، والفلسطينية أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات. وكنت أقرأ النشرات الإثيوبية الثورية وتحليلاتها الثورية الجاذبة وأقارنها بالمحافضة عند "محمد عثمان أبو بكر" رئيس اتحاد طلاب وشباب إريتريا

بالقاهرة، وأبتسم، وليس صدفة أن ينضم هذا الأخير لجناح "عثمان سبي" المحافظ الأكبر بعد ذلك.

لذلك كنت أتابع أنباء "المناطق المحررة" بشغف، لأنها شبيهة بأخبار "جيفارية" في أمريكا اللاتينية، ولم تبدأ في إفريقيا إلا أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، وهو ما فرحنا له في القاهرة كرد على نكستنا، نكسة التحرر الوطني في 1967. أذكر في ذلك الوقت من أواخر الستينيات أن نجم البعث العراقي والسوري كانا في تصاعد نسبي، بمحاولات تقارب مع دوائر في القاهرة أساسا، خاصة عقب ثورة مايو 1969 في السودان (الناصرية-اليسارية) وكذا في الصومال وليبيا. وأظن أنه في هذا الإطار القومي، دخلت إلى دائرة اهتمامهم الثورة في إريتريا...

كانوا في المشرق يعرفون حجم "الدعم السلمي" الكبير للإريتريين في مصر، فلم يكن هناك مجال للمنافسة إلا في الدعم العسكري، تدريباً أو منحاً دراسية أو سلاحاً. شعرنا في القاهرة أن ذلك الدعم المشرقي قد يؤثر في ميزان المنافسة! أذكر أن "الأصدقاء" في جهات أمنية سهلوا - من غير إذن رئاسي صريح - مرور أسلحة سورية للإريتريين في قناة السويس، ولم ينكشف ذلك إلا بانكشاف خبر السفينة وهي في البحر الأحمر قبالة الموانئ السعودية ومصادرتها هناك! بل واعتقال مَنْ فيها ممن ثبت أيضاً أنهم تدربوا عسكرياً في الصين الشعبية. تصورنا طبعاً دور الأجهزة الأمريكية والإسرائيلية مع أصدقائهم في البحر الأحمر!.. فكانت "رقاب" من علم ولم

يبلغ الرئاسة موضع نظر! فضلاً عن أن وضع من رتبوا ذلك مع القيادات الإريترية في القاهرة أصبح مصدر آلام بدوره لبعض الوقت. لكن يبدو أن حسن النية قد تغلب في النهاية، رغم عتاب الإمبراطور لعبد الناصر شخصياً!

مضت سنوات الستينيات الأولى من الكفاح الإريترى ببطء ملحوظ، وكانت كثافة وجود الإريترين في السودان واندماجهم في الحياة السياسية بالسودان (بين الشيوعيين والإخوان المسلمين) هي التي وسمت تقسيمات القوى السياسية الإريترية لفترة طويلة. ورغم انقسامات أواخر الستينيات وما بعدها، فإن الموقف القتالي بدأ يتحسن ربما بسبب المنافسة بين المتصارعين على القيادة، وخاصة أن نفوذ "العواجيز" بدأ في الانحسار ليتقدم جيل الشباب بإعلانه الانفصال عن الجسد القديم للجبهة باسم "قوات التحرير الشعبية" التي تطورت بمسمى "الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا" عام 1970 بقيادة "رمضان محمد نور"، و"أسياس أفورقي"، مقابل ترهل نسبي في جبهة تحرير إريتريا على يد عثمان صالح سبي الذي ذهب بعيداً مع اليمين العربي الإسلامي، حتى خرج على سلطاته أعداد كبيرة بتوجهات تقدمية انتعشت مع "المجلس الثوري" بقيادة "أحمد ناصر"، وبقية مسميات الآخرين الفرعية لجبهة التحرير.

انقلاب نظم إثيوبيا... ومصر

مضت ثلاث سنوات وتبدل الحكم في مصر إلى الساداتية، ثم جاء الانقلاب العسكري في إثيوبيا بقيادة مجموعة "الدرج" (مجلس الثورة) بقيادة الضابط الصغير "منجستو هيلاماريام" عام 1973 كانقلاب ماركسي لينيني، مما جعل أنور السادات في مصر يعلن تصديه "للسيوعيين" في إفريقيا بموقف صريح ضد حركات التحرير الإفريقية الراديكالية. انعكس ذلك في موقفنا السلبي من أنجولا، ضد الحركة الشعبية لتحرير أنجولا مبالا MPLA، والإيجابي مع سافمبي وحركته الاستقلالية المنحرفة، ومن أحداث الكونغو خاصة ضد ثوار الجنوب والشرق (أحداث شابا) على النحو السابق ذكره.

وأظن أن احتجاجي على هذه السياسة، وظروف وضعي الشخصي كيساري في جهاز رئاسي آخذ في التحول بهذا الشكل الانقلابي في مختلف القضايا، كان لا بد أن يؤدي إلى خروجي من جهاز الرئاسة عامي 1975/74..! أصبح دور مصر، المتهمة قديماً بالترويج للمعسكر الاشتراكي، مركز نشاط مضاد مباشر لمصالح مصر والمعسكر الاشتراكي نفسه، وهو ما كان رهان السادات في تصوره لدوره مع الأمريكيين، الذين كان يقلقهم دور كوبا والكفاح المسلح الإفريقي الذي يدفع القارة يساراً، رغم إسقاطهم لنكروما، وموديبو كيتا، وعبد الناصر من الحسابات في القارة الكبرى.

ظلت بعض القيادات من اليسار الإريتري تحسبني على "الإدارة المصرية"،

التي كانت تبدو غالباً متحفظة على الذين تعتبرهم شيوعيين. هذا ما شعرت به حتى وأنا صديق عدد من الماركسيين الإريتريين في "الجبهة الشعبية"، وجبهة التحرير نفسها المتهمه باليمينية، بل كان اقترابي من شخصيات اليسار في "جبهة التحرير" واضحاً، وكان الصديق الراحل "أحمد ناصر" نفسه متهمًا باليسارية وهو قائد "المجلس الثوري" البارز لجبهة التحرير وفي العمل الإريتري. وأعتقد أن تأثير اليسار الأوروبي كان هو الأقوى في هذا الصدد، وخاصة على "الجبهة الشعبية" وقاعدتها من الشباب بأوروبا. وكان اتهامهم مستمراً لمن هم في "جبهة التحرير الإريتريّة" ومناصريهم، أنهم عروبيون إسلاميون!

في المناطق المحررة

في منتصف السبعينيات، أغرتني صلاتي في السودان مع الإريتريين، ومع زياراتي أحياناً لكسلا القريبة جداً من "تسيني" المنفذ الإريتري إلى الداخل، للتفكير في زيارة الأراضي المحررة الإريتريّة. وكان لا بد من التنسيق مع الأقربين لي وهم قادة "جبهة تحرير إريتريا"، وإن كنت لم أتردد إزاء مشروع مد الزيارة إلى مناطق "الجبهة الشعبية".

لم تكن المسألة خطيرة، لأن غرب إريتريا، أو منطقة "القاش" (الجالش) - البركة المجاورة لكسلا - كانت مفتوحة على شرق السودان، بسبب سيادة القبائل الممتدة في السودان نفسه مثل "بني عامر" و"البجا" وغيرهم.

وكانت "تسيني" و"أم حجر" على صغرهما تعتبران مدناً محررة وتديرها جبهة التحرير الإريترية بكبرياء الحركات الكبيرة. وفي المقابل كانت امتدادات ذلك في "وادي بركة" و"أغوردات" و"كرن" ثم "نفقة" محررة أو شبه محررة على يد الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا.

وقد نشأت الفكرة وتمت أثناء زيارتي للسودان ربيع 1977 مع وفد مصري من الشعراء والصحفيين والكتاب وعلى رأسهم الشاعران عبد الرحمن الأبودي ومحمد عفيفي مطر، كما أسلفت. وكان الطرف الرسمي السوداني المضيف شخصية متميزة وصديق عزيز هو الشاعر الراحل "محمد عبد الحي" وكيل وزارة الثقافة السودانية، وأحدث وجود الشعراء المصريين الكبار والمعارضين للساداتية ضجة كبيرة من قبل الجمهور السوداني ومثقفيه عانت منها الإدارة السودانية والرئيس نميري. وفي إطار هذه البهجة سافرت مع الأبودي إلى المناطق الإريترية المحررة! وفي هذه الأثناء طلب محمد عفيفي أن أتعاون مع محمد عبد الحي في رحيله سرّاً إلى العراق بدلاً من العودة لمصر، هرباً من أمن السادات والنميري ساعتهما..!

استمرت زيارتي والأبودي للأراضي المحررة لمدة أسبوعين تقريباً، وأبدع فيها الأبودي في إلقاء الشعر ومصاحبة الشباب والثوار، وخاصة "نائرات" إريتريا المتميزات بالجمال الفائق، حتى فوجئ من كثرة تساؤلاته بأن قيادات الجبهة تنظر إلى الحب والعلاقات الخاصة مثلها مثل التدخين "منوعة نهائياً" فصعق الذي أغرم! وعندها كتب قصيدة جميلة عن أجواء

الزيارة مهداة للجميلة "ألم" أو "علم" ملخصًا للنضال الإريتري. وللأسف لا تتوفر هذه القصيدة عندي أو في التراث المنشور للأبنودي، لكن هاكم مطلعها:

"ألم..."

في عيونها رفر ف العلم...

كانت المنطقة موحية بفقر شديد، وكان الاحتفاء بالأبنودي وشعره مسيطرًا على الزيارة، فلم ألمس جيدًا تفاصيل "الإدارة الثورية" لهذه المناطق، ولذا أخذنا في ترتيب زيارة أخرى ذات طابع أكثر "بحثية" ومتعددة الأبعاد. خاصة وأن مجلة "الطلیعة" كانت قد أوفدت مجموعة بقيادة سكرتير تحريرها حسين شعلان، وعبر الجبهة الشعبية، ونشروا تقريرًا وافيًا ومفيدًا للغاية عن الثورة الإريترية في مناطقها المحررة، كما كان قد زارها مكرم محمد أحمد من قبل. أغراني ذلك بإعادة المحاولة مع "جبهة التحرير" و"الشعبية" على السواء رغم الخلافات بينهما والتي انعكست في النهاية على الزيارة.

اتجهت مع حسين شعلان نفسه والكاتين عايدة العزب موسى وعبد الحميد حواس إلى إتمام الزيارة في أواخر 1977.

بدأنا مرة أخرى من "تسيني"، وأخذنا في الصعود مرورًا بالمناطق المختلفة إلى المرتفعات الإريترية حتى المدينة المحررة حديثًا "ماندافرة" على بعد حوالي

مئة كيلومتر من أسمرة، كان ذلك يمكن أن يكون بشرى مبكرة بانتصارات كبيرة، وكانت "الشعبية" في الجانب الآخر شمال شرق إريتريا في "كرن" و"نقفة" زاحفة إلى الساحل عبر مناطق "الدناكل".

رأينا الهول في هذه الرحلة، في عملية صعود الجبال بسيارة "جيب" قديمة عبر طرق يألّفها بعض المناضلين فقط، لأنها طبعًا خارج الطرق الرسمية المعروفة. وأثناء مرورنا ذات ليلة على أطراف مدينة "بارنتو"، وإذ بالقوات الإثيوبية توقد المنطقة نارًا وهي في طريقها لإعادة احتلال المدينة الصغيرة، لقطع طريق الثوار إلى "ماندافرة"!! كان رعبًا حقيقياً لا أدري كيف تجاوزناه، وأصبح السؤال كيف سنعود؟ لكن هذا الرعب بدا مخفّفاً حين عرفنا بعد الصعود لماندافرة من السائق الفدائي "بشير" الذي لا أنساه، بأن سيارته ليس بها فرامل! ولكنه اعتمد وسيعتمد على فرامل اليد على أي حال! وأكد المناضل الشاب أن ذلك كان الموقف أثناء الصعود!

ولم يخفف وطأة كل هذه الأخبار إلا الحماح الساخن عند وصولنا في ماندافرة ذات الطابع الإيطالي الواضح، والذي انسحب منها الجيش الإثيوبي مؤخراً، كما كانت رؤية الثوار الشباب في حالة انتعاش حقيقي متوازنة مع سخونة المعارك مع الإثيوبيين، بما كان يوحي بقرب إعلان التحرير الشامل لإريتريا، خاصة بعد استقلال أنجولا وموزمبيق وغينيا بيساو في سنوات قليلة سابقة. لكن حدة الانقسام، والصراع الدولي الذي جلب مزيداً من الدعم السوفييتي للحكومة العسكرية في أديس أبابا، وشدة الصراع بين

جبهات التحرير لتأكيد السيطرة في مناطقهم المحررة، لم يتح إنجاز التحرير إلا عام 1991..!

على طريق الاستقلال

لم تكن الصعوبات أمام الثورة من قبل البيئة الخارجية وحدها، ولكن الوضع الداخلي في المناطق المحررة التي زرناها مثلاً لم يكن يوحى بإمكانيات إقامة "دولة" بسهولة رغم أجواء الثورة المسيطرة. وحتى "الثورية" هذه لم تكن مقترنة كثيراً بعملية بنائية منتظمة بسبب سيطرة "الشعور الوطني" المرتكز على مطلب العداء للمحتل الإثيوبي، وضرورات "الاستقلال" أولاً. لم تكن المساعدات الخارجية لإريتريا مثل الحال مع المستعمرات الأخرى لبناء الكوادر والتدريب العسكري المنظم بسبب عدم "الاعتراف الدولي بالثورة"، والتي قلت إنها كانت تعرف بـ "المنسية". لذلك أدركنا في الزيارة وبوجود حسين شعلان في الرحلة ومقارنته لسابق زيارته للشعبية، أن الجبهة الشعبية كانت في وضع أفضل نسبياً نتيجة اهتمامها بالتكوين النظري، وتكوين الكادر، والوعي المباشر بمعنى مستقبل الدولة، ضمن حزم ثوري محكم، أشبه بالستالينية. وبدا ذلك مؤثراً إيجابياً وسلبياً في الآن نفسه على إدارتها حتى بعد الاستقلال في 1994!

شعرت كثيراً بالتأثير السلبي للبيئة العربية والاسلامية في فهم قيمة "التنظيم الثوري الحديث والمحكم" على جانب "جبهة التحرير"، خلافاً

لبنية "الجبهة الشعبية" الحداثية بتأثير الثقافة الأوروبية لدى شبابها، لكن افتقاد "الحس الديمقراطي" أيضًا على جانب الجبهة الشعبية لم يكن أقل سلبية على بنيتها حتى الآن.

ولم تكن الدوائر الشبابية الثورية في أوروبا والطلائية في الولايات المتحدة الداعمة للشباب الإريتري تهتم بهذا الجانب في التكوين الديمقراطي الذي يزعمونه قدر اهتمامهم بمشكلة "العروبة والإسلام" والرغبة في تمييز "الجبهة الشعبية" على أساس موقفها السلبي نسبيًا من تلك الشعارات التي تبنيهاها على نحو ما عن "جبهة التحرير"، الغارقة في رأي الكثيرين في الخليج الإسلامي أو "المشرق العروبي"! شعرت بذلك حتى عند بعض المفكرين المتأثرين بالثقافة الغربية في مصر، فبعد أن قرأ الدكتور "بطرس غالي" مسودة مقالتي عن الزيارة وتفاصيل ما بها عن الجبهتين، وجدته يقول لي مبتسمًا: يعني السهل الإريتري عربي مسلم (جبهة التحرير)، والمرتفعات مسيحية ماركسية (الشعبية)!!

حاولت كثيرًا أن أكون دائمًا واسطة خير، وخاصة بالضغط الودي على قيادة جبهة التحرير الإريترية الأكثر ألفة معي في القاهرة، حتى أن مجلس ثورتها كان يعقد جزءًا من اجتماعه وهم في القاهرة - بعد مقابلات الأجهزة المعنية - في النادي الإريتري أو بمنزل أحد المناضلين القدامى مثل "إدريس قلاديوس"، وكثيرًا ما كان يستكمل الاجتماع على العشاء في منزلي في ألفة غير مصطنعة بالمرة.

كان بعض قادة الجبهة الشعبية يمرون بالقاهرة، لكنهم لم يكونوا يقتربون مني بنفس المهمة، رغم معرفتهم أنني أبعدت عن جهاز الرئاسة. واحتفظت بالخيط الذي أبقاني سكرتيراً للجمعية الإفريقية (بعد تغيير اسم "الرابعة") مع ابتعادي عن الدائرة الرسمية، لكنني أذكر أيضاً أنني سعت لدى كل السلطات في فترة من 1979 عبر أصدقاء للثورة الذين استمروا في هذه الأجهزة لإنقاذ الموقف في مناطق القتال ببعض الأسلحة المصرية، وأدت الخلافات الإريتيرية إلى عدم تسليمها..!

في النهاية تم إبعادي من وزارة "شؤون السودان" في مصر أول عام 1980 بطريقة سخيفة، بسبب دوري في "لجنة الدفاع عن الثقافة القومية" واعتقالي بمعرض الكتاب الدولي وقتئذ، فضلاً عن إبعادي في نفس الفترة عن الجمعية الإفريقية بقوة تدخل رئاسي ضدي. لم يكن ذلك سبباً في عزلتي عن العمل الإفريقي، بل بالعكس شهد تطوراً جديداً في حياتي قادني إلى جامعة "جوبا" بجنوب السودان عام 1981، ثم إلى "المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم" في تونس استشارياً للعلاقات الثقافية العربية الإفريقية منذ 1982 وإلى 1986.

ومن هنا لم أكن معزولاً طوال الوقت عن القضية الإريتيرية، لأنني أذكر أنني حضرت مع الجبهتين كشاهد في "المحكمة الشعبية الدولية" في ميلانو عام 1979، والتي بدا فيها تأثير الشباب الأوروبي ومنظمات اليسار إلى جانب القضية وخاصة "الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا"، بينما لم تكن الدعاية الواسعة

بأدوات "عثمان صالح سبي" تتجاوز العالم العربي وبعض الإسلاميين. كما كانت الوفود الإريتيرية تأتي إلى الجامعة العربية في تونس وبنزل معاً الجهد لدفع القضية بالجامعة، ومحاولة الاستفادة من الثقل العربي والبترو دولار الذي يفيد فلسطين نسبياً، ولكن دون جدوى بالنسبة لإريتريا، رغم الدعاوي المستمرة حتى الآن بضرورة دخول إريتريا للجامعة العربية!

كان واضحاً أن انشاقات "جبهة التحرير الإريتيرية" تزداد اتساعاً بينما تتماهى "الجبهة الشعبية" بقيادة "أسياس أفورقي". ومع ضعف الاتحاد السوفيتي التدريجي ضعفت القوة العسكرية الإثيوبية. وكانت الفرصة لدى أسياس أفورقي والجبهة الشعبية أن يدعم "جبهة التحرير الشعبية التجريدية" بزعامة "ملس زيناوي" في إثيوبيا باعتبارها المعارض القوي هناك لنظام "منجستو". وكانت صفة "التجريدية" في الجبهتين على ما يبدو، وتفوق الإريتيريين التنظيمي، سبباً في وصولهما معاً إلى أديس أبابا وأسمره عام 1991 ليبدأ التحرر والاستقلال... والصراع الجديد!

أذكر هنا أن الجبهة الشعبية دعنتني مع أصدقاء آخرين لاحتفالات الاستقلال في مايو 1994، واحتفى بي الرئيس "أسياس أفورقي" بشكل لافت أمام الحضور جميعاً. وقامت صداقة حميمة مع الجبهة الشعبية وحكومتها، حتى أن الرئيس "أسياس" دعاني شخصياً مرتين خلال العشر سنوات الأخيرة إلى أسمره.

بعد الاستقلال

حصلت إريتريا إذن على استقلالها من المحتل الإثيوبي 1991 - 1994، في نفس فترة التحولات الإثيوبية إلى حكم جبهة التحرير التجريبية الصديقة لإريتريا، وبات في ذهن قيادة إريتريا مشروع جديد لدعم الاستقلال بعيداً عن إثيوبيا، ولكن ذلك ارتبط بما يشبه العزلة. وقد دعاني الرئيس "أسياس أفورقي" بعد حضوري لحفل الاستقلال، مرتين في زيارة خاصة لأسمره مثلما دعا باحثين آخرين بعد ذلك، وكان تركيزه في المراتين بعد مناقشات سياسية، على تجاهل مصر والدول العربية المتشاطئة على البحر الأحمر لأفكاره عن تكوين مجموعة إقليمية أو أي شكل يتعامل مع المصالح الجماعية لهذه الدول بما فيها إريتريا. وطبيعي أن أفهم مصدر إلحاح الفكرة وهو القلق من التغول الإثيوبي الصاعد، والاتصال الهادئ بالدول العربية التي تدّعي أنه صديق لإسرائيل دون وجه حق. وكان مما أثّر على العلاقات العربية معه تشدده مع اليمن بشأن جزر "حنيش" عام 1995، (وكنت وقفت مع إريتريا في الجدل حولها باعتبار أن الجبهة الشعبية الإريترية كانت تحارب أحياناً من فوق أراضي هذه الجزيرة)، لكن اليمن ذهبت إلى محكمة العدل الدولية وكسبت القضية فسلمها "أسياس أفورقي" لليمن مباشرة في سلوك سياسي نبيل. أعقب ذلك انقلاب الحكم الإثيوبي بقيادة "ملس زيناوي" على رفاقهم الإريترين مع رغبة في الخروج إلى البحر الأحمر عن طريق "عصب"، وأدى التحرش المتبادل بسبب بقعة صغيرة على الحدود، "بادومي"، عام 1998 إلى حرب ضروس بين البلدين صمدت فيها القوات

الإريترية أمام الإثيوبيين رغم فارق العدد والعتاد، ولما تراجع الإثيوبيون، احتكم الطرفان إلى المحكمة الدولية التي حكمت عام 2002 بانسحاب إثيوبيا من نقطة الصراع، ولم تستجب إثيوبيا منذ ذلك الحين للآن للحكم الدولي، وما زال وجود إثيوبيا بقواتها على الحدود يجعل إريتريا في حالة تعبئة عسكرية مستمرة مما أضعف اقتصادها وأعطى مبررًا لعدم التقدم الدستوري الديمقراطي للبلاد.

كنت أقف أيضًا إلى جانب إريتريا في هذه المعركة وأظن دعوات الرئيس أفورقي لي كانت ذات صلة بذلك. وقد جعلني كل ذلك أتساءل عن طبيعة التغييرات الإثيوبية التي تدفعها إلى هذا الطموح في ردع إريتريا مرة بل والتفكير في تلجيم القوة المصرية مرة أخرى بعد ثورتها عام 2011 بمشروع سد النهضة، وتحدي الأعراف بل والقوانين الدولية.

وكتبت مرة عن ذلك، ما بدا تفسيرًا لهذا السلوك، خاصة وإني أذهب إلى أديس أبابا كثيرًا المتابعة ما يدور في منظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي)، أو اللجنة الاقتصادية لإفريقيا هناك، وأقرأ الأدبيات الإثيوبية الحديثة في محاولة لاكتشاف مصادر القوة الإمبراطورية هذه رغم الفقر الجذري للشعب الإثيوبي.

كانت إثيوبيا قد فرضت على نفسها العزلة مطولًا، على عكس ما يرتبط عادة بالإمبراطوريات من ميل للتوسع، وقد استفادت هذه البلاد من دفء الكتاب المقدس، القديم والجديد نحوها، ومن أسد يهوذا لمأسسة الكنيسة،

ومن احتضان صحابة الرسول (ﷺ)، إلى غربة مع الأفارقة المحيطين بها. وتستمتع الفئة التي تعتلي جبالها وتتحكم في وديانها بنفوذ لا أساس تاريخي له، سواء على "بني عامر" أو بني "شنقول" غرباً حتى "الداروط" و"الهوية" الصومالية شرقاً، لكنها تعيش تحت رايات فرسان الإمبراطورية الأمهرية لفترة والتجريدية لفترة أحدث، مثل الساموراي اليابانيين - بأكثر من كونهم جيشاً محدثاً يصول ويجول في المنطقة.

ومنذ صراع الفرس والروم حول سواحل إثيوبيا ومدخل البحر الأحمر، حتى احتلال الإيطاليين لمرتفعاتها، ثم النفوذ السوفييتي في عاصمتها وجيشها، والأدبيات الإثيوبية تعكس إحساساً بالضعف لا القوة الإمبراطورية، ليصبح "النفوذ الروحي للأبوية الإمبراطورية" وحده لعقود طويلة من القرنين التاسع عشر والعشرين، هو أساس الاقتراب من هذا وذاك. وكان الإمبراطور "هيلاتلاسي" نفسه نموذجاً لهذه الروحية، بل والأريحية، حتى مع "عبد الناصر" مضيئاً أو مستضافاً! لكن الذين حكموا بعده كانت لهم مواقف أخرى...

وقد قرأت تعليقات كثيرة من الأدبيات الإثيوبية مؤخراً، ودهشت لتكرار "أن مصر تريدنا دولة ضعيفة"، و"إن مصر استغلت ضعفنا" و"أن مصر عقدت منفردة اتفاقيات 1891، 1929، 1959" و"إن مصر تؤكد الآن ملكيتها وحدها لكل مياه النيل التي تنبع في إثيوبيا، ولها حقها التاريخي عكس ما تقوله مصر أيضاً، مع أن إثيوبيا هي مصدر المياه، وحق الإنسان

الإثيوبي في مياهه له قدسية مثل قدسية مصر هبة النيل!"

وبينما كانت إثيوبيا "طاردة" وانعزالية، بحكم تخلف أدواتها الحضارية وفقر شعبها الشديد، طالبة احترام هويتها الروحية، وإذ بالأدبيات الأخيرة تتحدث عن أنها هي التي باتت قاعدة "لسلة غذاء العالم"، بديلة للسودان الذي لم يستفد من تلك النعمة أبدًا. وكل ذلك جاذبًا لمشروعات واستثمارات عالمية تتجه الآن نحو إثيوبيا.

وقد يكون ذلك أغراها، بتطوير تفكيرها تغييرًا إستراتيجيًا جعلها تتحدث خلاله عن توسعها - مكانة وأحيانًا نفوذًا - في "القرن والحوض" على السواء، (القرن الإفريقي أي الصومال وإريتريا وجيبوتي، أو حوض النيل أي من جنوب السودان حتى أوغندا وكينيا). وقد وفر لها هذا نفوذًا في دول منظمة "الإيجاد" (Intergovernmental Authority on Development, IGAD) أي دول شرقي إفريقيا وحوض النيل وإمكانية التدخل في مشاكل السودان شماله وجنوبه، بل وأصبحت تحذر من "النفوذ المصري" فيهما، كما مدت قواتها المسلحة إلى أنحاء الصومال بعد سيطرتها على الحدود مع إريتريا، وتحديدها لأحكام دولية خاصة بهذه الحدود. لكن الجديد أيضًا أنها - وهي تعمل على حصار مصر - تمتد بتصوراتها إلى الشرق الأوسط، وليس فقط الشرق الإفريقي، فبعدما كان الشرق الأوسط يمثل لإثيوبيا تهديدًا بنفوذ سوريا والعراق - ناهيك عن مصر - عبر تأييد الثورة الإرتيرية، أصبحت - بفكرة أكبر من إمكانياتها كثيرًا - تطمح في الحصار المضاد لهذه القوى

المتهالكة الآن، وذلك بمد الفضاء الإثيوبي أمام تركيا، استثماراً في البلاد، أو نفاذاً إلى الصومال، كما أنها الآن تغري رأس المال الخليجي بالزراعة، أو وعد بالتزويد بالطاقة في الشرق الأوسط بعد قيام سد النهضة.

إذن تدخل إثيوبيا عالم "القوة الإقليمية" بصدر مفتوح، بعد أن كانت تعزف عن ذلك راضية بالسكوت عنها، ولم لا؟ وجنوب إفريقيا قوة إقليمية حاكمة في دول "السادك" (South African Development Community, SADC)، ونيجيريا قوة إقليمية في دول "الإيكواس" (Economic Community of West African States, ECOWAS). بينما مصر، هذا "الشبح القديم" في نظرها، لا يستطيع أن يكون كذلك، لا في الشمال الإفريقي ولا في الشرق الأوسط! كما أن سلبية إريتريا تدعم حالة الشلل المصري في المنطقة بعد عزلة مصر عن القرن الإفريقي كله.

لا تكل صحيفة "الهيرالد" الإثيوبية عن الحديث، حتى منتصف نوفمبر 2016، عن أن مصر تريد إضعاف إثيوبيا، بل وتردد مع غيرها، وهماً عن ضرورة صياغة "خطاب دولي" إثيوبي يواجه عمل مصر في تعويق تمويل مشروعات إثيوبيا، وكأن نفوذ مصر في مجال "المال الدولي" شديد الوطأة إلى هذا الحد! ولا تني المصادر الإثيوبية تتحدث عن خطاب العداء المباشر القديم عن دور مصر في إثارة القلاقل بدعم مطالب "الأورومو" لإحداث عدم الاستقرار، مع المجموعات المتمردة ضد الإمبراطورية، وليس حديثاً عن "الانفصال" مثل حالة إريتريا سابقاً.

وفي هذا الخطاب لا تردد إثيوبيا خطابها الثوري السابق والوارد في أول دستور لها، عن حق أية قومية في تقرير المصير "حتى الانفصال"، ولكنها تردد الآن خطاب المياه في مسائل دستورية وسياسية، وفق المادة (51) من الدستور الإثيوبي التي اكتشفتها حديثاً - والتي تنص على دور الحكومة في "إدارة استعمال المياه العابرة للحدود" ومن ثم بدأت خطابات المياه تختلف بالطبع عن خطابات أخرى سابقة عن الضعف والقوة.

ثمة خطاب جديد في إثيوبيا لم يكن مألوفاً، وهو يتسم بنغمة القومية والمشروع القومي ودور المجتمع المدني كما يتجه خطاب آخر إلى المجتمع الدولي، وذلك لمواجهة خطاب المتمردين من "الأورومو" الآن، وهو خطاب المطالب الاجتماعية والمحلية وليس سد النهضة على جدول الأورمو.

بدا "الخطاب القومي" عن "سد الحدود" ثم سد "الألفية" متواضعاً مع الموجة التي بدأت مطلع هذا القرن عن "الألفيات". وإذ بنا الآن أمام "سد النهضة"!! وأظن هذا التغيير جاء مع القيادة الجديدة الأقرب للبيروقراطيين راغبي بناء الدولة الحديثة وليس مجرد نزعة التفاخر التي حكمت خطاب "زيناوي"، أي إن إثيوبيا كانت قد بدأت الانتقال من حدود الإمبراطورية الصامتة، إلى الدولة الوطنية الفاعلة، بما لا نعرف أثر الربيع الإثيوبي الأورموي على توجهات مثل هذا الخطاب...

قابلت الكثير من الأوروميين في مصر، ولم أجد أنهم يتحدثون عن انفصال شبيه بما حدث مع إريتريا، بل هم يتحدثون عن أثر الديون والمساعدات التي

لا يستفيدون منها بشيء في مواقعهم بالبلاد. كما يتحدثون عن التشريعات الاجتماعية والأرض والزراعة في إطار لا تعرفه كثير من "ثورات الربيع" الحديثة، وهو إطار "إشكالية البيئة" التي تتناول المياه وتخزينها، وحالة الوديان وحماية الأغنام. ومن ثمَّ حماية الهويات المحلية، وهذا في صلب المجتمع المدني.

وأجد في زيارتي الأخيرة لأديس أبابا أن الرأي العام والإعلام الإثيوبيين يدعمان كل ذلك ويدفعان بالمجتمع المدني في العاصمة ليلهث وراءهما للأسف في الحديث عن مصر وأطماع مصر في إضعاف إثيوبيا! مع أن إثيوبيا بدأت تعاني تغيرات إقليمية مثل مشكلات وضعها مع كينيا المتجهة نسبياً نحو مصر، أو في الصومال التي بدأت حكومته تتهاوى في ظروف انسحاب بعض قوات إثيوبيا للمواجهة مع "الأورومو".

إن المثقفين الإثيوبيين في الداخل يقعون في خطأ كبير بمجاعة مزاعم الحكم بدل العناية بما تورده مختلف التقارير الدولية عن سوء أوضاع المواطن الإثيوبي الاقتصادية، لأن ما يتم حول السد وأمواله هو نوع من "النمو" لا "التنمية".

وأتصور أن تطورات الحالة الإثيوبية هذه، من مفهوم الإمبراطورية المسيحية المسالمة إلى الدولة الوطنية التنموية الحديثة، تقلق النظام الإريتري ثانية، وتدفعه ليرتب مع الكثيرين - ومنهم مصر بالتأكيد - لحماية نفسه إزاء التطورات الإثيوبية الأخيرة.

عولمة أزمة مياه النيل

أما في مصر فقد انزعج المصريون كثيرًا - وأنا معهم بالطبع - من السلوك الإثيوبي تجاه استغلال موضوع سد النهضة لإظهار قوتها إقليميًا ودوليًا تجاه مصر، في ظروف تعرف أن مصر اضطرب إيقاعها السياسي مع ظروف الثورة في يناير 2011. وبدت عجرفة القوة عند النظام الإثيوبي ظاهرة، كما كان الأمر منذ أيام وحدة مصر وسوريا، ثم حرب اليمن، وبها مارسه عمليًا إزاء إريتريا، وكأنها تنتقم من مصر. وبنفس الشكل كان السلوك تجاه السودان، ومع الأنصار (المهدية) للتشجيع على فصل السودان في الخمسينيات، كما فعلت ذلك أيام محادثات جنوب السودان الطويلة، سواء بدفع اتفاق الحل السلمي 1972 من جانبها وحدها مع مجلس الكنائس العالمي وحتى الاتفاق عبر منظمة "الإيجاد" أوائل هذا القرن بهدف عزل السودان عن مصر.

كان المصري يغلي... هل سنسلم لخططهم في حجز مياه النيل عنا أم سنحارب؟ أم نفاوض؟ فضلًا عن البحث عن يقف وراء إثيوبيا حتى ضمان سلوك السودان معها.

طبعًا من السهل عليّ تفهم مجموعة العلاقات المباشرة التي تستثمرها إثيوبيا من إيطاليا حتى الصين ودول الخليج، وخاصة أن الحملة الدولية تبالغ في مكانة إثيوبيا وجاذبيتها الاستثمارية، وأعتقد أن هذه مبالغت. وأنا أشك دائمًا في تصوير الهيئات الدولية لمسألة معدل النمو

وحجم الإنتاج القومي، لأن ما أقرؤه بل وأراه في زياراتي عن حالة الشعب الإثيوبي لا يقول بأن ثمة مردًا للاستثمارات يجعل معدل النمو 8 - 10 % مع هذا الفقر الشديد.

ركزتُ في مقال طويل نسبيًا تحت عنوان "أزمة مياه النيل وعولمة المياه" على دور البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في ترتيبات المياه في أحواض الأنهار، وحاولتُ أن أجد رابطًا بين نشاط البنك الدولي إزاء نهر السنغال ونهر الكونغو، ونهر الزمبيزي على الأقل ضمن الخطط الدولية لمعالجة مشاكل المياه والطاقة، وكيف أن مسألة إثيوبيا والسودان لا تخرج عن هذه الخطط. وأثرتُ موضوع مبادرة مياه النيل (Nile Basin Initiative)، والتفاوض حول اتفاقية عنتيبي، واهتمتُ جهاز الري في مصر بالإهمال، والعجز عن التفاوض السليم، وأرسلتُ وثائق كل هذا الجدل - بمعاونة المرحوم رشدي سعيد - إلى مجلس الشعب المصري عبر النائين أبو العز الحريري وحمدين صباحي بعد انتخابهما للمجلس، ونشرت في أكثر من موقع. كان موقعي دائمًا متشككًا في استعمال الشدة، وأنني مع تفاوض تقوم به دولة بادية الاستقرار والقوة.

الفصل التاسع

في السودان: جوبا

تعرضت مصر بين أعوام 1977 و1981 لواحدة من هجمات البأساء والضراء بما لا يستطيع أحد تجاهله في مذكرات مثل هذه، حيث حاصر الرئيس أنور السادات في هذه الأجواء جميع عناصر المعارضة بما شملني بدوري. فقد بدأت سنوات الانفتاح الاقتصادي أو فك المترابط من قطاعات اقتصاد الدولة، تأتي بآثارها السلبية على حياة الشعب اليومية، وسط ادعاءات الرخاء الوفير القادم من صداقات أمثال "هنري كيسنجر" وزير خارجية أمريكا و"فاليري جيسكار ديستان" الرئيس الفرنسي، وكل ما أشبعه أحمد فؤاد نجم والشيخ إمام وزين العابدين فؤاد وغيرهم لسعاً وسخطاً تمهيداً لأحداث يناير 1977. كان ذلك إثر مغامرة انتخابية شبه شفافة أواخر 1976، ظناً من السادات وممدوح سالم رئيس وزرائه أن الأمر قد استقر لهم بما تمكنهم من المزايد بقدر من الحراك السياسي الليبرالي.

زاد الأمر تعقيداً قوة الهبة الشعبية المعروفة باسم انتفاضة 18 - 19 يناير الشعبية التي أسماها السادات انتفاضة "الحرامية" لتقلب عليهم كل الموائد، إلى حد أن يفكر السادات نفسه في الهرب بجلده لولا التدخل السلمي للجيش، والمساواة بإعلان تخفيض الأسعار.

وفي يوم تالٍ فكر السادات تفكيراً آخر، بقطع الطريق على الأمريكيين، وصولاً إلى إسرائيل في نوفمبر 1977 ثم توقيع إطار اتفاقيات كامب ديفيد في سبتمبر 1978. سأفصل علاقتي بذلك فيما بعد، لكنني أذكر هنا بالأساس حكايتي مع الذهاب إلى جامعة جوبا في أوائل 1981. كان ذلك عقب ذهاب السادات إلى واشنطن لتوقيع معاهدات كامب ديفيد في مارس 1979، وبدء عملية تطبيع العلاقات مع إسرائيل. شمل ذلك التطبيع مجالي الثقافة والإعلام في مصر، فانتفض المثقفون لمقاومة ذلك بتشكيل "لجنة الدفاع عن الثقافة القومية". ذهب أعضاؤها آخر يناير 1981 للتصدي لوجود إسرائيل في معرض الكتاب، وأنا وسطهم كأمين للجنة، لتلتطني قوى الأمن أنا وصلاح عيسى ويأخذوننا إلى سجن القلعة ثم الاستئناف. قضيتُ هناك أسابيع ثلاثة يحتاج الحكي عنها لبعض التفاصيل أوردها في الفصل القادم.

وبخروجي ذات صباح من مبنى وزارة الداخلية وعودتي إلى المنزل، وإذ بالسيدة توحيدة زوجتي الفاضلة تقدم لي مظروفاً تركه لي الصديق العزيز عبدالرحمن أبو زيد رئيس جامعة جوبا، مع وصية شفوية لها بأن

"حلمي يجيلنا في جوبا أحسن من المهري دا!" إذ إنه أثناء زيارته للقاهرة وسامعه بما حدث لي زارني مباشرة في منزلي، وترك لي مظروفاً به تذكرة سفر للخرطوم وعقد تعييني أستاذاً بجامعة جوبا بمجرد خروجي. تيقنتُ من شيء واحد ساعتها، معنى أن يحتضن شعب أو صديق لآخر دون ضجيج أو سفسطة خطابية أو مزيفة! كان البروفيسور أبو زيد من الوطنيين السودانيين، المتعاطفين مع اليسار وهو رجل عملي اشتغل مع شخصية أخرى هامة وهو الدكتور السمانى وأسساً معاً جامعة جوبا، بمساندة السوق الأوروبية المشتركة رغبة في تطوير ذاتي للجنوبيين.

في الخرطوم أحاطني الأصدقاء بما لا أحتاج لوصفه، سواء الذين كونت معهم هذه العلاقات على مدى سنوات التكامل المصري السوداني، أو من الثقافة المتبادلة، والكل سعيد بوجودي بينهم... وعوضني ذلك عن غمة أصابتنني في القاهرة من أناس حولي بالضرورة، بدءاً من معارف رأوا فيما قمت به في المعرض ضد التطبيع "شططاً شابياً" لا يليق بي، وانتهاءً بموقف إدارة التكامل بإشراف وزير ري جهول، أصدر أمراً بإعفائي من مشورته في المجال الثقافي للتكامل مع السودان، حيث وجدت القرار الوزاري بإعفائي معلقاً على باب مدخل الأمانة العامة لشئون السودان التي كنت مستشاره فيها..!

شعرت في الخرطوم أنني في طريقي إلى قلب إفريقيا، وأني في الخرطوم أو جوبا محاط بشعوب إفريقيا المناضلة فعلاً في إريتريا والكونغو وتشاد، على

الأقل بجانب صلاتي الممتدة إلى دار السلام وكمبالا، وبلدان الاستيطان الأبيض في الجنوب الإفريقي.

ولم ينقذ رحلتي إلا اتصال "بونا مالوال" بالقوات المسلحة لتحملني ضمن طائرات التموين العسكرية إلى جوبا...

كان الناس يشكون مر الشكوى في الخرطوم من ظروف المعيشة كما يحدث في القاهرة، وكان السادات والنميري يعيشان في حلف كامب ديفيد ولم يكن في تيتها إصلاح أحوال شعبيهما، وشملت مرحلة علاقتهما الحميمة نقل آلاف "الفلاشا" من إثيوبيا إلى تل أبيب وأوائل الثمانينات، عبر مطار الخرطوم. وشاهد أصدقائي وزير الدفاع الإسرائيلي وقتها "إريل شارون" نفسه في المطار، وأبلغوني. وعندما كنت بالصدفة في أديس أبابا وفي عشاء ضم السفير الفلسطيني، وأبدت دهشتي من هذه المعلومات، تبرع بالقول إنه حوّل كل المعلومات عن ذلك مبكراً للقيادة الفلسطينية، التي رأت إغماض العين وقتها تقديرًا لعلاقتهم بالنميري والسادات...! فحولت بدوري كل الأوراق لصحيفة "الأهالي"، التي أكملت واجبها الصحفي نحو هذه الكارثة.

حملتني الطائرة إلى جوبا حيث جمعني "أبو زيد" مع الرفاق في أقسام الاقتصاد والعلوم السياسية، فتعرفت على الراحلين طيبي الذكر "فاروق كدودة" و"عبد الماجد علي بوب"، أساتذة الاقتصاد والعلوم السياسية، كما توثقت صلتي بعبد الغفار محمد أحمد أستاذ الأنثروبولوجيا إلى جانب عدد

من الذين تبادلوا الود معهم لأكثر من عام. وكانت جامعة جوبا ومدينتها الجامعية قامت بمنحة من السوق الأوروبية المشتركة أواخر السبعينيات ضمن مشاريعها في جنوب السودان، فجاءت مؤسسة حديثة بنسق ورَفِّهِ أوروبيين.

حين جلسنا جانباً لتحدث عن برنامج تدريسي، قال "بوب" إن الأستاذة "كارن بزيد" (زوجة رئيس الجامعة) كانت تدرس الفكر الإفريقي، وهي مضطرة للمغادرة إلى الخرطوم، وبما أني صاحب سمعة إفريقية عربية، فلاأدرس الفكر الإفريقي العربي. وهنا ابتسمت كارن قائلة "بما في ذلك المقرر الرسمي: كتاب "النهج الإسلامي" للرئيس جعفر محمد نميري!" وابتسمت بدوري، ولم يكن الخوف شائعاً في جوبا أمنياً بدرجة لافتة لأن الأصدقاء كانوا يقولون إننا "في قاع الأرض... والدنيا أمان!"

الجامعة بين أنيانيا - 1 وأنيانيا - 2

جاء اتفاق السلام 1972 المبرم بين جيش الجنوب المقاتل وحكومة النميري، وتحت إشراف هيللا سيلاسي والمجلس العالمي للكنائس في أديس أبابا، جاء لينهي حالة القتال وليعيد أبناء الجنوب إلى صفوف الجيش السوداني. وكان قد أصبح الجنرال "جوزيف لاجو" وهو قائد أنيانيا - 1 حركة تمرد الجنوبيين الأولى ذارتبة عالية في الجيش. كان الاتفاق مطمئناً لأبناء الجنوب والعاملين معهم، ولم تعد تشغلهم بإلحاح قضية خطر التعريب والأسلمة

من قبل الحكومة قدر قلقهم من خبثاء الخرطوم بمن فيهم من الإسلاميين لتقسيم الجنوب. ضاعف من قلقهم إبراز الجنرال "جوزيف لاجو" قائد أنيانيا 1- بديلا للزعامات التاريخية، وهو الأثر السلبي الباقية صيغته حتى الآن! (ظهور لاجو السياسي حتى الآن في الحياة العامة مؤخرًا، واستمرار الصراع والانقسام بين الزعامات التاريخية والجديدة). وقد أدى هذا لدفع أفكار "التمرد" أو "الثورة" مرة أخرى ضد "تسلل الشمال" بوسائل جديدة للسيطرة.

لذلك عشت أيام جوبا مع شباب في الجامعة وخارجها (81/ 1982) ممن يقولون صراحة: "نحن ذاهبون للغابة"، أي لبدء القتال ضد دولة الشمال. واشتعل فعلاً اشتعال التمرد عام 1983 بقيادة "جون جرنق" وزملائه. لم يكن التمرد في الجنوب جديدًا وإن أصبح "ثورة" مسلحة من أجل "سودان جديد" بقيادة "جون جرنق" فيما سمي لفترة بـ "أنيانيا - 2". وتقوم فلسفة جرنق على وحدة سودان جديد تراعي كل الأعراق ولا تفرق بسبب الدين أو الطائفة أو الإقليم. وقد كتب الكثير عن تطور الحدث في منطقة "بور" - منطقة قناة "جونجلي" - والتي هي منطقة النفوذ الكبير لأبناء الدينكا.

وقد كنت أتصور أن "جوبا" هي المركز الرئيسي للدينكا، ولكن ثبت أنها منطقة مختلطة مع المادي والباري والمورلي من المديرية الاستوائية، وأنها بذلك همزة وصل هامة بين قوى عرقية مختلفة في إدارة الثروة الحيوانية،

ومجاري المياه النيلية... إلخ. ولكن لأنني كنت كتبت عن دراسات "فرانسيس دينق" أحد مفكري الجنوب البارزين عن الدينكا وعالمهم الذي يتصل في رواياته الشفوية بالشرق الأوسط، وأنه وصلتهم أو هام "الإسرائيليات" أيضًا في الاتصال - أو السيطرة - على محيطهم، فقد كنت متشوقًا أن أفهم أبعاد ما نقرؤه. لكن اللافت في كل ذلك هو أن صيحة العودة إلى الغابة ('To the bush') أو إلى الأحرش ('To the jungle') كما كان يقولها الشباب، كانت غالبًا ما تصدر عن أبناء دينكاويين. ورغم أن الكل يرددها فإني لاحظت قول البعض من أبناء الأعراق الأخرى مشيرين إلى أبناء الدينكا "خليهم يشيلوها المرة دي"، إشارة إلى أن "أنيانيا-1" - وهي ثورة الجنوب الأولى حملها أبناء المديرية الاستوائية.

ولم تنجح محاولتي بما تخيلته من أعمال التهذئة والمصاحلة بين الشباب على الطريقة المصرية. ولكن ظلت علاقتي بالجميع قوية تتسم بالثقة. وعلى سبيل المثال كان من بين تلامذتي في قسم العلوم السياسية، شاب يدعى "جون أوكيك لوث" (J.O.Leth) ليس صغيرًا، لأنه برتبة عقيد في "أنيانيا-1" وانضم للجيش بعد اتفاقية 1972. وحكى لي ومعه دراسته لدبلوم قدمه للجامعة عن حركته الأولى (باعتبار ماينشأ ساعتها هو "أنيانيا-2") ليثبت لي أن الأغلبية كانت من أبناء الاستوائية بغلبة من أبناء الباريما كما كان هناك عدد من النيل الأعلى وبحر الغزال. والذي أشهد به هنا أنه أعطاني نسخة من رسالته - متضمنة مراسلات كان هو طرفا فيها مع قواعدهم في أوغندا، وهي التواصل المنتظم لتدريب أبناء

أنيانيا- 1 في إسرائيل، كما ذكر وجود خبراء التدريب الإسرائيلي في كمبالا وشمال أوغندا (فترة الرئيس "ميلتون أوبوتي") لتدريبهم مع العروض بالتسليح من الولايات المتحدة...! ولأنه كان بادي الود معي، ونموذجاً للعسكري الذي يحترم المواثيق العسكرية، باعتباره سلم سلاحه عقب الاتفاق في أديس أبابا، فإنه كان يتكلم معي بصراحة، ويحضر لي الشهود من أصدقائه. بل إنه ابتسم مره وهو يقول: "ألم يقل لك أصدقاؤك عما كتبوه عن تسليح المصريين للجنوبيين قبل مغادرتهم للسودان مضطرين للاعتراف باستقلاله؟" وأظنه كان يشير لكتاب للبروفيسور عمر بشير نفسه يحمل هذه الإشارة إلى رعونة صلاح سالم..!

كان الود متصلاً بيني وبين معظم الطلاب من قسم العلوم السياسية والذين لم يزدوا عن العشرة. وكان ثمة شجرة كبيرة وسط ميدان في الجامعة أذكر أن بعضنا كان يسميها "البواب" ، على اسم الشجر التاريخي الذي يجلس تحته المعلمون لتحفيظ القرآن وحتى التعليم الأولى في صحراء غرب إفريقيا وخاصة في مالي والنيجر. كان بعض طلاب جوبا - من الشماليين لأنها تقبل نسبة شمالية وكان بعضهم من المنحازين لجماعة الجمهوريين أو الإخوان المسلمين أو الشيوعيين ويقضون أوقات الراحة في حوارات حرة تحت هذه الشجرة. وكان غير مسموح للأساتذة بدخول هذا الحوار، حتى لو سمح بمرورهم للاستماع، وكان ذلك يشمل ترحيبهم بي.

لم تكن صدفة إذن أن يختار أبناء الدينكا "جون جرنق" وهو ضابط

بالخدمة ليخرج ويقود الحركة (أنيانيا- 2) مثلما فعلها من قبل "جوزيف لاجو" أحد أبناء الاستوائية وقائد أنيانيا- 1. وكانت هذه المرة أكثر صعوبة، إزاء وجود جيش النميري المنظم، ومهارات سادة الاتحاد الاشتراكي السوداني في لعبة الماريونيت، بعناصر النوير والناصره أساساً فضلاً عن أفضل استفادة من أبناء الدينكا في الحكم بين وزير، وسفير... كان "مجلس الكنائس العالمي" يتابع اتفاقية أديس أبابا 1972، بإشاعة روح الوفاق، لكنه كان متنبهاً إلى محاولات النميري للعودة لسياسة الأسلمة في السودان عموماً، ممتدة إلى الجنوب بالطبع، ولذلك كانت أجهزة "السوق الأوروبية" تخدم بإخلاص هذا المجلس، وتوفر بالفعل خدمات يصعب على حكم النميري توفيرها في ظروف الأزمة الاقتصادية. ومن هنا كان مشروع الجامعة التي بدت وكأنها مؤسسة أوروبية كاملة العناصر، حتى المكتبة الكبيرة التي استمتعت بخدماتها بما لم يتح لي في موقع آخر، فضلاً عن مواد لأقسام الطب، والبيئة، إلخ.

وكان يحيط بهذه الخدمة "الأوروبية" المتميزة، خدمات مكاتب الجمعيات الأهلية الأوروبية أيضاً ومندوبيها من شباب لا تهدأ حركتهم في أنحاء الإقليم. وقد لا يصدق كثيرون، أو يجدون معنى مقنعاً لوصول عدد هذه المكاتب لحوالي 45 مكتباً ممثلاً لجمعية أو أخرى في مدة قصيرة عشتها في جوبا. جعل ذلك بعض الأصدقاء في هيئة التدريس يتخصصون في متابعة حصر هذا العدد في مدينة صغيرة مثل جوبا. ولكن خدماتها كانت تمتد

من العمل الخيري، لتدريب البنات، إلى محو الأمية، إلى التبشير الكنسي بعدة اتجاهات مسيحية، إلى الزراعة البسيطة، بل وامتد النشاط إلى مكاتب لشركات قطع أخشاب ألمانية شهيرة صَدَّرَتها عبر شرق إفريقيا في طرق امتدت من أقصى الجنوب إلى نيروبي بمعرفة شركات ألمانية معروفة.

أوحت أجواء هذه المكاتب لبعض الأصدقاء باستنتاج أن ثمة عملية لإعداد هذا الإقليم للانفصال.

وكان عدم مبالاة الحكومة المركزية في الخرطوم بتنظيم الخدمات أو المصالح (وهي لا تفعل ذلك أصلاً في الخرطوم نفسها) يغذي مثل هذا الاستنتاج عن حكومة النميري التي سقطت بثورة عارمة بعد عدة أعوام (إبريل 1985). ولم توجد في جوبا إزاء إهمال الحكومة خدمات ومواد حياتية كافية بينما كانت تأتي من الكويت مثلاً (كان الشيخ عبد الله الكويتي اسماً رناناً في دوائر الخدمات العامة بالإقليم، وحزن الكثيرون لرحيله فعلاً) كما كانت بعض المساعدات المصرية للجامعة (أساتذة طب أساساً) ومنح دراسية بلغ ما أعلن عنها (300 منحة سنوياً) خبراً مؤثراً دائماً مع المشكلة الدائمة أنه لا يوجد مرشحون مناسبون لها بسبب إهمال الحكم للتعليم.

يستطيع القارئ تصور المأساة الاجتماعية التي يعيشها شعب الجنوب بهذا الشكل. وكنا نشكو بالطبع لمن يزورنا من المسؤولين، دون مبالاة من أحد. حتى كبار التجار السودانيين (يسميهم الجنوبيون الجلابة)، أو التجار الهنود المخضرمين هناك بدورهم، كانوا جميعاً يحولون الموقف إلى

استغلال صارخ، بالعمليات التجارية أو الاستثمارية. حتى إن كان بعض هؤلاء يتحدثون دون حرج، أن حالة الحرب أو عدم الاستقرار أفضل لهم، من أجل تحقيق الندرة ورفع الأسعار، وأن هذا الاستقرار البادي، إنما يأتي عليهم بالخسارة..! وأنهم لا يظنون أن هذا الاستقرار سيستمر! وكنت والأصدقاء تتهامس، هل يصبح هؤلاء عنصرًا من عناصر إثارة الاضطراب في الإقليم بدورهم مثل الأجانب، والمتصارعين المحليين؟

كنا نحن "جالية الجامعة" أول مَنْ عانى من عدم توفر بعض احتياجاتنا الضرورية مثل الزبدة أو "النسكافيه" أو بعض قطع الجبن أو اللبن الصناعي. وكان ذلك يستدعي الاتصال بمكاتب "الجمعيات" القائمة ولبعضنا "صديقات أو أصدقاء" فيها! أو المعرفة عن طريقهن بمن يقطع الطريق البري إلى نيروبي بين فترة وأخرى. في هذا الجو زارتنى زوجتي توحيدة ضمن مغامرة مع الطائرات المحلية من الخرطوم ووصول ابني أيمن من جامعة "واد مدني" بأخباره وطرائفه عن حياة الطلاب وإضراباتهم هناك مما قفز بوعي أيمن كثيرًا وكانت زيارة الأسرة بهذا الإرهاق جزءًا من تحملها لمتاعبي الدائمة كما كانت الزيارة جزءًا من إنقاذ الموقف المعيشي لبعض الوقت بمثل هذه الخيرات..! وفي متابعة أخرى اكتشفنا كيف تم الإعداد لطريق جوبا-نيروبي، أو نيمولي-كمبالا للحظة مناسبة قادمة وهي لحظة الانفصال والاتجاه بالجنوب إلى شرق إفريقيا.

أمر آخر اكتشفته أيضًا أثناء إقامتي في جوبا، فقد كنا أحيانًا نقوم

بمغامرات مثل الصعود لمرتفعات الغابات الكثيفة طبيعةً وجمالاً، كما صممنا مرة على زيارة "نيمولي" على الحدود السودانية الأوغندية، وحيث تخرج مياه النيل من أول موقع للنيل الأبيض، وفوجئت وسط غابة كثيفة أيضاً، "بسر سوب ماء" ظننته مجرى محلياً في مستنقع، وإذ به مخرج لما يصل من مياه بحيرة فيكتوريا إلى النيل العظيم! لم أخف دهشتي ولا سخريتي... بينما أحد الزملاء السودانيين يقول: "لأجل ماتسمونه "سر سوباً" احتللتهم السودان..!"

ضحكنا ونحن نستعيد تعبير "مصر هبة النيل"!! لكن ظل حلمي أن أرى المخرج الرئيسي من بحيرة فيكتوريا نفسها، حتى أتيح لي ذلك يوماً بزيارتي لمدينة "جنجا" قرب عنتيبي في أوغندا، حيث يجلس المهندس المصري بجانب "خزان أوين" (الذي تم بناؤه بين 1949 و1954)، ليقيس معدل المياه كل صباح ومساءً ويرسله إلى المركز في القاهرة. وقد ساهمت مصر في بنائه مع بريطانيا المستعمرة لأوغندا وقتها، وكنموذج لتعاون ضروري بين الدول المطلة على حوض النيل.

مدرسة جوبا للفكر الاجتماعي

كانت مجموعة المصريين في جوبا محدودة، فثمة مَنْ قَدِمَ عبر القناة الحكومية كأساتذة الطب، وثمة مَنْ جاءوا باختيار "أبو زيد" نفسه كأصدقاء مثلي، ومثل الدكتور خليل حسن خليل الاستشاري الاقتصادي اليساري وصاحب

رواية "الوسية" التي اشتهرت بعد ذلك، كما كان هناك أستاذ كبير من غانا هو "كويسي براه" Kwesi Prah، أستاذ بارز في علم "أنثروبولوجيا اللغة".

كنتُ كثير الجدل بالطبع مع د. خليل حول التجربة الناصرية ومستقبل الاشتراكية في مصر. وكان له قهقهة عالية شهيرة يسمع بها "كامبس" الجامعة كله، فيحبه الجميع ويناقشونه دائماً. لكن الصديق القريب من تخصصي وعلوم الاجتماع عموماً كان "كويسي براه"، وهو انشغل معي بمقولة "نهاية الأنثروبولوجيا"، ونقصد "الكولونيالية"، كما انتهى به موقفه مع الحكم العسكري لفترة في غانا إلى استقراره في "كيب تاون"، صاحب ومدير مركز الدراسات المجتمعية المتقدمة لإفريقيا "CASAS". وفي جوبا كان كويسي إضافة حقيقية لي في الشأن الإفريقي، نجوب بحثاً عن العلوم والعلماء الأفارقة، وكان همه الأساسي غير التدريس هو أن يكتشف ماذا فعل الأنثروبولوجيون الأجانب، مثل "إيفانز برتشارد" أو "براون" وغيرهم في معارفهم عن الجنوبيين خصوصاً، باعتبارهم ضمن طائفة "الأنثروبولوجيا الكولونيالية"!

كان وما زال اهتمام "كويسي براه" هو الدفاع عن الشعوب الإفريقية، والبحث عن دراسات جادة حولها لا تغطيها حقها مثل تهمة أنها شعوب تتكلم "بآلاف اللغات" بينما هناك الكثير من "مجموعات لغوية" Cluster قسمها الاستعماريون وأنثروبولوجيون مع تقسيمهم للحدود. وراح يكتشف فضائح عمل بعض الأنثروبولوجيين في جنوب السودان،

بما أظن أنه كتب عنه لاحقاً. وهو نفسه في دفاعه عن "الشعوب الإفريقية" يصر على أن "الشعب العربي" ليس شعباً إفريقياً، وأن هناك "قومية عربية" غير القومية الإفريقية. ومن ثمّ ففي دراسة للغات الإفريقية لا يضع بينها العربية، لأنها وافدة أو دخيلة على اللغات الإفريقية الأصلية، والعرب هنا أجنب عن القارة، وهو يعترف بوجودهم وإضافتهم لثقافتها، لكن يمكن اعتبارها لغة ثقافة معينة أو حضوراً قومياً آخر له خصائصه، وعلينا أن ندرسها بنفس العناية، لكن على هذا الأساس. ولا ننسى أنهم ساهموا مثل غيرهم في حركة تجارة الرقيق، ولا بد أن يشملهم مطلب تعويض إفريقيا عن حقوق أبنائها الأرقاء!

وليتصور القارئ حموة المناقشات التي كانت تدور بيننا في هذا الإطار. ولم يُجد معه كثيراً حتى الآن قولي بمساهمة العرب في حركة التحرر والتنوير، وكذا دور الكنيسة المصرية والإثيوبية... وحتى عندما بدأت الانشغال بكتابة الأفارقة مبكراً للغاتهم بالحرف العربي (العجمي) اعتبر كويسبي أن هذه الإضافة مساهمة استعمارية مبكرة أيضاً من جانب العرب الذين قرروا التقدم والمساهمة في الثقافة العالمية!

أحببت الجدل معه كثيراً، لأنه ذلك الجدل الذي يستدعي التفكير الدائم دون "دفاعية" غوغائية أو ساذجة. وهو جدل يعمق البحث، وقد كان سهلاً الحديث معه عن شيوع عملية الاسترقاق في كافة الإمبراطوريات والحضارات يونانية ورومانية وآسيوية، ومعقدة في صراع القبائل الإفريقية، وكيف أن

مصر قد حكمها المماليك (بمعنى الرقيق بتعبير آخر) لفترة مزدهرة حضارياً وثقافياً لعدة قرون، وبرز منهم أبطال الملاحم العربية موضع فخر الثقافة العربية... إلخ، وحتى مشاركتنا كعرب في حركة التحرير الوطنية بما يفوق العديد من شعوب القارة، وفوق هذا وذاك فالعرب يشكلون أكبر خليط حضاري في أكبر جزء من القارة.. ولكي أغيظه في فترة لاحقة ذكرته بأنه يقبل الآن المستوطنين البيض في الجنوب الإفريقي بلغاتهم ورأسماهم، مع نسيان الدماء التي سالت على أيديهم من عذاب أهله "الأصليين"!

في ونسات "جوبا" كان كل شيء مطروحاً، وكانت المجموعة السودانية ومعظمهم من اليسار السوداني تُيسر الانطلاق الفكري بشأن معظم القضايا، وتثير الأطروحات لتفكير أبعد حتى بدأنا التفكير في أن نؤسس "مدرسة جوبا" للفكر الاجتماعي الإفريقي"، من مجموعة مثقفة نستحضرهم انتداباً للتدريس، ثم نعقد حلقات النقاش. وكان يغرينا نفوذ مدرسة "دار السلام" بتنزانيا ومن قبلها "ماكاريري" في أوغندا، وكنت أتحمس لذلك باعتباري نائب رئيس جمعية العلوم السياسية الإفريقية التي تربط بين العديد من المفكرين البارزين في أنحاء القارة، ونفرض حضورنا في أكثر من عاصمة رغم تهممة اليسار التي تسبقنا هنا وهناك، وتعرض بعضنا للمتابعب أحياناً بسبب ذلك... وكنا جادين أن نبدأ بأنفسنا ثم نستطلع الأجواء من حولنا.

قد يكون ذلك ما فرض نفسه بإلحاح حين تلقيت دعوة من سكرتارية جمعية العلوم السياسية الإفريقية، أن اللجنة التنفيذية ستجتمع في نيروبي في

خريف 1981، وأن عليَّ الحضور، ولا أعرف كيف كان يمكن تدبير طريق قصير من "جوبا" لنيروبي، بدل السفر إلى الخرطوم ثم إلى نيروبي عبر أديس أبابا... إلخ. صعب علينا التفكير في الطريق البري واستحال تحمله، أو حتى توفره في وقت مناسب.. حتى خرج علينا صديق باقتراح البحث في بعض هذه الجمعيات الأهلية التي تستأجر أحياناً طائرات هليكوبتر صغيرة، يقودها عادة "أحد المرتزقة" المنتشرين في منطقة البحيرات العظمى وخاصة في الكونغو، والآن حول بحيرة فيكتوريا وجنوب السودان، ويقومون - في حالة توفر مهام صراع حربي - بمهام خدمية مثل النقل... إلخ، وأن المسألة ستكلفني فقط مئة دولار أو حول ذلك.. وكانت "مغامرة" شديدة المغامرة!! والطائرة المزعومة لا تحمل إلا قائدها ومرافقاً واحداً هو شخصي!! وتمضي على ارتفاع مئة قدم على الأكثر فوق الأشجار والغابات والبحيرات بدرجة تخلع القلب، وبعد ساعتين وجدت نفسي هابطاً مع ذلك الطيار من المرتزقة في منطقة خارج مطار نيروبي، حيث الحرس الشرس والكلاب الأشرس، ولم يأت سؤاله إلا بالإجابة المتوقعة، وهو أنه لا تصرّح عنده بالهبوط في المطار. لكنه وزملاءه معروفون، وسيجد من يستقبلني ما دام معي دعوة... وكل ذلك يحتاج فقط لبعض السيولة في جيبي!! تلك السيولة التي أوقفت سيولة دمي حتى مررت من باب المطار إلى الفندق المسمى بيننا!

كان اجتماعاً حافلاً، بأخبار خلعي من وظائفني، وخلع بعض أعضاء مجلس الثورة الأوغنديين (في الجمعية) من مكانهم بعد إسقاط عيدي أمين، وكما ذكرتُ سابقاً فقد اشتهرت جمعية العلوم السياسية الإفريقية بأن أعضاءها

التنفيذيين من كبار الأساتذة والمفكرين، إما أن يكون الواحد منهم مفصولاً أو مسجوناً أو يكون الآخر من الوزراء، ومن هنا شمل تبادل الأخبار تولي رئيس الجمعية "ناثان شاموياريرا" لمنصب وزير الخارجية في زيمبابوي، وكذلك "إيبو ماندازا" الذي أصبح وزير الدولة هناك، ولا مانع من أخبار هروب السكرتير العام للجمعية بأموالها ليقم مزرعة مواشي في زامبيا، أثناء خدمته خبيراً دولياً في معهد ناميبيا الذي أقامته الأمم المتحدة في لوساكا..! وغير ذلك من أخبار مدهشة! وأنا ما زلتُ ألتقط أنفاسي من رحلتي في سواوات منطقة البحيرات العظمي، المشحونة بمجموعات المرتزقة في شركات ذات المقر الآمن في جنوب إفريقيا في ظل حكم الأبارتهيد... وفي ظل كل ذلك جاء تحليل الموقف المضطرب في أوغندا.. وحدثني الأصدقاء من أوغندا، ياش تاندون ونابوديري - من أعضاء مجلس الثورة ضد عيدي أمين حتى خلعهم من قبل الرئيس الجديد - عن مهمة لي أخرى يتوقعون أن أقوم بها في كمبالا، عند صديقي العزيز رئيس المجلس الثوري الذي تخلص منهم، وهو الرئيس "بول موانجا".

حكايتي في أوغندا: من جوبا إلى نيروبي وكمبالا

كانت أوغندا قد شهدت الانقلاب العسكري عام 1971 وبقيادة الجنرال الشرطي السابق "عيدي أمين"، الذي أطاح بالرئيس "ميلتون أوبوتي". وراحت البلاد بين 1971 و1979 في عزلة مع جيرانها، اللهم إلا مغامراته

المشهورة في توثيق أو توتير علاقاته بين إسرائيل والعرب، والآسيويين، فكسبت إسرائيل علاقة عسكرية دائمة، وكسب العرب إقرار أن قضية فلسطين قضية إفريقية في قمة كمبالا 1975، وخسر الآسيويون تجارتهم. ودخلت طائفة الإسماعيلية والإباضية من الهنود والعمانيين والشيرازيين، في مأزق إضافي بالمنطقة، بعد زنجبار. ورغم ارتياح أبناء الشمال الأوغندي بقيادة ابنهم العسكري عقب تجاهل الرئيس "ميلتون أوبوتي" الشمالي أيضًا لهم، فإن أبناء الممالك الجنوبية الغربية في "الباغنده" و"التورو" و"أنكولي" وغيرهم عانوا منه الكثير، وتداخل الطبقي مع القبلي مع الطائفي بشكل مثير.

حلل ذلك المثقفون الأوغنديون البارزون مثل "ياش تاندون" و"محمود ممداني" و"داني نابوديري" ممن عرفتهم في تلك الفترة في دار السلام. وكانوا مع تلميذهم الأصغر "يوري موسيفيني" - الذي أصبح فيما بعد رئيس أوغندا - الذي كان يدرس في الجامعة ويناضل مع الـ"فريليمو" بموزمبيق. وفي إطار الجمعية الإفريقية للعلوم السياسية AAPS، نمت العلاقة مع هؤلاء بدءًا من 1974. كنت أقابل ثلاثتهم، وكأني أتعامل مع ممثلي حركات التحرير.

كانت لهجتهم الماركسية "الماوية" عالية النبرة، حتى أنني عندما دعوت مجلس تلك الجمعية للاجتماع في القاهرة عام 1978، كادت هذه اللهجة أن تسبب في أزمة، حيث كنا قد رتبنا للزيارة مع انتخابي نائبًا لرئيس الجمعية،

وبمعاونة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وحماس شخصي من الراحل محيي الدين صابر، فذهبتُ معهم إلى صحيفة الأهرام في القاهرة للغداء مع باحثي مركز الدراسات الإستراتيجية، وبدأ تاندون ونابوديري خاصة في هجوم على نظم الطبقة الكمبرادورية في إفريقيا والعالم العربي. وفزع بعض الحاضرين، ولا أذكر من أسمى المجموعة الإفريقية بما معناه "العاصفة الحمراء"، باستخدام تعبير 'Red Prism'. وخشيتُ ساعتها أن يتكرر معي أو مع أحد بالمركز ما جرى لصديقنا المغربي محمد بوزيدي في العام السابق على هذا الاجتماع، فعقب مؤتمر للجمعية بالرباط بضيافة الجامعة، تم طرح عدد من الأوراق بهذه اللغة، فأبعد بوزيدي من العمادة في اليوم التالي لرحيلنا! لكن ربنا ستر مع أهل الأهرام، هكذا أصبح المثقفون الأوغنديون ظاهرة يسارية خاصة، يقابلهم بدرجة ما يساريو جامعة "أحمدو بللو - زاريا" في شمال نيجيريا. وكان الأوغنديون أقرب للجماعة الثقافية في دار السلام منهم لكمبالا. ومع ذلك لم تنقطع صلتى بكمبالا في شكل آخر للعلاقة، يتوجب ذكرها أيضًا.

كان من بين أصدقاء الأوغنديين أيضًا "بول موانجا" (Paul Muwanga) أو باولو موانجا في نطق آخر، والذي كان قد جاء للقاهرة في أوائل السبعينيات. جاء كعضو بارز في اتحاد الفلاحين (أو المزارعين) القوي بين الباغنده، وكتلميذ لموسازي (Ignatius Musaazi) الزعيم الأوغندي المخضرم الذي نعرفه، ورحبنا بـ "موانجا" بهدف التحرك ضد عيدي أمين الممالي لإسرائيل، كان يعاونه "علي سنيونجا" و "إبراهيم موكيبي" في القاهرة،

باعتبارهم وطنيين زملاء "جون كالي" (أول ممثل للمؤتمر الوطني الأوغندي بالقاهرة) من قبل، ومن رموز المسلمين في أوغندا. وفوجئنا بعيدي أمين يطرد الإسرائيليين ويراسل القذافي ومصر. ويأتي "موانجا" سفيراً لبلاده، ويعد عيدي أمين مع القاهرة مؤتمر القمة الإفريقية في كمبالا 1975 ليحضره السادات - بعد حرب أكتوبر - حضوراً مهيباً!

كنتُ أنا والمجموعة الأوغندية في كمبالا أصدقاء حميمين بل وأقرب للعائلية. ومع تقلب سياسة عيدي أمين نال المجموعة ما نالها من تشتيت، مما جعلها على صلة "بجبهة تحرير أوغندا" بقيادة اليساريين "إياهم" في دار السلام... وتحقق حلم "الثوار" حين احتاج عيدي أمين على الرئيس جوليوس نيريري وقرر غزو تنزانيا! وكان رئيساً معروفاً بالنزق والمفاجآت.

وإذ بنيريري يأخذ المسألة بجدية تجعله أكثر تعاوناً مع المعارضين من أبناء أوغندا في دار السلام، الذين قرروا "الزحف" المسلح على كمبالا على نمط زحف "ماو" المقدس، لكنه هنا بمساعدة الجيش التنزاني. ولن أحكي هنا تاريخاً مروياً في كتب وشهادات علمية، ولكنني أتحدث عن روايات سمعتها شخصياً أو شاهدها خارج الكتب. إذ بينما يسمي "الثوار" الأوغنديون ما تم زحفاً شعبياً خلّع عيدي أمين في إبريل 1979، فإن كثيراً من المصادر تتحدث عن "غزو عسكري" تنزاني لصده هجوم عيدي أمين المتوقع، مستفيدة من الحراك الوطني ضده. (ذكرت ذلك مؤخراً للأصدقاء في اجتماعات إفريقية بعد أحداث 30 يونيو في مصر، لنفرض معاً بين الزحف العسكري

الانقلابي والزحف الشعبي، الذي يحدث أن يجهض خاصة إذا صدقت رواية زحف الشعب الأوغندي، أو من بعده ما وقع من الزحف الثوري للشعب الإثيوبي والإريتري والمالي والكونغولي إلى العواصم! وبوصول "الأصدقاء" جميعاً إلى كمبالا، ومع الإطاحة بعيدي أمين وتطورات أخرى مرصودة في الكتب، أصبح أصدقائي تاندون ونابوديري من الوزراء، كما أصبح موانجا رئيساً للمفوضية العسكرية الحاكمة (مجلس الثورة) ومعهم موسيفيني وزيراً للدفاع!

وخلال عام واحد تقلبت الرئاسة بين أكثر من رئيس، وصمد موانجا رئيساً للمجلس الثوري وموسيفيني في وزارته. وخرج "الراديكاليون" من الوزارة غاضبين بل مهةدين بالسجن ليتحول تاندون ونابوديري إلى لاجئين في نيروبي، ويسكن ممداني في كامبس جامعة ماكيري (كمبالا) ملتزمًا الصمت!

وأستحضر هنا كل ذلك، لأنني تذكرته، حين حضرت إلى نيروبي قادمًا من "جوبا" لندوة في خريف 1981. وفوجئت بوضع أصدقائي "اللاجئين" في بلد غير ثوري! وتناقش معي طويلاً تاندون ونابوديري معاملين إياي كمن يقول "شفت صاحبك؟" ويقصدان سلوك موانجا وجناحه معها! كانا يعرفان صداقتي السابقة معه، ذاكرين أنهما بدورهما سيذهبان للكفاح المسلح ضده لإسقاطه مثل عيدي أمين، وعندما ذكرتهما بصعوبة تكرار التاريخ، وإمكان التفاوض حول الأمر كله، فوجئت باقتراحهما أن أذهب

لكمبالا، لطرح التصالح أو يلجأ لإعداد جبهتها للقتال! وكان لنا بوديري نفوذ في غرب أوغندا المستعد لمقاتلة أبناء مملكة الباغندا والشماليين..!

وكانت مغامرة طريفة حقًا حين توجهت لسفارة أوغندا لأقول للسفيرة أريد موعدًا مع الرئيس موانجا، وبسرعة لأنني قد أغادر نيروبي خلال يومين! وبين ذهول السفيرة واضطرابها لكتابة برقية للرئاسة، جاءها الرد بسفري حاليًا "وعلى حساب الرئاسة" لمقابلة الرئيس موانجا. ووجدت في كمبالا ترتيبات عالية المستوى بعد نسياني في المطار لفترة. وإذ بالمرسيدس تحمّلني مع حرس شرف إلى مقر الرئيس في فندق بناه عيدي أمين للرؤساء، ولأدخل بالمصعد مباشرة إلى صالة اجتماع الرئيس مع مجلس الثورة، مما أحرجنني كثيرًا. لكن رحب الجميع بي حتى انتهيت إلى الانفراد مع الرئيس موانجا وحكيّت له أولاً ظروفنا في مصر مع السادات، وإذ به يأمر بإقامتي في جناح السادات بالفندق الذي بناه عيدي أمين للرؤساء الأفارقة في قمة 1975! وهو ما لا يكاد الأصدقاء يصدقونه وعادة لا أروي ذلك إلا بوجود السفير إبراهيم موكيبي سفير أوغندا السابق بمصر، وهو حاليًا بين دار السلام والسعودية ومستشارًا للرئيس. وقد كان حاضرًا مع الراحل على سنيونجا لمقابلاتي مع موانجا، والتي بدأت فور وصولي من المطار إلى قلب اجتماع المجلس الثوري! بل وقد استدعني في إحدى المقابلات يوري موسيفيني وزير الدفاع من الطابق الأعلى، ليروي لي سوء أفعال "إخواني الفلسطينيين" في مساعدة عيدي أمين وقتالهم معه لحركة الثورة، مما جعل قيادة الثورة تصادر كافة مصالحهم بعد النجاح. وقد انتهت مناقشة

هذه المسألة بتحليل ملف الفلسطينيين إلى أي من قيادتهم في القاهرة، مع استعداده للمصالحة لاهتمامه بالقضية الفلسطينية، وحملت كل ذلك للأخ السفير محمد صبيح مساعد أمين عام الجامعة العربية السابق، ولا أدري ماذا تم بعد ذلك.

أما "مصالحة" المعارضة الراديكالية، أو قبول التفاوض، فأعترف أنني لم أستطع أن أنجح في الحصول على "الاعتراف المتبادل" بين الطرفين، وأكاد أكون قد رجعتُ إلى نيروبي دون إنجاز يذكر، إلا "استمرار الحديث عن التفاوض!" ووعد "موانجا" باستمرار الاتصال بي عبر سفارتهم في القاهرة مع محاولات التهدئة!

لكن تقلبات أوغندا لم تتوقف... اضطر المجلس العسكري أو المفوضية إلى إجراء انتخابات عامة ديسمبر 1980، ليعود "أوبوتي" و"حزب المؤتمر الشعبي" إلى الرئاسة (بعد عشر سنوات من انقلاب عيدي أمين ضده!) ولم تمض بضعة أشهر حتى انقلب الرئيس الجديد على موانجا، الذي قبل أن يكون نائباً للرئيس أوبوتي، وإذ به يرسله إلى المحكمة ثم السجن بتهم الاختلاس...!

ويلجأ "موسيفيني" زميله إلى النضال المسلح منطلقاً من أحراش "غرب أوغندا". ثم يسقط أوبوتي نفسه عام 1985، بينما يذهب أصدقائي "أشتاتا" بين أكسفورد ودار السلام ونيويورك (جامعة كولومبيا)، ثم يعتلي موسيفيني للرئاسة منتصراً 1986. ويبدو أن تلميذ العلوم السياسية في دار السلام أوائل

السبعينيات "ذاكر" درس التقلبات الأوغندية جيداً، ليقى على الكرسي حتى كتابة هذه السطور في منتصف عام 2017! تقابلنا في أكثر من مؤتمر فكانت الالتماسية المتبادلة فقط بقايا ذكرى التقلبات الأوغندية!

العودة إلى جوبا

عدت من نيروبي عبر الخرطوم إلى جوبا، لأحكي مغامراتي للأصدقاء، مما كان بعضها مثيراً بحق.

واستمر الإيقاع والصراع من حول جنوب السودان كما هو، مُضاعفاً مظاهر التوتر حول نفوذ وزراء الدينكا المتزايد من جهة، ودعم التوجه الإسلامي في الخرطوم لفكرة تقسيم الإقليم وبعون "لاجو" من جهة أخرى، وميل الشباب "الدينكاوي" للعمل المسلح من جهة ثالثة، دفاعاً عن استقلال الجنوب. وفي نفس الوقت كانت أخبار القاهرة غير مطمئنة، إزاء تزايد المعارضة لحكامب ديفيد، وزيادة الصراع من قبل "الجماعات الإسلامية" وخاصة الأجنحة الجهادية منها ضد السادات، الذي كان قد دعم نشأتهم وقوى شوكتهم في أول السبعينيات.

وضمن مغامرات السادات إياها قرر أول سبتمبر 1981 سجن حوالي 1500 سياسي من كافة الاتجاهات، من سراج الدين باشا زعيم الوفد إلى محمد حسنين هيكل حليفه القديم. ولفنتي أن ثمة قائمة خاصة بين المعتقلين

تم تحويلها للتحقيق الجنائي بتهمة التجسس والتدبير لقلب الحكم، وكان اسمي بين هؤلاء مع نسبة كبيرة من أعضاء "لجنة الدفاع عن الثقافة القومية"، رغم أنني لم أكن بالقاهرة طبعاً في تلك الفترة. ولم يمضِ حوالي الشهر من الإثارة الدائمة للمجتمع وللإسلاميين حتى وقع اغتيال السادات في السادس من أكتوبر 1981 أثناء استعراضه للجيش احتفالاً بهذه المناسبة من تاريخ مصر السياسي.

أذكر ليلة إعلان اغتيال السادات، أن جاءني أستاذ إنجليزي مجاور لي بالمسكن ليبلغني الخبر، وهو يأخذ مظهر مشاركتي الحزن لاغتيال رئيسي في القاهرة. وإذ به يجذني أهلل سعيداً مما أثار ذعره، وأظنه انزعج أكثر عندما رأني أخرج إلى الطريق بين مساكن الأساتذة هاتفاً "تحيا مصر" و"عاش نضال الشعب المصري"، بالعربية والإنجليزية! وخرج المعسكر كله ليستمع لحكايتي عن الموقف في مصر، وسبب سعادتي...

وشاركني بعض المصريين طبعاً هذا الموقف. وسرعان ما بدا د. خليل حسن خليل يثير المخاوف من أن تبعية النميري للسادات، يمكن أن تؤدي بنا كمعارضين إلى ترحيلنا من السودان. أخذنا في اتصالات بالخارج، وجاءتني رسالة رقيقة من الدكتورة "موزة غباشي"، وهي أستاذة الاجتماع المعروفة في جامعة الإمارات وقتئذ، تقول إنها وأصدقائنا المشتركين ترتب لاستقبالي بالإمارات، وسوف تجد منفذا في الصحافة بالتأكد. ولكني كنت أخشى العمل في هذا المجال بالخليج، وأنا باحث وسياسي، والعمل

في الخليج ذو طبيعة خاصة بالطبع. شكرتها وأرسلت برقية من سطرين لصديق آخر وأستاذي د. محي الدين صابر وهو أنثروبولوجي من السودان ومدير عام المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بتونس وقتها. وجاءني رد سريع جداً: "احضر حالاً للتعاقد على العمل في العلاقات الثقافية العربية الإفريقية. وبطاقة سفر كـ بمكتب المنظمة في الخرطوم."

كانت مغامرة أن ننزل إلى الخرطوم، ليصبح المرء قريباً من يد الأمن العام، ولكنني وجدت نفسي أخيراً بمكتب أستاذنا الدكتور محي الدين صابر بتونس، وخبيراً استشارياً للعلاقات الثقافية العربية الإفريقية لخمس سنوات قادمة في تونس الخضراء.

الفصل العاشر

لجنة الدفاع عن الثقافة القومية

وَضَعَ السادات مصر - بل والوطن العربي كله - في مأزق توقيعه لاتفاقيات كامب ديفيد (1979)، وأربك الموقف الداخلي الوطني بوضعه أمام خيار مقاومة لم يستعد الشعب لها بعد خروجه بقوة في انتفاضة يناير 1977 ضد رفع الأسعار وانخفاض مستوى المعيشة، وبسبب ما أعقبها من اعتقالات واسعة، ومحاصرات للرأي والقوى الوطنية، كل هذه العوامل جعلت التحرك ضد الاتفاق لا يمضي بنفس قوة الانتفاضة جماهيرياً، وإن ساد رفض شعبي ملموس أيضاً ضد السلام مع إسرائيل.

لكن الوضع بين المثقفين كان أفضل إلى حد كبير، حيث بدأت موجة من التعبير المضاد متنوعة الأشكال. وحيث كانت قوى اليسار، بادية القوة في موقعة الانتفاضة وتحملت عبء الاعتقالات والمحاكمات، فإنها بدت أكثر جاهزية للمقاومة، وكان الجانب الثقافي في الاتفاق ومسألة القبول الرسمي

بوجود إسرائيل والصهيونية في مصر أو المنطقة غير قابلة للتحمل. وقد سارعنا في مكتب الأدباء بحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، للدعوة لمؤتمر كبير للمثقفين من كافة الاتجاهات، لبحث أشكال المواجهة مع احتمالات تطبيق الاتفاقية عمومًا، وفي مجال الثقافة والإعلام بوجه خاص. وكانت أ. فريدة النقاش رئيسة المكتب داعية نشطة من جهة كما وقف إلى جانبنا زخم تأييد شخصيات مثل لطيفه الزيات وإنجي أفلاطون ومحمد عودة وعبد العظيم أنيس ومحمود العالم وسيد بحراوي ورضوى عاشور وعادل المشد وعز الدين نجيب... إلخ، من الذين شكلوا جماعة دعم الكتاب الفلسطينيين والثقافة الفلسطينية في مصر، ومن ثمَّ الترتيب لعقد اجتماع موسع يوم 30 مارس 1979: مؤتمر المثقفين المصريين ضد كامب ديفيد بمقر حزب التجمع.

بذور اللجنة

لا بد أن يتذكر القارئ معي أن توقيع اتفاقيات كامب ديفيد في ربيع 1979، موعِد إعلان اللجنة، كان عقب معركة طويلة مع السادات منذ ذهب إلى القدس في نوفمبر 1977، وأن مياهًا كثيرة جرت في النهر خلال هذه الفترة بين الوطنية المصرية والعربية وبين النفوذ الصهيوني الزاحف في الشرق الأوسط، وفق خطط أمريكية إسرائيلية. ولذا يتوجب على الباحثين فحص هذه المرحلة جيدًا، لا مجرد الرجوع للمذكرات، ففيها تحركت

نظريات "السلام الدائم" والسلام الأمريكي، إزاء تقدم سياسة "التعايش السلمي" بين الأمريكيين والسوفيت. وقد تبلور دور السادات مع السياسة الأمريكية "ضد الشيوعية" في إفريقيا، حين عرضوا عليه المنطق الذي رفضه عبد الناصر عندما طلب الأمريكيون تعاونه في مواجهة الشيوعية في الشرق الأوسط عام 1953/1954 مقابل جلاء الإنجليز... إلخ. هنا وافق السادات على نفس الطلب بحجة تحقيق الانسحاب الإسرائيلي، لكن في وقت نشطت فيه الحركات السياسية، والديمقراطية خاصة عقب أحداث 19/18 يناير 1977. وبرز هنا دور الشيوعيين واليساريين عموماً على سطح الحياة الوطنية، وبلغ توزيع جريدة "الأهالي" مثلاً أعلى نسبة عرفت بها الصحيفة تقريباً، ونشطت حركة المثقفين في المقاهي والمنتديات، في رفض صريح "للاتصالات" النشطة بين حكومة مصر الساداتية والإسرائيليين.

في هذا الجو كانت قد نشأت فكرة تنظيم حلقة نقاش، ذات استمرارية، خلال نقاشي مع د. لطيفة الزيات، وتنعقد كل أسبوعين مثلاً في منزلها، خاصة وأن أخاها محمد عبد السلام الزيات (الذي يقطن نفس الفيلا معها في الدقي) كان قد "انسحب" من علاقته بالسادات، بل وأصدر كتاباً وجد شهرة باسم: "مصر إلى أين؟" كاشفاً سياسة السادات بعد أن قبل التعاون معه عقب انقلاب مايو 1971 بقيادة السادات. وكان الكتاب هجوماً صريحاً على السادات وسياسته أدى إلى مصادرته في المطبعة، عبر رسالة ساداتية للزيات بالتزام السكوت، فبدا الرجل صامتاً ومتحفظاً، وإن تعاون بالرأي مع هذا الشكل المعارض أو ذاك. ولذا أيد بإيجابية فكرة الندوة في منزلها، على أن

تجمع شخصيات معنية بالقضايا السياسية، مصرية وقومية، وأن يتحدث فيها الشخص المناسب لكل موضوع، ويخضع الموضوع للمناقشة، دون إصدار أية بيانات أو التوسع في الحضور، واجتهدت كثيرًا في التحضير لهذه اللقاءات. وشهدت "الندوة" الدورية حضورًا ومداخلات من شخصيات ذات وزن في موضوعها، مثل خليل حسن خليل، ومحمود عبد الفضيل في الاقتصاد، وفؤاد زكريا عن الحركة الإسلامية، وطارق البشري عن "الجماعة الوطنية"، وسيد ياسين عن نظرية الحاجز النفسي، وسيد البحراوي عن التبعية الفكرية، واستمرت الندوة بنجاح على مدى عامين على الأقل، حتى تشكلت "لجنة الدفاع عن الثقافة القومية"، وكلما تعمقت علاقة السادات بإسرائيل ومشروعاته للاتفاق معها بدأ السخط العام يتصاعد، ونعمة الندوة، تتصاعد أيضًا خاصة وأنه صاحب ذلك بتفسيرات مضللة عن تعاظم ظاهرة الفتنة الطائفية، والصدام في مناطق تعايش معروفة بين الأقباط والمسلمين (الزاوية الحمراء - الظاهر، إلخ) وبدا لنا الأمر غير منفصل عن المشروع الصهيوني في نفس الوقت بالمنطقة..

ما زال هذا العمل يذكر ويقدم تقييمًا مبكرًا للجنة وأنا الذي تحمست وقتها لتكليف أحد الشبان ممن عملوا في مواقع ذات صلة بالسياسات العليا، لكتابة مقال أو تقرير شامل للجنة، عن الخطط الإسرائيلية التي تجري مناقشتها، وما يتحقق منها في العلاقة مع مصر، من مشروع مد مياه النيل لرفع، إلى مشروعات اقتصادية وخاصة زراعية، وتصورات ومواقع كسر الحاجز النفسي مع إسرائيل... إلخ، وجاء تقريره باسم صاحبه المستعار

"محمد حسن" في حوالي 40 صفحة، مذهلاً للجميع، حتى صرّح السيد ياسين مدير مركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام وقتها، بأن هذا "شغل" مؤسسة وليس شخصاً واحداً، بينما رفض "محمد حسن" حضور النقاش. والتقرير يلمح إلى استقبال مركز الأهرام لأساتذة كسر الحاجز النفسي مع الإسرائيليين، ورأينا أن الفضح المبكر لهذه الأنشطة الإسرائيلية مع مصر مفيد على المستوى المصري والعربي، وإن كان يسهل نشره عربياً عن نشره في مصر. وعقب المناقشة حملته للنشر في مجلة "دراسات عربية" ببيروت ومراسلتها هنا فريدة النقاش. ويبدو أن وسيلة فريدة للاتصال بالمجلة وإرسال المواد الهامة كانت عبر السيد "مدبولي" صاحب المكتبة الشهيرة ذات التعامل الواسع مع قرنائه في بيروت. أخذ منها الدراسة، وانتقلت عاجلاً ليد المباحث العامة دون أن نستطيع توجيه اتهام..! وإنما فوجئنا عقب ذلك مباشرة بالنتيجة..! كنا نصطاف في جمصة مع عائلاتنا أنا وحسين عبد الرازق وعادل حسين وطارق البشري وسيد الملاح، وإذ بفرقة زوار الفجر حاضرة فجراً لاعتقال فريدة النقاش، بتهمة نشر مادة ضارة بالنظام، وضرورة أن تدلهم على "محمد حسن" هذا كاتب التقرير الخطير عن العلاقة بإسرائيل..! وكانت هي لا تعرفه بالفعل وصدقت القول أن باحثاً مجتهداً جاء به إليها كمراسلة، وشربت المسكينة أسبوعين أو أكثر في سجن النساء..! ونشر التقرير بوسائل أخرى، حتى أعده أحد الباحثين ثانية في شكل كتاب باسم "محمد حسن" نشرته دار الكلمة ببيروت باسم "خطة السلام"، ثم أعيد نشره في مصر - بعد مقتل السادات وبعد

إضافات عن مشكلة التطبيع - عن طريق دار المستقبل بعنوان "خمس سنوات من التطبيع". وقد قدم هذا العمل أقوى مادة فعلية حتى ذلك الوقت عن عملية "تطبيع" العلاقة مع إسرائيل، وكشف العاملين عليها من مصطفى خليل إلى يوسف والي، وكل شلة السادات.

لم نفاجأ إذن بتوقيع اتفاقية كامب ديفيد، خاصة وقد رافقها استقالات من وزراء مسئولين لهم اعتبارهم مثل إسماعيل فهمي ومحمود رياض ومحمد إبراهيم كامل، وكان صعباً علينا قبولها، وإن كانت القاعدة الشعبية كانت تقابل الحدث بصمت المستريب في النجاح ولكنها تتوقعه...! وقد تدهش من أشكال اعتراضنا...

قيام اللجنة

ومع ذلك بدا يوم 26 مارس 1979 وتوقيع الاتفاق صادماً لنا تماماً، ويمكن أن تأخذك الصدمة إلى بعيد. أذكر هنا ما قام به صديق لنا كاتب القصة المعروف المرحوم إبراهيم منصور، وكان من زبائن مقهى "ريش" الدائمين وسط المدينة، ويميل للسخرية، والتهريج بصوت عالٍ ليعبر عن آرائه ومواقفه النقدية أو الوطنية. فبعد ذبوع خبر اتفاق كامب ديفيد، خلع ملابسه العليا، وكتب لافتة صغيرة بسعة صدره مكتوباً عليها: "لا لكامب ديفيد"، وخرج بها في شارع طلعت حرب وسط المدينة صارخاً بالرفض، وأخذه الأمن طبعاً إلى الاعتقال لعدة أيام، بعد أن اشتهرت

الواقعة وسط البلد وبين المثقفين عموماً، وخلال ثلاثة أيام (30 مارس) تقريباً تمت الدعوة لمؤتمر عام للمثقفين بحزب التجمع، حضره أكثر من مئة مثقف معروف تعاقبوا في الحديث عن الكارثة مطالبين بإنشاء أداة دائمة لمواجهة الوجود الإسرائيلي المحتمل في الثقافة العربية بمصر، وتم اختيار عدد كبير من الحاضرين كأمين عام للجنة باسم "لجنة الدفاع عن الثقافة القومية"، ويبدو أن اشتغال بعضنا السابق مع الكتاب الفلسطينيين أو الشباب الفلسطيني قد دفع باسم لطيفة الزيات رئيسة وباسمي كأمين اللجنة، دون خلافات ظاهرة.

كان المثير في مؤتمر المثقفين، وجود مادة صريحة في الاتفاقية (المادة الثالثة) تؤكد على "الامتناع عن التحريض أو الإثارة أو الأفعال العدوانية، وتقديم مرتكبي هذه الأفعال للمحاكمة"! والإيحاءات والإشارات من بعدها إلى الثقافة والإعلام..

كان حشد المثقفين في المؤتمر كبيراً، ومن توجهات مختلفة، في وقت لا يقبل المثقفون كثيراً على أنشطة حزب التجمع، وإن تابعوه عن طريق أسبوعية "الأهالي"، ولذا بدت الرغبة واضحة لتأكيد "استقلالية" اللجنة عن "النمط الحزبي"، على نمط معظم الأحزاب الآخذة بفكرة إنشاء اتحادات وهيئات تابعة باسمهم للعمال والفلاحين والشباب إلخ، ولم تظهر بقوة أهمية دعم الأحزاب للمجتمع الأهلي وتنظيماته المستقلة فيما سمي فيما بعد "المجتمع المدني"...

ومع ذلك توصلنا لمعالجة هذه المسألة بأنها "لجنة وطنية ثقافية، تضم حزبين وغير حزبين، وتعمل في الإطار القانوني لحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي"، حيث لم يكن مسموحاً في قوانين التنظيم الأهلي بمثل لجتتنا كتنظيم مستقل تماماً.

ولم تكن الرئيسة فعلاً عضوة بالتجمع، وإن كنت أنا عضو اللجنة السياسية ومكتب الكتاب به، ثم بدأ النشاط بتقليد تمسكت به لطيفة الزيات وهو لقاء الأمانة مساء كل أحد، مستمراً لأكثر من عقد ونصف من انطلاق اللجنة...

دار الجدل حول تسمية اللجنة بالدفاع عن "الثقافة القومية" بينما الأولى كان أن نقول الثقافة "الوطنية"، لأن ثقافة المصريين ممتدة من العصر الفرعوني للقبطي ثم الإسلامي العربي، وأنا متحمس لهذا المفهوم دائماً، كنا في ظروف كون كامب ديفيد موجهة للمنطقة ككل، وكان لا بد أن نتعامل بقوة مع الوسط العربي، وعنصره المشترك هو التراث العربي، "والثقافة القومية" هي التي تهتم بذلك، وهنا أخذ البعض يُلمّح إلى الوجود الكثيف للفكر القومي واليساري في اللجنة، ويتساءل عن أصحاب الفكر الإسلامي، بينما كنا عملياً متعاونين مع جماعة حزب العمل، الذي يمثل ضمناً للإسلاميين، فضلاً عن الشخصيات الإسلامية المستقلة مثل عادل عيد - عبدالوهاب المسيري... إلخ، لكن اعتراضنا كان قوياً أيضاً على المفهوم الديني عند بعض (الإسلاميين)، وحتى العرقي (عن اليهود) تجاه المسألة الفلسطينية

وإسرائيل، باعتبارها من مشاكل اليهود أمام الإسلام، وليست مسألة وطنية قومية ذات بُعد استعماري. وورد جدل كثير، تبعاً، في هذه المسألة حتى بدت اللجنة على غير وفاق كامل مع هذا التيار، الذي بدا بعض ممثليه يقيمون أشكالا أخرى مقابلة مما بات نشاط رفعت سيد أحمد "ومركز يافا" مثلاً له، ومع ذلك حرصت اللجنة على استمرار العلاقات الودية مع الأصدقاء على الأقل، لمعالجة مشاكل فكرية واجتماعية قائمة في المجتمع وعلى رأسها المشكلة الطائفية، التي كان لا بد أن يُراعى فيها تاريخ التوافق داخل الجماعة الوطنية بين المسلمين والأقباط في مصر. عرفت اللجنة سلسلة ندوات عن المشكلة الطائفية نفسها وعن الوافد والموروث لمعالجة مسأله الحداثة والتقليد في ثقافتنا، حيث يُتهم فيها الحداثيون بالإلحاد أو الكفر، واعتبار فكرة العلمانية هي من فكر الحداثة الوافد لتدمير التراث العربي الإسلامي الموروث...! وكان من طرائف تكوين اللجنة وفرة غلبة حضور مثقفات "يرطن" بالفرنسية والإنجليزية أمثال أمينة رشيد وإنجي أفلاطون وسهير فهمي فضلاً عن وجود لطيفة ورضوى عاشور، مما كاد أن يجعل التهمة ثابتة! لكن اللجنة أيضاً عاجلت المسألة الطائفية، بالاقتراب من عناصر ذات تأثير إيجابي في المشكلة أو مناقشة الآراء والتاريخ من حولها. ورأينا ضرورة اجتهادنا الخاص، وإدانة سلوك الدوائر الحكومية والأمنية في هذا المجال، وتبني عبد العظيم أنيس تحرير كتاب هام عن تحليلنا وموقفنا من الظاهرة، وفي باب الاجتهاد العلمي، أذكر أني ناقشت محمد عبد السلام، أن تقوم ندوتنا الخاصة مع لجنة الدفاع عن الثقافة القومية، بعمل مشترك

مع شخصيات مسيحية مثقفة لإصدار بيانات معبرة عن مواقف حقيقية في اتجاه حل الأزمة من قبل كل الأطراف، وبعد اتفاقنا تناقشت مع المستشار طارق البشري، الذي يسر لنا مقابلة المستشار وليم سليمان، وكان رجلاً نبيلًا حقًا. وكان الهدف أن نطرح أفكارًا عملية على اللجنة وخارجها لتشكيل لجنة قومية لمعالجة الأزمة الطائفية، الأمر الذي تمس له عبد العظيم أنيس ومحمد عودة وعادل عيد، وكانوا يحددون الأسماء وأسارع بالاتصال بهم على أمل أن ننجز شيئًا على أرض الواقع...

كان الحماس في اللجنة يبالغ أحيانًا في تسييس النص بأكثر ما يهتم بالأبعاد الثقافية أو الاجتماعية، وهي مهمة اللجنة الأصلية، لكن بعض ذلك كان مفيدًا، لشعبيتها من جهة، وصداه في أوساط مختلفة من جهة أخرى. وفي بيان شهير للجنة عن المشكلة الطائفية ومسئولية الحكم فيها، وصل إلى حد استشارة السادات شخصيًا لدرجة الغضب الشديد وهو على أحد المنصات، وراح يقرأ منه كمثال على ما كان يسميهم "الأرازل" من المعارضين...! وصار نصف أعضاء أمانة اللجنة الرئيسية كانوا ضمن "قضية التفاحة" التي بلورت بعض تهم حملة الاعتقالات في سبتمبر 1981، وأُعتقل خلالها 1500 شخصية عامة منهم 25 في قضية خاصة باسم "التفاحة" عن "التجسس، والاتصال بالسوفييت، وقلب نظام الحكم". وكنتُ بين قائمة المتهمين بالطبع. والطريف أنني عندما تساءلت مرة عن طبيعة التهمة الخاصة بي في هذه الحملة، وجدت في صدر صحيفة الأهرام، تهم أعضاء المؤامرة، ومدون بها أمام اسمي "الاتصال بين المتآمرين والإسلاميين"، ولم يكن

ثمة إشارة ممكنة لأي نشاط في هذا الصدد، إلا لمسعاي مع لجنة "الجماعة الوطنية (طارق البشري ووليم سليمان) ضد الفتنة الطائفية..."!

كانت الموضوعات الداخلية (خارج موضوع التطبيع) تدخل ضمن توسيع مفهومنا حول الثقافة الوطنية نفسها، والدفاع عنها ضمن شعارنا عن "الدفاع بالثقافة" عن التراث والتقدم في نفس الوقت، بقدر ما كان الشعار الدائم عن "فلسطين قضية مصرية". ومن هنا كانت حملتنا على مفهوم "الحاجز النفسي"، الذي أراد بعض فلاسفة السياسة أن يفرضوا وسائل "عبوره" عبر الحوارات والندوات، بل ومحاولة اختراق اللجنة نفسها بادعاء موضوعية الحوار. وكان هذا الموضوع شائعاً، ونشير بصراحة "وموضوعية أيضاً" للأساتذة الأمريكيين - واحد منهم مشهور لا أذكر اسمه الآن - ممن ترددوا على مركز الاهرام للدراسات الإستراتيجية، وقبل الشروع في عملية كامب ديفيد نفسها، بهدف تطويع الرأي العام على "عبور الحاجز النفسي" تجاه السادات أو حواراته الجاري مع الدوائر العدوانية، بل وتحديث بعض الأساتذة المصريين المتخصصين في علم النفس والأمراض النفسية، عن أن فرط العداء لإسرائيل بهذا الشكل هو نوع من "التوتر النفسي" المرضي، وإن وسائل العلاج الجماعي في حلقات نقاش منظمة، لذلك كانت أحد شواغل أستاذ معروف مثل محمد شعلان، وأظن بعضهم الآخر ليس مجهولاً في هذا المجال...

كان البعض حريصاً على اتهامنا بالتطرف - حتى النفسي - وبعضهم

غير راضٍ عن مفهوم التبعية أو الإمبريالية الثقافية، وكنا نعتبر ذلك من جانبنا - نزق الموالاتة للغرب (لم تكن بعد موجة العولمة قد بدأت بقوة كافية) ولذا تمثلت معارضتنا للبحوث الاجتماعية لصالح هيئات أجنبية وخاصة أمريكية، بل وسجلنا ظاهرة قدوم الباحثين الأمريكيين والأوروبيين بوفرة لدراسة المجتمع المصري، مستعينين بالباحث المصري "كصبي" للأسطى الأجنبي كما كان يحلو لبعضنا تشبيهه، وكان البعض من "فلاسفتنا" في مصر يرون ذلك دليلاً على مفهومهم عن تطرفنا، حتى قدمت باحثة شابة متميزه دراستها الوافية والشهيرة عن "وصف مصر بالأمريكاني"، نشرتها الاهرام الاقتصادي عام 1984 التي برزت كصحيفة وطنية في ذلك الوقت، وتقدمت الباحثة في عملها واتجاهها حتى صارت د. دينا الخواجة الأستاذة للاقتصاد السياسي، بل وتأكدت مقولاتنا بترجمة أعمال المؤرخ البريطاني "تيموثي ميتشيل" عن استعمار مصر، التي كشفت تأثيرات الأبحاث الأجنبية في خلق صور معينة عن الشعوب...

ثم كانت متابعتنا لما يجري في اليونسكو من مقاومة "مختار مبو" السنغالي، مديرها العام لأشكال الهيمنة الثقافية الأمريكية، ورفضهم لفكرة "التنوع الثقافي" على صعيد عالمي، مما دفع دوائر اليونسكو الوطنية إلى عالم "الهوية الثقافية" و"الانتماء الثقافي الوطني"، والدفاع عن التراث كخطاب وطني شائع عن الثقافة الوطنية، بما لم يستحِ أمامه بعض مثقفينا في مواجهتنا. ولذا أصدرنا مجلة "المواجهة" باسم اللجنة، ومستقلة، للتعبير عن أفكارنا ونشاطنا حافلة خلال ثمانية أعداد صدرت عنها بموضوعات الهوية والتراث

والثقافة الوطنية التي كان يهتم بها سيد البحراوي بالذات اهتماماً كبيراً، وأصدر صلاح عيسى مجلة مستقلة باسم "الثقافة الوطنية" أيضاً، مما كان مساهمة من اللجنة وأنصارها في دفع هذه المفاهيم بقوة إلى الشارع الثقافي في مصر والعالم العربي، وجعلني ذلك فخوراً بما أفعل.

ومن يتابع المرفق مع هذه الفقرة عن هيكله "لجنة الدفاع عن الثقافة القومية" من مؤسسين ومساندين، ومن أشكال الإنتاج الثقافي، ومن طبيعة وهوية القائمين بكل ذلك، يستطيع أن يستنتج طبيعة دورنا داخل المجتمع الثقافي، وطبيعة ما حاولنا تقديمه. ولا أستطيع هنا أن أذكر الشخصيات التي تحملت الكثير، وكنا كالعائلة ليلاً ونهاراً، وهما الأساسي هو "اللجنة"، أذكر أنه لم تجر انتخابات مثلاً لاختيار أمانة عامة أو تنفيذية منذ اختار المؤتمر العام بالتوافق لطيفة الزيات وحلمي شعراوي، لكننا لم ننتظر إجراءات لدعوة مهمة إلى العمل الجماعي مستفيدين من فرط الحماس القائم لدى إنجي أفلاطون ورضوى عاشور، وأمينة رشيد وسيد البحراوي وفتحية العسال وفريدة النقاش وعواطف عبد الرحمن وعز الدين نجيب، وجمال غزالي، وجمال الغيطاني ويوسف القعيد وعماد أبو غازي، ومحمد هشام وصلاح سليمان وسهام بيومي، وعبد الشكور حسن، ومحسنة توفيق، كما كان معنا بالطبع نجاح عمر ومحمود المراغي ومحمد عودة وعبد العظيم أنيس وصلاح عيسى، وهؤلاء هم المنتظمون أو شبه المنتظمين أسبوعياً تقريباً مساء كل أحد..!

ولابد أن القارئ يتوقع أن أقول له ما حدث عن عدم سعادة حزب التجمع بنا بالشكل الذي يوحي به هذا التقديم "للجنة الدفاع"، فالأغلبية هنا من غير أعضاء الحزب، وشخصيات ذات وزن، لا يمكن معاملتها دون اعتبار لأوزانها، ثم إن الإنتاج الفكري والثقافي للجنة، لم يكن بالطبع شعوبياً، ولا مما يحتاج الحزب لترويجه، بينما ينحو الحزب لسياسات آخذة في التدهور اليميني.

أما الأخطر فكان أن القيادات الرئيسية في الحزب، لم ترتح لموقفنا من القيادات التقليدية الفلسطينية، الحريصة على العلاقة مع النظام المصري في ذلك الوقت، وقد كان غارقاً في شؤون "كامب ديفيد"، كما أزعجنا الموقف المتحفظ من منظمات الكفاح المسلح، وأنا الذي كنت منسجماً لمكاتبة حركات التحرير الإفريقية، وعارفاً لسياستها وزعمائها على مدى أكثر من عشرين عاماً، لا أتصور هذه الصراعات والشكليات الفلسطينية، وما تقبله من الرجعية العربية، مقابل "التمظهر" كدولة وليست حركة تحرير، وأعني بذلك صراحة قيادة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية، وإذ بالقيادة في التجمع مرتاحة لذلك تماماً، بل وتفرض مبدأ "نقبل ماتقبل به القيادة الفلسطينية" ويضعونا في حرج الاختلاف الشديد أحياناً والتساؤل المخرج عن "القيادة الفلسطينية" الحقيقية أحياناً أخرى..! ومن هنا انطلقت العديد من العراقل أمام عمل اللجنة في إطار حزب التجمع، لكن لم يكن ثمة إمكانية أخرى، لأن الحل الآخر كان الانتقال إلى "حزب العمل" وصوته جريدة الشعب برئاسة عادل حسين الذي كان يتقدم في طريقه الإسلامى...

وقد أدى ذلك إلى أنواع من التحرش باللجنة فعلياً، مثل طلب مراجعة أو الاتفاق على البيانات قبل إصدارها أو ما يصلنا من ملاحظات عن تحرشنا نحن بالحكم "والساداتية"، بينما ثمة قيادة في حزب التجمع تصدر كتاباً عن "المدرسة الساداتية"، ومن زاوية أخرى كان ثمة ملاحظات على النعمة الناصرية القومية، والراдикаلية اليسارية في نفس الوقت، مما جعل شخصيات مثل محمد عودة وعبد العظيم أنيس وعماذ أبو غازي يعزفون عن الحضور المنتظم لأنشطة اللجنة... لم يكن المتحفظون على اللجنة في التجمع لأنها منظمة جامعة لعدة تيارات، وأن صوتها العربي ونكاد نقول الدولي شاهد على أهميتها ويكادون وقد بلغ الأمر إقلاقتها لإسرائيل نفسها إلى حد إرسال تهديدات مباشرة بالقتل لبعض أعضائها...

المواجهة في المعرض

بشكل مألوف جاء إعداد هيئة الكتاب للمعرض السنوي في يناير 1981، وإذ بالأخبار تتسرب عن دعوة إسرائيل للمشاركة في المعرض، فكانت الطامة الكبرى عن كامب ديفيد الثقافية، متحققة على أرض الواقع. وقررت اللجنة التعرض لهذا الحضور الإسرائيلي في المعرض لمنعه بأية وسيلة، وكان الشباب من حولنا أكثر انفعالاً، وقابلية للتحرك... وقام مُقترَحنا على إصدار بيان يوقعه السياسيون والمثقفون ونقابيون، ونطبعه بأكبر كمية ممكنة لتوزيعه في المعرض وخارجه، ورحت أنا وبعض نشطاء

اللجنة تجمع التوقيعات المذكورة في النص المنشور هنا بعنوان "لا للصهيونية في معرض الكتاب".

البيان الصادر ضد اشتراك إسرائيل في معرض الكتاب

لا للكتاب الصهيوني في معرض الكتاب

الهيئات السياسية والثقافية والمهنية والشخصيات العامة الموقعة على هذا النداء، تناشد جماهير المواطنين المصريين، من الناشرين والموزعين، والكتاب والأدباء والمدرسين والطلاب، والعمال والمهنيين، أن يقاطعوا الكتاب الإسرائيلي في معرض الكتاب الدولي الثالث عشر مقاطعة تامة تشمل:

- 1 - عدم دخول جناح إدكو إنترناشيونال الوكيل الوحيد في مصر للناشرين الإسرائيليين أو شراء أي كتب منه أو تلقي أي مطبوعات مجانية أو هدايا، ومقاطعة أي جناح آخر يعرض المطبوعات الإسرائيلية.
- 2 - مقاطعة كافة الحفلات واللقاءات التي يدعو إليها أو يحضرها الناشرون الصهاينة، وألا يعقدوا معهم أو مع وكيلهم أي اتفاقات للتوزيع أو النشر المشترك أو الترجمة.
- 3 - أن ترفع دور النشر المصرية والعربية العلم الفلسطيني

على أجنحتها رمزاً لاحتجاجها على مشاركة الناشرين
الإسرائيليين في المعرض.

4 - أن تقوم كافة الأحزاب السياسية والشخصيات الوطنية
واتحادات الطلاب ونوادي هيئات التدريس والنقابات
المهنية والعمالية، بدعوة أعضائها وأصدقائها والمواطنين
جميعاً بمقاطعة الجناح.

إن مشاركة الناشرين الصهاينة في هذا المعرض خطوة من مخطط
شامل يسعى لتطويع العقل المصري لأهداف المشروع الصهيوني
الاستعماري، بحيث يقبل بالتخلي عن هويته القومية، وانتمائه لأمتة
العربية، وحماسه لقضية الشعب الفلسطيني المضطهد، والأرض
الفلسطينية المغتصبة، وصولاً إلى اندماج حضاري شامل، تسيطر
من خلاله "العبرية الصهيونية" المزعومة على المنطقة.

إن دعوتنا لمقاطعة الكتاب الصهيوني في معرض الكتاب ليست
دعوة للتعصب الفكري، ولكنها احتجاج على أفكار استعمارية توسعية،
وسمتها الجمعية العمومية للأمم المتحدة بأنها وجه آخر للعنصرية، كما
أنها رفض لاتجاهات تعتبر الشعب العربي الفلسطيني المطالب بأرضه،
مجموعة من الإرهابيين، بينما تقلب حقائق التاريخ لتعطي للإرهابيين
الصهاينة حقوقاً تاريخية على أرض غيرهم، وهي أفكار تعادي القيم

الروحانية والوطنية وتقف موقف العداء - الفكري والعلمي - من مقدساتنا الإسلامية والمسيحية.

وإن اشتراك الناشرين الإسرائيليين في هذا المعرض بالشكل الذي أعلن عنه، يجيء نتيجة لضغط إسرائيلي مكثف لدفع عملية "التطبيع الثقافي" إلى الأمام، باعتبارها جبهة الحرب الأساسية الآن ضد العرب، برغم أن إسرائيل ما تزال تحتل قسمًا من سيناء ويهدد قادتها بأن استكمال الانسحاب رهين بتطبيع العلاقات تطبيعًا كاملاً، هذا وبرغم أنها ما زالت تحتل الأراضي العربية الأخرى في الضفة الغربية وغزة والجولان وجنوب لبنان، وتنسف جثث الفلسطينيين من طلاب الجامعات في الأراضي المحتلة الذين يدافعون عن حق وطنهم.

إن إصرار إسرائيل على المشاركة في معرض الكتاب، هو محاولة للإيحاء بأن المثقفين المصريين يقبلون بها، برغم مواقفها العلنية المعادية للحقوق العربية وهو خطر بالغ ينبغي أن ينتبه له رواد المعرض، ومن ثمّ فعليهم رفض كافة الإغراءات لدخول الجناح الصهيوني تحت دعاوى حياد الثقافة أو رخص الكتب أو مجرد الفضول.

إن السماح بعرض الكتب الصهيونية في المعرض من خلال موزع ومستورد يحمل الجنسية المصرية، هو مناورة تضع الناشرين والموزعين المصريين في مأزق، يعرضهم للوقوع تحت طائلة المقاطعة العربية لمشاركتهم

مع إسرائيل في نفس المعرض، وهو أمر يحرم الكاتب المصري من التواجد بين يدي قارئه الطبيعي في أقطار الأمة العربية الأخرى. وهذا كله يشكل ضربة للتواصل الحضاري بين مصر وأمتها العربية وهو ما يسعى إليه المشروع الصهيوني.

إن مناورة هذا العام، وضعت الناشرين المصريين في مأزق مفاجئ ينبغي أن يدفعهم لمشاركتنا في الاحتجاج الرسمي على السماح بالكتاب الصهيوني بالمعرض، والأهم من ذلك أن يدفعهم لتفكير جدي في إقامة معرض مستقل لما ينشرونه أو يوزعونه بعيداً عن المعرض الرسمي الذي لا يلتزم حتى بقانونه، معرض مستقل لا مكان فيه لفكر عنصري يزدري قيمنا الوطنية والدينية وحقوق أمتنا.

وليكن شعارنا هذا العام:

لا، للجنح الإسرائيلي في معرض الكتاب

لا، للغزو الصهيوني للثقافة العربية في مصر

التوقيعات:

فؤاد نصحي أمين الإعلام والثقافة في حزب العمل الاشتراكي.

لطفي واكد أمين اللجنة المركزية لحزب التجمع الوطني التقدمي

الوحدوي.

كامل زهيري نقيب الصحفيين.

أحمد نبيل الهلالي عضو مجلس نقابة المحامين.

محمد الجندي، دار الثقافة الجديدة للنشر.

عبدالعظيم مناف، دار الموقف العربي للصحافة والنشر والتوزيع.

محمود بقشيش سكرتير جماعة أئلييه القاهرة للفنانين والكتاب.

لجنة الدفاع عن الثقافة القومية (لجنة قومية تضم مختلف التيارات الفكرية وتعمل في إطار حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي).

سمير فريد رئيس لجنة مقاطعة السينما الصهيونية.

وكان البيان يحمل شعارات مثل:

- ليكن الكتاب الصهيوني في المعرض كتاباً محرماً على كل المثقفين الشرفاء.
- اشتراك الناشرين الصهاينة في المعرض اغتصاب لموافقة المثقفين المصريين على وجودهم في مصر.
- لا تستدرج بدافع الفضول إلى جناح إدكو إنترناشيونال في

المعرض، الوكيل الوحيد للناشرين الإسرائيليين في مصر.

قائمة الشرف

الهيئات والنقابات التي أعلنت مقاطعتها لأية علاقات مع إسرائيل في مصر حتى الآن:

- نقابة الصحفيين.
- نقابة المحامين.
- نقابة الأطباء.
- نقابة الصيادلة.
- الاتحاد العام لعمال مصر.
- شعبة الهندسة الكيميائية والنووية بنقابة المهندسين.
- نقابة المهن السينمائية.
- نقابة المهن التمثيلية.
- نقابة المهن الموسيقية.
- جمعية المؤلفين والملحنين.
- حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي.

وكان رئيس هيئة الكتاب شاعرًا نحترمه هو صلاح عبد الصبور، لكن لم يكن من الممكن أن يتدخل مباشرة بالمنع لأسباب تخصه، وإن كان المهجوم عليه بعدها هو الذي قيل إنه كان سبب إصابته بصدمه قلبية أودت بحياته بعد عدة شهور. وأعلن أن جيهان السادات ستفتتح الجناح الإسرائيلي في الليلة السابقة على يوم افتتاحه، وعلمنا أن الشباب كان حاضراً حول الجناح وهدد بتدميره أو حرقه فأبعدوا عن أرض المعرض. أما نحن في اللجنة فكنا نغلي في المقر، لكن كنا قد نجحنا في جمع التوقعات، وإعداد البيان في الشكل الذي يسهل توزيعه، ورتبنا في سرية تامة عن الضجيج الإعلامي، كيف أن مجموعة من مثقفي مصر وعلى رأسهم لطيفة الزيات ومعظم أعضاء الأمانة العامة، سيقفون أمام الجناح الإسرائيلي حاملين المنشور والعلم الفلسطيني بحجم صغير، محاولين الاعلان عن رفض وجود الجناح، بمختلف أشكال التواصل مع المواطنين المتجهين إلى الجناح الإسرائيلي، ويومها رتبت مهام كل عضو في اللجنة، والبدائل وخاصة ضمان توجيه الشباب للتعبير بشكل مناسب كمثقفين، لا متظاهرين، وكنت أردد - وما زلت - لماذا كنا نحتفي بوقفة سارتر أو جارودي في شوارع باريس، لدعم هذه القضية أو تلك ولا نفعل نحن ذلك...؟ وقررنا التجمع بوسائل مختلفة على التاسعة صباحاً أمام الجناح، وكان مشهداً رائعاً بحق وحوالي 10 - 15 مثقفاً يظهرون فجأة أمام الجناح، ولا ندري كيف عرف بعض الصحفيين بذلك فتجمعوا حولنا، وجرى الشباب إلى الأجنحة المختلفة حاملين الأعلام الفلسطينية التي جاءوا بها بالآلاف - دون علمنا

فعلاً - من مكتب منظمة التحرير الفلسطينية، وليضعوا الأعلام على الكتب المعروضة إشارة إلى فلسطين بديلاً لإسرائيل..

لم نفاجأ برجال المباحث، وهم محيطون بمجموعتنا، وفي مقدمتهم العميد الجمال الذي لا أنسى صراخه أمامنا، بدهشة عن عدم معرفته بهذا الترتيب، وينادينا باسمنا وكيف نتجاهله في الإحاطة لحمايتنا..! إلى آخر حجج الأمن التقليدية. ولا أدري بالضبط كيف قرر أن يعتقلني وصلاح عيسى، بينما تشتت المجموعة ابتعاداً عن سطوته، ووجدنا أنفسنا في بوكس الشرطه إلى مقر المباحث العامة بلاظوغي، وأخونا من المباحث العامة كلما رأنا صرخ بالاستغراب عن عدم معرفته بهذا الترتيب الذي لم يكن يصح فعله..!

قضينا الليلة في مبنى المباحث العامة، وفي الصباح توجه بنا "بوكس الشرطة" إلى سجن القلعة، حيث وجدنا التعليمات "بالحبس الانفرادي" أي في زنازين منفصلة. حاول صلاح عيسى الاحتجاج بحكم خبرته ليضعونا معاً، والأصح أن نكون في سجن الاستئناف (كسجن قانوني على ما فهمت) ورفض الضابط القائم في سجن القلعة. وهنا ذكر لي صلاح أنه لو استمررنا رغم الاحتجاج في القلعة حتى غد، فلنضرب عن الطعام. ورغم خبرتي الضئيلة في هذا الصدد، ومدى معرفتي بقدرتي على الصيام ولأي وقت، فقد استجبت، وأكلت يومها بكفاية من الفول والعدس احتياطياً..! وأشهد أن ثلاثة أيام تقريباً لم تحدث مشكلة صحية.

كانت الزنزانه موحية بالكثير من أدب السجون وشعر زين العابدين فؤاد

وأحمد فؤاد نجم. وكتابة الحوائط، بما يسلي لبعض الوقت. ولكن الخوف من عنف السادات المحتمل، صاحب أنياب الديمقراطية كان حاضرًا أيضًا. حتى نزلنا للعرض على النيابة وجدنا معنا أربعة أو خمسة من كبار المحامين في مقدمتهم نبيل الهلالي ويحيي الجمل وعبد العزيز محمد وعبد الله الزغبى الذين جاءوا ضمن تقليد احتشاد المحامين للدفاع عن الوطنيين في ذلك الوقت. وغيرهم، ممن اعترضوا أولاً على السجن في القلعة (الذي قضينا فيها حوالي أسبوع)، وبدأ تحديد الاتهام المثير: بأننا أثّرنا الاضطراب والرأي العام ضد الحكومة بأعمال تضر بالعلاقة مع دولة صديقة، مما قد يشعل حالة الحرب، بالأعمال العدوانية التي قمنا بها (إشارة إلى المادة الثالثة في اتفاقية كامب ديفيد).

ودُهنّا جميعًا من حجم التهمة التي رصّها وكيل النيابة، الذي حرص أن يكون هادئًا لتهدئة روعنا، وجادل المحامين كثيرًا حوالي الساعة، وانتهى بمد الحبس لأسبوعين، لكن في سجن الاستئناف.

وضعوني مع صلاح في غرفة واسعة بها بعض السجناء والسياسيين السابقين علينا... وبها نوافذ يمكن الصعود إليها للإطلاع على أسطح قريبة ومنطقة السجن في باب الخلق، تقع في قلب المنطقة السكنية الكثيفة، تجعلك تشعر بضجيج الحياة حول السجن، وقد ترى أهلك على أحد الأسطح القريبة - بعد دفعهم طبعًا لبعض المال لأصحاب البيوت المتواضعة. وتحملت توحيدة طبعًا عبء الوصول لهذا الموقع

مع غيرها. وبينما أبتسم وأنا أطل من بعيد متوقعًا حالتها، وأكاد أرى الدمع في عينيها، أخاف أن تراني مبتسمًا من طرافة المنظر والعلاقة في هذه الحالة، إلى أن يصلنا ما جلبه الأهل من مأكّل شهّي، فنستريح من القفز، فنركن للغداء والراحة ويركن الأهل للتعّب والقلق، وكأننا قتلة نستحقّ الشفقه، أو مهددين بالأحكام المشددة...

وجاء يوم الجمعة التالي بسرعة، ليصل إلينا عصر ذلك اليوم حوالي عشرين شابًا وصبيًا، ممن نعرف بعضهم من حول "اللجنة"، وفي مقدمتهم كمال أبو عيطة النقابي (وزير العمل في ثورة 25 يناير) وكارم محمود (أمين عام نقابة الصحفيين بعد الثورة أيضًا) متهمين بتوزيع منشورات في معرض الكتاب تحمل عنوان "لا للصهيونية". وبقيت أرقب العلاقات الجماعية داخل السجن كما نقرأ عنها، ومعنا خير بالسجن هو صلاح عيسى... وعند العرض بعد 15 يومًا على النيابة أمرت بالاستمرار لأسبوعين آخرين، ولكن يبدو أن الضغوط المحلية والخارجية أدت إلى خروجنا قبل انتهاء المدة. أذكر مثلاً أن صديقة إنجليزية، زوجة مهندس مصري صديق هي "ليز عصام عوني" استخرجت عناوين أعضاء جمعية العلوم السياسية الإفريقية وأمطرت خلاهم العالم الجامعي الدولي بخبر اعتقالي (متعّه العولة المبكرة!) وإذ برئيس الجمعية، البروفيسور ناثن شاموياريرا، وهو وزير خارجية زيمبابوي عقب استقلالها - وكما أخبرني لاحقًا - يستأذن مجلس وزراء زيمبابوي في الاتصال بصفته رئيس الجمعية المذكورة وليس كوزير، بالسلطات المصرية للنظر في أمر نائب رئيس الجمعية المعتقل لأسباب

تحتاج الجمعية لتفسيرها. قلت للسيدة ليز بعد خروجي، فضحتيني...! فأخذتها بجد كإنجليزية وغضبت على ما يبدو حتى شكرتها وشرحت لها طبيعة الظرف المصري! وفي مقابل ذلك ذكرت لي توحيد، أن بعض قادة التجمع، أصدقائي، جاءوا إليها في المنزل ليشدوا أزرها، ولكن بالقول إن حلمي أعقل من ذلك، ولم يكن يصح أن يقوم "بتوزيع" منشورات كالشباب المتطرف في المعرض...! وحزنت الست بشدة من هذا الموقف الذي أغضبها (ربما مصدقة) وأغضبني في إثباته موقف قادة التجمع من اللجنة للأسف. لكني لا بد أن أذكر هنا أن حزب التجمع كان القوة السياسية البارزة بالفعل في معارضة كامب ديفيد، والدفاع عن الشعب الفلسطيني بمختلف أشكال التضامن، لكن القوى المحافظة فيه أيضًا كانت مزعجة للحركيين بين صفوفه بشكل واضح أيضًا. وبقي الجدل الرئيسي حول تلك المعاهدة المشؤومة في مختلف أطر الحزب مهما تنوعت آراؤنا، حتى لم تستطع تلك القيادة أي عرقلة لنشاط اللجنة، بقدر ما كانت التحفظات متبادله داخل الجماعة الثقافية نفسها، وبسبب ضغط الحكم السادتي على الساحة السياسية عمومًا...

ذكرت سابقًا أنني مع خروجي من السجن آخري يناير 1981، وجدت عرضًا من صديقي عبد الرحمن أبو زيد رئيس جامعة جوبا لاستدعائي للتدريس هناك خلال أسبوع، ورتبت حالي للوضع الجديد وذهبت للخرطوم ثم جوبا، لأفتح عالمًا جديدًا من الصداقات في هيئة التدريس، والشباب الدارسين أيضًا من بين الجنوبيين والشماليين ولم يكتمل العام

إلا والسادات يعتقل 1500 وطنياً مصرّياً فيما سمي بحملة سبتمبر 1981، متضمنة اتهام نصف أعضاء اللجنة وقيادات أخرى مثل عبد السلام الزيات ولطفي الخولي، وصلاح عيسى وفريدة النقاش ولطفية الزيات وغيرهم وغيرهم. وكان بينهم اسمي، رغم أنني كنت في جوبا، ورغم إنفاذي من السجن مرة أخرى، فإن ذلك لم ينقذني من الإحساس مع د. خليل حسن خليل، أن صداقة النميري مع السادات قد تؤدي لتسليمنا إلى القاهرة، فرتبنا الذهاب إلى تونس حيث استقرت بتعليمات من أستاذنا الراحل محي الدين صابر في رحاب المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (أليكسو).

هناك تعاملت لفترة بصفتي مناضل لجنة الدفاع عن الثقافة القومية، بل وشرعنا في برنامج للمنظمة حول "الغزو الثقافي الصهيوني"، التعبير الشائع الذي عدلناه في القاهرة بشأن مفهوم الغزو غير اللائق، لكنه مضى كذلك على المستوى العربي، بل وشاركتُ باسم اللجنة، ومع قاعدتها في مصر - لتنظم "أليكسو" اجتماع وزراء الثقافة العرب في دمشق في صيف 1982.

كانت الجامعة العربية التي نقلت لتونس وتولاها مثقف تونسي بارز هو الشاذلي القليبي حريصة لأن تذهب أبعد من البيانات المألوفة، وعاونتهم بالطبع في ذلك، حتى تحمس الأخضر الإبراهيمي الأمين العام المساعد مرة بمعاونة اللجنة، فراح بعض "محدودي الأفق" يصورون ذلك "تمويلاً

خارجياً" للجنة يسعى إليه أمينها. وعندما وصلتني تلك النميّة، توقفت، بل وتوقفت معها روح التعاون مع بعض الهيئات العربية مع كيان اللجنة إلا بحضور المباشّر، أو بمشاركتي المباشرة في العمل. وتوفّر ذلك بالفعل في التعاون مع تطوير التظاهرة التي بدأت بمؤتمر المثقّفين العرب في ربيع 1982 بتونس بمعاونة عمر الحامدي، القيادي الليبي المثقّف، وإنشاء المجلس القومي للثقافة العربية. ونشط المجلس بأمانته في الرباط نسبياً في إطار مفهوم قومي متطرف عن الثقافة وعروبته، وأحياناً إسلاميتها بما لم يوفر له نجاحاً كبيراً، إلا بجهود بعض من تولوه مثل حيدر إبراهيم أو تعاونوا معه مثل طاهر لبيب. كان ثمة شك دائم تجاه الماركسيين من قبل القوميين أو الإسلاميين الذين يتبنون قيادة مؤسسات عامة مثل هذه. ولأنني هنا في إطار الحوارات الثقافية والسياسية التي عشتها فإنني أطرح هذا الاستنتاج بألم حقيقي، من حالة "الإقصاء" هذه التي لا أجزم بأنها متبادلة، لكنها بارزة في الحالة القومية والإسلامية بحكم أنهم قادوا مؤسسات ذات إمكانيات في العمل ليس مجرد "مؤتمر الشعب العربي" في ليبيا مرة، أو المجلس القومي للثقافة العربية مرة، ولكن يمكن لأي مراقب أن يلحظها في بنية ونشاط مركز دراسات الوحدة العربية وما نشأ في أحضانه من "المؤتمر القومي العربي" أو "المؤتمر القومي الإسلامي". والأول كان امتداداً معقولاً نسبياً لمركز دراسات الوحدة العربية، وأذكر أنني كنت من أعضائه وأحضر مؤتمره شبه السنوي، وإذ بقادته يطرحون مسألة المؤتمر القومي الإسلامي لتيسير "الحوار بين القوتين البارزتين"،

وهي النظرة التي جاءت بحسن الترابي وراشد الغنوشي وعصام العريان ليؤكدوا سطوتهم على ساحة النخبة العربية التي لم يتوفر للإسلاميين خاصة قبل ذلك تأسيس أي حشد مماثل بمكونهم الثقافي الخاص على الساحة، وانسحبت بهدوء من المؤتمرات، مع سميير أمين وحتى بعض الناصريين والقوميين من غير أصحاب الوفاق الجديد.

وأنا دائم الدهشه من موقف الكثير من القوميين الذين استفادوا من الماركسيين في الستينيات تحليلاً وتأيداً، بل وتنظيماً في بعض الحالات (الجهة الشعبية لتحرير فلسطين) ثم تحولوا بأشكال مختلفة إلى الإسلاميين عندما صعدوا في السبعينيات يحاورونهم في وفاق لم نكسب منه شيئاً على الساحة العربية، إلا ما حدث في السودان والجزائر ومصر، من ضربات إسلامية. ولم تأت هذه التجمعات بجديد إلا ما دفع إليه الإقصاء من صراع مدمر، وشل حالة الائتلاف التي كان يمكن أن تدفعها مشروعات الدولة الوطنية...

كانت سنوات الثمانينيات سنوات اختبار فعلية لكثير من القضايا، وأعتبرها سنوات التفاوضات السرية، سواء من قبل الدول العربية الإسلامية أو النظام المصري، وحتى في القارة الإفريقية. فقد انتهى الفلسطينيون إلى مقررات الجزائر ثم أوصلو، وانتهت القمم العربية إلى مقررات الرباط السعودية، وانتهى الجنوب الإفريقي باتفاق "نكوماتي" لموزمبيق أولاً ثم صفقه التحول في جنوب إفريقيا، وكل ذلك في أطر التفاوضات والاتفاقات السرية، وفي غيبة الشعوب ومنظمتها..!

استمرارية اللجنة

مع عودتي من تونس منتصف 1986 كانت "سنوات السباح" (grace period) التي أتاحها حسني مبارك في بداية حكمه في مصر قد انتهت، بما حملته من الشعارات المضللة عن "اليد البيضاء"، و"كفن بلا جيوب"، إشارة للحملة الإعلامية حوله كرجل نظيف اليدين وغير مهيا للفساد إلخ، ولذا لم أدهش من بقاء اسمي وغيري عند ضباط الجوازات على قائمة الانتظار عند دخول البلاد لأكثر من عقدين منذ قضايا كامب ديفيد، وكانت اللجنة مستمرة، وصار دعمها لفكرة "مركز البحوث العربية" جزءا من المشروع الذي تفرغت له عام 1986 تماما، حتى قام أول عام 1987 كما سأذكر التفاصيل بعد قليل..

لكن للأسف وجدت العمل في اللجنة يصطدم بشكل متزايد بقيادة قيادة حزب التجمع، وبدأت الانسحابات تظهر من قبل شخصيات تهم عمل اللجنة كثيرا، ولذا كان همي ود. لطيفة الزيات وضع حد لهذه الظاهرة، ومنع الضغط على اللجنة، وإذ بقرار القيادة بضرورة الإشراف أكثر علينا عبر تعيين شخصية من الحزب تضع اللجنة أكثر في الإطار الحزبي، وقررنا رفض ذلك أو الانسحاب من الحزب. وأعددت قائمة بأسماء الأمانة التأسيسية، والداعمين للجنة تصل لأكثر من مئة شخصية (انظر القوائم المرفقة) وذهبت بها مع لطيفة الزيات لمقابلة خالد محي الدين رئيس الحزب مباشرة، وبعد الاتصال لتأكيد موقف الشخصيات الداعمة. برفض التدخل في شؤون

اللجنة وتأكيد استقلاليتها، خاصة وأن أمين اللجنة نفسه عضو الحزب ويستطيع التعريف بآرائه، وفهم خالد محي الدين الرسالة، ودعا رفعت السعيد لوقف حضور السيد المكلف مؤخرًا بالإشراف والذي لم يكن ذا صلة بالحركة الثقافية أصلاً، وهذا ما يكشف معنى الاستبداد البيروقراطي والفكري في حزب يمثل ثورة المستقبل..!

ومع كل محاولتنا جميعاً إحياء نشاط اللجنة، كان الجو السياسي العام، وعلاقة منظمة التحرير بالنظام، ثم ما تقبله من أفكار، مما جعل حديثنا عن مخاطر التطبيع مع إسرائيل يبدو متهافناً بدرجة أو أخرى. وبدا ذلك واضحاً بشكل جعلنا نشعر في إعداد قوي لندوة عن ثقافة المقاومة، يشارك فيها مجلس الجنوب اللبناني ومنظمات يسارية فلسطينية مثل الجبهة الشعبية والديمقراطية مع الشخصيات المصرية، وإذ بالسفارة الفلسطينية تتدخل لمنع مشاركة قيادات معروفة في الثقافة الفلسطينية، حتى عند الوصول إلى المطار، ومع ذلك كانت الانتفاضات الفلسطينية، الأولى والثانية أكبر حافز لاستمرار عمل اللجنة مع اللجان الشعبية الأخرى.

ولا يكاد القول يتوقف عند زهوة عمل اللجنة، إلا مع ما بدأنا نشهده من قوة الأقلام المصرية التي بدأت التحفظ أو الاحتجاج على اتفاقيه أو سلو أو السفر إلى فلسطين في ظل أجواء التطبيع، مما جعلني أقول مرة بعد قراءة مقال لسلامة أحمد سلامة، إن هذا أقصى ما يمكن أن تقوله اللجنة نفسها في الظل، وأصبح متجسداً بالصحف اليومية في أقوى حالات التعبير من قلم هام مثل سلامة أحمد سلامة.

ارتبط ضعف حضور اللجنة في المجال العام، باشتداد أزمة الفلسطينيين بعد "أوسلو" من جهة، وضعف حركة اليسار في ظل ضغط "مؤسسة الرئاسة" التي سلموا بها لفترة، ثم انتهت إلى ضعفهم أمام انشغال المجتمع كله بأزمته مع "الجماعات الإسلامية" وإرهاها الدرامي مثل مجزرة الأقصر. في نفس الوقت تهالكت حركة اليسار الراديكالي، بل والحزب الشيوعي المصري نفسه، الذي انشقت عليه مجموعة نبيل الهلالي ويوسف درويش وميشيل كامل، وكنت في الواقع متعاطفاً مع هذا الانشقاق تحليلاً من وهن الحالة اليمينية والفردية في الحزب الشيوعي المصري.

وفي هذا الجو، اعتمدنا على الرأي العام تجاه إسرائيل والصهيونية، حيث ظهر الرفض الشعبي الواسع لأي مظاهر للتطبيع مع إسرائيل في الثقافة والتجارة وتبادل الزيارات - رغم تسليم معظم الحكومات العربية بها بشكل أو آخر بسبب أجواء مبادرة "الملك عبد الله" في الرباط أوائل الثمانينيات، ثم اتفاقية أوسلو أوائل التسعينيات. ولذا اعتبر تأسيس مركز البحوث العربية في 1986 بديلاً مقبولاً لأفكار اللجنة ونشاط بعض أعضائها الذين ظلوا مخلصين للفكرة. والتي لم تتوارَ حتى الآن. فقد شعرت أنه ثمة مَنْ حرص على إشكال استمرار روح اللجنة في أنماط من التجمعات بقيادات متنوعة من القوميين واليساريين أو الإسلاميين مثل لجان التضامن مع الانتفاضات الفلسطينية وحملات مقاطعة البضائع الإسرائيلية والأمريكية في مصر.

وفيما يلي سأضع بعض المواد التي تعتبر وثائق هامة لقارئ تاريخ هذه

اللجنة، سواء في المقابلة الصحفية التالية، التي تعبر عن الإطار الفكري للجنة، وهو ما زال طازجاً بعد عشر سنوات من قيامها، سجله لي الصديق كارم يحيى لصحيفة الوطن الكويتية، أو قائمة الأمانة التأسيسية للجنة، بل وقائمة مسانديها ممن وقفوا معها لحمايتها من التسلط البيروقراطي في حزب التجمع، وكذلك هيكله عناصر اللجنة من الهيئات أو الإصدارات.

أولاً: المقابلة الصحفية

عشر سنوات، بعد كامب ديفيد

س: حدثني عن الفعل ورد الفعل محلياً في مصر وعلى الساحة العربية، إزاء اتفاقية كامب ديفيد.

ج: لم تكن "كامب ديفيد" إلا "فعل الصدمة" لكشف حقائق الموقف العربي والمصري خاصة، ولذا كان السادات شديد الجراءة والثقة بالنفس وهو يقول لقد فعلت ما يكاد أو يرغب الآخرون في فعله!

كان فعل "متحد" صارخ، لا يوقفه إلا درجة تحد مماثل، فعند من يكون هذا التحدي المضاد عادة؟ المتوقع أن يكون عند جماهير مهياة سياسياً. وفي حالة نشاط حركة التحرر الوطني يتقدم الكفاح المسلح

حركة الجماهير، لأن فعل العنف المسلح غالباً ما يكون أسرع في التعبير من العمل الجماهيري الثوري المنظم، كما يقول فانون مثلاً، من هنا اتجه النظر إلى الثورة الفلسطينية من جهة، وإلى فعل الجماهير المصرية من جهة أخرى، كمحورين أساسيين للفعل أو رد الفعل، فماذا حدث! فالمرقب العادي يستطيع أن يرى أن الثورة الفلسطينية لم تشكل الفعل أو رد الفعل المناسب في مواجهة كامب ديفيد حتى الآن، لظروف تتعلق بوضعها مع دول المواجهة من جهة أو بنهج العمل السياسي الغالب على العمل العسكري من جهة أخرى، ومن ثمَّ سارعت إسرائيل وحلفاؤها في ظل هذا التردي العربي إلى تأكيد حالة وجودها "الطبيعي" تمر بقناة السويس، تحصل على البترول من على بعد أمتار في مصر، تدفع بقنوات التجارة والسياحة والمشروعات الزراعية، هذا مع من يريد السلام، ومن لم يصرح به فليقبل أداة الردع في ضرب المفاعل العراقي، أو ضرب المنظمة في لبنان وتونس، والموقف العربي يعطيها دائماً نتائج إيجابية. فمن اللات الثلاث بالخرطوم 1967 أصبح هناك قرارات فاس المعتدلة، ومن الضغط لتوقيف الهجرة لإسرائيل إلى مشاركة نظم عربية في نقل الفلاشا إلى إسرائيل، ومن المواجهة الجماعية لكامب ديفيد أو حتى "مساعدة مصر" على الخروج من كامب ديفيد إلى "التضامن العربي" خارج إطار كامب ديفيد ومن أجل حرب الخليج... إلخ، والمشكلة الحقيقية هي أنه بدلاً من أن تقوم النظم العربية بذلك وهي

في عزلة عن الجماهير، فإنها تجد دائماً "مثقفين" يدافعون عن مسلسل التنازلات، ليقل تدريجياً هامش العزلة أو يبدو كذلك على الأقل.

س: إذن: ماذا عن الغزو الثقافي الصهيوني؟

كان رد الفعل السريع لتوقيع معاهدة كامب ديفيد هو الحديث عن غزو "ثقافي صهيوني" وهي الفكرة التي تمت مراجعتها بسرعة، لكنها نشأت أساساً من متابعة سابقة وقلقة للأساليب الصهيونية في الأراضي المحتلة، للتأثير على الهوية الفلسطينية أو الاعتداء على التراث الوطني الفلسطيني، فضلاً عن الدعاية الصهيونية الواسعة ضد مقولات الفكر السياسي العربي أو الطموحات الوطنية العربية.

وجاءت كامب ديفيد نفسها لا لتحدث عن ترتيبات السلام وتوفير الأمان لإسرائيل فقط، بل تضمنت أيضاً حديثاً موسعاً عن "وقف الدعاية المعادية"، بما يعني مراجعة التراث الفكري والثقافي العربي تجاه إسرائيل. وطرحت بسرعة مشروع الاتفاقية الثقافية والتبادل الثقافي بين مصر وإسرائيل، كما طرحت بسرعة مشروع الاتفاقية الثقافية والتبادل الثقافي مع الدول العربية... إلخ، ليتأكد أن إسرائيل في عجلة من أمرها لتعرض لموروثنا الثقافي العربي في التحرر الوطني، ومجموعة القيم المرتبطة به وشل الطاقة الدعائية الفكرية المعبرة عنه، ولذلك سميت هذه العملية "بالغزو" الثقافي الصهيوني.

وأذكر أن هذا الموضوع استغرق مناقشات موسعة في لجنة الدفاع عن الثقافة القومية، حول المكون الثقافي الصهيوني، المقصود أن يقوم بالهجوم، وهل هو أمر نسلم بوجوده أصلاً في مواجهة المكون الثقافي العربي على المستوى القومي؟ أم أن الفكر العنصري الصهيوني المهاجم لا يمكن أن يشكل قاعدة هجوم ذات طابع ثقافي، وإنما يصدر خطره من التحاقه العضوي بما يعرف بالإمبريالية الثقافية. أو التسلط الثقافي الإمبريالي بوسائله المختلفة، ومنها هجوم النظم العنصرية على الوطنية العربية أو الإفريقية.

لذلك استقر في مصطلح حركة الدفاع عن الثقافة القومية، أن يقرن الغزو الثقافي الصهيوني بالاستعماري، حيث الاستعمار الثقافي "صيغة مألوفة مصطلحاً وواقعاً، وهي التي تعبر عن مفهومنا الشامل للثقافة من جهة، وثقتنا في أهمية الدفاع بالثقافة عن شعوبنا من جهة أخرى إلى جانب الدفاع بأساليب النضال الأخرى.

وقد كان لا بد عندئذ من التفريق بين طبيعة عمليات الغزو الثقافي المرتبطة بمصطلح الإمبريالية الثقافية أو الاستعمار الثقافي، وهي ما تتمثل تحت مسميات أخرى كالإحتراق أو التغلغل أو فرض الازدواجية... إلخ، وبين أنشطة العلاقات الثقافية التقليدية القائمة على الاحتكاك والتبادل الثقافي، ويلعب فيها الاختيار أو التكافؤ الدور الأساسي. وهذه

الأمر جميعاً لا تتوفر في ظروف كامب ديفيد، فالاتفاق يمس جوهر الهوية الوطنية بالأساس، مؤثراً على مجتمعات يدمرها الانفتاح والتبعية للسوق الرأسمالي العالمي. ومن هنا فالاتفاقات الثقافية والإعلامية لا تمثل إلا اشكالاً من التسليم الثقافي ومحاولة فرض نظام جديد للقيم الاستعمارية الجديدة، شرطها الأول تعديل نظامك الكامل من القيم الوطنية والهوية الثقافية المعبرة عن تاريخ وواقع ثقافي واجتماعي معين. وعند ما يتصل هذا التناقض الرئيسي بالتطبيع يكون معنى الغزو الثقافي المباشر لإسرائيل في مصر على تعدد أشكاله بقدر ما يتحرك بكثافة أكبر عبر الطرف الأمريكي. وكنا نرصد بعناية الكثير من خطط البحوث والندوات المشتركة ومنح للسلام تجمع باحثين عرباً وإسرائيليين في أمريكا. وليس صدفة أن تحتل دائرة بحوث علم النفس، ونشاط السياحة دائرة اهتمام أكبر مما نتصور، فيما أسماه السادات تجاوز الحاجز النفسي الذي لم يكن مسألة عرضية، إذ هو التعبير الأمريكي لعملية كسر المقاومة الثقافية لدى شعب من الشعوب، وهذا هو جوهر الاستعمار الثقافي تحديداً.

ولقد لفت نظري مثلاً وأنا أطلع على اتفاق "التعاون الزراعي" بين مصر وإسرائيل والموقع في القدس المحتلة أكتوبر 1979، أن لجنته التوجيهية قد اجتمعت في يناير 1982، أي عقب تولي الرئيس مبارك مباشرة، وفي أول صفحة للاتفاق أورد هذا "النص" أن التعاون والتجارة

المتبادلة بين مصر وإسرائيل، لا تسهم فقط في التقدم الاقتصادي، بل في التغلب على الحاجز النفسي بين الشعبين أيضًا، ومن ثمّ تدعم العلاقات الاجتماعية والاستقرار السياسي! أما اللجنة التوجيهية للاتفاق فقد انعقدت في إطار ثلاثي بحضور أمريكي وفي واشنطن، وحددت هدفها ببحث موضوعات التعاون وتوحيد نهائجه، وعندما حددت اللجنة مجمل الصادرات الإسرائيلية إلى مصر بمبلغ 56 مليون دولار في ذلك الوقت، يرد من بينها مبلغ 10 ملايين دولار قيمة خبرة مئة وخمسين خبيرًا إسرائيليًا لمصر، فهل يتصور مواطن مصري أننا نستورد الخبرات الزراعية من إسرائيل، إلا إذا تصورنا مدى تدهوره النفسي والحضاري والاجتماعي؟ هذا هو معنى الاستعمار والغزو الثقافي، مرة أخرى.

س: من خلال موقعك في الجامعة العربية عقب بدايات كامب ديفيد ماذا رصدت على المستوى العربي؟

اللافت أن رد الفعل على المستوى القومي يأخذ فكرة "الغزو الثقافي الصهيوني" دون تطويرها الذي سارعت بتقديمه لجنة الدفاع عن الثقافة القومية.

وقد كان لموقف اللجنة ونشاطها أساسًا شرف دفع الموقف العربي عمومًا للتصدي لكامب ديفيد الثقافية، ففي ضوء بيانات اللجنة المعروفة

وقيامها أصلاً عبر مؤتمر للمثقفين المصريين في أعقاب توقيع اتفاقية كامب ديفيد مباشرة في مارس 1979. ولعوامل دفع ذاتي أخرى في عدد من البلدان العربية، انتهت السلطات الثقافية لضرورة عقد تظاهرة ثقافية معادية للغزو الثقافي الصهيوني، المرتبط بكامب ديفيد بدلاً من بحث موضوع الاستعمار الثقافي برمته، وانعقد المؤتمر الاستثنائي لوزراء الثقافة العرب في دمشق في 28 يونيو 1980 بناء على دعوة وزيرة الثقافة السورية. وأذكر أن الدعوة وجهت للدكتورة لطيفة الزيات ولشخصي لحضور المؤتمر كمراقبين عن اللجنة. وحالت ظروف محلية دون حضورنا، فعبر الأستاذ محمود أمين العالم القادم من باريس عن المعارضة المصرية، وتقديم وثائق اللجنة في نفس الوقت خلال حديثه إلى المؤتمر، بينما لم ينجز المؤتمر نفسه كثيرًا من الناحية العملية.

ومع ذلك فإن هذا الضعف العام في المواجهة، لم يمنع عددًا من المثقفين الوطنيين من الاجتماع في تونس في مارس 1982، في إطار مؤتمر لمواجهة الغزو الثقافي الإمبريالي الصهيوني هكذا بوضوح، وهو المؤتمر الذي انتهى بإقامة المجلس القومي للثقافة العربية في إطار مؤتمر الشعب العربي بليبيا، ذلك المجلس الذي تنتقل به الظروف من تونس، إلى المغرب إلى طرابلس، وفق الظروف العربية المواتية، لكن يظل يذكر لهذا الشكل أنه جمع نخبة من المثقفين القوميين والتقدميين المستقلين، وأطلق لمثلي لجنة الدفاع عن الثقافة القومية فرصة التعبير الصحيح

عن مفاهيم متقدمة في الاستعمار الثقافي الصهيوني والإمبريالي الدولي، وجعل "الرابطه الشعبيه والتقدميه" بديلاً محتملاً للروابط النظامية التي لم تستطع أن تطرح القضية الصحيحة، ولولا النزوع القومي "الرومانسي" أحياناً والساذج أحياناً أخرى، لكان اجتماع تونس بداية عمل ثقافي ثوري أكثر فعالية مما توصل إليه، فبدون المثقفين الثوريين الحقيقيين لا نتوقع للرؤى الرومانسية أن تدرك عمق البعد الاجتماعي للمشكلات الثقافية ومنها مشكلة التبعية الثقافية. ومشكلة الغزو الثقافي الحقيقية لم تعد في الإنتاج الثقافي أو الأشكال الثقافية التقليدية، وإنما أصبحت تنال نمط الحياة الاجتماعية ونظام القيم الاستهلاكية السائدة في المجتمع العربي. وهذه مشكلة طبقية اجتماعية إلى جانب كونها ثقافية حضارية. ومن هنا نقول إنه بدون فكر اجتماعي طبقي يصعب طرح صحيح للاستعمار الثقافي.

س: هل لهذه المفاهيم أثر على التعامل الإفريقي مع ما حدث في كامب ديفيد؟

إن المقتل في كامب ديفيد هو علاقتها المباشرة بصيغة التحرر الوطني العربي "لأنها صيغة للقضية المركزية عن الصراع العربي الصهيوني وقضية فلسطين والاستعمار الاستيطاني".

وقد كان مرور كامب ديفيد من خلال أكبر مراكز "المقاومة الوطنية"

عربياً وإفريقياً أي من بوابة القاهرة، مما أدار رأس الأفارقة، وجعل
الكثيرين يتصورون أنها مجرد إجراء مؤقت ضمن تكتيكات مصر
البارعة سياسياً!

ويلقى هذا المفهوم بالطبع هوى لدى الذين يريدون التصالح مع
جنوب إفريقيا، دون تحمل المزيد في مواجهة النظام العنصري الإمبريالي
المماثل هناك. ومن الطرائف التي قد تكون متشابهة لما حدث على المستوى
العربي، هو ما وقع عند مناقشة اتفاق موزمبيق مع جنوب إفريقيا،
فيما سمي بكامب ديفيد الإفريقية سنة 1984 (اتفاق نكوماتي)، فإن
الذي تصدى لموزمبيق بالتقريع في اجتماعات منظمة الوحدة الإفريقية
هم ممثلو ساحل العاج والسنغال والجابون مثلاً، وهي دول معروفة
بنداءاتها السابقة للحوار مع جنوب إفريقيا، لكنها ركزت هذه المرة
على عدم التشاور الذي وقع بينما هم عرابو الاتفاق! وأعتقد أن الموقف
الإفريقي هنا قريب من أي تحليل للموقف العربي أو موقف عدد لا
بأس به من الدول العربية! ممن أخرجهم السادات بانفراده..!

لقد كانت الصدمة كبيرة على المستوى الإفريقي، لثقل مصر الكبير
والذي لا يستهان به نتيجة دورها السابق في حركة التحرر الوطني
الإفريقية، وكان إشفاقي على الدبلوماسي المصري كبيراً، حين استمر
بعد كامب ديفيد يطالب زميله الإفريقي بعدم إعادة العلاقات مع

إسرائيل، حتى تحرر بقية الأراضي العربية! وكانت هذه هي الصيغة البارة التي وضعها د. بطرس غالي، وحتى هذا المنطلق تغير الآن بعد عشر سنوات لتصبح الدول الإفريقية في رأي هذا الدبلوماسي حرة في تقرير موقفها! وطبعي أن مصر وحدها لا تتحمل النتائج، فإن تعامل كثير من العرب مع جنوب إفريقيا، وعدم ملائمة حجم أو توجه المساعدات العربية لإفريقيا، جعل الأفارقة لا يبذلون جهداً كبيراً في تحليل دلالة كامب ديفيد، قدر انشغالهم بمواجهة سوء الموقف العربي من القضايا الإفريقية، وما يسمى بتصدير المشاكل العربية إلى الساحة الإفريقية (الصحراء الغربية - تشاد - القرن الإفريقي - جنوب السودان) مما جعل كامب ديفيد تتوارى إلى جانب هذه المشاكل، أما المثقف الإفريقي فإنه لم يعيش بعد جدل الصراع العربي الصهيوني على المستوى الثقافي لضآلة ما يصله عن طريق القناة العربية، فإن مليارات البترول لم تكلف نفسها عناء الإنفاق على جهاز عربي للترجمة حتى الآن، ويظل هذا المشروع طريح أروقة مؤتمرات وزراء الثقافة والتعليم العرب كما أن القنوات الأوروبية محاصرة بالنفوذ الصهيوني إلى حد كبير.

س: ما الرأي في مقولة إن كامب ديفيد أصبحت تستقر تدريجياً في الوجدان الثقافي العربي بما يقع من لقاءات وحوارات أو تجاهل لحقائق الصراع العربي الصهيوني انتقالاتاً لقضايا فرعية أخرى؟

أم أن ذلك نتيجة تجدد دور بعض اليساريين خاصة من مصر في إدارة الحوار المزعوم، وكلها في النهاية أشكال لقبول التطبيع؟

ج: لا بد أن نسلم بمرارة أن شيئاً من ذلك يحدث بالفعل، سواء في مصر أو على المستوى العربي. ولا أعني التطبيع الثقافي بمعناه المباشر ولكن بمضمونه على الأقل، ولا بد أن نسجل أولاً أن أكبر عدد من الكتب والمقالات والمطبوعات المختلفة المضادة للتطبيع وكذا حركة مقاومته، صدرت من مصر أساساً من كتاب وهيئات وطنية تصدرت وما زالت لكشف ما يجري على هذه الساحة بالكلمة، سلاحهم الأساسي بالمواقف أيضاً، لكن ظواهر القبول ولو بالصمت أصبحت لافتة أيضاً.

تعدد عديد من المؤتمرات والندوات والملتقيات، يحضرها إسرائيليون بوجود مصريين وغيرهم من العرب دون حرج ودون مقاومة ملحوظة، على نحو ما كان يحدث من قبل فقد ارتفع ستار الحياء كما نقول عن وجه الكثيرين.

لكن ذلك لم يأت من فراغ فالنظم القائمة والظواهر الكبيرة الحاصلة تدفع حالة الإحباط والاستسلام بدورها، يحدث نقل الفلاشا لإسرائيل دون رد فعل، جماهيري أو رسمي عربي يذكر، وتعيش المغرب حالة كامب ديفيد شبه كاملة، دون رد فعل بل تعقد الندوات القومية هناك دون أي مواجهة ثقافية للحدث!

واللافت أن التلميح واللمز لا ينال دائماً إلا اليسار والمثقفين أو المنظمات اليسارية والماركسية تحديداً، دون فهم حتى لإطار هذا الموقف. وذلك رغبة في النيل من حركة اليسار الحقيقية أكثر منها تألماً من هذا الموقف أو ذاك. فالذين يسارعون بالتعريض باليسار، والميل ملحوظ للتعميم على الآخرين لأسباب لا تخفى كما قلت، لا يذكرون إلا مشكلات التحليلات اليسارية لحظة قيام إسرائيل وفق قرار التقسيم، ليس قبل ذلك ولا بعده، ويغفلون التحليلات الاجتماعية لواقع النظم العربية وطبيعة توافقها مع القوى الاستعمارية في ذلك الوقت، كما أغفلوا التطور الذي وقع في نظرة اليسار نفسه للقضية، حتى وصل بتحليلها إلى جوهرها الحقيقي لصراع حركة تحرر وطني عربية، ضد الإمبريالية العالمية وقاعدتها الصهيونية والتشكيلات العربية الرجعية نفسها.

لا يذكر أحد أن هذا التطور الكبير كان جهد اليسار وليس غيره تقريباً. فغيره كانوا أصحاب التفسير الديني "الصليبي" الذي لا نعرفه الآن. فأين قضية إسرائيل أو كامب ديفيد أو المواجهة في برامجهم السياسية والاجتماعية وغيرها؟ أين أصحاب "الثأر القومي" أو الصراع الحضاري أو "الوحدة أولاً"، وكلها برامج راجعت وتراجع نفسها دائماً أمام التطور الفكري الذي دفع به اليسار أساساً، إلى قلب حركة التحرر الوطني العربية وقياداتها وبعض تنظيماتها، وكان ذلك طبيعياً

ومتسقًا مع فترة المد الوطني الذي كان اليسار في طبيعته بالتأكيد،
التفافا حول عبد الناصر أو دفعًا لتنظيماتهم الماركسية المستقلة.

ولا يوجد يساري أو ماركسي ملتزم الآن بعيدًا عن هذا الفهم،
الذي تمت صياغته منذ المد التحريري الوطني العربي، وإن كانت
فاعليتهم في الساحة قد يكون أصابها ما أصاب الساحة من وهن،
رغم أن المسار الآن يحمل أبعادًا أخطر من ذلك.

والحقيقة أن الخطر ليس مجرد قضية "الحوار مع إسرائيليين"، كما
يخلو للبعض أن يضع الصيغة بهذا الشكل لإثارة البلبلة أو الاضطراب
في الحركة العربية، أو حتى الفرع دون تفكير. فالحوار لا يعني القبول
المبادل بشكل مطلق لكن تبقى المشكلة حول الظروف التي يجري
فيها الحوار، من أي نوع وطبيعة المتحاورين وما يمثلونه ونحو أي
هدف يتجه الحوار؟

ذلك أن الذين يتشنجون حول المطلق، يسارعون باتهام اليسار
وهم يقبلون بالقرار 242، الذي يدور حول الحل السلمي والسياسي
ناهيك عن أي تفاصيل أخرى الآن. وثمة قوى أيدت وتؤيد الكفاح
المسلح، من فوق أراضٍ غير أراضيها لخوفها من الأبعاد الاجتماعية
والشعبية لمسيرة الكفاح المسلح، ما دام مرتبطًا بالتغيير الاجتماعي
وفق تجربة هانوي وهافانا ودار السلام وبرازافيل!

وهناك طرف آخر أكثر محافظة لا يعني بقضية إسرائيل الآن والجدل من حولها، بقدر ما يتحدث عن التضامن العربي متجاوزاً به كل قضية كامب ديفيد والمسؤولية إزاءها. وبذلك يتجاهل اثارها البعيدة من أجل أهداف قريبة. وهناك أصحاب الحل السلمي أيضاً عن طريق المؤتمر الدولي، حيث يعتمدون على قوة مركز الحوار في حضور قوى دولية ضامنة لنتائجه في حدود معينة. والضمان المحلي هنا هو وجود الممثل الشرعي الوحيد للقضية الفلسطينية، وإن كان ذلك لا يعني التمثيل الأكيد لأصحاب الحق في إدارة الصراع العربي الصهيوني. لذلك فإن جبهة ديمقراطية يسارية حقيقية هي التي تستطيع أن تقف في مواجهة مثل هذه الحلول، وليس لخدمتها كما يتصور البعض أو ينجر إليه البعض الآخر.

والمشكلة أن القائلين الآن وبأي ثمن يعتمدون على مقولات ظاهرة الضلال، مثل استرجاع مثال فيتنام أو الإشارة لضرورة الثقة بالنفس، أو التخابث بالإشارة لجو التوافق والحوار الدولي بين قطبي الصراع العالمي. ولا مجال هنا لردود مفصلة حول صليل السيوف الذي كان يجري في فيتنام أثناء التفاوض، لإحداث أكبر اضطرابات داخل المجتمع الأمريكي، وهو ما لا يتوفر طبعاً في العالم العربي حالياً، كما لا توجد علاقات عضوية مثل التي كانت لفيتنام مع النقيض الرئيسي للمعسكر الإمبريالي المحارب أي المعسكر الاشتراكي، ولا مجال للثقة

بالنفس إلى هذا الحد في الطرف العربي، وحركة الكفاح المسلح أو الحركة الشعبية وحتى ثقافة التحرر الوطني نفسها ومثقفها في هذه الأوضاع المتردية، كما أنه لا يمكن القول إن التوافق الدولي قد أغفل أي عنصر من عناصر الصراع التاريخي مع الرأسمالية والإمبريالية، بدليل تمسك المعسكر الاشتراكي بكل نقاط تفوقه مقابل رغبتنا الهزلية في الاستسلام بحجة أن ثمة حوارًا على الصعيد الدولي.

وكان ثمة نقطة دائمة الإثارة عن حق الفلسطينيين في تحديد موقفهم، ومن ثمَّ فإن الحق "الفلسطيني" المستقل في هذه القضية بحاجة أيضًا لمناقشة الكثير من عناصره، فطبيعي أن الثورة الفلسطينية هي طليعة النضال العربي في الصراع العربي الملتزمة بالكفاح المسلح الفلسطيني. وهي التي تستطيع أن ترتب مع طليعتها التحالفات الصحيحة، من أجل إجراء حوار في ظروف صحيحة ومن أجل أهداف صحيحة.

إن حديثي هذا هو من تراث اليسار العربي والعالمي على السواء، والمضللون باسم اليسار يعرفون أنهم لا يمثلونه. والمهاجمون لليسار انتهازًا يعرفون أن بيوتهم من زجاج هش!

فبعد عدة سنوات بدأت تواجهنا ظاهرة تكوين مجموعات - لا أفراد - للتواصل مع إسرائيليين بأساليب أخرى، ففاجأنا بمن سُموا

"أصحاب كوبنهاجن"⁽¹⁾ بصيغة أشد إثارة من سابقتها لتأكيد وجودهم على الساحة المصرية تحديداً، إذ لا نسمع بهم في أي مجتمع آخر عربي أو غير عربي، إلا ما نشرته صحيفة "يديعوت أحرنوت" من تفاصيل حركتهم في مطلع القرن، ثم اجتماعهم بفندق "ماريوت" بالقاهرة. ولا أدري لماذا كل هذا الحماس - وبأي ثمن - للعمل مع حفنة من الإسرائيليين، في ظل الصيغة الصهيونية الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية والعربية، وكأن أصحاب كوبنهاجن يتسابقون لدخول الانتخابات الإسرائيلية ضد "نتنياهو" ولصالح حزب العمل صاحب نفس الصيغة لفلسطين والعالم العربي، وقد جربها بعض العرب من قبل مع راين فجاءت "بنتنياهو"! فإذا ما كان الحديث عن ضرورة "المبادرة" وحسن النوايا، فدعونا نعتبر مبادرة السادات منذ 1975 ثم 77 و1979 كانت حاملة لنفس البذور، أن "المجتمع الإسرائيلي" بعد عشرين عاماً يأتي بـ "نتنياهو" وأحزاب ما يسمى باليمين المتعصب، بنسبة تصل لثلثي هذا المجتمع. ولا بد أننا لاحظنا أن الليكود كان هو الحاكم نفسه قبل وأثناء كامب ديفيد باستثناء بضع سنوات "حزب العمل"، ولم يغير فيها أي بند بالنسبة للفلسطينيين إلا شعار "نفذ بهدوء" ومكاسب الصهيونية مضطردة..!

(1) مجموعة من المثقفين المصريين من الأهرام وحزب التجمع ومركز الدراسات الإستراتيجية ومركز ابن خلدون.

ولا يرعوي أصحاب كوبنهاجن من أية تجربة في هذا الصدد، فقد كان مستحيلاً على أي مثقف أوروبي - وبينهم اليهود - الحديث على اللقاء بالألمان أثناء التوسع الألماني النازي المشابه للتوسع الصهيوني الآن، رغم وجود المقاومة في ألمانيا نفسها لهذا النظام. وإذا كان ذلك من خمسين عاماً فإن نسبة لافتة من البيض في جنوب إفريقيا - ومعهم بعض اليهود أيضاً - وطوال العقود الأخيرة، قد انضموا للمقاومة الإفريقية تنظيمياً، ولحزب المؤتمر أكثر من غيره، ولم يتوقفوا عند القول بالعمل من داخل النظام ومسلّماته المعروفة، حتى تفاوض الجميع على الصيغة الديمقراطية لجنوب إفريقيا الجديدة عام 1994، بينما يقف أصحاب كوبنهاجن عند صيغة أقرب إلى صيغة مفاوضات "صدقي - بيفن"، التي رفضها المصريون وغيرها في العشرينيات والأربعينيات، رغم أن شعار التفاوض كان معتمداً من الحركة الوطنية الأصلية.

ذلك أن أي صهيوني - إسرائيلي من مشاركي كوبنهاجن أنفسهم - لم يعلن رأياً إيجابياً ولو ذراً للرماد، في عودة ملايين الفلسطينيين لديارهم، مثل تسليمهم بقانون العودة لملايين اليهود إلى أرض ومواطنة ليست لهم، وليس ثمة موقف معروف لهم عن الاستيطان - وإن عبروا مثل راين أو بيريز عن التنفيذ بوسائل أخرى - والاستيطان هو جوهر الحركة الصهيونية، وأساس التوسع الإسرائيلي، والقنبلة الدائمة أمام أي "حل سلمي". يقف الجميع متفرجين، أو متحدثين عن "حساسية

الموضوع"، بينما يناقشون بوقاحة عنف الفلسطينيين - أو حتى نتيها هو - بينما تتحول أراضي فلسطين إلى "مستوطنات إسرائيلية" داخل إسرائيل الكبرى! ولينظر أي مثقف من أصحاب كوبنهاجن إلى خريطة الضفة وغزة، وليمعن النظر في نسبة 7 % أو 10 % مما بقي للفلسطينيين من أراضيهم أو بعد تهويد القدس، وليطرحوا برنامجهم في ضوء ذلك.

إن الوطنيين في مصر ليسوا "مرعوبين من السلام"، ولا مجرد مقاومين ثقلاء للتطبيع أو "أعداء للسلام"، ولكن الوطنية المصرية والعربية الأصيلة بجانبها تنظر للأمر ببعد نظر من مقاومتها لكامب ديفيد، وها هي نتائج الانتخابات الإسرائيلية "الديمقراطية" تؤيد ذلك باضطراب، رغم وجود "حركة السلام" التي لا أعتقد إن كان ينقصها "خمسة أصوات صديقة في كوبنهاجن". ولنضع إدراك الحركة الوطنية المصرية هنا - على الأقل - في ميزان مثل الذي تقيس به أمريكا وأوروبا - والأمم المتحدة - إجراءاتها لتحريم التسليح، أو إقامة الجيوش الحديثة على أرض ألمانيا واليابان حتى الآن عقاباً لها على حرب الإبادة (مثل حروب الصهيونية)، ورغم علاقة ذلك بسيادة دول كبرى، ورغم قوة الحركة الديمقراطية والسلامية في هذين البلدين، ورغم قوة "النظام العالمي" من حولهما، تمتنع أوروبا كلها عن أي حوار حول ذلك. وبنفس المنطلق نفهم تدمير "مانديلا" - دون اعتراض من البيض بعد اتفاقهم معه - للسلاح النووي في جنوب إفريقيا، بينما يتعامل

أصحاب كوبنهاجن "بالإشارة" لحساسية وضع القدس واللاجئين
والهجرة اليهودية والدولة الديمقراطية لكل أصحاب فلسطين.

وفي مقدمة كل ذلك التسليح النووي لإسرائيل، بينما يمكن أن
تكون هذه النقطة الأخيرة وحدها، مجال عمل دولي ديمقراطي وثقافي
واسع للراغبين في "حركة سلام" بثمان أو بأى ثمن!

ثانيًا: الهيئات المؤسسة للجنة

ملحق

الأمانة الأولى للجنة عند تأسيسها 1979

رئيسة اللجنة: د. لطيفة الزيات

أمين اللجنة: حلمي شعراوي

أعضاء:

1 - إبراهيم عبد المجيد

2 - أحمد الجمال

3 - أشرف اليومي

4 - أمينة رشيد

5 - إنجي أفلاطون

6 - بثينة عادل

7 - جلال الغزالي

8 - جمال الغيطاني

9 - حازم هاشم

10 - رضوى عاشور

11 - سامي منصور

- 12 - سليمان فياض
- 13 - سهام بيومي
- 14 - سهام هاشم
- 15 - سمير فريد
- 16 - سيد البحراري
- 17 - صلاح عيسى
- 18 - عبد الشكور حسين
- 19 - عبد العظيم أنيس
- 20 - عبد المحسن طه بدر
- 21 - عبد الوهاب المسيري
- 22 - عز الدين المسيري
- 23 - عز الدين نجيب
- 24 - عفاف مراد
- 25 - عماد أبو غازي
- 26 - عواطف عبد الرحمن
- 27 - فتحية العسال
- 28 - فريدة النقاش
- 29 - كمال أبو عيطة
- 30 - ليلى الشربيني
- 31 - ليلى عنان

32 - محسن عوض

33 - محسنة توفيق

34 - محمد إبراهيم مبروك

35 - محمد عزام

36 - محمد الجندي

37 - محمد عودة

38 - محمد هشام

39 - محمد هيكل

40 - محمود المراغي

41 - محمود حامد

42 - ملك عبد العزيز

43 - منى أنيس

44 - نجاح عمر

45 - يوسف القعيد

مساهمون في نشاط اللجنة 1981 – 1994

1 - إبراهيم أصلان

2 - أحمد بهاء الدين شعبان

3 - أحمد عبد الله

- 4 - أشرف راضي
- 5 - إبراهيم الحسيني
- 6 - أمين إسكندر
- 7 - أمينة النقاش
- 8 - جابر عصفور
- 9 - جلال أمين
- 10 - جميل عطية
- 11 - حازم منير
- 12 - حامد عمار
- 13 - حسن نافعة
- 14 - حسين حمودة
- 15 - حسين عبد الرازق
- 16 - خليل حسن خليل
- 17 - دينا الخولي
- 18 - زكي البحيري
- 19 - سعدية منتصر
- 20 - سلوى بكر
- 21 - سها النقاش
- 22 - سهير مرسي
- 23 - سوزان فياض

- 24 - شريف حتاتة
- 25 - شاهنده مقلد
- 26 - شهيدة الباز
- 27 - صلاح سليمان
- 28 - عادل المشد
- 29 - عادل عيد
- 30 - عاصم الدسوقي
- 31 - عايدة سيف الدولة
- 32 - عبد الباسط عبدالمعطي
- 33 - عبد الحليم قنديل
- 34 - عبد الجواد عمارة
- 35 - عبد الحكم سليمان
- 36 - عبد الخالق لاشين
- 37 - عبد العزيز محمد
- 38 - عبد العظيم مناف
- 39 - عبد الهادي الوشاحي
- 40 - عبلة الرويني
- 41 - عرب لطفي
- 42 - عريان نصيف
- 43 - عزة إمام

- 44 - عزة خليل
- 45 - علي إبراهيم
- 46 - غالي شكري
- 47 - فاتن مرسي
- 48 - فاضل الأسود
- 49 - قاسم عبده قاسم
- 50 - فوزي منصور
- 51 - كارم محمود
- 52 - كريمة حافظ
- 53 - كمال مغيث
- 54 - لميس النقاش
- 55 - ليلى عبد الوهاب
- 56 - ماجدة أباطة
- 57 - ماجدة رفاعة
- 58 - مایسة خليل
- 59 - محمد أمين
- 60 - محمد حاكم
- 61 - محمد دويدار
- 62 - محمد عبلة
- 63 - محمد فايق

- 64 - محمد فراج
- 65 - محمد فرج
- 66 - محمد عبد الرحمن
- 67 - محمود أمين العالم
- 68 - محمود بقشيش
- 69 - مجدي حسنين
- 70 - مدحت الزاهد
- 71 - ملك رشدي
- 72 - ملك زعلوك
- 73 - منال يسين
- 74 - منى سعفان
- 75 - منى البرنس
- 76 - مي التلمساني
- 77 - نادر فرجاني
- 78 - نبهة لطفي
- 79 - نهر أمين
- 80 - هبة حلمي
- 81 - هشام بيومي
- 82 - وداد متري
- 83 - وليد الخشاب
- 84 - وائل عبد الفتاح

هيئة تحرير مجلة "المواجهة"

رئيس التحرير: رضوى عاشور

مدير التحرير: محسن عوض

المشرف الفني: عز الدين نجيب

المحررون: عماد أبو غازي

محمد محمد عبد الرحمن

مستشارو التحرير:

أشرف البيومي

أمينة رشيد

إنجي أفلاطون

حلمي شعراوي

سيد البحراوي

صلاح عيسى

عبد العظيم أنيس

عفاف مراد

عواطف عبد الرحمن

فريدة النقاش

هيئة تحرير نشرة المواجهة

حلّمي شعراوي

محمد عزّام

هيئة تحرير كراسات المواجهة

مسئول التحرير: سيد البحراوي

هيئة التحرير: حسين حمودة

صلاح سليمان

عبد الشكور حسين

منى سعفان

إشراف فني: هبة حلّمي

عزة خليل

الفصل الحادي عشر

في تونس

حين هبطت في مطار تونس - يناير 1982 - بملابس صيفية كنت أرتديها في حرارة جوبا الشديدة وأمطارها في ذلك الوقت، خرجت أبحث عن تاكسي، في درجة حرارة لا تزيد عن خمس درجات، في تاكسي من تاكسيات تونس القديمة، وقتها لفحني هواء الشتاء القارس لأجد أن عنواناً لم يترك لي من المنظمة للوصول إليه، لكنني وجدت مطروفاً عليه عنوان المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - "القباضة الرئيسية" شارع محمد الخامس. السائق يعرف فقط أن "القباضة" تعني مقر هيئة البريد! ولا يعقل أن اسكن أو أجد أحداً هناك ذلك المساء. ثم إن المنظمات العربية "هازوما برشة" في تونس، فأني منها تريد؟ ذكرتُ الاسم كاملاً حتى مررنا بمبنى الجامعة العربية، سأل السائق فقليل له إني أقصد "أليكسو" فضحك من ذلك الاسم "الفصيح" الذي كنت ذكرته له. ومضى إلى مبنى المنظمة، وهو

يسخر أيضًا من عدم معرفتي بعنوان السكن بدلًا من مكاتب العمل في وقت متأخر مساءً بهذا الشكل، وكانت الثامنة مساءً في العصر البورقيبي تعني إمكان سؤال الأمن للمواطن عن وجهته في ذلك الوقت! رغم تميز حكومة محمد مزالي وقتها بقدر من الليبرالية، أظن أن التونسيين حلموا بها بعد مجيء زين العابدين بن علي..

وجدت المنظمة مضيئة، بحفل شاي لاجتماعات مؤتمر الثقافة أو التعليم. واستقبلني محمد عباس باسعيد مدير مكتب المدير العام للمنظمة (د. محيي الدين صابر) والذي كنت أعرفه أيضًا منذ كانت المنظمة بالقاهرة وكنا نتشاور حول التعاون الثقافي العربي الإفريقي.. أرسلني فورًا النزل (فندق) ابن خلدون بحي "لافايت"، حتى أقابل المدير صباحًا. ووجدت في الطريق محلاً يبدو أن به بعض الملابس الشتوية لإنقاذ عظامي من الدمار الشتوي التونسي!

في مكتب محيي الدين صابر، وجدت ترحيبًا مريحًا للغاية، وتكليفًا بالعمل استشاريًا في "جهاز تنمية الثقافة العربية الإسلامية"... وعندما ذكرتُ للدكتور محيي الدين، أنني أتصور أن يكون الجهاز لتنمية الثقافة "العربية" و"الإسلامية"، وليس "العربية الإسلامية"، بدأت ابتسامته معبرة عن الضيق بأكثر منها بالترحيب بالفكرة، كمن يقول: ها قد بدأنا الاختلاف، أو بالأحرى "الغلبة" وهو يردد ذلك عني وأمامي دائمًا. ابتسمت بدوري لأعلن القبول الذي لا مفر منه. ونصحني بالعودة لقرارات كثيرة بالمنظمة،

ملمحاً إلى أنني قد أكون محققاً لكن لا ننسى من يمول البرامج هذه الأيام في المنظمات العربية عموماً...! بل وذكّرني د. محيي الدين أنه ليس سلبياً كما يظن بعض المثقفين - زملائي! لأنه خاض معركة حتى في هذا الموضوع ليجعل الاسم "تنمية الثقافة" وليس "نشر الثقافة العربية الإسلامية" كما كان مطروحاً، مما كان سيسيء لنا في إفريقيا، وفق سمعة منتشرة عنا كاستعماريين أو تجار رقيق! وشكرته فعلاً على هذا الموقف الآتي معالجته كثيراً في بعض ما كتبت في السنوات الأخيرة.

كان بالمنظمة عدد من المصريين الإداريين في الغالب، حيث كان المستوى مختلفاً في الجامعة العربية بالنسبة للحضور المصري. إذ كان هناك الباحث والدبلوماسي جميل مطر، والاقتصادي صلاح ميمش وعبد الرزاق حسن المفكر الاقتصادي وانضم خليل حسن خليل وهو أستاذ اقتصاد أيضاً، ومحمد حجي الفنان التشكيلي المعروف، وغيرهم من شباب متميز في قطاعات مختلفة...

كان لهذا الفارق بين المنظمة والجامعة معنى، وورد إلى ذهني كلمات د. محيي الدين صابر في حديثه إليّ، إذ راح يقارن مع ظروف المنظمة فترة انتقالها لتونس، مع أن "الشاذلي القليبي" كان جديداً أيضاً على منصب الأمين العام للجامعة العربية، بعد رفض محمود رياض للانتقال بها إلى تونس وفق المقاطعة العربية لمصر، لكن القليبي كان أقدر بحكم موقف تونس - على توظيف شخصيات من المعارضة المصرية، أو المتحفظين على

موقف الجامعة - بالقاهرة - من كامب ديفيد، فقبل منهم الشخصيات ذات الكفاءات المعروفة... وكان هذا الجدل يدفع د. محي الدين لتحذيري من إغراء الانتقال إلى الجامعة العربية، الذي كان مطروحًا طول الوقت كمدير للشئون الإفريقية هناك، وأخرج هنا من القول إني كنت متحفظًا على ذلك طول الوقت أيضًا لأنني رفضت فكرة "الوظيفة" الرسمية المقيدة لحركتي بشكل واضح دائمًا، وأنا القادم من مكتب سلطوي فعال تابع لرئيس الدولة.

بل وكان السبب أعمق من ذلك، لأن الموقف الخليجي عمومًا كان متحفظًا على تمويل هذه المنظمات "العروبية"، منشئًا منظمات "المؤتمر الإسلامي" بنفس المسميات العربية للجامعة، فأحسست أنه في هذا الجو لا نشاط إفريقي محتمل يجعلني موظفًا في الجامعة، قدر إمكان تحملي لوضع استشاري، إلى أن يتضح وضعي في القاهرة، إزاء وجود ملفات قضية خبيثة مثل التي وضعت فيها. ورغم مقتل السادات، لم يتضح الموقف منها بعد. واكتفيت بصداقاتي في المنظمين، ونجحنا في دفع وجود الأخ سمير حسني في الإدارة الإفريقية بالجامعة، شابًا مخلصًا حتى صار سفيرًا بها بالتعاون العربي الإفريقي إلى أن خرج للمعاش 2016..! وقد عدت أنا للقاهرة بعد أن استقر الأمر فيها، مع تنقية الملف عند الجوازات بفضل تدخل مشكور من السيد خالد محي الدين، ومساعدته رفعت السعيد طبعًا! حتى رجعت نهائيًا خلال 1986، وإن بقي اسمي موضع مراجعة في الجوازات عند كل سفر لمدة أكثر من عشرين عامًا!

في قلب تونس

أتاح لي الاستقرار المعنوي والمادي في تونس، ونعومة الحياة فيها، فتح آفاق عديدة، أرجو أن أستطيع تلخيصها...

سكنت في حي من أحياء الطبقة الوسطى قريباً من وسط البلد وشارع بورقيبة الرئيسي، هو حي "لافايت" المعروف، مما أتاح لي جواً شعبياً أفضل رغم ابتسامات الأصدقاء من "اشتراكية الشعراوي"...! وكان الأصدقاء من المعتربين القادمين مع وفرة من المنظمات العربية بعد كامب ديفيد يلودون بأحياء راقية مثل بلفدير "والمنزه". وزادت الملاحظات تفكهاً بشرائي سيارة فيات 28 من السوق المحلي والجميع يستوردون (بدون جمرك طبعاً). بما تعدد من سيارات المرسيدس وبيجو وغيرها بين معظم موظفي الجامعة فيما تشابه مع سلوك أغنياء الحرب!

وكان أبناء منظمة النخبة التونسية يسكنون في أحياء وطنية في الغالب، ونسبة ملاك السيارات محدودة بينهم والارتباط ببناء شقة أو فيلا هو الأولوية مع صعود الطبقة الوسطى سابقين المصريين في ذلك بعدة عقود...

كان نظام العمل التونسي مزعجاً لي، لأنهم يعملون حتى الخامسة أو السادسة مساء متصلة أو براحة بسيطة، بينما المنظمات العربية وفق النظام المصري تتوقف عند الثالثة لنذهب للغداء وننام حتى يبدأ ليلنا... أو حيث الأصدقاء التوانسة في طريقهم للراحة والعشاء والنوم... وعندما أثير اللغط حول مراجعة هذا النظام التونسي الأوروبي صرح أحد الوزراء رسمياً أنه

يمكن ذلك، لأن الجميع سيتحول إذن إلى الحكي في السياسة ولا يمكن تغيير النظام... وبقيت أتساءل طول الوقت، متى يزاول التوانسة أعمال السياسة إذن، وهم بالفعل نشطاء سياسياً؟

وقد أتيح لي في هذا الجو أن أستقبل عائلتي في إجازات نصف العام، وطوال الصيف ليستمتعوا بأجواء تونس، وخاصة أن ابني الأكبر أيمن كان يدرس تفاصيل الطب المُرهِق بيننا الصغيرة مي في المرحلة الثانوية ومقبلة على شهادتها الأصعب، وزوجتي توحيدة متمسكة بالإشراف عليهما مباشرة في القاهرة - أو مجبرة بسبب عدم استقراره - رغم مشقات وجودها في القاهرة وحدها مع الشباب..!

كان الجو السياسي يبدو هادئاً نسبياً وفق نظام الحزب الواحد (الدستور) البورقيبي، المريح بقيادة "الحبيب".. بورقية، لكن هاهي موجة تعدد الأحزاب أصلية أو صورية تهب من مصر السادات أو من طرف سنغور بالسنگال أو نروبي أو كينيا، بسبب لبرلة اقتصاد السوق والانفتاح وفق سياسة البنك.. والصندوق! وقد اضطر بورقية أن يدفع بمحمد مزي إلى إدارة هذه التعددية الحزبية الشائكة، فبدأ الديمقراطيون والاشتراكيون، والشيوعيون يتحركون بسرعة، ولأن صداقاتي متعددة مع بعض من هؤلاء، فقد أصبحت بدوري قريباً من جدل واسع في المجتمع. وكانت منظمات "حقوق الإنسان" و"النساء الديمقراطيات" حركات معترف بقوتها، وخاصة "حقوق الإنسان" المنظمة الواحدة القوية التي تحتل مكانة شعبية طيبة،

وأنا صديق الكثيرين فيها، لأنها كانت تنظيماً شعبياً وليس منظمة كادر محترف على النحو الذي اتجهت إليه المنظمات المصرية للأسف، كما أتابع "الاتحاد العام للشغل" الذي كان ينافس الحزب الحاكم منذ وقت أطول، لأن زعامته دائماً منافسة قوية للرئيس من فرحات "حشاد" حتى "الحبيب عاشور"... وكانت الحكاوي عن تصارع "الحبيين" تغني أي حديث على المقاهي أو في المنازل.

كنت أتصور أن تونس صاحبة الاسم الأصلي "إفريقية" منذ الرومان وحتى الفتح العربي، ستكون أكثر ألفة بالقضايا الإفريقية، أو بالأفارقة أنفسهم، لكن المفاجأة انتهت بأني أكاد أكون الوحيد بين مثقفي المنظمة المعني بهذا الموضوع، رغم أن مجلة "جين أفريك" يديرها تونسي؟ كما أن معظم مترجمي كتاب "التاريخ العام لإفريقيا" في اليونسكو كانوا تونسيين... أما شعبياً فقد كان "الجماعة هازوما" - أي الأفارقة هم السمر القاطنون الجنوب غالباً، ومنهم سفير واحد في الخارجية ما كدت أعرف عليه حتى عُين في الكمرون؟ ومن ثم ظلت القضية الإفريقية غائبة في صلاتي التونسية، وأنا القادم من معمعة الخرطوم و"جوبا"، في هذا المجال...!

لم أفهم ساعتها غرابة هذا الوضع إلا بعد القراءة في دراسات متناثرة، كيف كان "القيروان" مركزاً هاماً للطرق التجارية من غرب إفريقيا، مروراً بها إلى القاهرة والحجاز، وبعد قليل وجدت في معظم بيوت أهالي غرب القارة رسالة "ابن أبي زيد القيرواني" الشبيهة بألفية بن مالك، يحفظها

الآلاف عن ظهر قلب، شارحة للمذهب المالكي المعمم في شمال إفريقيا ومنها إلى أنحاء غرب إفريقيا، حتى صدر بعشرات الطبعات الإنجليزية والفرنسية أيضاً، وفقاً للنظام الاستعماري محاصرة شعوب المنطقة في عالم التراث والماضوية...

رغم كل ذلك ظلت المسألة الإفريقية غائمة، تتحرك فقط في نطاق منظمة "اليكسو" والجامعة العربية... وكنت أفاجأ أحياناً أن كثيراً من مثقفي تونس لم يسمعوا باسمي أو كتاباتي كمتخصص في المسائل الإفريقية، وإنما وجدت اسمي متردداً كباحث في الفولكلور وصاحب ترجمة كتاب "علم الفولكلور" لسوكولوف، وأنا الذي هجرت ذاك الفن من حوالي عشرين عاماً... ولم يمنع ذلك "الطاهر ليب" السوسيولوجي المعروف عربياً كصديق عزيز أن يجزني إلى معهد المنشطين الثقافيين الذي يرأسه لأقوم بتدريس التراث.. وفي أحسن الأحوال ذكرني بعضهم بأني من استطاع عرض كتاب لوسيان جولدمان في علم الاجتماع!..

إلى أن فردت جناحي في الصحف بمقابلاتي أو كتاباتي عن إفريقيا، مما جعل البعض يضميني إلى "الجماعة هازوما" بمعنى أصدقائي الأفاقة... كما تنوعت معارفني التونسية عبر مجالسي مع التراثيين، المسنين، وكان عددهم محدوداً.

كان المجتمع التونسي يغلي بالثقافة الثورية والإسلامية التنويرية، ولن أنسى مظاهرات استقبال الشيخ إمام وأحمد فؤاد نجم التي فاقت ما كان

لهما في مصر بكثير، حيث كان يحرص الآلاف على الاحتشاد لسماع الشيخ في الإستاد الكبير ويروجون أسطوانات أغانيه. ولم أفصل ذلك أبداً عن الأثر الفكري الكبير لمجلة "أطروحات" وصحيفة "الطريق" للشيوخين، والمجلة التحديثية "15 - 21" للإشارة إلى حركة التنوير الإسلامية (صلاح الجورشي وغيره). وهذه المظاهر الثورية هي الحركات التي مهدت مبكراً للإمكانات تمرد شعبي واسع، بل وكانت حركة الطلاب ذات باع في الإثارة الشعبية سواء من ديمقراطيين وحتى أتباع "أنور خوجه" الألباني. وكل ذلك دمره انقلاب "زين العابدين بن علي" بشراسة، حتى تحقق ربيع تونس..!

التفاعل من تونس

كانت فترة غنية بدورها في حياتي، وكان التحوار مع الحال المصري مستمراً عن بُعد غير أنه قريب إلى حد كبير.

كانت سياسة الشاذلي القليبي أمين عام الجامعة ومدير مكتبه القومي النشط أن يستفيد من الشخصيات المصرية الكبيرة والمعارضة، في لجان بالجامعة لوضع إستراتيجيات أو عقد المحاضرات الدورية أو حضور ندوات، فجاءت أسماء مثل فؤاد مرسي، ولطفي الخولي، وعادل حسين، ومحمد دويدار وعبدالباسط عبدالمعطي، بل وانعقد مؤتمر تأسيس "المجلس القومي للثقافة العربية" برعاية ليبية (عمر الحامدي) في تونس دون أي

خرج، وبحضور مصري مكثف من أعضاء لجنة الدفاع عن الثقافة القومية بمصر...

اقترن ذلك بالحضور العريض للمنظمات الفلسطينية مع قرار إخراجهم من لبنان إلى تونس (1982)، وقد صاحب استقرارهم بتونس وضواحيها عديد من الظواهر غير العادية، بدءاً من القبول الشعبي لاستضافة "المقاومة الفلسطينية" رغم آراء بورقية السابقة حول القضية، ومروراً بأنواع الوفود القادمة لمقابلة الزعيم عرفات، وصولاً إلى حالة بذخ البعض في الإنفاق وأسلوب المعيشة والتملك، رغم حرص القيادة على محاصرة هذه المظاهر بشكل أو آخر.

وليس ذلك موضوعي هنا، لكن اللافت فيه فقط، مقابلي لعديد من رموز القوى المصرية، سياسية وثقافية، بل واستضافتي لعدد ممن كانوا قريين مني، يساعدني وجود الفنان عبد المنعم القصاص أساساً كرجل مخضرم يعرف الكثيرين. وكنا نعيش دون زوجاتنا وكان ثمة براح اجتماعي لهذه العلاقات، وبشكل آخر كان وجود محمد حجي كفنان تشكيلي بارز مع عائلته عوناً آخر.

وكان وجود منظمة التحرير الفلسطينية في تونس سنداً لتيار العروبة، وللعمل السياسي عمومًا بحكم حيوية القضية نفسها في ذلك الوقت، وميل محمد مزالي رئيس الوزراء إلى الظهور بذلك الوجه، خاصة وأن مختلف الاتجاهات الفلسطينية، كانت تحضر لساحة تونس، مُثَلَّة في قيادات

جورج حبش (الجبهة الشعبية)، ونايف حواتمة (الديمقراطية)، فضلاً عن وجود فاروق القدومي شبه الدائم. كان ذلك يفرض القيود على سلوك معظم الفلسطينيين، وقادتهم ودفعهم للتفكير في حلول "معتدلة" وخطط بعض القادة، أن يتيح أطروحات لحلول وسطى هي موضع جدل، لكنها ضرورية لإقناع الغرب بالوقوف إلى جانب القضية الفلسطينية رغم عدم حماس الكثيرين لذلك... حتى سمعت يوماً ما وقع من مهاجمة الزعيم جورج حبش لغرفة اجتماع مجموعة ممن كانوا يسمون جماعة الحوار مع أمريكا من أجل الحلول الوسط، وكاد يستعمل عصاه الشهيرة في وجه اجتماع برئاسة أحد كبار المفكرين الفلسطينيين المشهورين!

كانت صلتي بالدوائر الفلسطينية محدودة بالمسائل الخاصة بمواجهة التطبيع باعتباري أمين عام لجنة الدفاع عن الثقافة القومية، كما أن صلة أخرى نشأت لمعاونة الجمعية الإفريقية للعلوم السياسية AAPS، وكنت أريد أن أكسر الاتجاه السلبي في تلك الجمعية خاصة بوصفي نائب رئيسها لشمال إفريقيا، بسبب مخاوفهم من التعاون مع المنظمة المتهمه غريباً بأنها إرهابية، أو لمجرد كونها حركة تحرير سياسية وطنية. وذلك خوفاً من وقف المساعدات الأوروبية وخاصة الإسكندنافية للجمعية، وهو موقف سخيّف وشائع تجاه حركة المجتمع المدني عموماً، ورغم أن قيادات الجمعية معظمها من اليساريين (ولم يكن ذلك مهماً) قدر ما كان الموقف خاصاً بتصنيف الجمعية في الغرب! وكان ثمة اعتبار جانبي آخر هو تصميم الزعامة الفلسطينية أن ترسل المساعدة باسمي في تونس، وأبعثها أنا للجمعية في هراي (زيمبابوي)

وشعرت أن هذه الطريقة لربط الأسماء لا المنظمات بمنظمة التحرير، مسألة تبدو مقصودة، فيما اعتبره البعض تكوين عملاء...! فتجنبت من ناحيتي كل ذلك بإحالتهم إلى مقر الجمعية في هراي حيث للمنظمة سفير قديم هناك. ولا أظن أنه تم إرسال المبلغ المتواضع

كان المأزق الآخر مع "المجلس القومي للثقافة العربية" وأمينه العام الأستاذ عمر الحامدي أحد رجال القيادة الليبية والذي يتنقل بين تونس والرباط وبירות، بحرية طبعاً. وبدوت أنا والدكتور طاهر لبيب من رجالاته في تونس، بينما كان كل منا في وضع لا يسمح بأن يأخذ مثل هذه الصورة، إلا في شكل عمل بحثي أو نشاط ثقافي بارز "للثقافة الوطنية" فعلاً. كان صعباً بالطبع أن يقبل أستاذ تونسي ينتمي للتيار العروبي ويتراشق مع الكسالى عقلياً وفكرياً بحدته ورقته المعروفة كما كان الموقف مع د. الطاهر لبيب وكان بالطبع معي في رفض التعاون في الثقافة عبر أي مال. لكن أسلوب الاندفاع الإعلامي والأيديولوجي الليبي كان غالباً ومتسرّعاً، بحيث لم ينجح أي مشروع من تونس عن طريقنا، فانتقل الحامدي بالفكرة إلى الرباط، إلى جانب التحرك التقليدي من بירות، فصدرت "مجلة الوحدة" من الرباط، وترشح د. حيدر إبراهيم لأمانة المجلس لبعض الوقت، في حدود المنافسة مع مركز دراسات الوحدة العربية، أو التجمعات المرفوضة قومياً هنا وهناك (من قبل سعد الدين إبراهيم وغيره).

النخبة التونسية

كان الجو الثقافي العام في تونس كفيلاً بأن يستوعب بعض همومي مع مصر نفسها من ناحية، والمصريين الوافدين كزوار إلى تونس من ناحية أخرى. كنت أسمى "السياسة" في تونس رغم محددات وحصار بورقيبة والبورقيبية، "السياسة المثقفة" فلم يحدث أن تعرفت على شخصية سياسية في قيادات الأحزاب من المحترفين التقليديين، حتى محمد مزالي رئيس الوزراء المتحدث اللبق، كان مثقفاً معترفاً به، أما الأصدقاء في عالم السياسة فكانوا من هذا النوع أيضاً. كان "محمد مואعدة" الشخصية البارزة من الديمقراطيين الاشتراكيين أستاذاً لعلوم اللغة، وكان أحمد إبراهيم القيادي بالحزب الشيوعي وزملاؤه من أساتذة الجامعة، وكان خالد الوحيشي، باحثاً متميزاً بالجامعة العربية وقيادي في حزب "التجمع الاشتراكي"، كما كان الكاتب الصحفي رشيد خشانة البارز في حركة حقوق الإنسان، وصلاح الجورشي بين الإسلاميين المستنيرين ويقف مع أصحاب تيار ومجلة 15 - 21 (القرنين الهجري والميلادي) التنويري. لم يمنع ذلك من وجود السياسيين المحترفين بالطبع في حركة الوحدة الشعبية (قومية)، أو الديمقراطيين مثل المسيري... إلخ، كما كانت ثمة بدايات لانقسام الحركة الشيوعية المؤلفين بين ولاءات يمينية أو يساروية مختلفة، خاصة بين الحركة الطلابية... لكن الفكر الماركسي والحداثي بدالي مطروحاً بعمق من اللينينية حتى جرامشي وألتوسير، إلى الطاهر لبيب وعبد القادر الزغل والهادي التيمومي وكان يأخذون النخبة في عزلة مثيرة أحياناً حيث لا يصح للمثقف أن يكتب في

صحافة أو يكون حزبياً، بينما العامة من التونسيين محرومون من وسائل اتصال مناسبة إلا الفضائية الإيطالية لمجرد التسلية إزاء عدم معرفة الكثير باللغة الإيطالية، وإذ بها تصبح من مصادر تثقيف الجماهير على نحو خاص، تكملة لسهولة السفر السياحي للشط الآخر في فرنسا وإيطاليا.

كانت الحركة الإسلامية مُحاصِرة بفلسفة مبكرة عن "تجفيف المنابع"، بدأها بورقية بمصادرة جامعة الزيتونة، حتى واصلها "بن علي" بمصادرة البشر والحجر معاً. لكن ذلك أطلق محاولات تفكير ديني "ليبرالي" أو محافظ سواء في جماعة 15 - 21 أو من تلاميذ الشيخ الطاهر بن عاشور نفسه. واللافت أن الجميع كان يسلم أن النخبة الفعلية للسلفية والتطرف في "هذا الأمر" هم الموجودون في أوروبا. وقد صدقت هذه التصورات بعد "هجوم العودة" الذي مارسه عقب انتفاضة ديسمبر/ يناير 2011 في محاولة للاستيلاء المبكر على السلطة كالعادة.. ولم يكن ذلك وارداً ومعظمهم كان يتم احتجازه في سجون "بن علي" تبعاً.

كان سهلاً طرح أفكار استمعت بالجدل حولها مع صديق عزيز وفيلسوف مثل يوسف الصديق الذي يقدمونه كعالم أنثروبولوجيا القرآن، حيث طرح إعادة قراءة القرآن بمنهج آخر يؤدي إلى ترابط معانٍ في القرآن وتفكيك أخرى، إذا رفعنا الميثولوجية عنه... إلخ، بل ورؤية الرسول نفسه بمنهج آخر أيضاً، تقدر فيه ثقافته التي اتصلت مبكراً مع مثقفين يونانيين وفينقيين وفرس، ممن شكلوا جماعات تجديد فكري في المنطقة كانت تلتقي في "الغوطة"

الدمشقية، بحضور النبي محمد عليه السلام، الذي حمل فكرًا التوحيد الجزيرة العربية، دون أن يفرض سُنَّة أو فقهاً وقد كان كل ذلك من بدع السلاطين بعده، وفي رأيه وفق كتاب له أن "القرآن لم يُقرأ أبدًا"، أي لم تحسن قراءته إلا مصحفًا محفوظًا وليس "كتابًا"، لا يعلم تأويله إلا الله وأن الله يخاطب البشر مباشرة وبمنطق تنظيري أحيانًا حول خلق الإنسان... إلخ.

والقياس على ذلك يجعلنا نفرد مساحات للثقافة في تونس ليس هذا العمل مخصصًا لها، ولكنني أتحدث عن شواغلي في ذلك البلد الذي لم يكن من المصادفة أن يتفجر فيه الموقف الثوري مع مصر في وقت واحد بالعقد الثاني من القرن الواحد والعشرين، فهي بلاد ابن خلدون والطاهر حداد... ولذا شعرت بضرورة اقترابي من تنظيرات علم الاجتماع هناك والحركة النسائية الديمقراطية التي تجاوزت قضية "الجنדר" والجمعيات الأهلية إلى التظاهر في شارع بورقيبة الفسيح، فرحات براحه أو تعدد مظاهرات المطالب فيه أيضًا. حتى برزت بينهم عناصر ثورة ديسمبر 2010/ يناير 2011 بشجاعة نادرة (صفية فرحات - سهام بن سدرين - بُشري بن حميد وغيرهن أستاذات وصحفيات فاضلات) ممن عرفت بسعادة حقيقية. ومن جعلن حركة المرأة مثل الاتحاد التونسي للشغل وحركة حقوق الإنسان، علامات لاستمرار النفس الثوري خلافًا لما جيناه في مصر!

إفريقيا في تونس

لم ننجح في جعل تونس مركزاً نشيطاً للعمل العربي الإفريقي، بسبب تكوين شديد المحافظة لوزراء التعليم العرب تحديداً، ونسبياً وزراء الثقافة، فتحول الأمر في "جهاز تنمية الثقافة العربية الإسلامية" إلى مذكرات من جانبي والزملاء، نقدمها للعرض على السيد المدير العام - محيي الدين صابر - يسعى بها أحياناً بين الوزراء العرب، ليحصل على بعض التمويل في مجال يفضلونه - وإن لم أشعر بالراحة - هو برامج تعليم اللغة العربية أو الإفريقية بحرف عربي على مستوى التعليم العام، أو الشريعة والفقه على مستوى الجامعات. ولم يحرص أحد على أن يكون المعلمون من دول عربية ناطقين جيدين بها، إذ حرصت السعودية في أغلب الأحيان على تعيين هؤلاء من باكستان أو مسلمي الهند ليدرسوا الإسلام بالإنجليزية بما كنا ننزعج من تجاهل العربية، وكاد بعضنا يسم ذلك بأنه تحد لوفرة المصريين وأحياناً السودانيين من العناصر المناسبة...! بينما كان يحبطنا أن نُعلّم الأدب العربي أو الفقه الإسلامي بالإنجليزية، في نيجيريا مثلاً حيث تتوافر أقسام الأدب العربي والإسلامي بالإنجليزية في عدد كبير من الجامعات النيجيرية، وبمعرفة أبناء البلاد أنفسهم!

بدأت أفكر مع زملاء توانسة وموريتانيين من العاملين خبراء في المنظمة أن نقوم بالبحوث النظرية من ناحية، وأن ندفع المدير للموافقة على إرسال وفود منا إلى بعض البلدان الإفريقية ذات الدلالة للعلاقات العربية الإفريقية.

واستقر الأمر بالنسبة لي على أن أكون ضمن وفود تزور مدغشقر، وكينيا، ونيجيريا، وآخرين ذهبوا إلى بلدان أخرى، ويهدف أساسي هو دراسة واقع الثقافة العربية والإسلامية في هذه البلدان، وصفاً واقتراحاً بتوجيه المساعدات في الاتجاه المناسب.

كانت أول رحلة إلى نيجيريا، بصحبة عبد الرحمن أبو زيد رئيس جامعة جوبا ويوسف خليفة أستاذ اللغات الإفريقية بجامعة الخرطوم، واستهدفنا ولايات الشمال مباشرة، مع أن إيبادان في الجنوب تكاد تكون من أكبر مراكز الدراسات العربية الإسلامية في المنطقة، لكن حدود المهمة كانت تغطيها "كانو" و"كادونا" و"زاريا"، بجامعاتهم العريقة وخاصة الأخيرة... كان يكمن في زاريا مشروع "تاريخ الشمال النيجيري"، بأعلى الكفاءات الأكاديمية والوطنية، وحتى الأجنبية مثل هودجكين، وسميث... ولم تفوتنا زيارة المواقع ذات التاريخ مثل "سوكوتو" وكاتسينا... وأبهرتنا مراكز التوثيق الهائلة في هذه الجامعات بالشمال مثل AREWA وكأنهم يريدون القول إن ها هو الشمال أو التاريخ وليس مجرد المسلم المتأخر في ممالك الجنوب، بل إن حزب "مؤتمر شعوب الشمال" بزعامة "أمينو كانو" ذو النفوذ الواسع بحدائثه وطبقته الوسطى في الشمال كان منافساً قوياً لحزب "المجلس الوطني" التحديثي أيضاً بزعامة "نامدي أزيكوي" في الجنوب. كما كانت جامعة أحمدوبللو بزاريا مُنافِسة قوية لجامعة "إيبادان"، بل كانت مركزاً أقوى للفكر الاشتراكي والماركسي هناك متقدمة عن "إيبادان"! وذلك كله مما جعل الرحلة مفيدة حقاً. وكتبنا عنها تقريراً جيداً

ما زال محفوظاً بالمنظمة في إطار النشر "المنظماتي" المحدود! ولعل كل هذه العناية بالتراث الإسلامي ممثلاً في مخطوطات لغة "الهوسا" بالحرف العربي (العجمي) جعل حزباً شعبياً مثل المؤتمر يصدر بعض بياناته "بالعجمي"، بل ويظهر في الجامعة مَنْ يطالبون بأن تصبح الهوسا هي اللغة الرسمية بالإقليم وبالحرف العربي.

أعقب ذلك مشاركتي في زيارة كينيا بمشاركة الصديق "الطاهر ليب"، وقد استمعتُ بصحبته وطرائفه، وكشفه عن "التعصب التونسي" تجاه "الأفارقة". شاهدنا عجباً في بعض أحراش وسط كينيا، حيث الشيخ الطيب من بلاد الجنوب العربي أو مصر، يجلس وسط "حريم القرية" حولن أطفالهن ممن يحفظن القرآن وبعض قواعد الشرع وأحكام الطهارة والحياة العائلية، لأن الرجال غائبون في العمل معظم الوقت، وعندها فهمت قول محي الدين صابر دائماً إن نساء إفريقيا هن "حملة القرآن والإسلام" في القارة. وانتقلنا بعد ذلك إلى ممباسا على شاطئ المحيط الهندي، لنجد الآثار العربية الخليجية مختلطة بالآثار البرتغالية، التي زاحمت العرب في وجودهم فترة السيطرة الغربية على المحيط، منتزعة إياها من سلطنة عُمان وطبعاً كان "الانتماء الإسلامي" قد بدأ يغطي على الانتماء العربي، ليصبح الادعاء حول "عروبة اللغة السواحيلية وتراثها كبيراً في كينيا، وممباسا بوجه خاص. وبدأ احتياجهم ملجأً بالطبع للمدرسين العرب من جهة، وخبراء التراث من جهة أخرى، فوضعتُ كل ذلك في تقرير لحق بأخيه عن نيجيريا...!

أما زيارة مدغشقر، فقد كنت فيها وحدي في مؤتمر ثقافي عربي إفريقي أيضًا، وكلفت بالذهاب لتمثيل المنظمة في "أنتناناريفو" عاصمة مدغشقر وكانت من أمتع سياحاتي الإفريقية (نافستها كيب تاون قليلاً بعد ذلك). بعد وقائع المؤتمر صممت على البقاء بقية الأسبوع، رفقة أستاذ "جنتلمان" من أبنائها من رافضي النظام الاشتراكي القائم، لكن متمسكاً بوطنيته وبقائه هنا مهما حدث! ومعه زميلته، (أندريا ماهارو) من بقايا نسل العائلة المالكة القديمة (ميرينا) التي حكمت البلاد كإمبراطورية لعدة قرون، وربطتها بدول المحيط الهندي والخليج العربي، أختلاطاً جعل اللغة الملاجاشية (الميرينية في الواقع) خليطاً من العربية والماليزية ومكتوبة بالحرف العربي (العجمي) أساساً. لكن الفرنسيين صمموا على تحويلها إلى لغة غريبة إلى حد أني وجدت مخطوطاتها القديمة محفوظة لعمل الأحجية، وأعمال السحر باسم "السورابي" أي الملاجاشية بالحرف العربي (العجمي) وفي هذا المجال عاونتني الأستاذة بالسربون صديقة أختنا "الجنتلمان" الذي دفعه مذاقه للسياسة لأن يوجهني إلى أستاذة عظيمة من شخصيات الحزب الشيوعي الملاجاشي أو بالأحرى المؤتمر الملاجاشي للاستقلال AKFM، وتدعى Marie Gisele Rabesahala وكانت من الشخصيات القوية التي شاركت في الكفاح الشعبي شبه المسلح بالبلاد، حيث قدمت مدغشقر واحدة من أقوى التجارب المناضلة ضد الاستعمار الفرنسي إلى حد الثورة الدموية عام 1948 وما بعدها حتى الاستقلال 1960. ولذا ظلت هذه السيدة قائدة سياسية في حزبها وخارجة حتى وقت قريب. بل واقتربت

من جمعية العلوم السياسية الإفريقية، وحضرت إلى "أليكسو" في تونس دهشة من عدم اهتمام العرب ببلدها، رغم الصلات التاريخية القديمة، وحيث وثائق ميرينا عن استجلاب الملك، والملكة أحياناً لمعلمين عرب لأولادهم أو إرسالهم للجنوب العربي حتى حول الفرنسيون كل ذلك لفرنسا. والحق أني فشلت كاستشاري في أليكسو أو كنائب رئيس لجمعية العلوم السياسية أن أقدم شيئاً لثقافة هذه الجزيرة في إطار التعاون العربي الإفريقي، ولكن الليبيين هم الذين قدموا الكثير بعد ذلك.

في تومبوكتو: اليهود والثقافة الإسلامية في غرب إفريقيا

كانت المهمة أوائل هذا القرن، لحضور ندوة ضمن أنشطة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، حول المخطوطات، في باماكو، مالي. وجرى البحث عن مدى حضور الثقافة العربية الإسلامية هنا وهناك في القارة، وهو ما سافرتُ في إطاره لعدة بلدان إفريقية من قبل، حيث كان لدى الدكتور محيي الدين صابر - رئيس المنظمة آنذاك - اعتقاد راسخ أن الإسلام وصل سلمياً "لكل" إفريقيا وليس بعضها كما يركز بعض المؤرخين العرب والأوربيين، بينما كان نقاشي معه دائماً، حول أهمية مساهمة الفكر والمثقفين الأفارقة في صياغة ثقافتهم التي تتعدد جوانبها حتى لو كان أهل البلاد من المسلمين.

وبينما أنقل مثل هذا النقاش للأصدقاء الأساتذة من غرب إفريقيا الإسلامية، فإذ بأحدهم يقترب مني مبتسمًا قائلاً: "يا أستاذ، ولماذا تنسى مساهمة اليهود القادمين مع عرب الأندلس، في اختراق الثقافات الإفريقية حتى باسم الإسلام، الذي اضطروا لاغتنامه مؤقتًا..؟"

وباستمرار المناقشات التي لا أريد تحويلها هنا لدراسة - وأنا أكتب مجرد ذكريات - اتضح لي أن ثمة زحفاً ثقافياً كبيراً في المنطقة الآن لتأكيد مكانة اليهود بين علماء المنطقة الإسلاميين، وبعضهم يعلن أن أصوله يهودية!

تذكرت أن لي صديقاً في تومبوكتو هو "عبد القادر ماما حيدرا" صاحب مركز للمخطوطات باسم العائلة، وتهرب من التعاون معنا ليرتبط بالمستشرق الإنجليزي الكبير "جون هانويك" صاحب المشروعات الكبيرة لبحوث الثقافة الإسلامية في إفريقيا. ومع ذلك قررت أن أذهب إليه في تومبوكتو التي تعتبر جوهرة المخطوطات والثقافة الإسلامية العربية، وغير العربية في المنطقة كلها قرب نهر النيجر "نيل العرب" كما يسمونه، ويطمح كل منا إلى زيارتها، حيث كانت جامعاتها شهيرة مثل سنكوري وجني ضمت يوماً في القرنين السادس والسابع عشر أكثر من ثلاث مئة عالم في الفقه الإسلامي للبحث والفتوى والتعليم.

سألت عن الطيران في مالي الذي يصل تومبوكتو ولأعود خلال يومين للسفر، فقيل لي إن الطائرة الوحيدة لا تعود إلا بعد أسبوع، أما الطريق البري الصحراوي، فإنه يتطلب يوماً كاملاً للذهاب، "وأنت وحظك في

العودة!" ومن ثمّ استحوّلت المغامرة، فاكتفيت "بالدعسة" في باماكو عن حكاية "اليهود المسلمين" وأثرهم في تومبوكتو وغيرها..!

سارع بعض الأصدقاء الماليين بالقول إن الأدبيات متوفرة فيما يبدو "حملة إعلامية". وذهب أحدهم إلى بيته ليحضر لي أكثر من كتيب حول الموضوع، بعضها صادر عن هيئات حكومية، وتبدو بحثاً علمياً حول وصول عرب الأندلس ويهودها للمنطقة بعد الاضطهاد الإسباني، وتمت المشاركة مع البربر عقب ذلك عن طريق الاشتباك مع مدن المنطقة، حتى مع الإسلام الذي كان قد وصلهم قبل ذلك. وامتد الزعم في بعض الأدبيات أن القبائل الكبرى مثل قبائل "الفولا" أو "البيل" نفسها تبنت الإسلام عن اليهود المسلمين!

لست هنا بصدد الدراسة ولكنني أعرض من بعض المقالات الهامة وخاصة التي كتبها الباحث المالي "إسماعيل دياديه حيدرا" صاحب كتاب "اليهود في تومبوكتو" 1999 - Les Juifs a Toumbouctou au xIx-Siecle، عن عائلته ممن كانوا ضمن من فرض عليهم الإسلام بعد الاضطهاد من ممالك مالي وسنغاي والبربر، وهو يبدأ بعرض التاريخ بإخلاص الباحث حتى يصل للإعلان عن أجداده اليهود في "بلاد السودان" ذات الأصل العربي، والتي أصبحت "بلاد اليهود" حسب نصه.

ولجاذبية مقال حيدرا - والمسمى عند بعض الماليين "إسماعيل اليهودي" -

بعد الإعلان عن أصوله يمكن الإشارة لبعض الجمل منه (وأقدر هنا ترجمة م. سعد الطويل للنص الفرنسي).

فهو يرى تومبوكتو "أرض الذهب والآداب"، وحين استقر بها بعض اليهود، كانت طرق الذهب وقتها إلى مدن برشلونة، وتلمسان، وسجلماسة "طرقاً يهودية" لدورهم التجاري عموماً وتجارة الذهب خاصة (وتشير ملاحظة حيدرا هنا إلى كثافة حضورهم)، ولكنهم واجهوا الاضطهاد في "تومبوكتو" بسبب فتاوي الشيخ المغربي "المغلي" فاتجهوا إلى "جاو"، حيث تكرر اضطهادهم من المسلمين والمسيحيين، وسيطر العرب على نهر النيجر (نيل العرب). فتوقف اليهود أمام نفوذ القرآن، والسيوف، واعتنقوا الإسلام. واشتهر بينهم علماء كإسلاميين - مثل عائلة "الكاتي" (أجداد كاتب المقال) الذين كانوا يحتفظون سرّاً بلقبهم "كوهين" في القرن الخامس عشر.

ومن القرن التاسع عشر تجمع اليهود ثانية في تومبوكتو بحيث بدءوا يقيمون صلاتهم الجماعية، وبنوا لهم معبداً باسم "يهوداهو" عام 1863. واتجهت كتابات علماء مشهورين إلى تأكيد هذا النفوذ مثل "موريس ديلافوس" المؤرخ الفرنسي، بقوله بنسبة قبائل الفولا (البيلا) إلى أصل سوري يهودي. كما أكد آخر مثل "الحاخام مردخاي" الأصل اليهودي للداجا. وحسب قول حيدرا فإن بلاداً كثيرة في غرب إفريقيا هي بلاد يهودية. وهكذا تصير بلاد السودان ذات الأصل العربي "بلاد اليهود".

لم أقصد هنا إلا لفت نظر الباحثين العرب إلى مسائل في التاريخ ذات

درجة من المصادقية حسب التحقق العلمي، ولكنها سرعان ما تصبح مادة "للتأثر" بأيديولوجيا سائدة، سواء قومية أو صهيونية. وهذا ما تفعله السياسة الإسرائيلية منذ نقل الفلاشا من إثيوبيا فما بالك وهم آلاف الآن أمام الضعف العربي؟ وقد رأينا "نتنياهو" يدعو يهود فرنسا بعد حادث باريس إلى العودة لإسرائيل، وقد جاء أصلاً للعزاء في أبناء فرنسا! والمؤسف أن علاقة بلد مثل مصر بجمهورية مالي تاريخية من جهة، وغنية فترة التحرر الوطني، ومع ذلك لم يكن هناك اهتمام "بتومبوكتو" وراثتها إلا مؤخراً...

عن العرب وإفريقيا

والحق أن رحلاتي في أنحاء القارة، في إطار البحث عن وضع الثقافة العربية والإسلامية، ووجود المخطوطات العربية بكثافة فضلاً عن مخطوطات بلغات وطنية بالحرف العربي، مما أثار مشاعر كثيرة حول حقائق العلاقات الإفريقية، وعمقها وضرورة المحافظة عليها أو تطويرها بشكل مؤسسي. ودفع ذلك في طريق الحوار مع منظمة الوحدة الإفريقية (قبل الاتحاد) حول إمكانية إنشاء معهد ثقافي عربي إفريقي لهذا الغرض. واتفق الأطراف الثلاثة (الجامعة العربية - منظمة الوحدة الإفريقية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم) على "إقامة المعهد الثقافي العربي الإفريقي" على أن تعد معاهدة الاتفاق بمعرفة المنظمة، وتعتمدها الأطراف الأخرى ويتحمل الجميع نفقات تأسيسه وميزانيته. واشتغلت مع الزملاء وبحماس محيي

الدين صابر للمشروع شخصياً حتى وقع الاتفاق عام 1983، ومثل كل الاتفاقيات العربية الإفريقية لم يرَ المعهد النور على أرض مالي إلا بمدير سعودي عام 2003..! ومن حسن حظي رغم تركي للمنظمة من 1986، أن كان أول إنتاج لهذا المعهد هو بحث لي عن "تراث مخطوطات اللغات الإفريقية بالحرف العربي - العجمي" الذي صدر مجلده الأول من إدارة باماكو سنة 2005. ثم صدر مع المجلد الثاني عام 2017 من الهيئة المصرية للكتاب بالقاهرة، متضمنين مخطوطات بالحرف العربي عن 16 لغة إفريقية جمعتها وحررتها بالتعاون مع أساتذة من حوالي عشر دول إفريقية. وهنا لا بد أن أشكر جهود صديقنا سمير حسنى السفير بالجامعة العربية مديراً للشئون الإفريقية على جهود السفير زيد الصبان لإصدار الكتاب.

في الثمانينيات، كان خطاب "التعاون العربي الإفريقي" آخذاً في الانتقال من "الاقتصادي" إلى "الثقافي" عموماً بسبب انهيار اسعار "البترو دولار" وشعور الدول العربية البترولية بأن اقتصادها آخذ في التدهور، وأن الإنفاق في هذا الاتجاه لا بد أن يتجه "لترشيد" أو يبحث عن "منهجية أخرى"، أشرنا سابقاً إلى توجه معظم هذه الدول إلى الدول الإفريقية الإسلامية في غرب القارة (السنغال) أو دول المصالح الغربية في شرقها (مثل كينيا)...

ومن هذه المنطلقات اتجهت دول الخليج لدعم "المنظمات الإسلامية" بديلة للعربية، سواء في مجال وزراء التربية، وحتى اتحاد الإذاعة والتلفزيون.. إلخ، تحت مظلة "المنظمة الإسلامية للعلوم والتربية والثقافة" "إيسيسكو"

أي حتى نفس الاسم بتغيير بسيط..!

في هذه الأجواء ظل "الثقافي" آخر ما لدى المنظمة العربية لكي تبرر به وجودها، إزاء الضعف البين في دور الجامعة العربية. ولولا المهارة والعقلية المنظمة للشاذلي القليبي أمين عام الجامعة، لبدأ انهيارها مبكرًا قبل أن تعود للقاهرة. وفي غياب الميزانيات للعمل العربي الإفريقي رحنا كما قلت نعتمد على بحوث مفيدة، كما بدأت ظاهرة عقد الندوات العربية لمعالجة الأزمة عبر إنشاء المؤسسات فتقدم عمل مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت لجمع شتات المفكرين القوميين وتطوير علاقتهم بالإسلاميين في "الحوار القومي الإسلامي" باشتراك إسلامي قوي، ونشأ منتدى الفكر العربي بالأردن، محتفظًا بالخيط العربي المستقل عن القوى القومية والإسلاموية على السواء، وصاغ الأمير الحسن وسعد الدين إبراهيم الأستاذ بالجامعة الأمريكية فلسفته تلك بذكاء وكفاءة مناسبة وإن توقف بعد إزاحة الأمير الحسن من منصب ولي عهد المملكة الأردنية! لكن سعد الدين إبراهيم وخير الدين حسيب مؤسس مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت لم يتوقفا عن التفكير في حشد المثقفين كل بطريقته، وكانت المسألة الديمقراطية الليبرالية آخذة في الصعود بالضغط الإعلامي الغربي المعهود، بينما المثقفون يعانون من قهر الجماعات الإسلامية، والحكام العرب الذين يغذون هذا الصعود، رغم مقتل السادات على أيديهم، واحتلال الجامعة، وكوارث العبث الإسرائيلي في بيروت، والحرب العراقية الإيرانية الظالم أهلها.

ومن هنا كانت الدعوة لإقامة منظمة "عربية لحقوق الإنسان"، وكانت الفكرة ناضجة محلياً في تونس أصلاً كما بدأت كذلك في الظهور بمصر، وعلى نحو ما بالمغرب. لكن فكرة "منظمة عربية" ذات طابع عروبي في الأساس، جعلت اجتماعها التأسيسي في أي عاصمة عربية أمراً عسيراً، فاتجهوا للاجتماع خارج "الوطن العربي" في "ليما سول" بقبرص عام 1983. وكانت المسألة كفضيحة عربية، لكنها "فرقت" في وجه الواقع العربي بشأن الحريات. ومع ذلك فمن حسن حظها أن نظام "حسني مبارك" كان في بدايته، ويريد لفترة أن يلقي "ببياضه" الليبرالي، فسمح بوجود "مقر غير معترف به رسمياً" أو قانونياً بالقاهرة، إلا بقدر ثقة "مبارك" شخصياً في شخص محمد فايق، الخارج من سجن لعشر سنوات في عهد أنور السادات، وهذه الثقة نتيجة تكوينيهما العسكري المشترك في بداية حياتهما. وفي نفس العام عقدت ندوة كبيرة في عمان بالأردن حول العلاقات العربية الإفريقية فيما بدا معالجة لانهايارها بدورها، إزاء موجه إعادة العلاقات الدبلوماسية الإسرائيلية مع الدول الإفريقية.

وكما ذكرت ذلك سابقاً، فإن البحث المطول الذي قدمته في الندوة عن علاقات إسرائيل بإفريقيا رجح أن قطع العلاقات مع إسرائيل في منتصف السبعينيات كان خدعة غربية إسرائيلية لجذب أموال البترول نحو القارة في ظل "الحوار الثلاثي - العربي الإفريقي الأوروبي"، وأن هذه المهمة قد انتهت وأصبحت إسرائيل هي الإغراء بنفوذها في البنك الدولي والصندوق لمساعدة الدول الإفريقية المنهارة وبدأت الورقة مثيرة حيث اتهمها البعض

بالتفكير التأمري، لأن الأسباب كامنة في التقصير العربي، وعدم الحماس الإفريقي للعرب المستغلين أو التابعين...! ولكنني أرى دائماً أن التفكير التأمري لا يصدر إلا عن ظروف واقعية، يحيد المتأمر صياغتها.

كنت أعد أيام بقائي في تونس رغم استمتاعي بها لأعود للقاهرة إزاء ما تعارف عليه البعض من البقاء لأربع سنوات (لا أدري منشأ هذا العرف!) فشغلت بالكتابة، وأصدرت كتاب "العرب والأفارقة وجهًا لوجه" 1984، بل وأعددت بعض مواد "عرب وأفارقة في مهب الريح"...

دراسة عن الجاليات العربية في إفريقيا

لكن التجربة التي استغرقتني بعض الوقت هي عندما نشأت في الجامعة العربية الرغبة في دراسة "أحوال الجاليات العربية في إفريقيا"، وأغراني الأصدقاء في الجامعة بأني مرشح قوي للقيام بهذا البحث، وكان الصديق "مهدي مصطفى" أمين عام مساعد من السودان ومحافظ الخرطوم لفترة يحمل لي تقديرًا واحترامًا متبادلًا، فأقنعني بهذه المهمة التي ستتحمل فيها الجامعة كافة النفقات والمكافأة المناسبة... فقررت أن ذلك سيساعدني على اختصار الاستمرار في "الوظيفة" المحسوبة مادياً بينما الأفضل أن أقوم بعمل بحثي مفيد...!

كدت أتوسع في خطة البحث لتشمل عددًا من الجاليات من أنحاء القارة،

لكن ميزانية الجامعة لم تسمح بتمويل أكبر لخطة أوسع عن الجاليات في غرب إفريقيا، مع التركيز على اللبنانيين، (1985). قبلت وخططت للذهاب إلى السنغال وسيراليون، ونيجيريا وغانا إن أمكن وكانت الرحلة شاقة جداً لا تتوفر لها أية تسهيلات من سفارة أو إدارة...! ومع ذلك انتهيتُ إلى مادة باللغة الأهمية في عدة فصول لم تنشرها جامعة الدول العربية... لكن لخصتها في ورقة بحثية عقب عودتي من تونس 1986 لدعوة عقدها "رءوف عباس" بآداب القاهرة ونشر بحوثها عن "العلاقات العربية الإفريقية"... ويهمني هنا أن أشير إلى أهم ما خرجت به من اكتشافات. كانت أغلبية الجالية في غرب إفريقيا خاصة من جنوب لبنان أي من الشيعة غالباً، نقلتهم السلطات الفرنسية أواخر القرن التاسع عشر ليعملوا بالتجارة في مجتمعات لم تتعامل بالسيولة النقدية بعد، لأن لبناني الشمال من المارون يتجهون للعالم الغربي بعد رحلة مرسليليا... واكتشفت أن أبناء الجالية لا يختلطون كثيراً إلا خلال المحلات التجارية، وأنهم حتى لا يقيمون تنظيمًا اجتماعيًا فيما بينهم لمصلحتهم، حتى النوادي الاجتماعية، رغم وجود شخصيات اجتماعية محترمة عديدة من أطباء ورجال أعمال، بل وأنهم لا يقيمون أي مؤسسة ثقافية للنفع العام أو الخاص... وكانت الملاحظة الأغرب هي كثرة محدودي الحال على غير الصورة الرائجة عن ثروات اللبنانيين في المطلق، وعندما سألت صدفة عن أديب أو شاعر بينهم، أقالوني لترزي متواضع يصدر مجلة يدوية أحياناً بخطه أو على الآلة الكاتبة، ويفصل القمصان الرجالي. روى لي أنه منذ 27 سنة في دكاكر لم يستطع توفير تكاليف رحلة له ولأسرته

من دكاكار لبيروت (8 أشخاص) بسبب قيمة التذاكر، والأثقل منها هدايا للحارة كلها وبناء منزل له والبعض يبني مسجداً. وهذا ما يمنع الكثيرين من زيارة لبنان إلا القادرين على السياحة...! وفي الغرفة التجارية رأيت أثر العلاقة مع الرأسمالية الفرنسية، ونسبياً المحلية، واعتبار اللبنانيين وسيطاً طيباً... وهم يتحملون نتائج الاضطرابات، وفترات شغب الفقراء في دكاكار مثلهم مثل الموريتانيين، إلى أن تمر الأزمة، وفي كل الأحوال يتحول أي موقف في البلاد إلى صالح كبار الرأسماليين اللبنانيين بسبب علاقاتهم الخارجية الواسعة.

هذا الوصف للحالة اللبنانية في السنغال يكاد يتكرر في معظم بلدان غرب إفريقيا، حتى عندما عدت مؤخراً المراجعة بعض التطورات، إزاء رغبة بعض الأصدقاء في بيروت لنشر البحث ككتاب، وجدت عنصراً جديداً لا بد من بحثه عن أثر نمو الطبقة الجديدة من السنغاليين، وانسحاب الفرنسيين نسبياً من الأعمال البسيطة، فضلاً عن ظروف عولمة التجارة الدولية، واندماج اللبنانيين فيها، على رأس الاقتصاد السنغالي مرة أخرى. وهذه العناصر متكررة أيضاً مع اللبنانيين، ليس في غرب إفريقيا فقط ولكن مع انتشارهم في أنحاء القارة، وخاصة في ساحل العاج والكونغو، وجنوب إفريقيا بما يحتاج لدراسات خاصة، ولكنني أذكر أن البحث في هذا الاتجاه أدخلني في عالم الاقتصاد الإفريقي المحلي، لأعرف موقع التجارة في الفول السوداني والكاكاو، وتنافس الفرنسيين والبريطانيين، بمد السكك الحديدية من دكاكار إلى باماكو، أو من لا جوس حتى كانو، بما يسميه البعض التحديث

الاستعماري، ونسميه العولمة الاقتصادية الإمبريالية المبكرة على رأي صديقنا الراحل أرشي مافيجي، أو صديقنا التونسي الهادي التيمومي.

كان شاغلي لبعض الوقت كيف عبر العرب عن علاقتهم بإفريقيا والإفريقيين، خاصة بعدما تابعت التوتر المستمر في موريتانيا نفسها بسبب التفرقة المعلنة بين "السودان والبيضان" في البلاد، أو حتى الموقف من الموريتانيين "العرب" في السنغال. وكانت الصورة مؤلمة، خاصة وأن كتب الرحالة العرب لم تكن موحية بالوصف الودي لمشاهداتهم في أنحاء إفريقيا، رغم أن هذه الكتابات من قبل الرحالة هي التي أفادت الأوروبيين كثيراً في "كشف" إفريقيا أمام رجالهم ومصالحهم وكنائسهم.

شغلني دائماً ضرورة تجميع "صورة الأفارقة في الأدبيات العربية"، مع توقعي لسوء وصفهم بالطبع منذ كتب عبده بدوي عن "الشعراء السود"، و"السود والحضارة العربية"... إلخ. وهو ما أعدته بحثاً مطولاً بعد عدة سنوات "لمؤتمر الجمعية العربية لعلم الاجتماع" الذي عقد في تونس، 1995. وقد بذلت جهدي لربط التراث الإفريقي بالعربي سواء في بعض محاضراتي بمعهد الدراسات الإفريقية والآسيوية بالخرطوم، وقد أصدروا أحد كتبي عن علاقة حركات التحرير الإفريقية والعربية، كما استمرت بالجهد في تونس عبر تدريس مادة التراث العربي، ممثلاً في ابن خلدون وغيره وما تضمنه من إشارات عن طبائع الشعوب وفق جغرافيتها أو عرقيتها أو صلتها بالإسلام..!

ولم يهدأ لي بال حتى أصل لنواح أخرى في العالم العربي، فنشرت كتابي عن "ثورة أنجولا الإفريقية" في بغداد، مع اهتمام أهل جامعة بغداد ووزارة الثقافة بالأمر، وانطلق النشاط في سوريا في علاقة خاصة بجورج جبور، الذي كان معنيًا دائمًا بدوره الخاص وقربه من الرئيس السوري، على أمل أن يكون ذلك طريقًا إلى إنشاء وحدة دراسية عن إفريقيا، لم تتحقق أبدًا.. وكان بديل ذلك علاقات امتدت بجامعة دمشق، وأساتذة الاقتصاد السياسي مركزة على القضايا العربية في الغالب، أو تنظيم الاقتصاديين على مستوى عربي عبر أستاذ قومي معروف هو منير الحمش.

عالم المغارب

بقي انتباهي مشدودًا إلى المغارب الأخرى (الجزائر والمغرب) ما دمت في تونس، وبدا الموقف الشعبي من الجماعات الإفريقية أو ممن هم من أصل "إفريقي" مماثلًا للموقف في تونس. رغم توقعي أن ضغط الطموحات الأمازيغية والمرابطية، سوف تعمم شعورًا إفريقيًا عمليًا أكثر إيجابية تجاه إفريقيا. لكن ذلك لم يكن صحيحًا لأسباب تتعلق بوضع الأمازيغ في المغارب، وأما صداقتي مع الأصدقاء الذين يحضرون اجتماعات الجمعية العربية لعلم الاجتماع أو جمعية العلوم السياسية الإفريقية، وفي مقدمتهم عروس الزبير وسليمان الشيخ مثلاً فقد قادتني بالضرورة إلى الجزائر نفسها، سواء للمعهد الجامعي المحترم CREAD للبحوث الاجتماعية وصداقتي

فيه مع عروس الزبير أو ناصر جبي وغيرهما أو في الجامعة نفسها ممن تابعوا بحثي أو التعاون مع مركز البحوث العربية. وحدث أن كان وزير التعليم الجزائري وصحة سليمان الشيخ رئيس جامعة الجزائر في تونس في مؤتمر لوزراء التعليم العرب وإذ يبحثي عن العلاقات الجامعية والعربية الإفريقية يجد استحساناً جعل تبادل التحايا مع المسؤولين الجزائريين، بتقديم - مجامل طبعاً - من سليمان الشيخ، تدفع الوزير للتوجيه بترتيب زيارتي للجامعة الجزائرية فوراً وبحث تأسيس معمل (لابوراتوار) لدراسة وتدريس الشأن الإفريقي في الجزائر بتخصص واضح. وكانت فاتحة علاقة حميمة مع العاصمة الجزائرية امتدت بعدها إلى وهران مع أصدقاء أعز بهم إلى الآن في مقدمتهم نورية رمعون عميدة معهد البحوث الإنثروبولوجية (كراكس) والأستاذ حسن رمعون أستاذ التاريخ البارز، كما دعمتها شعبية سمير أمين في الجزائر منذ دراسته المبكرة عن المغرب، وتعرفت معه بعمق على الصديق "علي الكنز". وكانت هذه العلاقات جميعاً تدفع لدعم وحدات الدراسة وليس مجرد إنشائها لأن دراسة إفريقيا متناثرة هناك في فروع العلوم الاجتماعية لكن التجربة في الجزائر كانت ذات معنى خاص لي أيضاً، حيث حملت الجميع إلى دأكار بعد ذلك للاشتراك - وبقوة ملحوظة - في مجلس البحوث الاجتماعية في إفريقيا بدأكار (كوديسريا) فتولى البعض مواقع هامة فيه، ونشر البعض بحوثه هناك.

وأدت ظروف مماثلة تقريباً إلى الصلة بالمغرب، منذ اخترنا يوماً أحد

أساتذتها رئيساً للجمعية الإفريقية للعلوم السياسية. ومع انشغال البعض الآخر بالمناصب العليا أو مصالحه الخاصة حتى تأخر وصول المغاربة إلى جوهر العمل هناك، حتى سعدنا بفاطمة حرك، وعبد الله ساعف وغيرهم، ومساهمة حماسية من معهد الدراسات الإفريقية في الرباط... وظل الأمر في حالة صعود وهبوط بالمغرب وفق موقف السلطة وجماعة المثقفين من "المسألة الصحراوية"، وهم لا يقبلون تسامحاً في أمرها بإجماع مدهش...

هكذا لم تُكْتَب لي الراحة في تونس، والجميع يتصور أنني أقمت في بلهنية العيش الرغيد هناك وكفى. وكنت بالطبع أحاول تحويل ذلك الانطباع إلى قدر من الحقيقة، في زيارات تمتد من بنزرت الفينيقية إلى "توزر" الصعيدية، إلى سوسة وصفافس السياحيين ناهيك عن مصيف "الحمامات"، ومتعة الاسترخاء فيها... ولن أنسى تحديداً زيارتي لتوزر مع الصديق يوسف الصديق وزوجته الصديقة سعيدة شرف الدين، حيث عشنا مع فلاحي "وصعايدة" مصر من "الخمسين" في توزر، (الكادحين بخمس المحصول) إلى جوار نخيلهم وزيتونهم ومشاعرهم وتأصيلهم لأنفسهم بالجذور الهلالية وسوهاج وأسيوط..

وكانت النقلاات بين المدن التونسية مثيرة بحق لتمييز كل منها بشكل لا يتوفر الإحساس به في مصر مثلاً إلا في حدود ضيقة، ولذا كان ذلك مما يدهش القادمون من مصر... وهم كثر في تتابع نشاط الجامعة العربية تارة، والدوائر الفلسطينية تارة أخرى، مما جعل مقر إقامتي بدوره، بعد أن

انتقلت لحي جديد ومسكن مريح أكثر - حي المنزه السادس - مقرًا لحياة
مصرية تونسية، كانت محل تقدير أو حسد أحيانًا. ولكن متعة أسرتي خلال
إقامتهم الصيفية معي وخلال الجولات بهذه المدة كانت مصدر راحتي
النفسية تعويضًا عن بعدي عن القاهرة.

ومع آخر السنة الرابعة بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم حدث
ما جعلني أمام خيار البقاء أو الرحيل، فقد بدا إلحاح إمكانية الانتقال
للجامعة العربية مديرًا للشئون الإفريقية، وحول المنصب السوري في
النهاية - صراع لا داعي لدخوله في المصاعب العربية المعروفة، فرفضت
خوضه... وفي المنظمة جاءت أخبار بعدم توفر أية ميزانية لانعقاد مؤتمر
رتبته لرؤساء الجامعات العربية والإفريقية، وجاء الاعتذار مقرونًا بأن
ميزانية جهاز "تنمية الثقافة العربية الإسلامية" تكاد تكون غير متوفرة من
أول 1986 وأن المدير العام محي الدين صابر سيدبر لبقائي بشكل خاص!
فقررت الكتابة له بعدم رغبتني في الاستمرار في مثل هذا الجو لأنقاضي
مرتبًا بدون مقابل! وكان العود أحمد للقاهرة...

الفصل الثاني عشر

تأسيس مركز البحوث العربية والإفريقية

كانت بؤادر التحول الساداتي تتوالى عقب حرب 1973 مباشرة، خاصة عقب توقيع اتفاقيتي فض الاشتباك الأول (1974) والثاني (1975)، حيث اكتشفنا بعد ذلك أن الاتفاق هو المقدمة الفعلية لكامب ديفيد. وأعني هنا التعبير عن جوهر القرار الإستراتيجي بالخروج من دائرة الناصرية، ومشتقاتها عن شعارات التحرر، والتقدمية، والاشتراكية وعدم الانحياز، تحوّلًا إلى دائرة عالم الغرب الرأسمالي ومشتقاته عن الانفتاح الاقتصادي والثقافي أيضًا، وإعلان السادات أن 99٪ من أوراق اللعبة في يد الأمريكيين. وبدأت كل الأطراف تبحث عن معالم "مصر جديدة". فثمة مَنْ يبحث عن الحرية والتعددية السياسية، وهناك من يبحث عن السوق والاستثمارات

بالاتجاه غرباً، حيث سوق "الكتلة الشرقية" متخلف ولا يسعف نشاط الكمبرادورية الجديدة.

واجهت قوى اليسار موقفاً صعباً نسبياً بين مواجهة السادات وتحولاته الاجتماعية السلبية من جهة، والرغبة في استثمار الهامش المتاح باسم التعددية للتمايز عن حالة الاندماج السابقة في "الاتحاد الاشتراكي" من جهة أخرى، ولو بمراعاة التوازن مع محددات السادات، ورسائله المهددة بالتشدد مع اليسار طول الوقت، إلى حد الضغط لقبول القيادات التقليدية لليسار بفكرة "المنابر" المؤقتة (لليسار واليمين والوسط!). ومن هنا برز دور شباب السبعينيات (أو ما نسميه الآن جيل السبعينيات) ليعبر بجدية أكثر عن الاتجاهات الاشتراكية التي تتنوع بين أفراد الجيل، مما سبق التعرض له. أما أننا فقد قبلتُ في النهاية دخول حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي بعد إعلانه حزباً عام 1976، والتفاهم حول عضويتي في الحزب الشيوعي المصري، مع استمرار حوارى الودي مع التنظيمات الأخرى التي تباينت في درجة التشدد، وهي تعرف أنني رجل معتدل ومؤسسي، وأتحرك بهدوء، وشاغلي الأساسي في الحقيقة هو العمل الإفريقي والكتابة عن إفريقيا..!

كان في الساحة لغط كبير حول المعرفة بمجتمعاتنا العربية، ومصر تحديداً. وظهرت مؤسسة "مركز دراسات الوحدة العربية" وبرزت بسرعة دورها العلمي والتثقيفي منذ 1976 بقيادة مناضل عراقي واقتصادي عربي مهم هو د. خير الدين حسيب، وقلنا ها هي القوى القومية تشق طريقها في

معركة المواجهة بالمعرفة، عبر مؤسسة قومية تتسم بالموضوعية إلى حد كبير، وتنطلق مجلداتها بين مثقفي مصر باعتزاز واضح. وكان قد سبقه في ذلك بأثر جذري أكبر، مركز الأبحاث الفلسطيني الذي أسسته منظمة التحرير الفلسطينية، بإشراف باحثين قوميين كبار مثل فايز صايغ (1956) وأنيس صايغ (66/ 1977)، ليقدما مثلاً حقيقياً للبحث العلمي حول القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني، والفكر القومي العربي.

وإذا ما مضينا قليلاً في تأسيس فكرة الاهتمام البحثي لدى القوى اليسارية كدليل على جدية عملها في المجتمع، فسوف نعود لجهد اليسار السابق منذ عام 1946، حين أسست مجموعة شبابها "مركز الأبحاث"، والمجلة القريبة منه "الفجر الجديد"، بمساهمات علماء شبان أمثال عبد العظيم أنيس وأبو سيف يوسف وأحمد شكري. وواصل هؤلاء مع غيرهم الجهد في تأسيس دور النشر (الفكر / الغد) لنفس معنى الاهتمام بالبحث والفكر الجديد.

لم تكن الساحة إذن فارغة من فكرة المشروعات البحثية الأهلية والقومية، رغم تقديرنا لمؤسسات البحث الحكومية وشبه الحكومية في مصر الناصرية، وغيرها من البلدان العربية، مما له حديث آخر. خاصة وأن مؤسسة مثل الأهرام بقوة نفوذ محمد حسنين هيكل، رسخت التقليد في قيام مؤسسات غير حكومية للبحث الجاد خاصة في العلوم الاجتماعية والسياسية، مهما كان الرأي في مواقفه أو خدماته للقضايا الناصرية ثم الساداتية، وبروح الاحترام للتعددية والتنوع.

ومن المؤسف أن قوى اليسار ذات التاريخ في جهد البحث العلمي، لم تكن تمتلك مشروعاً في هذه الفترة من أوائل السبعينيات حتى بعد إقامة حزب التجمع، الذي جمع نخبة ممتازة من مثقفي وعلماء اليسار. ولم يستطع الحزب الوفاء بوعود أطلقها حول إنشاء مركز بحثي حزبي داخله، كما كان يعد بالمبالغات المألوفة للدكتور إسماعيل صبري عبد الله، رغم تعدد المناسبات لإثارة هذه القضية، مما جعله مجرد "مصد" لأية اقتراحات أخرى، مكتفياً بمكتبه الخاص باسم "منتدى العالم الثالث"، الذي أطلقه بعد مشروع سمي أمين في إقامة المركز الرئيسي بداركا. (أغلق الفرع المصري بمنتهى البساطة بعد وفاة إسماعيل صبري مباشرة عام 2006، رغم مساهمات علمية فكرية بارزة أملنا أن يستمر إصدارها، ومنها "مصر 2020" على سبيل المثال).

في مثل هذه الأجواء من المساهمات، التنافسية أحياناً، ومع انطلاق التعددية الساداتية، وسياسات الانفتاح الاقتصادي، واحتضان "السياسات الغربية" بهمة واضحة، بدأت النخبة المصرية تشعر أيضاً بإقبال "الباحثين الغربيين" على الحضور لمصر، وتجنيد الفرق البحثية من الشبان المصريين، بل والتحرك النشط من مواقع سواء أمريكية أو فرنسية، بحيث قال البعض إن الباحثين المصريين سيصرون "صبية" لدى قرائهم الغربيين. وستبقى المرجعية للكتابات هي "وصف مصر بالأمريكانى".

وبينما تدفع الأجواء للتفكير في الجديد، أو بالأحرى تجديد مصادر اليسار من منابع الفكر التقدمي، لم تسع الدار المنتمية لعالم اليسار، مثل "دار الثقافة

الجديدة"، لخدمة هذه الرغبة في التعميق والتجديد، بل استمرت تستجلب أكثر "البضائع الثقافية السوفيتية" تخلفاً، من الكتب الرخيصة المترجمة في موسكو، بما لا يثير إلا حنق المثقفين المصريين والعرب الراغبين في اقتناء شيء مختلف. وأتاح ذلك ترديد أسوأ الأحكام على الدار، وتعميم ذلك على الحزب الشيوعي المصري الذي سمح بهذه المهزلة، وحوّلها فقط إلى "ساتر" لا قيمة له. واستمر الوضع كذلك لبضع سنوات حتى وفقت الدار بإدارة جديدة (ماجدة رفاعه) ذات أفق ثقافي وعملي أوسع، فقد تعاونت مع محمود العالم لإصدار مجلة قضايا فكرية (1985 - 2005) من الدار كأهم مصدر للفكر الماركسي والتقدمي لعدة سنوات، فضلاً عن تطوير واجهتها بتكوين دار العالم الثالث بترجمات المتنوعة وتشريفها بإدارة صنع الله إبراهيم الذي جعلها أكثر انتماءً للواقع الثقافي المصري.

وقد فوجئت عند زيارتي لموسكو (1989) وتوجهي لمعهد الاستشراق، ومعهد الدراسات الإفريقية على سبيل المثال، بإنتاج سوفيتي أعمق وأكثر اختلافاً عما تروجه دار الثقافة الجديدة. وسمعت أيضاً إشاعات عن "اللوبي" أو "البيزنس" "الشغال" وراء هذا الحال! فازددت حنقاً على الفساد السوفيتي، بجوار حنقي على أفكارهم شديدة الجمود والتخلف عن القضايا الإفريقية، فيما كاد أن يتحول مرة إلى مشادة في معهد الدراسات الإفريقية بموسكو حول حق إريتريا في تقرير المصير، وحول وقوفهم في صف العسكريين من إثيوبيا وغيرها نتيجة فكريات ساذجة أو ما سمي بالتحريفية عن "الضباط الوطنيين الثوريين" في بلدان العالم الثالث، وكان ذلك لتمرير موقفهم من

دول التحرر الوطني سلباً أو إيجاباً في مواجهة الزحف الصيني على القارة، لكن هذه المحافظة جاءت في وقت تعلي فيه شعوب القارة تمهيداً لانتفاضات 1989 - 1991 التي عرفت بالربيع الإفريقي، لتغيير الأوضاع القديمة.

كانت مجموعة العمل مع الكتّاب الفلسطينيين والشباب الفلسطيني - كما سبق القول - هي أحد مجالات التحرك في العمل الثقافي الوطني. وكان وجودي في الجمعية الإفريقية 1975/1980 لا يكفي للتعبير عن هذا الاتجاه، مكتفياً بالإشراف على الرابطة الإفريقية محافظة على وطنية العمل الإفريقي. وجاء التفكير في تأسيس مركز وطني للبحوث كضرورة حتمية للرد على "وصف مصر بالأمريكاني"... ولاحظت أن حساسيات قد تنشأ مع بعض المثقفين الوطنيين والتقدميين إزاء قبولهم "بالتعاون" أو المساعدة في بعض هذه البحوث الأوروبية".

سوف أذكر هنا دوراً الصديقة إنجليزية "ليز عوني" السابق الإشارة لها ولزوجها المهندس عصام عوني، التي أعانتي بثقافتها الأوروبية الواسعة للتعرف على نماذج من أشكال الاجتهادات - حتى الفردية - لإنشاء مراكز بحوث ذات طابع استقلالي. تذكرنا معاً مراكز بحوث كنت أرسلها، قائمة في لندن حول المستعمرات البرتغالية حتى زرتها في غرف صغيرة قرب شارع أكسفورد نفسه، وذكرت لي ليز عوني وصحبتني إلى دار "إيثاكا" المتخصصة - كناشر ومركز بحثي - عن السودان والشرق الأوسط، بجهد شاب استعمل ميراثه لهذا الغرض، حتى صارت من الدور المرموقة. ومثلها

رأيت تجربة دار "زد" (Zed Books) التقديمية في اختياراتها، بل وتذكرت جهود "لأمين ديوب"، وزوجته في إنشاء دار "بريزانس أفريكن" (Presence Africaine) في باريس وبجوار السربون لخدمة فكرة مدرسة "النجريتيد" (Négritude) وإنتاجها الفكري برعاية سنغور وسيزير، رموز هذه المدرسة. وشرفت بالمرور عليها دائماً مثل المرور على "هارماتان" (L'Harmattan) المكتبة الأكثر اهتماماً بإفريقيا مرات مروري بباريس.

استحضرت هذه التجارب، وكان الأكثر إلحاحاً وحضوراً من بينها تجربة "سمير أمين" في داكاري في إدارة "معهد التخطيط التابع للأمم المتحدة" (African Institute for Economic Development and Planning, IDEP)، ومع تعبه من يروقراطية الأمم المتحدة أسس "متدى العالم الثالث" (Third World Forum, TWF) ليكون محفلاً لتحرير البحث الاجتماعي، وإلى جواره كانت مساهمته في تأسيس المجلس الإفريقي للبحوث الاجتماعية (CODESRIA). التجارب الثلاث كتب عنها سمير أمين مؤخراً في "مذكراتي" (دار العين 2017). كنت أعرف مواقعها في الثقافة الإفريقية والتحررية بحكم صلتني المباشرة بسمير أمين منذ 1973، وبعدد من المثقفين التقدميين الذين تعاونوا معه لإقامة هذه الصروح العلمية والفكرية التقدمية، بما جعلها شاغلي طول الوقت أتحديث عنها لمثقفي مصر الراغبين في النهوض، على الطريقة الإفريقية! وما أقلهم!..!

لم يحجر معي أي نقاش حول مثل هذه الأفكار أو الوقائع في دائرة أي

حزب سياسي أو حركة سياسية بمصر، لكن ذلك كان يتردد دائماً في دائرة مثقفين ووطنيين، يتابعون مناقشات مماثلة في الجامعات أو المراكز الثقافية، حول مدرسة التبعية، أو مدرسة "فرنكفورت"، أو الثقافة الوطنية (الأهلية) كما ناقشها اليونسكو، وتحديات في النقاش حول أتباع الوظيفة أو البنيوية، فهذا من أتباع "بختين"، وذاك تبع "التوسير"، وثالث مع "تشومسكي"، ثم هناك من يستعيد "جارودي" حول الثقافة الشرقية والمنهجية الحلدونية.

بهذا الزخم من حولنا استحضرتنا جهود قسطنطين زريق وأنيس صايع دفاعاً عن الثقافة الفلسطينية ضد عمليات الإبادة والإزاحة الصهيونية الإسرائيلية بتأسيس مركز الدراسات الفلسطينية رفيع القيمة. وفي مصر تعاونت لطيفة الزيات ورضوى عاشور وأمانة رشيد وغيرها بحق لدفع التحركات العملية في هذا الاتجاه، من ندوة إلى مقال.

وقابلتني لطيفة الزيات بأخيها محمد الزيات نائب رئيس الوزراء السابق منتصف 1986، لاستطلاع رأيه بدءاً من إمكان سماح السلطات بمشروع مركز وطني للبحوث، إلى إتاحتها مكاناً عنده في مكتبه غير العامل بلاطوغلي، وكان الرجل مستمعاً وإيجابياً للغاية، رغم سابق تعاونه مع نظام السادات.

كنت أفعل ذلك في مواجهة اقتراح من زملاء في "التجمع" والحزب الشيوعي عن إمكانية محمد الجندي مدير دار الثقافة الجديدة أن يتيح لي مكاناً في مقره وسط البلد، ويتعاون في جمع تبرعات للمشروع. وكنت لا

أثق أبداً أن عملاً ثقافياً جاداً يمكن أن يتم خلال هذه الدار. لكن حسين عبد الرازق عضو المكتب السياسي لحزب التجمع والحزب الشيوعي كان مخلصاً للفكرة كما كان متفائلاً، ومتفهماً لوجهة نظري، لكنه "ملتزم" في النهاية، وهنا طرحت أن أبدأ بطريقة عملي المستقلة، وليحضر محمد الجندي اجتماعات سأرتبها حول الفكرة، لنرى كيف تمضي. وهو ما جرى لعدة مرات في مكتب محمد عبد السلام الزيات بحي لاظوغي. ولم أسمع أن نقاشاً آخر دار في هذا الوقت من أواخر السبعينيات في أي مؤسسة سياسية حول المشروع، أو قل لم يصلني شيء عن تفكير مثل هذا.

ظلت في ذهني هذه الخبرات التي كنت أناقشها من خلال بعض الاتصالات في العالم العربي وإفريقيا منذ 1979، لأبدأ التفكير الفعلي في المشروع، لكنني سافرت من جامعة جوبا إلى تونس بسبب الاعتقالات التي تمت في مصر سبتمبر 1981 وكنت أقابل الكثير من الشخصيات ممن يأتون إلى تونس بين 1982 - 1985 ومعظمهم بالطبع من المعارضة الوطنية التقدمية المصرية، وفي مقدمتهم د. فؤاد مرسى من المؤسسين المخضرمين للحركة الشيوعية، وللثقافة اليسارية في حزب التجمع نفسه، والوزير السابق في أوائل السبعينيات، ووزير تموين حرب 1973. تقابلنا في القاهرة بعد عودتي وتفاهمنا على تنظيم العلاقة بقيادات حزب التجمع والحزب الشيوعي المصري ممن التزموا بوعدهم لدعم المشروع.

وكان الجدل حول الثقافة الوطنية واستقلالية البحث الوطني ما زال

قائماً في الواقع المصري، وكان لقائي مع د. لطيفة الزيات ومحمد عبد السلام الزيات ورضوى عاشور وسيد البحراوي وغيرهم قائماً ووثيقاً، مثل العلاقة مع حسين عبد الرازق وفريدة النقاش ونبيل الهلالي. ووافق محمد عبد السلام الزيات على الالتقاء بمكتبه القديم المهجور منذ كان محامياً والواقع في منطقة لاظوغي، ودعوت شخصيات داعمة أخرى مثل د. إبراهيم سعد الدين نائب مدير منتدى العالم الثالث، ومحمد الجندي (صاحب) دار الثقافة. وتركت لطيفة الزيات دورها "لمحمد أخويا"، حسب تعبيرها الدائم عن اعتزازها به. وكنت قابلت أكثر من مرة أحمد صادق سعد المفكر الماركسي المعروف، الذي وافاني بمذكرة بخط يده عن أهداف مثل هذا المشروع الهام ومجالات خططه المحتملة، وفق تصورات له عن ضرورة وضع التاريخ الاجتماعي المصري موضع الاهتمام الخاص، أثناء تحرير الثقافة السياسية حتى بالمنهج الماركسي.

السفر إلى تونس والعودة للتأسيس

لم أتوقف عن التفكير في مشروع للبحوث العربية والإفريقية، طوال فترة إقامتي في تونس، خاصة وأنني كما ذكرت سابقاً كنت كثير الترحال إلى البلدان الإفريقية، كما كان حضوري العربي في تونس مفيداً بنفس القدر. وكانت تغريني إشارات صدرت بعد انعقاد مؤتمر الثقافة القومية عقب وصولي تونس في ربيع 1982، وما انبثق عنها من تفكير بضرورة تعريب

البحوث العربية، بل وتحمس الليبيون لإقامة "المجلس القومي للثقافة العربية". ومع حماس مثقفين كثر أيضًا قام المجلس في المغرب، ولكن عدم الانضباط الليبي نفسه قضى على المشروع، غير أن الفكرة ظلت حيّة، حتى شرعنا أنا والطاهر ليب وعدد من مثقفي تونس والقاهرة، في إقامة "مجلس عربي للبحوث" شبيه بالمجلس الإفريقي للبحوث (كوديسريا) في داكار، ليجمع مراكز البحوث العربية، ويشكل مظلة لجلب التمويل بطريقة جماعية حتى لو كان بعضها أجنبيًا ملائمًا لوجهة نظرنا، ولإعفاء المراكز الوطنية المستقلة من السعي المباشر للتمويل الأجنبي.

وكانت هذه الفكرة شاغلة لنا دائمًا: كيف نكوّن مظلة لإنقاذ المراكز الوطنية الصغيرة (مثل مشروعنا لو قام فعلاً) من براثن التمويل الأجنبي المباشر على علاقاته. فصار بيننا وفاق حول التجريب، مع حماس الطاهر ليب وغيره من مصر، وكدنا ننطلق في المشروع بالفعل بوجود مراكز الأهرام، ودراسات الوحدة العربية، والفكر العربي، والمجلس القومي للثقافة العربية. وكما هو متوقع بعد الترحيب الحكومي في تونس (حتى قبل انقلاب زين العابدين بن علي)، فوجئنا بتوقف الترحيب، وشل الحركة. لعل الأسباب الداخلية قد خفيت عنا، ولكن تأسيس مجلس قوي للثقافة العربية حر في تونس، لم يكن متوقعًا أن يكون موضع الترحيب رغم وجود المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (أليكسو) فيها.

لم أعرف أن ثمة مناقشة حزبية في مصر تجري حول الموضوع وترتيباته

في ذلك الوقت إلا ما تردد من آخرين وخاصة أن الحماس ظل فترة لاقامة حزب التجمع وأقطابه بتأسيس مثل هذا المشروع بما أثر على فكرتنا السابقة قبل رحيلي للسودان وتونس. وشعرت أن ثمة تجاهلاً للفكرة طوال فترة وجودي في تونس لنيف وأربع سنوات... إلا أنني وقد اقتربت من العودة، فوجئت بأمنية شفيق أثناء مجيئها إلى زوجها الفنان عبد المنعم القصاص الذي يعيش لفنه بين التفرغ والجامعة العربية، تشير إليّ بأن الناس ينتظرونك في مصر لإقامة مشروع مركز البحوث. ابتسمت وقتها، ولأختبر جديتها سألتها عما تعرفه عن مرتبي بالدولار في تونس، فضحكت بدورها مشيرة إلى أنني راجع في النهاية، وهذا مشروعك مسبقاً. وبالطبع سمعت لغطاً كثيراً بعد ذلك من أصحاب الرؤى الخاصة حول الموضوع... وكان هدفي أكبر من كل هذه الصغائر داخل أحزاب اليسار.

قررت الرجوع للقاهرة بوقف تعاقدى مع المنظمة العربية (أليكسو ALECSO)، حيث تبين لي توقف التمويل العربي (الخليجي) للمنظمة، فيما قيل إن التوجه الخليجي هو لتمويل "المنظمات الإسلامية" في ظل المنظمة الكبيرة وهي المؤتمر الإسلامي، وفي ظل المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة "إيسيسكو" (ISISCO) وأن وضع الاستشاريين مثلي أصبح عبئاً على أليكسو، وأن قبول أستاذنا محيي الدين صابر المدير العام بتوقيع استمرار التعاقد معي مجاملة خاصة بي لا تتحملها كرامتي.

سأذكر هنا مجاملة رجل فاضل آخر هو خير الدين حسيب الذي أرسل

لي من خلال الطاهر لبيب رسالة إمكانية عملي مديرًا لمكتب دراسات الوحدة العربية بالقاهرة، إذا لم أكن مرتبطًا بعمل آخر، مع عرض مرتب مغرٍ يزيد كثيرًا عما تكون عليه مخصصاتي كمدير للمشروع الجديد الذي قررت التفرغ له. وشكرت له ذلك. وما زلت أقدره للعديد من خصائصه إلا أنني لم أتحمل أيضًا ماسمعة عن تشدد إداري وشخصي لديه، ما رأيت معه أنه يكفيني ما مضى من عمري "مساعدًا" لآخرين.

مع عودتي للقاهرة، فهمت أنه يمكن بدء العمل من دار الثقافة، وأن محمد الجندي مستعد لاستقبال المشروع في إطار الدار وليس مستقلًا، خوفًا على حقوق ملكية الدار أو نقل جزء من حقوقه لآخرين. لكن وجود سيدة فاضلة، ومتدربة باریسية جادة مثل ماجدة رفاعة في إدارة الدار منحني ارتياحًا كبيرًا للشراكة لبعض الوقت. ومضى بعض هذا الوقت فعالًا في إجرائي اتصالات وفي بحثي لجدية المساعدة من خلال مناقشات مع حسين عبد الرازق عضو الأمانة العامة لحزب التجمع، والقيادي أيضًا في الحزب الشيوعي المصري وبعض زملائه من جهة، والعودة للاتصال بعبد السلام الزيات ولطيفة الزيات وأعضاء لجنة الدفاع عن الثقافة القومية من جهة أخرى، إلى جانب شخصيات عامة يسارية أخرى مثل إبراهيم سعد الدين. وكانت معظم هذه اللقاءات برئاسة فؤاد مرسي الذي اتفق معي منذ البداية على خطوات المشروع. لقد تعاملنا بلطف أعتر به، حيث كان واسطة خير مع رفاقنا في التجمع والشيوعي المصري، بل ونقل لهم نقاشاتنا الدائمة عن أننا في الواقع نُقيم مؤسسة بحثية جادة ليسار بمختلف

اتجاهاته، مهما كانت بداياته المحدودة. وكنت أعلن بلا حرج أننا لا نريد تكرار تجربة دار الثقافة، التي تبدولي مقهى لبعض القيادات الشيوعية، أو لتسويق المطبوعات المملة من أوراق الأهمية الشيوعية، مع إن الأمر لم يخلُ من منتجات أخرى بالطبع، وعرفت عنها الكثير أثناء زيارتي لموسكو كما سبق القول...

وجاء تشكيل المتضامنين للتسجيل كشركة في الشهر العقاري مني ومن مصطفى مجدي وماجدة رفاعة وآخرين فجاء مجلس الإدارة الأول أيديولوجياً تماماً. وقد يكون ذلك مما جعلنا نلث لتنوع العضوية وتوسيع دائرتها بعد التسجيل. فجاء المجلس الأول كالآتي: الدكتور فؤاد مرسي رئيساً للمركز، والأستاذ حلمي شعراوي مديراً، والدكتور عبد العظيم أنيس والأستاذ عبد الغفار شكر والدكتورة لطيفة الزيات والأستاذ محمود أمين العالم أعضاء.

بدأنا بالمشكلة الأولى وهي التمويل، وكيف يكون مصرياً وتطوعياً أساساً، وليس منحة من أية جهة أجنبية، وسجلنا المركز كشركة مدنية بسيطة غير ربحية، في محاولة لتجنب مشاكل الجمعيات الأهلية مع البيروقراطية أو الأمن. ودهش البعض لأن تكون "شركة بسيطة" مسجلة بعضوية 32 شخصية يسارية بشكل أو آخر، وفي حدود رأسمال بسيط هو 50 ألف جنيه.

ثم شرعنا في مضاعفة رأس المال بالطبع، وقد حدث. مما إن مضى العام

تقريباً حتى كان رأس المال مئة وعشرة آلاف جنيه، بجهد مشكور من الاتصالات مناجياً عبر علاقاتنا العربية والإفريقية، وأقول الإفريقية لأن المناقشات الأولية لم تنته إلا بتسمية المركز "للبحوث العربية" مع الخلاف حول لماذا ليس "مصرية" فقط، فما بالك لو قلنا "إفريقية". وليس ذلك في الواقع نفيًا لعروبة أو إفريقية المشروع ولكنه بحق كان خوفاً من توسع لا نستطيع تغطيته. لكنني ظللت أدافع عن "إفريقيتي" حتى تم التغيير إلى "العربي الإفريقي" بعد فترة وجيزة.

وقد قمنا باستئجار المقر الأول بحي النيل في ديسمبر 1986!

ويلزمني هنا صفحات كثيرة لأعد مصادر هذه القفزة التي تعني الكثير... ولا أستطيع أن أذكر أسماء وأنسى أخرى، لكن لن أنسى مساهمات غير متوقعة من محمد محمود الامام ومن رجاء النقاش وجابر عصفور وشحانة هارون وفؤاد زكريا وآخرين. ولا بد أننا جمعنا مساهمات فردية من حوالي ثلاث عشرة شخصية عربية، من دول عربية مختلفة، من فلسطين وسوريا والعراق والسودان والإمارات، وليبيا والكويت وتونس. وتمتد منابعهم من نضال الجبهة الشعبية والديمقراطية إلى كاتبات وأدباء، إلى سيدات من الإمارات لم تشأ احداهن بعضهن ذكر أسمائهن في القائمة رغم بروز أسماء عائلة "غباشي". ولا ننكر جهود من دفعوا أكثر من صديق لهم للتبرع أمثال الصديق فيصل دراج ومصطفى خوجلي.

وفي أول زيارة لي لتونس بعد أشهر من الانطلاق قابلت صديقنا "مهدي

مصطفى" الوزير السوداني السابق ورئيس الشؤون الاجتماعية بالجامعة العربية. ومع مناقشة مشروع المركز ومشكلته المالية، اتخذ الرجل إجراءات تكليف المركز ببحث عن السكان بمبلغ عشرة آلاف دولار. وبالمثل حدث ما لم أصدقه بعد شهور عندما كنت في داكار وفي زيارة لمكتب الصديق "تانديكا مكانداويري" الأمين التنفيذي للمجلس الإفريقي للبحوث الاجتماعية، كوديسريا. شرحت له ظروف المركز، وإذا به يرجع لقرارات لجنته التنفيذية لمساعدة مراكز البحوث الناشئة، ويتخذ إجراءات صرف عشرة آلاف دولار مباشرة على نحو ما فعل مع محمود ممداني في أوغندا قبلنا. وأعقب ذلك تمويل مجلسه لبحث هام آخر كجزء من بحث على مستوى القارة عن المشاركة السياسية. تم البحث في مصر بإشراف الصديق "مصطفى كامل السيد" وما زال يدرس في الجامعة للآن. كما أعقب ذلك مساهمة الصديق "صادق رشيد" أحد قيادات اللجنة الاقتصادية لإفريقيا (Economic Commission for Africa, ECA) بعقد مع المركز بترجمة بعض كتب اللجنة وهي التي ما زالت جزءا من ثروة المركز الثقافية وبالمثل كان ثمة تعاون مع اللجنة الاقتصادية بغربي آسيا "إيسكوا" (Economic and Social Commission for Western Asia, ESCWA) في بيروت - أو التعاون مع "منظمة البحوث الاجتماعية لشرق إفريقيا (أوسريا) بقيادة الصديق عبد الغفار محمد أحمد (OSSRA) كما جاء الصديق عبد الجواد صالح من الأردن بمشروع بحثي مناسب، حول دراسة مقارنة بين حركة النضال الفلسطينية والإفريقية والتجارب

المستفادة، أداره بإخلاص د. أحمد يوسف أحمد وبذلك تشكلت هوية المركز الإفريقية والعربية.

ثم كان نجاح مسعى أمينة رشيد مع "معهد جرامشي" بإيطاليا لعقد ندوة كبيرة أيضاً عن المجتمع المدني وفق نظرية جرامشي، وبعدها الندوة المهداة لصديق سعد عن التشكيلات الاجتماعية ونمط الإنتاج الأسوي، كما نظم المركز مع الأصدقاء اللبنانيين والفلسطينيين ندوة كبيرة عن ثقافة المقاومة بمساعدة المجلس الثقافي الجنوبي ومعهد الإنماء العربي.

بدا المركز في ظرف عام أو أكثر قليلاً من قيامه كأنه يهز عالم اليسار بل واليمين الثقافيين على السواء، في مصر والعالم العربي على الأقل... وكان يردد البعض "مبتسماً" عناوين نظرية من المركز الجديد عن "نمط الإنتاج الأسوي" (مهدي عامل)، والمجتمع المدني والهيمنة وفق فكر جرامشي...!

أذكر في أول اجتماع للجمعية العمومية عام 1988 أن أثار البعض التساؤل عن ميل المركز لمعالجة القضايا الفكرية والنظرية في انطلاقته هذه، بينما الاحتياج لبحوث اجتماعية ميدانية أو اقتصادية ملحة. وأكد البعض ضرورة التوافق في هذه المسألة، كما جاء في بعض الردود، إلا أن المفكر محمد سيد أحمد تمسك للرد بشكل آخر، قائلاً، إذا لم يكن مركز هام لليسار مثل مركزنا عاملاً على طرح الأفكار النظرية الكبرى في مصر والعالم الخارجي، في ظل غيابها عن دوائر كثيرة في مصر، فمن يستطيع

فعل ذلك؟ وطلب الدفع في أكثر من اتجاه.

وقد أجابت هذه التطورات المتسارعة في التنوع الواسع لمسألة التمويل على مخاوفي من احتساب المركز على جهة واحدة، ما قد يثير حول مشروعاته التحيز أو حتى العمل السري. وكان هذا ما واجهتني به المباحث العامة نفسها حين استدعيتني في زيارة للاستطلاع..!

ولكنهم ارتضوا بفهم معنى هذا التنوع، وكأنهم قدروا البعد البحثي وليس السياسي للمشروع. وأدى نفس الموقف إلى طرح الحديث داخل الجمعية العمومية للمركز في تساؤل حول أي مركز نريد؟ مركز يساري بحثي؟ أم مركز ديمقراطي بحثي على نطاق أوسع؟

أذكر في أولى الجمعيات العمومية أن دار نقاش موسع كان محوره حول التساؤلات السابقة ومحاولة التوفيق بينها، بسبب وجود أكثر من تيار حتى بين الشيوعيين واليساريين عموماً، ناهيك عن ناصريين وطنيين استقلاليين. وكان لا بد من وضع إطار للخطط والمناقشات حول توجهات مركز للقوى التقدمية، كما دار بعض الحديث حول الموقف الإجمالي.

وقد جعلني ذلك كمدير للمركز أقدم "مذكرة رأي" للجمعية العمومية، توضح الاختيارات أمام المشروع منتهجاً نهجاً متوازناً حول بحوث تخدم الفكر السياسي والاجتماعي كمركز بحثي، ولكن في الإطار الفكري الذي ننشده أيضاً، ومن هنا جاء التركيز في الخطة الأولى على دراسة قضايا مثل أحوال الطبقة العاملة والمسألة الفلاحية، والطاقة والمياه، وتوثيق حركة

اليسار في مصر والاستثمارات الأجنبية، وقد نفذ معظمها بالفعل.

جهود التوسع

ومع الإحساس بقدر من الاستقرار المالي النسبي في المركز، بدأ نقاش جديد آخر حول قضية التمويل الأجنبي، والتي بدأت تنتشر سمعته في مصر كميسر لأنشطة المجتمع المدني فيها، مع انخفاض صوت الأحزاب تجاه كثير من قضايا الحريات والتضييق على المجال العام منذ بداية التسعينيات، بعد استقرار علاقات مبارك في أكثر من مجال أهمها الخارجي الذي كان منتقدا دائما للنظام بالنسبة للموقف الديمقراطي رغم اللبرلة الاقتصادية.

كنا نتعامل مع هيئات تأخذ تمويلاً أجنبياً كثيفاً مثل "كوديسريا" أو جمعية العلوم السياسية الإفريقية، وكنا نعتمد على مقولة المظلة الجماعية التي تحمي الباحثين، إلى حد تفكيرنا في إقامة مثلها على المستوى العربي، بل وأقمنا علاقة مع "معهد التاريخ الاجتماعي" بأمرستردام للحصول على الوثائق الخاصة بحركة اليسار، بقدر ما بذلنا الجهد مع "مؤسسة عبد الحميد شومان" بالأردن الذي تبرع بألف جنيه سنوياً من مركزه بالقاهرة بجهد من الصديق حاتم صادق. وفي نفس الوقت بدأنا التفاهم مع مكتبة الإسكندرية لاقتناء وثائقنا التاريخية، كمشروع أوسع ومدفوع فحصلوا على جزء ولم يهتموا بالاستمرار.

ساعدت جهود الاتصال فيما بدا حلاً مؤقتاً لإنقاذ الموقف باتصال نبيل الهلالي مع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية أيضاً، وقامت بيني وبين "الحكيم" جورج حبش علاقة صداقة حميمة، ومثلها والحق كانت مع "أبو النوف": "نايف حواتمة"، حيث عاونونا في نشر بعض الكتب. كما تبرع "منيف البرغوثي" عن شخصه وبجهود رضوى عاشور ومريد البرغوثي بمبلغ يستحق التقدير. ومثله كان تبرع السيدة القاسمية من الشارقة. تواصلنا أيضاً في هذه الفترة مع هيئات مثل منظمة العلوم الاجتماعية (أوسريا OSREA) وهي لشرق وجنوب إفريقيا، ولكننا أخذنا وضع المراقب بجهد من صديقنا "عبد الغفار محمد أحمد" لترجمة ونشر نتائجهم العلمي.

كانت بعض المعونات تأتي من شكل آخر للمصادر وهو تحمل بعض الهيئات العربية والإفريقية الصديقة عبء إقامة الندوات الكبيرة في القاهرة على نفقتها، مثل جمعية العلوم السياسية الإفريقية، أو منتدى العالم الثالث أو المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. وقد حملتنا الأخيرة إلى كيب تاون لندوة عن العلاقات العربية الإفريقية مع مركز البحوث الاجتماعية في كيب تاون بقيادة الصديق كويسى براه، ولن أغفل هنا بعض أفضل إنتاج لنا من التعاون مع المركز الجامعي للبحوث الاقتصادية الاجتماعية (Centre de Recherche en Economie Appliquée pour le Développement, CREAD) بجامعة الجزائر، وبعدها "جمعية جهينة" الأدبية الجزائرية بقيادة الكاتب الطاهر وطار، وأصدرنا بعض أهم كتبنا عن

"النخب في مصر والجزائر" وعن "الحركات الاجتماعية في البلدين". وأخيراً وليس آخراً عقدنا أكبر ندواتنا أيضاً مع جامعة دمشق، وإلى أن ذهبنا إلى مركز الدراسات السودانية بالخرطوم مع الصديق حيدر إبراهيم والحديث بالجمع هنا حديث عن تحمل هذه الهيئات الأخيرة تكاليف حوالي عشرة باحثين من طرف المركز بجميع نفقاتهم إلى كل من هذه الهيئات. ومع ذلك فقد ظل بعض الأعضاء يطلبون الموقف من الرفض الشامل للتمويل الأوروبي ما دمنا نحتاج أحياناً إلى بعض أشكال التعاون.

وأثارت هذه الأجواء موقفنا من قضية التمويل الأجنبي في أجواء ضرورة الموازنة في هذا الجوا حساس، فصدر قرار خاص من مجلس الإدارة في محاولة للتوازن مع الموقف الرفض تماماً لأي اتصال للتمويل من الخارج وبعض هيئات التمويل الغربي المعروفة.

والحق أن قرارنا المتحفظ على التمويل الأجنبي لم يتح لنا إلا ما كان يتفق مع حاجتنا في هذا الوقت للقيام ببعض البحوث الكبيرة مثلما بدأنا بالندوات الكبيرة. وعلى سبيل المثال فقد اتصلنا بمعهد التاريخ الاجتماعي بهولندا من أجل الاشتراك في مشروع لأحد باحثيه هو د. محمد صالح (السودان) عن الجمعيات الأهلية الإسلامية في عدد من الدول العربية. فتم وأصدرنا المنتج الفكري عن السودان والأردن والجزائر ومصر. وبعده

حصلت لنا كوديسريا من اليونسكو على تمويل لبحث "سياسة تمويل التعليم في مصر" بشكل معمق.

داعمو المركز

وجاء مع الإحساس بهذا القدر من الاستقرار، إحساس بأن مركز البحوث العربية والإفريقية أصبح موقعا يذكر بين المواقع ذات المكانة في الثقافة العربية التقدمية، خاصة وأن علاقة المركز لم تقطع مع لجنة الدفاع عن الثقافة القومية وأنا بين قيادة الهيئتين، كما بدا ذلك سواء بالندوة الكبيرة عن "ثقافة المقاومة" التي صدرت في كتاب بالتعاون مع "المجلس الجنوبي الثقافي في لبنان" وعلى رأسه الشيخ النبيل حبيب صادق، أو في مواجهة المشكلة الطائفية ومسئولية الحكم والإسلاميين عنها وبيانها الذي جعل السادات يذكره لاحقاً في آخر خطابه.

ومن موقعنا البارز هذا أصبح مغرباً لبعض أصحاب المشروعات المجتمعية حولنا أن يطلبوا تفاصيل تجربتنا، وأن يبدؤوا إجراءات التأسيس على ما أذكر فوق أرض المركز مثل "جمعية المرأة الجديدة"، التي شكلت ظاهرة واتجاهاً جديداً في قضايا المرأة، وكذلك "مركز الخدمات النقابية" بقيادة زملاء مناضلين مثل "كمال عباس"، وحتى "مركز الدراسات السودانية" الذي قاده الصديق حيدر إبراهيم علي، وقدم لنا من قبل تأسيس المركز كتابه عن "لاهور التحرير". وتلا ذلك استقرار بعض المجموعات الثقافية

التي بدت أولاً في إطار المركز ثم صارت جزءاً من تركيبته مثل "لجنة توثيق الحركة الشيوعية حتى 1965"، ومجموعة الشباب الباحثين باسم "إفريقانيون"، وتفاصيل المجموعتين تأتي لاحقاً.

لا أستطيع هنا أن أعبر بسهولة عن جهد د. سمير أمين مع المركز خاصة منذ تولي رئاسة مجلس الإدارة عام 1998 سواء بمشاركتنا أكثر من مرة في مشروعات منتدى العالم الثالث الذي يديره من داكار أو بثقله الشخصي في مصر والعالم العربي، مما خلق إطاراً من الأصدقاء في بعض الدوائر الجامعية والثقافية العربية ودعم موقعنا في مصر، مع مختلف فصائل اليسار وهنا لا بد من ذكر الدور البارز أيضاً في دعم المركز من قبل المفكر الناشط عبد الغفار شكر في كل مجالات نشاط المركز منذ البداية. كما أن إدارة المركز حرصت على أن يقدم كل من أعضاء مجلس الإدارة جهده في هذه المجالات بما لا يمكن وضع تفاصيله هنا، خاصة بعد وفاة فؤاد مرسى، ومجيء فوزي منصور الأستاذ بجامعة عين شمس وصاحب كتاب "خروج العرب من التاريخ"، ثم استقالته بعد عدة سنوات لمرضه. وقد تكون هذه فرصة لذكر جهود كل أعضاء مجالس الإدارة، رغم صعوبة ذلك، لكن لا بد من ذكر من مثلوا التنوع في تكوين قيادة المركز بانتظام وجود شخصيات قومية وناصرية مثل عبد العال الباقوري وعاصم الدسوقي والسفير وفاء حجازى بل وكان قريباً لنا دائماً أرشي مافيغي من جنوب إفريقيا وعبد الغفار محمد أحمد وحيدر إبراهيم من السودان.

وظلت د. لطيفة الزيات وفية للمركز بمركزها الأدبي الخاص حتى وفاتها عام 1996، ثم جاء سمير أمين رئيساً للمركز حتى كتابة هذه السطور أطال الله في عمره، إلى جانب وجود عبد الغفار شكر، عافاه الله، رمزاً وقيمة ونائباً للرئيس. وقد عرف المركز منذ بدايته شخصيات متنوعة الاتجاهات فضم في فترات مختلفة شخصيات مثل عبد العظيم أنيس، إلى جانب السفير وفاء حجازي ود. عواطف عبد الرحمن وأمينة رشيد وسيد البحراوي ومصطفى الجمال وممدوح حبشي ومحمود عبدالفضيل حتى مديرتة عند كتابة هذه السطور في 2017 شهيدة الباز. وقد تفاعل مع هؤلاء من شباب البحث، ممن عملوا عملاً دائماً في المركز في تجاربهم الأولى بهذا العمل فجاء أشرف حسين وعصام فوزى وعادل شعبان وعزة خليل وحنان رمضان ممن ترك بعضهم المركز كباحثين بارزين إلى مواقع أخرى قد تكون أفضل أو أقوى تمويلاً... بل وتعاونت منى أنيس لفترة في عملية تخطيط العمل بالمركز.

ولا أريد بالطبع أن أقوم بأي تصنيف لمن ذكرتهم، ولهم ولمن لم تكف المساحة لذكرهم كل التقدير بين شيوعي ويساري وناصري وقومي ومستقل عن كل هذه التصنيفات إلا بكفاءته البارزة أو مشاركته. ولهم تقديري وأكبر الأثر في حياتي.

لا أستطيع في الأسطر القليلة القادمة إلا أن أذكر أن المركز عاش ويعيش ظروف سنوات العصف بالمجتمع المدني في مصر، مقرونة كما سبق القول بالعصف بمجال العمل العام والأحزاب السياسية. لكن بقيت إصدارات

المركز ذات تنوع مشهود، يُقبل عليه الراغب في إصدار منتج تخصصه، في الاقتصاد أو الأنثروبولوجيا أو غيرها، وقد جعل ذلك إنتاجه يزيد على ثلاث مئة كتاب خاصة في فترة ازدهاره الأولى ومع بداية القرن الواحد والعشرين. واشتد الحصار على كل المواقع فحوصر المركز بدوره، ولم ينقذ الموقف إلا التحرك في إطار التعاون مع بعض الهيئات الإفريقية وخاصة "كوديسريا"، والاتحاد الإفريقي.

نشاط مستمر

من جهة أخرى، صمم المركز على تثبيت اهتماماته الأساسية حول التجدد المعرفي والتزامنا بالقضايا الأساسية، التي برزت مع بداية المركز مثل المسألة الفلاحية وتاريخ اليسار والقضايا الإفريقية، وتشجيع شباب الباحثين.

التحم عملنا مع مشروع اتحاد الفلاحين، سواء ببحث موضوعاته أو الإعداد لاحتفالية بذكرى استشهاد صلاح حسين في 30 إبريل من كل عام، دفاعاً عن فلاحي كمشيش التي حملتها بعده زوجته الراحلة العزيزة شاهنده مقلد - كعمل وطني ديمقراطي - لأكثر من خمسين عاماً. وجمعت هذه المناسبة دائماً نخبة من أفضل المثقفين المتعاطفين مع قضايا الفلاحين من زوايا مختلفة. ولا ينكر أحد جهد المحامي اليساري عريان نصيف والباحث السوسيولوجي المتميز حسنين كشك في هذا المجال، منطلقين

جميعاً من أول إصداراتنا عن المسألة الفلاحية في مصر. وظلت هذه المجموعة على حميتها في دراسة جوانب متعددة للمسألة الفلاحية الزراعية، فدرسنا مشكلة التعاونيات وقضايا القوانين الخاصة بالإيجارات والملكية... إلخ. ونعود لهذه القضايا بين فترة وأخرى مما جعل هناك شبه لجنة دائمة للمسألة الفلاحية متعددة الإنتاج.

أما لجنة "تاريخ الحركة الشيوعية حتى 1965" فقد حرصنا على استمرارها، لأنها تقوم أساساً على جهد الأعضاء التطوعي وتبرعاتهم، بقيادة تاريخية للمهندس سعد الطويل، ومشورة علمية مقدره من د. عاصم الدسوقي، بل وأمانة دؤوبه من حنان رمضان التي حافظت على قوام اللجنة المشكلة من شيوخ الحركة اليسارية بمتابعة اجتماعاتهم وذاكراتهم حتى بدت الآن "خبيرة" حركة اليسار ووثائقه بالمركز، محاولين جميعاً كسر احتكار المعرفة في هذا المجال. وبهذا الشكل استمر الحضور لاجتماعات اللجنة أسبوعياً، حتى سجلت أكثر من سبعين شهادة لقيادات تاريخية صدرت في حوالي ثمانية كتب عن المركز بعنوان موحد "رؤى وشهادات". ومع وصولنا لهذا الرقم من القيادات شعرنا ببعض القناعة بما فعلنا، وصححنا كثيراً من وقائع التاريخ، فانتقلنا إلى الجيل التالي فيما عرف بـ "جيل السبعينيات"، لبحث عملية انتقال فكر اليسار من الجيل القديم إلى جيل حمل بالفعل عبء مواجهة السياسات الساداتية وتحولها عن المسارات اليسارية وحتى الناصرية السابقة بيسارها ويمينها.

من إنجازات المركز أيضًا أن ترجمنا ونشرنا بالعربية معظم أعمال كوديسريا من مختارات المجلات والكتب والنشرات، وذلك بإشراف مقدر من شهيدة الباز ومصطفى الجمال عضوي مجلس الإدارة. وتنبهنا في هذه الفترة إلى ضرورة أن تتحرك حول هذه الأعمال مجموعة حريصة على تنمية الدراسات والأفكار الإفريقية في مصر.

وتجمع في المركز بالفعل مع أواخر العقد الأول من هذا القرن مجموعة متميزة من الشباب انتظموا في اجتماع شهري دائم في الأربعاء الأول من كل شهر ليحملوا اسم "إفريقانيون" (Africanists)، ليس بالمعنى الاستشراقي ولكن بمعنى الحريصين على وجه مصر الإفريقي إلى جانب عروبته والمساهمة المعرفية مع شباب القارة في تطوير المعرفة بالقارة من جوانب مختلفة. وكان هذا أمني الدائم، أن يجد الفكر الإفريقي الحر مساحة مناسبة، إلى جانب الأكاديمية التي قد يوفرها معهد جامعي وآخر، مما يتعدد في مصر الآن بمن فيه من أساتذه متنوعي الكفاءة بينها كفاءات استبدادية تشل فكر الباحثين الشباب. وأسعد كثيرًا ببرز معظمهم الفكري والتنظيمي خارج الصندوق التقليدي للعلوم الاجتماعية.

ولم أقصد هنا أن يكون أعضاء إفريقانيون مجرد باحثين ممتازين وهم غالبًا ممن يعدون للحصول على شهادتي الماجستير والدكتوراه في أكاديميات مناسبة، ولكنني قصدت أن يكونوا تلامذة مخلصين لطريقة التعامل الفكري مع القضايا الإفريقية، بل والتحول إلى نشطاء ثقافيين

وسط المنظمات الإفريقية. وأذكر هنا شاباً رحل عنا مؤخراً في الثلاثين من عمره وهو محمد إبراهيم حجاج طالب الدكتوراة بجامعة القاهرة، والذي شبهته بوالتر رودني الثوري الإفريقي من جوايانا، والذي عاش مؤسساً في مدرسة "دار السلام" الفكرية. وقد دفعهم هذا الشعور إلى دراسة الفكر المصري وقضية انتماء مصر الإفريقي، وأصدروا كتاباً هاماً بعد ندوة كبيرة بالمجلس الأعلى للثقافة حول نفس العنوان. كما قمنا بالكتابة ودفع القضية داخل لجنة إعداد الدستور المصري عام 2014 لتعميق وضع العلاقة مع بقية إفريقيا موضع الاعتبار، فكان ذلك، حتى توفر إقامة لجنة بمجلس النواب لمتابعة مواقف مصر من القضايا الإفريقية.

كنت شديد القلق بعد تاريخي في هذا المجال الإفريقي من أن نترك الثقافة المصرية بدون دفعة قوية لحركة الارتباط بالثقافات الإفريقية، والتزام مؤسسات ثقافية أكبر من مركزنا للبحوث العربية والإفريقية بهذا الأمر. ثم بدأ ارتباطي بلجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة 2010 ثم العمل مع المجلس القومي للترجمة لنشر كتب وترجمات هامة حتى اقتربت من هيئة الكتاب للنشر فأكملت حلقة مناسبة لنشر الكتب وترجمة لبعض الأعمال الإفريقية (ديبوا وممداني ومزروعي... إلخ).

وانتهيت من هذه التشكيلات لأتعاون مع أمين عام المجلس الأعلى للثقافة عام 2010 وهو د. عماد أبو غازي الذي اجتهد مشكوراً في توفير الميزانية والظروف لعقد المؤتمر الأول عن تفاعل الثقافات الإفريقية. وعقب

ثورة يناير 2011 أصبح الأمر أسهل لانتظام عقد هذا المؤتمر حتى عقدت دورته الثالثة بأسوان ديسمبر 2017 في ظل تسمية المدينة عاصمة الثقافة الإفريقية. وأخجلني وأنا مريض ولم يتوفر لي حضور المؤتمر أن أعلن وزير الثقافة حلمي النمنم إهداء المؤتمر لاسمي بعد نجاح لجنته برئاستي في ترتيب حضور أكثر من 25 مثقفًا وباحثًا إفريقيًا مع مشاركة حوالي خمسين باحثًا مصريًا واعتماد اللجنة التحضيرية لجنة شبه دائمة لمؤتمر سنوي للثقافات الإفريقية بدءًا من عام 2018 (من المفارقات أن تتوقف عندئذ أعمال لجنة أخرى كنت عضوًا فيها بوزارة الخارجية للشئون الإفريقية).

لا أنكر هنا أنني شعرت ببعض الحرج منذ 2016/2017 من التعاون مع إدارات إفريقية تابعة للحكم القائم وأنا ضمن حركة المعارضة في النهاية، لكنني ارتضيت تفسيرًا بأن العمل في الثقافة الإفريقية واجبي في كل العصور، بسبب التاريخ الطويل الذي قضيته لنشرها بدون شعور بنجاح يذكر..! لعله من أجل ذلك اهتممت بأن يحمل مركز البحوث الذي شاركت في إنشائه اسم "مركز البحوث العربية والإفريقية".

وأسعدني أن تنتهي هذه الجولة بنجاح جهدي الإفريقي في مجال البحث الإفريقي بإصدار مجلدين يضمّان تعريفًا بمخطوطات اللغات الإفريقية بالحرف العربي (العجمي)، فقضيت عشر سنوات أعمل بالمشروع والتعريف بست عشرة لغة إفريقية وبتراثها. وأشكر هنا أصدقاء في الجامعة العربية والاتحاد الإفريقي للتعاون في تمويل البحث ونشره في هيئة الكتاب المصرية

عام 2018. ويؤسفني فعلاً ألا أجد الحماس الكافي للمؤلف في السوق الثقافي العربي إلا إذا اعتبرنا أنه عمل حديث سواء في تاريخ صدوره فضلاً عن موضوعه.

وفي هذا الاتجاه واصلت وضع اهتماماتي كمجال لحماس الآخرين وخاصة الشباب منهم. وأتيح لي بعض المال لتخصيص وديعة يُشكّل عائدها جائزة سنوية باسم "جائزة حلمي شعراوي" للدراسات الإفريقية، انتظمت منذ 2010 حتى الآن (18/ 2019) ليصدر باسمها تسعة كتب عن المجتمعات والثقافات الإفريقية المتنوعة من يراع عدد من مجموعة "إفريقانيون" من مصر وخارجها من أبناء القارة في القاهرة.

وقد أثار ذلك عددًا من الأصدقاء الباحثين ومعهم عائلتي الصغيرة لتشكيل لجنة باسم الجائزة تتسع لمجال عمل أكبر برفع قيمة الوديعة والجائزة حيث انتقلت الوديعة من 50 ألف جنيه إلى 150 ألف جنيه بعائد مناسب سنوياً.

أشعر عندما وصلتُ إلى هذه السطور أن عليَّ أن أختار لحظة التوقف، لعرض بعض وقائع الخاص والعام طوال هذه الرحلة...

الفصل الثالث عشر

عن الخاص والعام

كيف نعود في هذا الجزء الأخير إلى مسارات إضافية تجدد الصلة بالمسيرات المتنوعة للحياة الاجتماعية والسياسية والمهنية التي تعرضت لها في هذه المسيرة؟ قد يسأل سائل عن مسار الأسرة أو الدراسة أو المهنة، فيجد أن بعضها قد فاض من الذاكرة مبكرًا، وأنه لا يجوز التكرار لمجرد الإيضاح. لكنني وأنا أعود إلى بعض مواقع الحياة السابقة، أكتشف كأنها كانت مجرد تعبيرات عملية عن مشاهد رسخت في القلب والعقل، بما يشكل النمط الحقيقي، للزوج والأب، أو المشارك والناشط، أو الناجح والمهزوم، والشاكي والنادم، أو المتحقق والراضي... وكلها تفاعلات لا تُرى تبعًا أو اختيارًا ورفضًا، ولكنها تغمر الحياة، بين يوم وآخر، فتخصب هذا الجانب وتجفف آخر ويجد الإنسان نفسه صنعة "الجبر" و"الاختيار معًا". أو هكذا شعرت، وكأنها أراجع دائمًا قراءات متواضعة، قادمًا من المعتزلة

إلى الوجودية... بل وإلى الماركسية نفسها رغم حتميتها المعلنة دائماً.

يوم صاحبت الصديق عبدالحميد حواس في إحدى زيارتنا لقريته "شرباص" مركز فارسكور - دمياط في أول سنوات الستينيات كنت في عز الشعور بالتححرر من المطالب الاجتماعية، وأنا وسط إخوتي يقضون مطالبي هذه باعتزاز. وقد كنت أسكن وحدي وفي فترة كنت أسكن مع، زميل دراسة نعتبره "شيطاناً" متحركا في كل اتجاه مثل سعد الدين إبراهيم الذي يبحث أساساً عن خروجة من هذا البلد، وهو الخارج أول دفعته في كلية آداب القاهرة. وبينما حواس يتحرك بهدوء المعروف ويشكل معي ومحمد الجوهري مثلثاً صاعداً في عالم الفولكلور، وإن ذهبت وحدي بعيداً إلى العالم الإفريقي كما أشرت قبلاً. لكن العلاقة مع سعد بسبب السكن، كادت تجرني إلى "شيطنة" من السهريات والبهجة وضجيج الفكر المتناقض أحياناً مما لا تتحمله وظيفتي الجديدة في الشؤون الإفريقية في أعلى موقع في الدولة.

وقد وصلتُ إلى شرباص هادئاً تماماً، لأقابل عوض الحقيقي عن أمي التي كانت قد توفيت مؤخراً، وهي "خالتي مفيدة" والدة صديقي حواس. كانت السيدة المخلصة للبيت والأسرة كعادة المرأة الريفية، وإن التزمت المنزل، وكانت تحبني كما تحب عبد الحميد، باعتباري العاقل الذي يطمئنها على مسار ولدها الحبيب آخر العنقود! كان همها أن تراه متزوجاً، وأن يثري القرية والمدينة معاً مثل أخواله "البدوية"، عبد الرحمن، وثروت

وعبد الحميد... إلخ، تغريني بضرورة الزواج، وأن عندها "العروسة"... كنت أضحك وأنا أتصور نفسي متزوجاً على طريقة "غرفة المسافرين" (بدل الصالون) من جهة، وأن أتزوج من هذه العائلة - التي عادة تنسب هناك "للبدوي" الكبير عمدة شرباص السابق ولا تنسب للأب المباشر لهذا الشاب أو الشابة إلا تقليدياً مثلما وجدت الحال بالنسبة لـ "توحيدة".

كانت توحيدة تأتي إلى شرباص لزيارة أخوالها وخالاتها - وخاصة خالتها مفيدة صديقتي الودودة - الذين يبلغ مجموعهم أكثر من عشرين فرداً متشاكين بأولادهم مع بقية القرية في اعتقادي. والجد الكبير قد حقق لهم ملكية أراضي مجلوبة من خلال تصفيات شركات أراضي أجنبية، مما جعله يقفز من شيخ بلد متواضع إلى عمدة "مطمطم" (يعني مهيب) تضرب سمعته آفاق المركز كله. ولم أحب ذلك... ولم أحضر أية مناسبة تجعلني من هذا الحشد لاحقاً، وكانت حساسيتي من أن يُقال إنني تزوجت من عائلة كبيرة لأسباب لا تخفى، بينما كنت أنا الكبير وفق إحساسي الخاص، بل وموقعي في الدولة...! تراضيتُ مع الأنسة توحيدة على اللقاءات في حضور عبد الحميد بين شرباص والمنصورة الجميلة حتى اتفقنا على لقاء الوالد "عم علي توفيق".

رجل طويل القامة، مهيب يتجاوز الثمانين، يلبس صديري البدلة والطربوش طول الوقت... يكشف تواضع حجري بجانبه بسهولة، مثل رغبته أن يكشف تواضع "منصبي" بل وأهلي أنفسهم، لأن جدوده من الأتراك

الأشواوس الذين هموا هذه البلاد، وكان جده "قائد الفرقاطة" محمود شاهين. وبعد إعطائي هذه الجرعة يأمر الست "أم حسن" حماة المستقبل لتحضر "الكتاب الأزرق" الذي يحتوي على تسلسل تاريخ السيد القائد جده! وقد دفعته عائلته - مثل الأرستقراطية المصرية في عصرها - للحصول على دبلومة في القانون من فرنسا، وعاد وكيلاً للنائب العام "ومأمور" دشنه"! في بعض المراحل! وعندما كرر "عم علي توفيق" اعتزازه بهذه العثمانية. ضحكت في مرة قائلاً أنت إذن "مُستعمر" في بلادنا... فراح الرجل في فورة اعتزاز وطني أكثر جدية، يروي لي مشاهد الفلاحين وموقفه أثناء ثورة 1919، حيث كان مساعداً للمأمور في بني سويف، ورأى الفلاحين يقطعون قضبان السكك الحديدية، ويعلقون "جنود العدو" الإنجليزي المقتولين على "عمدان التليفون" المارة بالأراضي الزراعية، بينما يعتمد هو عدم تنفيذ الأوامر بالقبض على "القتلة المتمردين". دفاعاً عن الثورة وعن بلده، التي كان يشرب فيها كل صباح السمن والعسل كما كان يحكي عن محافظة البحيرة (مات المرحوم علي توفيق في أواخر الستينيات عن نيف وثمانين عاماً...!).

كانت السيدة حماتي باسمها المُرْكَب "أم البدوي" حكاية أصيلة بدورها، وتروي الكثير عن مظاهر كبرياء "عم علي" أمام العمدة والدها، الذي يهددها دائماً في آخر خدمته بدمياط، بأنه يمكن أن يحبس أباه دون خوف من أحد، لأنه لا يقبل تسلطه العام على الفلاحين، وهو يعرف كيف كَوَّن العمدة هذا الرقم من الفدادين! لكن الأهم أنه أجبره على التسليم بوصول

"أم البدوي" معه إلى دمياط والعيش فيها بعد الزواج منه، وهي وإن كانت ذات التعليم الأولى فإنها تتحرك كأبي هانم تلبس الفستان الحديث، والبيشة فوق البرنيطة الارستقراطية، وتخرج في دمياط مع أخته القادمة من كفر الشيخ بفستانها الحدائثي بنفس الأناقة.

كان ذلك حسب روايته في الأربعينيات والخمسينيات، لكنه في الستينيات لم يقبل أن تذهب ابنته، خطبتنا إلى الجامعة بعد حصولها على الثانوية، وكان يعتقد أنها ستحتك بـ "الشبان السفلة" ..! مُتَجِّ لمجانبة التعليم في عهد عبد الناصر في رأيه كما كان يمنع أن تخرج معي إلى رأس البر المجاورة، فيراها "أجلاف" دمياط قبل أن "نعقد عليها رسمياً"! بل ولم يكن يتركنا لدقائق وحدثنا، لأن الشيطان سيكون ثالثنا بالتأكيد، لولا تسهيلات الأم كالعادة! وأنا أمام كل ذلك مدهوش، من ذلك العثماني، الباريسي، التقليدي على كبر. كان لتوحيدة إخوة وأخوات بالطبع. أبرزهم ذلك الشاب الشرس "حسن" الذي كان ياور "محمد نجيب" وخرج معه من الخدمة العسكرية عام 1954 ليعيش كارهاً للنظام وحياة دمياط والتعامل الاجتماعي مع أقاربه عمومًا، فلم أره إلا نادرًا في الإسكندرية حيث تقابلنا بالصدفة بعد أن أبعدت من عملي مثله..!

دخلت العروس جامعة القاهرة لتدرس الفلسفة، ولتسارع تباعاً بملء الدنيا وحياتنا "بأيمن" و"مي" ... ولنستقر في "العجوزة" من عام 1963 بنفس الإيجار وفقاً للقوانين الاشتراكية لعبد الناصر، حتى كتابة هذه السطور،

في شقة أليفة لمئات البشر الطيبين. لم يؤثر في اختيار هذه الشقة تغير المواقع أو الموارد، ولم أجعلها عبئاً بالتأثيث أو المظهرية، فهي لا تشهد إلا تنوع الكتب من علوم الاجتماع والسياسة والتقارير التي قد يكون بعضها سرّياً بحكم المواقع الوظيفية أو السياسية...

أصبحت الأسرة الصغيرة جزءاً هاماً في رحلتي الثقافية والعملية، وخاصة الرحلة الإفريقية حيث كنت أسكن قريباً من مركز حركات التحرر الإفريقية بالزمالك (الرابطه الإفريقية) حتى أواخر السبعينيات، ومن لم نلتق به في المكتب، نصحبه إلى البيت، إلى كرم توحيدة، وترحب الأسرة عامة، حيث تعرف "أيمن" و"مي" على فدائين Freedom Fighters وأساتذة، ووزراء. برحابة وبدون دهشة، حتى سألتني "مي" مرة عن البروفيسور "عمو" محمد عمر بشير "الأستاذ السوداني الكبير الذي شعرت "مي" بالتقدير من حوله أنه عالي القيمة العلمية، والروح الاجتماعية، وقالت: "مش عمو بشير سوداني؟ قلت: نعم، قالت: آمال ليه يقولوا لنا في كتب المدرسة ومن المدرسين إن السودان والسودانيين يشتهرون بالرعي والزراعة بالأمطار... إلخ! ولأفهم أنا السؤال حول ما إذا كان هذا الأستاذ العظيم يمكن أن يكون راعياً؟ أو أن هذه صورة للعلاقة بين شعبين هي على مثل الصورة الأزلية؟ هكذا لم يجر الكثير على التعليم في مصر مهما زعمنا... يكفي قصائد الشعر المقررة في مدارس بلاد المعلقات وحافظ وشوقي حتى الآن وهي تستبدل برث من كراسات مفتشي اللغة العربية البسطاء وعن قضايا محلية بالغة السذاجة..!

تعلم أولادي الكثير من جلساتنا ومناقشاتنا على الغداء (فسحتي الوحيدة لهم لسنوات) وكذا من طبيعة ضيوف البيت من أصدقاء وأجانب، حيث كثيراً ما كانوا طرفاً في الحديث. وكان يقطن بجوارنا في العجوزة عائلات من اللاجئين الكاميرونيين وعلى بعد قليل من الزنجباريين والصوماليين ناهيك عن السودانيين، وقرىبا منا - عند "ماما زيزي" زوجة الراحل عبد العزيز إسحق - أولاد لومومبا وغيرهم، وأظن أن تلك الأشياء الصغيرة هي عنصر هام في أي مفهوم للتربية... حتى أن مجيء وزراء وزعماء أحزاب إلى منزلي مثل جوشوانكومو (زيمبابوي) أو ألفريد نزو A.Nzo (جنوب إفريقيا) أو بول موانجا وإبراهيم موكيبي (أوغندا) لم تكن تثير دهشة أحد في المنزل إلا مايعنيه عمل هؤلاء الطموح لمستقبل بلادهم، وتعويدي الأبناء والبنات على هذا التطلع الكريم...

ومن حسن حظ أولادي بالتأكيد، ذلك التنوع الذي عايشوه معي بين أصدقاء الصبا الذين ظل معظمهم محافظين، أو مع أصدقاء العمل في مختلف الشؤون (الإفريقية والعربية والآسيوية.. إلخ) ومعظمهم حكاؤون عن خبايا السلطة، وبرجوازيون في نواحي حياتهم، صيفاً وشتاءً وسكناً... ثم أصدقاء الصعلكة الثقافية الذين يشدونني إلى عالم يساري واسع في المقاهي والندوات التي حكيت عنها. ومع ذلك كان أولادي يعرفون كيف يقدرّون كل ذلك، وتنوع مداركهم كل في طريقه. "أيمن" كان بطل القاهرة في السباحة، ومصمماً أن يكون أطول وأقوى مني، وأن يكون وحده جبهة الدفاع عن الأسرة بالتأكيد، وأن ذلك لن يمنعه أن يستعد لكلية الطب حتى

لو بدأ من طب "مدني" بالسودان قبل مجيئه لطب القاهرة لينتهي أستاذًا في العظام. ولتزوج من أستاذة تحاليل ويرسل أبناءه "عمر" و"علي" إلى المدارس البريطانية ثم كندا في تخصصات علمية مختلفة. أما ابنتي مي فكان يمكن أن تجلس على الكرسي والمكتب بالساعات الطوال، حتى لا تهرب أية معلومة! وظل الأمر كذلك حتى غطست في طب القاهرة، ولتواصل منها أستاذة للرمد، وقارئة في ابن الرومي، ويوسف زيدان وروايات الحداثة الشهيرة. واليوم ابتهاها ريم ولياء في طب القاهرة. ويتساءل الأصدقاء عادة، كيف لم يدرس السياسة أو الاجتماع مثلي؟ ولا أجد تفسيرًا إلا تجنبهما لكارثة السياسة في حياتي شخصيًا... وصممت توحيدة على مواصلة الدراسة، لتدرس - وهي زوجة وأم - الفلسفة ثم الإعلام، وهي الآن مساعدة في مجال حقوق الإنسان الذي تُجنّبها أيضًا مغامراتي في السياسة، ويبقيها على تواصل دائم مع مشاكل المجتمع السياسي نفسه.

خرجنا من الستينيات محملين بهذه التشكيلات المجتمعية. كانت أسرتي الكبيرة عمومًا محدودة أو هكذا حددتها، وكان أبرز عناصرها الانقسام إلى جناح ريفي تقليدي (أختي الريفية فاطمة وأولادها) وجناح مدني حداثي (أختي زينب وأولادها). وليس صدفة أن يكون أبناء فاطمة سلفيين ومن القرية، وأبناء زينب على آخر موضوعة...! يبدو أن حياتي الاجتماعية هذه ومستوى التعليم في الأسرة، قد أنقذا أولادي من تسلل حركات الجمعيات الإسلامية أو الصحوة الإسلامية إلى وعيهم في السبعينيات، وهي فترة صعود هذه الحركات سيئة السمعة في الجامعة أو خارجها. فإلى جانب

اهتماماتهم الخاصة بالرياضة أو الموسيقى، فإنهم كانوا وما زالوا يستقبلون مختلف المناقشات بموضوعية ونقدية ملحوظة، ورغبة في التعلم.

مضى "أيمن" بين الرياضة والطب، ليكون "حكيماً نطاسياً" في تخصص العظام بعد حصوله على الدكتوراه بجهده المعجز من سويسرا، وأثناء وجوده استشارياً في سلطنة عمان، وسط أسرة من أساتذة طب أيضاً، والشابان عمر وعلي يأخذان بالبابنا.

أما "مي" فقد أخذها اجتهداها في الطب إلى تخصص دقيق في مجال "طب الرمد" بعد دكتوراة متميزة أيضاً، إزاء كونها الثانية على دفعتها، فمضت بجدية مسئولة ليس عن علمها وإنجازها فيه فقط، ولكن مرضاها أو حاملي مرض "التصلب المتعدد" القريبين منها يحيطونها بقدر كبير من المودة بحيث قرأت على موقع جمعيتها أنهم بلغوا أكثر من 18 ألف عضو في بضع سنوات. يشاركها زوج شديد التهذيب أستاذاً في طب الأطفال (ممدوح أبو الحسن)، لتنشأ ابنتاهما ريم ولمياء تلك النشأة الطبية والمهنية التي دفعت بهما أيضاً إلى طب الرمد أو متابعة الدراسة في كليتهما معاً.

لم تؤد حواراتي الدائمة داخل الأسرة إلى معرفة مدققة بآراء أولادي أو أحفادي حول شخصي، إلا في احتفالات حديثة بتكريمي، حيث دعا المنظمون هذه "الثلة" أو بعضها للحديث عن أبيهم أو جدهم، وإذ بهم يعبرون عن مزيد من مكنونات نفوسهم إزاء بعض من أسلوب حياتي معهم، وخاصة انشغالاتي الخارجية وعدم معرفتهم الكثير عن حياتي

السياسية أو الفكرية إلا تصور العمل الإفريقي طبعاً، بحكم وفرة الزوار من أنحاء القارة لمنزلنا مما وجدته درساً للحاضرين! لكنني سعدت بذلك كثيراً، وحمدت الله على تركيزي مبكراً على الأحفاد الذين قالوا عني أجمل الكلمات، وهم يتمتعون وجودي وجدتهم في هذا الزمن، الذي يتزايد فيه الاحتياج للألفة والمحبة، ومتفادياً موجة النقد التي اعتبرتها - تواضعاً - أنها موضوعية تساهلاً مني بالطبع...! لكنني شعرت - من باب الموضوعية أيضاً - أنها تعطي ميزة التأثير الإيجابي الأكبر "لتوحيدة" على أخلاق الأبناء، وبنيتهم الاجتماعية والأخلاقية. رغم انشغالها طول الوقت بالانغماس في عالم منظمات حقوق الإنسان العربية، وفي ترجمات جيدة الصنع عن الآداب والميثولوجيا الإفريقية، بل وتحملت هذه الأعباء في الظروف الصعبة التي مررت بها، ابتعاداً عن عملي، أو ترحالي بين السودان وتونس، حتى انشغالي القاسي في تأسيس مركز البحوث العربية والإفريقية، وحتى انعكست آثار كل ذلك على مرضي القلبي مؤخراً، والذي حملها وحمل الجميع متاعب العلاج الذي طال...

كل ذلك في حياة الأسرة مر بسلام، ولم يرتبط بقلق بارز عليها، قدر ما يشغلني الآن قلقي من آثار العولمة، والتدهور الاجتماعي والاقتصادي وحتى السياسي في مصر، مما يعرض الجيل الجديد وخاصة لو نالت من أحفادي موجات الاغتراب الكاسحة هذه الأيام، اغتراب عن بيئتهم المحلية نفسها، بسبب تكوينهم الأخلاقي الذي يجعلهم لا يرتاحون إلى محيطهم، واغتراب يشد الشباب بالجملة إلى الرغبة في الهجرة، أو الخروج

"من هذا البلد" على حد تعبير الكثيرين، وهم الذين كانوا معنا طوال 18 يومًا في ميدان التحرير طوال وقائع ثورة 25 يناير 2011. وما زال البعض يقول إنها آثار العولمة، والبعض الآخر يراها نتيجة غياب "مشروع الدولة الوطنية"، التي تصون أهلها.

تدمير الأحلام (تعليقًا على هزيمة 1967)

أما خارج الأسرة طوال الستينيات فكانت الأجواء أحيانًا تنفجر وتضطرب ونحن نتحمل آلام سجن أحبائنا من الفرق اليسارية القديمة، بل وبعض أصدقاء الصبا من الإسلاميين، أوائل الستينيات ثم أيضًا من الجيل التالي في أواخر العقد بسبب غليان ما قبل وبعد 1967. عاش المجتمع في هذه الفترة وبعدها ألوانًا من الترهل البيروقراطي تارة، أو نفوذ العسكريين في الوسط المدني تارة أخرى مع وراثته أشكال من الظهور والنفوذ البائسة بين الشرطة العسكرية باسم تصفية الإقطاع، أو ضبط المرور أو الإشراف على نوادي الكرة وفرقها بقدر ما جرى من تنافس بين الجيش والشرطة أو قل بين شمس بدران وشعراوي جمعة والمخابرات العامة.

كان كل ذلك في ميراث ثورة يوليو السلبي قبل الهزيمة مباشرة، رغم إنجازاتها الشهيرة اجتماعيًا وسياسيًا لكن الأوتوقراطية دمرت أحلامها فعلاً. ومما لا بد أن أسجله أنني وزملاء في قمة الدولة بكينا ذات مساء ونحن نسمع عن قائد البحرية رئيسًا لأحد نوادي الإسكندرية مثلما فعل

زملاؤه في أسلحة ونوادٍ أخرى في جو تهريج احتفالي رخيص، بينما تقترب من التحرش لمنع إسرائيل من المرور في مضيق تيران وإبعاد القوات الدولية من الموقع.

وكانت كارثة 1967 مفجعة للجميع بالطبع...

كُتب عنها الكثير... أسبابها وعناصرها وآثارها على بناء الدولة والمجتمع...

كان معظم أبناء جيلي يعيش فكرة بناء الدولة الوطنية، كمشروع طرحته ثورة يوليو كمحصلة لحركة وطنية واجتماعية غنية بالرجال والأفكار. ولا يمكن في تقديري أن تكون "أخطاء الحكم"، مبررًا لنكران مشروع كبير، كما تفعل الحركات الدينية طول الوقت. فقد بقيت عناصر الحداثة ممتدة من المدرسة والصحيفة والكتاب، إلى بنية جيش وطني موحد، إلى علاقات خارجية تخدم هذه التوجهات. وعن ذلك كتب اليمينيون والماركسيون والكتاب والصحفيون بمختلف الدرجات، ولا يعقل أن يكون كل هؤلاء مخدرين بفعل "شوية عسكريين"، وإنما كانوا مأخوذِينَ بالطبع بقوة المشروع الذي جذب سارتر وجيفارا ومكسيم رودنسون وشارل بتلهايم، وإيريك رولو، وبريما كوف... كما جاء بشواين لاي، ومن قبله خروشوف!! فهل كان كل هؤلاء مجرد مراهنين تافهين، أو مخدوعين بجيش أو قيادة عبد الحكيم عامر، أم بالمشروع الكبير في قلب الشرق الأوسط، الكبير أيضًا. لهذا بكينا يوم 6 يونيو، ونحن داخل قاعة كبيرة تضم حشدًا من كل

الإدارات نترجم ونلخص، ونضبط أساليب عرض الأخبار وتصييدها إلى الرئاسة... وقد لا يصدق الكثيرون أننا ونحن في قلب الحدث والخبر، لم نكن نصدق أن الهزيمة بهذا الحجم... ويتأكد هذا التصور من استعداد الشارع وقتها لقبول التكذيب، حتى أواخر اليوم الثاني، وكانت برقيات القاهرة إلى نيويورك تستغيث بمحمود رياض (وزير الخارجية) هناك لطلب قرار وقف إطلاق النار.

لن أتى هنا بجديد حول وقائع ما جرى، ولكن ليدعني القارئ أكتب عما ألمني لدرجة الغليان مع الزملاء في قطاعات رئاسة الدولة، ولا يكاد يتصوره أحد، ولا أتت به وثائق السيد هيكل... في حدود علمي. دخل اليوم السابع من يونيو، ومحمود رياض وزير الخارجية يستغيث هو نفسه بالقاهرة أن تسحبه من الوفد، لفشل المساعي بشأن وقف إطلاق النار، لأن "دين راسك" وزير خارجية الولايات المتحدة يتعامل معه بطريقة جارحة (أخجل من ذكر التعبيرات)، وهو لا يتحمل ذلك... وأشهد أنه قد بقي هناك يحاول العمل مع مجموعة عدم الانحياز ناهيك عن الأفارقة ودول أمريكا اللاتينية لجمع تأييد قوي للموقف المصري دون جدوى. ولا أذكر الآن إلا حالة الدمار النفسي الذي أصابتنا نحن مجموعة الشباب في مطلع عقد الثلاثينيات. وفي اليوم التالي رأيت ما تقشعر منه الأبدان كما يقولون، برقية من عبد الناصر للملك فيصل، يستعطفه مستحلفاً إياه بكل الشرف والأخوة للتدخل عند أصدقائه الأمريكيين مستخدماً البترول أو غيره، ليصدر بياناً من مجلس الأمن بوقف استمرار زحف العدوان الإسرائيلي

وتدمير الجيش المصري. وانتهى بكاؤنا بصدور القرار المهيّن 242، وإعلان عبد الناصر الاستقالة.

وهنا أثبت الشعب المصري أنه حي يرزق، وأنه مصمم على المضي في مشروع الدولة الوطنية الذي عرفته مصر بقيادة عبد الناصر، الدولة التي تبني الجيش، وتوفر التعليم والصحة والخدمات، وتثبت فيها الأسعار لعشر سنوات متتالية، وتأتي حتى عام 1970 والميزان التجاري "زيرو" بين الصادرات والواردات، والديون مليار دولار (حسب إحصاءات بحث شهير للدكتورة "محيازيتون" أوائل الثمانينيات، في مؤتمر بجمعية الاقتصاد والتشريع). وفي وسط هذا الزخم، تقوم الطبقة الوسطى بدورها التقني، لكنها لا تنسى منفذها الكمبرادوري على الرأسمالية والغرب.

كنت وما زلت أعيش هذه الدولة بشكل ما والتي رأيت فيها ماركسيين يخرجون من السجن إلى مواقع في السلطة، الثقافية والإعلامية على الأقل - يقدرّون معنى الدولة الوطنية ويقرّعون علينا نقدها، وتبادل معهم الرأي حول تناقضاتها التي لا تنفذ، بل ومنافذ انهيارها على نحو ما رأينا جزءاً منه في يونيو 1967، وجزءاً في إجراءات السادات الفاقد للمفهوم، والمصمم على تجاوز المشروع. وهذا هو ما يجب أن يُناقش، وليس الصغائر السائدة عند البعض حتى عن الاستبداد والديمقراطية.

سارعت طبقة العسكريين أبناء يوليو فيما بين 1967 و 1970 باللجوء إلى البرجوازية البيروقراطية إياها، تبحث معها عن منافذ إعادة تشكيل

هذه الدولة بعد الهزيمة، ووجدوا ذلك في المحافظة على بنية الجيش، بحجة عدم المساس به على نحو ما قصد عبد الناصر، بينما يدعون حماية الأمة ضد ديكتاتورية عبد الناصر نفسه. وبسرعة رُوجت أفكار عن يوليو 1967 عن ديمقراطية يحميها عبد الحكيم عامر وأنصاره..! وجاءني أحدهم بمنشور عن ضرورة توفر الديمقراطية، مُوقع من "جماعة عامر" (ولا أدري أين يمكن أن يكون محفوظاً الآن) ولكنني وقد نضجت بكفاية مع مجموعة مثقفين القاهم خارج المكاتب خلال الستينيات، أدركنا أن ثمة تمسكاً من "الطبقة الجديدة" - كما كنا نسمي العسكريين وحلفاءهم المدنيين - بمواقفهم حتى مع غير العسكريين منهم، وأن هذا لن يجوز على أحد وهم قيادة جيش مهزوم بهذا الشكل..!

أيّد الجيش بعض خطوات الانسحاب من الحياة العامة ودعم خطوات التيسير على الطبقة العليا والجديدة، (ملكية الأرض والعقار والتجارة الخارجية... إلخ). أذكر أنني قدمت لمحمود أمين العالم ورقة أول السبعينيات - وبعد تفكيك "الشؤون" المختلفة بالقصر الجمهوري - تتضمن إحصاءات من البنوك المركزية، التي كانت تقاريرها العادية تعتبر سرية، عن الثروات التي تكوّنت بعد "المرونة الطبقية" لسيطرة الدولة بين 1970/68، بدت له مثيرة للغاية، وكنت أذكر منها دائماً وأنا أضحك: أنه لا يوجد في مصر صاحب عقار لديه أقل من خمسة أو ست عقارات (وطبعاً لم يكن هذا ممكناً في ثلاث سنوات). والغريب أنني رغم ذلك كنت شديد الاعتراض على كتاب الأستاذين "محمود حسين"، "الصراع الطبقي في مصر 1970/45"،

بسبب مبالغات المؤلفين حول التشكيل الطبقي المستبد أثناء حكم ناصر وترحيبهما بأوضاع الاسترخاء الطبقي الجديد، في ظل حكم السادات منذ أوائل السبعينيات...

ودهشت أحياناً من فارق تحليلهما مع ما كان سائداً عن "الطبقة الجديدة" في كتاب "ميلوفان جيلاس" بهذا العنوان، ضد الحكم في يوغوسلافيا من جهة، ومن ربطنا بين صداقة عبد الناصر وتيتو من ناحية، والطبقات الخادمة لنظاميهما من ناحية أخرى! وتحفظ النظامين معاً على "السوفييت"، رغم تشابه إنتاجهما الطبقي من ناحية ثالثة. كان موضوع البرجوازية البيروقراطية هو الغالب طوال هذا الوقت، ولم يتقبل الكثيرون فكر "فانون" مثلاً، ولا أدري سبباً إلا ما ذكرت قبلاً عن الرغبة في العزلة عن الفلاحين الذين يعتمد تحليل فانون عليهم إلى حد كبير.

كانت الفترة التي أعقبت كارثة 1967 ثرية بالأفكار والأحداث، ليس فقط في التحليل الطبقي ولكن ببعض الارتدادات الفكرية. وكانت المقاهي الثقافية غنية بالنقاش حولها، وأنا أستمتع بالاستماع أو تقديم ما لديّ. أثار الأستاذ أحمد بهاء الدين مثلاً قضية "التكنولوجيا مقابل الأيديولوجيا" لتحليل ما حدث، وما يجب العناية به على اعتبار أن جبهة الاتحاد الاشتراكي غالت في الأيديولوجيا، والمطلوب لتكوين جيش ودولة حديثة، ولكن تقدم إسرائيل المفاجئ في الحرب بأدواتها التكنولوجية والتحديثية، كان سلاحاً دائماً في أيد أصحاب هذا الاتجاه، ممن شاءوا إحراج "الاشتراكيين" بالأساس.

ثم كانت ثورة الشباب أوائل 1968 بمشاركة واسعة من عمال حلوان، احتجاجاً على الأحكام المتواضعة على قادة سلاح الطيران التي بدت هزيلة على رجل (قائد السلاح)، كان يُحْضَر حفلات ترفيهية ليلة 5 يونيو! والواقع أنها في تقديري كانت أكبر من كونها مجرد مظاهرات احتجاجية، لأنها كانت تستدعي شراكة الطلبة والعمال في الذاكرة الوطنية عن مظاهرات 1946، كما تستدعي حركة الشباب التي بدأت تتصاعد في أوروبا وبعض بلدان العالم الثالث وفي هذه الفترة توطدت علاقتي بزين العابدين فؤاد كشاعر مخضرم رغم صغر سنه وإيداعه المبكر يجمع حوله شباب الثورة الجديدة. ولذلك سارع عبد الناصر بإصدار بيان 30 مارس 1968 الذي لم تستمر الدعاية له أكثر من عدة شهور، بسبب تدخل طبقي بالتأكيد، وعدم ارتياح العسكريين والأوتوقراطيين - مرة أخرى - من التساهل مع المدنيين الذين كان يمثلهم بقوة الدكتور حلمي مراد، الأستاذ الحقوقي الديمقراطي وعضو مجلس الوزراء الذي أبعد عنه بعد فترة وجيزة من توليه الإعلام عن بيان 30 مارس.

وكان بيان 30 مارس علامة لا شك فيها على تفاعلات غير خافية في المجتمع. فقد تصاعدت نغمة إلى جوار النغمة الرسمية لإعادة تكوين الجيش النظامي "لإزالة آثار العدوان"، وهي نغمة الحرب الشعبية، تمثلاً للحالة الفيتنامية. وهنا انبرى السيد هيكمل كما ذكرت يسفه هذه الأفكار، بل ورفض المقارنة بفيتنام التي لا تقارن - في رأيه - بمدينة صغيرة مثل طنطا في مصر.

في هذه الفترة نشأت بين العديد من المجموعات الشبابية - وكنت ضمن إحدى هذه المجموعات -، أفكار تتحدث عن القوى التي يمكن أن تُحدث تغييرًا حقيقيًا في نظام عبد الناصر، مع المحافظة على بنية الدولة الوطنية، وذلك أن المجموعة لم تكن مثل تلك المجموعات اليسارية التي اتهمت بالتطرف واختراق منظمة الشباب.. إلخ، ولكنها ذات مسعى وطني ديمقراطي (ضمت وفق الذاكرة، عبد الحميد حواس، والدبلوماسي المرحوم محمود عثمان والحقوقى محسن عوض) وإن اتسم النقاش بيننا بالجدية لخلق بيئة اعتراض على الحكم الفردي.

وبافتراض أننا نعرف قادة وشخصيات في الدولة، تصورنا أنه يمكن الرجوع إليها ومحاورتها في هذا الأمر. وكان "الأمر" يبدو تعبيرًا عن سذاجة تصورنا للتغيير، لكننا بحكم مواقعنا كنا نعرف الكثير، بل وكان الذهن يتجه أيضًا لدى الكثيرين من حولي إلى الضغط على عبد الناصر، لتطوير ميثاق العمل الوطني القائل بالاشتراكية العلمية، ليصبح أداة لتطوير اجتماعي متقدم رغم ظروف الحرب - حسب وعد عبد الناصر أول الستينيات بالنظر في الميثاق بعد ثماني سنوات. ولم يتوقف التفكير في هذا الحراك نهائيًا، إلا بمعرفتنا أن جهات أمنية قوية تبحث في كل موقع بالريف خاصة، عمن تعاطفوا مع احتمال رئاسة زكريا محي الدين خلفًا لعبد الناصر عند استقالته! قلنا يحدث هذا مع زميلهم اليميني، فما بالك بفكرة يسارية...! ولذا عدنا إلى موقع المثقفين التقليدي وانشغلنا في إعداد بيان كنداء موجه للقادة، لعقد مؤتمر وطني للمثقفين يناقش أحوال البلاد، وسبب نكستها، ويضع بعض

المطالب أمام الحكم. وأذكر هنا - ولأول مرة كتابة - أننا اتصلنا بحوالي ستين شخصية ومثقفًا ممن قد يوافقون على ضرورة عقد مؤتمر وطني، بعد شعورنا بفشل معالجات بيان 30 مارس للموقف. وسلمت أنا وعبد الحميد حواس مشروع النداء للدكتور محمد أنيس، أستاذ التاريخ المعروف وقتها جيدًا، وبدعم من شخصية مثل عبد العزيز الأهواني، واقتراحنا على الرجل أن يتفاهم بشأنه مع حسين هيكل أو ثروت عكاشة، وهم أصدقاؤه لتيسير عقد مثل هذا المؤتمر.

وذهب د. محمد أنيس بالبيان فعلاً لثروت عكاشة، الذي نصحه وحذره، وهما في الطريق لهيكل "بلم هذا الموضوع"، خوفًا على حياة هذا العدد من المثقفين والشخصيات العامة...! وكانت ضربة أخرى لأي وعي جديد مما تحرك في المجتمع عقب "النكسة"، لكن تحركات الطلاب في نفس الفترة كانت متقدمة عن حركة المثقفين إلى حد كبير.

عوالم إفريقية وقومية

كنت أفرغ همومي في تلك الفترة، بالركون إلى مناقشات مستمرة مع ممثلي حركات التحرر الإفريقية، بالرابطة الإفريقية بالزمالك من بينهم الرفيق "مزواندل بيليسو" (Mzwandile Piliso) وموندي ماكيواني (Monde Makewane)، العضوين البارزين في حزب المؤتمر الوطني الإفريقي ANC وأصدقاء قوى اليسار في مصر، وكان النقاش بالطبع حول ضعف الموقف

الإفريقي مع مصر في الأمم المتحدة، وعدم الاحتجاج بقوة كافية ضد العدوان الإسرائيلي. وكانت التفسيرات تأتي متنوعة بالطبع، بعضها حول قوة الضغط الأمريكي والغربي عمومًا على حكام جاء معظمهم من خلال أو بعد انقلابات عسكرية مشهورة في تلك الفترة (غانا/ الكونغو/ النيجر/ نيجيريا)، مما يضعف قيمة أي ضغط عربي، بل ويتيح القوة للأصوات الراضية للسياسات التحررية لعبد الناصر ومن قبله نكروما.

وما إن يتوقف الجدل في هذا الاتجاه حتى تأتي تساؤلاتهم - بحذر شديد - عما جرى في مصر نفسها، وكلهم دهشة من مصادر معرفتهم بمصر فقط عن طريق الإعلام عالي الصوت، حول أقوى دولة في إفريقيا والشرق الأوسط. وكنت أعاني شعورًا شديدًا بالخلج، وأنا عاجز عن شرح أسباب هذه الهزيمة المثيرة. وكنت أجد المناقشة مع اليساريين منهم أسهل بالحديث عن سلوك الطبقة الوسطى والصغيرة والبيروقراطية، وانفراد البعض بقوة الجيش التي لم تُبنَ جيدًا رغم التعاون المصري السوفييتي.

وبدأ السوفييت يشاركون في مظاهر "إنقاذ ناصر" عبر مؤتمرات التضامن الأفرو آسيوي، بل وتوافق مع السلوك الصيني، أغرقوا البلاد بمواد غذائية ومساعدات. ولذلك لم يشعر الشعب المصري وقتها "بشظف العيش" بعد الهزيمة كما كان متوقعًا، بل انتشرت معلبات ومواد تموينية من نوع جديد جعلت السخرية من الذات بين المصريين حادة أحيانًا...!

بدت قضية فلسطين عقدة أخرى للنظام ولي شخصيًا وسط الأفارقة.

فقد كان القرار 242 بالغ التأثير السلبي على القضية، فيما كانت جماهيرنا والجماهير الفلسطينية تطالب "بالحرب الشعبية" في مصر، والانتفاضة على الاحتلال الصهيوني في فلسطين. وبدأت بعض التصرفات الفجة من قبل بعض الفلسطينيين في الأرض المحتلة والأردن ولبنان ضد عبد الناصر، تدفع بالمصريين أكثر لتأييد النظام وقرار 242 فخسر الفلسطينيون معظم أرضيتهم في مصر.

وكان الأصدقاء من حركات التحرر الإفريقية، يدون كمن يواسوني بالحديث عن تصاعد الكفاح المسلح في أنجولا وموزمبيق وغينيا بيساو، فضلاً عن تصعيد الحملات ضد النظام العنصري في جنوب إفريقيا، رغم الدبلوماسية المكوكية "Shuttle Diplomacy" التي قادها كيسنجر في الجنوب الإفريقي، والتي توارث تعبيرها وتقليدها بعض دبلوماسيي الأمم المتحدة بعد ذلك، مثل "جونار يارنج" وغيره، تلك الدبلوماسية التي ارتبطت بمشروعات أو مبادرات استسلامية، أطاحت ببعض القيادات بين فترة وأخرى.

وفي تلك الفترة، وجدت نفسي أتابع مهمة أعمال "لجنة التنسيق لتحرير المستعمرات" في منظمة الوحدة الإفريقية، وأجتهد لحضور اجتماعاتها، وكان أحدها في غانا أوائل 1970 واستثارتني سوء الحال هناك مما دفعني لترتيب زيارة غينيا، لأقابل الرئيس الراحل نكروما في كوناكري. قمت معه بمناقشات مطولة وعميقة سبق الإشارة إليها ولكنني أذكرها ثانية وكأنها

كانت ضمن محاولة للعلاج الذاتي للحالة النفسية بعد نكسة 1967! وبنفس القدر كانت استجابتي لدعوة وزير ثقافة دولة بنين التي كانت حكومتها ثورية في ذلك الوقت، فدار بي الوزير الشاب في أنحاء البلاد لأطلع على تجربة العسكريين الثوريين وهي تُؤلّد السلطة الشعبوية، غير أنها لم تنقذ البلاد من "الانتفاضة" الشعبية بعد ذلك. وكان أسلوب العلاج الثاني في الواقع هو الاقتراب من الحركة الطلابية أو بالأحرى شباب مثل زين العابدين فؤاد وأحمد عبد الله وأحمد بهاء الدين... إلخ، وأصدقائهم وغيرهم ممن قادوا تحركات الطلبة الجارفة 71 / 1972 مطالبين بحرب شعبية أو نظامية لتحرير الأرض المحتلة، كما كان اقترابي من جماعات المثقفين مصدرًا أحيانًا لمواقف مثيرة، وللتعلم والتقدم الفكري في ذلك الوقت.

أذكر كيف انفردت بنفسي لمقاربة مسألة معرفتنا بالواقع الإسرائيلي عكس معرفتهم "التفصيلية" بنا. ونشأت لديّ فكرة العودة للقراءة حول المسألة الصهيونية ودولتها، وإذ بي أعثر في أضاير الرئاسة على ترجمة مذكرات "ثيودور هرتزل" الكاملة عن الدولة اليهودية، وهي والمذكرات غير النص المنشور عام 1896 بعنوان "الدولة اليهودية". كان النص يتألف من مئات الصفحات التي لا يبدو أن أحداً لامسها بعد قيام المترجم المسكين بهذا العمل!.. ورجعت للأصدقاء في "إدارة إسرائيل" حيث كنت أعرف من بينهم مَنْ يستطيع أن يصف تل أبيب شارعًا تلو آخر. فقد كانوا عارفين بحق الواقع الإسرائيلي ولكن لم يكن ذلك ممتداً إلى معرفة الفكر الصهيوني! وأخذت في تلخيص هرتزل (أذكر في 50 صفحة) ثم كتابًا آخر وجدت

ترجمته باسم "بن جوريون يستعيد الماضي"، ثم كتاب مدير الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية في الخمسينيات "يهوشافات هاركابي" عن "علاقة العرب باليهود". بل وشرعت في ترجمة كتاب وزير الخارجية الإسرائيلي في الستينيات "أبا إيبان" عن مد القومية ('The Tide of Nationalism')، يقصد اليهودية في رأيه مقابل الانقسام العربي طوال التاريخ الإسلامي.

كانت هذه الكتب - وما زالت - بالغة الأهمية لفهم تطور الحركة الصهيونية ودولتها وتفاعلاتها المبكرة في المنطقة منذ أوائل القرن العشرين، لأنني فهمت منها باختصار، أن الصهاينة لم يكونوا أبداً بعيدين عن المنطقة، وبدأت لي مذكرات هاركابي مفرعة في علاقتهم بالشخصيات العربية قبل قيام الدولة وبعده، أما كتاب "ديفيد بن جوريون" فقد شكل إضاءة كبيرة لي شخصياً عن نفي فكرة "الدولة الدينية" كما نروج عنها، بينما مؤسسوها هم هؤلاء "العلمانيون الملاحدة"! كما ضرب "هرتزل" مثلاً خرافياً للمغامرة والطموح والصبر.

أذكر أنني لخصتُ كل ذلك في أقصر وقت، وكاد المسئول عن شؤون إسرائيل يحن عندما عرف به وراح يشيع الكثير عن تلك "العبرية المتخفية في أحراش إفريقيا" مصمماً على نقلي للشئون الإسرائيلية دون جدوى.

وأطلعت بعض الأصدقاء على ما فعلت، وبينهم رجاء النقاش رئيس تحرير مجلة الهلال في ذلك الوقت. والذي بدا بدوره بالغ الإثارة مصمماً على نشر كل ذلك في الهلال تبعاً. وكانت معركة معه لإقناعه بأنني ممنوع

من الكتابة وخاصة في شأن سياسي لأنني بالطبع لست مجرد عارض للمادة ولكنني أعلن رأيي هنا وهنالك. أذكر أنه نشر بعض هذه المواد بحيل مختلفة عن الاسم في أعداد أواخر 1967 وأوائل 1968.

كان منعي من النشر أو ظهور اسمي عقبة محبطة في حياتي الخصبية في الستينيات، جعلت نشر ترجمتي لكتاب "يوري سوكولوف" عن "علم الفولكلور" تتأخر من 1960 حتى 1969، كما عوقت نشر ما كتبته عن الصهيونية. واضطرتني هذه المشكلة إلى أن تكون معاونتي لاستمرار "مجلة الكاتب" بطرق غير مباشرة أيضًا بأسماء مستعارة تعاونًا مع عبد العزيز الأهواني وأحمد صالح.

لم يكن مفهوم البرجوازية البيروقراطية وتأثيرها التخريبي قاصرًا على المنطقة العربية، فقد وجدناه عند "جيلاسي" في يوغوسلافيا كما أشرت سابقًا، وكما حدث أيضًا في معركة بين مثقفي دار السلام بتنزانيا... حيث أصدر عيسى شيفجي كتابه عن "الصراع الطبقي" في تنزانيا متضمنًا نفس اتجاه التحليل عام 1986.

كنت قد ساعدت مجموعة صلاح عيسى ومحمد عبد الرسول وغيرهم فيما أعد لنشره في مجلة "الحرية" التابعة للجهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في بيروت. وقدمت مواد مفيدة بحكم موقعي وتوفر المصادر المكتبية والصحفية أمامي، بما جعل صلاح عيسى يكتب مقالاته الشهيرة حول تحليل الوضع في مصر بهذا المفهوم عن البرجوازية البيروقراطية وراح هو وآخرون إلى السجن

بسببها، ولعلاقتهم - بهذا التحليل - مع شباب منظمة الشباب.

قلت إن صلتني بحركة المثقفين كانت دائماً مثيرة. فأنا مساهم بدون رغبة في الظهور، وأنا مخترق لمجالات كانت ذات الفائدة الاستثنائية في التكوين الثقافي، مثل معرفتي بالتشكيليين أمثال محمود بقشيش، عز الدين نجيب، مصطفى الحلاج (سوريا) وإبراهيم العوام (السودان). أذكر أن أبنائي "مي وأيمن" كانا يدهشان وأنا أصحبهما إلى الأتيليه أو مقهى ريش ومقاهٍ أخرى لنتقي بالصحاب، فيناقشا - وهما في السنوات العشر الأولى من عمرهما - بما أثار دهشتهم بتطلعهما لفهم الجديد في هذا العالم الغريب. ولعلي سبق أن قلت إن الحركة النقدية وخاصة في الأدب كانت مصدر تثقيف أيديولوجي، وجدل سياسي مباشر، مثلما حدث بين محمود أمين العالم وطه حسين ورشاد رشدي. لكن الجديد بالنسبة لي أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات ومع ترك موقعي الرسمي، هو أن النقد التشكيلي بدا بدوره لافتاً ومعلماً لي ولأولادي.

وأذكر أن آخر مشروعاتي مع الروائي والناقد الأدبي "غالب هلسا" في منتصف السبعينيات كان عن إعادة التعاون مع الفنانين التشكيليين في أتيليه القاهرة لإعادته سيرته الأولى حين كانت السيريالية مصدراً للحرية الفكرية ومدارس التروتسكية، في نفس الوقت. ورأينا دفع مثل هذه التحركات بحرية من خلال "الأتيليه" تذهب بأصحابها إلى كافة الاتجاهات عبر النقد الأدبي والفني عموماً، هروباً من الحصار الأمني للمجتمع المدني.

في السبعينيات

لا أنكر أن أجواء حركة الشباب كانت الغالبة على تفكيري في تلك الفترة التي ارتبطت بها كل التمردات بسبب سياسة السادات ونواياه. فالطلبة يشكّون في أنه سيحارب لاستعادة الأراضي المحتلة، وجمهور اليسار قلق من استخدامه لشخصيات يسارية بارزة في وزاراته الأولى، أو لجان الاتحاد الاشتراكي. وأذكر هنا تفاخر أحدهم من أعضاء هذه اللجان اليساريين أمامي (أوائل السبعينيات) بأنهم هم من صاغوا "ورقة أكتوبر" للسادات، وهي المتضمنة تحويل الأنظار عن ميثاق العمل الوطني أو احتمالات تعديله، وكان شائعاً أن أفراد تلك المجموعة، من ورثة مجلة "الطلعة"، رغم معاقبتهم بالغائها بعد عدة شهور بسبب تقرير لهم عن الطلبة وحركات الشباب وهم الذين كانوا يعطلون مسار المحاولات النشطة لتشكيل تنظيم أو تنظيمات جديدة للحركة الشيوعية خروجاً على تقليد الاحتواء في الاتحاد الاشتراكي. ولا أدعي هنا أنني ساهمت بشيء في هذا الحراك، حيث كنا في أجواء "ضرورة الحرب" أو "ضبابية الموقف" ثم وقائع حرب 1973 وما تلاها من بهجة الانتصار أو خيبة المكاسب، حتى قام السادات "بفك الاشتباك" بين مختلف القضايا أصلاً، في النظام الاقتصادي الاجتماعي، وفي العلاقات الطبقية الجديدة وفي طبيعة النظام السياسي التعددي أو الشمولي، أو خلق صورة يمتلك قيادتها في يده وحده.

وفي هذا الوسط كنت محاصراً في السياسة الإفريقية الجديدة، التي كانت

تركز على تجاهل دورنا مع حركات التحرر الإفريقية (وقد نضج نضال معظمها وكفاحها المسلح)، بينما زحف الغرب على السادات يودي به إلى ضرورة مساندة الحكومات اليمينية (موبوتو في الكونغو على سبيل المثال) ومساعدة الغرب في التصدي لحركات التحرر أو تصفيتها ومعظمها يساري معروف. وكانت القصة مع ثوار أنجولا وموزمبيق، وجنوب إفريقيا وروديسيا، وتجاه لجنة تحرير المستعمرات وحركة تضامن الشعوب الإفريقية الآسيوية باتت معروفة، خاصة مع فض الاشتباك مع السوفييت داخلياً في مصر.

وبتمردني على هذه السياسة تم فك الاشتباك معي أيضاً باستبعادني بين عامي 73/ 1975 إلى الرابطة الإفريقية بالزمالك ثم إحالتي إلى المعاش حيث وجدت منفذاً في شؤون السودان كما أسلفت في فصل سابق... ومع اليسار خاصة.

عرّضني الفضاء الجديد إلى تشابكات جديدة أيضاً مع اليسار ليس في التنظيمات الصغيرة المتوالدة من القديم أو المحتجة عليه، بل في محاولة "العواجيز" التسلل للأشكال المطروحة على مستوى الدولة والمجتمع، مع نشوء أفكار، في أنحاء مختلفة من إفريقيا والعالم عن ضرورة التعددية الحزبية، وتداول السلطة. ساعتها طُرحت الأفكار عن التعددية في مصر ردّاً على تقاليد انفراد "مراكز القوى" والاتحاد الاشتراكي بالسلطة. لكن السادات لم يستطع أن يدع "السلطة" تفلت من يده تمامًا، ولو في إطار

شكلي، فخرج بفكرة "المنابر"، يمينًا، ووسطًا، ويسارًا، مع الادعاء أنه وتشكيله الصوري هو "الوسط العدل"، باسم حزب مصر أو الوطني الديمقراطي، علمًا بأنه يعتمد أساسًا على التيار الإسلامي ممثلًا في الإخوان المسلمين والجماعات الإسلامية، بل والتوافق الواسع بهم ومعهم في الاتجاه نحو الإدارة الأمريكية، لمكافحة النظم الشيوعية (في أفغانستان وإثيوبيا والجنوب الإفريقي) وأعقب ذلك المناوئين للغرب عمومًا مثل الثورة الإيرانية وأواخر السبعينيات.

كنتُ عقب خروجي للحياة العامة، راغبًا في المحافظة على الرابطة الإفريقية، وبيئة حركات التحرر الوطني فيها، ولو باعتبار رسالتها التثقيفية داخليًا عن إفريقيا بالأساس، ثم تلا ذلك ما يسمى بالعمل العام، الذي رشحتني للتحرك للاقترب أكثر من تنظيمات اليسار...

أذكر هنا مثلًا اندماجي في معركة كان يقودها رجاء النقاش وآخرون، لإقامة اتحاد عام للكتاب له طابع استقلالي، إزاء محاولة "يوسف السباعي" تطوير الجمعية الأدبية أو إقامة اتحاد حكومي على طريقته في السيطرة على الجمعيات الأدبية، لاستيعاب المثقفين في إطار يخدم سياسة السادات تجاه فلسطين، وتحرير الأرض. وكانت تلك معركة مثيرة كشفت العديد من الوجوه الثقافية "الرجعية"، التي تصاعدت مع مجيء السادات والتفت حول يوسف السباعي، أمثال ثروت أباظه ومحمد عبد الحليم عبد الله وغيرهم، بينما كانت شخصيات مثل لطيفة الزيات ورضوى عاشور وفريدة

النقاش ومحمد عودة في الطرف الآخر تحاول التأكيد على حق التنظيم الحر للمثقفين من جهة، وإقامة اتحاد كتاب حريبر عن الجماعة الثقافية الوطنية من جهة أخرى.

وبدت المشكلة أولاً في معايير القبول وجمع توقيعات الشخصيات الهامة ثقافياً للتقدم للعضوية. وعندئذ اكتشفنا أن اللجنة التحضيرية التي سارع السباعي بتشكيلها، قد قبلت مئات من موظفي وزارة الثقافة أعضاء ليشكلوا الأغلبية، بينما محمد عودة مثلاً لم يبدُ مناسباً لعضوية الاتحاد الجديد! وامتنع عدد من المعارضين عن التقدم له أساساً، وأظن أني قبلت عضواً لعدم المعرفة بهويتي في الوسط الأدبي طبعاً. وقد ظل هذا التشكيل الأول، رغم تغير الإدارات، وقبول الكثير من الجيدين بعد ذلك، مؤثراً في شكل اتحاد الكتاب ودوره حتى الآن. والدرس القائم أمامنا جميعاً أن مابداً بالباطل والفساد يصعب تحويله مهما أدخلت عليه من رقائق..!

ورغم ذلك كان ثمة تحركات أخرى في نفس الوسط. كان هناك "الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين" في مصر، وقام عبد القادر ياسين بدوره المعروف في تعبئة العناصر الجيدة، حول أفكاره ومشروعاته التي لا تتوقف. فلم يكتفِ بالسعي لإقامة فرع الاتحاد الفلسطيني، وإنما قرر أن ذلك الاتحاد، يضم أصدقاء الثقافة والنضال الفلسطيني من المصريين. وبدأت هذه المجموعة ظاهرة أدبية وثقافية لها قيمة ومعنى، بل وقائدة لتعبير المصريين عن أنفسهم، حيث تمتنع عليهم المنافذ الأخرى.

وكنت متحمسًا بالطبع لدعم العلاقة مع العمل الفلسطيني كحركة تحرر وطني (بحكم خبرتي على الأقل!). وعملت مع عبد القادر والأصدقاء بشكل طيب أبقى العلاقة الطيبة معه حتى الآن في أشكال التضامن المختلفة مع الشعب الفلسطيني. ويبدو أن ذلك ما دفع يوسف السباعي نفسه ساعتها ليصدق لنا على توفير مكان للرابطة الفلسطينية بمقر جمعية الأدباء في فيلا بشارع القصر العيني، وقمنا من خلال ذلك بعدة أنشطة في الثقافة العامة الفلسطينية، خاصة وقد كانت الرابطة قريبة أيضًا من تشكيل الاتحاد العام لطلبة فلسطين. وقد اقتربنا منه بدوره لتشابهه وقربه من حركة الطلاب والشباب اليساري في مصر. ومن هنا كان مصدر الضغط على حركات الشباب في الجبهتين الفلسطينية والمصرية. فالاتحاد الفلسطيني يمضي بقيادة من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وهي متطرفة في تقدير الأمن المصري، والشباب المصري معظمه من اليساريين الذين "يستثمرون" - في تقدير أمني أيضًا - ظاهرة التضامن مع القضية الفلسطينية، لينشطوا - ولو فكريًا - ضد سياسات السادات السلمية في قضية تحرير الأراضي المحتلة.

بهذا المعنى حاصر الأمن مشروع الندوة التي كنت أنا وغالب هلسا مقررهما، وكانت بعنوان "الخطط الأمريكية الإمبريالية نحو الشرق الأوسط وقضايا التحرر الوطني العربية وفي العالم الثالث". وهذا المسمى الطويل، منذ وقت مبكر اشتبك مع الموضوع عشرات المثقفين، يتناولون المسألة الإمبريالية في خطط الولايات المتحدة نحو مصر والوطن العربي بعد اتفاقات فك الاشتباك 1975. ورغم أن الأمر ليس في تخصصي مباشرة،

اقتصرت دوري على الاشتراك في تنظيم هذه الندوة الهامة في مقر الاتحاد العام لطلبة فلسطين بشارع عدلي، بالتعاون مع محمد عودة ولطيفة الزيات، بل وقد اعتمدنا بالأكثر على غالب هلسا والرفيق صخر بسيسو رئيس الاتحاد العام لطلبة فلسطين ورفاقه في التعبئة الفعلية حول الندوة، وخاصة شباب مصر والعروبيين الذين راحوا يقودون الهتاف ويدينون هذا وذاك من قادة العرب الأفاذا!

غير أنني قدمت في الندوة ورقة عن دور حركات التحرر الوطني في العلاقات العربية الإفريقية، كنموذج للتحدي المشترك للامبريالية رغم توفر وجوه العجز الأخرى. وهي نفس الورقة التي طورتها كمجموعة محاضرات قدمتها بمعهد الدراسات الإفريقية الآسيوية بجامعة الخرطوم، وصدرت عن الجامعة هناك باسم "وقائع العلاقات بين حركتي التحرر الوطني العربية والإفريقية عام 1977".

ومع سخونة الندوة بدأت تصلنا إشارات المباحث العامة بعدم الرضا عما يجري فيها، وأنه يكفيها يومان بدلاً من ثلاث. ولم يكن الجو الوطني العام يسمح بقبول هذه الإشارات، رغم معرفتي الشخصية بأبعادها واحتمالاتها. وما إن قررنا الاستمرار في اليوم الثالث، حتى جاءنا خبر تعبئة الأمن لقوات وسيارات تحت العمارات، لتحمل كل من كان حاضراً إلى جهاز الأمن مع انتهاء الجلسة وفض الاجتماع. فقررنا مفاجأة الأمن بالفض المبكر.

واعتمد الأستاذ محمد عودة على نفوذه الأدبي ليفسح له البوليس طريق

الخروج، بينما تسلل غالب هلسا معي في سيارتي الفولكس الصغيرة، نشق شوارع وسط البلد لنعود إلى مقهى زهرة الميدان بالدقي آمين! هكذا تصورنا... وإذ بسيارات أمن تلحق بنا، وتتنهز اتساع ميدان الدقي لتحيط بسيارتي وتوقفها، وتسحب رخصتي، وتحمل غالب هلسا إلى سيارة الشرطة، وإلى قسم الخليفة بالقلعة، ليتم ترحيله من البلاد ترحيلاً نهائياً بعد أيام، في ظل حزن شديد على ترحيل صديق وناشط لا يعوض.

وقد بذل الكثيرون أقصى جهدهم لتغيير هذه النتيجة. وتابعتُ أنا وأميئة النقاش كصحفية وصديقة إثارة قضية "غالب هلسا" على أوسع نطاق، لمحاولة وقف الإبعاد وإنقاذ شقته بالدقي دون جدوى. وبدوت في حرج شديد من معنى "خطف غالب من سيارة حلمي". وإن كنت لم أشعر في أية لحظة بمعنى الاتهام، لأن الندوة التي كنت طرفاً في تنظيمها كانت فائقة القوة والمعنى، وهي التي ما زلت أذكرها بسبب تكرار ظروفها على الأقل.

وذكرناها مع عبد القادر ياسين والأصدقاء، يوم عدنا بعد عشرين عاماً لتنظيم ندوة أخرى عن نفس الموضوع "الشرق أوسطية" كمخطط أمريكي صهيوني عام 1998، وأنا مقررهما، ونشرتها أيضاً مكتبة "مدبولي" متضمنة جهود العشرات من الوطنيين مرة أخرى ومذكّرة بالمشروعات الإمبريالية مضافاً إليها مزيداً من الإيضاح لفتوحات الصهيونية في العالم العربي، بمعاونه أمريكية لا تخفى.

وظل هذا التعاون مع الشباب والكتاب الفلسطينيين مؤشراً جيداً على قدرتي على التعبير عن القضايا العربية مع الانغماس في الأنشطة الإفريقية في هذا المجتمع، الذي لم ينشغل بشكل معمق في اية لحظة - كمجتمع ثقافي - بالقضايا الإفريقية. وكما أسلفتُ، فقد عملت على تحويل "الرابطه الإفريقية" في الزمالك إلى موقع ثقافي مصري، مرتبطاً بمعاني التحرر الوطني، والأفكار التقدمية حول إفريقيا، تحت اسم "الجمعية الإفريقية" بقيادتي منذ 1975.

وظلت صلتني بالجمعية الإفريقية قائمة أثناء إقامتي في السودان ثم تونس، وحتى أوائل الثمانينيات، بعد أن هيمن على مقدراتها شخصيات طامعة في الاقتراب من السلطة، نجحت في إبعادي عن رئاسة الجمعية عام 1979. لتنتقل إلى العمل لتحقيق أهداف الجمعية وفق منهج السادات في دعم الأنظمة اليمينية في إفريقيا بدلاً من حركات التحرر والأنظمة التقدمية فيها.

معارضة السادات

كان السادات يضرب في كل اتجاه، وله هدف واحد، هو التحكم الكامل في حركة المجتمع، متصوراً تكرار صورة جمال عبد الناصر عن الحزم والتشدد، فسلط الإسلاميين على الناصريين والشيوعيين وخاصة في الجامعة، وسلط بعض اليساريين على بعضهم البعض، دون أي تقدير للنتائج إلا رغبة التسلط

وإقامة انضباط طبقي آخر في المجتمع والمنطقة، حتى شاعت التحليلات عن رغبته في التسلط في الشرق الأوسط بمعاونة الولايات المتحدة، مقابل تخفيف قبضة إسرائيل على المنطقة لصالحه، وهي نفس الفكرة التي شرع فيها بأن يقنع الولايات المتحدة، بإمكانه لعب دور شرطي المنطقة بديلاً لإيران ونفوذ الشاه في الخليج أولاً، ثم هو المهادن مع إسرائيل، والمتدين أمام السعودية والخليج متساعجاً بتوسيع نفوذ الإسلاميين...

لم يكن السادات شخصية بسيطة كما بدا لعقود، بل اتضح أنه يفهم السياسة الداخلية جيداً، وهو الذي كان يراقب عبد الناصر ومن حوله، وعمّق حسنين هيكل بعض مفاهيم السادات الشريرة بسبب أحقاده المتبادلة مع من أسأهم مراكز القوى. ولذا أراد السادات أن يبدو القابض على العملية السياسية داخلياً بأعمدة بديلة تعادل "مراكز القوى" القدامى ممثلة الآن في سيد مرعى ممثلاً لإقطاع الزراعيين، وعثمان أحمد عثمان رأس المال العقاري (المهندسين)، والجنرال كمال حسن على (العسكريين ورجال الأعمال)، يعاونه الفريق سعد الشاذلي، ليحول الجيش إلى مؤسسة اقتصادية لا مجرد عسكرية، ومصطفى خليل (للتكنوقراط)، ولفترة محمد حسنين هيكل (للمثقفين والمهنيين).

ومع تعدد الخيوط بهذا الشكل كان لا بد أن يسقط بعضها (هيكل مثلاً) من شبكة السادات، كما طمع الإسلاميون في تسلط أوسع ووجهوا أحقادهم على الأقباط مما أشعل فتنة عميقة في أنحاء من الصعيد بل والقاهرة - فيما

اشتهر بأحداث الزاوية الحمراء - وشبرا وإمبابة، في صورة لا يمكن أن تُنسى وهي تشهد تكرارها تقريبا بعد عدة عقود. ومع تلويحه الدائم بوفرة المساعدات الأمريكية فإن المعاناة الاقتصادية للجماهير بدت صارخة، وانتشرت أغاني الشيخ إمام عن زيارات زعماء الغرب لدعم السادات، تمهيدا لصلحه مع إسرائيل مثل "شرفت يا نيكسون بابا" و"فاليري جيسكار ديستان والست بتاعه كمان".

بدأت التحركات أنشط وسط المثقفين، ذكرت بعضها في صورة أو أخرى. بدالي وقتئذ في منتصف السبعينيات أن "حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي" يمكن أن يشكل صورة جامعة بالفعل للمجتمع السياسي اليساري، ولاقت صياغته ترحيباً داخلياً وعربياً ملحوظاً، حيث ضم بين مؤسسيه الناصريين والماركسيين والقوميين، ورجال الدين المستنيرين وغيرهم. وانخرطت في الحزب رغم تحفظي في البداية على تكوين حزب سياسي في إطار خطط السلطة، وهو الناقد لها في ذلك الوقت. ولكني والحق يُقال كنت في حالة صراع داخلي بين المساهمة في إحدى المنظمات الماركسية شبه السرية أو بقائي مستقلاً أعاون في نهوض حركة الشباب اليسارية من خلال العمل العام.

كنت أتعرض لضغوط من قبل "جماعة 8 يناير الماركسية"، مذكرين بوحدة الشيوعيين التاريخية التي تمت في عام 1958 بل ومذكرين إياي بنزوعي التوفيقى نحو الوحدة لا الانقسام. وفي نفس الوقت كان ثمة ضغط من

قبل الأصدقاء في "الحزب الشيوعي المصري"، الذي يضم وجهاء الحركة أمثال أحمد نبيل الهلالي، وزكي مراد، ممن ارتبطت بهم عملياً في المجال العام وكنا نتبادل المودة، والتفاهم في بعض المواقف. بل وكان في نفسي شيء من التطرف الذي يغذيه شباب أعرفهم أيضاً يشكلون "حزب العمال الشيوعي" الذي بدا صاعداً في هذه الفترة بدوره.

واستقر الأمر على يد الزعيم الحقيقي زكي مراد عبر حسين عبد الرازق، وكنت أحب زكي مراد حباً فائقاً لسعة صدره، والتقاء تفكيرنا وتحليلاتنا عن صيغة العمل الوطني الديمقراطي الثوري، الذي حدد زكي مراد خناده قبل وفاته مباشرة. وكانت مخاوفي أن يقود ذلك قادة في حزب التجمع إلى صيغ أقرب لليمينية لا أرضيها. وبدأت حدودي عندهم أن أسهم في عملية تطوير ضرورية لفكر الحزب الشيوعي المصري رغم اعتباره عند كثير من اليساريين "يمين اليسار"، وكانت إشارة زكي مراد بدوره إلى توفر عناصر متهمة بالتطرف والطفولة اليسارية أيضاً داخل الحزب نفسه مثاراً للتفكير الذي يستفيد منه حزب التجمع وقد ظل هذا الارتباك في مشاعري الداخلية وتعبيري الخارجي حتى انتهيت من وجودي بالحزب ثم التجمع في منتصف التسعينيات وإن كنت حضرت بعد ذلك اللقاء التأسيسي لما سمي بحزب الشعب الاشتراكي بقيادة نبيل الهلالي أول الألفية الثالثة، وأطاح به نزق بعض شبابه قبل أن تقوم له قائمة.

في فترة الارتباك هذه التي عاشتها الحركة السياسية مع السادات ثم

مبارك، تعرضت حركة التضامن مع الشعب الفلسطيني كما ذكرت لمغامرات عديدة، وكنتُ معها بالطبع، في شكل الحماس لتجربة الكفاح المسلح أو الانتفاض. ومن جهة أخرى شُغلنا بالمشكلة المؤلمة للأزمة الكائنة في مصر، التي بدت متلازمة مع التهديد الشعبي الخطير للنظام بانتفاضة 18/19 يناير 1977 من أجل المطالب الاجتماعية. وتبع ذلك زيارة السادات للقدس ثم توقيع معاهدة واتفاقيات كامب ديفيد بين 77/1979، ومن ثمَّ اشتدت حركة المعارضة 80/1981، وكانت مضادة لقوى الإسلاميين المتسمة بممارسة العنف في المجتمع عمومًا وضد الأقباط على وجه الخصوص.

كانت فترة عمل ساخنة بالنسبة لي في أكثر من جبهة، مصرية عربية من جهة، وإفريقية من جهة أخرى. وكانت أشواقي الإفريقية تغلبني دائمًا عند الضرورة، حتى أني تركت بعض الأحداث في لحظة هامة من عام 1980 لأزور زيمبابوي وأتعمق في معرفتي بالجنوب الإفريقي كما أوردت في فصل سابق.

في الحزبين

كانت الفائدة من رحلة الجنوب هذه جليلة، لكن الخسارة أيضًا بدت لي كبيرة، بافتقاد حضور المؤتمر الأول للحزب الشيوعي المصري في ذلك الوقت من اشتعال المشاعر الوطنية والديمقراطية. كما بدا الانتقال الكامل من عصر الناصرية إلى تحولات الساداتية. مما جعل ضرورة الانتظام الحزبي

في حركة يسارية شيئاً مثيراً، وإذ بالحزب الشيوعي المصري يعقد أول مؤتمر عام له لترتيب أوراقه ومواقفه بعد أن استقرت المنابر، وفرضت السرية ألا أعرف التاريخ بالضبط، فيحدث "الأمر العظيم" وأنا في زيمبابوي. حتى اضطروا لانتخابي احتياطياً في اللجنة المركزية في غيابي، تعزيزاً لمكانتي بينهم!

شعرت بالخسارة بحق، لأنك في المنظمات "السرية" لا تعرف كثيراً من الأفراد والعلاقات والوقائع دون اجتماع مثل ذاك. وهذا أحد مصادر سوء الإدارة غير الديمقراطية في المنظمات الشيوعية، وانفراد شخصيات تاريخية بالأمر معرفتهم بما لا يعرفه الآخرون. وأنا لم أحمس أبداً للعمل السري، ولم أبرز في هذا الحزب إلا بقدر وجودي في حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي - إن أتيح - ورغم صيغة التجمع الإيجابية، لكن أفكاراً مثل "تكوينات من الداخل" أو تنظيمات داخل التنظيم على النمط اليوغسلافي - أي وجود الحزب الشيوعي باستقلالية داخل التجمع التحالفي بشكل عام - لم تفد هذه الصيغة في مصر بسبب إمكان اكتساح نفوذ القيادة السرية في هذه الأنماط.

يعرف الجميع حجم المشاكل التي نتجت من وجود تنظيم داخل تنظيم آخر، خاصة وأن القول بسرية "الشيوعي المصري" داخل التجمع، كان يبدو مضحكاً، مثل القول "بمحطة المطار السري" التي يعرفها المصريون منذ حرب يونيو 1967! لكن بالنسبة لي كان لدي معرفة إفريقية بتجربة

وجود الحزب الشيوعي في جنوب إفريقيا، في قلب المؤتمر الوطني الإفريقي (ANC) وعقله. ولم يكن في الأمر سرية بحكم نفوذ البيض في الحزب الشيوعي، الذي كان يحمي أعضاء المؤتمر "الأفارقة". ولم يثبت إلا من باب السخرية فشل التجربة، حتى الآن، بل كان الحزب الشيوعي هو الذي يسيطر على الحركة العمالية، ويساوم بها حزب المؤتمر نفسه، حتى أجبرت الحركة المشتركة "المستوطنين" على التفاوض لإجراء التحول.

كنت أعرف هذه التجربة، وأشهد الآن، أني لم أقدم تفاصيلها يوماً ما لنخبة التجمع أو الشيوعي المصري، خوفاً من استغلالها سلباً من أي من الطرفين، أقصد استغلال نجاحها في جنوب إفريقيا في الوقت الذي تبدو معوقة في مصر.

ليس هنا مجال تقديم دراسة أو تحليل، فهذه مجرد ذكريات عما حدث أو كان في ذهني شخصياً، أو قل يخصني شخصياً في الأمر، لأن الأمور ظلت معقدة إلى حد كبير، بسبب هيمنة قائد أو أكثر على "العملية" في التنظيمين. وبنفس القدر كان الموقف في التجمع نفسه سيئاً نتيجة نفوذ مماثل داخله، وتأثير كلا الطرفين على الزعيم الراحل خالد محيي الدين، الذي كانوا يعتبرونه "رجلاً طيباً" وهو سياسي محنك، لكن متردد المواقف.

أدى ذلك كله إلى رواج تراث فكري معين موروث، ووثائق جديدة تمثل أفكاراً بائسة. ولا ندري الموقف من ذلك، "تجمعياً" أم "شيوعياً". فقد كان يعجبني تراث "حدثو" (الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني)

في العمل "السري-العلمي"، وبنظرة "وطنية ديمقراطية"، وسعة قاعدتها، وإن كان ذلك يثير أحياناً سخرية أصدقائي الشباب المتمردين في "حزب العمال الشيوعي" أو "8 يناير". ولم يؤثر في سمعتها إلا تحليلات وريثها الحزب الشيوعي، وخاصة عند البداية متمثلاً في تحليلات عن "المجموعة الاشتراكية" أو الديمقراطية في الحكم، هي التي بدا تأثيرها في بروز مفهوم "مؤسسة الرئاسة" رغبة في الثقة بالدولة، أو قل التعامل معها، عند بعض القيادات! أو غفلة في التحليل بسبب التأثير الناصري السابق. هذا ما كنت أفكر فيه، وكانت فكرة "مؤسسة الرئاسة" التي برزت في أوائل عصر الرئيس الأسبق حسني مبارك، "ومباركة" له أحياناً، هي الأشد إغاظه، لأنها ارتبطت بمجمل خدع مبارك في سنواته الأولى.

وهذه التهدة المباركية هي التي قادت الشيوعي المصري أيضاً ليقوم بطرح وثيقة "التطور الرأسمالي"، التي سميت أيضاً "الطور الرأسمالي"، الذي تقبل عليه مصر أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات! وهي فكرة وإن صدقت في تحليل أثر التراكم الرأسمالي - إن حدث - على التطور الاقتصادي والليبرالي العام في مصر، إلا أنها بدت بلهاء ومغرضة أمام موجة عارمة من نفوذ الكمبودورية ومن إجراءات العولمة المطروحة أمام الجميع، والتي لا تؤدي إلا إلى "تراكم" كمبودوري، وتحجب أية عملية ديمقراطية أو حقوق اجتماعية واقتصادية.

أدى بي هذا الخلط الكبير في مجمل الأفكار السابقة إلى "خلعي التدريجي

لنفسي" من هذا الحزب منذ أوائل التسعينيات. وربطت شعرة معاوية الباقية، بعدم تهديد مشروع مركز البحوث العربية الذي كنت أمنحه عمري الباقي، ومن أجله تحملت الكثير، لأنه كان مرتبطاً أيضاً "بعمري السابق" في لجنة الدفاع عن الثقافة القومية وليس بالحزب كما يتوهم البعض بسذاجة عصابية مفرطة.

عن المواجهة مع الإسلاميين

منذ معركة مقاومة كامب ديفيد أول الثمانينيات، دخلنا كلجنة دفاع عن الثقافة القومية مع الإسلاميين في معارك عملية ونظرية مختلفة. بدأت طبعاً بالاحتجاج على تسمية قضية الصراع العربي الصهيوني، بالصراع ضد اليهود في فلسطين، أي إعطاء مفهوم ديني وليس وطنياً للقضية، ثم مرت برفضنا "للجماعات الإسلامية" التي قتلت إحداها السادات لأنها رأته عميلاً لإسرائيل، إلى أن برز وجه الإسلام السياسي، بتشكيل أنفسهم كقوة سياسية تحاور حسني مبارك والجيش، حتى اكتسحوا الاثنين عقب الانتفاضة الشعبانية 2011، وطوال الوقت كنا نشعر أن علاقة الإخوان بالأمريكان لافتة ولا معنى لها، وهم كثير والتعبير عن كراهية الغرب ومؤامرات الغرب، ودعم حركة كراهية الأقباط في مصر رغم سابق التوافق بين المصريين.

وكان لهم معنا تجارب "الاحتواء" منذ لجنة الدفاع عن الثقافة القومية،

حتى حركة "كفاية"، وبعض المعارك العمالية، لكن تصاعدهم على المستوى العالمي أصبح لافتاً بمراكزهم في لندن والولايات المتحدة، وتركيا، وطبعاً باكستان والخليج. أدخلني ذلك في جدل دائم معهم وضدهم في نفس الوقت، باعتبار أن تاريخهم في تقديري هو تاريخ التعاون بصور مختلفة مع "العدو الإمبريالي" وليس المسيحي الغربي كما يسمونه أحياناً، منذ تأسيس "حسن البنا" لحركة الإخوان في الإسماعيلية. وعلى سبيل المثال ذهب زوج ابنته "سعيد رمضان" إلى أوروبا عقب حل عبد الناصر للحركة في أوائل الخمسينيات، وكان يدير من هناك محطة "مصر الحرة" وغيرها من أشكال المعارضة بمساعدة غربية واضحة. ثم أعلن الإخوان تعاونهم مع السادات، المعادي للدولة الناصرية التقدمية لمعاونته في ضرب الناصريين والشيوعيين.

عقب ثورة 2011، عقد عدد من مثقفيهم، ممن كنت أتبادل معهم الاحترام، ندوات عديدة وقد دعوني في مركزهم بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ثم في مركزهم الخاص خارج الجامعة، فقصدت العناد بتقديم نفس الورقة بعنوان "مواجهة الإسلام السياسي في علاقته بالغرب" أو في علاقاته الدولية، وهي التي نشرتها في أكثر من موقع أحدها كتابي عن "الثورات العربية وإفريقيا" وحاولوا مناقشتها بهدوء أظنه مفتعلاً.

في تلك الفترة - ولاستكمال المعركة عقب الانتفاضة - كتبت مقدمة كتاب محمود ممداني المترجم إلى العربية عن "المسلم الصالح والمسلم الطالح"

(Good Muslim Bad Muslim) وذكرت ما قدمه من معلومات وفكر معمق عن علاقة الغرب بالاسلاميين، والصياغة الثقافية للعداء للإسلام وكسب الإسلاميين في نفس الوقت!

لكن ثمة ما يبدو معضلة في موقفي، وهو اعتقادي أنهم من الضروري أن يتحولوا إلى قوة أو حزب سياسي أساساً ويُقبلوا كقوة سياسية اجتماعية، لا قوة دعوية متسللة للسياسة، وهذا ما يُصاغ عن فصل الدين عن الدولة في النهاية، بينما لا يتيح لهم ذلك تكوينهم الأوتوقراطي بطبعه، ولا بد عندهم أن يكون "المرشد" إماماً، تمهيداً لموقع خليفة المسلمين.

من حركة كفاية إلى 25 يناير

لم يمنعني ارتباطي بالهيئات الإفريقية مثل كوديسريا أو جمعية العلوم السياسية من التفاعل مع حركة السياسة الوطنية في مصر، وقد ذكرت كيف انشغلت من عام 2004 مثلاً في حركة "كفاية" التي ضمت جمهرة من اليساريين والناصريين وبنسبة ما الإخوان المسلمين وقد أعطاها ذلك زحماً دائماً وسُمعة محلية وعالمية رغم صغر الفضاء السياسي لها بين 2004/ 2011 وقد ضمت حركة كفاية في البداية بضعة مئات بزيادة تدريجية، لكن ذلك أتاح لي معرفة أكثر بمناورات الإخوان المسلمين لاستثمار الحركات الاجتماعية (مثل سيطرتهم منذ مدة في النقابات المهنية لا العمالية) وكانت سلبية مجموعات حزب التجمع اليساري ظاهرة حيث يبحث دائماً عن مقاعد البرلمان والشورى بتننازلات سياسية واضحة. وكان نظام

حسنى مبارك يعتمد دائماً على الانقسامات داخل صفوف المعارضة، وإن لم يستطع إسكاتها تماماً، بل إن شهرة "كفاية" وصلت للإعلام الغربي بشكل جيد للتعبير عن صوت المعارضة الكامنة، كما وصلت لبعض البلاد الإفريقية بشكل مباشر حيث سميت حركات مماثلة في السنغال باسم محلي "ين آمار" "Yen Amar" بمعنى كفاية أو "رفادوي" بنفس المعنى، في وقت مثل فيه "عبد الله واد" رئيس السنغال الفاسد ونشاط الحركة الديمقراطية ضده نفس حالة مصر.

وكانت قوة حركة المثقفين والفلاحين في السنغال مساندة لهذه الحركات مثلما كانت الإضرابات العمالية منذ عام 2008 في مصر سنداً قوياً 3500 إضراب عمالي قبل ثورة يناير 2011. وقد أصدرت مع عبد الغفار شكر كتاباً جامعاً لأثر هذه الحركات العمالية والفلاحية في الإعداد لثورة يناير 2011.

وقد صاغت كل هذه التطورات الموقف في "ميدان التحرير"، صاغت التحالفات الديمقراطية، كما صاغت موقف المؤسسة العسكرية والشرطية في تحالفات مختلفة بعد يناير 2011 أو وصلت مجموعة الجنرال عبدالفتاح السيسي إلى الحكم.. وكانت النتيجة المعروفة هي نجاح الإخوان في للوصول إلى السلطة وصراعهم المباشر مع المؤسسة العسكرية (2013/ 2014) وإبعاد اليسار والقوى الديمقراطية وحتى الليبرالية خارج الملف السياسي نتيجة السيطرة على المجال العام ومحاصرته وتضييق هامش التحالفات في هذا الملف.

كانت معظم قوى اليسار، قد استاءت من موقف التعبير الرسمي عنهم في حزب التجمع خاصة ونحن في ميدان التحرير 2011 فصمم كثير من

الشباب، وبعض القادة القدامى على إعلان انفضاضهم عن التجمع وإعلان تنظيمات يسارية جديدة أكثر التزامًا بالتحليل والعمل اليساري في إطار تحالف شعبي. وكان ثمة مجموعة يسارية باسم "التجديد" ممن انضموا إلى الخارجيين من التجمع فالتقوا في حزب التحالف "الشعبي الاشتراكي" أولاً بهدف تحريك الفكر اليساري ثم خرجوا لتكوين حزب "العيش والحرية" لتحقيق تصوراتهم.

بدا تفاعل كل ذلك أولاً في الميدان، ثم إعلان "التحالف الشعبي الاشتراكي" بقيادة عبد الغفار شكر كما شكلت مجموعات أخرى مختلفة للحركة الديمقراطية، وكان من نصيبي أن أكون في حزب التحالف رافضاً أي تصعيد داخله وأنا في هذا السن، فشرفتني بموقع أحد مستشاري الحزب مع سمير أمين بعد ذلك ثم عبد الغفار شكر بعد تنحيه لمرضه عافاه الله. ولأن عيني هنا دائماً على العمل الإفريقي فإني أشهد أن دوري قد تضمن دائماً الاهتمام بصيغة السياسة الخارجية للمنظمات الديمقراطية ومنها إبراز الاهتمام الإفريقي في مصر، وأتصور أن ذلك ما ضمته الأوراق الأساسية ثم الانتخابية لحزب التحالف، كما قادني ذلك لأكون ضمن حملات أخرى. وقد حدث أن أعلنت القوى الديمقراطية دعم حملة حمدين صباحي (القيادة الناصرية) للرئاسة عام 2013 في مواجهة اليمين المصري، وبعض الوجوه خارج الحلف الديمقراطي، فانضمت لحملة "حمدين" الانتخابية، وعاونت مرة أخرى في صياغة برنامجي السياسي، وأبرز منه هنا السياسة العربية والإفريقية، وهي نفس الحملة التي خاضها في مواجهة الفريق عبد الفتاح السيسي 2014.

خلال هذه الفترة تشكلت لجنة الدستور، وغامرت بالتعاون مع شباب جماعة إفريقانيون بمركز البحوث العربية والإفريقية للضغط على بعض أعضاء اللجنة لدفع صيغة الدستور وخاصة مقدمته للاعتراف بوضع مصر في إفريقيا ودورها في حركة تحررها، ونجحنا بالفعل في صيغتنا إلى اللجنة، ورغم بعض الصعوبات ساهم الشاعر الراحل سيد حجاب في دفع المسألة بجدية ظهرت في ديباجة الدستور وإن لم تنعكس في صياغته للبنود التنفيذية عن السياسة الخارجية... لكن الأمر ظل قائماً حتى تشكل برلمان 2018 وأعلن عن وجود لجنة الشئون الإفريقية التي رأسها مؤخراً باحث إفريقاني متميز (سيد فليفل).

ونشأت في الجامعات "حركة 9 مارس" بين أساتذة الجامعة بوجه خاص، كما تشكلت "الجمعية الوطنية للتغيير" من عدد من المثقفين برز وسطهم الرئيس السابق للوكالة الدولية للطاقة النووية محمد البرادعي. وكان كل ذلك يساند حركة إضراب عمال المحلة في مصانع النسيج منذ عام 2008، وتبعتها "حركة 6 إبريل" (ذكرى أحداث المحلة)، وحركة حقوق الإنسان تضخ التقارير عن الشباب الضائعة حقوقهم، أو العمال المعرضين لكل أشكال العنف ممن فاقت إضراباتهم واعتصاماتهم حتى سنة 2011 أكثر من ثلاثة آلاف إضراب.

لم أكن لأتحمل هموم المشاركات الشاقة بحكم سني في معظم هذه الأنشطة إلى جانب إدارتي للمركز، وبدأ لي الأمر مثيراً للأسى والملل. في يناير 2010، قررت أن أخلو نفسي في مكان بعيد، وثمة دعوات من أصدقاء في أنحاء القارة الإفريقية للقدوم للاستراحة. وعلى مقهى على ساحل جنوب الأطلنطي الغربي جلست مع صديقي العزيز "كويسي براه"

أستاذ الأنثروبولوجيا في "جامعة كيب تاون"، والتي تركها فيما بعد لينعزل في مركز للدراسات الأنثروبولوجية. وكانت تجمعنا صداقة ممتدة منذ كنا معًا في جامعة جوبا.

طالت الجلسة ونحن نتحدث عن أثر السن وإرهاقنا مما عملناه، و"غلبنا" من نظمنا التي عانينا منها منذ السبعينيات. واتفقنا أنه آن الأوان لنستريح. قضيت شهرًا للراحة في كيب تاون الجميلة، وعدت بقرار أن أتحنى عن إدارة مركز البحوث العربية والإفريقية. وبتشاور محدود مع سمير أمين قررت إعلام مجلس الإدارة بقراري دون وجود أي أسباب تخص أعضاءه إلا راحتي. وطلبت منهم اختيار مَنْ يروونه محررًا جديدًا للمركز، فقد بيث دماء جديدة لمؤسسة بقيت فيها كثيرًا حتى اشترينا مقرها بجهد مماثل لما بدأنا به، وأنوه هنا بمبادرة سمير أمين والمفكر الشاب الراحل محمد السيد سعيد، الذي ضغط على أصدقاء أعرفهم - م. عادل المشد وم. صبري فوزي والسيد كراوية - لمعاونتي في شراء المقر بالجيزة كما لا أنكر مساعدة حسين أشرف أحد مسؤولي التجمع. وكان كل ذلك لضمان بقاء المؤسسة مهما ضعفت أو توقفت مواردها.

تركت الإدارة في يونيو 2010 وإن بقيت في المجلس. واختار المجلس الأستاذة شهيدة الباز لتحقيق ما تأخر من آمالنا. قلت: بذلك أهدأ. بل وشعرتُ لفترة قليلة بالهدوء، رغم كثافة الأسئلة عن أسباب انسحابي الغامض، وتلميح البعض إلى أنه كان ربما لإحباطي من المجتمع الثقافي نفسه ناهيك عن الدولة، والكل يعرف أنني لم أتقدم في حياتي لامتحانات أو جوائز من هذه الدولة.

وكانت المفاجأة لي وللجميع أنه في فترة وجيزة قبل وبعد هذا التطور، حظيت ببعض أفضل أشكال التكريم وكأنها احتفالات التوديع وبدأت بها قدمته نخبة من المثقفين، والنشطاء مصرياً وإفريقياً. كان حفل التكريم الأول من قبل منتدى عبد الله النديم في نقابة الصحفيين عام 2008، حيث حضره الكثير من رموز المجتمع الثقافي الذين أقدرهم، واخترتُ بعض أسمائهم تحديداً لدعوتهم للحضور. وبالفعل كانت ليلة مشرفة لي بحق، بل ودهشت من أكثر من خمسين شخصية ثقافية واجتماعية تعرف عن عملي الإفريقي أكثر مما توقعت بكثير، ولا بد أن أشكر د. إيمان يحيى وأ. عبد العال الباقوري على تلك المبادرة.

وأعقب ذلك احتفال الاتحاد الإفريقي عن طريق بعثته بالقاهرة بتكريمي أنا والسيد محمد فايق، في قصر محمد علي المنيف، تقديرًا لخدماتنا لأبناء الشعوب الإفريقية وخاصة في فترة التحرر الوطني. وكان الحضور الرسمي والدبلوماسي والاجتماعي إشارة أخرى لبث الرضا في النفس عما قدمت.

أما المجلس الإفريقي للبحوث الاجتماعية (كوديسريا) فقد جاء من دكاك بهيئته الحاكمة وعضويته الأكاديمية لندوة له مقررة في القاهرة بالتعاون مع مركز البحوث العربية والإفريقية. وإذ به يطلب من المركز مبكرًا قائمة بأكثر من مئة شخصية مصرية وإفريقية في مصر في حفل تكريم خاص (مايو 2016) لعضو اللجنة التنفيذية السابق للمجلس ممثلًا في شخصي، مع تقدير يري العالي لأمينه العام "إبريما سال" (Ebrima Sall) ومساعدته "أميناتا ديوف" (Aminata Diouf) اللذين أطلقا العنان لكلمات وتحيات، ونشرا

مطبوعات وتعليق ملصقات بها شكل مظهرًا مثيرًا للأصدقاء والمراقبين في القاهرة وخارجها.

كتبْتُ كل ذلك سخرية من حديثي عن احتمال الراحة والهدوء... وكانت مفاجأتي الأكبر عام 2017 في صدور كتابي في مجلدين عن "المخطوطات الإفريقية بالحرف العربي" - العجمي - بالتعاون بين المعهد الثقافي العربي الإفريقي (باماكو) وهيئة الكتاب المصرية. وكذا كتاب "الثقافة والمثقفون في إفريقيا" في فترات متقاربة بعد جهد عشر سنوات في المجلدين كما أسعدني بنفس القدر نجاح انعقاد مؤتمر "الثقافات الشعبية في إفريقيا" في مدينة أسوان، التي اكتسبنا به صفة "عاصمة الثقافة الإفريقية". ورغم أنني كنت مُقرر المؤتمر، فقد منعني المرض من الحضور، لكن إهداء المؤتمر لاسمي جعلني أشعر أن ثمة قلوبًا وعقولاً تقدر ما يفعل الإنسان عن طيب خاطر. وقدرتُ حب الشباب لى من تنظيمهم احتفالات خاصة باسمي بمناسبة صدور كتابي في ليلة عظيمة باسم "رحلة عطاء"، ولم تقتصر كوديسريا على جعله احتفالاً تقليدياً وهي التي ألفت تقدير الدور العالمي لكبار مثقفيها بقدر ما يقدمون في لجانها ومؤتمراتها العامة وتمثيل اسمها على مستوى القارة بحيث لم يعد هناك منظمات أخرى بمثل هذا الثقل في الثقافة الإفريقية العربية.

وحتى اعتماداً على بلاده نظام مبارك وكتبته لكل تحرك شعبي وقهره للمصريين بتنظيم انتخابات مزورة (2010)، وإذ بذلك يلهب ظهور الشباب والعمال، فتنفجر قضية اعتقال الشرطة لخالد سعيد، وينتشر خبر تعذيبه وموته بين الشباب في معتقله فينطلق شعار "كلنا خالد سعيد"، ويقرر

المصريون ألا يتحملوا أكثر من ذلك على أرضهم القلقة بالثورة.

كانت انتفاضة 25 يناير 2011 مثيرة لشهية الشباب إلى تغيير حقيقي جعلهم يطلقون عليها اسم الثورة. ولم يقدر الجميع مدى وراثته الأجهزة لإمكانيات حصار حركة المجتمع المدني، والعرقلة الدائمة للتنظيمات السياسية والمدنية والحقوقية. واستمر التعويق من الطبقة التي لم تتغير واجهتها في الجيش والإخوان المسلمين.

ومنذ انتفاضة 25 يناير، وثمانية عشر يومًا في ميدان التحرير مبشرين بالثورة المستمرة، فإن حركة شعبنا، لم تبشرنا بعد بقبول إجهاضها...! فلا يمكن إنكار الأثر الإيجابي في روح الشعب المصري وخاصة عقب الثورة مما جعل هذا الشعب يلجأ إلى حشد العديد من أبنائه في تنظيمات يسارية وحقوقية ذات شأن ظهر أثرها في خلع سلطة الإسلاميين وإن بتحالف واضح مع العسكريين. ونظم بعضهم أحزابًا يسارية جديدة وصامدة في مقدمتها "التحالف الشعبي الاشتراكي" الذي أشرف بوجودي الاستشاري داخله مع مجموعة شباب تقدمي صاعد وشعار سائد في الحزب عن "الثورة المستمرة"، وكأننا نستعيد شعار حركات التحرير في المستعمرات البرتغالية السابق (a lutte constante, victoire certa) بمعنى "النضال مستمر والنصر أكيد".

قراءة في فكر الأستاذ حلمي شعراوي

د. ريم أبو الفضل

هو "المثقف الثوري التحرري". هكذا يصف الأستاذ حلمي شعراوي صديق عمره الاقتصادي المرموق سمير أمين، وصفًا ينطبق عليه بنفس القدر. فإذا تحدثنا عن فكر "المواليمو" أو المعلم شعراوي كما يلقيه محبوه وتلامذته في مصر، سنجد أنه فكر مشبع بالثقافات العالمية، مفعم بالحماس للتغيير الثوري وبالإيمان بقدرة الشعوب على إنجازه، يركز دائمًا على قضايا التحرر الوطني ومعايشة حركات التحرير. وهو فكر مبني على قاعدة راسخة من الخبرة في العمل السياسي الممتد عبر ستة عقود، يستند بشكل قوي إلى التطبيق عبر آليات سياسية تنظيمية وأهمها بالنسبة له "الدولة الوطنية".

ربما يبدو أن هناك تناقضًا بين هذا الإيمان بالشعوب وموروثاتها وقدراتها،

وبين تمسك شعراوي بشرط الدولة الوطنية لتحقيق هذا التحرر. ويمكن أن يرجح ذلك أكثر حقيقة إلى أن الأستاذ عمل في أجهزة عديدة للدولة المصرية، أهمها الجهاز الرئاسي لجمال عبد الناصر على مدى اثني عشر عامًا وهي التجربة التي يظل فخورًا بها إلى اليوم. فقد عمل باحثًا بمركز الفنون الشعبية في وزارة الثقافة (1958 - 9)، ثم منسقًا لمكاتب حركات التحرير بالرابطة الإفريقية (1958 - 79)، وباحثًا في قسم الشؤون الإفريقية برئاسة الجمهورية (1960 - 75)، ومستشارًا لوزير الدولة لشؤون السودان (1975 - 79)، إلى جانب عدة مناصب تعليمية وبحثية في جامعات الخرطوم (1976 - 79) وجوبا (1980 - 81) ومؤسسة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في تونس (1982 - 86). ولكن إذا نظرنا جيدًا في مصادر فخر شعراوي بهذه التجربة، وإلى كتاباته وتحليلاته لفترات تالية من التاريخ المصري، نجد أنه يفخر بمساندة جهاز الدولة المصرية لحركات التحرر في أنحاء إفريقيا، مما مكن الكثير من شعوب القارة من الإمساك بزمام القرار في نواحي حياتها. كما أنه يدافع بإصرار عن الديمقراطية بصورها المختلفة وليس الصيغة الليبرالية التقليدية وحدها، مما يدل على إيمان هذا المفكر بأن التقدم مرهون بالعناصر البشرية والقوى المجتمعية وتمثيلها سياسيًا.

وتتلاشى المفارقة إذا أخذنا في الاعتبار أمرين: الأول موقف شعراوي الأيديولوجي والثاني توجهه العملي. فأيديولوجيًا يقف شعراوي على مسافة واحدة من الناصرية والماركسية، وهو الثنائي الثابت والأبرز في الجدل السياسي في العالم العربي خلال القرن العشرين. فهو يرى في مصر عبد

الناصر الدولة الوطنية الطامحة إلى التقدم والمتزمة بتحقيق التحرر لأبناء شعبها، غير أنها لم تعطهم المساحة الكافية لحرية الحركة من أجل إطلاق طاقاتهم الإبداعية في مشاريع البناء وممارسة حقوقهم بالمشاركة السياسية الفعالة. أما اليسار فيجد شعراوي فيه أطر التحليل لأوضاع أبناء الطبقات الكادحة والوسطى وحرمانهم من الفرص والموارد المتاحة للطبقة الرأسمالية والحاكمة، لكنه يعيب على التكتلات اليسارية تشرذمها وعدم التنسيق فيما بينها مما يعيق انخراطها وسط الجماهير. ويروي شعراوي كيف توصل إلى اتزان فكري ونفسي بين الاثنين عندما التحق بحزب التجمع التقدمي الوحدوي فتمكن من المشاركة في نشاط الحزب الشيوعي المصري الذي ضمه التجمع، والذي تشكل ائتلافه من الناصريين واليسار والتيار الديني المستنير. وتُظهر كتابات شعراوي أنه بسبب تجاربه السياسية من جهة وتفكيره العلمي من جهة أخرى، لم ينحز تمامًا إلى أي من الناصرية أو الماركسية، بل يرى الجانب الإيجابي في ركائز المنهجين (وهما ليسا مترادفين بالتأكيد)، وفي نفس الوقت نراه ينتقد جوانبًا أخرى فيهما، ويجد المنفعة في التصالح بين تياريهما على الخريطة السياسية العربية.

أما الأمر الآخر، أي التوجه العملي، فهو السعي المستمر إلى المؤسسة ووضع الإنجازات الفكرية في أطر تنظيمية، كي تستمر وتجذب العناصر الجديدة فتنتج المزيد. إذا فاهتمام شعراوي بالدولة الوطنية مرتبط بتوفير أطر الاستمرارية والاستدامة لإسهامات الشعوب في مشاريع الدولة السياسية والاقتصادية والثقافية. ويقول في هذا الصدد إنه عندما اختار

إطارًا حزبياً لعمله السياسي، اتجه إلى الخيار ذي التاريخ المؤسسي، وهو الحزب الشيوعي المصري، رغم أن ميوله كانت في وقت ما أقرب لأفكار حزب العمال الشيوعي المصري الذي كان يعمل في سرية. كما نلاحظ أنه اتجه دائماً في عمله الفكري والسياسي الإفريقي والعربي على السواء إلى مؤسسة أي عمل جماعي مهما صغر شأنه، إلى أن وصلنا إلى تأسيس مركز البحوث العربية والإفريقية.

من المفيد هنا أن نقدم عرضاً سريعاً ومختصراً بالضرورة لحجم إرث هذا المفكر، ليدرك القارئ اتساع المجالات التي أسهم فيها شعراوي. كانت كتاباته الأولى في مجال الفولكلور المصري وعلم الأنثروبولوجيا ثم انتقل إلى القضايا السياسية محلياً ودولياً ومعها الثقافية، ليركز على العالم العربي والقارة الإفريقية. بينما قدم على سبيل المثال أبحاثاً عن "فن النحت في إفريقيا، وفنون الموسيقى الإفريقية" في مجلة "نهضة إفريقيا" عام 1959 وعن "القيم النقدية في الأدب الشعبي" في مجلة "الآداب" البيروتية عام 1961، ثم أصدر منذ أواخر السبعينيات دراسات عن إفريقيا وعن العلاقات العربية الإفريقية، مثل "الثورة الإفريقية في أنجولا" عام 1978 و"إفريقيا- قضايا التحرر والتنمية" عام 1981 و"العرب والإفريقيون وجهًا لوجه" عام 1985. ثم نجده يتفاعل مع القضايا المطروحة أولاً بأول فترجم وكتب مع عيسى شيفجي عن "حقوق الإنسان في الوطن العربي وإفريقيا" عام 1995، كما أصدر "الشرق أوسطية: مخطط أمريكي صهيوني" عام 1998. وتتضمن هذه الكتابات قراءات نقدية للعلاقات

العربية الإفريقية، ودراسات لما قدمته النظم والحركات التي تبنت قضية التحرر الوطني من مناهج وخطابات ثقافية لجماهيرها.

يتنبه المُطَّلِع على هذه الأعمال إلى مسألتين تشغلان كاتبها، وهما: ما معنى التحرر الوطني؟ وما هي السبل إليه؟ وإذا تتبعنا تطور الموضوعات والمراحل الزمنية التي تتناولها هذه الأعمال، نجد أن شعراوي يربط بين الفترة الناصرية، وبين حركات مقاومة العولمة وقيام المنتديات الاجتماعية العالمية في بدايات هذا القرن، مروراً بفترات صعود موجات التحرر الوطني وتراجعها، فهو يربط بين مقاومة حرب السويس ومقاومة مؤتمر دافوس، وبين قيام باندونج وبورتو اليجري. وبمعنى أدق فهو يرى أن صيغ التحرر الوطني والسبل إليه اختلفت ويجب أن تختلف، حسب متغيرات كل عصر وتحدياته. إذاً يمكن التعرف على معالم فكر حلمي شعراوي من خلال تتبع هذه الصيغ وهذه السبل. ونبدأ هنا بالصيغة السياسية ثم الاقتصادية ثم الثقافية، مع العلم أنه لا يوجد في الواقع فواصل قاطعة بين الثلاثة.

عن الدولة الوطنية

فيما اشتد النقاش حول العولمة في التسعينيات، تعززت فكرة إضعاف سلطة الدولة أو حتى اختفائها نهائياً، مقابل صعود التجارة الحرة والشركات متعددة الجنسيات التي جردت الحدود والسيادة والتشريعات من معناها. غير أن شعراوي لم يفقد إيمانه بأهمية الدولة الوطنية، ورفض الطرح القائل بأنها

فقدت دورها وأن تلك هي سمة العصر. وربما أتت المظاهرات والاحتجاجات في كل من أوروبا والولايات المتحدة والعالم العربي تصديقاً لرؤيته، حيث شهدنا مطالبة الحركات الشعبية والاجتماعية بـ "عودة الدولة" بما كانت توفره من رفاه اجتماعي وحماية الاقتصاد والقوى العاملة من استغلال الرأسمالية العالمية.

ما هو مفهوم الدولة الوطنية وفقاً لحلمي شعراوي؟ يعرف هذا المفهوم بأنه الدولة التي تؤدي أدوارها "التنموية" بالتزامن مع التحديث. وتتوصل إلى معالم فكره عن هذه الدولة الوطنية من خلال تحليله النقدي لنموذج من واقع تاريخي وهو الدولة الناصرية، وأيضاً من خلال نداءاته المستمرة لسياسي اليوم - الناصريين منهم وغير الناصريين - لتطوير فهمهم لمشروع الدولة بما يواكب العصر، أي الوصول إلى مفهوم الدولة التنموية الديمقراطية، وليست بعد دولة الرفاه أو الاشتراكية.

يحلل شعراوي تجربة يوليو في إطارها التاريخي ويرى أن قياداتها كانت واعية بهذا الإطار، وأنها جاءت لتستكمل وتطور جهوداً سابقة عليها من مرحلة حزب الوفد. يرى شعراوي أن الرئيس جمال عبد الناصر تمسك بمشروع الدولة الوطنية شاملاً بذلك ما هو أبعد بكثير من مجرد نيل الاستقلال من الاستعمار، بدليل أن مصر - عندما جاء الضباط الأحرار للحكم - كانت مستقلة عملياً وعضواً في الأمم المتحدة، فعالة في جمعيتها العامة ولجانها المختلفة. ولكنه يميز بين "وطنية الاستقلال" عند الوفد و"الاستقلال

الوطني" عند قيادات يوليو، وفي صيغة أخرى بين "دولة الاستقلال الوطني" عند الوفد و"مشروع الدولة الوطنية" عند عبد الناصر، إشارة إلى آفاقهما وطموحاتهما المختلفة، ففي الحالة الأولى نجد مواجهة الوفد للإذلال في معاهدة 1936 ورفض الدخول في حلف عسكري مع بريطانيا المستعمرة (Middle East Command) ثم رفض وساطة أمريكا عند بريطانيا في مفاوضات الجلاء مقابل الدخول في حلف جديد مع القوتين الغربيتين (Middle East Defence Organisation) ثم رفض مصر الاشتراك في الحرب مع كوريا (على عكس تركيا). ولكننا لا نجد عند الوفد تغييراً اجتماعياً بين طبقات المجتمع أو بديلاً اقتصادياً يتم طرحه مقابل النظام الرأسمالي المؤسس من قبل الغرب المستعمر كما لا نجد إمكانية البحث عن حلفاء جدد في النضال ضد الاستعمار، سواء في المحيط العربي أو الإفريقي والآسيوي. وربما كانت الفرصة لهذه اللقاءات لم تتوفر بعد.

أما قيادات يوليو فيراها شعراوي تبدأ على نفس النهج في رفض الأحلاف، ولكنها سرعان ما تأتي بتغييرات أكثر جذرية في العلاقات الاجتماعية في مصر وفي العلاقات الدولية، بما يتطلبه تصورها لمشروع الدولة الوطنية. ففي البداية تقوم سريعاً بإصلاح زراعي يُقلّص من مميزات البرجوازية المصرية لصالح الطبقات الفقيرة، ثم تنهض بالأخيرة بمشاريع التنمية في مجالات الصحة والتعليم ومن ثم الإنتاج والتصنيع. وفي نفس المرحلة تجد القيادة الجديدة أن الاستناد إلى مبدأ حق تقرير المصير يجب أن اعتناقه في السودان مثلاً في مصر، وأن ذلك سيدعم مشروع الدولة الوطنية في مواجهة

الاستعمار المستشري في عمق مصر الإفريقي والعربي. فتنهي مصر سيطرتها على السودان بين عامي 1953 و1956 وتبدأ بالضغط على البريطانيين والفرنسيين عبر الارتباط السريع مع حركات التحرير الإفريقية وبحشد وسائل الإعلام المصرية الموجهة إلى إفريقيا. ثم يجد النظام الجديد محاولات رفض الأحلاف مقرونة بتنازلات أخرى لا يقبلها، مع قيام إسرائيل وتحديها له، فيبحث من جديد في خارطة العلاقات الدولية ليتجه إلى باندونج وإلى بريوني بل وبقوة إلى السوفييت ويعود للقاهرة بعد تأسيس عمق إقليمي ودولي لمشروع الدولة الوطنية.

في مقال مثير له بعنوان "أبناء يوليو" يعطي شعراوي بعض التفاصيل عن تصوره للدولة الوطنية. فهي أولاً مبنية على "المؤسسية"، فيختارها "كابنة أولى من" أبناء يوليو". ويقصد أن الدولة كان لها مجالس وهيئات متخصصة منذ مطلع الثورة مثل مجلس الدفاع الوطني ومجالس التخطيط والإنتاج والخدمات والثقافة والفنون والآداب، وكان للرئيس والوزراء شبكة مستشارين جادين في مجالاتهم المختلفة مثل محمد فايق وطاقمه وحلمي شعراوي بينهم بالطبع. ويعطي أمثلة على ذلك في مراكز العمل السياسي والدولي بشخص التمثيل القوية فهناك "العمل السياسي الشعبي (علي صبري ورفاقه) ومنظمة الشباب (حسين كامل بهاء الدين) وهناك الشؤون العربية بقياداتها متعددة التيارات (كمال رفعت وفتحي الديب) والشؤون الإفريقية (محمد فايق ورفاقه) والشؤون الاقتصادية (محمود الإمام وإسماعيل صبري عبد الله) وشؤون السودان (مع زكريا محيي الدين غالباً) والشؤون

الإسلامية (عويضة وغيره) والشؤون العلمية (صلاح هدايت) والشؤون الأفرو آسيوية العامة (يوسف السباعي وفؤاد جلال) والشؤون الثقافية (ثروت عكاشة). "وشئون الإعلام (عبدالقادر حاتم) ويعقب ذلك أنه "كان من يصل للقاهرة يستطيع أن يتوجه إلى ذي شأن".⁽¹⁾ وبذلك فهو يجعل التعريف المعتاد بـ "مراكز القوى" والذي روجه محمد حسين هيكل عن دولة يوليو معكوساً رأساً على عقب، بينما يعتبر شعراوي أن هذا التنوع المؤسسي من "معالم الدول المحترمة" مع الاعتراف بأنها لم تكن كلها على نفس المستوى من العمل الديمقراطي أو الشفافية.

أما بالنسبة لصفة الدولة التحديثية، فيضرب مثلاً على ذلك "إطلاق حق اجتماعي مثل التعليم المجاني لكل المصريين" بأنه وفر للمرأة فرص التحديث "قفز بالمرأة متحررة من المطالب التقليدية للعدل والمساواة... فوصلت إلى الوزارة والبرلمان دون ضجيج". ويرى شعراوي أن "المواطنة" كانت أهم عناصر الخطاب الرسمي "دون ادعاءات وشكليات".

إذا كانت الدولة الناصرية، في رأي شعراوي، بذلت الجهود في التنمية والتحديث، فإدراك أهمية الديمقراطية كان العنصر الغائب لديها، وهو المأخذ الرئيسي لديه على الدولة الناصرية ومشروعها الوطني. فيؤكد أنه برغم انغماسه في الناصرية على حد قوله، ودفاعه عنها مع البعض من اليسار المصري والذي تعرضت قياداته إلى أقسى التجارب في السجن

(1) "أبناء يوليو"، ص 1.

خمس سنوات بين 1959 و1964، فإن نقطة الضعف الكبرى في مشروعها في رأيه كانت إبقاء البيروقراطية والأوتوقراطية على حالهما، برغم ما كان واضحاً منذ البداية من احتياج صارخ لتغيير دولة البرجوازية الصغيرة هذه. فيتذكر شعراوي كيف كان هو وزملاؤه الشباب من المدنيين في المكاتب أو المقاهي الثقافية يتحدثون عن الوزارات المخصصة للواءات الجيش، فيصفونها بـ "سلاح الأدب" و "سلاح العلوم".⁽¹⁾ ويلاحظ أن المعسكرين الشرقي والغربي على حد سواء كانا مرتاحين إلى حكم الحزب الواحد في نظم حلفائهم ولم يكن هناك دافع قوي - لدى القطيين الأكبر نفوذاً على الأقل - لتغيير هذا النمط،⁽²⁾ فهم "الثوريون الوطنيون" عند الشرق و "قوى التحديث" عند الغرب.

يؤكد شعراوي أن شرط الدولة الوطنية الديمقراطية في رأيه هو أن تعترف بالتحليل الطبقي لتصبح دولة ملك "الجماهير المتحالفة" من طبقة وسطى وشعبية، وذلك من خلال تمكين هذه الطبقات اقتصادياً وأيضاً إشراكها في العملية السياسية "التنموية" الديمقراطية من خلال التمثيل النقابي والحزبي. ويميز شعراوي هنا بين هذه الدولة المتطلعة للتحديث وبين الدولة التي تروج لخطاب "المشروع الحضاري" السلفي الذي يستخدم التاريخ الديني ليرسخ تميزها عن الغرب بينما هي تغرق في رأسماليته. ويرى شعراوي أن هذا الخطاب شغل أحياناً بعض الناصريين في تحالفات جماعية

(1) "أبناء يوليو"، ص 1 - 2.

(2) حوار شخصي، القاهرة، ديسمبر 2017.

ربما أبعدتهم عن روح الناصرية وتحالفاتها مع اليسار.

يتطلع شعراوي في تحليله نحو المستقبل، مستلهمًا الدروس من التجربة الناصرية، كي يستفيد بها المصريون اليوم. وهو يدرك جيدًا أساليب توظيف نظريات المؤامرة في الخطاب الوطني ظاهريًا، واستحضار فكرة الطابور الخامس، لصرف الأنظار عن قصور الدولة. ذلك في حين أن المشكلة الأساسية هي سطحية الخطاب الرسمي للدولة حول المواطنة. في هذا الإطار، يستطرد شعراوي فيقول إنه يجب إعادة النظر في مدى تدقيق مفهوم التنوع الثقافي الاجتماعي داخل بنية هذه "الأمة" الموحدة دائمًا عند الناصريين والبعثيين والاسلاميين. فمعاودة منظمات المجتمع المدني وحركاته الاجتماعية من قبل بعض الناصريين - ومجموعات "تظن أن لها نفسًا ناصريًا" - باسم الحفاظ على "الدولة الوطنية" وحمايتها من التفتت، هو موقف خاطئ. ويرى أن هناك تجارب إفريقية وآسيوية تثبت أهمية حق التعبير المتنوع داخل الأمة كأفضل وسيلة للتفاهم بين الفئات المختلفة ولمنع التفتت والتقسيم، بدلًا من الدولة المستبدة،⁽¹⁾ بينما لم تستوعب الثقافة السياسية العربية بشكل عام هذه القاعدة.⁽²⁾ ويضيف أنه على العرب تناول مفاهيم مثل الفيدراليات الاجتماعية والتعددية الثقافية في إطار الوحدة الوطنية والتمعن في النظر إلى نماذج الهند أو الولايات المتحدة، إذا أرادوا

(1) "بدائل يوليو"، ص 3.

(2) Sharawy, *Social and Political Thought in Africa*, Dakar: CODESRIA, 2014, p. 112.

حل المشكلات الناجمة عن عدم معالجة الاختلاف الثقافي والاجتماعي وفقر الخطاب حول المواطنة. والجدير بالذكر هنا أنه ظهر أثناء الثورات العربية صيغ جديدة وتقدمية للمواطنة بين شعوب تركيبها مختلفة وهذا دليل على عملية فكرية مستمرة في الاتجاه الذي يقترحه شعراوي، حتى إن لم نرَ نتائج إيجابية واضحة له بعد.

مثال آخر يأتي من تحليل شعراوي المهم لمصير حشد الحركة الأفرو آسيوية عبر العقود، وملاحظته أن التمثيل الديمقراطي للعناصر الشعبية كان هو الفصيل في بقاء هذه الحركة. فهو يؤكد "أن الزخم الشعبي الذي أبقى روح الحركة حتى مؤتمرها السابع 1984 كان في الغالب آسيويًا بقوة تنظيمات هناك ذات نفس ديمقراطي أقوى من مجرد دول الشعارات الوطنية في العالم العربي وإفريقيا". ويضرب مثالاً في تحكم النظم المحافظة الإفريقية في أنه "مع ترتيبات إقامة منظمة الوحدة الإفريقية 1963 - 4، اشترطت النظم وقف مؤتمرات الشعوب الإفريقية بعد اجتماعها الهام في أكرا والقاهرة 1958 و 1961" بسبب موقف هذا التجمع من إسرائيل و"الحكومات التابعة" في القارة.⁽¹⁾ ولا تخلو تحليلات شعراوي هنا من النقد لمثل هذه المواقف التي كشفت غياب مفهوم الدولة الوطنية لدى الكثيرين من حكام القارة.

(1) "في العيد الخمسين لحركة التضامن الإفريقية الآسيوية" ص 4.

الاقتصاد الوطني بين الناصرية والماركسية

إذا كانت أفكار حلمي شعراوي عن البعد السياسي لمشروع الدولة الوطنية تتضح من خلال قراءته للفترة الناصرية، فأفكاره عن الاقتصاد تتضح مع تناوله لفترة حكم عبد الناصر والسادات، حيث أن الأخير أحدث التغيير الجذري في الاقتصاد المصري وفق خطاب المؤسسات المالية الدولية الذي تظل تداعياته السلبية تتفاقم حتى اليوم.

يرى شعراوي أن رؤية جمال عبد الناصر للأوضاع في بداية الثورة كانت خليطاً من "السياسي" و"الاجتماعي"، مع تركيزه على الصراع السياسي مع الاستعمار وليس على التناقض بين نظامين اقتصاديين، ذلك أن التركيز في الوسط السياسي المصري قبل 1952 كان على مجريات الأحداث مع لندن وواشنطن وليس على "التطورات الاشتراكية في موسكو وبكين".⁽¹⁾ وتحليله أن السياسة الخارجية حينئذ كانت انعكاساً للأوضاع الداخلية، ذلك أن الوفد لم يطمح إلى الصدام مع النظام الرأسمالي العالمي بل بالعكس كان يسعى إلى الاستقلال على خلفية محاولات توسع البرجوازية المصرية الوليدة. أما مشروع يوليو لبناء الدولة الوطنية اقتصادياً ففي بداياتها "لم يكن قائماً على نظرية "القطع التاريخي" مع ما قبله على نحو ما يصوره البعض، بقدر ما كان تعميقاً لتيار الحركة الوطنية في مصر"، وحاول في البداية تشجيع الرأسمالية الوطنية على الاستثمار.⁽²⁾ لكن ما وجه بمسارها

(1) "ثورة يوليو... وحركة التحرر الوطني العالمية"، ص 2.

(2) العالمية، ص 3.

يسارًا كان اصطدامها المتكرر بقوى الغرب التي رفضت الاستثمار في مصر وربطت إمكانية الدعم المادي بشروط الصلح مع إسرائيل، وهو ما لم يكن من الممكن على أبناء الثورة أن يقبلوه.

مع هذا الاتجاه بدأ تشكل النمط الاقتصادي الذي أسماه حلمي شعراوي مشروع الدولة الوطنية بأساليبها التنموية. ومن أهم هذه الأساليب الحفاظ على القوى البشرية وتنميتها لاستخدامها في المشاريع الكبرى مثل إدارة قناة السويس والسد العالي - حتى إن مهندس السد "منحوا امتيازات في منافسة مع ضباط الثورة، وليس من الصدفة الشروع في بناء مدينة المهندسين في القاهرة وبالأساس للعائدين أو العاملين في مشروع السد العالي في أسوان مجاورة لحي الضباط الأحرار".⁽¹⁾ كما جرى الحفاظ على هذه الثروة البشرية، ومنع "نزيف الأدمغة" من مصر، بطرق يصعب تخيلها الآن كتحديد المبالغ الضئيلة التي يحملها المسافر إلى الخارج.

ساهم ذلك في إنجاز مهام تبدو منفصلة في مجال العلاقات الدولية، فظل هذا النهوض الاقتصادي - ووسائل تنفيذه من تخطيط، وتقوية للطبقة العاملة رغم حرمانها من حرية التنظيم النقابي - ظل دائمًا السند للمشروع السياسي. وعلى سبيل المثال يفتخر شعراوي بنموذج التنمية الاقتصادية في لعب دور محاصرة إسرائيل في إفريقيا وخارجها والتي "جعلت أكثر من 25 مكتبًا لشركة النصر، وأسطولًا تجاريًا يلف سواحل إفريقيا، وأكثر من

(1) "أبناء يوليو... في تيار الذكريات"، ص 3.

عشرين مكتباً ثقافياً وصحفياً وحوالي ثلاثين إذاعة موجهة... كلها لصالح مصر وإفريقيا...⁽¹⁾ وفي نفس الوقت يناقش شعراوي أزمت الفشل في موازنة العلاقات ما بين الدول من ناحية، وعلاقات الدول بشعوبها من ناحية أخرى، وذلك من خلال تحليل عبد الناصر نفسه عندما سأله "ديفيد هيرست" مراسل "الجارديان" عن سقوط أصدقائه كوامي نكروما وموديو كيتا وسيكو توري، فأجاب عبد الناصر بأنه يبدو أنهم انشغلوا بالعالم الخارجي ولم يتنبهوا لأحوال شعوبهم الداخلية. وذلك هو الذي شعر به عبد الناصر نفسه بعد مظاهرات 1968 التي يشير حلمي شعراوي إلى أنها رفضت أن ينوب النظام الناصري عن الشعب رفضاً نهائياً ورفضت معه ما كان متخفياً وراء شعارات الزعامة باسم الشعب من فساد. مع ذلك، يظل شعراوي الابن الوفي للمرحلة التي نشأ فيها، وكانت أهم سماتها في نظره تبنيتها لقضايا التحرر الوطني، وهذا ما تدلل عليه تعبيرات له كوصفه "نشعر نحن، الناصريين القح أو من تربوا سياسياً وتطوروا فكرياً في مصر الناصرية، ويدافعون عنها بالتقدير الوافي..."⁽²⁾.

يظل شعراوي - وحتى اليوم - محصناً بمبادئ هذا العمل الجماعي الذي رسخته الدولة الناصرية - على عيوبها في نظره - فقد رفض وظل يرفض تطبيق سياسة "الانفتاح" الاقتصادي، ويرى أنها لم تعد بالخير لا على مصر ولا على كثيرين من "المنفتحين" أنفسهم. بالنسبة لمصر، فالذين استفادوا

(1) "دروس ثورة يوليو... ومتغيراتها"، ص 3.

(2) "بدائل ثورة يوليو...؟"، ص 1.

داخل البلاد من تحرير الاقتصاد لم "تتح ثروة انفتاحهم على الخارج توفير المياه في قرى مصر وبعض أحياء القاهرة". ويضيف أن ذلك الانفتاح تمثل في "استيراد ثلاثة أضعاف صادرات هذا المجتمع للخارج اللهم إذا اعتبرنا تصدير البشر وكفاءات مصر للخارج كأقوى وأفدح عناصر الانفتاح على العالم!"⁽¹⁾ أما بالنسبة للذين سافروا إلى الخارج - أربعة ملايين مصري في السبعينيات - فهم يصبون ستة مليارات في الخزينة المصرية و"لا يعرف هؤلاء المساكين ما هي حقوقهم الشخصية في المعاش (بمناسبة خصخصة التأمينات) ولا حقوقهم الاجتماعية في تنمية مجتمعاتهم المحلية والعامه."⁽²⁾

يعتبر شعراوي أن ذلك التحول الاقتصادي كان تمهيداً لتحولات السياسة الخارجية التي أدت إلى كامب ديفيد، فهو دفع بالاستقطاب الطبقي وروج لمطامع الغنى والرفاهية، ثم أكد التبعية للسوق الرأسمالي العالمي، فجعل مصالح البلاد الاقتصادية رهينة مطامع أقوى الدول. وكانت نتيجة ذلك "جر التكوين الطبقي الرأسمالي بملاحمه المتنامية في مصر لصالح نفس ما جر إليه السوق العربي والإفريقي كله، وفي هذا الإطار ظهر التفوق الإسرائيلي مرة أخرى عبر تفوقها العسكري، في تنظيمها المبكر لنظام تبعيتها، ولم يبقَ إلا أن تؤكد اندماجها في المنطقة عبر كامب ديفيد لتقوم بدور القائد المحلي."⁽³⁾

(1) "دروس"، ص 2.

(2) "أبناء يوليو"، ص 3.

(3) "عشر سنوات بعد كامب ديفيد: مقابلة صحفية عن مواجهة التطبيع"، مع كارم يحيى، الوطن الكويتية، 29 نوفمبر 1989، وأعاد نشرها في كتاب في ثقافة التحرر الوطني، القاهرة، مدبولي، 2000، ص 273.

يتناول شعراوي ما يتردد عن إغلاق الأسواق على السوق المحلي أيام عبد الناصر والانفتاح في أيام السادات ويقول إن مصر كانت في الحالة الأولى منفتحة على عوالم خارجية وأسواقها، وفي الثانية منفتحة على عالم غربي ضيق. ويحاول شعراوي باستمرار في كتاباته أن يظهر للقارئ الخريطة السياسية والاقتصادية الواسعة الأفق التي كانت تتحرك فيها مصر في عهد عبد الناصر كمحور فعال، ويقارن بينها وبين الخارطة المحدودة المعالم والأفق اليوم، والتي لا يلاحظ فيها إلا المركزان الغربيان الأمريكي والأوروبي، بينما يتضاءل الدور المصري وتنكمش الأسواق وساحات النفوذ المتاحة لها. والمؤكد هو أنه إذا اختلف أحد على الوصف السابق - فهناك الكثيرون الذين لا يرون في اقتصاد الدولة الناصرية نتيجة ناجحة - فإن الجميع يتفق مع الوصف الثاني، أي مع وصف حال مصر اليوم وتأخرها اقتصاديًا بالمقارنة مع أقران الأمم.

وبرغم أنه لا يمنح التحليل الاقتصادي نفس حيز السياسي في كتاباته، إلا أن فكر حلمي شعراوي مبني على رؤية نقدية شاملة للنظام الرأسمالي العالمي في كل مراحله، ويعرف نفسه هنا بالماركسي وليس مجرد اليساري للإشارة إلى ذلك. وعلى سبيل المثال فهو ينتقد مفهوم "الرأسمالية الوطنية غير المستغلة" في الخطاب الناصري على أنه أدى إلى سلوكيات متماشية مع اتجاه اللبرلة الاقتصادية. ومع ذلك فهو كما أوضحنا ينتمي أيضًا إلى التجربة الناصرية، ويحتفظ بموقف نقدي تجاه التجارب العملية اليسارية المصرية والعربية. يلاحظ شعراوي أيضًا أن مفهوم "طريق التطور اللارأسمالي"

الماركسي تضمن قبول نظام رأسمالية الدولة ويعتبر أن المعسكر الاشتراكي لم يستطع أن يقدم أكثر من "مشروع انفصال" عن ذلك النظام العالمي وذلك من خلال نظام اشتراكي دولتي على النمط السوفييتي، فبالتالي لم تصل مشاريع دول التحرر الوطني مثل مصر إلى أبعد من ذلك. ويحتفظ أيضًا ببعض النقد للحركة الشيوعية العربية التي يرى أنها كان يجب أن تتفاعل على نحو ما مع التجربة الصينية وتقدم منها أفكارا ملائمة للحالة العربية. ويضع كل ذلك في إطار النماذج السائدة الأخرى في تلك الساحة وأولها الهند التي ظل نظامها السياسي والاقتصادي ليبراليًا ولم تسع إلى الانفصال من الأساس،⁽¹⁾ ومع ذلك حققت تقدما ملحوظًا. وتأكيدًا لرؤيته الماركسية يرى شعراوي أن مفتاح فهم هذه المشاكل كان عند أصحاب تحليلات مدرسة التبعية التي قدمت موقفًا نقديًا في وقت مبكر للسوفييت كما حللت بالطبع أخطار النظام الرأسمالي العالمي على نمو دول الجنوب واستقلاليتها.

أما بخصوص العقود الأخيرة فيرصد شعراوي الافتقار "لفلسفة جديدة لإجراء تحولات اجتماعية مناسبة أو تغيير جذري في الإدارة والإرادة السياسية، أو التأثير على سياسة القوى الرأسمالية العالمية وأجهزتها الدولية (البنك الدولي - صندوق النقد الدولي)".⁽²⁾ وفي هذه الظروف يرصد شعراوي

(1) "العالمية"، ص 6.

(2) الخطاب الافتتاحي بجامعة القاهرة، "حضور الفكر الإفريقي... في صراع العولمة"، ص 15.

ظهور تيار يرى "ضرورة المحافظة على ما بقي من تراث الدولة الوطنية ولو بصياغات جديدة، لدفع مفهوم "الدولة التنموية"، وهو مفهوم إصلاحي، يغازل الليبرالية الجديدة دون أن يعترف بسيادتها، ويراهن على بعض أجهزة الدولة وقدر من الثقة في علاقات بالخارج أقرب لنمط علاقات دول عدم الانحياز سابقاً، وليس بدول التصارع الدولي فيما يشبه الحرب الباردة." (1) يذكر في هذا الصدد كتابات تانديكا مكانداويري من مالاوي، أمين عام المجلس الإفريقي (كوديسريا)، وأديبايو أولوكوشي من نيجيريا، وإن كان التفكير في مثل هذا "الاقترب الناعم" من نموذج الدولة الوطنية أصبح حلمًا "وسطيًا" عند كتلة كبيرة من اليسار والتيار القومي العربي أيضًا، الذين يرون الإصلاح هو الحل بعد أن تجاوزت نظم اقتصاد بلادهم إمكانية تنفيذ الحلول الأكثر جذرية. يرصد شعراوي نفس التوجه الإصلاحي في مجال التكتلات العالمية الجنوبية أيضًا - مثل مجموعة الـ 77 ومجموعة الأربعة، الهند والبرازيل، وجنوب إفريقيا، وفنزويلا - والتي يراها تدافع عن مصالح شعوبها بالتركيز على الاقتصادي مع تجنب الإشارة إلى السياسي ناهيك عن الأيديولوجي في تحركاتها. ويرجع ذلك في تفسير شعراوي إلى الخوف من اعتبار موقفهم أيديولوجيًا، فيؤدي ذلك إلى مواجهات مثل تلك التي شهدتها دول عدم الانحياز في الحرب الباردة. ويؤكد على ضرورة الاعتراف بحضور الأيديولوجية الليبرالية الجديدة، وهي سياسة معتمدة وليست تطورًا اقتصاديًا مستقلاً، المقصود بها الاستغلال المنهك لدول الجنوب. (2)

(1) الخطاب الافتتاحي، ص 15.

(2) *Social and Political Thought in Africa*, p. 50.

نتيجة لهذا الانحراف الكبير في هذه التوجهات، يرصد شعراوي تصاعد الحركات الاحتجاجية العمالية والمدنية في مصر التي ندت بهذه السياسة المستغلة وطالبت بالحلول الجذرية خلال العقد الأخير من حكم الرئيس المخلوع حسني مبارك، ويراها تجلت في ثورة يناير 2011 كما تجلت نظيراتها في تونس بثورة الياسمين في ديسمبر 2010 ثم في باقي أنحاء العالم العربي في الحالات المتتالية من الانتفاضات العربية. ويؤكد شعراوي أن ما أعاق هذه المحاولات في "العودة إلى التاريخ" هي "آليات العولمة الاقتصادية [التي كانت] أشد وطأة هذه المرة من ظروف الستينيات والسبعينيات، فهي تملك القوى الناعمة، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي" وكل منهما نجح في "إجبار النظام الجديد على البقاء في إطارهما"⁽¹⁾ تمامًا مثلما حدث مع ثورات إفريقيا الشعبية في مطلع التسعينيات. أما العوائق الأخرى فشملت "عسكرة آليات العولمة"، بنشر الرعب من تهديد تنظيمات الإرهاب الدولي، وبذلك تبرر استمرار العلاقات مع إسرائيل، وتقوية قوات الـ "أفريكوم" (AFR-COM) الأمريكية في القارة الإفريقية، وكذلك تسليح دول الخليج، وبالتالي تهميش المنظمات غير المسلحة مثل الجامعة العربية والاتحاد الإفريقي. أمام كل ذلك كان يجب على حركات يناير الشعبية - في نظر شعراوي - أن تبلور قيادة موحدة تبني إستراتيجية واضحة لـ "نفكيك النظام السابق عليها"⁽²⁾ ولخلق نظام جديد. وحسب شعراوي فكان ذلك يتطلب أن تدرك منظمات

(1) "جذور وديناميات الثورات الشعبية في الشمال الإفريقي 2011"، في الثورات العربية وإفريقيا، ص 184.

(2) "الثورات الشعبية في مواجهة الاستبداد المستدام" في الثورات العربية وإفريقيا، ص 203.

وجمعيات التغيير "قدرتها على طرح الكثير على ميادين التحرير"، ولكنها أمام هول الموقف توقفت عند "صيغ الائتلافات السياسية الديمقراطية-الليبرالية القديمة"، وبالتالي استحوذ كل من المجلس العسكري والإخوان المسلمين على النفوذ السياسي الأكبر في تلك اللحظات الدقيقة، وأدى ذلك إلى اتباع منهج "المرحلة الانتقالية" بدلاً من "عملية تغيير ثوري" وتراجعت "قوة الثوريين" أمام "الحكم الشرعي" وأصبحت أجواء "الانتفاضة" هي قوة دفع فقط، لا عملية ثورية حقيقية.⁽¹⁾

الحركات الجامعة والاتصال بحركات التحرر العالمية

فرضت ثورة يوليو 1952 نفسها في لحظة حاسمة من تاريخ العالم الذي كادت تنفرد به الإمبريالية العالمية، ويبدو أن وجود "يوليو" في قلب حركة التحرر العالمية قد شكل سنداً كبيراً للمعسكر المقاومة - الاشتراكي والوطني - مما أجل تلك الهيمنة الإمبريالية الشاملة، حوالي نصف قرن!⁽²⁾

هكذا يدعونا شعراوي إلى أن نخلص تفكيرنا من النظرة التقليدية للناصرية مذكراً بأن مراكز القوة كانت دليلاً على عقلانية الدولة وليس على تفشي المحسوبية والفساد فيها، وأن رموز المشهد الثقافي كانوا مبدعين يعملون

(1) "الثورات الشعبية في مواجهة الاستبداد المستدام" في الثورات العربية وإفريقيا، ص 207.

(2) "العالمية"، ص 1.

في مساحة من الحرية وليسوا أبواقاً للنظام، وكان الاقتصاد والدبلوماسية المصريتان منفتحتين وليستا منغلقتين. كذلك فإنه - كما يرد في مقولته أعلاه - يشجع على النظر لها في إطار الصراع الأكبر الذي واجهته، وفي إطار الصمود لا الهزيمة، وذلك بفضل اتصالاتها الواسعة في قارتي إفريقيا وآسيا. هنا يعيد النظر في مفهوم مصطلح العولمة ليظهر إمكانية تحقيق التقدم من خلال عولمة نموذج التحرر الوطني. فشعراوي - باعتبار العولمة عملية ذات مسارات مختلفة عبر الزمن - يظهر أنه ما يجب دراسته هو النموذج الذي يتم عولمته وليس عملية العولمة نفسها، التي يرى - وكثيرون معه - أنها ظاهرة قديمة شهدت المراحل الإمبراطورية والإقطاعية من قبل.

يمتد العمل على بناء المشروع الوطني - في رأي شعراوي - إلى تعزيز محيطه الخارجي بهدف خلق بيئة حاضنة له ولمشاريع أخرى مثله، ويلقب ذلك الأسلوب بـ "بناء العولمة الوطنية للتحرر لا للتبعية".⁽¹⁾ ويوضح شعراوي كيف أن التجربة الناصرية طبقت ذلك في علاقة مصر بالعالم الثالث من البداية، حيث "أدرك عبد الناصر منذ مفاوضاته من أجل الجلاء والاستقلال عام 1953 أن "المحيط الأمني" لمصر يقتضي التسليم بالحق العالمي في تقرير المصير (السودان) وفي نفس الوقت محاصرة القوى التقليدية الضاغطة عليه من السودان نفسه في حوض النيل وشرق إفريقيا".⁽²⁾ طبق عبد الناصر هذا المنطق على نطاق واسع - بمواجهة القوى الغربية ومعها

(1) "دروس" ص 2

(2) "دروس" ص 1

إسرائيل "الإمبريالية الفرعية" وفق شعراوي - وحسب تحليله فقد اهتم نظام يوليو ببناء قاعدة شعبية إلى جانب قاعدة مؤسسات دولية.

اتجه عبد الناصر لمؤتمر باندونج بأكبر وفد حضر اجتماعاته، للقاء قيادات الدول حديثة الاستقلال، وكان باندونج نافذة على آسيا والمعسكر الاشتراكي فيها وذلك بنمو صداقات بين عبد الناصر وبين رئيس الوزراء الهندي نهرو والزعيم الصيني شو أن لاي. أدى ذلك، مع لقاء عبد الناصر بالرئيس اليوغسلافي جوزيف تيتو، إلى تطور كتلة العالم الثالث فيما بعد لتصبح مجموعة دول عدم الانحياز. وقد أرسلت المجموعة من خلال اجتماعاتها في جزيرة "بريوني" رسالتين في آن واحد - الأولى إلى معسكر الغرب، ترفض الاستقطاب أو أن تستخدم كقواعد في الحرب الباردة، مع التطلع إلى علاقات ندية مع الدول الغربية، ورسالة إلى الشرق أن تطبيقها للاشتراكية سيكون خاصاً بها، وأنها تعادي سياسة الأحلاف ولن تدخلها ضد الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية. يوضح شعراوي في مذكرات كتبها عن العمل في مجال الشؤون الإفريقية أن الوقوف مع هذه الكتلة الشرقية لم يكن أمراً سهلاً عندما اشتد الصراع الصيني السوفيتي بعد الثورة الثقافية في الصين، ويروي كيف قسمت مجموعات الممثلين الأفارقة بين موالين للسوفييت - كانوا يحملون لقب "الأصلاء" - وموالين للصين، وصفهم البعض بالانتهازية والرعونة مما أضعف التعاطف المصري معهم. ويضيف أنه كان شخصياً متعاطفاً مع الفكر الماوي وخاصة بعد هزيمة 1967 - وذلك

وفق فكرة الزحف الشعبي واقتصاد الثورة والحرب - إلا أنه لم يعبر عن ذلك لالتزامه بالموقف الرسمي.⁽¹⁾

إلى جانب هذا التصدي لقوى الغرب في إفريقيا، سعت مصر عبد الناصر من خلال هذه العلاقات إلى محاصرة إسرائيل وتحجيم محاولاتها لتوسيع نفوذها في القارة، مع بناء قواعد مستقلة في التحرر ونموذج للتنمية⁽²⁾. كان شعراوي يعمل منذ عام 1960 باحثًا مختصًا بالشؤون الإفريقية وعضوًا في مجلس الدفاع الوطني للشئون الإفريقية برئاسة الجمهورية، فكان يعد تقارير وخرائط عن النشاط الإسرائيلي والموقف في القارة فترفع للرئيس قبل سفره للقمم الإفريقية وتشكل مصدرًا هامًا في رسم السياسة المصرية إزاء هذا التهديد. وكما يقول شعراوي، "أدركت إسرائيل أهمية" القيادات الوطنية" والمثقفة في إفريقيا مع المد التحرري الذي بدت عليه الحياة السياسية الإفريقية فكان اقترابها البارز في البداية من نكروما ونيريري وسنغور... وقد كان وزن هؤلاء في حركة التحرر الإفريقية ضروريًا لإسرائيل والغرب عامة لتحجيم صلة هذه الحركة بحركة التحرر العربية..."⁽³⁾ وقد ركزت إسرائيل على نشر وجودها الدبلوماسي والعسكري في القارة الإفريقية وحاولت أن تتجنب المد التحرري باتباع المستوى الثنائي والإقليمي

(1) "اكتشاف شباب الخمسينيات لحركة التحرر الوطني العالمية"، ص 9.

(2) "دروس"، ث 3.

(3) إسرائيل وإفريقيا، 1948 - 1985، مع عواطف عبد الرحمن، دار الفكر العربي، 1985، ص 147.

في العلاقات.⁽¹⁾ ويذكر شعراوي كيف كانت "الإدارة الناصرية تسجل باهتمام هذا النشاط الأمني من حول حوض النيل وعلى مداخل البحر الأحمر، وسجلت خرائط أعوام 1961، 1962، 1963 في إدارة الشؤون الإفريقية بمصر اتفاقيات عسكرية وأمنية إسرائيلية مع كل من إثيوبيا وأوغندا وزائير وكينيا ورواندا وإفريقيا الوسطى وتشاد، فضلاً عما أثبتته الوثائق عن العلاقات المحكمة على حركة أنيانيا الانفصالية في جنوب السودان..."⁽²⁾ في مواجهة ذلك كانت سياسة المحاصرة لا تصطدم مع سياسة بناء العلاقات، فيذكر شعراوي أنه "لم تضع ثورة يوليو العلاقات الإفريقية مع إسرائيل موضع "المقايضة" مع أي حضور مصري وعربي على الساحة الإفريقية كما يتصور البعض"⁽³⁾ تم ذلك في إطار سياسة مصرية معلنة هي "محاصرة النظم العنصرية" وإسرائيل من بينهم، فقطعت مصر علاقاتها مع جنوب إفريقيا في 1960 ومع روديسيا بعد إعلان نظامها العنصري استقلاله من جانب واحد (Unilateral Declaration of Independence) في 1965، وظلت مصر تقدم المقارنات بين الفصل العنصري وبين الوضع في فلسطين، فنجحت إلى حد كبير في ضم دول المنظمة إلى جانبها في هذا الصراع.

(1) المصدر السابق، ص 148.

(2) المصدر السابق، ص 149.

(3) "الدروس"، ص 3.

أما من الناحية الأخرى فقد التفت عبد الناصر في نفس الوقت - بالتشاور مع نهرو - إلى "ضرورة تعبئة شعبية هائلة لحماية الانطلاقة الجديدة"، فاستضافت مصر أول مؤتمر للشعوب الإفريقية والآسيوية في ديسمبر 1957 ويناير 1958. حضر المؤتمر مئات من قيادات حركات التحرر والمنظمات الشعبية والنقابية في القارتين و"عاد بالقاهرة إلى إفريقيا بقدر ما تأكدت الدائرة الآسيوية في باندونج".⁽¹⁾ وأعطت القاهرة بذلك فرصة لمن لم يستقل بعد أن يمثل نفسه ويتناقش ويتطلع إلى المستقبل مع آخرين في نفس وضعه. كان دور شعراوي في هذه الفعاليات حيويًا فقد عمل عام 1958 باحثًا وسكرتيرًا ثقافيًا في الرابطة الإفريقية. وبادر أثناء شغله هذا المنصب إلى تقديم الترجمة لوفود الأفارقة الزائرين سواء للمؤتمر أو للمنظمة، كما أصبح يترجم الإصدارات الإنجليزية الخاصة بإفريقيا لمجلس الوزراء بعد طلب من محمد فايق ثم كلف بإدارة بعثة من الأفارقة جاؤوا للتعليم في مصر وكان مقرهم "بيت شرق إفريقيا" ومن خلاله تعرف شعراوي على شخصيات مصرية وإفريقية مهتمة بالعلاقات المتبادلة. أدت بداياته هذه في الرابطة الإفريقية إلى تحمله المزيد من المسؤوليات في إطار العمل في رئاسة الجمهورية بعد ذلك. تشكلت في هذه الفترة آليات عمل مصر عبد الناصر في الساحة الإفريقية، بين مؤسسات الدولة - ومن ضمنها الشؤون الإفريقية برئاسة الجمهورية ووزارة الخارجية التي لم تتميز في المجال الإفريقي إزاء مركزية القرار مع الرئاسة، والرابطة الإفريقية التي

(1) "العالمية"، ص 5

أصبحت مقرًا للمثلي حركات التحرر الإفريقية ومركزًا ثقافيًا للباحث في قضاياهم أيضًا، وبين جامعة الأزهر التي تستقبل البعثات الإفريقية إلى جانب معهد البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة الذي كان يجتهد في جمع الباحثين المصريين، ثم وسائل الإعلام وبالأخص إذاعة القاهرة باللغة السواحيلية التي أسست عام 1954 وتبعها حوالي ثلاثين برنامجًا، وسكرتارية تضامن الشعوب الإفريقية الآسيوية التي أسست عام 1958 وكان يتم التنسيق بينها وبين إدارة الشؤون الإفريقية بالرئاسة، ثم شركة النصر التي كانت تنقل بعض الأسلحة لحركات التحرر، ثم منظمة الوحدة الإفريقية التي أسست عام 1963 وجمعت بين التيارين المحافظ والثوري في القارة.

وعلى نفس النهج سرعان ما بدأ نظام يوليو في إنشاء شبكة اتصالات لمصر بقيادات حركات التحرر هذه خاصة الإفريقية في البداية، مكلفًا محمد فايق بالاضطلاع بالشؤون الإفريقية وفتحي الديب بالشؤون العربية. وعمل حلمي شعراوي بشكل وثيق مع فريق محمد فايق فقد عين منسقًا لحركات التحرر الإفريقية منذ عام 1958، حيث أصبح مسؤولاً عن رعاية ممثليها في القاهرة - وكان مركزهم الرابطة الإفريقية - وعلاقاتهم بالجهات المصرية المختلفة. وشمل ذلك العمل البحثي واستقبال قيادات الحركات الوطنية وإمدادها بالدعم المعنوي والمادي من فتح مكاتب لها في القاهرة وبث صوتهما إلى أنحاء القارة عبر موجات إذاعات القاهرة الموجهة وتوفير أعمال التدريب وتقديم بعض السلاح أحيانًا إلى جانب الدعم السياسي العلني (في المحافل

الدولية) أو السري (مثلما حدث مع جومو كنياتا الذي دفعت مصر جزءاً من أتعاب محاميه في إنجلترا أثناء حبسه). كانت مهمة شعراوي هنا صعبة لسببين، الأول هو محاولته تخصيص هذا الدعم إلى الحركات الأجدد، وتعارض ذلك أحياناً مع ميل القيادة المصرية لاستضافة حركات من جهات مختلفة ومواقف متباينة في الصراع السوفييتي الصيني، والثاني هو محاولة إظهار الدعم المصري في الرابطة مستقلاً عن الدعم السوفييتي الذي كان يصل عن طريق منظمة التضامن ومقرها القاهرة أيضاً.⁽¹⁾ ويؤكد شعراوي أن مصر لم تنفق الكثير على هذه المكاتب والتدريبات بل كان دعمها معنوياً في الأساس. وساهم شعراوي بشكل أساسي في دعم هذه الأنشطة من خلال زيارات بل ومغامرات عديدة - يحكيها في مذكراته - في بلدان إفريقية مختلفة، وكان أولها في الوفد المصري الذي حضر عيد استقلال تنجانيقا عام 1961 وتبعتها علاقات له وزيارات لعدد كبير آخر من بلدان القارة ومؤتمراتها. وفي حالة جنوب إفريقيا كانت قيادات المؤتمر الوطني الإفريقي على علاقة وثيقة مع اليساريين في الصحف المصرية ومع أعضاء الأمانة العامة لمنظمة التضامن بالقاهرة، وبعد أن بادرت مصر بقطع علاقاتها مع حكومة الفصل العنصري عام 1960، اتجهت مع ثنائي وعشرين دولة إلى مجلس الأمن بالأمم المتحدة لعرض ملف الفصل العنصري، بالتشاور مع قيادات حزب المؤتمر.⁽²⁾

(1) راجع الفصل السادس من المذكرات.

(2) Sharawy, 'African Liberation Movements in Egypt after the Bandung Conference', in Busani Ngcaweni ed., *The Future We Chose: Emerging Perspectives on the Centenary of the ANC*, Pretoria: 2013, p. 171

يقول شعراوي عن هذه المساندة لحركات الشعوب "الدرس هنا أن تلك المساندة هي التي حمت ظهر يوليو كثيرًا في العديد من موجات الهجوم السياسي والإعلامي" وهو يخصص بالذكر الشعوب العربية ووقوفها إلى جانب مصر في معركة السويس في 1956 لأنها كانت مفاجأة حتى للمحللين. يرجع شعراوي ذلك التحرك إلى التأسيس الثقافي للخطاب القومي عند عبد الناصر وتعبيره عن مطامح عربية شعبية. لكنه يذكر أيضًا السند الإفريقي والآسيوي لمصر أثناء العدوان الثلاثي، ويستطرد بملاحظة أن منظمة التضامن كانت لها "دلالة وحيوية تفوق العلاقة على المستوى الحكومي فقط في المنظمات الأخرى"، حيث أنه نهضت في إطارها حركات شعبية وثقافية انفتحت على الدول الاشتراكية.⁽¹⁾ أما بالنسبة لمصاعب مرحلة الستينيات - بدءًا بانحيار الوحدة مع سوريا في 1961 ثم تعثر دور مصر في اليمن وانتصار الثورة المضادة في الكونغو في 1965 - فيعلق شعراوي بأن "كل ذلك كان فوق طاقة تجربة منفردة مثل ثورة يوليو، لكنها اكتسبت قوتها من حشد التحرر الوطني الذي كان يضيف الجديد كل يوم مثل نمو البرجوازية الهندية إلى تنامي دور الثورة الكوبية..."⁽²⁾.

ومع تقدير شعراوي البالغ للبعد الشعبي في هذه التكتلات، إلا أنه لا تغيب عنه أهمية دور المؤسسة، ويعتبر التحرك في الساحة العالمية مرهونًا بها:

(1) "ذكرياتي عن فترة معاشتي لحركات التحرير الإفريقية في أواخر الستينيات حتى منتصف السبعينيات"، ص 5.

(2) "العالمية"، ص 8.

فبينما يرى أن التحرك الجماهيري العربي لعب دور القاعدة الإستراتيجية لمصر في الدائرة العربية - إلا إن "التحرك السياسي المنظم وشبه المؤسسي كان قاعدة الانطلاق في الدائرة الإفريقية" كما يقول، والأمثلة على هذه المؤسسات بالترتيب من حيث عام إنشائها هي مجموعة الدول المستقلة 1958، الدار البيضاء 1961، ومنظمة الوحدة الإفريقية 1964 والتي أسست بدورها في نفس العام لجنة التنسيق لتحرير المستعمرات. ويميز شعراوي بين التزام مؤسسة مثل منظمة الوحدة الإفريقية بالإنفاق على الكفاح المسلح لحركات التحرر وبين غياب هذا الالتزام الجماعي من قبل الجامعة العربية نحو منظمة التحرير الفلسطينية. ويستكمل شعراوي: "لذا فقد ظل ثقل مصر التحرري في دائرة عدم الانحياز ذات التأثير المعروف فترة تفعيلها لعدة عقود معتمداً على الدائرة الإفريقية المؤسسة ثم الآسيوية، ولم تكن الدائرة العربية المؤدجلة أحياناً ولا مؤسستها في الجامعة العربية هي السند الرئيسي لمصر في هذه الساحة."⁽¹⁾

يجل شعراوي كل هذا الزخم على أنه كان وليد الحاجة والتجربة في بدايات حكم يوليو - الحاجة إلى مواجهة الاستعمار من خلال عمق إستراتيجي لمصر ومع حلفاء جدد لها، والتجربة في محاربة ومصادقة هؤلاء، والتي لم تكن مسألة سهلة بالطبع. ويلاحظ شعراوي أن الصياغات الأولى لما كانت تتطلع إليه حركة الضباط الأحرار لم تصل إلى

(1) "العالمية"، ص 5.

المعنى المراد، وربما لم تستطع ذلك في هذا الوقت المبكر. وبالنسبة للإرث النظري والموثق لثورة يوليو فيحلل شعراوي بعض الوثائق المهمة في هذا الشأن - أولها "فلسفة الثورة"، التي أعلنها جمال عبد الناصر عام 1953، مروراً بكتاب حسين مؤنس "مصر ورسالتها" في 1955 ثم "شخصية مصر" لجمال حمدان في 1967 وكتابات فلاسفة القومية العربية الذين لم تكن نظرتهم شاملة للتحرر الوطني - وينتهي إلى أن كل هذه الاجتهادات لم تكن الأصدق تعبيراً عن الثورة وحتى لم تُشعر قياداتها بمصادقية مرجعيتها، لأنها لم تركز على نضال التحرر الوطني في أنحاء العالم الثالث.⁽¹⁾

يتوقف شعراوي عند نص فلسفة الثورة، ونظرية "الدوائر الثلاث" التي قدمها كفضاءات متشابكة تتحرك فيها مصر، وذلك لأنه بالنسبة للإرث النظري والموثق لثورة يوليو يعتبر الأكثر شهرة لتقديمه كدليل مباشر لفكر الزعيم الشاب. وهنا تكمن تجربة شعراوي وملاحظاته الدقيقة لتطور الأحداث أن يرى أن هذه النظرية قاصرة عن التعبير عن تفاعل مصر في الساحة الدولية في الفترة الناصرية. فالدوائر الثلاث على حد تعبيره "نص معلن في البساطة لثوري عربي حديث السن، حيث كانت "دائرة التحرر الوطني" والإفريقية خاصة هي الأولى في التعبير عن واقع تحرك ثورته في يوليو!"⁽²⁾ وهذا ما أكمله الميثاق الوطني عام 1962.

(1) "العالمية"، ص 6.

(2) "دروس"، ص 2.

ويرى شعراوي "الفصل بين القضايا التاريخية والثقافية وبين قضايا الإستراتيجية التي تلتزمها بنية "الدولة الوطنية..." ويشرح أنه بينما كانت الدائرة العربية هي الأقرب للثقافة والانتماء عند المصريين فذلك لا يؤدي بالضرورة - على أهميته - إلى دور إستراتيجي. وفي رأي الأستاذ أن النظرية لم تكن إلا "ردًا متواضعا... على ثقافة سياسية شائعة مع بداية يوليو... حول انتماءات مصر العربية والمتوسطة وحتى الفرعونية".⁽¹⁾ أما تحركات مصر منذ منتصف الخمسينيات ففاقت هذه الحدود وعبرت إلى ساحات جديدة للنضال، وعاد عبد الناصر بأوسع رؤية "للافتتاح على العالم... عالم العولمة التحويلية الوطنية الكاسحة".⁽²⁾

ويكرر شعراوي أن الدائرة العربية لم تكن الأولى في التحرك لمصر يوليو، أما الدائرة الإفريقية فكانت هي الساحة التي حظيت بالأولوية منذ التفاوض حول السودان 1954/53، فكان يجب على مصر أن تتجه لمحاربة الاستعمار في الدول المحيطة بحوض النيل - كينيا وأوغندا وإثيوبيا وإريتريا والكونغو وتشاد - ثم أن تحمي مشروعها من توغل إسرائيل في هذه الدول أيضًا. أما الدائرة الإسلامية فعلى عكس ما يوحي النص، لم تشهد تفاعلات حقيقية لثورة يوليو داخلها، بل كانت "المعارك مع الأحلاف الاستعمارية قرينة تحالفات دائمة لهذه المشروعات داخل الدائرة الإسلامية".⁽³⁾

(1) "العالمية"، ص 5.

(2) "دروس"، ص 2.

(3) "العالمية"، ص 5.

ولذا ففي هذا السياق يختار ميثاق العمل الوطني - الذي صاغ نصه اليساريون الذين تعاونوا مع النظام الناصري في مطلع الستينيات - يختاره كالنص الذي أنجز هذا التعبير، فجاء محصلة لتجارب يوليو على مدى عقد سابق كان حافلاً بالأحداث، وشمل أبعاد مشروع الدولة الوطنية بدقة، ويلاحظ الأستاذ أنه "ليس صدفة أن تجاهل الميثاق الإشارة للصياغة المبسطة في فلسفة الثورة".⁽¹⁾ ويتوصل حلمي شعراوي إلى أنه "تظل مرجعية التحرر الوطني كبنية أسستها البراجماتية الناصرية في فترتها الأولى ورسختها مبادئ التحرر الوطني على الصعيد العالمي كله بعد الحرب العالمية الثانية... هي الجديرة بالاعتبار".⁽²⁾

يروى شعراوي بأسف كيف أنه حتى النظام الناصري تفرغ إلى بناء الجيش بعد هزيمة 1967 واضطرت الدبلوماسية المصرية إلى إهمال حركات التحرر مقارنة بما قبل، فشغل مكانها تدريجياً قوى أخرى هي الجزائر تحت حكم بومدين ثم ليبيا معمر القذافي.⁽³⁾ لكنه ينتقد بشدة النظم التي تلت النظام الناصري بسبب هدمها هذا المشروع وبالتالي إضاعة عمق مصر الإستراتيجي وقوتها الناعمة في كل هذه البلاد. وأشدّ المواقف إيلاماً له هو ما أصبح مطلوباً منه أوائل السبعينيات من دعم الحركات المضادة التي كان يعارضها، إلا أنه رفض ذلك فأبعد عن عمله.

(1) "العالمية"، ص 6.

(2) "العالمية"، ص 4.

(3) "اكتشاف"، ص 8 - 9.

والحل في تقدير شعراوي لهذا الانكماش في مكانة مصر هو العودة لمفهوم "العولمة الوطنية"، وترجمته إلى بدائل ثلاث هذا العصر. ويقصد بهذا التعبير تكتلات مثل كتلة عدم الانحياز والدول النامية والأفرو آسيوية التي شارك في بنائها عشرات الدول الحديثة الاستقلال مثل مصر في منتصف القرن السابق. ويحدد شعراوي هذه البدائل في "ملتقيات التحرر العالمية المناهضة للعولمة"، و"اشتراكية القرن الواحد والعشرين" مما تضمها الآن تحديات مؤتمرات البدائل أو مجموعة الـ"بريكس" (BRICS) الهند والصين والبرازيل وروسيا وجنوب إفريقيا إلى جانب فنزويلا، في الصراع الدولي الدائر ضد الاستقطاب الدولي الإمبريالي⁽¹⁾ ومن أجل عولمة جديدة. كما يقدم أفكارًا محددة حول تعديل دستور منظمة تضامن الشعوب الإفريقية الآسيوية لتمكين لجانها من تنشيط دورها بعيدًا عن نمط المنظمة شبه الحكومية التي آلت إليه المنظمة ولجانها اليوم:

وفي مؤتمر عام ذي طابع شعبي حقيقي لمثل هذه التنظيمات بتراث منظمة تضامن الشعوب الإفريقية الآسيوية يمكن انتخاب رئيس شعبي وسكرتارية نضالية معادية للاستعمار والاستيطان والعولمة الإمبريالية تتصدى للتحديات الفعلية القائمة في وجه شعوبنا في قضايا جديدة من المسألة الزراعية والفلاحية، إلى احتكار الصناعة إلى قضايا البيئة والصحة لتشكل في النهاية مفهومًا جديدًا للتنمية المتكاملة بالقوة الاقتصادية والمالية

(1) "بدائل"، ص 2.

المتوفرة لدى كثير من شعوب الجنوب.⁽¹⁾

يقترح حلمي شعراوي أيضاً التفكير في إعادة الحياة لمنظمة موحدة لآسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية وذلك على ضوء إجهاض تجربة منظمة التضامن مع شعوب آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية أو "أوسبال" (OSPAAAL) وحركة القارات الثلاث، التي أُغتيل محركها الأساسي المهدي بن بركة في أكتوبر 1965 وذلك قبل أول وآخر مؤتمراتها في هافانا يناير 1966. ويحلل شعراوي المصالح المتضاربة التي حالت دون الاتفاق على استمرارية التجربة أو إحيائها فيما بعد، فقد كان للغرب مخاوف من قوة توحد القارات الثلاث والأنباط الثورية التي كانت ستلتقي في مثل تلك الكتلة، وتولدت مخاوف مماثلة عند السوفييت تجاه مواقف لا يسيطرون عليها ويمكنها أن تهدد الوفاق الدولي (détente) مع أمريكا، كما كان للسوفييت والصين مخاوف متبادلة من سيطرة الآخر على توجه المنظمة الجديدة، وكل ذلك فضلاً عن مخاوف النظم الأخرى من نموذج الثورة الجيفارية وما يمكن أن تؤول إليه هذه النظم إذا تبنته شعوبهم.⁽²⁾

برغم إجهاض مشروع المهدي بن بركة مبكراً باغتياله فإنه في نظر الأستاذ ترك إرثاً غنياً لم يستفد منه بعد. وفي سعيه المستمر للمأسسة وتأمين استدامة الحركات التقدمية، ينبه شعراوي إلى أن أعضاء المنتدى الاجتماعي العالمي لا يزالون يتجادلون حول دور السياسي إلى جانب الاجتماعي في

(1) "ذكرياتي"، ص 8.

(2) "ذكرياتي"، ص 6.

نشاطهم، ويناقشون إمكانية إشراك الأحزاب السياسية أو المنظمات شبه الحكومية في هذا النشاط، بينما كان المهدي بن بركة وحركة القارات الثلاث (Tricontinental) سباقين في تفكيرهم في هذا الاتجاه بمخاطبة الجبهات الديمقراطية الوطنية والتقايات والاتحادات في الستينيات.⁽¹⁾

معنى الثقافة الوطنية

"إنه شعور غريب، ذلك الوعي المزدوج، الإحساس بأنك دائماً تنظر إلى نفسك بعيون الآخرين".

هكذا يصف المفكر والناشط الأفرو أميركي المرموق وليم ديوبس (William DuBois) حال أبناء مجتمعه في الولايات المتحدة، إثر تجربة الاسترقاق والعنصرية التي يواجهونها من قبل البيض، والذي جعله يقول إن "حاجز اللون" هو الذي سيكون "مشكلة القرن العشرين". جاء ذلك في الكتاب الأشهر لديوبس، "روح الشعب الأسود" الذي ترجمه للعربية أسعد حليم وكتب مقدمته حلمي شعراوي، الذي ربطته بعائلة ديوبس صداقة حميمة أثناء إقامتهم في مصر، وتبادل معهم الأفكار عن معضلة الخروج من حالة الوعي المزدوج (double consciousness)، وهي أزمة خلفها الاستعمار الغربي لشعوب العالم العربي أيضاً، من خلال الاستشراق والغزو الثقافي، جعلتها تفقد البوصلة الثقافية مع السيادة السياسية.

(1) *Social and Political Thought in Africa*, pp. 52-3.

وعلى الأرجح فإن شعراوي توصل إلى طريق الخروج من هذه المعضلة من خلال رصده لزخم حركات التحرر في العالم العربي والإفريقي، وتمعنه من خلالها في معنى التحرر الوطني وتصفية الاستعمار في ثقافة الشعوب. ورغم أنه مهتم بالأمر علمياً وتاريخياً فهو مع ذلك أكثر انشغالاً بالحاضر وتحدياته، وبالتنظير والأبحاث التي تفيد حركات حية بعينها تنشأ وتتطور في مناهضة هذه التحديات. يقول في كتابه "الفكر السياسي والاجتماعي في إفريقيا" إن المهمة الآن هي معرفة التطورات في مناهج الهيمنة والمقاومة بين فترتي الاستعمار والعولمة، فأنماط الهيمنة الجديدة تبدو مشابهة لأنماط قبول الاستعمار والإمبريالية من قبل، ولكنها اليوم تحفز أبعاداً جديدة من سوسيولوجيا المقاومة، تحتم العمل الجماعي ومراجعة أساسية لدور الثقافة والمثقفين في العالم الثالث.⁽¹⁾ ومن هنا يظهر أيضاً اهتمام شعراوي بدور المثقفين بل وإصراره على مسئوليتهم كحركة اجتماعية في مواجهة هذه الهيمنة، مشيراً إلى دورهم التاريخي في التفاعل مع الاستعمار سواء سلباً أم إيجاباً.

وسط هذا الفيض من التحليلات والكتابات على مر السنين والعقود، يؤكد لنا شعراوي "أن الالتزام بالوطن وبالثقافة الوطنية فكرياً أو سياسة لا تؤثر فيه أن تكون الكتابة عام 1975 أو في مطلع الألفية الثالثة إن جاز هذا التقييم!"⁽²⁾ فالثقافة الوطنية في نظره حيوية ومتغيرة مع ظرف الزمان

(1) *Social and Political Thought in Africa*, p. 160

(2) في ثقافة التحرر الوطني، ص 1.

والمكان. ومع ذلك فهو عادة يقسم النقاش في موضوع ثقافة التحرر الوطني إلى مراحل زمنية ويمكننا هنا تتبع منهجه. إذ يبدأ بظهور الفكر الاستعماري وتعريف معالنه ثم يتناول تداعيات الحرب العالمية الأولى وانتشار الالتزام بمبدأ تقرير المصير أثناء توسع الإمبراطوريات البريطانية والفرنسية في العالم الثالث، ثم يتناول مرحلة موجات الاستقلال على أيدي زعماء الدولة الوطنية، ثم مرحلة السبعينيات وسطوع نجم حركات التحرر الماركسية في فيتنام وفلسطين وأنجولا وغينيا بيساو، بأفكارها التقدمية عن الثقافة والتحرر. وننتهي بالطبع بالعودة إلى الحاضر ورصد الدروس التي تركتها هذه التجارب لنا، كما يفعل شعراوي عند كل فرصة.

يرى شعراوي أنه لم يتم التنظير بشكل عميق في مسألة الثقافة في مواجهة الاستعمار، فتحليل التغيرات السياسية والاقتصادية يظل دائماً الأسهل، بينما تضيع ملامح النفوذ أو الهيمنة الثقافية عند تناول التحرير والنهضة والتحديث.⁽¹⁾ وفي هذه المهمة قدم شعراوي الكثير، في سلسلة من الكتابات اتبعت بانتظام منهجاً ماركسياً بتعاطف ملموس مع القومية في تجليها في حركات التحرر الوطني، بعكس قوميات الهيمنة والاقصاء.

يبني شعراوي تحليله للفكر الاستعماري على أساس ماركسي مادي يعود إلى تاريخ صعود الإمبراطوريات الحديثة وقت اكتشاف أمريكا أو العالم الجديد "تاركين شركاء الأمس من العرب والماليزيين

(1) *Social and Political Thought in Africa*, p. 160.

والصينيين" ومسببين بذلك "محاصرة آلية التجارة البعيدة داخل القارة" والتي كانت تؤدي دورًا هامًا في التبادل الثقافي وربط أنحاء القارة الإفريقية ببعضها البعض. تبع ذلك تراجع الصناعة والتطور التقني في القارة مما مهد إلى انفراد الأوروبيين بالساحة ويعتبر شعراوي ذلك "وجه العولمة الأول".⁽¹⁾ على إثر ذلك يقول إن "هذه القفزة هي التي شهدت بالفعل خروج العرب من التاريخ" - وفق تعبير المؤرخ فوزي منصور - ومعهم الممالك وإمبراطوريات السودان الغربي وحوض الكونغو والزمبيزي.

مع هذا التحليل المادي يستفيض شعراوي في تحليل البعد الأيديولوجي للاستعمار، فمن أجل تعزيز هيمنتهم قام الأوروبيون بإقصاء الثقافات المحلية القائمة، بإحدى طريقتين إما بحصرها في إطار "التاريخ" و "الماضي المتحجر" وذلك ما فعلته كتابات المستشرقين وعلماء الآثار مع الثقافات العربية والمصرية، أو بإنكار تاريخ وثقافات الشعوب من الأساس، كما كان سلوك علماء الأنثروبولوجيا إزاء الثقافات الإفريقية، واصفين إياها بـ "اللا دولتية" أو بأنها "شعوب بلا تاريخ". جاءت هذه الادعاءات لتمحو حقائق تاريخية عن وجود عائلات ملكية وحضارات إفريقية عريقة توازي وتتصل بقريناتها الأوروبية منذ القرن الأول، بل ومعارك انتصرت فيها الأولى ثم محاربا المستعمرون من السرد التاريخي.⁽²⁾

(1) الثقافة والمتحفون في إفريقيا، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2016، ص 21.

(2) الثقافة، ص، 23 - 26.

يذكر شعراوي أن أساس هذا الفكر الاستعماري هو كما ذكر فرانز فانون العمل على "النفي الممنهج لإنسانية المستعمر" من خلال العنف الجسدي والهيكلي على الأفراد والمجتمعات. هذا أيضًا ما تحدث عنه صديق شعراوي المناضل الغيني إميلكار كابرال في خطابه الشهير في هافانا عام 1966 عن محاولة الأوروبيين "نفي شعوب العالم الثالث من التاريخ"، ويقصد نفي الثقافات والحضارات القديمة والمستمرة التأثير. والجدير بالذكر أن مدخل شعراوي لفهم هذه الحقائق كان تخصصه في علم الاجتماع وعلم الفولكلور في جامعة القاهرة، حيث درس كتابات مالينوفسكي وإفنز بريتشارد وراذكليف براون ممن صنفوا فيما بعد بعلماء الأنثروبولوجيا الكولونيالية. وهؤلاء هم الذين أسسوا المدرسة الوظيفية التجريبية في دراسة المجتمعات الإفريقية وفضلوا التحليلات العرقية على المجتمعية والسوسيولوجية لتاريخ الممالك الإفريقية ومنح الأفضلية للقبيلة على أنماط أخرى من التكوينات الاجتماعية. وهو ما يعتبره شعراوي "الهجوم الفكري" الاستعماري "لحجب إفريقيا عن التاريخ العام من جهة أو وضعها في أسفل المبنى الذي يتربع الفكر اليوناني وحده على قمته".⁽¹⁾ وبذلك برر هؤلاء العلماء نفي الأوروبيين لثقافة إفريقيا عبر الاستيطان متجاهلين بالطبع مسؤولية المستعمرين عن تأخر حال هذه الدول الإفريقية.

وقد لعبت الأدبيات الأوروبية دورًا جذريًا ليس فقط في تثبيت صورة

(1) الخطاب الافتتاحي، ص 3.

"الإفريقي المتخلف"، بل وفي تسريبها إلى الثقافات الإفريقية نفسها حتى تقتنع بالرسالة الأوروبية الحضارية فيتم استعمارها مادياً وعقلياً بتدمير البنية الاجتماعية والتراث الثقافي لها. ثم عمق ذلك المنهج علماء الغرب، سواء الليبراليين أو الماركسيين، من خلال فرض التحليل الواحد على دراسة إفريقيا أنثروبولوجيا، وهو تحليل مستمد من قوانين "العقلانية" التي ارتكزت عليها النهضة الأوروبية ويقوم على ثنائيات ثابتة مثل "المتحضر-المتوحش" و"البدائي-المتقدم"، ويشير شعراوي في هذا الصدد إلى أعمال الأنثروبولوجي آرشي مافيجي عن التشكيلات الاجتماعية. وبتشبث الإفريقي دائماً في وضع "الآخر" في هذه الثنائيات، وقد روج هذا المنهج فكرة أن التقدم "لا بد أن يكون خطياً، وأن النموذج العالمي (universal) لا بد أن يكون بالتالي غريباً، وأن غير الغربي عليه دائماً أن يكون مجرد "مستهلك" لهذه الثقافة الغربية".⁽¹⁾، وهو ما أدى إلى تدمير القوى البشرية في القارة بعمليات الاسترقاق التي فتت الإمبراطوريات الإفريقية وأخرجت نسبة كبيرة من أبنائها كعبيد للأمريكتين إلى جانب تحول قبائل من الباقين إلى وكلاء في تجارة الرقيق. وهكذا عمل الأوروبيون بطرق مختلفة - من الخطاب السياسي والعمل التبشيري والنشاط العلمي - على نشر ادعاء أن الرجل الأوروبي الأبيض جاء بهدف مساعدة الأفارقة على التمدُّن والتحضر من أجل "الدخول إلى التاريخ" حسب التقدم الخطي المطروح، الأمر الذي ظل هدفاً معلناً بعيد المنال. ويحدد شعراوي أزمة الحوار بين المفكر الإفريقي والمفكر الأوروبي

(1) الثقافة، ص 41.

في ذلك الإحساس المستمر بالفجوة الثقافية بين الاثنين.

المشكلة الكبرى في الهيمنة الاستعمارية في رأي شعراوي هي تأثيرها على الشعوب التي تم استعمارها واسترقاقها، وهو ما شغله في حوارات ممتدة مع إميلكار كابرال والمفكر والمؤرخ الإفريقي الكاريبي والترودني. وهنا تظهر أهمية المسميات الأخيرة في دراسات ثقافة التحرر الوطني، فبينما كان الحديث في مرحلة منتصف القرن العشرين عن "تصفية الاستعمار" ('decolonisation') وتلته دراسات "ما بعد الاستعمار" ('postcolonialism') إلا أنه بحكم استشراء الاستعمار الجديد أو ال"نيوكولونيالية" ('neocolonialism') أصبح من الضروري إيجاد مصطلحات أدق لوصف التحدي المقصود. وهنا يستخدم شعراوي مصطلح "الحالة الاستعمارية" ('coloniality') بمعنى "البنية الاستعمارية الجديدة للمجتمعات وقواها الاجتماعية" والتي تختصر البنية الذاتية لهذه المجتمعات في مجرد قيام الدول المستقلة. ويشرح شعراوي أنه "مع مجيء الاستقلال السوري، يصبح الإقليم متكيفاً مع الفلسفات الاستعمارية فيما بعد انتهاء الاستعمار التقليدي. وفي البداية يتهيأ الموقف الاستعماري عبر الإدارة، واللغة (فيما يسمى منتج الحداثة)، وهيمنة الإنتاج الفكري للاستشراق أو الأنثروبولوجيا، وفلسفات هيجل ومونتسكيو".⁽¹⁾ ثم يظهر الاستعمار الجديد من خلال سلطة جديدة وهي الطبقة التي كانت

(1) الثقافة، ص 56.

في الماضي تتعاون مع المستعمر وهي الآن تحافظ على العلاقات الاقتصادية معه وعلى الأشكال الاجتماعية في الدولة "المستقلة".

بهذه التحليلات يصل شعراوي إلى أن هدف ثقافة التحرر الوطني هو إنكار "النفي" الأوروبي للتاريخ الإفريقي في تصور حركات التحرر أو "تصفية الكولونيالية" ('decoloniality') بالمعنى الأعمق. ولكنه ليس فعل الإنكار فحسب ذلك أن هناك عدة حركات مقاومة للاستعمار قامت في المنطقة العربية والقارة الإفريقية وأغلبها ذات طابع ديني - مثل الكنيسة الاثيوبية الانعزالية أو المدارس القرآنية - لكن شعراوي لا يعتبرها ثقافات تحررية وتقدمية تتفاعل مع تحديات الظرف التاريخي. بل هي بالعكس راحت تدلل على ما تراه نديتها للغرب بالعودة إلى "قديمها" ورفض الحداثة وتصور الخلاص في العزلة عن العصر الحديث وبالتالي عن أي تأثير فيه.

وقد ظهرت ضمن مراحل التطور الثقافي العربي والإفريقي في مواجهة الاستعمار والاسترقاق حركتا "الجامعة" (pan-movements) و"التحرر الوطني" وكانت مبادئهما متباينة. كانت قضية الاسترقاق هي الدافع الأساسي لأولويات الحركة الجامعة الإفريقية، ونتج عنها تشكيل هوية إفريقية جامعة شبه عرقية ومنغلقة على ذاتها أهم سماتها تمجيد النضال من أجل الانعتاق، والنظرة إلى العرب والأوروبيين على السواء على أنهم كانوا من تجار الرقيق، واستحضار أهل "الدياسبورا" من الأفرو-أمريكيين بسبب الخلفية التاريخية

المشتركة. وكان أول مثال على ذلك التفكير مشروع ماركوس جارفي الذي فسر الانعتاق الداخلي بسلوك عدائي يعتبره شعراوي "شابه سلوك تجار الرقيق أنفسهم وهو يعلن رغبته في العودة إلى إفريقيا... فانتهى به الأمر إلى تشويه صورة الإفريقي، وترحيل بعض المئات إلى سواحل ليبيريا ليشكلوا نخبة عليا تتسيد من فقدوا أولادهم ومصادرهم الاقتصادية خلال قرون..."⁽¹⁾ وقد اتبعت مذاهب فكرية أخرى نفس المثالية لكنها سعت لتمجيد النضال من أجل الانعتاق دون الإقصاء الفج عند جارفي. وأهم النماذج هنا النيجريتود لسيزير وسنغور والوجدانية لنكروما والشخصية الإفريقية لسيكوتوري. أما في حالة الحركات العربية فهذه نشأت أولاً مع الانشغال بقضية تحديد الهوية إزاء سيطرة الحكم العثماني ثم انهياره، وركزت على ارتباطات اللغة والثقافة المشتركة في البداية، قبل استثناء الاستعمار الأوروبي والاتجاه نحو فكر التحرر الوطني وإدماجه مع مبادئ القومية العربية. ويعتقد شعراوي أن من توصل إلى الانعتاق الفكري بحق بين أهل الدياسبورا فهو صديقه المفكر وليم ديوييس، الذي أطلق حركة "الجامعة الإفريقية" (pan-Africanism) في أول مؤتمر لها عام 1900، والذي تنبه شعراوي إلى أنه كان مقدراً لقيمة مصر في دعوته للوحدة الإفريقية، وقد زارها وكتب فيها قصيدة عام 1958 بعنوان "انتصار السويس"، ويشعر شعراوي بالحسرة لعدم الاهتمام بهذه الشخصية بين مفكري جيله الإفريقي حتى اليوم.

(1) الخطاب الافتتاحي، ص 4.

وفي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي تحول إطار ثقافة التحرر الوطني مع ظهور نموذج الدولة الوطنية ذات السيادة البنيوية ومن أبرزها مصر وغانا في مقابل ظهور نموذج الدولة المستقلة ذات السيادة الشكلية مثل دول الفرنكفون (التي لم تحاول إنتاج ثقافة مقاومة للغرب). ففي نموذج الدولة الوطنية الحديثة - مصر الناصرية بالاشتراكية العربية وغانا النكرومية بالاشتراكية الإفريقية وتنزانيا نيريري بالأوجماعا - كانت ثقافة التحرر الوطني محصورة في إطار الدولة والنظام الواحد وبالتالي محدودة فيما يخص حرية شعوبها في الحركة، وقد فضلت قيادات هذه الدول تأميم الثقافة وتعبئة المثقفين، وذلك في مشروع التنمية ومقاومة الاستعمار، وكان المطلوب منهم أن تنصر هذه الثقافة فكرة الأمة الواحدة التي تحتشد وراء هذين الهدفين، إما الأمة العربية المنبثقة وأما الجماعة الإفريقية ووجدانيتها [ويخص شعراوي بالذكر هنا فكر الشعاعين والمفكرين إيمي سيزير وليوبولد سنغور عن "النيجريتود"]. ويرى هنا أنه "توقفت هذه الدولة عند طرح المفهوم "السياسي وليس الاجتماعي" لثقافتها، فليس ثمة وقت للتنوع الثقافي والاجتماعي ولا لبنيتهما الأبنتمولوجية من صراع الطبقات إلى تجاهل النسوية".⁽¹⁾ وفي هذا الإطار أمت الحركة العمالية والفلاحية أيضاً مع الثقافية والإعلامية، ولذا يحكم عليها بأنها "لم تتح لتأسيس ثقافة تحرر وطني ديمقراطية حقيقية".⁽²⁾

(1) الثقافة، ص 31.

(2) الثقافة، ص 32.

وبالرغم من ذلك يضيف شعراوي أن لهذه الثقافة المؤممة بعض الإنجازات، من بينها ربط مبدأ السيادة والاستقلالية بمضمون اجتماعي، وكذلك عبور الحدود والتقسيمات التي فرضها الاستعمار إلى أشكال جامعة على مستوى القارات الثلاث. ومن المفيد الإشارة هنا إلى ذكريات شعراوي عن سرعة تطور الفكر المطروح في مصر في بداية مشواره الإفريقي بين جامعة القاهرة والرابطة الإفريقية في نهاية الخمسينيات، فقد بدأ مع زملائه بقراءات عن أفكار الجماعة الإفريقية (pan-Africanism) بمعنى "القومية السوداء" التي نشأت بين صفوف السود في أمريكا وركزت على تجربة الاسترقاق والتهميش في أمريكا. ولم يجد الشباب المصري مكاناً لبلاده الإفريقية في هذا العالم - وهذا بالمناسبة ما شعر به "ألكس لا جوما" في بدايات مشواره في جنوب إفريقيا أيضاً - فاتجه إلى كتابات مصرية وعربية مثل كتاب المفكر الجزائري مالك بن نبي عن "فكرة الأفرو آسيوية" الذي نشر في سلسلة "مشكلات الحضارة" بالقاهرة، وكذلك كتاب المؤرخ محمد أنيس عن سابقات مؤتمر باندونج وفكرة "آسيا للآسيويين".

ويتذكر شعراوي كيف دفع الفعل والفكر في الدولة الناصرية إلى توجه عالمي، بدعمها المبكر لثوار كينيا والصومال: "كنا نشعر ونحن في الجامعة أن الفكر المصري نفسه يقفز في وقت قليل من إطاره الضيق في حدود "مصر ورسالتها" لحسين مؤنس إلى آفاق جديدة، وأنه حتى حديث "فلسفة الثورة عن "الدوائر الثلاث" يبدو ساذجاً أمام هذه التطلعات الجديدة للتحرر

الوطني على الصعيد العالمي.⁽¹⁾ وكما قال في خطاب افتتاحي في جامعة القاهرة بعد أكثر من نصف قرن من تخرجه منها، "منذئذ أصبحت القاهرة ملتقى للتفكير الحر في الاستقلال وتبعاته، وفي مسئولية الدولة المستقلة عن تحرير شقيقاتها حتى بدأ يتحقق التحرر الكامل لكل أبناء القارة... وفق شعار نكرومي وناصرى حفظناه عندئذ."⁽²⁾ ويشير شعراوي أيضًا إلى الإنجازات الاجتماعية لهذه الزعامات، مثل إعادة الاعتبار للثقافات الأصلية حتى مع الحرص على التماهي مع الآليات الثقافية الرأسمالية. ومن التحولات الإيجابية في رأيه نمو "جذور ثقافة مجتمعية جديدة" نتجت من تحول في بنية المجتمع من خلال سياسات إصلاحية أكدت وجود الطبقات العاملة والوسطى ونظمت علاقة الفلاحين بالسوق نسبيًا.⁽³⁾

ولكن مع تراجع هذا النموذج في أواخر الستينيات تحول من جديد إطار التنظير لمشاريع ثقافة التحرر الوطني وانتقل إلى ساحات القتال وحركات الكفاح المسلح، ومن بينها الثورة الفلسطينية وثور المستعمرات البرتغالية غينيا بيساو وأنجولا وموزمبيق وكذلك روديسيا وجنوب إفريقيا. وبرز من بين صفوف هذه الحركات مفكرون يصفهم شعراوي بالفلاسفة "الباعثة" أمثال "إميلكار كابرال" في غينيا بيساو و"أوجستينو نيتو" في أنجولا و"إدواردو موندلان" في موزمبيق بمراجعتهم للنموذج السوفيتي للاشتراكية، وبرؤيتهم

(1) "ذكرياتي" ص 3.

(2) الخطاب الافتتاحي، "حضور الفكر الإفريقي في صراع العولمة".

(3) الثقافة، ص 33.

لمعنى ثقافة التحرر الأكثر راديكالية من تصور زعامات باندونج⁽¹⁾، والتي عادت إلى كتابات فرانز فانون عن تكوين ثقافة التحرر الوطني في خضم المعركة المسلحة ومن خلالها. كان فانون يحذر من الاستقطاب الممكن بين صفوف الجماهير إذا لم تنتشر هذه الثقافة بينها فلا يتبقى لها سوى عقائد الأمية مثل الدينية السلفية أو حتى "نيجريتود" إيمي سيزير والتي برغم معاداتها للإمبريالية فهي تطرح مفاهيم رومانسية وأسطورية عن وحدة "الشعوب السوداء"، بينما تتجه النخبة الثقافية إلى التماهي مع الثقافة الغربية بحثاً عن الحداثة مبتعدة عن ثقافتها الأصلية.⁽²⁾ وقد شدد فانون على دور الفولكلور في دعم المقاومة وبلورة ثقافتها الجديدة.⁽³⁾ أما كابرال فقد بيّن أن شرط التحرر الوطني هو رفض المجموعة الاجتماعية الاقتصادية إنكار تاريخها وبالتالي استعادة شخصيتها التاريخية من خلال تدمير الهيمنة الإمبريالية عليها. وفسر كابرال أنه ليس كافياً لنجاح أو إتمام هذه العملية مجرد نيل الاستقلال في المجتمع الدولي، ولكن الأهم استعادة حق تطوير القوى المنتجة.⁽⁴⁾ ومن المميزين على الساحة في ذلك الوقت أيضاً والذي يشيد بدوره شعراوي هو المهدي بن بركة، الذي انطلق من المغرب حيث أسس حزب "الاتحاد الوطني للقوات الشعبية" وتضامن مع الثورتين الجزائرية والفيتنامية ثم توصل إلى ضرورة الحركة الجماعية على مستوى

(1) "اكتشاف" ص 2.

(2) *Social and Political Thought in Africa*, p. 178.

(3) *Social and Political Thought in Africa*, p. 180.

(4) خطاب إميلكار كابرال، هافانا، 1966.

القارات الثلاث. وكانت فكرته توسيع قاعدة النضال بعد إعلان الدول المستقلة الجديدة، من فيتنام إلى دول أمريكا اللاتينية ومن خلال العنف المضاد و"خلق فيتنامات أخرى". وقد ذهب بن بركة إلى ضرورة تخطي المعارك المعتادة ضد الدول الاستعمارية، إلى مواجهة رأس حربة الإمبريالية نفسها، الولايات المتحدة. ويؤكد شعراوي على أن ما قدمه بن بركة كان عملاً تاريخياً، لأنه رفع من حدة الصراع وحث الشعوب على النضال في مجالات أوسع، وأصر على إمكانية النصر.⁽¹⁾

وتؤكد النهاية المأساوية التي لحقت بكل من بن بركة (1966) وموندلان (1969) وكابرا (1972) أن معاركهم الفكرية والسياسية والعسكرية كانت شديدة الخطورة على أقطاب النظام الإمبريالي والرأسمالي العالمي. وبرغم نجاح حركات التحرر التي كانوا قد أطلقوها فإن ثوراتهم أصبحت غريبة عن محيطها، وخاصة بعد غياب دعم الدول الذي كان يوفره عبد الناصر ونكروما. وبالتالي مع الثمانينيات والتسعينيات وانحيار الاتحاد السوفيتي والخيار الاشتراكي ومعه خيار عدم الانحياز، اشتد الضغط على ورثة هذه الحركات بأن تلتزم بـ"إجماع واشنطن" وبشروط المؤسسات المالية العالمية.

وهكذا شعر المثقفون في مجال الفكر أيضاً بنفس الضغط، فاتجه البعض منهم إلى مسارح الإعلام الغربي لإعلان التكيف مع أجنداث "الثقافة

(1) *Social and Political Thought in Africa*, p. 48.

العالمية" وطرحها لفكرة "نهاية التاريخ" مع اكتساح الليبرالية الجديدة، وبالتالي لأفكار "ما بعد الكولونيالية"⁽¹⁾ و"ما بعد الحداثة" التي أعادت إنتاج نفي الدولة الوطنية والتاريخ مرة أخرى. وقد ضم هذا التوجه التراجع عن "مفاهيم الصراع الطبقي والتحليلات الاجتماعية الجدلية عمومًا، كما تمت مراجعة مفاهيم ومعايير الدولة الوطنية والحدود ومبدأ السيادة الوطنية إزاء ما يفرضه المجتمع الدولي عن مبدأ السيادة المحدودة والحدود المفتوحة وفق مفاهيم مركزية للشرعية الدولية." ودلل شعراوي على ذلك بعودة تحليلات الأنثروبولوجيا المهمة بالإثنية وصرعاتها بديلاً عن القبلية، إلى جانب الدراسات الاقتصادية التي تروج لبرامج القضاء على الفقر كحل للمشاكل الاجتماعية، ويلخص المشكلة في أن "قضية الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي أقرها المجتمع الدولي نفسه في لحظة سابقة أصبحت فقط هي عالمية الحقوق المدنية والسياسية وفق ما تسمح به السيادة المحدودة."⁽²⁾ ويكشف الخدعة التي تستخدمها ثقافة العولمة لتغطية إعادة إنتاجها لثنائيات الفكر الاستعماري بالترويج لمفهوم "الجندير" بديلاً عن "قضايا المرأة" وكل ذلك لخلق مصطلح "آخر" نستعمله نحن "الآخرين" لنقترب من العالم الأول، أو ليتحقق "الاندماج" بدون ضربات استباقية."⁽³⁾

(1) مدرسة دشنها إدوارد سعيد بتحليله للاستشراق في الفكر الغربي عبر القرون من الحروب الصليبية إلى الاستعمار الحديث ولكن تطورت بتحليل المؤرخين لحالات الهند مثل هومي بابا وبارثا تشاترجي.
(2) الثقافة، ص 38.
(3) الثقافة، ص 38.

وبينما تَبَنَّى بعض المثقفين هذا الفكر، ظهرت أعمال فكرية تقاوم بوسائل النقد وطرح البدائل. وظهرت صياغات للقطيعة مع عولمة الليبرالية الجديدة مثل مدرسة سمير أمين في الاقتصاد السياسي والتي نادى بـ "فك الارتباط" ('delinking')، أو المواجهة الثورية لأيديولوجية "ما بعد الاستعمار" عند النيجيري كلود آكي. وتصدى هؤلاء لـ "ترسانة مصطلحات وقوانين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي" باجتهاادات جديدة من أمثال محمود ممداني حول "ما سمي بالحركات الاجتماعية الأصلية (العمال والفلاحين والنقابات) بالإضافة إلى الحركات الاجتماعية النوعية (المرأة والشباب)".⁽¹⁾ وظهر كذلك مفكرون سياسيون نبهوا إلى استمرار وسائل الهيمنة الاجتماعية، من سلطات الاستعمار إلى نظم التفكير بعد الاستقلال حتى أصبحت كامنة في مجتمعات إفريقية (coloniality of power). وأما في مجال اللغة والأدب فقد كتب نجوجو واثيونجو وفي الفكر الاجتماعي هوندوجو صاحب المعرفة الأصلية ('indigenous knowledge'). كما كتب علي مزروعى عن تصوره لـ "أفرايا" عام 1992، يؤكد به العلاقات العربية الإفريقية العضوية، وكتب محمد عمر بشير عن "التيراميديا"، وهما يحاولان كل بطريقته تقديم بدائل تقدمية تجمع العرب والأفارقة معاً في زمن تُصاغ فيه خطط مثل خطة الشرق الأوسط الكبير.

أما بالنسبة للحاضر، وما يجب أن يكون عليه فكر من يريدون التقدم بين الشعوب العربية والإفريقية، فقد أشاد شعراوي في ترجمته لمعنى التحرر

(1) الخطاب الافتتاحي، ص 13.

الوطني اليوم بنموذج مفكري ونشطاء جنوب إفريقيا الشباب وبتجربة طلابها، وذلك من خلال اجتهادهم في تقديم تحليلات جديدة لأوضاع بلادهم بل وسبل جديدة لتحسينها. فينهم محللون شباب ممن قابلهم مثل "سابيلو ندلوفو-جاتشينو" و"كينيث أوميجي" بجامعة جنوب إفريقيا اللذين تفاعلا مع مفكرين مثل "راندت جروسفوجيل"، و"مالدونالدو توريز" في تحليل عناصر الكولونيالية في التكنولوجيا، وأنماط السلطة المطروحة، بل والإبستمولوجيا ومناهج الجامعات البحثية والتربوية.

وفي عام 2012 مع احتفال المؤتمر الإفريقي بمئويته، أصدرت هذه المجموعة مجلدات بعنوان "المستقبل الذي نختاره" كتب فيها شعراوي، وعبرت عن ضرورة تصفية النيوكولونيالية وخاصة في جنوب إفريقيا. وفي عام 2015 بدأت حملة ضد مناهج الجامعات التعليمية ونظمت إضرابات مطالبة بإزالة تمثال رمز الاستعمار "سيسيل رودس". وقد تصدت هذه الثورة الطلابية التي أطلقت على نفسها اسم "يسقط رودس" (Rhodes Must Fall) لفكر الإمبريالية الجديدة التي أوهمت الكثيرين بأن الاستعمار قد انتهى، وأدخلت مصطلحات مثل ما بعد الكولونيالية إلى قواميس الدراسات السياسية الحديثة. بينما شنت بؤر الاتجاهات المحافظة في أوروبا هجمات شديدة على هذه المجموعة، بل وانتقدها أيضًا مفكرون إفريقيون مثل فيلسوفي المرحلة العولمية الكامبيروني أشيل ميمبي (Achille Mbembe) والغاني كوامي آبيا (Kwame Appiah)، "ويستبعد موقفهما كل عناصر رفض الكولونيالية ويطالب بتفكير جديد تجاه العالم الجديد، ليخرج الأفارقة من

"الجيتو الفكري" الذي يحاصر قدرتهم على التفكير نتيجة كسل فكري مرتبط بمشاكل تقليدية قديمة عن الاستعمار وتصفية الاستعمار.⁽¹⁾ وبرغم هذه الحملة تمكنت مجموعة "يسقط رودس" من الصمود، خاصة بعد تضامن طلاب جامعة أكسفورد معها واستنساخهم لنفس التجربة بمطالبتهم بتغيير المناهج وبإزالة تمثال "رودس" في أكسفورد أيضاً.

مساعي تأسيس كيان استقلالي للمثقفين الوطنيين

وقصة حركة "يسقط رودس" حتى اليوم هي قصة شبكة متنامية من الأكاديميين والناشطين الذين يمتد نفوذهم من جامعة كيب تاون إلى جامعات ستلنبوش ورودس وبريتوريا وفري ستيت في جنوب إفريقيا إلى جامعتي أكسفورد ولندن. حدث ذلك من خلال إقامة منظمات متتالية من قبل ناشطين لهم نفس الموقف النقدي، وتختلف مطالبهم وفق السياق الذي يعملون فيه، وعلى سبيل المثال فقد نجحوا في إجبار جامعة رودس على تغيير اسمها، وفي تدشين حملة لنشر الوعي حول مركزية الاستعمار في مقررات جامعة أكسفورد. إن قصة هذه الحركة مثال حي على ما يسعى إليه شعراوي طوال مسيرته، وهو مؤسسة العمل الثقافي والسياسي. وبمنظرة شاملة لهذه المسيرة نرى أنه اعتمد في البداية على هيئات متعددة ظهرت مع المرحلة الناصرية، ثم تولدت الرغبة بعد غيابها في إقامة كيان مستقل يتحرك

(1) الخطاب الافتتاحي، ص 17.

من خلاله مثقفون مصريون وعرب وأفارقة، وتجسد هذا في مؤسسات متعاقبة اهتمت بمختلف مهام التحرر الوطني.

وبرغم ما أخذ شعراوي على النظام الناصري فيما رآه من سطحية التعامل مع نشر الثقافة السياسية فإن هذا التقييم يظل نسبياً، فلا يخفى على أحد أن الساحة الثقافية في الخمسينيات والستينيات كانت ثرية ومتنوعة. ويؤكد شعراوي على فكرة التنوع هذه بأنها لم تكن مجرد "توزيع أدوار". بل كان هناك على حد تعبيره "زخم من التيارات وكتل من المثقفين، مما تبدى على سبيل المثال في: مؤسسة الأهرام وحشد هيكل للتكنوقراط وفي مجلة الطليعة (لليसार)، ومجلة السياسة الدولية (بطرس غالي ويمينه)، مجلة الكاتب (أحمد صالح والقوميون)، مجلة الفكر المعاصر (فؤاد زكريا والليبراليون)، مجلة المجلة (يحيى حقي والمثقفون)، مجلة الشهر والأدب والمسرح (تيار الأدباء) وفي فترة "اللاديمقراطية" هذه كتب نجيب محفوظ، يوسف إدريس، والشرقاوي، كتابات نافذة أصبحت بعد ذلك معلماً في الثقافة العربية بمصر (بإيقاع غير ناصري).⁽¹⁾

أما مع تسلم أنور السادات لرئاسة مصر فقد أخذت الدولة تتخلى تدريجياً عن هذه المشاريع وتدير النظر غرباً، وحدث تطور مماثل في الدول الإفريقية التي شهدت انقلابات السبعينيات، فأشعل كل ذلك عند مثقفي التيارات القومية واليسارية الرغبة في خلق مناخ حاضن لهم ولأفكارهم وسط هذه

(1) "أبناء يوليو"، ص 2.

الغربة المتزايدة. وقد اهتمت هذه المجموعات في مختلف تخصصاتها كما أسلفنا بابتكار الحلول والبدائل لما قُدم من أطر للعولمة في الجنوب على أنها الطريق الوحيد المفتوح، فراحت تبلور خططاً للتنمية أو من أجل "فك الارتباط" أو للتبادل الثقافي الجنوبي. وكان من أبرز هذه المؤسسات منتدى العالم الثالث (1973) والمجلس الإفريقي للبحوث الاجتماعية، "كوديسريا"، في داكار (1973) وجمعية العلوم السياسية الإفريقية في دار السلام (1974 - 5) وهيئات دولية جيدة الإدارة مثل اللجنة الاقتصادية لإفريقيا (United Nations Economic Commission for Africa). وأثناء فترة عمله بتونس، وفي إطار الأبحاث الأدبية واللغوية، ساهم شعراوي في تأسيس معهد للثقافة العربية الإفريقية في باماكو رغم تأخر افتتاحه، إلا أن أول أعماله المنشورة كان كتابه في جزئين عن المخطوطات الإفريقية بالحرف العربي أو "العجمي" كما يسمى في القارة. وبعدما اشترك شعراوي في الجمعية الإفريقية للعلوم السياسية، ساهم في جهود إنقاذ الرابطة الإفريقية ذات التاريخ التحرري العريق من الإهمال فتم تحويلها إلى الجمعية الإفريقية أولاً (1975) ثم، بعد تجربة لجنة الدفاع عن الثقافة القومية (1979)، ظهرت فكرة تحول الأخيرة إلى المؤسسة الفعالة حتى اليوم وهي مركز البحوث العربية والإفريقية (1987). ويقول شعراوي إن "اللجنة والجمعية كلها معمولة بروح واحدة وانتهت بمركز البحوث"⁽¹⁾.

(1) مقابلة مع حلمي شعراوي، القاهرة، سبتمبر 2017.

لم تكن عمليات إنشاء هذه المؤسسات سهلة بالطبع، وإنما واجهت معوقات إما من قبل الدولة أو من التنظيمات التي كان عليها أصلاً دعم هذه الجهود. والمثل الواضح لحصار الدولة يأتي في فترتي حكم السادات ومبارك حيث واجه شعراوي في الاثنین نظاماً مناوئاً تماماً لموقفه، حتى أنه سجن بسبب مقاومته للتطبيع مع إسرائيل ولتمثيلها في معرض القاهرة الدولي للكتاب عام 1981. ومن ناحية أخرى فإنه حينما نشأت لجنة الدفاع عن الثقافة القومية نتيجة مجهود تلقائي من مجموعة من المثقفين، واجهت عقبات من نوع آخر وإن نبعت من نفس المصدر وهو تقييد الدولة للمجتمع المدني، كما تعرضت اللجنة لضغوط من قيادات حزب التجمع خوفاً من عواقب معارضة النظام. كانت اللجنة سجلت اضطراباً كـ "لجنة وطنية ثقافية، تضم حزبين وغير حزبين، وتعمل في الإطار القانوني لحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي"، إذ لم يسمح لها بالعمل بشكل مستقل، وجلب عليها هذا ما يسميه شعراوي في هذه المذكرات "أنواع من التحرش" في شكل مراجعات لبياناتها ومحاولات لممارسة الرقابة عليها، بحكم انتقادها لمواقف النظام المصري والقيادات الفلسطينية على السواء في حين فضلت قيادات الحزب اتباع خط أكثر تحفظاً...

دفاعاً عن الثقافة القومية

كما صور التحليل الناصري إسرائيل كمجرد أحد أذرع الاستعمار الأوروبي

ثم الأمريكي لاحقاً في المنطقة العربية فإن مقاومة إسرائيل تندرج في قائمة حركات التحرر. ويرى حلمي شعراوي أن إسرائيل تعتبر حالة أشد خطورة، بالنسبة للمصري والعربي والإفريقي. فهي أولاً عملت بآليات الاستيطان والتطهير العرقي معاً، بشكل يفوق ما ارتكب من جرائم حكم التمييز العنصري في جنوب إفريقيا، فهي جاءت لتقتطع جزءاً محورياً من العالم العربي وتفكك أوصاله، كما تهدد بقية دوله بخططها التوسعية، كما أنها ارتبطت ارتباطاً عضوياً مع أقوى النظم الإمبريالية والاقتصادية العالمية التي ظلت مسيطرة على هذه البلاد العربية، مما زاد من صعوبة التحرر منها وتحرير فلسطين، وهي حاولت وتحاول بشتى الطرق فرض هذا الواقع بشكل دائم. وقد لعبت مصر دوراً جوهرياً في معاداة المشروع الصهيوني ثم في الصلح معه، وظلت في الحالتين في رأي شعراوي مُهدّدة، بوجود إسرائيل العسكري والاقتصادي المحاصر لها.

أما ما يعتبره شعراوي الأخطر - لأنه يسمح بتوغل سيطرة إسرائيل العسكرية والاقتصادية - فهو عدوانها الثقافي، الذي يستهدف تراث الشعوب وثوابتها. وهذا الأمر هو ما شغل شعراوي في عدة مشاريع وكتابات ومبادرات، أهمها هي تأسيسه مع زملاء الوسط الثقافي المصري لـ "لجنة الدفاع عن الثقافة القومية" في أعقاب توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل عام 1979. تشكلت اللجنة كأول تعبير عن رفض ظاهرة ما سمي بالتطبيع الثقافي مع إسرائيل وبذل أعضاؤها مجهوداً في تحليل ونشر معنى هذا التطبيع.

يقول شعراوي إن التطبيع ليس معناه التعامل بعلاقات "طبيعية" مع إسرائيل وإنما الاعتراف بها ككيان "طبيعي" وسط الشعوب والأراضي العربية "يطلب التواجد في المنطقة رغم عدوانيته".⁽¹⁾ وهذا ما سعت لفرضه بنود المعاهدة التي خصت بالذكر "وقف الدعاية المعادية" وطرح مشروع الاتفاقية الثقافية والتبادل الثقافي المصري الإسرائيلي. ناقش أعضاء اللجنة هذا التوجه وتوصلوا إلى عدم دقة فكرة "المكون الثقافي الصهيوني" لغياب سماته الأساسية المعتادة من تراث فكري وشعبي تاريخي وهو ما افتقرت إليه التجربة الاستيطانية، في مقابل خارطة الثقافات المتعددة والغنية العربية التي تمتد تاريخياً وجيوغرافياً.

إذن فإن ما يشكل الخطر في هذا المجال هو ارتباط العدوان الصهيوني بالاستعمار الثقافي على مستوى الإمبريالية العالمية، وهنا يقدم شعراوي تحليلاً مادياً لهذا الغزو الثقافي فهو "يمثل تسلطاً أمريكياً بالأساس على مجتمعات يدمرها الانفتاح والتبعية للسوق الرأسمالي العالمي... شرطها الأول تعديل نظامك الكامل من القيم الوطنية والهوية الثقافية المعبرة عن تاريخ وواقع ثقافي واجتماعي معين..."⁽²⁾ ويرصد شعراوي أن مشكلة الغزو الثقافي "تنال نمط الحياة الاجتماعية ونظام الاستهلاكية السائدة في المجتمع العربي..."⁽³⁾ ويظهر الجانب الثقافي في بقية أجزاء المعاهدة كمكسب

(1) "حركة مقاومة التطبيع ليست "عصاً" ولا تهريجاً...!"، في "الثقافة القومية"، ص 300.

(2) "عشر سنوات"، ص 276.

(3) "عشر سنوات"، ص 278 - 279.

للتعاون المادي، فهذا الأخير سيسمح بـ"التغلب على الحاجز النفسي بين الشعبين أيضًا ومن ثمّ تدعم العلاقات الاجتماعية والاستقرار السياسي" على حد تعبيرهم⁽¹⁾. والملاحظ دائماً وجود أمريكا الطرف الثالث والميسر للتعامل المصري الإسرائيلي - من اتفاقية الزراعة عام 1982 وحتى اتفاقية الكويز عام 2005.

ماذا فعل العرب في مواجهة كل ذلك؟ يحلل شعراوي نقاط الضعف في الموقف العربي التي يفسرها الاستعمار المزدوج الذي وصفناه، وانحصار الشعوب العربية بين نظم كمبرادورية وبين استعمار غربي واستيطان إسرائيلي. فيشرح أنه وبالعكس ما رجحه فانون عن رد الفعل العسكري، كانت الثورة الفلسطينية محاصرة بالعقبات التي وضعتها دول المواجهة أمامها من جهة وبمنهج قياداتها السياسي من جهة أخرى، أما مصر فقد تراجعت أمام الردع الإسرائيلي العنيف - ضرب المفاعل النووي العراقي ومنظمة التحرير في لبنان وتونس - وتعاون النظام معها في السماح بسفنها بالملاحه في قناة السويس وبتقديم خطاب سياسي يؤكد على المنافع المادية للشعب المصري من هذا التعاون.

ولذا لم يكن ممكناً أن تبني النظم العربية مبادرات ثقافية معادية للاستعمار الثقافي الصهيوني أو الغربي بحق، "لأن هذه المواجهة تتطلب تحولات ثقافية واجتماعية جذرية داخل مجتمعاتنا لم تنشأ ولا يسمح لها" لأنها ستتضمن

(1) "عشر سنوات"، ص 276.

تحولات في الاقتصاد الذي أشرفت عليها هذه النظم من منطلق التبعية.⁽¹⁾ وعلى صعيد آخر يرصد شعراوي "ضعفًا مؤسسيًا ملحوظًا" في المقاومة للتطبيع وتحديد مفاهيمها، "وهو ضعف ناتج من طبيعة الحركة الثقافية نفسها في بلادنا فضلًا عن تدهور أشكال العمل العام وتعبيراته السياسية والاجتماعية."⁽²⁾ ويخص بالذكر التيار الناصري واليسار التقليديين، فيبحث الأول على الخروج من الدائرة الضيقة لتحركه عربيًا وصياغاته المثالية والانغذالية للصراع مع إسرائيل، التي لا تتناسب مع ما قبلت به قوى وطنية أخرى. أما الثاني، أي اليسار، فينتقد شعراوي انزاله بدوره عن حليفه الناصري القديم، واكتفائه بدعم حلول مؤقتة مع رفض حلول جذرية مثل الدولة الديمقراطية رغم نجاحها في جنوب إفريقيا.⁽³⁾ وهكذا يظل شعراوي متميماً للتيارين ومتجاوزاً لهما في نفس الوقت، متطلعاً دائماً إلى التعاون بينهما. وتجدر الإشارة هنا أن شعراوي أثر في العملية الانتخابية التي تلت ثورة يناير 2011 أن يشارك في تأسيس حزب يساري انشق عن التجمع وهو حزب التحالف الشعبي الاشتراكي، ثم ساهم بشكل قوي عام 2012 في حملة الانتخابات الرئاسية للناصرى همدى صباحى الذى قوبل من قطاعات مختلفة التوجهات كمرشح الثورة.

(1) "عشر سنوات"، ص 278.

(2) "حركة مقاومة التطبيع"، ص 302.

(3) "العالمية"، ص 12.

ويتحدث شعراوي بمرارة عن المثقفين الذين قبلوا بلعب دور ممالئ للنظام، بمباركة هذه الصفقات وتبريرها، فهم من شكلوا الحلقة التي كان النظام يحتاجها ليطبق الحصار حول الثقافة القومية وحركات المعارضة. ويقدم شعراوي مثلاً على ذلك الخطة الشاملة للثقافة المنشورة عام 1979، والتي ناقشت مفهوم الأمن الثقافي، لكنها قصرت تحذيراتها على الغزو الثقافي على أرض فلسطين دون الإشارة لمحاولات "تعريب" كامب ديفيد ونشر التطبيع بين المشرق والمغرب العربي. ولقد مرت سنوات جعلت الصدمة الأولى لكامب ديفيد يتم "تطبيعها" هي الأخرى، فظهرت مبادرات مثل "مبادرة كوبنهاجن" التي ضمت رموزاً من اليسار المصري بدلت مواقفها وذهبت إلى العاصمة الدنماركية عام 1997 للحوار مع إسرائيليين من حزب العمل، ومعهم كتاب وسياسيون فلسطينيون وأردنيون، حول خارطة طريق للسلام.⁽¹⁾

وقد كتب شعراوي في نقد هذه المبادرة أنها أولاً لم تحدد في انطلاقتها عن أية مبادئ يلتزم بها المشاركون فيما يتعلق بحقوق الشعب الفلسطيني في وطنه، بل أسمتهم بـ "اللاجئين" مثل الصياغات الإسرائيلية، وأن أصحاب المبادرة سعوا إلى انتشار مبادرتهم بين أوساط عربية أوسع، ثم إنها غابت مفهوم العالم العربي بتبنيها مصطلح الشرق الأوسط الذي تطرحه أمريكا وإسرائيل وتركيا لمصالحهم الخاصة، كما أن هذه المبادرة تعتبر عملاً غير

(1) "أصحاب كوبنهاجن يدخلون الانتخابات الإسرائيلية"، في "ثقافة التحرر الوطني"، ص 293 - 297.

تلقائي أو شعبي أعد بإشراف أمريكي يهدف إلى تغيير العلاقات والمفاهيم لإرساء استقرار إسرائيل.⁽¹⁾ ويرد شعراوي على اتهامات بعض المطبعين عن أن الفلسطينيين أنفسهم قد وقعوا معاهدة أو سلو ويجرون المباحثات مع إسرائيل فكيف يظل المصري يُلام بأنه كانت هناك مباحثات، مذكراً بأن من الخطأ أن يضعف المصريون موقفهم، كما أنه يوجد فلسطينيون يرفضون هذه المباحثات، ومن ناحية أخرى فهناك فارق بين الصراع الفلسطيني الإسرائيلي والصراع العربي الإسرائيلي والصهيوني وهذا الأخير هو ما يخص مجمل الأمة.

وقد اختارت لجنة الدفاع أن تتبع أسلوب البحث والكتابة المعمقين، بدلاً من أسلوب عقد مؤتمرات الاستنكار والتي يذهب تأثيرها سريعاً. ومع العلم بأن مختلف الأحزاب والنقابات والحركات الاجتماعية نددت بالتطبيع فإن اللجنة وقفت وسط ذلك الزخم "طليعة رائدة" حسب تعبير شعراوي. تبنت اللجنة مهمة "اعتبار قضية فلسطين مصرية بقدر ما هي عربية"⁽²⁾ فأعطت فرصة اللقاء للمثقفين العرب للعمل الجماعي ولعدم فقدان بوصلة العمل بعد اختلال التوازن الذي أحدثته كامب ديفيد. ومن أهم ما قدمته اللجنة تأصيل وتحليل الموقف من مجرد الرفض إلى فهم أبعاد المشكلة المركبة التي تمثلها إسرائيل للعرب، كما قدمت دفعة للعمل المشابه

(1) "نعم.. لجنة للدفاع عن الثقافة القومية في الرد على سعد الدين إبراهيم"، في "ثقافة التحرير الوطني"، ص 291.

(2) "نعم.. لجنة للدفاع"، ص 289.

وإلى المزيد من البحث. ويتذكر شعراوي في هذا الصدد أنه بعد عقد مؤتمر اللجنة التأسيسية في مارس 1979، اعتمد المؤتمر الاستثنائي لوزراء الثقافة العرب في دمشق في يونيو 1980 وثائق لجنة الدفاع كورقة البحث الرئيسية، كما اعتمدت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو) هذه الوثائق أيضًا.⁽¹⁾ لم تسفر أعمال المؤتمر عن إجراءات دامت، ولكن اجتمع مثقفون عرب مرة أخرى في تونس في مارس 1982 في مؤتمر خصص لـ "مواجهة الغزو الثقافي الإمبريالي الصهيوني"⁽²⁾ الذي أدى إلى تشكيل المجلس القومي للثقافة العربية في إطار مؤتمر الشعب العربي، وهو أيضًا لم يستمر إلا بضع سنوات، غير أن هذه الاجتهادات والنشاط المستمر دللوا على وجود التجمعات الشعبية والتقدمية مقابل هشاشة مواقف النظم العربية في نظر الجماهير. أما في التسعينيات، وإزاء ردود الفعل الشعبية على الهيمنة الأمريكية الممثلة في حرب الخليج الأولى، عملت اللجنة على قيام "اللجنة المصرية لمواجهة الصهيونية ومقاومة التطبيع"⁽³⁾ التي كان عملها منظمًا وانبثقت عنها فيما بعد لجان جديدة مثل لجان التضامن مع الانتفاضتين الفلسطينيتين. وفي هذا الصدد يؤكد شعراوي أن "حجم فكرة المقاومة للتطبيع كان كبيرًا دائمًا بحكم قوة تمثيلها للروح الوطنية السائدة وتنوع القوى التي تمثلها."⁽⁴⁾

(1) "حركة مقاومة التطبيع"، ص 301.

(2) "عشر سنوات"، ص 278.

(3) "حركة مقاومة التطبيع"، ص 302.

(4) "حركة مقاومة التطبيع"، ص 300 - 301.

التعامل العربي مع إفريقيا

إن التزام شعراوي الشديد والمتواصل بقضايا الشعوب العربية والإفريقية ونضالاتها نادر بين المثقفين العرب، ويتجلى هذا بوضوح في تزامن نشاطه ضد كامب ديفيد مع أبحاثه حول الثقافات الإفريقية والجاليات العربية في إفريقيا في أوائل الثمانينيات. لقد كان مُصرّاً على أن النضال من أجل التحرر الوطني يتطلب من المصريين الالتفات إلى عمقهم العربي والإفريقي بنفس القدر، والإدراك بأن توثيق هذه الصلات يعزز قوتهم.

ولذا نرى أن من أكثر الموضوعات الشاغلة لشعراوي بل والمؤلة له هو موضوع التبادل الثقافي العربي الإفريقي، وضالة النشاط المبذول فيه من الطرفين، غير أنه بالطبع - كمصري عمل داخل مكاتب رئاسة هذا البلد الرائد في القارة - يركز على مسؤولية الجانب المصري والعربي في الأساس. ويقول في مقال عن التراث الشعبي: إن مشكلة "الصور المتبادلة" وهي صور سلبية بالفعل، لا بد وأن تتحمل وزر استمرارها سياسات مرحلة الدولة الوطنية التي بلغت في إبراز القضايا السياسية، وإن كانت بالفعل قضايا التحرر الوطني، فإنها كان لا بد أن تشهد تطويراً مناسباً لدور التعليم والإعلام وأجهزة التثقيف في التحولات الثقافية والاجتماعية الضرورية المرتبطة باستكمال معركة التحرير الوطني..."

يدلل شعراوي على ذلك في مصر بعدم التطور في معظم الكتابات عن إفريقيا منذ كتاب حسين مؤنس "مصر ورسالتها" الذي نشر عام 1956

وحتى كتب جمال زكريا "الأصول التاريخية للعلاقات العربية الإفريقية" عام 1975 وكتب جمال حمدان عن الشخصية المصرية والتحرر الوطني، وكذلك يدلل بحديث نكروما عن "تدمير" غانا من قبل مالي الإسلامية كمثال على الصور السلبية المتبادلة.⁽¹⁾

يكرر حلمي شعراوي دائماً قصور ثورة يوليو في مجال نشر الثقافة السياسية والوعي بها بين الشعب ويقول إن الثقافة السياسية كانت بالتالي محدودة،⁽²⁾ ذلك أن بنيتها كانت تقوم "على الإعلام إلى حد كبير بديلاً للشقيف الجذري الذي كان يتطلب تغييرات جذرية في بنية التعليم" كما يلاحظ شعراوي لجوء نظام يوليو إلى حد ما إلى قنوات التدين - في مواجهة تسييس الإسلام والمسيحية في مصر - وتصعيد هذا الأسلوب تحت حكم السادات فيما بعد. والحقيقة فإن عبد الناصر، وفق شعراوي، كان يفضل التعاون مع مؤسسات إفريقية من خلال قنوات تحديثية، وهو الذي حاول أن يطور دور الأزهر، "بينما جهازه البيروقراطي غافل - وظل غافلاً - عن هذا المطلب".⁽³⁾ والذي يؤلم شعراوي بشكل مباشر هو التأثير السلبي لذلك على حلفاء مصر الأفارقة في حركات التحرر وعلى خطط مصر الاستراتيجية في القارة بسبب عدم التقارب هذا، فهو يذكر أنه لم تكن مجموعات الأفارقة الذين استضافتهم القاهرة بالرابطة الإفريقية يستطيعون الاندماج في المجتمع

(1) "التنوع والوحدة في الثقافات العربية والإفريقية: حالة التراث الشعبي"، ص 8.

(2) "اكتشاف"، ص 3.

(3) "بدائل"، ص 4.

المصري.⁽¹⁾ ويبرز هنا سؤال: كيف تعامل المنسقون المصريون في الرابطة، وعلى رأسهم حلمي شعراوي، مع هذا الظرف؟ ولماذا لم يستطيعوا إيجاد قنوات كافية للتقارب والتواصل مع رفاقهم الأفارقة؟

أما فترتا حكم السادات وحسني مبارك فيرى شعراوي أنها شهدت الإهمال ثم الانهيار في المجال السياسي والثقافي معًا بالنسبة لإفريقيا، وقد كتب واعترض كثيرًا وحتى اليوم - كما رأينا فيما يخص إسرائيل أيضًا - عن أهمية استمرار التفاعل مع أبناء القارة، بدون استجابة قوية من الجهاز البيروقراطي للدولة المصرية. ففي فترة السادات حذر من أن مصر والدول العربية الأخرى لم تتعامل مع قضية جنوب إفريقيا بالطريقة الملائمة، ولم تقدم المساعدات الكافية بحيث جلب ذلك نوعًا من الاستنكار عندما طلب من الأفارقة اتخاذ موقف معاد لإسرائيل، وخاصة بعد كامب ديفيد. ويعود شعراوي إلى ارتباط الثقافة بالتأثير السياسي ويقول: "أما المثقف الإفريقي فإنه لم يعيش بعد جدل الصراع العربي الصهيوني على المستوى الثقافي لضالة ما يوصله عن طريق القناة العربية، فإن مليارات البترول لم تكلف نفسها عناء الإنفاق على جهاز عربي للترجمة حتى الآن، ويظل هذا المشروع طريح أروقة مؤتمرات وزراء الثقافة والتعليم العرب..."⁽²⁾ ذلك ما جعل الدبلوماسية الإفريقية شديدة الحساسية مما يصور كـ "تصدير المشاكل العربية إلى الساحة الإفريقية" بدءًا من حالة موريتانيا إلى الصومال إلى جنوب السودان...

(1) "اكتشاف"، ص 4.

(2) "عشر سنوات"، ص 280 - 281.

إلخ. فلم تعد الدولة المصرية تساهم في هذه الملفات أو تعرضها كقضايا حيوية لها وللقارة تمس الجميع وتستلزم تضامنهم.

وعن فترة مبارك كتب شعراوي مراراً عن إهمال الإدارة المصرية للقارة الإفريقية وغياب الرؤية الإستراتيجية ناهيك عن مفاهيم الوحدة ولقاء المصالح بين دول القارة. وحتى آخر أيام مبارك في الحكم ركز شعراوي على عدم التزام الرئيس المصري ومعه الرئيس السوداني بحضور اجتماعات القمة الإفريقية وذلك عام 2010، كما كشف عن افتقاد مبادرة حوض النيل - التي وقعتها مصر مع السودان وأوغندا وإثيوبيا والكونغو الديمقراطية وبوروندي وتنزانيا ورواندا وكينيا وإريتريا عام 1999 - "لسقف أو إطار سياسي ينتهي مؤسسياً باجتماعات منتظمة لرؤساء هذه الدول".⁽¹⁾ ويخص شعراوي بالنقد أعضاء الحزب الوطني (حزب مبارك) الذين سخروا من فكرة "الدوائر الثلاث" أو حوض النيل وهم لم يقدموا من خلال دوائر العولمة أو المتوسطة "صيغة نعمل فيها بتؤدة توفر لشعوب هذه المنطقة مستقبلاً أفضل".⁽²⁾ وهذا ما تعامل به المسؤولون مع مشروع بناء إثيوبيا لسد "النهضة" والخطر الذي ترتب عليه من حيث شح الموارد المائية التي تصل مصر. يرفض شعراوي تصريحات المسؤولين (وحتى الباحثين) المصريين بأن مشروع السد كان مفاجأة لهم ففي مقالته التي

(1) بدلاً من التصريحات الإعلامية: البحث عن هوية جامعة لشعوب حوض النيل، مقال بالشروق، 14 أغسطس 2010.

(2) المصدر السابق.

يتحدث فيها عن "عولمة المياه" منذ أكثر من عشر سنوات يحكي نقلاً عن رشدي سعيد كيف أن وزير الري المصري محمود أبو زيد ترأس مؤتمر المياه الدولي المنعقد في لاهاي عام 2000 الذي ناقش تقرير اللجنة الدولية "إقامة الخزانات والمشروعات على الأنهار" وأن مقرر هذه اللجنة كان نائب رئيس البنك الدولي المصري إسماعيل سراج الدين.⁽¹⁾ يرى شعراوي أن تعنت إثيوبيا راجع إلى افتقاد مصر لعناصر القوة في إفريقيا التي كانت تتحلى بها في الستينيات، وضعف دورها دولياً أمام عجرفة القوة الإثيوبية، ويقترح مبادرة مصر بالتوجه إلى "دوائر متنوعة مثل الاتحاد الإفريقي" وكذلك التوجه لـ "مناقشة" الإخوة العرب "الذين يعتبرون ساحة استخدام غير عادل من قبل البنك الدولي في مشروعات يمكن أن تكون طرफاً فيها..." بدلاً من ضخ ملياراتهم دون اعتبار للمصالح القومية المتبادلة.⁽²⁾ وبذلك يمكن التفاوض من مصدر قوة أيضاً لتحقيق مصالح متوازنة بدلاً من المهارات المألوفة. الأمر الثالث الذي يقترحه هو إنعاش اجتماعات القمة العربية الإفريقية ومؤسساتها التي يمكن أن تكون مجالاً آخر للالتزامات الجماعية المتبادلة حول المصالح المائية والاقتصادية.

يشدد شعراوي على خطورة العنصرية في النظرة العربية لإفريقيا أو العكس وكيف أنها تعزز من دور الاستعمار الثقافي في نفي تاريخ العلاقات بين العرب والأفارقة.⁽³⁾ وينبه إلى أن الاستعمار استخدم الترجمة والأدب

(1) "أزمة مياه النيل.. وعولمة المشروعات المائية"، 2013.

(2) "أزمة مياه النيل".

(3) "عشر سنوات"، ص 281.

عموماً للتفرقة بين شعوب المستعمرات المختلفة، وأنا يجب ألا نتأثر بها فنقبل على الدراسات عن إفريقيا كوسيلة للتعرف على الآخر، فعلياً أن نفهم أن هذه الدراسات تقربنا من معرفة أنفسنا. وهنا يأتي دور الترجمة كآلية من آليات "الصناعة الثقافية" أي وسائل "الهيمنة الثقافية والتحرر والاعتناق الثقافي" على السواء على حد تعبيره. لقد وظفت قوى الغرب الترجمة جيداً في بناء ترسانة المعرفة التي خاضت بها معارك استعمارية كثيرة، وأدت كتابات الرحالة العرب في إفريقيا - بترجمتها في أوروبا والمغرب - دوراً هاماً في هذا السياق، فوضع أمثال كولي ولوبيكي أنثروبولوجيا إفريقيا على أسس الأدبيات العربية.⁽¹⁾

أما العرب فقد تجاهلوا كل ذلك ولم يبنوا على هذه الجهود الغربية للبحث في تأثير العرب على اللغات الإفريقية مثلاً، وفي ذلك أيضاً تم تجاهل دراسات إفريقية الأصل عن الأصول الإفريقية للحضارة الفرعونية أو على الأصول المصرية لحضارات مثل الفولاني واليوروبا والباغنده.⁽²⁾ وإذا كان اهتمام العرب مُركّزاً على الأمور المعاصرة فواجبهم أن يبحثوا في ظواهر الإسلام السياسي الإفريقي الذي يتنامى على مقربة منهم متبنياً عقيدة لا تعترف بالحدود التي تفصل العرب عن الأفارقة في خرائط السيادة الدولية.⁽³⁾

(1) الخطاب الافتتاحي، ص 7.

(2) "النوع"، ص 8.

(3) الخطاب الافتتاحي، ص 11.

لم يهتم المصريون برصد حركة واتجاهات الترجمة إلى العربية بشكل معمق إلا كرد فعل لظهور الاهتمام بهذا الشأن وبضالة الجهود فيه، من قبل كتاب تقارير التنمية البشرية العربية للأمم المتحدة ورأسمي السياسة الأمريكية وحتى من يناقشون فرص الأدب والعلم العربي في الحصول على جائزة نوبل. ويذكر شعراوي أسماء المفكرين الأفارقة الغائبين عن ساحة الترجمة وبالتالي عن القراء العرب، منهم جوزيف كيزيربو، والشيخ أنتا ديوب - صاحب نظرية الأصل الإفريقي للحضارة المصرية - وعلي مزروعي وعيسى شيفجي في التاريخ والسياسة، وبول سيليزا وأديدجي في الاقتصاد، وكويسي براه وأرشي مافيغي في علمي الاجتماع واللغات.⁽¹⁾

يرصد شعراوي الحركة النشطة في الستينيات ومؤثراتها، من بينها: مؤسسات وطنية غير حكومية مثل لجنة التأليف والترجمة والنشر، التطلع إلى ثقافة حديثة، التطلع في إطار موجة التحرر الوطني إلى معرفة عالم الجنوب الآسيوي والإفريقي، دور الدولة ولجوؤها للنشر كوسيلة للهيمنة الفكرية، نمو حضور الطبقة الوسطى وتطلعاتها المعرفية.⁽²⁾

بالطبع إن ما يترجم يؤثر على ما يطرح للجدل في المجتمعات التي تقرأ هذه الأعمال، وفي هذا السياق يحذر شعراوي من إعطاء الأولوية فقط لترجمة آخر تطورات التكنولوجيا و"المعلوماتية" فهذا يظل بعيداً عن توجه نحو دول الجنوب والبحث عن سبل النهضة المشتركة والإبداع

(1) "الترجمة"، ص 6.

(2) "الترجمة"، ص 3.

بالاستقلال الذاتي.⁽¹⁾ ويرى أن "معركة اللغات الإفريقية هي معركة الحقيقة في القارة بحق، واللغة هي تاريخ المجتمع تقدمًا وتحلفًا، وهي تراث المعرفة بأحواله."⁽²⁾

إلى جانب هذا القلق إزاء المناخ الثقافي الذي تهيأ فيه الشعوب العربية وفي غياب الاهتمام بالترجمة والتواصل مع القارة الإفريقية، يحلل شعراوي التأثير السلبي لذلك أيضًا على صورة العرب عند الأفارقة. وعلى الجانب الإفريقي تظل الرؤية المسيطرة هي التي تعتبر العرب كاستعماريين في القارة، فالمؤرخون الأفارقة يتحدثون عن "تدمير المسلمين العرب" للممالك الإفريقية وأشهرها غانا لإقامة مملكة مالي المسلمة بين القرن الحادي والثالث عشر. الجدير بالذكر أن تفاعل الحضارات العربية والإسلامية والمسيحية الشرقية مع الحضارة الإفريقية لم يحدث تأثيرًا تدميريًا مثلما أحدثه الأوروبيون بل كانت مسألة "التبادل والثقاف" خلافاً للإطار الأوروبي المتعالي على إفريقيا والذي فرض عليها التأخر بشتى الوسائل.⁽³⁾ ولا يستطيع أحد هنا تجاهل دور الكنيسة القبطية الأرثوذكسية في مقاومة ذلك.

ومع ذلك لا توجد حركة ثقافية نشطة عند العرب تحاطب الأفارقة في هذه الموضوعات وتقدم أطروحات أخرى. ويقول شعراوي إن هناك "مشكلة

(1) "الترجمة"، ص 7.

(2) "الخطاب الافتتاحي"، ص 8؛ انظر أيضًا إلى مقدمة كتاب البحث عن الهوية الإفريقية في مخطوطات بالحرف العربي (العجمي)، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، 2015.

(3) الثقافة، ص 21.

منهجية" وهي "أن المؤرخين العرب المحدثين لم يستطيعوا التسلح بقدر كافٍ من الموضوعية ليقدموا تحليلاً علمياً مشتركاً مع زملائهم الأفارقة"، وظل موقفهم دفاعياً، وحتى اتسم في بعض الأحيان بنزعة استعلائية، و"برؤية أصحاب الحضارية، التنويرية، بسبب نشر "الإسلام والعروبة" في إفريقيا"⁽¹⁾ وهو استنساخ للخطاب الاستعماري الأوروبي! فضلاً عن هذه التوترات في الحاضر، يستشهد المؤرخون الأفارقة بقلّة اهتمام المؤرخين العرب القدامى أيضاً، مثل ابن بطوطة والبكري، بالتاريخ الإفريقي القديم. ومن معالم هذا الاستقطاب الجدل حول التأثير المصري المسيحي عبر الكنيسة الإثيوبية التي أصبحت ذات نفوذ في القارة بمرجعيتها المصرية، بل وجرى الجدل حول إمكانية اعتبار العربية لغة إفريقية، وقد اعترض على ذلك علماء مثل كويسى براه عند قيام منظمة الوحدة الإفريقية عام 1963 وآخرون عند وضع دستور الاتحاد الإفريقي عام 2002.⁽²⁾

وفي ظل الفراغ الثقافي الذي يتركه إهمال العرب للعلاقات مع المجتمعات الإفريقية تظل صورة العرب كتجار رقيق سائدة ومسيطرة أيضاً، ويذكر شعراوي أنها تثير انتقاداً من قبل الأفارقة يكاد يفوق انتقادهم لتجار الرقيق عبر الأطلنطي ويذكر في هذا الصدد "الرصد العدواني" في مؤتمر عقد في كيب تاون عام 2003 عن تجارة العرب للرقيق منذ قيام الدولة العربية حتى قيام سلطنة العثمانيين.⁽³⁾

(1) "التنوع"، ص 7.

(2) "التنوع"، ص 7.

(3) "التنوع"، ص 7.

يتميز فكر وكتابات حلمي شعراوي دائماً بطرح الحلول بعد تحليل الأزمات، وهي ليست سمة عند كل المفكرين. وفي هذا الموضوع بالذات - لقاء العرب بالأفارقة ثقافياً وليس سياسياً فحسب - نجد الأستاذ يربط تخصصه الأول في علم التراث بتخصصاته التالية في العلوم السياسية والشؤون الإفريقية، فهو يطرح التراث الشعبي ولغته كحل: "وقد رأيت... بمعالجة مفاهيم الثقافة الشعبية المتجددة بوجه خاص والتي تعتبر الأساس لما يسميه اليونسكو الآن بالثقافة غير المادية (intangible)، أن اللجوء لجانب من الثقافة الشعبية أو آخر كفيل أن يعالج هذه التوترات الفكرية والثقافية والتي باتت أداة حادة في الصراعات السياسية المباشرة؛ رأينا آثارها في قضايا شرقي إفريقيا والسودان والصومال".⁽¹⁾

ويحدد شعراوي الغاية في التوصل إلى "الجانب الذي استقر في ضمير الأمم، مُلحاً على الوفاق لا الصراع"، والسبيل لذلك البحث في الثقافة الشعبية عن أرضية مناسبة ومشتركة. والهدف هنا أن تنمو على هذه الأرضية المعرفة بحقيقة التنوع الثقافي في القارة، على خلاف المفهوم "المطلق" للثقافة كمنتج موحد بين الشعوب العربية والإفريقية الذي لطالما اتسم به الخطاب العام عن القارة.⁽²⁾ يظل هذا الحل بالتأكيد في حاجة إلى البحث المتأني بل وللتعبير السياسي المصاحب له حتى يتخذ أطراً مؤسسية - كما يفضل شعراوي - تجعله يستمر ويتطور. ذلك في حال أن من يعمل مثلاً في مجال

(1) "التنوع"، ص 8.

(2) "العرب ومفاهيم الثقافات الإفريقية"، ص 1.

علم اللغات العربية يكتفي بإبراز ما تحتويه اللغات الإفريقية من أصول عربية مثل السواحلية والهوسا، "بما جعل سوسيولوجيا اللغة تتحول إلى دراسات في الهيمنة الثقافية".⁽¹⁾ ومع ذلك يقدم نماذج على ذلك بأعمال أدبية وعلمية من الممكن الاهتمام بها في الحال. منها أبحاث المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (أليكسو) عن أبعاد الثقافة العربية في كثير من المجتمعات الإفريقية، والتي عمل عليها شعراوي مع مجموعة من الباحثين بتشجيع المدير العام السوداني محيي الدين صابر بزيارات بحثية للسنغال ونيجيريا وكينيا ومالاياش (مدغشقر) بل وجنوب إفريقيا، حتى تم التوافق على إقامة معهد للثقافة العربية الإفريقية في باماكو - رغم تأخر افتتاحه حتى عام 2002.⁽²⁾

بذل شعراوي نفسه مجهودًا كبيرًا لتغيير هذا الواقع، فعهد إلى أعضاء مركز البحوث العربية والإفريقية الذي يديره ترجمة عدد من الأعمال الإفريقية، وأشرف بنفسه على ترجمة أعمال للمفكر محمود ممداني. كما دفع لجان المجلس الأعلى للثقافة والمركز القومي للترجمة للاهتمام بالكتابات التي تتناول إفريقيا، ونشرت نتيجة لذلك أعمال وعقدت مؤتمرات منها مؤتمر دوري دولي عن تفاعل الثقافات الإفريقية بأسوان بمصر عام 2017 والذي تم إهداء الدورة الثالثة منه إلى شعراوي عام 2017 وكان متغيّباً عنه بسبب المرض.

(1) "التنوع"، ص ٨.

(2) *Social and Political Thought in Africa*, p. 85.

ومن أقوى النماذج التي قدمها شعراوي البحث المطول عن المخطوطات الإفريقية التي كتبت بالحرف العربي أو "العجمي"، الذي يقول شعراوي إنه رهن به سمعته واسمه بحكم اختلافه مع المتعارف عليه وهو التركيز على أن الحرف الروماني أو اللاتيني هو الذي بدأ به الأفارقة عندما عرفوا الكتابة لأول مرة بعد وصول الأوروبيين. واستطاع أن يقنع زملاءه الأفارقة بذلك بالفعل، فنقل لهم تفاصيل عن "أحوال معيشية أو تاريخ لممالك في ستة عشر مجتمعاً إفريقيًا، لم تكن مستعمرة عربية، وإنما ممالك وسلطنات مثل الفولانية في سوكونو، ومحيطها، والكانوري في كانم-بورنو... وقد جاءت بعض النصوص من تاريخ كانم-بورنو لألف عام خلت، وبعضها جاء من الأفريكانز (مستوطنو جنوب إفريقيا) أنفسهم، حيث بدعوا لغتهم "الأفريكانز" بالحرف العربي استعارة من الآسيويين المسلمين منذ أكثر من مئة عام"⁽¹⁾ وهو أمر غير معروف على نطاق واسع سواء غربي أو شرقي القارة.

وهكذا عن طريق المثال العملي ينصح شعراوي بالتعاون والتنسيق مع الأفارقة ومختلف دول الجنوب في توجيه عملية الترجمة إلى ما يجب أن يصل القراء من أدبيات وأعمال علمية عربية، "فتتعرف إلينا النخب المختلفة عبر اختياراتنا نحن لا عبر ترجمات سياحية أو دعائية لا تؤدي هذا الغرض."⁽²⁾ وهذا يتطلب الحضور العربي الحي في المعارض الدولية

(1) "الخطاب الافتتاحي"، ص 9.

(2) "الترجمة"، ص 7.

والتعاون العربي أيضاً في اختيار وتقديم الأعمال المترجمة. وبالطبع هذا صعب في المناخ الحالي حيث تعاني الكثير من الدول العربية من ضالة الإمكانات في مجالات النشر والترجمة ومحدودية العلاقات مع مؤسسات أدبية وفنية دولية، فضلاً عن آثار الحروب والفقر وتدني مستوى التعليم في هذه الدول مما يضعف إنتاجها الثقافي.

ومع ذلك يناشد شعراوي المثقفين ورموز المجتمع المدني الاهتمام بتأطير العمل العربي الإفريقي من خلال التبادل الثقافي، ويرى أن "ديمقراطية العلاقات الخارجية لا تقل أهمية عن ديمقراطية الأوضاع الداخلية". كما يؤكد أن هناك اتصالات وحركة نشطة تربط بين شعوب إفريقيا - مثل العلاقات بين مصر والسودان ومثلها مع دول القرن ورابطة دول شرق إفريقيا - ولكن هذه علاقات اقتصادية ينقصها الرابط الثقافي. وبالتالي يقدم شعراوي رؤية للتعامل العربي مع إفريقيا تقوم على خلق "هوية جامعة"، بين دول حوض النيل على سبيل المثال، وتستند هذه الهوية إلى أسس ثقافية وديمقراطية بمشاركة واسعة وتتجلى في المصالح المتبادلة، وهنا تقدم منظمات مثل مجلس التعاون الخليجي والتجمعات المغربية والمشرقية كنماذج، ويشير إلى مصر كقوة فعالة وجامعة في مثل هذا التجمع، وللسودان كنواة للتكامل أو كمعبر للقاء العربي الإفريقي. وبالتأكيد تختلف رؤيته لأسس التعاون المصري السوداني عما يربط أعضاء هذه المنظمات ببعضها البعض ولكن يبدو أنه يفضل ترك هذا التوضيح للسياسيين.

بهذه الأفكار يريد شعراوي أن يصل إلى ضرورة تأسيس العمل الإفريقي في إطار مشروع ثقافي وفكري طويل المدى وأكثر عمقاً مما اقترحته مصر باسم برنامج التكامل المصري السوداني 1974. ويتفاعل هنا كعادته مع منظرين أفارقة منهم المثقف السوداني جمال محمد أحمد الذي وصف تخيله عن "ولايات النيل المتحدة" عام 1985، وجون جرنج زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان، وبقان أموم، الأمين العام السابق للحركة الشعبية لتحرير السودان، اللذين طرحا مشروع السودان الجديد كنوع من الإطار الجامع وكحل للمشكلة السودانية، يسمح بالانفصال في إطار الاندماج في خط توحيد جديد يمتد من الإسكندرية وحتى منطقة البحيرات، والآن بعد انفصال الجنوب أصبح التفكير في مثل هذه الحلول أكثر ضرورة، وليس أقل. ربما ينقص كتابات حلمي شعراوي هذه التفاصيل اللازمة لتبلور رؤيته سياسياً وتنظيماً، فكيف سيتحول نشاط ثقافي، إن وفرت له القنوات والإمكانيات، إلى مشروع دولي؟ كما أنه بحاجة إلى تحديد العوائق التي تفترض هذه الرؤية التغلب عليها كي تتحقق. فإذا كانت هذه الحلول قد أصبحت أكثر ضرورية فهي بالتأكيد أشد صعوبة أيضاً، بتصاعد دور إسرائيل في جنوب السودان واستمرار الهيمنة الأمريكية في المنطقة ككل مع تراجع دور مصر إقليمياً مقابل نفوذ دول الخليج التي تتعارض مصالحها مع مثل هذه المشاريع.

دول الجنوب مع الغرب ومشكلة الإسلام السياسي

إن الإرث الاستعماري يشكل المشكلة الكبرى في فكر حلمي شعراوي، وهو يرصد بشكل متزامن العلاقات الجدلية التي مارس الاستعمار نفوذه عليها، كعلاقات العرب فيما بينهم، وعلاقات العرب بالأفارقة، وعلاقات الجنوب مع الشمال والإمبريالية والصهيونية. من جهة يقر شعراوي بوجود ثقافات متعددة واختلافات في التاريخ السياسي، ومن جهة أخرى يمكن المجادلة بأن لكل من منظومتي الشمال والجنوب صفاتها الخاصة المتباينة مع صفات الأخرى، وهذا ما يفيد أيضاً بديمقراطية العلاقات الدولية والإقليمية ومن ثم فإن هناك حاجة لتجسير الهوة بينهما بخلق رؤية جديدة للعلاقات الدولية. ومن المؤكد أن فكرة الثقافة الواحدة التي خلقتها العولمة لا وجود لها وفق شعراوي، فهو بالتأكيد ليس من معتنقي فكرة "العالم المتقلص" أو "القرية العالمية".

عندما يتناول شعراوي علاقات الجنوب بالشمال اليوم فإنه يعود إلى نفس الآليات التي يقترحها للتقريب بين العرب والأفارقة وشعوب الجنوب عموماً، وهي التفاهم والتواصل الثقافي، ويجزم بأن تحقيق هذا التقارب سيخلق في كتل الجنوب من القوة ما سيسمح لها بمواجهة العولمة بل والتبادل الثقافي مع الغرب بثقة وندية. وتظل المشكلة اليوم في رأيه هي الضعف البنوي السياسي والاقتصادي والثقافي لبعض دول الجنوب والذي يعيق بناء هذه المنظومة. ولنقارن بتناسك هذه البنى، في المناطق الآسيوية والأمريكية اللاتينية على سبيل المثال، إذ نجد "أنهاطاً من المقاومة أو قُل: الصمود"

تتحدى آثار العولمة، غير أن البنى الاقتصادية والاجتماعية في العالمين العربي والإفريقي "أضعف هذه الحلقات" على حد تعبير شعراوي. وهنا يشير إلى نتيجة خطيرة لتطور المعركة على ساحة ثقافية دون البنية الصلبة، وهي لجوء الجماهير والقيادات إلى الاختيارات السلفية والأصالة التقليدية، التي تقوم بدور "الحماية"، وذلك من خلال عقيدة محافظة إما دينية وإما عرقية أو قبلية، تفتقر لمفاهيم التضامن الاجتماعي و"الطابع النهضوي الذي وفرته نسبيًا الدولة الوطنية".⁽¹⁾ وفي هذا الصدد يقول شعراوي:

وأنا دائم الدهشه من موقف الكثير من القوميين الذين استفادوا من الماركسيين في الستينيات تحليلاً وتأيداً، بل وتنظيماً في بعض الحالات (الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين) ثم تحولوا إلى الإسلاميين عندما صعدوا في السبعينيات يحاورونهم في وفاق لم نكسب منه شيئاً على الساحة العربية إلا ما حدث في السودان والجزائر ومصر، من ضربات إسلامية. ولم تعالج هذه التجمعات بجديد إلا ما دفع إليه الإقصاء من صراع مدمر، وشل حالة الائتلاف التي كان يمكن أن تدفعها مشروعات الدولة الوطنية...

يحلل شعراوي ظهور الحركات الإسلامية في القرن العشرين ويشير إلى ارتباطها بـ"الأمية أو العولمة الإمبريالية" كما يصفها، والتي لم تجد مقاومة من المشروع الإسلامي الذي استفاد من توسع قوى الغرب في الحرب الباردة ضد المعسكر الاشتراكي، ولعبت منظماته أدواراً متعددة كلها تحدم القوى الإمبريالية. يدلل على ذلك بأمثلة مثل قيام دولة باكستان ودعمها

(1) "التنوع"، ص 5.

من الغرب وولائها له في حلف بغداد، ثم ظهور "مجاهدي" أفغانستان والدعم الأمريكي المتحمس لهم في الصراع مع الاتحاد السوفيتي، إلى جانب الاتفاق بين الإخوان المسلمين والحركات الجهادية وبين الرئيس أنور السادات ضد المعارضة الناصرية واليسارية والحركات الطلابية والعمالية الصاعدة في السبعينيات في مصر.⁽¹⁾ ويرز شعراوي التناقض بين نظرة الحركات الإسلامية للغرب كقوة معادية وكافرة، وبين تبريراتهم للتعاون والتحالف مع نفس القوى الاستعمارية "بحجة أنها معسكر أهل الكتاب في الحرب الصليبية الجديدة ضد الشيوعية والإلحاد و"ملل الكفر".⁽²⁾ ويعلل شعراوي لذلك بأن الاقتصاد السياسي للرأسماليين الإسلاميين هو الدافع الأقوى والمحرك الأساسي لهم في هذه التحالفات بينما تستمر هذه الجماعات في تبني خطاباً دعوياً تجاه الغرب مبني على الاختلاف الديني والثقافي والذي يبقي جمهورها في إطار محافظ وموالياً.

ويلاحظ شعراوي أن غياب الفكر المتجدد في كيفية التعامل مع العولمة، إلى جانب إحباط ظاهرة "الربيع الإفريقي" في التسعينيات،⁽³⁾ خلق مناخاً من التهميش الاجتماعي عند الكثيرين، و"هذا التأزم الملحوظ هو الذي دفع

(1) "محااجة حركات الإسلام السياسي: في علاقاتها بالغرب والثورة المضادة"، في الثورات العربية وإفريقيا، ص 264 - 265.

(2) "محااجة حركات الإسلام السياسي"، ص 248.

(3) يصف شعراوي هذا الربيع بـ "الموجة الثانية للتحريض"، أي ظاهرة مؤتمرات السيادة الوطنية الشعبية التي عقدت في عشر دول في أنحاء القارة بين 1989 و 1991 ثم في الكونغو الديمقراطية، كلها ذات تراث في المقاومة، ويحللها شعراوي في كتابه الثورات العربية وإفريقيا في فصل "تجربة المؤتمرات الوطنية الشعبية في إفريقيا... ومطلبها في مصر"، ص 123 - 141.

مرة أخرى بالمجموعات المتطرفة إلى الظهور، سواء بدعاوى دينية أساساً (مالي ونيجيريا) أو غير دينية (شرق نيجيريا وجنوب إفريقيا) لكن غلبة عدم الرضا، أو الرغبة في التغيير الشامل، لم تتم صياغتها بقدر ما نجحت مقولات ماضوية صريحة لا تؤدي إلى أي تغيير اجتماعي...⁽¹⁾ وهذا يشبه ما حدث في مصر وفقاً لشعراوي بعد ثورة يناير أيضاً، بتراجع الحركات المدنية التي احتلت الساحة الثورية في يناير وفبراير 2011 وتقدم قوى الإسلام السياسي المنظمة.⁽²⁾ ويقارن شعراوي بين "موجة التحرير الثانية" الإفريقية في التسعينيات وموجة التحرير الثانية العربية بعد الثورة التونسية في ديسمبر 2010، من خلال ملاحظاته على وفود الدبلوماسية الشعبية التي ذهبت لتمثيل الثورة المصرية في بلدان إفريقية عدة في إبريل 2011. كان هناك تباين بين موقف الحركات الشعبية والأحزاب الرسمية في لقاء الوفد فبينما حظي بحفاوة شعبية بالغة، قابل خلالها "أحزاباً من الأمراء الحاكمين هناك، وهم الذين قالوا في كامبالا وأديس أبابا إن أوغندا ليست مصر وأن إثيوبيا ليست كذلك، وهكذا السودان..."⁽³⁾

ويقدم شعراوي مركز البحوث العربية والإفريقية كنموذج للمؤسسة الثقافية التي تعرض البديل وتنظم من خلال منتدى العالم الثالث وبالتعاون مع المفكر سمير أمين مبادئ الحوار الجنوبي الشمالي والحوار الجنوبي في كتب يصدرها المركز. ومع ذلك يضع شعراوي شروطاً لهذا الحوار، ولا تنازل

(1) الخطاب الافتتاحي، ص 11.

(2) راجع "محاكاة حركات الإسلام السياسي"، ص 249 - 253.

(3) "الانتفاضات الشعبية... وانعكاساتها الإفريقية: قراءة الثورة المصرية... بالإفريقي" في الثورات العربية وإفريقيا، ص 229.

فيها: "إن إحياء بعض جوانب الحوار القديمة يتطلب التوقف عن فهم العولمة أو فرضها كعنصر قهر لشعوبنا بترسانة السياسات والإجراءات الاقتصادية والاجتماعية المعروفة، أو التعامل معنا كطرف مهمش لمعسكر الهيمنة (الغربي) وكأننا مجرد ساحة للإرهاب بكل مكوناتنا الثقافية والاجتماعية." ⁽¹⁾ وشرط مهم أيضًا هو توقف كل الأطراف عن استخدام ثنائيات الفكر الاستعماري بوجهها الأنثروبولوجي، والتي تضع الجنوب في قوالب التقليدية والشمال في التحديثية، أو تضع العرب والأفارقة في دوري الأصيل والوافد. ويمكن التغلب على هذه الثنائيات بفهم معمق لتعددية ثقافات الجنوب وتنوعها وليس تفتتها، والفارق هنا جذري. والسؤال هنا ثانية: كيف تتحقق هذه الشروط؟ ما هي المؤسسات أو التجمعات الثقافية التي تلتزم بها؟ وكيف سيقتنع بها الآخرون؟

أما بالنسبة للمؤسسات السياسية، فيتوصل حلمي شعراوي إلى أن المسعى يجب أن يظل نحو "بنية الدولة الوطنية" كـ "مفهوم متكامل للاستقلال والتنمية المعتمدة على الذات وعلى بنية اجتماعية اقتصادية ذات توجه ديمقراطي وبناء تحالفات إقليمية وعالمية تساند هذا التوجه الوطني ولا تعوقه..." ⁽²⁾ ولكنه يدرك جيدًا عوائق الدولة المستبدة ولذا يرى العمل على تقوية الصلات الشعبية بين أنحاء الجنوب حتى تزيد من إمكانية التغيير السياسي. وفي هذا الصدد يصير شعراوي، مع صديقه سمير أمين، على أنه لم يعد هناك مجال واسع للحديث بلغة الكتل القومية الفرعية فالمسعى الآن

(1) "التنوع"، ص 5.

(2) "العالمية"، ص 4.

لتشكيل كتلة الجنوب لمواجهة الرأسمالية الإمبريالية، ولكن بإعادة صياغة مبادئ باندونج بشكل شعبي ديمقراطي ومؤسسي، أي من خلال وجود أحزاب ونقابات فعالة، تحل محل القوميات القديمة والأمميات الجديدة.

هكذا يعرض حلمي شعراوي رؤيته للتحرر الوطني والسبل إليه في الحاضر، رؤية مبنية على إمكانية تغلب الوفاق على الصراع، ولا تخلو من قدر من المثالية، ربما وجدها ضرورية في مثل هذه التحديات. إن شعراوي مثال حي لـ "المثقف العضوي" كما وصفه المنظر الماركسي أنطونيو جرامشي، في إطار تحليله لقضية المثقفين ودورهم الاجتماعي، حين ميز بين "المثقف التقليدي" الذي يموه علاقاته الطبقة الأصلية ويزعم الحياد، وبين "المثقف العضوي"، الذي يجتهد في فهم أوضاع طبقته ومشاكلها، وفي توجيه أفكار أبنائها وتطلعاتها، من موقع الانتماء الحقيقي لها، فالمثقف العضوي لا يدعي الحياد أو الانشقاق عن طبقته. وإذا أسقطنا هذا الطرح على الساحة العالمية، يمكننا القول إن هذه الطبقة بالنسبة لشعراوي تضم الحركات الطامحة للتحرر أينما واجهت الاستعمار. فقد ظل شعراوي وفياً لجذوره ومرتباً بها، يتفاعل مع مصادر مختلفة من الفكر والتجربة العالمية، ولكنه يترجمها ويستوعبها وفق تقيمه لاحتياجات وخصوصيات الطبقات الشعبية هذه، في مصر وفي العالمين العربي والإفريقي وفي بقية منطقة الجنوب.

المؤلف في سطور

حلمي شعراوي

رئيس مركز البحوث العربية والإفريقية.

- خريج قسم الاجتماع آداب القاهرة 1958.
- باحث في الشؤون الإفريقية برئاسة الجمهورية 1960 - 1974.
- سكرتير عام مساعد الجمعية الإفريقية 1960 - 1979.
- أمين لجنة الدفاع عن الثقافة القومية 1979 - 1995.
- مسئول العلاقات الثقافية بوزارة الدولة لشئون السودان 1975 - 1979.
- أستاذ بجامعة جوبا 1981 - 1982.
- خبير العلاقات الثقافية العربية الإفريقية - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - تونس 1982 - 1986.
- الرئيس الأسبق لجمعية العلوم السياسية الإفريقية.
- مدير مركز البحوث العربية والإفريقية 1987 - 2018.

له عدة مؤلفات منها:

- "الفولكلور، قضاياها وتاريخه" - لـ يوري سو كولوف - ترجمة من اللغة الإنجليزية، الهيئة المصرية العامة للكتاب - مصر 1969.

- "ثورة أنجولا الإفريقية"، منشورات وزارة الإعلام - العراق 1975.
- "علاقات حركات التحرر الوطنى الإفريقية والعربية" منشورات جامعة الخرطوم - السودان 1976.
- "إفريقيا من قرن إلى قرن"، دار جزيرة الورد - مصر 2010.
- "في ثقافة التحرر الوطنى"، مذبولى - مصر 2010.
- "الثورة العربية وإفريقيا"، الهيئة المصرية العامة للكتاب - مصر 2014.
- "الثقافة والمثقفون فى إفريقيا"، الهيئة المصرية العامة للكتاب - مصر 2016.
- "الفكر السياسى والاجتماعى فى إفريقيا"، دار المحروسة - مصر 2016.
- "تراث مخطوطات اللغات الإفريقية بالحرف العربى" جزءان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، المركز الثقافى العربى الإفريقى فى باماكو 2017.
- "سمير أمين ابن بورسعيد وفلسفة تحدى العولمة"، المجلس الأعلى للثقافة - مصر 2018.
- والعديد من الدراسات والمقالات الأخرى المنشورة بالصحف والمجلات العربية والإفريقية.

محررة الكتاب:

د. ريم أبو الفضل

مُدرّسة بكلية الدراسات الشرقية والإفريقية بجامعة لندن، حاصلة على شهادة الدكتوراة في العلوم السياسية من جامعة أوكسفورد. صدر لها كتابان: "بناء الأمة عبر السياسة الخارجية: تركيا ومصر في الحرب الباردة" (2018) و"مصر الثورية: قضاياها المحلية والدولية" (2015).

